# مصر بين عهدين

# مرسي والسيسي

## دراسة مقارنة




إعداد

باسم القاسم ربيع الدنّان

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

# مصر بين عهدين
## مرسي والسيسي
### دراسة مقارنة


إعداد

باسم جلال القاسم      ربيع محمد الدنّان

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

**Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi**
**A Comparative Study**

**Prepared by:**
Basem al-Kassem and Rabi' al-Dannan

**Edited by:**
Dr. Mohsen Mohammad Saleh



**الطبعة الأولى**
**2016م – 1437هـ**
**بيروت – لبنان**

**ISBN 978-9953-572-50-5**



**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**
**تلفون:** 44 36 80 1 961 +
**تلفاكس:** 43 36 80 1 961 +
**ص.ب.:** 5034–14 **بيروت – لبنان**
**بريد إلكتروني:** info@alzaytouna.net
**الموقع:** www.alzaytouna.net

**إخراج**
مروة غلاييني

**تصميم الغلاف**
ربيع مراد

**طباعة**
CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

# فهرس المحتويات

# المقدمة

مثّلت ثورة 25 يناير 2011 أحد أبرز المفاصل في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وقدمت نموذجاً متميزاً في الوحدة الوطنية والالتفاف الشعبي الجارف والسلوك الحضاري السلمي في إسقاط الرئيس مبارك ونظامه. غير أن مسارعة الجيش في السيطرة على الأوضاع، ورغبة قوى الثورة في التغيير بأقل الخسائر؛ جعلها ثورة غير مكتملة الأركان. فظلت المؤسسات "العميقة" العسكرية والأمنية والقضائية والإدارية تمارس عملها وتشكّل حالة تعطيل وإفشال للثورة وأهدافها. ولم تتمكن الثورة من تشكيل أجهزة تحميها ولا من بناء عدالة انتقالية تقطع الطريق على عودة النظام السابق ورموزه، كما شكّل الإعلام المنفلت المناهض للثورة أداة بيد رجال الأعمال لتشويه الثورة ورموزها، ولبناء حالة من الاستقطاب والاحتقان الداخلي والتهيئة لموجة مضادة، تمّ تتويجها بانقلاب عسكري قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي.

وفوراً، وجدنا تلك الأجهزة المتسيِّبة المشاكسة أيام مرسي تصبح أدوات طيِّعة بيد قادة الانقلاب، وتطلق حملات تشويه سوداء ضدّ الإسلاميين وخصوصاً الإخوان، وبتعاون وتمويل من قوى إقليمية خليجية. وبينما كان القضاء يطلق سراح معظم رموز الفساد والاستبداد في عهد مبارك، فقد كان يحكم بأحكام خيالية وقاسية على قيادات الثورة ورموزها وخصوصاً من الإخوان. فضّلت القوى التي عارضت حكم مرسي والإخوان الركوب على موجة الانقلاب العسكري والقدوم على ظهر الدبابات، ولم تنتظر ولو بضعة أشهر للدخول في استحقاق انتخابي شفاف يقودها للحكم عبر صناديق الاقتراع وهو ما كان متاحاً؛ بعد أن فاز الإخوان وحلفاؤهم في خمسة انتخابات حرة نزيهة، دون أن يستخدموا أياً من أساليب القمع والتزوير. وبالتالي جرت الاستحقاقات الانتخابية التالية في بيئة قمع ومطاردة وتشويه وشيطنة للتيار الإسلامي الأكثر شعبية في مصر. ثم لم تتردد قيادة الانقلاب العسكرية في التهميش أو في التخلص التدريجي من الحلفاء الذين تمّ استقطابهم واستعمالهم كغطاء للانقلاب.

بعد ثلاث سنوات من الانقلاب على المسار الديموقراطي في مصر، ما زالت الأزمة السياسية والأمنية قائمة، وما زالت المؤسسات القضائية والإعلامية تستخدم ضدّ خصوم الانقلاب، وما زالت الأزمة الاقتصادية تزداد تفاقماً...، وما زال الاحتقان

الداخلي قائماً...، وبالتالي فَقَدَ الانقلاب من الناحية العملية مبرراته. ولذلك، كان لا بدّ من مراجعة لمسار التجربة في مصر خصوصاً منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن. إن تعافي الوضع في مصر ونهضتها هو نهوض للأمة العربية والإسلامية.

يحاول هذا الكتاب تقديم تقييم علمي ومنهجي لمرحلتي مرسي والسيسي، وبالرغم من قِصَر المدة، وصعوبة توفير المعلومات، فقد حرصنا على بذل كل ما نستطيع في الوصول إلى المعلومات الصحيحة وتوفير دراسة مبنية على معطيات سليمة، بعيداً عن الضوضاء والإعلام والتحريض الموجّه، الذي يحفل به واقعنا هذه الأيام.

وهذا الكتاب، يبدأ بتمهيد يشرح تطور الأوضاع منذ ثورة 25 يناير وحتى نهاية 2015، ثم بفصل حول الانتخابات والتغييرات الدستورية من إعداد ربيع الدنّان، يليه فصل حول الأحزاب والقوى السياسية، وفصل عن الأداء الاقتصادي، وآخر حول الأداء الأمني والقضائي وهي من إعداد باسم القاسم، وفصل عن الأداء الإعلامي، ويختم بفصل السياسة الخارجية وهما من إعداد ربيع الدنّان.

لقد كان هذا الكتاب نتيجة جهد مكثف وتعاون مثمر مميز بين الأخوين المُعدَّين وبين محرر الكتاب، حيث استغرق نحو عام من العمل المتواصل. وقد صدر هذا الكتاب أصلاً في ستة كتيبات، وها هو يتم جمعه في مجلَّد واحد.

ولا بدّ في النهاية من شكر كل من أسهم في توفير المادة العلمية لهذا الكتاب وخصوصاً الأستاذ سامر حسين، والشكر موصول لفريق مساعدي التحرير وخصوصاً الأستاذة إيمان برغوت.

والله الموفق،

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

محسن محمد صالح

# الفصل الأول

# تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى نهاية 2015

# تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى نهاية 2015

## أولاً: ثورة 25 يناير 2011:

خلّف التحول الدارماتيكي الانسيابي الذي مرت به تونس بُعيد انطلاق "ثورة الياسمين" في 2011/1/14، التي انتهت بفرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وما تبعها من شبه إجماع لدى القوى والأحزاب هناك باللجوء إلى المسار السياسي الديموقراطي كوسيلة وحيدة للانطلاق بالمرحلة الانتقالية المقبلة، انطباعاً لدى المواطن العربي والمتابع أن مصر التي انتقلت إليها عدوى "الربيع العربي" سائرة بالمسار ذاته؛ بحكم الطبائع الاجتماعية السياسية المتشابهة لدى الشعوب العربية، إضافة إلى التقارب المكاني والزماني.

إلا أن ما جرى من أحداث وتطورات متسارعة في الإقليم المصري، أجبر المتابع على الشروع في عملية تفكيك وتركيب للمشهد المصري بكل جوانبه، علّه يجد الإجابات حول أسباب انقلاب المشهد رأساً على عقب؛ فمن كان بالأمس ثورياً بات اليوم إرهابياً، ومن كان ينظر إليه سارقاً مارقاً نهب البلاد وأفسد العباد بات اليوم وطنياً مرحباً به.

لا شكّ أن عملية قراءة المشهد وتحليل الأحداث عملية صعبة، لذلك من المفيد أن تبدأ هذه القراءة منذ تاريخ تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، والوقوف على أبرز وأهم الأحداث التي وقعت في مصر بعد هذا التاريخ.

ما يلفت المتابع النظر هنا كلام محمد محسوب، وزير الشؤون القانونية المصرية بعهد الرئيس المعزول محمد مرسي، الذي وصف ما حدث في 2011/2/11 بأنه انقلاب عسكري أبيض قامت به المؤسسة العسكرية على حسني مبارك بهدف إجهاض ثورة 25 يناير. وقال محسوب إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة —الذي يملك أدوات الدولة العميقة وأخذ السلطة بتفويض من الرئيس حسني مبارك— استغل لحظة سقوط

مبارك و"ذهول" و"سذاجة" القوى السياسية ليفرض استراتيجيته ورؤيته، فوضع خريطة طريق مستعجلة تعتمد على الانتخابات دون تحقيق مطالب 25 يناير[1].

وشدد محسوب على أن القوات المسلحة هي الوحيدة التي كانت تملك رؤية وخريطة طريق لإدارة مرحلة ما بعد سقوط مبارك، بينما القوى السياسية بمختلف توجهاتها لم تكن على دراية وخبرة بكيفية إدارة الدولة في تلك المرحلة، لأنها أصلاً لم تكن تتوقع سقوط مبارك بتلك السرعة ولم تضع احتمال سقوطه. ورأى محسوب أن كل القوى السياسية خُدعت ووقعت في "ورطة السذاجة" ما جعل النظام القائم يستمر، وأن الذي سقط هو فقط الوالي —أي مبارك— لأن المطلوب كان تغيير الوجه فقط. وقال إن المجلس العسكري لم يضحِّ بمبارك ولا بشبكته وإن إلقاء القبض على بعض الرموز كان إجراء وقتياً لتفريغ حالة الغضب الشعبي[2].

وكانت احتجاجات مصرية قد انطلقت في 2011/1/25 بعد أن تحوّل "يوم الغضب المصري"، من مجرّد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الإنترنت إلى حركة احتجاج لم تعرفها مصر منذ سنوات طويلة، حيث خرج الملايين إلى شوارع القاهرة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، في وقت بدا أن الاحتجاجات مفتوحة على احتمالات التصعيد، بعدما أصر المتظاهرون على البقاء في الشارع، متحدين دعوة السلطات المصرية إلى إنهاء تحركهم. وكانت أضخم التظاهرات في ذلك اليوم في القاهرة، وتحديداً في ميدان التحرير، حيث قُدِّر عدد المشاركين بما بين 40 إلى 50 ألفاً. وردد المتظاهرون شعارات موحدة من بينها "ارحل ارحل يا مبارك"، و"عيش، حرية، كرامة إنسانية"، فيما كتب آخرون على الجدران شعارات "يسقط حسني مبارك"[3].

بالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين كانت أنشط وأقوى جماعات المعارضة في مصر، واعتقل أكثر من خمسة آلاف من أفرادها في سنة 2010، لم تتخذ قراراً مركزياً

---

[1] قناة الجزيرة الفضائية، "برنامج شاهد على العصر،" موقع الجزيرة.نت، 2014/1/26، انظر: http://bit.ly/236GX6z

[2] المرجع نفسه.

[3] صحيفة **السفير**، بيروت، 2011/1/26.

بالمشاركة في مظاهرات 25 يناير، غير أنها لم تمانع من مشاركة أفرادها في المظاهرات، وتركت الأمر لتقديرهم، إذ لم تكن علامات الثورة واضحة، غير أنها حضرت بقوة في الأيام التالية، واتخذت قراراً مركزياً بالمشاركة الفعالة، وكانت سبباً رئيسياً في نجاح الثورة. وتعمدت ألا تظهر قوتها، وألا تعطي الثورة طابعاً إسلامياً أيديولوجياً، حتى يتم تحشيد أكبر قدر من الجماهير. وقد ذكر الكاتب عامر شماخ، في كتابه "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير"، العديد من المعلومات التي تؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا في طليعة الشعب المصري خلال الثورة، وأن وجودهم في أوساط الثوار كان عامل طمأنة للشعب المصري بأكمله. وقدم مجموعة من الشهادات التي أكدت دور الإخوان في الثورة، ومن بينها شهادة للسياسي والناشط المعروف محمد أبو الغار، وأستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة نادية مصطفى، ومحمد سليم العوا، والشاعر عبد الرحمن يوسف وغيرهم. واختار الكاتب بعض المواقف والنقاط الزمنية التي كانت فاصلة في نجاح تجربة الثورة في مصر، ومن بينها يومان فاصلان في تاريخها، وهما يوم جمعة الغضب 2011/1/28، ويوم موقعة الجمل أو الأربعاء الأسود في 2011/2/2[4].

وبالرغم من استدعاء أمن الدولة المصري لأعضاء المكاتب الإدارية على مستوى المحافظات، وتهديدهم، فقد كان الرد من أعضاء المكاتب الإدارية "إننا نحن الإخوان جزء لا يتجزأ من نسيج هذا الوطن وسنشارك بقوة مع أبنائنا في المظاهرات". كما أعلن كل من القيادي في الجماعة محمد البلتاجي والمتحدث الرسمي باسمها عصام العريان مشاركة الإخوان في مظاهرات 25 يناير. مع الإشارة إلى أن الصحف المصرية الصادرة في 2011/1/26 أشارت إلى مشاركة الإخوان الفاعلة في تظاهرات 25 يناير. وتمّ الرد على مشاركة الإخوان باعتقال نصف مكتب الإرشاد و34 من قيادات الإخوان في 2011/1/27، منهم محمد مرسي، ومحمود عزت، وعصام العريان... ولم يخرجوا إلا في 2011/1/31 بعد حادثة فتح السجون وخروج البلطجية والمجرمين[5].

كما شهد العديد ممن شاركوا في ثورة 25 يناير أن من تصدى للبلطجية يوم موقعة الجمل هم شباب الإخوان، وشهدوا بأنه لولا الله ثمّ الإخوان لتمّ إجهاض هذه الثورة،

---

[4] الجزيرة.نت، 2013/3/15، انظر. http://bit.ly/1ttEO8Y

[5] موقع بوابة الأهرام، 2011/8/3، انظر. http://gateold.ahram.org.eg/User/Topicsm/3823.aspx

وكان ثبات شباب الإخوان ودفاعهم المستميت مع أعضاء روابط الألتراس عن المعتصمين في ميدان التحرير، خلال موقعة الجمل، من أبرز المواقف التي تحسب للجماعة خلال الثورة، بشهادة معارضيهم قبل أصدقائهم. فقد تحدث رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس للتلفزيون الرسمي بشكل صريح أن الإخوان هم من قاموا بحماية الشباب المتظاهرين في موقعة الجمل. وحسب مؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر، فقد كان شباب الإخوان المسلمين في الصفوف الأولى للدفاع عن الميدان وقت هجوم البلطجية، و"مهما يكن من اختلاف معهم، فلا يستطيع أحد إنكار أو تجاهل كونهم فصيلاً ساهم في الثورة، وكان له دور في الـ 18 يوماً، حتى رحيل مبارك". كما شهد لدور الإخوان الرئيسي والحاسم في نجاح الثورة، بشكل عام، وللتصدي لهجوم البطلجية يوم موقعة الجمل، بشكل خاص، كل من بلال فضل، وعلاء الأسواني، ومصطفى الفقي، والشيخ السلفي أحمد النقيب، ومصطفى بكري وأحمد شفيق[6]... .

ونتيجة لتصاعد الاحتجاجات، طلب مبارك في 2011/1/28 من الحكومة التي يرأسها أحمد نظيف التقدم باستقالتها، وعيّن مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائباً له في 2011/1/29، وكلّف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي 2011/1/31 كلّف مبارك الفريق شفيق ببدء حوار مع المعارضة، وكلّف سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حلّ كل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي. غير أن تلك التعديلات لم تكن لتوقف تحركات الثوار حيث احتشد في 2011/2/1 أكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة تلبية لدعوة القوى السياسية لمظاهرة مليونية للمطالبة برحيل مبارك، ليعلن بعدها مبارك أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة، كما صرح بأنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى إن فعل ذلك أن تغرق البلاد في فوضى[7].

---

[6] المرجع نفسه؛ والجزيرة.نت، 2015/1/25، انظر: http://bit.ly/1rncR0J
للمزيد انظر: https://www.youtube.com/watch?v=RJ-iPgRJ6u4
https://www.youtube.com/watch?v=QzcKV8WZ58M
https://www.youtube.com/watch?v=mc6K43VVcAA

[7] ثورة 25 يناير.. محطات وأحداث، الجزيرة.نت، 2014/1/25، انظر: http://bit.ly/1WMjnfT

## ثانياً: مصر تحت سيطرة المجلس العسكري:

في تطور جديد، انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/2/10 بغياب مبارك، وأعلن البيان رقم واحد، وقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر. كما أعلن مبارك أنه قام بتفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان وفق ما يحدده الدستور، وطلب من مجلس الشعب تعديل خمسة مواد من الدستور، هي 76، و77، و88، و93، و198، وتقدم بطلب لإلغاء مادة سادسة هي 179، بما يفتح الباب أمام إلغاء قانون الطوارئ فور عودة الهدوء إلى البلاد. وتعهد مبارك أيضاً بتهيئة الظروف لإجراء انتخابات رئاسية نزيهة. واعتذر مبارك من أهالي ضحايا المظاهرات، مؤكداً أن دماء الضحايا لن تضيع هدراً، وسيحاسب المسؤولين عن العنف، وأعلن أنه لا يقبل إملاءات من الخارج[8].

وفي 2011/2/11 أعلن عمر سليمان عن تنحي مبارك عن السلطة،... وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد[9]، ليخرج المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ذلك معلناً بيانه رقم 2، واعداً بإنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية وضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة، وبيانه رقم 3، الذي أكد فيه على أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب المصري، الذي أطاح بنظام مبارك[10]. وأصدر البيان رقم 4 في 2011/2/12 معلناً فيه التزامه بكافة المعاهدات التي وقعتها مصر، كما كلف الحكومة المصرية بتسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة أخرى[11].

وفي 2011/2/13 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس، أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وانتخابات رئاسة الجمهورية. كما أعلن تعطيل العمل بالدستور، وحلّ مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب. وأعلن المجلس أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات

---

[8] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2011/2/11.

[9] **الأهرام**، 2011/2/12.

[10] صحيفة **الحياة**، لندن، 2011/2/12.

[11] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/2/13.

في الداخل والخارج، وأكد على أن للمجلس الحق في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية التي يتولى فيها حكم البلاد[12].

ويكمن القول إن ما شهدته مصر في الأيام الأخيرة من الثورة كان استلاماً مدروساً للحكم من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأدّت ثورة 25 يناير إلى اعتقال رموز من عهد مبارك مثل وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإعلام أنس الفقي، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، ورئيس مجلس الشعب المحلول، أحمد فتحي سرور، والأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، ووزير البترول والثروة المعدنية الأسبق، سامح فهمي. وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود في 2011/2/28 قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة، والعقارية، والنقدية، والأسهم، والسندات، ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها، المملوكة للرئيس السابق حسني مبارك، وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصّر. كما قرر النائب العام منع مبارك وأسرته من مغادرة البلاد. وفي 2011/3/8 أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام[13]. كما قرر المجلس العسكري في 2011/4/6 تشكيل لجنة للتحقيق في ثروة مبارك في إطار تحقيق شامل حول الفساد.

كما قدمت حكومة أحمد شفيق في 2011/2/24 اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تمّ ارتكابها في حقه طوال السنوات الماضية. غير أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجاب للمطلب الرئيسي من ثورة 25 يناير في 2011/3/3، وأعلن قبول استقالة شفيق، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة[14].

وفي 2011/2/27 أعلنت لجنة التعديلات الدستورية المصرية استكمالها الجزء الثاني والأخير من مهامها، المنوطة بها من جانب المجلس العسكري الحاكم، والمتمثلة في إجراء تعديلات على أربعة قوانين تتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كي تكون موائمة للتعديلات الدستورية، ويجري استفتاء شعبي عليها قبل نهاية شهر آذار/ مارس. وقد

[12] الأهرام، 2011/2/14.

[13] الأهرام، 2011/3/1؛ وصحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2011/3/8.

[14] صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2011/3/4، انظر:
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=289535

أثارت هذه التعديلات الدستورية المقترحة جدلاً في الشارع المصري. وكشف المستشار طارق البشري رئيس لجنة التعديلات الدستورية أنه عقب الانتهاء من انتخاب مجلسي الشعب والشورى، ستقوم لجنة تأسيسية بإعداد دستور جديد للبلاد خلال فترة ستة أشهر، على أن يطرح للاستفتاء خلال 15 يوماً عقب الانتهاء من إعداده[15].

وقرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/4 إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور في 2011/3/19. والتعديلات المقترحة ستكون على المواد 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148 من الدستور، بجانب إلغاء المادة 179، وإضافة فقرة أخيرة للمادة 189، ومادتين جديدتين برقمي 189 مكرراً، و189 مكرر (1) إلى الدستور[16]. وجرى الاستفتاء على التعديلات المقترحة في التاريخ المحدد، وأظهرت النتائج أن 77.3% من المصريين قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 14,192,577 مصرياً، في مقابل 22.7% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 4,174,187 مصرياً؛ حيث شارك في الاستفتاء أكثر من 18.5 مليون مصري، من أصل 45 مليوناً ممن يحق لهم التصويت[17].

كما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/28 عن إجراء 15 تعديلاً على قانون الأحزاب تتعلق بإجراءات إنشاء الحزب وشروط الانضمام إليه، وتضمنت النص على أن يكون إنشاء الحزب بمجرد الإخطار وإلغاء الدعم الحكومي، وحظر إنشاء أيّ حزب على أساس ديني أو طبقي أو جغرافي[18]. كما قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر في 2011/4/16 حلّ الحزب الوطني الديموقراطي، الذي كان حاكماً في عهد مبارك، وتصفية ممتلكاته وإعادة مقاره إلى الدولة.

وفي 2011/4/19 أعلنت لجنة تقصي الحقائق المعنية بأحداث الثورة المصرية أن الرئيس المخلوع حسني مبارك هو المتهم الأول بجرائم قتل المتظاهرين الأبرياء خلال الثورة، وكشفت عن أن عدد شهداء الثورة بلغ 846، وعدد المصابين 6,500 على الأقل[19]، فيما أعلنت مصادر حقوقية أن عدد الشهداء بلغ نحو 1,075 قتيلاً، وعدد المصابين

[15] الشرق الأوسط، 2011/2/28.

[16] الشرق الأوسط، 2011/3/5.

[17] الشرق الأوسط، 2011/3/21.

[18] صحيفة الخليج، الشارقة، 2011/3/29.

[19] الشرق الأوسط، 2011/4/20.

نحو 16,806 جرحى[20]. وذكرت لجنة تقصي الحقائق أن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي هو من أصدر أوامره للشرطة وقوات الأمن المركزي بإطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين، بعد أن حصل على موافقة مبارك على تلك الخطوة، وإطلاق النار المستمر عدة أيام[21]. وفي 2011/5/5 قضت محكمة مصرية بالسجن لمدة 12 عاماً على العادلي عن تهمتي التربح وغسل الأموال، وتغريمه نحو 14 مليون جنيه (نحو 2.4 مليون دولار)[22].

وقد استمرت حكومة عصام شرف في العمل حتى 2011/12/1، حيث كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قبل استقالتها في 2011/11/21[23]. وأدت الحكومة التي شكلها كمال الجنزوري اليمين الدستورية في 2011/12/7[24].

وتطورت الأحداث بعد ذلك حتى انتخابات مجلس الشعب التي بدأت مرحلتها الأولى في 2011/11/28، وانتهت في 2012/1/11، وأُعلنت النتائج النهائية في 2012/1/21، والتي تمت بنظام القوائم النسبية على ثلثين من المقاعد مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي. وقد أشادت العديد من المنظمات الحقوقية بهذه الانتخابات، والتي تمّ وصفها بأنها حدث تاريخي في التحول الديموقراطي لمصر بعد ثورة 25 يناير، وأنها تمت بحرية وشفافية، وأن التجاوزات التي حدثت خلال العملية الانتخابية لا ترقى إلى مستوى الانتهاكات بالمقارنة بما كان يحدث من انتهاكات جسيمة فى انتخابات سابقة. وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة —الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين— بـ 235 مقعداً من أصل 498 مقعداً، بنسبة 47.2% من المقاعد، يليه حزب النور بـ 123 مقعداً، بنسبة 24%، وحزب الوفد الجديد بـ 38 مقعداً، وائتلاف الكتلة المصرية بـ 31 مقعداً، وبلغ عدد الأحزاب الممثلة بالمجلس 15 حزباً[25]. غير أن المحكمة الدستورية العليا المصرية قضت بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب في 2012/6/14، وتسلم

[20] موقع ويكي ثورة، انظر: https://wikithawra.wordpress.com

[21] **الخليج**، 2011/4/20.

[22] وكالة رويترز للأنباء، 2011/5/5، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE74407P20110505

[23] **المصري اليوم**، 2011/12/1، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/130162

[24] **الأهرام**، 2011/12/7.

[25] **الأهرام**، 2012/1/22.

مجلس الشعب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطاباً ينص على حلّه في اليوم التالي[26]، قبل أيام من تسلّم الرئيس محمد مرسي رسمياً منصبه رئيساً للجمهورية، وهو ما عدته دوائر سياسية مؤيدة لمرسي مخططاً لإفشال حكم مرسي عبر إفشال مؤسسات الدولة الدستورية.

وعلى الرغم من الحرص الشديد الذي أبدته المؤسسة العسكرية في مصر على إنجاح العملية الانتقالية في مصر، من خلال نجاح العملية الانتخابية، غير أنه يلاحظ وجود العديد من "الثغرات" التي بدت وكأنها متعمدة، للجوء إليها إذا لم تتوافق فيها نتائج الانتخابات مع رغبة المؤسسة العسكرية أو "الدولة العميقة". فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استخدمت المحكمة الدستورية العليا قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 لحل مجلس الشعب، حيث قضت المحكمة بأن القرار —والذي سمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على ثلثي مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالقائمة والثلث المخصص للمقاعد الفردية، والذي زعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن القرار قد تمّ اتخاذه تحت ضغط الأحزاب— يُعد انتهاكاً دستورياً لحق المصريين في المساواة أمام القانون. ونتيجة لذلك فقد أكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي[27].

وأجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة 29/1-2012/2/22، حيث تمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يُعيَّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب المقبل، وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة بـ 105 مقاعد، بنسبة 58.3%، يليه حزب النور بـ 46 مقعداً، بنسبة 25%، وحزب الوفد الجديد بـ 14 مقعداً، وائتلاف الكتلة المصرية بـ 8 مقاعد[28].

وفي 23-2012/5/24 جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي لم يستطع أيّ من المرشحين الـ 13 من حسم المعركة لصالحه، وتمت جولة الإعادة بين المرشحَين اللذين حصلا على المركزين الأوليين؛ مرشح حزب الحرية والعدالة

[26] **الأهرام**، 2012/6/15؛ و**اليوم السابع**، 2012/6/16.

[27] **الأهرام**، 2012/6/15.

[28] **صحيفة الشروق**، القاهرة، 2012/2/25.

محمد مرسي، والفريق أحمد شفيق، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك. وأسفرت الانتخابات عن فوز مرسي، بعد حصوله على 13,230,131 صوتاً بنسبة 51.73% من الأصوات، وحصول شفيق على 12,347,380 صوتاً، بنسبة 48.27%[29].

## ثالثاً: مصر تحت حكم محمد مرسي:

تسلم مرسي السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2012/6/30، وأعلن في 2012/7/8 قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب للعمل، ووفقاً للقرار فإن المجلس لن يكمل دورته القانونية، حيث ستجري انتخابات مبكرة بعد ستين يوماً من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد[30]. غير أن المحكمة الدستورية المصرية قضت بوقف تنفيذ قرار مرسي بعد يومين[31].

قدّم كمال الجنزوري استقالة حكومته في 2012/6/25، وفقاً للقواعد الدستورية، بعد انتخاب مرسي رئيساً لمصر[32]، الذي كلف هشام قنديل بتشكيل الحكومة الجديدة في 2012/7/24، وأعلن عن تشكيلها في 2012/8/2[33].

في 2012/8/13، عيّن الرئيس مرسي المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية، وأحال المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، والفريق سامي عنان، رئيس الأركان إلى التقاعد، وعينهما مستشارين للرئيس، كما عيّن الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائداً عاماً للقوات المسلحة وزيراً للدفاع، واللواء صدقي صبحي لرئاسة الأركان[34]. وأكد مرسي أن قراراته ليست موجهة ضدّ أشخاص، أو إحراجاً لمؤسسات[35].

---

[29] موقع انتخابات مصر، انظر: http://elections.masreat.com/19302

[30] الأهرام، 2012/7/9.

[31] رويترز، 2012/7/11، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86A00020120711?sp=true

[32] الشروق، 2012/6/25.

[33] الأهرام، 2012/7/25 و2012/8/3.

[34] الأهرام، 2012/8/13.

[35] اليوم السابع، 2012/7/12، انظر:
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=756061&SecID=12

وفي محاولة منه لحماية الثورة، ومواجهة محاولات إفشاله في إدارة الحكم عبر إحداث اضطرابات متعمدة في الشارع، وشنّ هجوم إعلامي عنيف ضدّه، وانتقاد قراراته الرئاسية وزياراته الخارجية؛ أصدر الرئيس مرسي في 2012/11/22 إعلاناً دستورياً جديداً يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد، وحصّن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حقّ اتخاذ أي إجراءات وتدابير تجاه أي خطر يهدد ثورة 25 يناير، أو حياة الأمة، أو الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن. وبموجب الإعلان الجديد تكون قرارات رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد "نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أيّ جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أيّ جهة قضائية"[36].

أثار الإعلان الدستوري ردود فعل لدى بعض القوى، حيث قال محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، إن "الدكتور مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب نفسه حاكماً بأمر الله... الثورة أجهضت لحين إشعار آخر". وحذّر عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر، من حدوث اضطرابات جديدة، وشدد على أن "لا عودة للديكتاتورية... لن يقبل المصريون بفرض الديكتاتورية". ورأى خالد علي، المرشح الرئاسي السابق، أن إعلان مرسي "عبث دستوري" أدخل الوطن في "نفق مظلم"، وأن "الثورة هي الطريق الوحيد لمواجهته". وقال جورج إسحاق، وكيل مؤسسي حزب الدستور، إن القرارات التي اتخذها الرئيس مرسي تمثل قفزة إلى المجهول، وإن "ما حدث هو انقلاب على الشرعية والقانون". ودعا المستشار أحمد الزند، رئيس نادي قضاة مصر، إلى اجتماع طارئ لدراسة الأمر ولبحث تداعيات الموقف. وقالت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، "السلطة القضائية أصبحت الآن كلها في مواجهة رئيس مارق على الشرعية"[37].

في المقابل، قال عصام دربالة، رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية في مصر، إن الجماعة تدعم قرارات الرئيس مرسي، وتثمنها، وإن "قرارات الرئيس مرسي حماية للثورة من عبث النائب العام المصري السابق، وعبث بعض أعضاء المحكمة الدستورية

---

[36] الشرق الأوسط، 2012/11/23.

[37] المرجع نفسه.

العليا الذين كانوا يمثلون النظام السابق ويسعون إلى القضاء على كل مؤسسات الدولة التي يتم بناؤها"[38].

ونتيجة للإعلان الدستوري تمّ إنشاء جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تكتل سياسي معارض للإعلان ويضم أكثر من ثلاثين حزباً سياسياً وحركة سياسية[39]، ومعظمها ذات توجهات ليبرالية أو يسارية.

وخلال كانون الأول/ ديسمبر 2012 أقر المصريون دستوراً جديداً لمصر، حيث أعلن المستشار سمير أبو المعاطي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور، والتي جرت على مرحلتين في 15 و2012/12/22. وقال إن نسبة من قالوا "نعم" لمشروع الدستور كانت 63.8% مقابل 36.2% لمن قالوا "لا"[40].

## رابعاً: تطورات الأحداث بعد عزل مرسي واستلام السيسي للحكم:

شهدت مصر بعد ذلك اضطرابات سياسية متواصلة على خلفية اتهام المعارضين للرئيس مرسي بتكريس السلطة في أيدي الإخوان المسلمين، وبالعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي. وتمّ إنشاء "حركة تمرد"، وهي حركة معارضة للرئيس مرسي، انطلقت في نهاية نيسان/أبريل 2013، ودعت لسحب الثقة من مرسي، وطالبته بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة. وتعدّ الحركة هي الداعي الرئيسي لمظاهرات 2013/6/30، مستندة في ذلك إلى توقيعات قالت إنها جمعتها من نحو 22 مليون مصري يؤيدون مطالبها. وقالت جماعة الإخوان المسلمين إن ما جمعته تمرد من توقيعات لا يمكن أن يكتسب مصداقية، خصوصاً وأنه لم يحظ بإشراف قضائي، أو رقابة من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، كما أن جمع التوقيعات لا يعتد به كمسوغ قانوني ودستوري لتغيير الرئيس الذي يجب أن يتم عبر صناديق الاقتراع[41].

---

[38] المرجع نفسه.

[39] الأهرام، 2012/11/24.

[40] الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2012، انظر:
https://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results

[41] الجزيرة.نت، 2013/6/29، انظر: http://bit.ly/25Uu4BC

وحظيت حركة تمرد بدعم تيارات وقوى وشخصيات بارزة في المعارضة، أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، ونقابة المحامين،... وقال القائمون عليها إن حملتهم جزء من المعارضة، وهدفها استعادة الثورة المصرية، وإنها تضع تصوراً لما بعد مرسي بالتنسيق مع بعض القوى السياسية، يتمثل في أن تنتقل السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا ليكون رئيساً شرفياً، وتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة شخصية سياسية ذات قبول شعبي، على أن يتم إسناد ملف الأمن القومي وحماية البلاد إلى مجلس الدفاع الوطني. وتقول الحركة إن التصور النهائي للمرحلة الانتقالية سيستمر من ستة شهور إلى عام كحد أقصى، وإنها تتبع النهج السلمي كعقيدة راسخة في معارضتها للرئيس، كما تشدد على حرمة الدم المصري وعدم استخدامها للعنف[42].

ورأى محللون أن حركة تمرد هي صنيعة المخابرات المصرية، وتولت رموز الحزب الوطني المنحل تمويلها، في خطوة تهدف إلى منح الانقلاب العسكري غطاء شعبياً، عبر قيام الحركة بجمع توقيعات من المصريين، تطالب برحيل مرسي. كما شكك الكثير من المتابعين في هذه الحملة، وفي أهداف تأسيسها، ووصفها البعض بأنها "مأجورة"، وتمّ تمويلها لصالح القائمين بالانقلاب العسكري، خصوصاً بعد وضع اسمي مؤسسي الحركة محمود بدر ومحمد عبد العزيز في لجنة الخمسين لإعداد الدستور المصري بشكل غير مبرر[43]. وبدأت حملة تمرد تتعرض لانشقاقات في صفوفها في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، حيث اتهم بعض أعضائها مؤسسي الحملة بأنهم على علاقة برجال نظام مبارك السابق، واتهموهم بالفساد المالي والسعي نحو تحقيق أهداف ومكاسب خاصة[44].

وخرجت مظاهرات في عدة محافظات مصرية في 2013/6/30، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس مرسي، تطالب برحيله. وفي اليوم التالي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة "لتحمل أعباء الظرف التاريخي"، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة

---

[42] المرجع نفسه.

[43] موقع البوابة نيوز، 2013/8/9، انظر: http://www.albawabhnews.com/102759

[44] **المصري اليوم**، 2013/10/25، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/332273؛ وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/12/12، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131212_egypt_tamarod_divison

ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها[45]. وترافق ذلك مع استقالة بعض الوزراء والمستشارين للرئيس مرسي. وفي 2013/7/2 أصدرت الرئاسة المصرية بياناً جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب"[46].

وأعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 2013/7/3 عزل الرئيس مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور. وأعلن السيسي، بعد لقائه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية، أبرزهم محمد البرادعي، وشيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد ، أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر، أبرز نقاطها[47]:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية، قوية وقادرة، وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تمّ تعطيله مؤقتاً.

وفي 2013/7/9 أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستورياً تضمن 33 مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية[48]، كما أعلن تعيين البرادعي نائباً للرئيس، وكلف حازم الببلاوي بتشكيل الحكومة الموقتة، خلال المرحلة الانتقالية في مصر[49].

---

[45] **الشروق**، 2013/7/1، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a

[46] الجزيرة.نت، 2013/7/2، انظر: http://bit.ly/1S3ulFb

[47] صحيفة **الجمهورية**، القاهرة، 2013/7/4.

[48] بي بي سي، 2013/7/9، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_new_constitution.shtml

[49] **الحياة**، 2013/7/10.

ومقابل التظاهرات المعارضة للرئيس مرسي، بدأ مؤيدوه الاعتصام في 2013/6/28 في عدة ميادين أبرزها ميداني رابعة العدوية في القاهرة والنهضة في الجيزة، وكان لافتاً للنظر أن عدد المعتصمين قد وصل في أكثر الأيام إلى أكثر من مليون شخص في كل ميدان[50]. استمرت الاعتصامات حتى 2013/8/14، حيث قامت الشرطة المصرية مدعومة بقوات من الجيش بفضّ اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة، مما خلّف أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى. فبعد 14 ساعة استغرقتها عملية فضّ الاعتصام، تعددت التقديرات الخاصة بأعداد القتلى، سواء تلك التي أعلنتها السلطات المصرية، أم تلك المعلنة من قبل التحالف المؤيد للرئيس المرسي، أم من الجهات المستقلة[51].

فقد قالت وزارة الصحة المصرية في 2013/8/15 إن أعداد الضحايا في رابعة 288 قتيلاً، وارتفع الرقم إلى 333 في 2013/9/13، وإلى 377 في 2013/11/5. غير أن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي قال في 2014/3/4 إن الحصيلة لم تتجاوز 312 شخصاً. وبعد يوم واحد من تصريحات السيسي، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان —وهو جهة حكومية— تقريراً قال فيه إن حصيلة القتلى بلغت 632 قتيلاً، منهم ثمانية عناصر من الشرطة[52].

في المقابل، قدمت المصادر غير الرسمية أرقاماً أكبر بكثير من تلك التي تداولتها الدوائر الرسمية، فقد أعلن التحالف الداعم لمرسي في 2013/8/15 أن إجمالي الوفيات في فضّ اعتصام رابعة وحده بلغ 2,600 قتيل، وهو العدد نفسه الذي أصدره المستشفى الميداني في رابعة. وصدرت تصريحات مختلفة عن قيادات بجماعة الإخوان المسلمين ترفع العدد إلى 5,000، وهو ما فسرته مصادر إخوانية بـ"عدم وجود توثيق دقيق لأعداد القتلى بسبب احتراق سجلات المستشفى الميداني أثناء الفض"[53].

وقال موقع "ثورة ويكي" إن عدد قتلى رابعة العدوية بلغ 904 قتلى، بالإضافة إلى 7 آخرين من الشرطة. أما منظمة العفو الدولية Amnesty International فذكرت في

---

[50] للمزيد انظر: **اليوم السابع**، 2013/6/30.
وانظر أيضاً: موقع مصر العربية، 2013/7/11، في: http://bit.ly/28AT93e

[51] الجزيرة.نت، 2014/3/6، انظر: http://bit.ly/1OmWigC

[52] المرجع نفسه.

[53] المرجع نفسه.

بيان لها في 2013/8/16 أن عدد الضحايا تعدى الـ 600 شخص، وأشارت المنظمة في تقرير لها في 2015/8/14 إلى أن عدد الضحايا بلغ نحو 1,000[54]. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch في 2013/8/20، إن عدد الضحايا بلغ على الأقل 337 قتيلاً، وأشارت المنظمة في تقرير لها في بداية سنة 2016 إلى أن عدد الضحايا بلغ ما لا يقل عن 817[55]. ومن جانبها قدرت مؤسسة الكرامة الدولية لحقوق الإنسان Alkarama For Human Rights —وهي جهة غير حكومية— في 2013/10/17 عدد الضحايا بـ 985 شخصاً[56].

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن اعتصامي رابعة والنهضة كانا انعطافاً سياسياً، والتحاماً مع ثورة 25 يناير، على الرغم من فداحة المشهد المصري بعد عزل الرئيس مرسي، وكارثية التوغل في المذابح التي مارسها النظام المصري، واستمرار ضخّ وسائل الإعلام البرامج المساندة للانقلاب، وشرعنته قتل معارضيه[57]. كما أكد أحمد مطر، رئيس المركز العربي للبحوث السياسية والاقتصادية، أن اعتصام رابعة كان ظاهرة غير مسبوقة في علم السلوك السياسي، وتستحق الدراسة والبحث العلمي المنهجي الدقيق. وقال مطر في تدوينة له على فيس بوك Facebook، إن:

> اعتصام رابعة العدوية يستحق الدراسة للإجابة على سؤال هام، ما هو السر الذى ينفرد به هذا الاعتصام؟.. وما هي دوافع ملايين المعتصمين التي تحفّزهم على البقاء 36 يوماً متصلة [تدوينة مطر كانت قبل عشرة أيام من فضّ الاعتصام].. في ظروف معيشية شديدة القسوة؟ وبعد مجازر الحرس الجمهوري ومذابح المنصة التي استشهد فيها المئات؟، وبعد تهديدات متتالية بفض الاعتصام بالقوة من عدة جهات؟

مضيفاً أن "اعتصام رابعة يستحق التوثيق الإعلامي وأن يترجم إلى أفلام تسجيلية"[58].

---

[54] موقع منظمة العفو الدولية، 2015/8/14، انظر: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/08/egypt-blood-death-and-flames-memories-of-the-rabaa-massacre/

[55] موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2016/1/20، انظر: https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285700

[56] الجزيرة.نت، 2014/3/6.

[57] الجزيرة.نت، 2013/7/31، انظر: http://bit.ly/1YoWUVb

[58] صحيفة الشعب الجديد، القاهرة، 2013/8/4، انظر: http://bit.ly/24NJ0eM

وقضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2013/9/23 بحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين وأيّ مؤسسة متفرعة منه، أو تابعة له تمّ تأسيسها بأمواله، والتحفظ على جميع أمواله العقارية والسائلة والمنقولة، سواء كانت مملوكة أم مؤجرة له، وكذلك كلّ العقارات والمنقولات والأموال المملوكة للأشخاص المنتمين إليه، لإدارتها بما يتفق والغرض من إنشائها وطبقاً لقوانين الدولة المصرية[59]. وأعلنت الحكومة المصرية في 2013/12/25 تنظيم الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية"، وقررت محاكمة قياداتها وأعضائها بتهمة "الإرهاب" وفق المادة رقم 86 من قانون العقوبات التي تتضمن عقوبات تتراوح بين السجن خمسة أعوام وتصل إلى الإعدام[60]. كما أعلن وزير التضامن الاجتماعي المصري أحمد البرعي أن لجنة إدارة أصول وأملاك جماعة وجمعية الإخوان المسلمين التي شكلتها الحكومة، قررت التحفظ على 1,130 جمعية أهلية، و137 مدرسة وشركات لها علاقة بجمعية الإخوان، وذلك تنفيذاً لحكم قضائي صادر في أيلول/ سبتمبر 2013[61].

وفي 2013/11/4 ظهر الرئيس المعزول محمد مرسي للمرة الأولى منذ عزله في أولى جلسات محاكمته في قضايا التحريض على العنف، وهي القضية الأولى من بين عدة قضايا أحيلت ضدّه، بعضها تصل عقوبتها للإعدام[62].

وصوّت المصريون على مشروع الدستور المصري —الذي تمّ تعديله عن نسخة 2012 من قبل لجنة الخمسين، التي ترأسها عمرو موسى— في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير 2014، حيث شارك في الاستفتاء 38.6% ممن هم مسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور 98.1%، بينما رفضه 1.9%، وذلك وفقاً للجنة المنظمة للاستفتاء[63].

---

59 **الجمهورية**، 2013/9/24.

60 **الحياة**، 2013/12/26.

61 **الحياة**، 2013/12/26.

62 **المصري اليوم**، 2013/11/5، انظر:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=402330

63 الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، انظر:
https://referendum2014.elections.eg/results/referendum-results

وتقدم حازم الببلاوي باستقالة الحكومة في 2014/2/24، في ظلّ إضرابات عمالية في قطاعات عديدة[64]. وقال حسام عيسى، وزير التعليم العالي والنائب الثاني لرئيس الحكومة، إن الحكومة تمت إقالتها ولم تستقل كما أعلن رسمياً[65]. وتمّ تكليف إبراهيم محلب بتشكيل الحكومة، التي استمرت حتى تاريخ إعلان النتائج النهائية للرئاسة المصرية.

وفي 2014/3/26 أعلن السيسي استقالته من الجيش، كما أعلن عزمه خوض الانتخابات الرئاسية[66]. وفي أيار/ مايو 2014 جرت الانتخابات الرئاسية بمشاركة السيسي وحمدين صباحي، وأعلنت لجنة الانتخابات نتيجة التصويت في 2014/6/3 بفوز السيسي بنسبة 96.9%، وحصول صباحي على 3.1%[67].

كما قام محلب بتشكيل حكومة ثانية بعد فوز السيسي بانتخابات الرئاسة، وحلفت الحكومة اليمين الدستورية في 2014/6/17. وقدم محلب استقالته في 2015/9/12، وكلّف السيسي شريف إسماعيل بتشكيل الحكومة، التي أدت اليمين الدستورية في 2015/9/19.

ووسط أجواء من الانقسام السياسي الحاد دُعي الناخبون المصريون لاختيار ممثليهم في ما سيكون أول برلمان منتخب بعد عزل الرئيس مرسي، وأعلن السيسي خريطة مستقبل، وأجريت العملية الانتخابية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015 على مرحلتين. وعلى الرغم من حملات السلطات المصرية للدفع بأكبر عدد ممكن من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وفرض غرامات مالية على المتخلفين، فقد فشلت في ذلك، وكان خيار المقاطعة، المنظمة أو العفوية، الذي نجح في كشف حجم شعبية سلطة الرئيس السيسي. وقد سُجل إقبال ضعيف جداً من المواطنين، وأشار إلى ذلك عمر مروان، المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، الذي قال إن لجان التصويت بمحافظات المرحلة الأولى من الانتخابات شهدت إقبالاً ضعيفاً في الساعات الأولى من بدء العملية الانتخابية،

[64] الحياة، 2014/2/25.

[65] موقع مصر العربية، 2014/3/2، انظر: http://bit.ly/1ttFCe0

[66] السفير، 2014/3/27.

[67] الموقع الرسمي للجنة الانتخابات الرئاسية، انظر:
https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results

حيث صرح بأن النسبة وصلت إلى 1%[68]. وعرض التلفزيون الرسمي المصري صوراً لمراكز الاقتراع وهي شبه خالية من الناخبين، وذلك على الرغم من منح الحكومة الموظفين في مؤسساتها إجازة نصف يوم لتشجيعهم على التصويت. وقال مراسل لقناة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC) في القاهرة إن هناك دلائل ضئيلة على مشاركة الشباب الذين ينتمون إلى الجيل المشارك في ثورة 25[69]. وفازت قائمة "في حب مصر"، المؤيدة للرئيس السيسي، والتي تضم أحزاب المصريين الأحرار، والوفد، ومستقبل وطن، بـ 120 مقعداً، هي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. فيما فاز المستقلون بالعدد الأكبر من المقاعد المخصصة للفردي، والبالغ عددها 448 مقعداً[70].

وهكذا تطورت الأحداث، وبدا المشهد المصري وكأنه قد عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي مبارك؛ حيث برّأت محكمة جنايات القاهرة مبارك وسبعة من كبار المسؤولين الأمنيين في عهده. كما ألغت محكمة النقض حكماً آخراً بحبسه ثلاثة أعوام، وحبس نجليه أربعة أعوام في قضية استيلاء على أموال عامة، وأمرت بإعادة محاكمتهم، قبل أن يتم الإفراج عنهما بانتظار إعادة المحاكمة. وعادت جماعة الإخوان المسلمين جماعة محظورة، وعادت عملية كبت حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، والحريات العامة... .

---

[68] موقع العربية.نت، 18/10/2015، انظر: http://bit.ly/1S3tKmN؛ وانظر. صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 19/10/2015، في. http://bit.ly/1jwDHQW؛ وموقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 1/12/2015، انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/848460

[69] بي بي سي، 19/10/2015، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018_egypt_elections_second_day

[70] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية، انظر. https://www.elections.eg

# الفصل الثاني

# التغيرات الدستورية والانتخابات

# التغيرات الدستورية والانتخابات

## مقدمة:

أجمع المصريون، بعد ثورة 25 يناير، على طيّ صفحة الاستبداد والفساد، التي سادت البلاد فترة طويلة من الزمن. كما كانوا أشد الناس حرصاً على تحقيق مطالب الثورة المتمثلة بالحرية، والعيش الكريم، والنهضة، والإصلاح. لذلك فقد أقبلوا على صناديق الاقتراع بقوة، في محاولة منهم لتغيير المشهد، من خلال التصويت والانتخابات النزيهة المراقبة....

خاض الشعب المصري، حتى تاريخ الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في تموز/ يوليو 2013، خمس ممارسات ديموقراطية انتخابية، شُهد لها بالنزاهة والحيادية، حيث أُجريت تحت إشراف قضائي، وبمراقبة من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية. وأظهرت جميع الاستحقاقات الانتخابية، التي تمّ معظمها في عهد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي، قوة التيار الإسلامي ومؤيديه، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، حيث قالت الصناديق "نعم" لتعديل الدستور في مناسبتين، وأعطت الأغلبية لهم في مجلسي الشعب والشورى، وتوجتها بفوز الرئيس محمد مرسي بالرئاسة. وذلك بالرغم من الحملات الإعلامية المضادة، والدعاية المحرضة على الحركات الإسلامية، ورجالاتها، والتي لم تتوقف مع الانقلاب على الشرعية، من خلال إبطال مجلس الشعب، وعزل الرئيس مرسي، وتعطيل الدستور.

وبالمقابل فقد أظهرت مسارات الأحداث المصرية بعد عزل مرسي أزمة حقيقية تعيشها البلاد، فقد أعلن قادة الانقلاب عن مواعيد محددة لإحداث انفراجة في المشهد المصري، ووضعوا خريطة لذلك، فشكلوا لجنة لوضع الدستور، اختلفت عن سابقتها شكلاً ومضموناً، وتأخرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبقي البلد وقتاً طويلاً خاضعاً للمؤسسة العسكرية، بالرغم من وجود رئيس مؤقت. فقد كان الحاكم الفعلي لمصر وزير الدفاع، قائد الانقلاب، عبد الفتاح السيسي، والذي رسّم سيطرته على مقاليد الحكم من خلال انتخابه رئيساً، في انتخابات ذكّرت العالم بالمشهد المصري قبل ثورة

25 يناير. وهو ما تكرر في الانتخابات التشريعية، التي أبرزت القوى المؤيدة للانقلاب، وعملت على تهميش عدد كبير من الأحزاب، منها من شارك بالانقلاب.

نسلط الضوء في هذا الفصل على تطور العمليتين الدستورية والانتخابية في مصر بعد ثورة 25 يناير. فقد تمّ تعديل الدستور والاستفتاء عليه في ثلاث مناسبات، وتمّ إجراء انتخابات تشريعية في مناسبتين، كما تمّ انتخاب رئيسين للبلاد خلال سنتين، تمّ تعيين بينهما رئيسا مؤقتا. وسنتعرض خلال سردنا للأحداث لأبرز المحطات، وأبرز الأحداث التي رافقت التطورات السريعة للمشهد المصري خلال أربع سنوات.

## أولاً: الاستفتاء على الدستور وتعديلاته:

### 1. الاستفتاء على دستور 2011 وتعديلاته:

بعدما أعلن نائب الرئيس المصري عمر سليمان تنحي الرئيس حسني مبارك في 2011/2/11، وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/2/13 بيانه الخامس، أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وانتخابات رئاسة الجمهورية، معلناً في البيان ذاته تعطيل العمل بالدستور، وحلّ مجلسَي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب[1].

وقد عيّن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/2/14 لجنة برئاسة المستشار طارق البشري، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الأسبق، من أجل إجراء تعديلات على دستور 1971، الذي تمّ تعطيله بموجب الإعلان الدستوري. وتختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور، وتعديل المواد 88 و77 و76 و189 و93، وكافة ما يتصل بها من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديموقراطية ونزاهة انتخابات

---

[1] البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2011/2/14، انظر: http://www.sis.gov.eg/Ar

رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى. كما تختص اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل، وحدد المجلس للجنة مهلة عشرة أيام للانتهاء من عملها[2].

وفي 2011/2/24 أعلنت لجنة إجراء تعديلات على الدستور الانتهاء من التصورات النهائية لدستور 1971 المعدل، وتستعد لعرض الشكل النهائي على المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي 2011/2/27، أعلنت اللجنة استكمالها الجزء الثاني والأخير من مهامها، على أن يجري استفتاء شعبي عليها قبل نهاية شهر آذار/ مارس. وقد أثارت هذه التعديلات الدستورية المقترحة جدلاً كبيراً في الشارع المصري، خصوصاً بعد اشتراطها على من يُنتخب رئيساً للجمهورية "أن يكون مصرياً وأن لا يكون قد حصل أو أيّ من والديه على جنسية دولة أخرى". وكشف المستشار طارق البشري أنه عقب الانتهاء من انتخاب مجلس الشعب والشورى، ستقوم لجنة تأسيسية بإعداد دستور جديد للبلاد خلال فترة ستة أشهر، على أن يطرح للاستفتاء خلال 15 يوماً عقب الانتهاء من إعداده[3].

وقرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/4 إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور في 2011/3/19. والتعديلات المقترحة تتناول الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية، وكيفية قبول الترشح لهذا المنصب وإجراءاته، ومدة الرئاسة، وكذلك شروط الترشح لعضوية مجلس الشعب، والاختصاص بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وشروط إعلان حالة الطوارئ ومدتها[4].

**المواد محل الاستفتاء:**

- تعديل المواد: 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148.
- إلغاء المادة: 179.

---

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2011/2/15، انظر:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=44155#.ViYGlm7GrgY

[3] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/2/28.

[4] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، نبذة عن تعديلات دستور 2011، انظر:
https://referendum2011.elections.eg/2011-03-13-00-09-29.html

• إضافة فقرة أخيرة للمادة 189.
• إضافة مادتين برقمي 189 مكرراً و189 مكرراً (1).

تباينت آراء الأحزاب والقوى السياسية المصرية حول موقفها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وشهدت الساحة السياسية المصرية انقساماً واضحاً بين مؤيّد ومعارض ومتحفظ. ففيما أعلن مؤيّدون موافقتهم عليها، داعين أنصارهم للتصويت بـ"نعم"، أبدى معارضون رفضهم لها، مطالبين مؤيديهم بمقاطعتها أو التصويت بـ"لا"، وتحفَظ فريق ثالث على فكرة التعجيل بالاستفتاء، مطالبين بفترة زمنية كافية لإجراء المزيد من النقاش والحوار المجتمعي حولها، ولمنح الوقت لبقية القوى التي شاركت في الثورة لترتيب أوراقها وتشكيل أحزاب قوية قادرة على المنافسة والتمثيل الجيد في البرلمان القادم، الذي سيضع ملامح الحياة السياسية للبلاد. ورأى المؤيدون أنها "خطوة تمهيدية لتوفير المناخ الملائم لإعداد دستور جديد"، عن طريق "جمعية تأسيسية ينتخبها الأعضاء المنتخبون بمجلسيْ الشعب والشورى"، وأنها تشكّل "نقلة كبيرة لا يمكن التقليل منها"، لكونها بمثابة "الجِسر للمرحلة القادمة"، خصوصاً بعدما "أقرَّت الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات" و"أنهت التوريث"، فضلاً عن كونها ضرورية "لإنهاء حالة الفراغ السياسي، وإقامة الدولة" وإعادة "القوات المسلَّحة إلى ثكناتها". وبرر الرافضون للتعديلات موقفهم بأن ثورة 25 يناير أسقطت النظام والدستور معاً، وأنها "لا تحقق طموح الثورة التي أسقطت النظام"، وأن "عهد الحلول الوسط قد انتهى"، وأنها مجرّد "محاولة لإحياء دستور 1971، الذي أعلنت الثورة عن وفاته"، وأنها "ترقيع للدستور البالي"[5].

يأتي في مقدمة المؤيدين لهذه التعديلات جماعة الإخوان المسلمين، التي أعلنت موافقتها الصريحة عليها، ودعت إلى التصويت بالإيجاب لصالح التعديلات المقترحة. وأكد محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسم الإخوان حينها، أن "الجماعة مع التعديلات التي أقرَّتها اللجنة المشكلة برئاسة المستشار طارق البشري"، داعياً الشعب إلى الموافقة عليها، باعتبارها "خطوة أولى نحو المسار" و"الأقرب إلى الطريق الصحيح"، مضيفاً أنها، وإن كانت "غير كافية لإرضاء مطالب الثورة والثوّار، إلا أن

[5] وكالة سويس انفو، 2011/3/17، انظر: http://bit.ly/1Ynzm2F

البلاد تمر بمرحلة حرجة، تتطلب الخروج من عنق الزجاجة من خلال تلك التعديلات التي تنقلنا إلى حالة الاستقرار". كما أيدها حزب العمل، وحزب الوسط، والجماعة الإسلامية. ودعا المفكر الإسلامي محمد سليم العوا إلى المشاركة في الاستفتاء والتصويت بـ"نعم"[6].

من ناحية أخرى، أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بياناً أعلنت فيه رفضها للتعديلات، ودعت الشعب إلى التصويت بـ"لا" في الاستفتاء، مطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار "إعلان دستوري مؤقت"، كما طالبت جماعة الإخوان بمراجعة موقفها من التعديلات والنظر إلى "المصلحة العليا للوطن". وأكد البيان، الذي وقّع عليه أحزاب: الجبهة، والتجمع، والجمعية الوطنية للتغير، وائتلاف شباب الثورة، والشيوعي المصري، وتحالف المصريين الأمريكيين، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني، أن "دستور عام 1971 قد سقط بفعل ثورة 25 يناير، وأن سريان التعديلات المقترحة يُعيد الاعتبار إليه". كما أعلنت أحزاب: الوفد، والتجمع، والجبهة، الناصري، والكرامة، والوفاق، والغد، وكل من محمد البرادعي، وعمرو موسى، رفضهم للتعديلات، ودعوا الناخبين للتصويت بـ"لا"[7].

وعلى الرغم من تصاعد الخلافات حول الموقف من التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، فإن الكثير من المعترضين يغفل مادة مهمة وردت في هذه التعديلات، ممكن أن تحل الإشكالية بين الرافضين والمؤيدين؛ وهي المادة 189 مكرر، والتي أضافتها لجنة التعديلات، والتي تنص على أن: "يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189". معنى هذه المادة أنه عقب الاستفتاء على هذه التعديلات الدستورية بالموافقة، سوف يتمّ إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وبعدها بستة أشهر سوف يجتمع هؤلاء النواب لوضع دستور جديد

---

[6] المرجع نفسه.

[7] المرجع نفسه.

بالكامل لمصر. وبالتالي فليس هناك خلاف بين المؤيدين والمعارضين على مسألة تغيير الدستور بالكامل، وإنما الخلاف يتركز فيمن يرى ضرورة استمرار الثورة حتى تغيير الدستور بالكامل، وانتخاب أعضاء البرلمان بموجب الدستور الجديد، وبين من يرى أن تأخير عودة الأوضاع لطبيعتها وإطالة الفترة الانتقالية، تعطي الفرصة لأنصار الثورة المضادة والمظاهرات الفئوية، ودعاة الفتنة الطائفية، والحزب الحاكم سابقاً، وكذا القوى الخارجية لإشعال مزيد من الأزمات[8].

وفي 2011/3/19 جرى الاستفتاء على التعديلات التي اقترحتها لجنة التعديلات الدستورية، وأعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء في 2011/3/20 أن النتائج النهائية للاستفتاء أظهرت أن 77.27% من المصريين الذين شاركوا في التصويت قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 14,192,577 مصرياً، في مقابل 22.73% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 4,174,187 مصرياً. وكان عدد الأصوات الباطلة 171,190، أي أقل من 1%. حيث شارك في الاستفتاء أكثر من 18.5 مليون مصري، من أصل 45 مليوناً ممن يحق لهم التصويت، وبذلك تكون نسبة التصويت 41.19%[9]. وبالتالي فقد صبت نتائج الاستفتاء في صالح جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم.

مع الإشارة إلى أنه إذا كانت نتيجة الاستفتاء قد أسفرت عن تصويت بـ"لا"، لكان أُلغي العمل بدستور 1971، وكان سيقرر وضع دستور جديد قبل الانتخابات، وهو ما كان يرجح أن تمتد الفترة الانتقالية حتى الانتخابات المقررة في سنة 2012.

**جدول رقم (1): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2011**

| | التصويت بـ"نعم" | التصويت بـ"لا" | الأصوات الصحيحة | الأصوات الباطلة | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الأصوات** | 14,192,577 | 4,174,187 | 18,366,764 | 171,190 | **18,537,954** |
| **النسبة المئوية (%)** | 77.27 | 22.73 | 99.08 | 0.92 | **100** |

[8] المرجع نفسه.

[9] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، استفتاء على دستور 2011، انظر.
https://referendum2011.elections.eg/referendum-results.html

### أ. الإعلان الدستوري آذار/ مارس 2011:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/3/30 إعلاناً دستورياً من 63 مادة، لتنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية المقبلة، تمهيداً لإعادة الحكم المدني، يتضمن أحكام المواد التي وافق عليها الشعب؛ للعمل بمقتضاها، وذلك لحين الانتهاء من انتخاب السلطة التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية[10].

وقال عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء ممدوح شاهين إن الإعلان الدستوري تضمن قواعد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية والروافد المتعلقة بالترشح باعتبارها من القواعد المهمة للغاية التي تضمنتها التعديلات الدستورية التي أجري عليها الاستفتاء. وأشار شاهين إلى أن الإعلان الدستوري أكد على ضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وأن تكون مدة الرئاسة أربعة أعوام، لا تجدد إلا مرة واحدة تالية فقط، مع إلزام رئيس الجمهورية بتعيين نائب له خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً فقط. وقال شاهين إن الإعلان الدستوري حدد مدة مجلس الشعب بخمسة أعوام، وقلص من صلاحيات مجلس الشورى بحيث تكون محدودة جداً. وذكر أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستتم خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان الاستفتاء[11].

وقال شاهين إن الإعلان تحدث عن حالة الطوارئ التي وردت في المادة 148 في الدستور السابق، حيث ستكون لمدة ستة أشهر، ولا يجوز تجديدها إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليها ولمدة ستة أشهر، وبعد ذلك يجري استفتاء عليها، مشدداً على أنه سيتم رفع حالة الطوارئ قبل إجراء الانتخابات البرلمانية. وقال: "إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيستمر في مباشرة اختصاصاته الواردة في هذا الإعلان إلى أن يتم انتخاب مجلسي الشعب والشورى على أن تنقل الاختصاصات المتعلقة بالتشريع ومراقبة الميزانية إلى مجلسي الشعب والشورى تلقائياً بعد انتخابهما، وعلى أن يمارس رئيس الجمهورية بعد انتخابه الاختصاصات الأخرى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"[12].

---

[10] للمزيد الاطلاع على الإعلان الدستوري، في: الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1685#.ViYI-W7GrgY

[11] **الشرق الأوسط**، 2011/3/31.

[12] **المرجع نفسه**.

### ب. الإعلان الدستوري حزيران/ يونيو 2012:

وفي محاولة التفافية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة للاستمرار في السيطرة والهيمنة على الحكم، أصدر في 2012/6/17، أي في اليوم الثاني لجولة الإعادة في انتخابات الرئاسة، إعلاناً دستورياً مكملاً يعيّن الجهة التي سيحلف اليمين أمامها الرئيس المنتخب، وهي المحكمة الدستورية العليا. كما حصّن الإعلان أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من العزل، ومنحهم حقّ تقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد، إذ نصّ الإعلان على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيله القائم يختص بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومدّة خدمتهم، ويكون لرئيسه الحالي جميع السلطات المقررة للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع[13].

ونتيجة لذلك، قال خبراء ومراقبون إن الإعلان الدستوري المكمل قوّض من صلاحيات الرئيس المصري القادم بشكل يجعله "رئيساً بلا صلاحيات"، كما جعل من المؤسسة العسكرية مؤسسة مستقلة عن مؤسسة الرئاسة في مصر بل أقوى منها. وقالوا إن الرئيس القادم المنتخب لن يتسلم صلاحيات كافية لتنفيذ برنامجه الانتخابي، وقال المستشار أحمد مكي، نائب رئيس محكمة النقض السابق، إن كل السلطات والصلاحيات ستظل في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأشار مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في مصر، إلى أن المجلس الأعلى سيظل أعلى سلطة تنفيذية في البلاد يليه الرئيس القادم، وقال إن "الرئيس القادم لا يمكنه فعل أيّ شيء دون الرجوع للمجلس العسكري، خاصة في ما يتعلق بالقوانين والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذ برنامجه الانتخابي". واعتقد السيد أن الرؤى بين الرئيس المنتخب، خصوصاً لو كان مرسي، والمجلس العسكري ستكون مختلفة بشكل مؤكد، وهو ما يفرض علاقة شائكة بين الطرفين[14].

وأطلقت صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع فيس بوك دعوة للتظاهر يوم 30 حزيران/ يونيو بعنوان "أرفض الانقلاب الدستوري المكمل". وعلى موقع تويتر Twitter قال محمد البرادعي، وكيل مؤسسي حزب الدستور، إن "المجلس العسكري

---

[13] موقع بوابة الأهرام، 2012/6/17، انظر. http://gate.ahram.org.eg/News/221699.aspx

[14] الشرق الأوسط، 2012/6/19.

يحتفظ بسلطة التشريع، وينزع من الرئيس صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة، ويبقى الحاكم الحقيقي للبلاد". ورأى البرادعي في الإعلان الدستوري المكمل استمراراً لـ"عسكرة الدولة ونكسة للثورة". أما المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح فقال إن الإعلان "غير الدستوري يشكل انقلاباً عسكرياً ينبغي على الجميع مواجهته". كما أعلن رئيس مجلس الشعب المنحل محمد سعد الكتاتني أنه أبلغ المجلس العسكري رفضه إصدار إعلان دستوري مكمل. وشدد الكتاتني على أن قرار المجلس العسكري بحل البرلمان باطل ومنعدم لأنه لا يستند إلى أي سند دستوري طبقاً للإعلان الدستوري القائم[15]. كما أعلن بيان "التحالف السياسي"، الذي يقوده المرشح الرئاسي محمد مرسي، عقب اجتماعات امتدت ليومين بين قيادات من الإخوان المسلمين وائتلاف شباب الثورة وشخصيات مستقلة، منها محمد البرادعي، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدي قنديل، والمنسق العام السابق للجمعية الوطنية للتغيير حسن نافعة، ووائل غنيم، وشادي الغزالي، وإسلام لطفي، وأحمد ماهر؛ رفض القوى الوطنية تزوير إرادة الشعب وممارسات المجلس العسكري، كما أعلنت رفضها "الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه العسكري بحل البرلمان الممثل للإدارة الشعبية، وأيضاً رفض تشكيل مجلس الدفاع الوطني"[16].

### ج. الإعلان الدستوري آب/ أغسطس 2012:

وفي خطوة، وصفت بالمفاجئة والجريئة، أصدر الرئيس المنتخب محمد مرسي في 2012/8/12 إعلاناً دستورياً، ألغى به الإعلان الدستوري المكمل، ونصّ على تولي مرسي سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة. كما أعطى هذا الإعلان مرسي حقّ تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لكتابة الدستور في "حال فشل الجمعية الحالية"[17]. وقال أحمد مكي، وزير العدل المصري، إن السلطة التشريعية أصبحت في يد الرئيس، وإن قراره بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل من صلاحيات الرئيس، ومن حقه

---

[15] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2012/6/17، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120617_egypt_election_scaf.shtml

[16] الشرق الأوسط، 2012/6/23.

[17] الشرق الأوسط، 2012/8/13.

اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً وفي مصلحة مصر وشعبها[18]. كما أقال الرئيس المصري المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الأعلى ووزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش سامي عنان من منصبيهما وأحالهما إلى التقاعد. وعيّن مرسي عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع، كما عيّن اللواء صدقي صبحي رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة. وتضمنت القرارات الرئاسية إحالة عدد من الضباط الكبار على التقاعد. وبذلك يكون الرئيس مرسي قد حقّق في وقت قصير ما اعتقد كثيرون أنه سيستهلك سنوات لتحقيقه. فحسم مرسي ازدواجية السلطة، وأخرج المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شؤون الحكم، وأعاد الجيش إلى مهامه، وقاد مصر إلى طريق الانتقال الفعلي نحو حكم مدني.

وقد رحبت بقرارات الرئيس مرسي معظم التيارات والأحزاب المصرية، كما لاقت القرارات إشادة شعبية، حيث تظاهر آلاف المصريين في ميادين مصر احتفالاً بقرارات مرسي "الثورية". ورأت الصحف المصرية في القرارات "إنهاءً لحكم المجلس العسكري". فقد أشاد محمد البرادعي، وكيل مؤسسي حزب الدستور، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحي، بقراراته. وقال البرادعي "إن إنهاء دور العسكري خطوة على الطريق السليم". ومن جانبه علق حمدين صباحي على الخبر قائلاً "لا نتوقف أمام أشخاص، ما يهمنا هو أن يصبح جيش مصر قوياً قادراً أن يفرض حمايته على سيناء والقضاء على الإرهاب، وألا يتدخل في شؤون مصر الداخلية". وأكد أبو الفتوح أن السلطات انتقلت بشكل حقيقي للرئيس المدني المنتخب، موضحاً أن الثورة تفرض إرادتها دوماً، وأن المعركة القادمة معركة دستور يضمن حقوق هذا الشعب أياً كان حكامه[19]. وقال الإعلامي حمدي قنديل "أظن أن الرئيس قام بانقلاب مدني استباقاً لانقلاب عسكري، وأشار قنديل إلى أن "أرامل مبارك قد يزدادون شراسة بمحاولات تخريب خفية، وإحداث كل القلاقل الممكنة، لكنهم سيكونون أكثر جبناً في العلن"[20].

---

[18] صحيفة **الأهرام**، القاهرة 2012/8/13.

[19] موقع مَصْرِسْ (مصر برس)، 2012/8/13، انظر: http://www.masress.com/elbadil/159361
وانظر أيضاً صفحة محمد البرادعي على توتير، 2012/8/12، في:
https://twitter.com/elbaradei/status/234763863990620162
https://twitter.com/ElBaradei/status/234763973097029634

[20] صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2012/8/12، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12082012&id=b73830f3-98a8-464d-a99d-dc41fa9847c0

وأشار الناشط السياسي وائل غنيم إلى أن الملعب الآن أصبح مفتوحاً أمام الجميع للمشاركة في الحياة السياسية، حيث إن هناك انتخابات مجلس شعب بعد إعداد الدستور، ومن يخاف من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحياة السياسية عليه المشاركة بفعالية في حزب منافس. ووجّه غنيم حديثه لمؤيدي المجلس العسكري بالقول "لو كنت ممن يؤيدون بقاء الجيش في السياسة، خوفاً من سيطرة الإخوان على الحياة السياسية، فأنت تختار الطريق غير الديموقراطي، ومن الأفضل أن تراجع نفسك"[21]. كما أيدت إنجي حمدي، عضو مؤسس في حركة 6 أبريل، "قرارات الرئيس في تطهير البلد من عواجيز مبارك، ولكن مطلوب محاكمة هؤلاء المجرمين، لن نسمح لهم بخروج آمن، أو بوضع مميز في الدستور". وأعلنت الجبهة السلفية تأييدها لقرارات مرسي. ومن جهته قال محمد حبيب، القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين، إن القرارات التي اتخذها مرسي قرارات ثورية بامتياز، و"أرجو أن يستكمل بقية الخطوات والإجراءات نحو تطهير كافة المؤسسات". وأكد محمود غزلان، المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين، أن "قرار رئيس الجمهورية جاء تحقيقاً لوعده للمواطنين في ميدان التحرير بممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية بشكل كامل، مشدداً على أن قادة المجلس العسكري حاولوا إعاقة الرئيس عن ممارسة صلاحياته"[22].

### د. الإعلان الدستوري تشرين الثاني/ نوفمبر 2012:

أصدر الرئيس مرسي في 2012/11/21 إعلاناً دستورياً جديداً يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد، وحصّن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حقّ اتخاذ أيّ إجراءات وتدابير تجاه أيّ خطر يهدد ثورة 25 يناير، أو حياة الأمة، أو الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن. وبموجب الإعلان الجديد تكون القرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد "نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق

---

[21] موقع حديث العرب، 2012/8/12، انظر:
http://talkofarabs.blogspot.com/2012/08/blog-post_5789.html

[22] بي بي سي، 2012/8/12، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120812_egypt_new_decisions_reactions.shtml

وأمام أيّ جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أيّ جهة قضائية"[23].

وقد جاء هذا الإعلان خدمة للمسار الديموقراطي في مصر بعد ثورة يناير، خصوصاً بعد محاولات تعطيله من الجهات المتنفذة في النظام المصري، والتي تضررت نتيجة الثورة، وبعد محاولات القضاء إطلاق رموز نظام مبارك بعد محاكمات صورية، حيث قضت ببراءة معظم رموز نظام مبارك، وضباط الداخلية المتهمون بجرائم قتل متظاهرين في 25 يناير. وأعرب مجلس أمناء الثورة عن تأييده لقرارات مرسي، التي قال إنها تصب في الطريق الصحيح نحو استكمال أهداف الثورة، والوقوف في وجه الثورة المضادة[24].

فيما يلي نصّ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في 2012/11/21[25]:

**المادة الأولى:** تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضدّ الثوار بواسطة كلّ من تولى منصباً سياسياً أو تنفيذياً في ظلّ النظام السابق وذلك وفقاً لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

**المادة الثانية:** الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

**المادة الثالثة:** يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل سنُّه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

---

[23] الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2012/12/9، انظر:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2427#.Vida0G7GrgY

[24] موقع الجزيرة.نت، 2012/11/22، انظر: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/3348703a-387c-47a0-84d7-80d010442a82

[25] الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2012/12/9.

**المادة الرابعة:** تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

**المادة الخامسة:** لا يجوز لأية جهة قضائية حلّ مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

**المادة السادسة:** لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

**المادة السابعة:** ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره. وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012.

وأثار الإعلان الدستوري ردود فعل لدى بعض القوى والأحزاب المصرية، وموجة من عدم الاستقرار داخل مصر، وأدخل مصر في أزمة سياسية ودستورية وحتى اجتماعية حادة... مما دفع الرئيس مرسي إلى الدعوة لحوار وطني وتشكيل لجنة من كبار الفقهاء القانونيين، وقال إن "الوقائع التي دفعتني إلى إصدار هذا الإعلان كانت ولا تزال تمثل خطورة هائلة على استقرار الوطن وأمنه". وشدد على أن "تحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات لم يقصد به أصلاً أن نمنع القضاء من ممارسة حقه أو نمنع المواطنين من الطعن في قرارات أو قوانين إذا كانت محلاً لطعن"، مؤكداً أن "هذا التحصين لن يتم العمل فيه إلا في ما يتصل بأعمال السيادة التي تمارسها الدولة بصفتها سلطة حكم، والذي يحدد هذه الأحكام هو ما استقر عليه القضاء المصري". وحول المادة السادسة من الإعلان الدستوري، التي تمنح الرئيس صلاحيات مطلقة تحت عنوان "حماية الثورة"، قال مرسي إن هذه المادة "لم تكن سوى ضمان لحماية الوطن من التصرفات غير المحسوبة... وإذا كانت هذه المادة تمثل قلقاً لأحد فإنني لست مصراً على بقائها". وشدد مرسي على أن "الإعلان الدستوري سينتهي كله وجميع آثاره بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، سواء كانت بنعم أم لا"، مضيفاً

"لقد أردت بهذا الإعلان أن أصل إلى مرحلة إنجاز الدستور... وبعد كلمة الشعب لا معقب، والكل يخضع لهذه الإرادة"[26].

وقد شنّ محمد البرادعي هجوماً شرساً على الإعلان الدستوري الجديد، وفي تغريدة على حسابه في موقع تويتر قال البرادعي "الدكتور مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية، ونصب نفسه حاكماً بأمر الله". ورأى البرادعي أن "الثورة أجهضت لحين إشعار أخر". وقال عمرو موسى، في حسابه على تويتر، "مصر تدخل مرحلة مختلفة، ليست هي مرحلة الديموقراطية التي كنا نأملها، أو سيادة القانون التي طالبنا بها.. ربنا يستر". ووصف مرشح الرئاسة السابق خالد علي الإعلان بأنه "عبث". وقال إن "الثورة هي الطريق الوحيد لمواجهته". وقال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، إن قرارات مرسي "انقلاب كامل على الديموقراطية، واحتكار كامل للسلطة"، وشدد على أن "الثورة لن تقبل ديكتاتوراً جديداً". فيما قال أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، إن "القرارات تجريف لدولة القانون، ومن ثم تجريف للدولة، لأنه لا دولة بلا قانون.. فهذه القرارات تعود بنا إلى عصر الغاب". ووصف حزب المصريين الأحرار قرارات مرسي بأنها "إعلان خيانة الثورة والوطن". غير أن حزب النور السلفي أيد الإعلان بشدة، وقال نادر بكار، المتحدث باسم الحزب، "كل التأييد لقرارات الرئيس، من كان يريد قصاصاً بحق فليدعمها"[27].

كما تمّ الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في 2012/11/24، وهي تكتل سياسي تشكل من معظم القوى الرافضة للإعلان الدستوري، معظمها ذات توجهات ليبرالية ويسارية، وكان من أبرز الشخصيات التي شاركت فيها محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، وحمدين صباحي، رئيس التيار الشعبي المصري، وعمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر المصري، والسيد البدوي، رئيس حزب الوفد الجديد، وعمرو حمزاوي، رئيس حزب مصر الحرية، ووحيد عبد المجيد، وسامح عاشور، وحسين عبد الغني... وأعلنت هذه القوى إنشاء "قيادة وطنية جماعية لها"، يتفرع عنها لجنة تنسيقية لإدارة العمل اليومي من "رموز مصر" على أن تكون مهمة تلك القيادة، إدارة المرحلة

[26] موقع صحيفة الوطن الالكترونية، 2012/12/6، انظر:
http://www.elwatannews.com/news/details/91465

[27] بي بي سي، 2012/11/22، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122_egypt_morsi.shtml

سياسياً وشعبياً وجماهيرياً. كما قررت رفضها الحوار مع الرئيس مرسي قبل إسقاط الإعلان الدستوري، ودعم الحشد الثوري في ميادين مصر، ودعم الاعتصام السلمي، ودعم القضاة ورجال القانون في موقفهم الحاسم بالدفاع عن السلطة القضائية التي ألغاها الإعلان الدستوري[28]. وبالمقابل تمّ توجيه انتقادات لجبهة الإنقاذ، لأنها تضم أتباع للنظام السابق، حيث صرح عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، أنه لن ينضم للجبهة لأنها تضم عدداً من أتباع النظام السابق[29]. كما ذُكر أن هدف إنشاء جبهة الإنقاذ ليس الإعلان الدستوري، بل مرسي نفسه، وأن خطوتها التالية هي معركة سلطة سيكون هدفها إسقاط مرسي، ومنع إجراء الاستفتاء والانتخابات البرلمانية. وهو ما تمّ بالفعل، حيث ساندت الجبهة عزل محمد مرسي عن رئاسة مصر في 2013/7/3.

وفي محاولة منه لتقريب وجهات النظر وإزالة الاحتقان، دعا الرئيس مرسي لحوار وطني، وشكّل لجنة من كبار الفقهاء القانونيين، وقد أوصت اللجنة بإلغاء الإعلان الدستوري، وإصدار إعلان دستوري جديد يعتمده مرسي، الذي كان قد تعهد بالموافقة على أيّ نتائج تخرج به[30].

فيما يلي نصّ الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي في 2012/12/8[31]:

**المادة الأولى:** يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2012 اعتباراً من اليوم، ويبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار.

**المادة الثانية:** في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة تعاد التحقيقات في جرائم قتل، والشروع في قتل، وإصابة المتظاهرين، وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضدّ المواطنين في المدة الواقعة ما بين 25 يناير 2011 ويوم 30 يونيو 2012 وكان ارتكابها بسبب ثورة 25 يناير أو بمناسبتها أو متعلقاً بها.

---

[28] بوابة الأهرام، 2012/11/24، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx

[29] *Egypt Independent* newspaper, Cairo, 29/11/2012, http://www.egyptindependent.com/news/civil-groups-pounce-political-space-seen-pro-democracy-triumph

[30] الجزيرة.نت، 2012/12/9، انظر: http://bit.ly/25UpQKg

[31] الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، انظر:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2268#.VidaY27GrgY

فإذا انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة على ارتكاب الجرائم المذكورة أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكم المختصة قانوناً، ولو كان قد صدر فيها حكم نهائي بالبراءة أو برفض الطعن بالنقض المقام من النيابة العامة على حكم البراءة.

**المادة الثالثة:** في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق 15 من ديسمبر 2012، يدعو رئيس الجمهورية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة مكونة من مائة عضو انتخاباً حراً مباشراً.

وتنجز هذه الجمعية أعمالها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخابها.

ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من هذه الجمعية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسليمه إلى رئيس الجمهورية.

وفي جميع الأحوال تجري عملية الفرز وإعلان نتائج أي استفتاء على الدستور باللجان الفرعية علانية فور انتهاء عملية التصويت على أن يعلق كشف بكل لجنة فرعية موقعاً من رئيسها يشتمل على نتيجة الفرز.

**المادة الرابعة:** الإعلانات الدستورية بما فيها هذا الإعلان لا تقبل الطعن عليها أمام أي جهة قضائية وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم.

**المادة الخامسة:** ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

## 2. الاستفتاء على دستور 2012 وتعديلاته:

تشكلت الجمعية التأسيسية للدستور في مصر بموجب الإعلان الدستوري، بعد استفتاء 2011 وبعد تعطيل العمل بدستور 1971 بسقوط نظام مبارك. ونصّ الإعلان الدستوري على أن يقوم أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية من مئة عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض مشروع الدستور خلال 15 يوماً من إعداده على الشعب لاستفتائه

في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه[32]. وقام مجلسا الشعب والشورى بعقد ثلاثة اجتماعات مشتركة بهدف اختيار الأعضاء المئة للجمعية. وفي 2012/3/25 اختار البرلمان المصري —في غرفتيه الشعب والشورى— أعضاء اللجنة المئة. وتشكلت اللجنة بواقع خمسين عضواً من أعضاء البرلمان ومثلهم من القوى والفعاليات النقابية والشخصيات العامة[33]. ووفقاً للجدول الزمني الذي حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتعين أن تنهي اللجنة أعمالها قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في أيار/ مايو 2012.

غير أن بعض النواب لم يحترموا رأي الأغلبية في تحديد المسار الديموقراطي، وخرجت من تحت قبة البرلمان لتمارس ديكتاتورية الأقلية، ولتمارس مهمة التحريض على ما اتفقت عليه الأكثرية، حيث انسحب نواب ليبراليون من جلسة التصويت، وقالوا إن عملية التصويت "مهزلة". وقال رئيس حزب التجمع (يسار) رفعت السعيد "إننا نواجه محاولة لاحتكار كل شيء لكن احتكار الدستور هو أخطرها. الدستور لا ينبغي أن يكون انعكاساً لرأي الأغلبية وإنما انعكاساً لكل قوى المجتمع". وقال مؤسس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس، أكبر حزب ليبرالي بالبرلمان: "إنها مهزلة أن تضع الدستور قوة واحدة. قوة واحدة بمفردها. لقد بذلنا كل ما في وسعنا لكن بلا جدوى". كما أعلن 14 حزباً وجمعية ونقابة تأسيس جبهة "دستور لكل المصريين" للدفاع، عما أسموه في بيان: "حق الشعب المصري في صياغة دستور يحصن حقوقه الأساسية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم"[34].

كما انسحب الليبراليون من الجمعية التأسيسية احتجاجاً على ما قالوا إنه محاولات من الإسلاميين للسيطرة على عملية وضع الدستور. وشكا الليبراليون من أن نحو سبعين أو أكثر من أعضائها إسلاميون مستقلون أو أعضاء في الأحزاب الإسلامية. وقالت منى مكرم عبيد، وهي واحدة من ستة مسيحيين انتخبوا للجمعية، مبررة

---

[32] بي بي سي، 2012/11/19، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml

[33] صحيفة **المصري اليوم**، 2012/3/25، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/168145

[34] الجزيرة.نت، 2012/3/26، انظر. http://bit.ly/1UMUpsL

انسحابها "ما يشغلني هو الهيمنة المتطرفة للإسلاميين". وقال النائب عمرو حمزاوي إنه انسحب من الجمعية التأسيسية لأن تشكيلها يهمش المرأة والشباب والمسيحيين[35].

وتوالت الدعاوى أمام المحكمة الإدارية مطالبة بوقف قرار تشكيل الجمعية، اعتراضاً على ما قيل إنه "تمثيل غير مناسب لكل قوى المجتمع". وأصدرت المحكمة الإدارية العليا في 2011/4/10 حكماً ببطلان تشكيل الجمعية برمتها. وبعد ذلك طالب بعض ممثلي القوى الليبرالية بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية وفق معايير متوازنة ومحددة. وجاءت هذه الدعوات بعد إصدار الرئيس محمد مرسي قراراً بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وإصدار إعلان بديل أعطى الرئيس مرسي صلاحيات جديدة تخص التشريع وتمنحه الحق في إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور إذا ما وجد مانع يحول دون إتمام عمل الجمعية الحالية[36].

وقام البرلمان المصري في 2012/6/12 بتشكيل جمعية تأسيسية أخرى[37]، وعقدت اللجنة التأسيسية الجديدة أولى جلساتها في 2012/6/18 واختارت المستشار حسام الغرياني رئيساً لها. وأعلنت الجمعية التأسيسية في 2012/11/30 —بعد جلسة بدأت في 2012/11/29 وانتهت في اليوم التالي، حيث استمرت لـ 19 ساعة، وتمّ إقرار كل مادة على حدة— عن انتهائها من إعداد المشروع النهائي لدستور مصر الجديد، والمكون من 236 مادة؛ وذلك بالرغم من انسحاب ممثلي بعض القوى والأحزاب المصرية، حيث شارك في الجلسة 85 عضواً، بينهم 11 كانوا في قائمة الأعضاء الاحتياطيين، وتمّ استبدالهم بالأعضاء المنسحبين قبل دقائق من بدء الاقتراع[38].

وأعلنت عدة قوى سياسية[39] هامشية رفضها التصويت على مسودة الدستور، وقالت هذه القوى، التي لا تمثل الأكثرية الشعبية، ولكنها تسيطر على معظم وسائل

---

[35] وكالة رويترز للأنباء، 2012/3/26، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE82P0KR20120326?sp=true

[36] بي بي سي، 2012/11/19، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml

[37] **المصري اليوم**، 2012/6/13، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/185651

[38] صحيفة **الحياة**، لندن، 2012/11/30.

[39] وقع على البيان التيار الشعبي، وأحزاب الدستور والتحالف الشعبي، والمصري الديموقراطي الاجتماعي، والمصريين الأحرار، ومصر الحرية، والجبهة القومية للعدالة والديموقراطية، والجمعية الوطنية للتغيير، وائتلاف ثورة اللوتس، وحركة المصري الحر، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، واتحاد شباب ماسبيرو، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وحركة 6 أبريل – الجبهة الديموقراطية.

الإعلام، وتحظى بتمويل مالي كبير، إنه "تعبير عن نظام أعمى يحاول الالتفاف على مطالب الجماهير الغاضبة ويضعها بين سندان إعلان دستوري يكرس لفرعون جديد، ومطرقة دستور يسلب المصريين جميع حقوقهم المشروعة التي انتزعتها دماء الشهداء الذكية وكتبته جمعية تأسيسية فاقدة الشرعية تمثل مصالح جماعة واحدة من شعب مصر ولا تعبّر عن المجتمع بتنوع قواه الحية"[40].

وكان من أبرز المنسحبين من اللجنة التأسيسية الكنائس المصرية الثلاث، الأرثوذكسية، والإنجيلية، والكاثوليكية. وقد أثار موقف الكنيسة علامات استفهام حول رغبة قياداتها بعدم نجاح المسار الديموقراطي الذي يقوده الإسلاميون. كما انسحب 18 عضواً يمثلون التيار الليبرالي، وفقاً لما قاله وحيد عبد المجيد عضو الجمعية التأسيسية. وأوضح أن أبرز المنسحبين عمرو موسى، وأحمد ماهر المنسق العام لمجموعة 6 أبريل، ومحمد أنور السادات عضو حزب الإصلاح والتنمية، وفؤاد بدراوي سكرتير عام حزب الوفد، ووحيد عبد المجيد. كما قال إن ثلاثة أعضاء آخرون قد قاموا بتجميد عضويتهم. وقال أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط الجديد وعضو الجمعية التأسيسية، في 2012/11/19، "إخواننا الذين انسحبوا بعضهم لم يشارك بكلمة أو يحرك شفتيه خلال المناقشات، وبعضهم انسحب ثم عاد ولم يقدم اقتراحاً ولا كلمة ثم انسحب نهائياً". وأشار إلى أن أحد المنسحبين قام بعرض مادة على الجمعية وبعد موافقة الأعضاء، أعلن الاعتراض عليها. أما عمرو دراج، أمين عام اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، فقد أكد أن الجمعية لم تتلقَ رسمياً ما يفيد بانسحاب أيّ عضو وأنه في حال انسحاب أحد الأعضاء فسوف يتمّ استكمال الجمعية من الأعضاء الاحتياطيين حتى يتم التصويت على مسودة الدستور والانتهاء من كتابة الدستور في وقته المحدد[41].

ووجّه الرئيس مرسي في 2012/12/1 الدعوة للناخبين للاستفتاء على الدستور في 15 و2012/12/22، وذلك بعد تسلمه مسودة الدستور النهائية من رئيس الجمعية التأسيسية المستشار حسام الغرياني، وذلك خلال خطابه أمام أعضاء الجمعية التأسيسية، الذي شكرهم فيه على المجهود الذي بذلوه للانتهاء من الدستور. وقال

---

[40] **الحياة**، 2012/11/30.

[41] بي بي سي، 2012/11/19، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml

مرسي إنه على الرغم من صعوبة المرحلة الانتقالية، التي قاربت على الانتهاء، إلا أن إرادة المصريين كانت فوق الجميع، ليأكدوا إصرارهم على إنجاح ثورتهم، والمضي إلى الأمام. وأضاف مرسي أن الجمعية التي وضعت مشروع الدستور هي أول تأسيسية منتخبة طوال التاريخ الحديث، مستطرداً "مع تقديرنا لجهود اللجان السابقة التي وضعت دساتير سابقة، إلا أنها كانت معينة بأوامر ملكية أو رئاسية، وهو أمر لا شكّ له دلالة كبيرة"[42].

وتُعدّ هذه هي المرة الوحيدة في التاريخ المصري التي تقوم لجنة منتخبة بوضع الدستور. وكُتِب على غلاف المشروع النهائي للدستور، في ديباجة وثيقة الدستور:

> هذا هو دستورنا.. وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي فجرها شبابنا، والتف حولها شعبنا، وانحازت إليها قواتنا المسلحة، بعد أن رفضنا في ميدان التحرير وفي طول البلاد وعرضها كل صور الظلم والقهر والطغيان والاستبداد والإقصاء والنهب والفساد والاحتكار، وجاهرنا بحقوقنا الكاملة (عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، مشفوعة بدماء شهدائنا وآلام مصابينا وأحلام أطفالنا وجهاد رجالنا ونسائنا[43].

وخلال كانون الأول/ديسمبر 2012 أقر المصريون الدستور الجديد لمصر، بانتخابات حرة نزيهة وشفافة، بمشاركة واسعة، عكست رأي الأغلبية الشعبية الواسعة بدعم المسار الديموقراطي بقيادة الإسلاميين، حيث أعلن المستشار سمير أبو المعاطي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، في 2012/12/25، نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور، والتي جرت على مرحلتين في 15 و2012/12/22. وقال إن النتائج النهائية للاستفتاء، الذي شاركت فيه القوى المعارضة بالرغم من إعلانها المقاطعة، أظهرت أن 63.8% من المصريين الذين شاركوا في التصويت قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 10,693,911 مصرياً، في مقابل 36.2% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 6,061,101 مصرياً. وكان عدد الأصوات الباطلة 303,395، أي نحو 1.78%. حيث شارك في الاستفتاء 17,058,407 من أصل 51,918,866 ممن يحق لهم التصويت، وبذلك تكون نسبة التصويت 32.9%[44].

---

[42] **المصري اليوم**، 2012/12/1، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/254878

[43] **المصري اليوم**، 2012/12/2، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/255182

[44] الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2012، انظر:
https://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results

جدول رقم (2): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2012

| | التصويت بـ"نعم" | التصويت بـ"لا" | الأصوات الصحيحة | الأصوات الباطلة | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأصوات | 10,693,911 | 6,061,101 | 16,755,012 | 303,395 | **17,058,407** |
| النسبة المئوية (%) | 63.8 | 36.2 | 98.22 | 1.78 | **100** |

## 3. الاستفتاء على دستور 2014 وتعديلاته:

بعد مظاهرات 2013/6/30 أعلن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي في 2013/7/3 عزل الرئيس محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور. وأعلن السيسي، بعد لقائه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية، عن خريطة مستقبل لبناء مصر، أبرز نقاطها[45]:

أ. تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.

ب. إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.

ج. لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

د. تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة، تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

هـ. تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تمّ تعطيله مؤقتاً.

وفي 2013/7/9 أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستورياً تضمن 33 مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية. وجاء في المادة 28[46]:

> تشكل بقرار من رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ صدور هذا الإعلان لجنة خبراء تضم اثنين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا وهيئة المفوضين بها، واثنين من قضاة القضاء العادي، واثنين من قضاة

[45] صحيفة الجمهورية، القاهرة، 2013/7/4.

[46] بي بي سي، 2013/7/9، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_new_constitution.shtml

مجلس الدولة، وأربعة من أستاذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية، وتختار المجالس العليا للهيئات والجهات القضاة المذكورة ممثليها، ويختار المجلس الأعلى للجامعات أستاذة القانون الدستوري، وتختص اللجنة باقتراح التعديلات على دستور 2012 المعطل، على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تشكيلها. ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة مكان انعقاده وقواعد تنظيم العمل بها.

وجاء في المادة 30[47]:

يعرض رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليه، ويعمل بالتعديلات من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، ويقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لانتخاب مجلس النواب خلال خمسة عشر يوماً من هذا التاريخ لإجراء الانتخابات خلال مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز شهرين، وخلال أسبوع على الأكثر من أول انعقاد لمجلس النواب تتم الدعوة لإجراء الانتخابات الرئاسية.

وتتولى اللجنة العليا للانتخابات القائمة في تاريخ العمل بهذا الإعلان الإشراف الكامل على الاستفتاء.

ونتيجة لذلك تمّ تشكيل لجنتين:

**لجنة العشرة:** المكونة من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور لدراسة دستور 2012 واقتراح التعديلات.

**لجنة الخمسين:** المكونة من خمسين شخصية معينة تمثل الجهات والشخصيات المؤيدة للانقلاب، وتستبعد القوى المؤيدة للمسار الديموقراطي الذي تمّ الانقلاب عليه، وخصوصاً الإخوان، لدراسة مقترحات لجنة العشرة وإعداد التعديلات المقترحة تمهيداً لطرحها في استفتاء عام.

وتمّ اختيار لجنة الخمسين برئاسة عمرو موسى، التي عهد إليها تعديل دستور 2012، وذلك بعرض لجنة الخبراء القانونيين (لجنة العشرة) مشروع تعديلاتها للدستور، على أن تنتهي اللجنة من إعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية خلال ستين يوماً ثم يطرح بعدها للاستفتاء الشعبي. وبدأت لجنة الخمسين عملها في

---

[47] المرجع نفسه.

2013/9/8، وأعلن رئيس اللجنة عمرو موسى في 2013/12/2 انتهاء أعمال اللجنة بعد إقرار مشروع الدستور في صيغته النهائية. وفي 2013/12/14 دعا الرئيس المؤقت عدلي منصور المصريين للاستفتاء على الدستور الجديد يومي 14 و2014/1/15.

**جدول رقم (3): أبرز مظاهر الاختلاف بين الجمعية التأسيسية لدستور 2012 ولجنة الخمسين 2013**[48]

| | الجمعية التأسيسية لدستور 2012 | لجنة الخمسين 2013 |
|---|---|---|
| **شرعية اللجنة** | نصّ على طريقة تشكيلها إعلان دستوري استفتي الشعب على بنوده | نصّ على طريقة تشكيلها إعلان دستوري أصدره رئيس مؤقت غير منتخب لم يستفت الشعب عليه |
| **طريقة الاختيار** | الانتخاب بواسطة أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين من عموم الشعب | التعيين من الرئيس المؤقت غير المنتخب |
| **عدد الأعضاء** | مئة عضو | خمسون عضواً |
| **نسبة تمثيل الأحزاب** | خمسون عضواً اختارتهم الأحزاب الإسلامية، وخمسون آخرون اختارتهم الأحزاب الأخرى | عضوان للتيار الإسلامي، و48 للأحزاب الأخرى والشخصيات العامة |
| **تمثيل ثوار 25 يناير** | شارك بها عدد من شباب ثورة 25 يناير 2011 | خلت من ممثلين عن ثورة يناير، وشارك بها ممثلون لما يعرف بائتلاف 30 يونيو |
| **الموقف منها** | رحب بها الإسلاميون، ورحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، قبل أن ينسحب منها لاحقاً عدد من ممثليها | رحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، وعارضتها كافة الأحزاب الإسلامية ورفضت المشاركة فيها باستثناء حزب النور (ممثل واحد) |
| **مدة العمل** | ستة أشهر | ستون يوماً |

[48] بين لجنة دستور مصر 2012 ولجنة الخمسين 2013، الجزيرة.نت، 2013/9/3، انظر: http://bit.ly/236yT5M

بلغ عدد مواد مشروع الدستور الجديد 247 مادة، منها 42 مستحدثة، و18 مادة في باب الحقوق والحريات، و45 تتحدث عن العمال والفلاحين. وفيما يلي مقارنة لأبرز النقاط بين دستور 2012 ودستور 2014[49]:

**الرئيس:** جاءت صلاحيات الرئيس في المسودة النهائية لدستور 2014 مماثلة لتلك الصلاحيات الواردة في دستور 2012 بدرجة كبيرة، حيث قصرت ولايته لفترتين كحد أقصى، مدة كل منها أربعة أعوام، ومنحته حقّ اختيار رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة وعرض برنامجها على البرلمان.

لكن المسودة النهائية لدستور 2014 نزعت من الرئيس حقّ تعيين وزير الدفاع في فترتين رئاسيتين متتاليتين لبدء تطبيق الدستور الجديد، حال إقراره في الاستفتاء الشعبي. كما أنها قلصت من سلطته في حلّ البرلمان إلا بموافقة البرلمان نفسه، وأيضاً في الدعوة إلى الاستفتاءات الشعبية.

**شروط الترشح للرئاسة:** هناك اختلاف في شروط الترشح للرئاسة في مسودة دستور 2014، حيث نصت على أنه يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يحصل المرشح على تزكية من عشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب (البرلمان)، أو أن يؤيده ما لا يقل عن 25 ألف مواطن ممن لهم حقّ الانتخاب في 15 محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة.

أما دستور 2012، فقد نصّ على أنه يشترط للترشح للرئاسة حصول المرشح على تزكية من عشرين عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي النواب والشورى (سابقاً)، أو أن يؤيده ما لا يقل عن عشرين ألف مواطن، ممن لهم حقّ الانتخاب، في عشر محافظات على الأقل؛ وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها.

**نظام شبه رئاسي:** ذكر خبراء أن نظام الحكم في مسودة دستور 2014 هو نظام شبه رئاسي يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء في إدارة الحكومة والسلطة التنفيذية. ونصت مسودة دستور 2014 على مادة تمنح مجلس النواب حقّ اقتراح سحب الثقة من الرئيس، وإجراء انتخابات مبكرة بناء على طلب مسبب ومُوقّع من أغلبية أعضاء مجلس النواب، وموافقة ثلثي الأعضاء. وبمجرد الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح

[49] بي بي سي، 2013/12/3، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131203_egypt_constitution_comparison

أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام بدعوة من رئيس مجلس الوزراء.

أما دستور 2012 فلم ينص على إمكانية سحب الثقة من الرئيس من جانب البرلمان.

نصّ دستور 2014 على أن لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، ولرئيس الجمهورية إجراء تعديل وزاري بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب الحاضرين بما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس.

ونصّ دستور 2012 على أنه يحق لرئيس الجمهورية تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وعزلهم، وتعيين الممثلين السياسيين للدولة وإقالتهم.

**المجالس النيابية:** ألغي في دستور 2014 مجلس الشورى ليكون مجلس النواب هو سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، ويمارس سلطته الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية.

بينما نصّ دستور 2012 على وجود مجلسين للنواب والشورى، ومُنحت الشورى السلطات التشريعية حتى انعقاد مجلس النواب.

**الجيش والقضاء العسكري:** ينظر إلى دستور 2014 بأنه منح مزايا خاصة للقوات المسلحة، من بينها أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا بدّ أن تؤخذ موافقته على تعيين وزير الدفاع وذلك لمدة ثمانية أعوام (مدتين رئاسيتين كاملتين). كما لم ينص الدستور بشكل واضح على كيفية عزل وزير الدفاع، أو من يملك سلطة عزله.

نصّ دستور 2014 على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، كما كان الحال في الدساتير السابقة، لكنه حدد بشكل أكثر دقة الجرائم التي يحال فيها مدنيون إلى محاكم عسكرية، وهي 14 جريمة تمثل اعتداء مباشراً على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو أفرادها.

نصّ دستور 2012 على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في حالة وقوع جرائم تضر بالقوات المسلحة، دون تحديد تلك الجرائم بالضبط، وترك أمرها للقانون.

**تمثيل الفلاحين والعمال:** تضمن دستور 2014 نسبة محددة لتمثيل الفلاحين والعمال في مجلس النواب، والذين كانوا يتمتعون سابقاً بنسبة تمثيل 50% في مجلسي

الشعب والشورى لمدة تجاوزت ستين عاماً. لكنها نصت في المادة 242 على أن الدولة تعمل على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، دون تحديد النسبة.

**تمثيل المرأة:** نصّ دستور 2014 على منح المرأة حقّ التعيين في الهيئات القضائية دون تمييز، وأكد على أن الدولة ستعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون.

لم ينص دستور 2012 على أيّ مادة تتحدث عن تمثيل للمرأة في البرلمان، وتركت أمر مشاركتها من خلال ترشحها في الانتخابات البرلمانية على قوائم الأحزاب أو كأفراد.

**النظام الانتخابي:** لم يحدد دستور 2014 نظاماً انتخابياً سواء بالقائمة أم الفردي أم بنظام مختلط بين الفردي والقائمة، وتركت ذلك للمشرع (أي الرئيس). ولم يحدد أيضاً أيّ الانتخابات التي تجرى أولاً، سواء البرلمانية أم الرئاسية، وتركت أمر ذلك للمشرع أيضاً، وهو ما قد يفتح الباب أمام إمكانية تبني مسار مخالف لخريطة الطريق التي وضعها الجيش بعد عزل الرئيس محمد مرسي والتي نصت على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً تليها الرئاسية.

بينما نصّ دستور 2012 على نظام انتخابي مختلط بين القائمة والفردي بواقع الثلثين لنظام القائمة، والثلث للنظام الفردي، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما.

**مواد الهوية:** نصّ دستور 2014 على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والمرجع في تفسيرها هو ما تضمنته مجموع أحكام المحكمة الدستورية في هذا الشأن، وألغيت المادة المفسرة لمبادئ الشريعة وهي المادة 219 من دستور 2012. لكن الدستور حظر قيام أحزاب على أساس ديني.

في حين نصّ دستور 2012 على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وتضمن المادة 219 المفسرة لكلمة مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقول إن المبادئ تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة.

**العدالة الانتقالية/العزل السياسي:** لم يتضمّن دستور 2014 أيّ نصوص متعلقة بالعدالة الانتقاليّة، أو بعزل رموز النظام القديم، في حين نصّ دستور سنة 2012 على مادة العزل السياسيّ التي منعت قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي، والترشّح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشرة أعوام من تاريخ العمل بالدستور[50].

**مواد مستحدثة في دستور 2014:** تضمن الدستور 42 مادة مستحدثة. كما تمّ استحداث مواد دستوريّة ذات طبيعة انتقاميّة، وقد تُستخدم ضدّ المعارضين من الإسلاميين؛ إذ استحدثت المادّة 74 التي تحظر قيام أحزاب على أساسٍ دينيّ، كما استحدثت أخرى تلزم الدولة بمواجهة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله (المادة 237)[51].

وتشير مراجعة مواد مشروع دستور 2014 المتعلّقة بالحقوق والحريات بشكل جليّ إلى أنه لم يرقَ إلى درجة الدستور الذي يؤسس لنظامٍ ديموقراطي ويحميه. فجميع النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات التي تضمنتها مواده لم تكن مطلقة كما ينبغي أن تظهر في الدستور، بل قُيّدت بأحكام القوانين التي تصدر لتنظيمها، ما يتيح تضييقها أو الحد منها من خلال التفاصيل والإجراءات والمواد التي سوف تتضمّن قوانين الجمعيات والاجتماعات العامة والأحزاب والنقابات. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى قانون التظاهر الذي صدر بعد الانقلاب العسكري واشترط الحصول على ترخيص للتظاهر السلمي[52].

وبالنتيجة تكون لجنة الخمسين قد ضحّت بالدولة المدنية مقابل تعديلاتٍ متوسطة الأهمية تناسب هواها ومزاجها النخبويّ وصراعها مع الإسلاميين، وسلّمت البلاد في سبيل ذلك إلى الدولة العميقة لكي تعيد كتابة دستورها[53].

صوّت المصريون على مشروع الدستور المصري في 14 و2014/1/15، وقد أعلن التحالف الوطني لدعم الشرعية مقاطعته لاستفتاء الدستور، كما أعلن حزب مصر

---

[50] نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/1/15، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

[51] المرجع نفسه.

[52] المرجع نفسه.

[53] المرجع نفسه.

القوية المقاطعة أيضاً، وذلك بعد دعوته إلى التصويت بـ"لا" على الدستور، إلا أن التغير في موقفه جاء بسبب الأجواء التي صاحبت ما قبل عملية الاستفتاء، وقال الأمين العام للحزب أحمد سالم إن أجواء عملية الاستفتاء "تخالف أبسط القواعد الديموقراطية". وقال الحزب، في بيان له، إن الأجواء التي صاحبت ما قبل عملية الاستفتاء:

> من شحن جماهيري، وتوجيه إعلامي فجّ، وكذلك استغلال المال العام والموارد من قبل السلطة التنفيذية، والتخوين لكل رافضي المشروع لأسباب موضوعية، ثم أخيراً حملة الاعتقالات والانتهاكات الأمنية التي تعرض لها أعضاء الحزب خلال ممارسة حقهم الدستوري والقانوني في دعوة المواطنين للتصويت بـ"لا" على الدستور.. كل ذلك جعل من إعادة تقييم موقفنا من المشاركة في هذه العملية أمراً منطقياً بل وواجباً[54].

وعلى الرغم من الاستعدادات المسبقة بدا إقبال المواطنين المصرين في الاستفتاء على الدستور ضعيفاً جداً قياساً باستفتاء 2012، حيث شهدت لجان الاقتراع حالة من الهدوء الشديد، واختفت الطوابير التي كانت سمة بارزة في كل الاستحقاقات الانتخابية التي أعقبت ثورة 25 يناير. وبالرغم من ذلك، فقد أعلنت اللجنة المنظمة للاستفتاء أن عدد الذين شاركوا في الاستفتاء بلغ 20,613,677 بنسبة 38.6% ممن هم مسموح لهم بالتصويت وعددهم 53,423,485، وأيد الدستور 98.1%، بينما رفضه 1.9%[55]. وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة في العودة إلى أساليب نظام مبارك في تزوير الانتخابات والاستفتاءات، حيث تحدثت تقارير إعلامية عن شبهات تزوير، وعدم مصداقية الأرقام والنتائج التي أعلنتها اللجنة المنظمة للاستفتاء.

**جدول رقم (4): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2014**

| | التصويت بـ"نعم" | التصويت بـ"لا" | الأصوات الصحيحة | الأصوات الباطلة | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الأصوات** | 19,985,389 | 381,341 | 20,366,730 | 246,947 | **20,613,677** |
| **النسبة المئوية (%)** | 98.1 | 1.9 | 98.8 | 1.2 | **100** |

[54] بي بي سي، 2014/1/13، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140113_strong_egypt_party_to_withdraw.shtml

[55] الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، انظر.
https://referendum2014.elections.eg/results/referendum-results

# ثانياً: الانتخابات التشريعية:

## 1. الانتخابات التشريعية 2011-2012:

### أ. انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012:

بعد نجاح ثورة 25 يناير تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم، ووافق على دستور 2011، والذي فتحت تعديلاته الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية. وحدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة 2011/11/28 موعداً لبداية المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، والتي ستجري على ثلاث مراحل، وبنظام القوائم النسبية على ثلثي المقاعد، مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي[56]. ونصت المادة الخامسة من قانون الانتخابات على انتخاب ثلثي البرلمان عبر نظام القوائم الانتخابية بينما يشغل الثلث الآخر من ينتخبون كمستقلين. ونتيجة لضغط الأحزاب المصرية التي طالبت المجلس العسكري بإلغاء المادة الخامسة، وبضرورة فرض عزل سياسي على أفراد نظام الحكم السابق، وخصوصاً أعضاء الحزب الوطني المنحل وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلغاء المادة الخامسة. كما تمّ إقرار قانون يسمح للمصريين بالخارج المشاركة في الانتخابات البرلمانية[57].

تمّ إنشاء العديد من التحالفات بين الأحزاب المصرية لخوض الانتخابات التشريعية وكان من أبرزها:

**التحالف الديموقراطي من أجل مصر:** تحالف سياسي تأسس في حزيران/ يونيو 2011 بدعوة من حزب الوفد وحزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين. غير أن حزب النور أعلن انسحابه من التحالف في أيلول/ سبتمبر، كما قرر حزب الوفد الانسحاب من التحالف في 2011/10/5، ولكنه أكد على استمرار التنسيق السياسي مع أحزاب التحالف. ثمّ انسحبت عدة أحزاب خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2011 اعتراضاً على نسب تمثيلهم في قائمة التحالف الانتخابية، منهم الحزب العربي الديموقراطي الناصري. واستقر التحالف على 11 حزباً سياسياً، أشهرها

---

[56] بوابة الأهرام، 2011/9/27، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/120630.aspx

[57] صحيفة **المصريون**، 2011/11/16، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/126470

الحرية والعدالة، والكرامة الناصري، وغد الثورة، وحزب العمل الإسلامي. وترأس التحالف وحيد عبد المجيد.

**الكتلة المصرية:** هي تحالف لأحزاب ومنظمات سياسية وتنظيمات نقابية مصرية، من بينهم حزب المصريين الأحرار الليبرالي والتجمع اليساري والمصري الديموقراطي الاجتماعي، تأسس في آب/ أغسطس 2011. أدى ترشيح الكتلة لعدد من أعضاء الحزب الوطني المنحل على قوائمها للانتخابات لانسحاب مجموعة من أحزاب التحالف، ولم يتبقَ بالكتلة المصرية سوى ثلاثة أحزاب شكلت القوائم الانتخابية[58].

**الكتلة الإسلامية:** هو تحالف إسلامي أنشئ في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وضمّ أحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية، وجميعها تعدّ أحزاب سلفية. وأكدت الكتلة أن هذا "التحالف ليس موجهاً ضدّ أي تحالف آخر، ويهدف لتحقيق النهضة المصرية على أساس الهوية الإسلامية من خلال مشروع وطني يشارك فيه كل أبناء مصر"[59].

خلال الفترة 2011/11/28-2012/1/11 جرت أول انتخابات مصرية بعد ثورة 25 يناير، بمشاركة واسعة، وإقبال كثيف. وفي 2012/1/21 أعلن المستشار عبد المُعزّ إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري، وبلغ إجمالي الأصوات الصحيحة 27,851,070 صوتاً. وكانت أبرز النتائج حصول حزب الحرية والعدالة، الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين، على 235 مقعداً، بنسبة 47.2% من المقاعد، يليه حزب النور بـ123 مقعداً، بنسبة 24% من جملة المقاعد، واحتل حزب الوفد الجديد المركز الثالث، بحصوله على 38 مقعداً، وفاز ائتلاف الكتلة المصرية بـ35 مقعداً،... وبلغ عدد الأحزاب الممثلة في المجلس 15 حزباً[60]؛ كما يوضح الجدول التالي:

---

[58] موقع السياسة.كوم، انظر: http://www.elsyasi.com/civil_detail.aspx?id=77

[59] موقع مفكرة الإسلام، 2011/10/22، انظر:
http://islammemo.cc/akhbar/arab/2011/10/22/136354.html

[60] **الأهرام**، 2012/1/22.

جدول رقم (5): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري 2011–2012[61]

| الحزب | القوائم | الفردي | عدد المقاعد | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|
| الحرية والعدالة | 127 | 108 | 235 | 47.2 |
| النور | 96 | 27 | 123 | 24.7 |
| الوفد | 36 | 2 | 38 | 7.6 |
| الكتلة المصرية | 33 | 1 | 34 | 6.8 |
| الوسط الجديد | 10 | – | 10 | 2 |
| الإصلاح والتنمية | 8 | 1 | 9 | 1.8 |
| ائتلاف الثورة | 7 | – | 7 | 1.4 |
| الحرية | 4 | – | 4 | 0.8 |
| مصر القومي | 4 | 1 | 5 | 1 |
| المواطن مصري | 3 | 1 | 4 | 0.8 |
| الاتحاد | 2 | – | 2 | 0.4 |
| الاتحاد القومي العربي | 1 | – | 1 | 0.2 |
| السلام الديموقراطي | 1 | – | 1 | 0.2 |
| العدل | – | 1 | 1 | 0.2 |
| المحافظين | – | 1 | 1 | 0.2 |
| مستقلون | – | 23 | 23 | 4.6 |
| **المجموع** | **332** | **166** | **498** | **100** |

وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر Jimmy Carter، خلال التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر Carter Center لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011–2012، إلى أن مندوبو المركز في مصر سجلوا "المشاركة الحماسية في الانتخابات، والعملية الانتخابية الهادئة، والتي ينبغي أن يفخر بها الشعب المصري". وذكر التقرير أن مركز كارتر قام بمتابعة انتخابات مجلسي الشعب والشورى في مصر بمختلف

[61] الأهرام، 2012/1/22؛ وموقع أصوات مصرية، 2012/1/22، انظر:
http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=5f9950af-7666-451b-8ead-b6d16db505be

مراحلها، وأشار، في تقريره، إلى أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى كانت بالمجمل شفافة ونزيهة، وشهدت إقبالاً واسعاً، مع بعض الملاحظات. وذكر التقرير أن تقييم بعثة مركز كارتر للعملية الانتخابية يتلخص في أن نتائج الانتخابات البرلمانية تبدو كتمثيل، على نطاق واسع، لإرادة الناخبين المصريين الذين قاموا بالتصويت في هذه الانتخابات[62].

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشعب المصري في 2012/1/23، وقام المجلس بانتخاب محمد سعد الكتاتني، القيادي بحزب الحرية والعدالة، لرئاسة المجلس، وكذلك تمّ انتخاب وكيلين للمجلس، هما أشرف ثابت من حزب النور وعبد العليم داود من حزب الوفد.

وفي 2012/6/14 قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وقضت بحله، وأكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي[63]. وقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 السماح لأعضاء الأحزاب بالترشح على ثلثي مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالقائمة والثلث المخصص للمقاعد الفردية. وقد زعم المجلس أن القرار قد تمّ اتخاذه تحت ضغط الأحزاب، بما في ذلك حزب الحرية والعدالة. وقالت المحكمة إن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة يُعدّ انتهاكاً دستورياً لحق المصريين في المساواة أمام القانون[64]. ويبدو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تعمد ترك هذه الثغرة في قانون الانتخابات لإسقاط مجلس الشعب المصري وإفشاله، في حال فوز الإسلاميين. فقد أصرّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا، بالرغم من ممارسة بعض البرلمانات السابقة لمهامها حتى نهاية دورتها القانونية، بعدما قُضي بعدم دستوريته. ففي 2012/6/16 قال سامي مهران، رئيس الأمانة العامة لمجلس الشعب، إن الأمانة تلقت خطاباً من محمد حسين طنطاوي، الرئيس الأعلى لمجلس القوات المسلحة المصرية، ينص على حلّ البرلمان، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية

---

[62] التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، موقع مركز كارتر، انظر. https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf

[63] الأهرام، 2012/6/15.

[64] التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، مركز كارتر.

العليا[65]. كما أعطى المجلس العسكري نفسه سلطة التشريع بعد حلّ البرلمان، وهي خطوة كان من الواضح أنها ستقيد مرسي وتعرقل برنامجه السياسي[66].

غير أن الرئيس المنتخب محمد مرسي أصدر في 2012/7/8 قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب المصري للعمل وعقد جلساته وممارسة كل اختصاصاته، ووفقاً للقرار فإن مجلس الشعب لن يكمل مدته القانونية، حيث ستجري انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد، والانتهاء من قانون مجلس الشعب[67].

وعلى العكس من موقف نواب جماعة الإخوان والسلفيين الذين قرروا حضور جلسات البرلمان بعد قرار مرسي، أعلن عدد من نواب أحزاب ليبرالية ويسارية عدم حضور الجلسة البرلمانية التي كانت مقررة في 2012/7/10، لما قال عنه "احتراماً لإعلاء كلمة القضاء وسيادة دولة القانون"، ومن هؤلاء النواب ممثلون لحزب المصريين الأحرار، وحزب الوفد، والحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، وحزب التحالف الاشتراكي. كما اتهم حزب التجمع قرار الرئيس مرسي بأنه "تحرك استبدادي يعصف بكل ممكنات احترام الدستور والقانون وأحكام القضاء"[68]. وحددت محكمة القضاء الإداري جلسة في 2012/7/10 للنظر في 17 دعوى قضائية تطالب ببطلان قرار الرئيس بعودة مجلس الشعب. وبين مقيمي هذه الدعاوى النائب اليساري أبو العز الحريري والمحامون وائل حمدي، وإبراهيم فكري، والروبي جمعة، وعاصم قنديل، ونبيل غابريال، ومحمد عامر حلمي، وأشرف مصيلحي[69]. وقال سامح عاشور، نقيب المحامين المصريين، ورئيس اتحاد المحامين العرب، "ليس من حقّ الرئيس إلغاء حكم المحكمة الدستورية". ودعا عاشور القوى المدنية والوطنية ورجال القضاء والقانون في كل مواقعهم، لمواجهة حازمة وحاسمة لرد العدوان "ليس على حكم القضاء فقط، ولا على السلطة القضائية بأثرها، بل على الوطن كله"[70].

---

[65] صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2012/6/16.

[66] رويترز، 2012/7/11، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86A09720120711?sp=true

[67] الأهرام، 2012/7/9.

[68] الشرق الأوسط، 2012/7/10.

[69] الحياة، 2012/7/10.

[70] الشرق الأوسط، 2012/7/10.

كما شددت المحكمة الدستورية العليا أن أحكامها وكافة قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بحكم القانون، وأن هذه الأحكام ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة. وذكرت المحكمة أن عدداً من ذوي الشأن وأصحاب الصفة أقاموا منازعات تنفيذ أمام المحكمة بشأن قرار الرئيس مرسي، الذي قضى بعودة مجلس الشعب لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته[71]. وبعد يومين من إعلان الرئيس مرسي قضت المحكمة الدستورية المصرية بوقف تنفيذ قرار عودة مجلس الشعب للانعقاد[72]. وأعلن الرئيس مرسي احترامه لحكم "الدستورية"، وقال بيان صادر عن مؤسسة الرئاسة، إن قرار مرسي بعودة المجلس كان يهدف لاحترام حكم المحكمة الدستورية، وأوضح أن "الهدف أيضاً كان في الوقت ذاته اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الحكم، بما يحقق مصلحة الشعب وصالح الوطن، ويحافظ على استمرار سلطات الدولة خاصة مجلس الشعب المنتخب في القيام بمهامه، حتى لا يحدث فراغ في سلطة التشريع والرقابة"[73]. واتهم القيادي في جماعة الإخوان محمود غزلان المجلس العسكري باستخدام المحكمة الدستورية ضدّ أول رئيس منتخب بشكل حرّ في البلاد وقال إنه صراع غير متكافئ. وحثّ حمدين صباحي على احترام قرار المحكمة الدستورية للمساعدة في "الخروج من الأزمة الحالية"، إلا أن صباحي دعا المجلس العسكري في الوقت نفسه إلى تسليم السلطة التشريعية لجهة منفصلة[74].

ونتيجة لذلك فإن مجلس الشعب الذي تمّ انتخابه بعد ثورة 25 يناير لم يستمر عملياً سوى خمسة أشهر.

### ب. انتخابات مجلس الشورى المصري 2012:

أُجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة 2012/1/29–2012/2/22، حيث تمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يُعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب، وتصدّر التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة المشهد بحصوله على

[71] الشرق الأوسط، 2012/7/10.

[72] الأهرام، 2012/7/11.

[73] الشرق الأوسط، 2012/7/12.

[74] رويترز، 2012/7/11.

105 مقاعد، بنسبة 58.3%، فيما جاء تحالف حزب النور في المركز الثاني بعد حصوله على 46 مقعداً، بنسبة 25%، وجاء حزب الوفد في المركز الثالث بعد حصوله على 14 مقعداً، بنسبة 7.7%[75]؛ كما يوضح الجدول التالي:

**جدول رقم (6): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى المصري 2012**

| الحزب | الحرية والعدالة | النور | الوفد | الكتلة المصرية | الحرية | السلام الديموقراطي | المستقلون | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المقاعد | 105 | 46 | 14 | 8 | 3 | 1 | 3 | 180 |

عقد مجلس الشورى في 2012/2/28 أولى جلساته بجلسة إجرائية، قام فيها بانتخاب رئيس جديد له ووكيلين، وفاز أحمد فهمي أحمد، مرشح حزب الحرية والعدالة، بمنصب رئيس مجلس الشورى بالتزكية، نظراً لعدم تقدم أيّ مرشح من نواب المجلس لمنافسة النائب بالترشح أمامه[76].

وأحالت المحكمة الدستورية في مصر في كانون الثاني/ يناير 2013 دعوى حلّ الشورى إلى هيئة المفوضين، لاستكمال تقريرها الذي أوصى "بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى على غرار ما سبق إصداره في الحكم الصادر في دعوى الطعن على قانون انتخابات مجلس الشعب". وفي 2013/6/2 قضت المحكمة الدستورية في مصر ببطلان مجلس الشورى، الذي يتولى سلطة التشريع، غير أن المحكمة قررت في منطوق حكمها عدم حلّ مجلس الشورى، بالرغم من بطلانه، لحين انتخاب مجلس النواب[77].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس مرسي كان قد نقل سلطة التشريع إلى مجلس الشورى.

وبعد عزل الرئيس محمد مرسي في 2012/7/3، أصدر الرئيس المُعيّن عدلي منصور في 2012/7/5 حلّ مجلس الشورى[78]. وأقرت لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري، التي كلفها منصور، إلغاء مجلس الشورى، والاكتفاء بدل ذلك بمجلس النواب.

---

75 **الشروق**، 2012/2/25.

76 صحيفة **الوفد**، الجيزة، 2012/2/28، انظر. http://bit.ly/1XTSsip

77 بي بي سي، 2013/6/2، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130602_egypt_constitutional_rulings

78 الجزيرة.نت، 2013/7/5، انظر: http://bit.ly/1OmXEYH

## 2. الانتخابات التشريعية 2015:

انتخابات مجلس النواب المصري 2015 هي أول انتخابات تشريعية بعد إقرار دستور 2014، والذي أقر غرفة واحدة للتشريع هي مجلس النواب، وأعطى للرئيس المصري تعيين 5% من عدد النواب. كما حدد الدستور مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور لإجراءات الانتخاب التشريعية. وفي 2014/7/12 تمّ تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، برئاسة المستشار أيمن محمود عباس، وأقرت مشروع قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في 2014/12/16، وأعلنت في 2015/1/29 فتح باب الترشح ابتداء من 2015/2/8، على أن تبدأ العملية الانتخابية في الخارج في 21 و 2015/3/22، وتليها المرحلة الأولى، وتنتهي المرحلة الثانية في 26-2015/4/27، وإذا اقتضت الضرورة إجراء إعادة تنتهي في 2015/5/7[79].

وفي 2015/3/1 أقرت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار الرئيس المصري بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية، وقررت محكمة القضاء الإداري في 2015/3/3 وقف إجراء الانتخابات، فأصدرت اللجنة العليا قراراً بوقف العملية الانتخابية مع الاحتفاظ بأوراق المرشحين، الذين بلغ عددهم 7,416. وبعد تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، أعلنت اللجنة العليا إعادة البدء بإجراءات الترشح للانتخابات في 2015/9/1، والتي تقام على مرحلتين في الفترة 2015/10/17-2015/12/4[80]. وفي وسط أجواء من الانقسام السياسي الحاد دُعي الناخبون المصريون لاختيار ممثليهم على مرحلتين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015.

كان البرلمان المصري يتكون من غرفتين هما مجلس الشعب ومجلس الشورى، لكن الدستور المعدل الذي أقر في سنة 2014 نصّ على إلغاء مجلس الشورى وتغيير اسم مجلس الشعب إلى مجلس النواب. ويتألف مجلس النواب من 568 عضواً منتخباً، هم 448 نائباً بالنظام الفردي، و120 نائباً بنظام القوائم المغلقة المطلق[81]. ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في أيّ من النظامين. كم يحق لرئيس الجمهورية أن يعيّن ما يصل إلى 5% من عدد الأعضاء المنتخبين. وكان قانون الانتخابات في 2011 ينصّ على انتخاب

---

[79] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات – مصر، انظر، https://www.elections.eg

[80] المرجع نفسه.

[81] نظام القوائم المغلقة المطلقة يعني إما فوز القائمة بكامل مرشحيها أو خسارتها تماماً بكامل مرشحيها.

ثلث مقاعد مجلس الشعب بالنظام الفردي (166 مقعداً)، وثلثي المقاعد بنظام القوائم النسبية (332 مقعداً)، الذي يتيح انضمام عدد من مرشحي القائمة للبرلمان وفقاً لنسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة، كما يتمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يُعيِّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب. وينصّ القانون الجديد على تخصيص حصص في القوائم للنساء، والمسيحيين، والعمال، والفلاحين، والشباب، وذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين بالخارج. وتبلغ ولاية المجلس خمسة أعوام تحتسب من تاريخ أول انعقاد له. ويجري انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة المجلس القائم[82].

وعلى الرغم من حملات السلطات المصرية للدفع بأكبر عدد ممكن من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وفرض غرامات مالية على المتخلفين، فقد فشلت في ذلك، وكان خيار المقاطعة، المنظمة أو العفوية، والذي نجح في كشف حجم شعبية سلطة الرئيس السيسي. وقد سجل إقبال ضعيف جداً من المواطنين، وأشار إلى ذلك عمر مروان، المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، الذي قال إن لجان التصويت بمحافظات المرحلة الأولى من الانتخابات شهدت إقبالاً ضعيفاً في الساعات الأولى من بدء العملية الانتخابية، حيث صرح بأن النسبة وصلت إلى 1%[83]. كما عرض التلفزيون الرسمي المصري صوراً لمراكز الاقتراع، وهي شبه خالية من الناخبين، وذلك على الرغم من منح الحكومة الموظفين في مؤسساتها إجازة نصف يوم لتشجيعهم على التصويت. ولفت مراسل قناة الـ بي بي سي British Broadcasting Corporation (BBC) في القاهرة النظر إلى ضعف مشاركة الشباب الذين ينتمون إلى الجيل المشارك في ثورة 25 يناير[84]. كما أشار تقرير شبكة الإعلام العربية "محيط" إلى ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات، وإلى غياب النخب والكوادر السياسية عن البرلمان، وإلى اختفاء بعض الأحزاب العريقة

---

[82] موقع هافينغتون بوست عربي، 2015/10/16، انظر:
http://www.huffpostarabi.com/2015/10/16/story_n_8312372.html
وانظر أيضاً نص دستور 2014، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، انظر:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

[83] موقع العربية.نت، 2015/10/18، انظر: http://bit.ly/1S3tKmN؛ وانظر: صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2015/10/19، في: http://bit.ly/1jwDHQW؛ والوطن الإلكترونية، 2015/12/1، انظر:
http://www.elwatannews.com/news/details/848460

[84] بي بي سي، 2015/10/19، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018_egypt_elections_second_day

وضعف مشاركة أحزاب أخرى[85]، حيث عمد الانقلاب إلى إقصاء التيارات الإسلامية والقوى الثورية المعادية للانقلاب عن المشهد الانتخابي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مركز كارتر، الذي شارك في مراقبة الانتخابات التشريعية 2011–2012، أعلن أنه قد أغلق مكتبه الميداني في مصر، وأنه لن يرسل بعثة متابعة لتقييم انتخابات مصر البرلمانية 2015. ويعكس هذا القرار تقييم مركز كارتر بأن:

> البيئة السياسية مستقطبة استقطاباً حاداً، وأن الفضاء السياسي قد ضاق بالنسبة للأحزاب السياسية المصرية، والمجتمع المدني، والإعلام. ونتيجة لذلك، ليس من المرجح أن تقدم الانتخابات المقبلة تحولاً ديموقراطياً حقيقياً في مصر. ويواجه كلاً من المجتمع المدني المصري والمنظمات الدولية بيئة مقيدة بشكل متزايد تعيق قدرتها على إجراء متابعة ذات مصداقية للانتخابات.

وقال رئيس المركز جيمي كارتر إن "البيئة الحالية في مصر لا تساعد على الانتخابات الديموقراطية الحقيقية والمشاركة المدنية. وأتمنى أن تعكس السلطات المصرية الخطوات الأخيرة التي تحد من حقوق التجمع وتكوين الجمعيات وتقيد عمليات مجموعات المجتمع المدني المصري". وحثّ مركز كارتر السلطات المصرية على "اتخاذ خطوات لضمان الحماية الكاملة لحقوق المصريين الديموقراطية الأساسية، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون السياسية والحريات الأساسية لتكوين الجمعيات، والتجمع، والتعبير". كما أشار مركز كارتر إلى أن البيئة السياسية المصرية تتميز بـ"تضييق شديد للفضاء السياسي والاستقطاب الحاد. فقد كان هناك قمع للمخالفين، ومجموعات المعارضة، والصحفيين الناقدين وقيود مشددة على الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات". كما أعرب المركز عن قلقه بـ"شكل خاص الاعتقالات الجماعية لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، وإقرار ما يسمى بقانون التظاهر"[86].

---

[85] قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2015، شبكة الإعلام العربي - محيط، 2015/11/28، انظر: http://bit.ly/1ttGSxR

للمزيد انظر: مقارنة بين طوابير انتخابات برلمان 2011 و2015، موقع مصر بالعربية، 2015/10/18، وانظر: http://bit.ly/1ttH0xh

[86] موقع مركز كارتر، 2015/10/15، انظر: http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/egypt-101514-arabic.pdf

كما شهدت الانتخابات اتّهامات عدّة بانتشار الرشوة الانتخابيّة خلال إجرائها، حيث أشار أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة إكرام بدر الدين إلى انتشار ظاهرة شراء الأصوات، وأوضح أن تفوق الأحزاب السياسية وتقدمها مقارنة بالمرشحين المستقلين على المقاعد الفردية يعود لشراء الأحزاب واستقطاب مرشحين. كما أشار بدر الدين إلى انتشار "رأس المال السياسي"، حيث إن "الفائز هو الأكثر ثراءً وإنفاقاً على العملية الانتخابية والأكثر قدرة على شراء الأصوات". واتفق محمود نفادي، رئيس شعبة المحررين البرلمانيين، مع بدر الدين في زيادة الرشاوى بشكل كبير. وذكر نفادي أن "شراء الأحزاب مرشحين من نواب سابقين عن الحزب الوطني المنحل"، وقال إن من بين تلك الأحزاب المصريين الأحرار، والوفد، ومستقبل وطن. وأوضح نفادي أن نجيب ساويرس، مؤسس المصريين الأحرار، يريد أن يبين للناس أن حزبه رقم واحد في مصر وهو ما دفعه إلى صرف ما يزيد عن ملياري جنيه مصري (نحو 255 مليون دولار) في العملية الانتخابية[87]. كما اتهم رئيس غرفة عمليّات حزب الوفد لمتابعة الانتخابات ممدوح رياض حزب المصريّين الأحرار بـ"دفع رشاوى انتخابيّة". كما رصد مرصد الانتخابات البرلمانية التابع لمؤسسة "ماعت" للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تقديم رشاوى مالية وعينية للناخبين. وقال النائب في مجلس النواب المصري مدحت الشريف إن الرشاوى قد تكون السبب في نجاح بعض النواب، وشدد على أن الرشوة الانتخابية كانت أكثر تأثيراً، وأشار إلى رؤيته "سماسرة لبعض المرشّحين يقدّمون الرشاوى"[88].

فازت قائمة "في حب مصر"، المؤيدة للرئيس السيسي، والتي تضم أحزاب المصريين الأحرار والوفد ومستقبل وطن، بـ 120 مقعداً، هي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. فيما فاز المستقلون بالعدد الأكبر من المقاعد المخصصة للفردي، والبالغ عددها 448 مقعداً[89]. وأصدر الرئيس السيسي في 2015/12/31 قراراً جمهورياً بتعيين 28 عضواً بمجلس النواب[90]. وتصدر الانتخابات حزب المصريين الأحرار، إذ حصد 65 مقعداً، موزعة على القوائم والفردي. وحلّ حزب مستقبل الوطن، الذي يترأسه محمد بدران، في

[87] قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2015، شبكة محيط، 2015/11/28.

[88] التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر 2015، موقع مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2015/12/15، انظر: http://www.maatpeace.org/node/4468
وانظر أيضاً موقع المونيتور، 2015/12/17، في:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/12/egypt-parliament-elections-bribe-candidates.html#

[89] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية، انظر. https://www.elections.eg

[90] **اليوم السابع**، 2015/12/31، انظر. http://bit.ly/1UQec7P

المركز الثاني، بعد حصوله على 50 مقعداً، فيما أعلن حزب الوفد حصوله على 45 مقعداً. وحصل حماة الوطن على 17 مقعداً، والشعب الجمهوري على 13 مقاعداً، والنور على 12 مقاعداً، والمؤتمر على 12 مقاعداً، والمحافظين على 6 مقاعد، و5 مقاعد لكل من حزب الحركة الوطنية والسلام الديموقراطي، و4 لكل من المصري الديموقراطي والحرية، و3 لكل من مصر بلدي ومصر الحديثة، ومقعد واحد لكل من التجمع وحزب الإصلاح والتنمية[91].

## ثالثاً: الانتخابات الرئاسية:

### 1. الانتخابات الرئاسية 2012:

تعدّ انتخابات الرئاسة المصرية لسنة 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. أقيمت الجولة الأولى منها في يومي 23-2012/5/24، ولم يستطع أيٌ من المرشحين الـ 13 حسم المعركة لصالحه، وجرت جولة الإعادة يومي 16-2012/6/17 بين محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، وأحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفي 2012/6/24 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، فوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48.27%[92].

وفتحت تعديلات دستور 2011 الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية. وتمّ تعديل ثماني مواد من دستور 1971، هي: 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148، و189، وإلغاء المادة 179. ومن بين التعديلات الدستورية أن تكون مدة الرئاسة أربعة أعوام لا تتكرر إلا مرة واحدة. كما خففت التعديلات من الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب الرئاسة، فبات من السهل على المرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة التقدم لانتخابات الرئاسة. كما تضع التعديلات العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل، مستبعدة بذلك وزارة الداخلية، التي كانت متهمة بتجييشها لصالح الحزب

---

[91] اليوم السابع، 2015/12/3، انظر. http://bit.ly/1tjycKp

[92] الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 – مصر، انظر. http://pres2012.elections.eg/round2-results

الوطني. كما نصت التعديلات على أن ألا يقل عمر المرشح عن أربعين عاماً، وأن يكون مصرياً من أبوين مصريين، ومنعت من يملك جنسية أخرى هو أو أحد والديه أو متزوج من أجنبية حقّ الترشح للمنصب[93].

أعلن رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة المستشار فاروق سلطان الجدول الزمني الذي وضعته اللجنة لإجراء العملية الانتخابية، حيث تبدأ في 2012/3/8، مع فتح باب الترشيح، وتنتهي في 2012/6/21، مع إعلان النتيجة النهائية[94]. وتقدم للانتخابات 23 مرشحاً، غير أن لجنة الانتخابات استبعدت عشرة مرشحين استبعاداً نهائياً لأسباب مختلفة[95].

**جدول رقم (7): قائمة بالمرشحين المستبعدين مع ذكر أسباب الاستبعاد**

| المرشح | الانتماء | أسباب الاستبعاد |
|---|---|---|
| إبراهيم الغريب | مستقل | • رصيده لا يبلغ النصاب القانوني<br>• حصوله على الجنسية الأمريكية |
| أحمد عوض الصعيدي | حزب مصر القومي | وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب |
| أشرف بارومة | حزب مصر الكنانة | تهرب من أداء الخدمة العسكرية |
| أيمن نور | حزب غد الثورة | لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد |
| حازم صلاح أبو إسماعيل | مستقل | حصول والدته على الجنسية الأمريكية |
| حسام خيرت | حزب مصر العربي الاشتراكي | وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب |
| خيرت الشاطر | مستقل | صدور العفو عن عقوباته التكميلية لا يكفي ليمارس حقّ الترشح والانتخاب |
| عمر سليمان | مستقل | توكيلات محافظة أقل من المطلوب |
| ممدوح قطب | حزب الحضارة | انسحاب أعضاء البرلمان عن الحزب |
| مرتضى منصور | حزب مصر القومي | وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب |

[93] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، نصوص تعديلات دستور 2011، انظر:
https://referendum2011.elections.eg/constitutional-amendments/2011-03-11-22-19-08.html

[94] بوابة الأهرام، 2012/2/29، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/178398.aspx

[95] الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: http://pres2012.elections.eg

كما استبعدت لجنة الانتخابات المرشح أحمد شفيق بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري في 2012/4/24، غير أنها أعادته بعد يومين، بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.

ومن الأمور اللافتة للنظر في سباق الرئاسة في مصر كان تراجع جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع في 2012/3/31 ترشيح نائبه خيرت الشاطر، وذلك بالاتفاق مع حزب الحرية والعدالة. كما قررت ترشيح محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، وذلك لاحتمال وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر. وهو ما حصل بالفعل، حيث استبعدت لجنة الانتخابات الشاطر.

وضعت الكثير من استطلاعات الرأي المصرية عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح في صدارة المرشحين، ولكنها أشارت إلى تقدم متسارع في شعبية محمد مرسي وأحمد شفيق بمرور الوقت[96]. غير أن نتائج الجولة الأولى أثبتت عدم دقة استطلاعات الرأي، حيث جاء موسى في المركز الخامس، بينما حاز مرسي على أعلى نسبة تصويت ليخوض مع شفيق جولة الإعادة.

**جدول رقم (8): نسبة المشاركة في الجولة الأولى[97]**

| | |
|---|---|
| **عدد الناخبين المسجلين** | 50,996,746 |
| **إجمالي عدد الأصوات** | 23,672,236 |
| **الأصوات الصحيحة** | 23,265,516 |
| **الأصوات الباطلة** | 406,720 |
| **نسبة المشاركة (%)** | 46.4 |

[96] للمزيد راجع: بوابة الأهرام، 2014/4/1، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/191882.aspx؛ و**المصري اليوم**، 2012/4/14، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/191882.aspx

[97] الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: http://pres2012.elections.eg

جدول رقم (9): نتائج الجولة الأولى[98]

| المرشح | الحزب | الأصوات | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| محمد مرسي | حزب الحرية والعدالة | 5,764,952 | 24.8 |
| أحمد شفيق | مستقل | 5,505,327 | 23.66 |
| حمدين صباحي | مستقل | 4,820,273 | 20.72 |
| عبد المنعم أبو الفتوح | مستقل | 4,065,239 | 17.47 |
| عمرو موسى | مستقل | 2,588,850 | 11.13 |
| محمد سليم العوا | مستقل | 235,374 | 1.01 |
| خالد علي | مستقل | 134,056 | 0.58 |
| أبو العز الحريري | حزب التحالف الشعبي الاشتراكي | 40,090 | 0.17 |
| هشام البسطويسي | حزب التجمع | 29,189 | 0.13 |
| محمود حسام | مستقل | 23,992 | 0.1 |
| محمد فوزي عيسى | حزب الجيل الديموقراطي | 23,889 | 0.1 |
| حسام خير الله | حزب السلام الديموقراطي | 22,036 | 0.09 |
| عبد الله الأشعل | حزب الأصالة | 12,249 | 0.05 |

وجرت جولة الإعادة في 16-2012/6/17 بين الفائز بالمركز الأول محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، والفائز بالمركز الثاني أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفي 2012/6/24 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، فوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48.27%[99].

[98] المرجع نفسه.

[99] المرجع نفسه.

جدول رقم (10): نسبة المشاركة في الجولة الثانية[100]

| عدد الناخبين المسجلين | إجمالي عدد الأصوات | الأصوات الصحيحة | الأصوات الباطلة | نسبة المشاركة (%) |
|---|---|---|---|---|
| 50,958,794 | 26,420,763 | 25,577,511 | 843,252 | 51.85 |

جدول رقم (11): نتائج الجولة الثانية[101]

| المرشح | الحزب | الأصوات | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| محمد مرسي | حزب الحرية والعدالة | 13,230,131 | 51.73 |
| أحمد شفيق | مستقل | 12,347,380 | 48.27 |

كان إقبال المصريين كبيراً وواسعاً على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012، على أمل إنهاء المرحلة الانتقالية. وقد جاءت نتائج الجولة الأولى للانتخابات مفاجئة للبعض، والتي أفضت إلى وصول محمد مرسي وأحمد شفيق إلى جولة الإعادة. وخلال جولة الإعادة، والتي شهدت استقطاباً قوياً بين القوى المؤيدة للثورة، والتي التفت حول المرشح مرسي، ورأت فيه مرشحاً لقوى الثورة، وبين فلول النظام السابق، والمتضررين من الثورة، والدولة العميقة، الذين التفوا حول آخر رئيس وزراء في عهد مبارك المرشح شفيق.

## 2. الانتخابات الرئاسية 2014:

بأغلبية ساحقة حسم وزير الدفاع المصري المستقيل عبد الفتاح السيسي نتيجة السباق الرئاسي الذي خاضه مع زعيم التيار الشعبي حمدين صباحي، وذلك بعد أقل من سنة على الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب وسجنه. وحصل السيسي على 96.9% من الأصوات مقابل 3.1% لصباحي. جاءت هذه الانتخابات بعد نحو عامين من انتخابات رئاسية مصرية كانت أشبه بعرس ديموقراطي طال انتظاره. فبعد انتخابات أقرب إلى الاستفتاء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، جمعت الانتخابات الرئاسية 2012 بين 13 مرشحاً، ناهيك عن العشرات ممن لم يكملوا سباق الترشح لسبب أو لآخر، وكانت الأجواء تنافسية حقاً، حيث امتلك خمسة من المرشحين حظوظاً حقيقية في الفوز، وانتهى الأمر إلى جولة إعادة حاسمة خاضها مرسي متصدراً السباق وحسمت بفارق

[100] المرجع نفسه.

[101] المرجع نفسه.

بسيط من الأصوات. لكن الحال يختلف كثيراً عن انتخابات الرئاسة 2014، والتي تجري بعد تطورات يراها مصريون مؤامرة وانقلاباً أطاح برئيس منتخب، ويراها مصريون آخرون ثورة على ما يصفونه بحكم جماعة الإخوان المسلمين[102].

وكانت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية قد أعلنت الفترة 15-2014/5/18 (تمّ مدها حتى يوم 2014/5/19) لاقتراع المصريين في الخارج، ويومي 26-2014/5/27 (تمّ مدها حتى 2014/5/28) لإجراء الانتخابات في الداخل.

وكان لافتاً للنظر نسبة مقاطعة الانتخابات، حيث دعى التحالف الوطني لدعم الشرعية لمقاطعتها، كما انضم حزب مصر القوية وحركات شبابية في مقدمتها حركة 6 أبريل للقوى الداعية للمقاطعة. في حين رفض ياسر برهامي دعاوى المقاطعة وحذر أنها ستدخل البلاد في نفق مظلم. وبعد انتهاء الانتخابات قال حمدين صباحي "إن الأرقام المعلنة لنسب المشاركة في الانتخابات ليس لها مصداقية أو صدقية"[103]. وتحدثت تقارير صحفية عن ضعف الإقبال خلال الأيام الثلاثة للانتخابات، فذكرت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times أن الإقبال مخيب لآمال أنصار السيسي في منحه شرعية جديدة. أما صحيفة التليجراف The Telegraph البريطانية فقد ورد في تقرير لها أن تمديد التصويت بالانتخابات جاء بعد أن "أحرج" انخفاض نسبة المشاركة أنصار السيسي، وأن ما شهدته اللجان كان أقل من التوقع، والذي يعكس نجاح المقاطعة التي دعت إليها جماعة الإخوان والقوى السياسية[104].

وشكل عزوف الشباب المصري عن التصويت في الانتخابات الرئاسية عاملاً رئيسياً في ضعف المشاركة، مما يطرح تساؤلات عديدة حول أسباب عزوفهم عن المشاركة وموقف الملايين منهم الذين قيل إنهم نزلوا للشوارع في 2013/6/30. فقد اقتصرت المشاركة في أغلبها على كبار السن والنساء، بينما كان حضور الشباب "غاية في الضعف"، مقارنة مع الاستحقاقات الانتخابية التي أعقبت ثورة 25 يناير. وفي تعليقه على ضعف مشاركة الشباب بالانتخابات، قال محمد عبد الله، مسؤول "العمل الجماهيري" في حركة 6 أبريل، "إن غياب ثقة الشباب في السلطة الحالية وراء عزوفهم عن المشاركة، حيث يرون أن

---

[102] الجزيرة.نت، 2014/5/20، انظر: http://bit.ly/1WMigMD

[103] الجزيرة.نت، 2014/5/30، انظر: http://bit.ly/1VWGAKH

[104] الوطن الإلكترونية، 2014/5/28، انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/492514

ثورة يناير سُرقت منهم ولم يتحقق أيّ هدف من أهدافها". ويرجع أستاذ لعلم الاجتماع السياسي بجامعة حلوان عزوف الشباب عن المشاركة في تلك الانتخابات إلى أن شرائح عدة من الشعب قررت عدم المشاركة فيها "لشعورهم أن نتيجتها محسومة ومعلومة مسبقاً، بل قد تكون مجهزة ومرتبة.. وكان في طليعة هذه الشرائح طلاب الجامعات الذين شكلوا فصيلاً معارضاً طوال العام الماضي [2013]"[105].

وجرت الانتخابات الرئاسية المصرية في 26-2014/5/28 بين المرشحين عبد الفتاح السيسي، وحمدين صباحي، وفي 2014/6/3 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتيجة، بفوز السيسي بعد حصوله على نسبة 96.9% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل صباحي على نسبة 3.1%[106]. وأكد المرصد العربي للحقوق والحريات أن سلطات الدولة المصرية تدخلت في العملية الانتخابية الرئاسية لتحسين نسبة الإقبال الضعيفة، ولمساعدة مرشح محدد، عبر التهديد الرسمي، أو غير الرسمي بغرامات انتخابية، أو تحويل المواطنين للنيابة العامة، وتمديد فترات التصويت ليوم ثالث. وذكر المرصد أن حملة السيسي قدمت "رشاوى انتخابية للمواطنين، سواء بشكل مادي أو وعود مستقبلية، تراوحت من رحلات العمرة المجانية، إلى الأموال بقيمة صوت وصلت لمئة جنيه (نحو 14 دولار)[107]، والوجبات الغذائية المجانية في القرى والمراكز". وبيّن المرصد أن من ضمن الانتهاكات "إرهاب وتهديد المواطنين في المنازل والشوارع، لإجبارهم على التصويت بشكل قسري أو لفظي"، و"إجبار عمال الشركات العامة والخاصة على التصويت"، بالإضافة إلى "استخدام الدعاية الدينية عبر المساجد أو المشايخ والقساوسة". وأشار المرصد إلى "رصد عمليات تصويت جماعي لكتل مؤيدة للسيسي تمّ تجميعهم في أتوبيست وتصويتهم بدون بطاقات شخصية وبدون غمس للحبر الفسفوري"، لافتاً النظر إلى "عمليات تسويد البطاقات بعد إغلاق اللجان بشكل خطير يهدد مصداقية نسبة الحضور، وأرقام المشاركة المثبتة في محاضر اللجان الفرعية داخل اللجان". وأكد المرصد أنه "رصد وجود مندوبين للسيسي هم عبارة عن ضباط بالقوات المسلحة"[108].

---

[105] الجزيرة.نت، 2014/5/28، انظر: http://bit.ly/1UrS7ka

[106] الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: http://pres2012.elections.eg/round2-results

[107] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2014/5/28 يساوي 7.16332.

[108] موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان - بريطانيا، 2014/5/28، انظر: http://bit.ly/1Pqysvd

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch إن انتخابات الرئاسة في مصر جاءت في وقت تشهد فيه البلاد حملة من القمع المشدد على مدار أكثر من عشرة أشهر، أدت إلى مناخ قمعي يقوض نزاهة الانتخابات. وقالت سارة ليا ويتسن Sarah Leah Whitson، المديرة التنفيذية للمنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن الاعتقالات الجماعية لآلاف المعارضين السياسيين أدت إلى إغلاق المجال السياسي وتجريد الانتخابات من معناها الحقيقي. وأضافت المنظمة، في بيان لها، أن الانتخابات الرئاسية لا يمكن أن تخفي القمع الغاشم لأنشطة المعارضة السلمية في الوقت الحالي، وأشارت إلى أن السلطات الحالية تحتجز آلاف المعارضين من الإسلاميين والعلمانيين، لمجرد ممارستهم الحق السلمي في حرية التعبير، والتجمع السلمي[109]. كما ذكر تقرير لـ"المرصد المصري للحقوق والحريات" بعنوان "انتخابات في ظلّ الاعتقال والتعذيب" أن انتخابات الرئاسة 2014 جاءت بنكهة الاعتقال والتعذيب، حيث إن أعداد المعتقلين تخطت 130 معتقلاً خلال فترة الانتخابات، بالإضافة إلى عمليات التعذيب التي طالت صحفيين إعلاميين. واستنكر التقرير حالات القتل التي قام بها رجال الشرطة والجيش بحق بعض المواطنين دون أي سبب أو جريمة حقيقية تستدعي قيامهم بذلك. وكشف "التقرير" عن مدى ما تمت ممارسته ضدّ المقاطعين للعملية الانتخابية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المصري، وعمليات طمس الحقائق، وتكميم الأفواه، وكبت الحريات، التي تمارسها السلطات ضدّ الشعب المصري، وخصوصاً الشباب الذي رفض المشاركة في العملية الانتخابية، لعلمه المسبق بأن نتائجها محسومة لصالح السيسي. وأكد تقرير المرصد المصري أن ما تشهده مصر يمثل طعنة في مسار التحول الديموقراطي، ومحاولة للقضاء التام على مبادئ ثورة يناير والتي تتمثل في الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية[110].

---

[109] بي بي سي، 2014/5/29، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140528_egypt_poll_closing

[110] موقع الائتلاف العالمي للحريات والحقوق، 2014/5/30، انظر:
http://icfr.info/old/ar/article.php?id=581

جدول رقم (12): نسبة المشاركة في انتخابات 2014[111]

| عدد الناخبين المسجلين | إجمالي عدد الأصوات | الأصوات الصحيحة | الأصوات الباطلة | نسبة المشاركة (%) |
|---|---|---|---|---|
| 50,909,306 | 25,578,223 | 24,537,615 | 1,040,608 | 47.45 |

جدول رقم (13): نتائج الجولة الثانية[112]

| المرشح | الحزب | الأصوات | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| عبد الفتاح السيسي | مستقل | 23,780,104 | 96.9 |
| حمدين صباحي | مستقل | 757,511 | 3.1 |

## 3. مقارنة بين الانتخابات الرئاسية 2012 و2014:

ذكرت صحيفة واشنطن بوست Washington Post، في تقرير لها، أن انتخابات 2014 تبتعد جذرياً عن أول سباق انتخابي ديموقراطي في سنة 2012[113]، وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز الفروق بين انتخابات الرئاسة المصرية سنة 2012 وانتخابات 2014[114]:

- عدد المشاركين وتنوعهم وخلفياتهم وبرامجهم، والحريات المتاحة لهم وللناخبين على حدّ سواء. وعلى الرغم من عدم تغيّر شروط الترشح التي مكّنت 13 شخصية من خوض انتخابات 2012، فقائمة مرشحي 2014 ضمت اسمين فقط.
- قاطعت قوى وأحزاب سياسية انتخابات 2014، منها: حركة شباب 6 أبريل، وحزب مصر القوية، والتحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب بأحزابه وائتلافاته ومؤيديه، وهي الفئات التي كان لها حضور قوي في انتخابات 2012 بمرشحين وناخبين.

---

111 الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: http://pres2012.elections.eg

112 المرجع نفسه.

113 *The Washington Post* newspaper, 30/4/2014, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/meet-hamdeen-sabbahi-egypts-underdog-presidential-candidate/2014/04/29/839d3d8a-08c2-4242-a55d-8c764f4296bf_story.html

114 الجزيرة.نت، 2014/5/20.

- حظي السيسي بدعم قوي من المؤسسة العسكرية التي انتمى إليها لفترة طويلة ودعم مؤسسات الدولة، أما مرسي فلم تدعمه أيّ مؤسسة رسمية في 2012، بل أسهم بعضها في إسقاطه.
- السيسي مدعوم أيضاً من قبل إعلاميين كثر احتفلوا بترشحه للانتخابات وروّجوا لحملته، وهم ذاتهم شنّوا خلال انتخابات 2012 حملة تشويه ضدّ مرسي استمرت حتى عزله.
- رفعت اللجنة القانونية برئاسة الجمهورية السقف المالي لدعاية انتخابات 2014 إلى عشرين مليون جنيه (نحو 2.85 مليون دولار) في الجولة الأولى وخمسة ملايين جنيه (نحو 0.7121 مليون دولار)[115] في الإعادة، بينما كان السقف المالي في انتخابات 2012 عشرة ملايين جنيه (نحو 1.65 مليون دولار) ومليونين جنيه (نحو 0.330 مليون دولار)[116]، على التوالي.
- عقدت انتخابات 2014 في مناخ أمني وحقوقي يتسم بالاضطراب، عكس أجواء الحرية والاستقرار النسبي في انتخابات 2012.
- لم ينظّم السيسي إلا مؤتمراً انتخابياً واحداً، التقى فيه عبر كاميرات فيديو وشاشات عرض بمواطني أسيوط، بينما شارك مرسي في عدد كبير من المؤتمرات خلال حملته الانتخابية في 2012، ونزل إلى الشارع بين المواطنين.
- تخوف مراقبون من "تكرار الأصوات" في انتخابات 2014، لأن مصريي الخارج أتيح لهم التصويت ببطاقة الرقم القومي أو جواز السفر، دون الحاجة لتسجيل مسبق لبياناتهم ومحل إقامتهم في الخارج، وهو ما أصرت وزارة العدل على رفضه في انتخابات 2012.
- اللجنة العليا لانتخابات 2014 حظرت الإدلاء بأيّ بيانات وإحصاءات تتعلق بالعملية الانتخابية، أو إعلان النتائج قبل إعلانها بصفة رسمية. وتميزت انتخابات 2012 بإمكانية إعلان المراقبين واللجان الفرعية نتيجة كل لجنة على حدة، ومراقبة أدق للعملية الانتخابية.

[115] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2014/5/1 يساوي 7.02149.

[116] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2012/5/1 يساوي 6.06833.

## خلاصة:

تعددت المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة 25 يناير، حيث أثبت الشعب المصري رغبته في اتخاذ خطوات حقيقية وجادة نحو التحول الديموقراطي، بدأها بالتصويت على دستور، سطر مرحلة جديدة في تاريخ مصر.

كما دخلت مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي، التي أتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسة الديموقراطية الحقيقية للأحزاب للتعبير عن نفسها بحرية كاملة، أبرز نتائجها جاءت في الانتخابات التشريعية 2011-2012، لتعكس درجة التحول المجتمعي والتطور الديموقراطي الذي تمر به ثورة 25 يناير. وعكس المشهد الانتخابي إقبالاً غير مسبوق على التصويت، وبمشاركة المصريين في الخارج، وامتاز المشهد بطابعه السلمي، وبسيادة القانون، وحظي بإشادة دولية، رسمية وإعلامية وحقوقية. لتتوج تلك المرحلة بانتخاب أول رئيس مدني لمصر، بنزاهة وشفافية وحرية، بشهادة الكثير من المؤسسات الحقوقية والمدنية.

وبمشهد مختلف تماماً عما سبق، جاء الاستفتاء على الدستور بعد عزل الرئيس مرسي، كما تأخرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتمّ تأجيلها لأكثر من مرة. ودفعت الأجواء المتحيزة، التي سبقت العملية الانتخابية في مصر، بعض الهيئات الدولية إلى عدم الحضور لمراقبة الانتخابات. فقد جاءت الانتخابات في ظلّ غياب أغلب الوجوه الحزبيّة والسياسيّة المعهودة منذ ثورة يناير، والتي بدأت تختفي تدريجيّاً من الساحة السياسيّة بعد عزل الرئيس مرسي. وسيطر على المشهد الانتخابيّ بعض الرموز الموالية للسلطة، والبعض الآخر من أصحاب النفوذ المالي الموالين لنظام مبارك، بينما شاركت بعض الأحزاب على استحياء بالدفع بعدد من المرشّحين، بسبب قانون تنظيم الانتخابات الذي قلّص فرص الأحزاب والمرشّحين السياسيّين في التمثيل في البرلمان. كما بدا عزوف المصريين عن المشاركة في التصويت واضحاً، فقد بدت المقرات الانتخابية خاوية، لذا قررت لجنة انتخابات الرئاسة، مثلاً، مدّ أيام التصويت ليوم واحد. كما جاءت نتائج الانتخابات كنتائج الانتخابات التي سبقت ثورة 25 يناير، مع فارق بالأسماء وبالزمان.

"لقد غاب الناخب المصري عن التصويت في الانتخابات التي تمّ إجراءها بعد عزل مرسي، في حين حضرت الدولة بقوّة"، هي عبارة تختصر المشهد الانتخابي في مصر.

فإحجام المصريين عن التصويت له مؤشراته، خصوصاً بعد أن رأى المصريون في العملية الانتخابية أقل من طموحاتهم، وآمالهم التي عقدوها على ثورة 25 يناير، وأقل من التضحيات التي قدّموها لإنجاحها، كما أنه لم يعد هناك ضمانات في حال فوز مرشح من خارج منظومة الدولة العميقة، ألا يتم الانقلاب عليه كما تمّ من قبل.

# الفصل الثالث

# الأحزاب والقوى السياسية

# الأحزاب والقوى السياسية

## مقدمة:

أنهت ثورة 25 يناير حقبة مديدة من الظلم وسيطرة الحزب الواحد على مقدرات الدولة المصرية، غير أن الطريق إلى تحقيق شعار الثورة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، وكرامة إنسانية" لم يكن مفروشاً بالزهور، فأركان الدولة العميقة وفلول النظام السابق والمتضررين المحليين والخارجيّين من الثورة، عملوا منذ يوم سقوط مبارك على وضع المعوقات من أجل إفشال تحقيق أهداف الثورة.

وجد مرسي نفسه بعد أن تسلم زمام الحكم أمام تحديات عدة، تحديات من الصعب مواجهتها بمفرده، خصوصاً بعد أن عزفت الأحزاب والقوى السياسية، التي لم تضعها نتائج الانتخابات التشريعية في مكان يمكنها قيادة العملية السياسية، عن المشاركة بالحكومة أو حتى قيادة معارضة سياسية وفق قواعد وأصول العمل السياسي، ورفضت الحوار والمبادرات وفضلت التحالف مع جهات كان همها الأول النيل من مكتسبات الثورة لتحقيق مآربها الضيقة.

أوجدت ثورة 25 يناير واقعاً سياسياً جديداً في مصر، وبات بمقدور الأحزاب والقوى السياسية أن تتحرك في هامش كبير من الحرية والديموقراطية لم تعهده خلال عهد الرئيس المخلوع مبارك، غير أن تطور العملية السياسية، والتي تأتي في مقدمتها العلاقة المتبادلة بين السلطة السياسية والأحزاب من جهة، وعلاقة الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى، بعد ذلك، لم يصل إلى المستوى الذي طمح إليه ثوار 25 يناير.

استفاد أركان الدولة العميقة وفلول نظام مبارك والعسكر من حالة اللا استقرار في القيام بالانقلاب على الشرعية والديموقراطية، كما استفادوا من موقف العديد من الدول العربية التي لم ترحب بمخرجات الربيع العربي، وعملت على دعم الثورة المضادة بالوسائل السياسية والاقتصادية.

يحاول هذا الفصل مناقشة الأوضاع الحزبية وعلاقات القوى السياسية بين عهدي مرسي والسيسي، والتي تعدُّ أحد أكثر المراحل التاريخية حساسية في تاريخ مصر، كما

يتناول المبادرات التي طُرحت بعد الانقلاب، ويستعرض أثر الدولة العميقة على الحكم وكذلك أثر التدخلات الخارجية على الأحداث.

## تمهيد:

تحتل العلاقة بين السلطة الحاكمة والمكونات السياسية؛ والتي تشمل القوى والأحزاب السياسية المعارضة منها والموالية على السواء، كما تشمل مؤسسات المجتمع المدني، حيزاً مهماً في الحياة السياسية لمختلف أنظمة الحكم، حيث تُعدّ هذه العلاقة معياراً أساسياً لقياس مدى تطبيع الديموقراطية بمفهومها العملي داخل هذه الأنظمة.

مع اندلاع ثورة 25 يناير في مصر، ساد التفاؤل في إمكانية التأثير على نمط الثقافة السياسية السلطوية القائمة، وفتح الباب لإمكانية نشوء ثقافة سياسية جديدة تكسر بعض التصورات الثابتة في إطار علاقة الأحزاب والمواطنين بالسلطة القائمة خلال النظام البائد، والتي كانت مبنية على ثقافة الخوف والخضوع والخنوع.

وفي أعقاب انتخاب محمد مرسي رئيساً للبلاد، بدا أن التحدي الأبرز الذي سيواجهه الرئيس هو القدرة على غرس قيم جديدة تؤطّر هذه العلاقة، والتي قوامها الحرية وحفظ الكرامة والمشاركة السياسية.

اتهمت القوى المحسوبة على النظام السابق وكذلك الأحزاب المعارضة للإسلاميين مرسي باتباع سياسة الإقصاء والتفرد بالحكم، مستفيدة من حالة حرية التعبير المستجدة والفضاء الإعلامي غير المُقيّد التي سادت بعد الثورة واستمرت في عهد مرسي، كما قامت بتوظيف منابر ووسائل إعلام ارتبط الكثير منها بقوى وجهات تضررت من نتائج ثورة 25 يناير؛ من أجل التحريض ضدّ مرسي والتقليل من الإنجازات التي تحققت في عهده.

افتقدت هذه الاتهامات في كثير من الأحيان إلى أدلة حقيقية، كما كان هدف جزء كبير منها التقليل من إنجازات تيار "الإسلام السياسي" الذي نال أغلبية برلمانية بعد الثورة، وإفشال "التجربة الإسلامية" لقطع الطريق أمام ترسيخ النهج الإسلامي في الحكم، والتي رأت القوى والأحزاب اليسارية والعلمانية فيه خطراً محدقاً وتهديداً وجودياً لها على المستوى السياسي والأيديولوجي.

استفادت هذه القوى والأحزاب من حالة الامتعاض والتوجس والخوف على المصالح، التي أصابت أركان "الدولة العميقة"، وفلول الحزب الوطني المنحل، ومراكز النفوذ داخل المؤسسة العسكرية، ليشكلوا معاً جبهة واسعة قوية من أجل تنفيذ انقلاب 3 يوليو.

لم تلجأ هذه الأطراف إلى الوسائل الدستورية المتمثلة بالشرعية الانتخابية لإقصاء مرسي، لأنها تدرك أن رصيدها الشعبي لا يمكّنها من تحقيق ذلك، معولة على تقاسم السلطة فيما بينها في أعقاب الإطاحة بمرسي.

على النقيض من ذلك، لم تحصل هذه القوى والأحزاب التي باركت الانقلاب على مرسي على مبتغاها؛ حيث استأثر الجيش ومَن خلفه بكل السلطة وعمل على إقصاء هذه الأحزاب والقوى من المشهد السياسي، مقيداً الحريات، مفصلاً قانوناً انتخابياً يضمن له مجلس نواب موالياً له، وفارضاً قانوناً يمنع التظاهر بغير رضا السلطات الحاكمة.

لم تعد هذه الأحزاب والقوى التي دعمت انقلاب 3 يوليو قادرة على تشكيل تهديد حقيقي لنظام السيسي لعدة أسباب، منها أولاً، انفضاض الكثير من المصريين من حول هذه القوى والأحزاب، التي افتقر معظمها إلى برنامج سياسي واضح، بالإضافة إلى عدم تمتع أغلبها بقاعدة شعبية معتبرة، خصوصاً بعد أن انكشف المستور عن حقيقة دوافع ونوايا هذه الأحزاب والقوى، ودخول المسار السياسي في نفق مظلم. ثانياً، تعطيل و"تحجيم" القوة الأكثر تنظيماً وتأثيراً، أي جماعة الإخوان المسلمين، بعد توالي الضربات الأمنية القمعية وحملات الاعتقال المنظمة التي طالت الهيكل التنظيمي والكادر القيادي من الصف الأول والثاني لهذه الجماعة على أقل تقدير؛ مما أفرغ الساحة الحزبية من قوة أساسية فاعلة، فباتت الأحزاب الموجودة على الساحة غير قادرة على التأثير على مجريات الأحداث، فيما لو قررت السير في ركب المسار المعارض للحكم.

لا شكّ أن جزءاً كبيراً من مكتسبات ثورة 25 يناير تبخرت، والحريات أعيد تقييدها، والأحزاب بعضها زُج بقيادتها في السجون والبعض الآخر هُمّش وحُجّم وأقصي.

وهكذا نتج عن انقلاب 3 يوليو آثار وخيمة على الحياة السياسية في مصر، حيث تمّ استئصال القوى التي قادت المسار الديموقراطي، كما تمّ قمع فريق من المؤيدين، بالإضافة إلى عسكرة مفاصل الدولة، ومحاولة إنتاج معارضة جديدة مصطنعة.

وأسفرت خريطة الطريق التي بموجبها عزلت القوات المسلحة مرسي، عن تعطيل العمل بالدستور، ثم تعديله وإقراره في استفتاء في 2014/1/18 حاز على نسبة تحمل علامات استفهام كبيرة حول مصداقيتها وهي 98.1%. وفي أجواء القمع العنيف للمعارضة وهيمنة العسكر والأمن على الأجواء السياسية. والاستفتاء على الدستور هو المرحلة الأولى فيما سماه قادة الانقلاب العسكري العملية "الانتقالية الديموقراطية" التي حددتها خريطة الطريق التي قاموا بوضعها[1].

كما فاز قائد الانقلاب المشير عبد الفتاح السيسي برئاسة الجمهورية في 2014/6/3 بنسبة 96.91%[2] من الأصوات، وهي نسبة تحمل دلالات خطيرة على عودة الديكتاتورية والنِّسب المعدة سابقاً، في انتخابات شهدت عزوفاً كبيراً من الناخبين عن التصويت حسب وسائل الإعلام المحلية والعالمية، جاءت النسبة التي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات وهي نحو 29% لتصب في السياق نفسه[3].

اتبعت سلطات الانقلاب في طريقها لتنفيذ خريطة الطريق أسلوب إقصاء وتصفية المعارضين بالقتل والاعتقال والتشويه الإعلامي. ففي 2013/8/14 تمّ فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في القاهرة والجيزة بحمام دم، وقتلت قوات من الجيش والشرطة المئات من مؤيدي الرئيس محمد مرسي، وجرح آلاف آخرون برصاص حيّ[4].

كما استهدفت قوات الأمن قيادات جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، وكل من أيد مرسي أو رفع "علامة رابعة"، ثم تمّ حظر الجماعة بحكم قضائي في 2013/9/23، كما أوصت هيئة مفوضي المحكمة الإدارية العليا بحلّ حزب الحرية والعدالة وتصفية أمواله وضمها إلى خزينة الدولة[5].

وأصدرت الحكومة قانون التظاهر الذي شدد العقوبات على كل من يتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية، وتصدت بشكل عنيف لمظاهرات "جبهة صمود الثورة"، وحملة

---

[1] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2014/1/21.

[2] صحيفة **الحياة**، لندن، 2014/6/4.

[3] إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، موقع الجزيرة.نت، 2015/10/19، انظر: http://bit.ly/1ODMOvV

[4] محمد العلي، مصر.. عام على الانقلاب، الجزيرة.نت، 2014/6/30، انظر: http://bit.ly/1tc78vG

[5] موقع العربية.نت، 2013/9/23، انظر: http://bit.ly/25Nnahy

"لا للمحاكمات العسكرية". واستهدفت قوات الأمن عدداً من القوى الشبابية والثورية التي أيدت الانقلاب من قبل، متهمة إياها بالخيانة والفساد والعمالة، فأصدرت أحكاماً قاسية بالسجن ضدّ عناصرها باتهامات تتعلق بالتظاهر والشغب، ومن أبرزهم: أحمد ماهر، وأحمد دومة، ومحمد عادل، وعلاء عبد الفتاح. كما اعتقلت مئات غيرهم، خصوصاً في مواجهات ذكرى ثورة 25 يناير، والتي أسفرت عن اعتقال أكثر من ألف شخص ووفاة أكثر من مئة متظاهر في يوم واحد[6].

وشوّه الإعلام المؤيد للانقلاب صورة الإخوان ومعارضي الانقلاب بشكل عام، وألصق بهم كل أعمال العنف التي وقعت في البلاد، دون انتظار لنتائج التحقيق. كما حمّلهم آثار ما عانته مصر من فساد طوال عهد مبارك، والمشكلات الاقتصادية والأمنية والأزمات التي تمر بها البلاد[7].

ظهرت جماعات شبابية جديدة اكتسبت حضوراً وزخماً متنامياً في الشارع، أبرزها حركة "شباب ضدّ الانقلاب" ثم حركة "طلاب ضدّ الانقلاب" المتفقتان مع "التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب" حول عودة مرسي، مع التحفظ على أدائه "غير الثوري"، والاحتفاظ بهويتهما الشبابية الثورية المستقلة[8].

كما برزت مجموعة من القوى التي لا تعترف إلا بثورة 25 يناير، ولديها تحفظات على خريطة الطريق، وترفض عودة ما تسميه حكم العسكر والفلول والإخوان، مثل "جبهة صمود الثورة" وما أطلق عليه "الميدان الثالث"[9].

وتضم تلك القوى حركات وأحزاباً مثل: حركة 6 أبريل، والاشتراكيين الثوريين، وشباب من أجل العدالة والحرية، وحزب التيار المصري، وحزب مصر القوية، بالإضافة إلى عدد كبير من النشطاء المستقلين الذين تعرضت مظاهراتهم لقمع أمني عنيف[10].

---

[6] محمد العلي، مرجع سابق.

[7] المرجع نفسه.

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه.

[10] المرجع نفسه.

## أولاً: الحوار والمصالحة الوطنية:

كانت أيام الثورة المصرية الـ 18 فرصة ذهبية للحوار بين المصريين على المستوى القاعدي؛ ذلك أن ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة في المحافظات احتضنت قوى سياسية واجتماعية متنوعة، ومختلفة، ومتصارعة، لم تلتقِ من قبل في عمل مشترك إلا في حدود ضيقة، وكانت هذه الفترة الوجيزة بمثابة فرصة لإعادة اكتشاف المصريين لبعضهم، والتعرف على بعضهم بشكل مباشر دونما وسيط معرفي أو بشري. خلال تلك الفترة تعرّف الليبراليون واليساريون على فرق الإسلاميين المختلفة بعد أن كانوا في معظمهم ينظرون إليهم باعتبارهم شيئاً واحداً.

والأمر ذاته حدث مع الإسلاميين الذين كان معظمهم ينظرون لفرق اليسار والليبراليين باعتبارهم شيئاً واحداً، لكن الخروج السريع من الميدان بعد خلع الرئيس حسني مبارك يوم 2011/2/11 قطع تلك الحوارات التي لم تكن قد وصلت إلى مرحلة النضج والإثمار. وبعد الخروج من الميدان بدأت حرب الغنائم، والبحث عن مكان لائق في مصر الجديدة، وجاءت الدعوة للتعديلات الدستورية والاستفتاء عليها في 2011/3/19، لتبذر بذرة الاستقطاب مجدداً، وليعود كل فريق إلى ولاءاته القديمة، ولتتشكل الخريطة السياسية والاجتماعية وفقاً للموقف من تلك التعديلات، التي مثّلت خريطة طريق وضعها المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية، تبدأ بالانتخابات البرلمانية، يليها صياغة دستور جديد، ثم الانتخابات الرئاسية، وهو المسار الذي أيده الإسلاميون على مختلف فرقهم وقوى الاستقرار المجتمعي، فيما عارض هذه الخريطة القوى الليبرالية واليسارية والمسيحية. وجاءت نتيجة الاستفتاء على تلك التعديلات التي جرت في 2011/3/19، بأغلبية مؤيدة بلغت 77.7%، وبالرغم من هذه الأغلبية الواضحة إلا أن القوى الرافضة ظلت صاحبة صوت عال ومؤثر، وتصاعدت حالة الاستقطاب منذ تلك اللحظات.

### 1. الإخوان المسلمون والدعوات للحوار:

قبل الدخول في مرحلة الاستقطاب وخلال الأيام الأولى بعد عزل الرئيس مبارك، دعا المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع لجولة جديدة من الحوار هي الجولة

الخامسة من الحوار الوطني "حوار من أجل مصر"، والذي كان قد بدأ جولاته الأربع الأولى قبل ثورة يناير، للتباحث في القضايا المصرية الملحة، وكيفية إخراج البلاد من أزماتها الراهنة[11].

وقد حدد بديع موعداً لتلك الجولة من الحوار في 2011/3/16، أي قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية بثلاثة أيام، تحت شعار: "معاً نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر". حضر الاجتماع الذي عُقد بمقر الكتلة البرلمانية للجماعة رؤساء وقادة أحزاب الوفد، والتجمع، والناصري، والدستوري الحر، والكرامة، والعمل، والأحرار، والغد، ومن الشخصيات العامة كل من عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير في حينها، ومحمد طمان، ووحيد عبد المجيد، والسفير إبراهيم يسرى، وعبد الخالق فاروق، وحامد صديق من جبهة حماية الثورة، ومصطفى الفقي، ومحمد زارع، وطارق الحيوان، ومحمد عصمت سيف الدولة[12].

وتضمن مشروع المبادرة الذي طرحته جماعة الإخوان، ووافقت على مبادئه الأساسية أحزاب المشاركة ومنظمات حقوقية وشخصيات سياسية، اقتراحات للإصلاح في ثمانية مجالات، هي: مجال بناء الإنسان، والمجال السياسي والحريات العامة، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الزراعي، والمجال الخارجي، وإصلاح الشرطة.

وقررت القوى السياسية تشكيل لجان لصياغة المبادرة ووضعها موضع التنفيذ، على أن تكون عصب البرنامج الانتخابي لها في حال وافقت على خوض الانتخابات التشريعية بقائمة وطنية مفتوحة، حسبما أعلن المتحدث باسم الجماعة محمد سعد الكتاتني[13].

وقد تواصل الحوار في جلسات تالية تنقلت بين مقرات بعض الأحزاب المشاركة خصوصاً حزبي الوفد والغد برئاسة أيمن نور (قبل تسميته غد الثورة)، حتى توصلت إلى وثيقة متكاملة في 2011/9/5، وهي الوثيقة التي سُميت وثيقة "التحالف الوطني

---

[11] قطب العربي، الحوار والمصالحة في مصر: ضرورات الداخل وتدخلات الخارج، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/26، انظر: http://bit.ly128T3ZYk

[12] المرجع نفسه.

[13] المرجع نفسه.

الديمقراطي"، وعلى الرغم من خروج العديد من الأحزاب على رأسها الوفد من ذلك التحالف، إلا أنها أعلنت استمرار التزامها بهذه الوثيقة كمرجعية سياسية، كما أعلنت أنها ستعود للتنسيق داخل البرلمان انطلاقاً من مبادئ هذه الوثيقة.

كان التحالف في بداياته قد بدأ بـ 42 حزباً وحركة وائتلافاً ثورياً، لكنه ما لبث أن تقلص إلى 34 فقط، كان أبرزها: حزبا الحرية والعدالة والوفد، وليتقلص في صيغته النهائية إلى 11 حزباً فقط ليس من بينها حزب الوفد، أو التجمع، أو الحزب الناصري، أو حزب الجبهة الديموقراطية. وقد حدث ذلك نتيجة الخلاف على حصص التمثيل في قوائم التحالف؛ فقد انسحب من التحالف مبكراً التجمع الوطني الديموقراطي بقيادة محمد البرادعي، ثم تبعه التجمع الوطني بقيادة المهندس ممدوح حمزة، وأخيراً حزب الوفد في 2011/10/5، الذي طالب بحصص مساوية لحصص الإخوان في القوائم، ولم يقبل بالتنازلات البسيطة التي قدمها له الإخوان من حصتهم (كانت 45% في البداية ثم تراجع الإخوان إلى 33%، وإن كانوا قد حصدوا عملياً 42% من المقاعد بسبب ترشحهم في غالبية المقاعد الفردية التي عجزت عن الترشح لها الأحزاب الصغيرة الأخرى، بينما التزم الإخوان بنسبتهم المقررة في القوائم)[14].

وضمت قائمة أعضاء التحالف أحزاب: الحرية والعدالة، والكرامة، وغد الثورة، والعمل، والإصلاح والنهضة، والحضارة، والإصلاح، والجيل الديموقراطي، ومصر العربي الاشتراكي، والأحرار، والحرية والتنمية. وعلى الرغم من قلة أعداد الأحزاب المشاركة وضعف معظمها إلا أنها تعد تجربة التوافق الأولى بعد الثورة، بعد أن فشلت الدعوة التي طرحها أيضاً في بدايات هذه الجولة مرشد الإخوان حول الرئيس التوافقي[15].

كانت دعوة الإخوان للحوار في شباط/ فبراير 2011 والتي انطلقت فعلياً في 2011/3/16، هي المبادرة الأولى للحوار بعد الثورة، لكنها لم تكن الوحيدة؛ إذ إن مجلس الوزراء برئاسة عصام شرف أطلق دعوة للحوار الوطني لبحث مستقبل البلاد[16].

---

[14] المرجع نفسه.

[15] المرجع نفسه.

[16] أحمد عدلي، انطلاق الحوار الوطني ودعوات إلى تشكيل مجلس مدني لإدارة البلاد، موقع صحيفة إيلاف الإلكترونية، 2011/3/31، انظر: http://elaph.com/Web/news/2011/3/643042.html

عقب انتهاء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية الأولى في مصر بعد الثورة (17-2012/6/18)، ومع التلكؤ في إعلان النتيجة رسمياً، تصاعدت المخاوف في الصف الثوري بإسلامييه ومدنييه من أن هناك نوايا للمجلس العسكري لإعلان فوز المرشح أحمد شفيق، على الرغم من أن النتيجة غير الرسمية التي كانت تظهرها عمليات الفرز في مراكز الاقتراع أولاً بأول، وتظهر على الفضائيات، قد أوضحت فوز المرشح محمد مرسي. من هنا تحرك الإخوان لحشد الصف الثوري معهم لمواجهة هذه المخاوف، ولقيت تحركاتهم استجابة من عدد من رموز القوى اليسارية والليبرالية، والتقى الجميع في فندق فيرمونت في 20 و2012/6/21، قبل ثلاثة أيام فقط من إعلان النتيجة رسمياً. وعلى مدار يومين، دار نقاش معمق وانتقادات متبادلة انتهت إلى صياغة بيان للشراكة الوطنية أُطلق عليه وثيقة فيرمونت، نُشِر في 2012/6/21، وتضمن ستة بنود أساسية، هي:

أ. التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يعبّر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري، ويُمثّل فيه المرأة والأقباط والشباب.
ب. أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة.
ج. تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزاً وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل.
د. رفض الإعلان الدستوري المكمل والذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.
هـ. السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.
و. الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية[17].

[17] قطب العربي، مرجع سابق.

وعلى الرغم من أن هذا الحوار كان تالياً لعملية التصويت، أي أنه وخلافاً لما يشيعه الكثيرون لم يكن له تأثير على عملية التصويت لصالح مرسي، إلا أنه كان أحد عناصر الضغط الرئيسية في إعلان نتيجة فوز مرسي في 2012/6/24. وعلى الرغم من أن مرسي استقبل في القصر الجمهوري عقب تنصيبه مباشرة أعضاء جبهة فيرمونت، إلا أن الجبهة تفككت لاحقاً، وكالت الاتهامات لمرسي بعدم تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه[18].

بالعودة إلى بنود الاتفاق يمكننا القول، إنه تمّ تحقيق بعضها دون بعض، مثل: عدم تشكيل لجنة الأزمات، ووجود الشفافية، لكنها لم تكن كاملة كما يرى البعض، كما أن هناك اختلافاً في تقييم مدى الالتزام، فبينما يرى الرئيس مرسي أنه التزم بتعيين رئيس حكومة من غير الإخوان وهو هشام قنديل ومعه عدد محدود من وزراء الإخوان وعدد من ممثلي بعض الأحزاب الأخرى مع غالبية من أهل الخبرة وفقاً للوثيقة، فإن الجانب الآخر لم يكن موافقاً على حكومة قنديل، وقال إنه لم يشارك في مشاورات اختيارها حسبما نصت الوثيقة. كما يحاجج مرسي بأنه شكّل فريقاً رئاسياً متنوعاً ضمّ ممثلين لكل القوى الثورية والإسلامية ومن بينهم مساعدون لرئيس الجمهورية بينهم قبطي وامرأة، وفقاً لما طالبت به الوثيقة، لكن الجانب الآخر يرى أن الفريق الرئاسي لم يكن صاحب قرار. وفيما يخص الجمعية التأسيسية يرى أنصار مرسي أنه تمّ إعادة تشكيلها بالتوافق (50% للقوى المدنية ومثلها للقوى الإسلامية)، وأن الجمعية باشرت عملها بالفعل وأنجزت أكثر من 90% منه قبل أن تحدث موجة الانسحابات الغامضة، لكن الفريق الآخر يواصل القول إن الجمعية لم تكن متوازنة، كما قام الرئيس مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل في 2012/8/12 مصدراً إعلاناً جديداً أقال بموجبه قيادات المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية[19].

## 2. أزمات "تأسيسية" الدستور وتشكيل جبهة الإنقاذ:

كان الحوار حول الدستور سواء في الجمعية التأسيسية الأولى أم الثانية حواراً خشناً بعد تصاعد حالة الاستقطاب السياسي التي ظهرت بقوة خلال عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 2011/3/19؛ فبعض القوى المدنية التقليدية بعد خسارتها لمعركة التعديلات ومن بعدها معركة انتخابات مجلس الشعب، أبدت نوعاً من الاقتراب

[18] المرجع نفسه.

[19] المرجع نفسه.

من المجلس العسكري طلباً لتعويضها عن ضعف قوتها في الشارع. وطالب بعض رموز تلك القوى، مثل أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديموقراطية، باستمرار المجلس لعامين حتى يتم وضع الدستور وحتى تأخذ القوى المدنية فرصتها في الاستعداد للانتخابات البرلمانية[20].

لكن لا يمكن تعميم ذلك على كل القوى المدنية التي ظلّ الجزء الثوري فيها، خصوصاً الائتلافات الشبابية، على خلاف مع المجلس العسكري، خصوصاً بعد تعرضها لانتهاكات جسيمة سواء في أحداث محمد محمود أم ما تلاها من تظاهرات واعتصامات. في المقابل ارتفعت ثقة القوى الإسلامية بشعبيتها التي ظهرت في الاستفتاء والانتخابات البرلمانية، وأرادت أن تعكس تلك القوى على الجمعية التأسيسية، وهو ما نجحت فيه فعلاً إلى حدّ كبير، لكنه في الوقت نفسه زاد حدة التوتر لدى ما يسمى "القوى المدنية"، فأعلنت انسحابها من الجمعية التأسيسية، وهو ما فسره الإسلاميون بأنه استقواء بالقضاء والمؤسسة العسكرية، فصدر حكم جديد بحل الجمعية التأسيسية؛ وهو ما دفع الرئيس مرسي لإصدار إعلان دستوري في 2012/10/22، حصّن في أحد بنوده الجمعية التأسيسية من الحل، وجاء ردّ الفعل قوياً من "القوى المدنية" التي قررت في اليوم ذاته تأسيس مظلة واحدة تجمعها، هي جبهة الإنقاذ الوطني[21].

ضمت جبهة الإنقاذ الوطني تحت مظلتها معظم الأحزاب والحركات والقوى الليبرالية واليسارية، وعمدت الجبهة للتحرك شعبياً لإسقاط الإعلان الدستوري، فحشدت أنصارها لمحاصرة القصر الجمهوري في 4 و2012/12/5؛ وهو ما عُرِف إعلامياً بأحداث الاتحادية، وعقب هذه الأحداث دعت مؤسسة الرئاسة إلى حوار بين القوى السياسية حول الدستور في 2012/12/8[22].

غير أن جبهة الإنقاذ قررت مقاطعة الحوار مطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري وتأجيل موعد الاستفتاء على الدستور الذي كان محدداً في 2012/12/15، وعلى الرغم

---

[20] أسامة الغزالي حرب في حوار مع (الشروق): أتمنى أن يبقى (العسكري) في السلطة لعامين "لأنه مش قاعد على نفسنا"، صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2011/9/29، انظر: http://bit.ly/28ZCWhB

[21] قطب العربي، مرجع سابق.

[22] قوى المعارضة ترفض دعوة الرئيس المصري للحوار قبل تحقيق مطالبها، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2012/12/8، انظر:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707818&issueno=12429#.Uv-5IvldWic

من أن مؤسسة الرئاسة أبدت مرونة فيما يخص إمكانية تأجيل موعد الاستفتاء، وتعديل بعض النصوص، إلا أن جبهة الإنقاذ أصرت على رفض الحوار، في الوقت الذي شارك في الحوار إلى جانب القوى الإسلامية بعض القوى الليبرالية، مثل: أيمن نور زعيم حزب غد الثورة، ومحمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية، ورامي لكح رئيس حزب مصرنا، والفقيه الدستوري ثروت بدوي (قالت الرئاسة: إن 54 حزباً وحركة وشخصية شاركوا في الحوار). وقد نجح الحوار في إلغاء الإعلان الدستوري بالفعل في 2012/12/9 مع إبقاء موعد الاستفتاء على الدستور في موعده المقرر في 2012/12/15[23].

مع استمرار تأزم الموقف بين مؤسسة الرئاسة وأنصارها من ناحية وجبهة الإنقاذ وأنصارها من ناحية أخرى، دعت المؤسسة العسكرية على لسان القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي إلى حوار وصفته بـ"حوار لمّ الشمل" قُرِّر في 2012/12/12، غير أن المؤسسة العسكرية قررت لاحقاً إلغاء هذا الحوار بسبب ما وصفته بضعف ردود الفعل، على الرغم من أن جبهة الإنقاذ أعلنت موافقتها على المشاركة فيه، وهو ما فسّره مراقبون بأنه توتر مكتوم بين المؤسستين: الرئاسية والعسكرية[24].

كانت خطوة إلغاء الإعلان الدستوري حلاً وسطاً، دفع جبهة الإنقاذ لتغيير موقفها الرافض للاستفتاء؛ حيث دعت أنصارها للمشاركة والتصويت بـ"لا"، ولكن مرة أخرى جاءت النتيجة مخيبة لآمالها بتصويت 64% تقريباً بـ"نعم" على الدستور الجديد، وظلت القوى المدنية الرئيسية متمسكة بتحالفها في إطار جبهة الإنقاذ، مستهدفة إسقاط الدستور الجديد، وأضافت لاحقاً هدفاً جديداً هو إسقاط الرئيس المنتخب[25].

لم يكن قد مرّ شهران على الاستفتاء حتى تعالت الأصوات بانتخابات رئاسية مبكرة، تصاعدت وتيرتها في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2013، على ألسنة رموز جبهة الإنقاذ، وحتى رموز من خارج جبهة الإنقاذ مثل عبد المنعم أبو الفتوح، ثم تطورت الفكرة ليتم

---

[23] إلغاء الإعلان الدستوري والاستفتاء بموعده، صحيفة **الوفد**، القاهرة، 2012/12/8، انظر: http://bit.ly/25OMx2g

[24] **الشرق الأوسط**، 2012/12/13، انظر: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708486&issueno=12434#.VnlDHbZ95Mx

[25] قطب العربي، مرجع سابق.

تأسيس حركة "تمرد" في 2013/4/26، التي جنّدت نشطاءها لجمع توقيعات تطالب بسحب الثقة من الرئيس وتدعو لانتخابات رئاسية مبكرة، وحددت موعداً لمظاهراتها الكبيرة في 2013/6/30. وأعلنت جبهة الإنقاذ دعمها للحركة حتى نجحت تلك الجهود في حشد ملايين المصريين في الشوارع، داعين لإسقاط الرئيس في 2013/6/30؛ وهي الدعوة التي تلقفها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ليعلن انقلابه في 3 يوليو بإسقاط الرئيس المنتخب، وحلّ مجلس الشورى، وتعطيل الدستور، والاستعداد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة[26].

## 3. مبادرات ما بعد الانقلاب:

### أ. مبادرات محلية:

مع تأزم الموقف، وفي مواجهة "المعركة الصفرية" بين سلطة الانقلاب وأنصار الشرعية؛ حيث تمسك الأول بخريطة الطريق التي أعلنها في 2013/7/3 وضمّنها في إعلان دستوري في 2013/7/8، وتمسك الطرف الثاني بعودة كاملة للشرعيات الثلاث (الرئيس، والدستور، ومجلس الشورى)، وسعى البعض لتقديم مبادرات للخروج من المأزق، كان منها مبادرات محلية وأخرى خارجية، وكانت أولى المحاولات الجادة هي مبادرة هشام قنديل رئيس الوزراء السابق التي أعلنها في 2013/7/25، وتشمل مبادرة قنديل للخروج من الأزمة ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: أن يكون هناك فترة تهيئة أجواء وتهدئة من الطرفين، والتي قد تشمل:

- الإفراج على جميع المعتقلين الذين تمّ القبض عليهم بعد 2013/6/30.
- تجميد جميع القضايا ووقف تجميد الأموال.
- تفعيل أعمال لجنة تقصي حقائق مستقلة، حول مذابح الحرس الجمهوري والنهضة وغيرها.
- قيام وفد بزيارة الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية، للاطمئنان على صحته.
- تهدئة حملة الهجوم الإعلامية من الطرفين، وتصعيد لغة لمّ الشمل للمصلحة الوطنية.
- عدم الخروج في مسيرات والالتزام بأماكن محددة للتظاهر.

---

[26] المرجع نفسه.

المرحلة الثانية: هي الاتفاق على المبادئ العامة والتي يمكن التفاوض على تفاصيلها بعد ذلك.

أما المرحلة الثالثة من المبادرة فتشمل تفاصيل خارطة الطريق، والتي تحقق في الأصل الالتزام بالشرعية، والاستماع لصوت الشعب في كل إجراءاتها[27].

وقد أبدى قادة تحالف دعم الشرعية وقادة الإخوان موافقة مبدئية على هذه المبادرة في حين رفضتها سلطة الانقلاب، وهو ما تكرر مع مبادرة سليم العوّا والمستشار طارق البشري وفهمي هويدي والتي ضمّت أيضاً عدداً من كبار المثقفين في 2013/7/27، وتضمنت المبادرة:

أولاً: استناداً لمادتي 141 و142 من الدستور يفوض رئيس الجمهورية سلطاته الكاملة، لوزارة مؤقتة جديدة يتم التوافق عليها في أول جلسة سياسية.

ثانياً: تدعو الوزارة المؤقتة في أول اجتماع لها لانتخابات مجلس النواب خلال 60 يوماً.

ثالثاً: بعد الانتخابات تشكل وزارة دائمة.

رابعاً: يتحدد بعد ذلك إجراءات انتخابات رئاسية وفقاً للدستور.

خامساً: إجراء التعديلات الدستورية المقترحة[28].

رحبت جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، والجماعة الإسلامية، والدعوة السلفية، بالمبادرة، كما أن حزب النور رحب مبدئياً بالمبادرة، فيما رفضت معظم القوى والأحزاب المنضوية في إطار جبهة الإنقاذ وقادة الانقلاب المبادرة، فلم يكتب لها النجاح[29]. وقد قطع فضّ اعتصام رابعة العدوية وميدان النهضة في 2013/8/14 الطريق على أيّ إمكانية لحل الأزمة السياسية من خلال الحوار.

ومن المحاولات التي ماتت في مهدها أيضاً مبادرة الأزهر التي دعا إليها في 2013/8/10، والتي كانت عبارة عن تجميع لكل المبادرات والأفكار، ودعوة أصحابها

---

[27] مصر.. هشام قنديل يعرض مبادرة للخروج من الأزمة، العربية.نت، 2013/7/25، انظر: http://bit.ly/25OLkYV

[28] صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2013/7/27، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/241592

[29] **المصري اليوم**، 2013/7/28، انظر: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=391424

لمناقشتهم فيها، ومحاولة التوفيق بينها للخروج بمبادرة جديدة، وقد كان مقرراً لهذا الحوار في 2013/8/14، وهو اليوم الذي شهد عملية فضّ اعتصامي رابعة والنهضة، وبالتالي لم يتم اللقاء[30].

ب. مبادرات خارجية:

وإضافة إلى مبادرتي قنديل والعوّا اللتين تمثلان إطارين محليين ينطلقان من الشرعية الدستورية مع تقديم بعض التنازلات التي تستهدف الخروج من المأزق، هناك الوساطة الدولية التي شارك فيها مساعد وزير الخارجية الأمريكي ويليام بيرنز William Burns، ومندوب الاتحاد الأوروبي (European Union (EU برناردينو ليون Bernardino León، ووزير الخارجية القطري خالد العطية ونظيره الإماراتي عبد الله بن زايد[31].

وقد التقى الوفد الرباعي الدولي مجتمعاً أو منفرداً العديد من قيادات طرفي الأزمة، كما قام الوفد بزيارة خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان في محبسه في 2013/8/4 باعتباره صاحب الصوت المؤثر، والذي نصح الفريق الدولي بالتوجه إلى الرئيس المعزول محمد مرسي باعتباره وحده عنوان الشرعية وصاحب القرار[32]. وبالرغم من كل هذه الجهود المكوكية للوفد إلا أنه لم يصل إلى نتيجة، وقد تركزت مهمة الوفد الدولي في إقناع الإخوان بقبول ما حدث في 3 يوليو وطيّ صفحة مرسي، مع تقديم بعض الحوافز لهم ممثلة في إطلاق سراح بعض القيادات، مع الحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للجماعة والحزب، وإعادة فتح القنوات الفضائية المغلقة، والسماح لمرشحي الجماعة بخوض أيّ انتخابات دون تضييق، وهو ما رفضته الجماعة[33]، وبالتالي أعلنت مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، في 2013/7/7، فشل جهود الوساطة الدولية لحل الأزمة، وحمّلت الإخوان المسؤولية عن ذلك[34].

---

[30] موقع i24news، 2013/8/11، انظر: http://bit.ly/1YdJaw3

[31] **اليوم السابع**، 2013/8/4.

[32] شبكة سي أن أن، 2013/8/5، انظر:
http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/8/5/shatter.visit

[33] موقع قناة الحرة، 2013/8/5، انظر:
http://www.alhurra.com/content/egypt-usa-efforts-morsi-political-crisis-brotherhood/230231.html

[34] صحيفة **النهار**، بيروت، 2013/8/8.

ولم تختلف كثيرا جهود لجنة الحكماء التابعة للاتحاد الإفريقي التي زارت قادة التحالف في اعتصام رابعة مطلع آب/أغسطس 2013[35]، بعد أن التقت مسؤولين رسميين، لكنها على كل حال عادت إلى الاتحاد الإفريقي بتقييمها للموقف والذي ثبّت قرار الاتحاد الإفريقي بتجميد عضوية مصر فيه.

والملاحظ بشكل عام على المبادرات التي سبقت فضّ اعتصامَي رابعة والنهضة هو جديتها، وقوة أصحابها سواء كانوا دولاً أم هيئات أم أشخاصاً، ولكن تمسك طرفي الأزمة كلّ بموقفه حال دون تحقيق أيّ اختراق، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن مبادرات أخرى طُرحت إعلامياً خلال تلك الفترة، جاءت من أطراف مدنية مثل حركة 6 أبريل (الجبهة الديموقراطية)، وحزب غد الثورة، وحزب مصر القوية، وبعض المثقفين والسياسيين من التيار المدني، أو حتى إسلامية مثل مجلس شورى العلماء، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والشيخ محمد حسان؛ ولكنها لم تتجاوز الطرح الإعلامي باستثناء محاولة الشيخ حسان في الأيام الأخيرة للاعتصام، والتي تضمنت تعهداً من السلطة بعدم فضّ الاعتصام بالقوة مقابل عدم خروج مظاهرات من تلك الاعتصامات، كتهيئة لأجواء المصالحة الكاملة لاحقاً، لكن الفضّ تمّ بعد ذلك بالقوة وانتهت بذلك تلك المبادرة[36].

### ج. فضّ الاعتصامات وعودة للانسداد:

لم يوقف فضّ اعتصامي رابعة والنهضة المبادرات، بل جاءت مبادرة هذه المرة من قلب السلطة وتحديداً من زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء في 2013/8/21، أي بعد فضّ الاعتصامات بأسبوع واحد. وتتضمن المبادرة التي طرحها بهاء الدين 12 بنداً، أهمها نبذ العنف، واستكمال خريطة الطريق بما يضمن مشاركة كل القوى، مع رفض العزل أو الإقصاء السياسي، لكن الرفض للمبادرة جاء من داخل الحكومة، وحتى لا تحرج نائب رئيسها فقد عدّت أن المبادرة جيدة لكن التوقيت غير مناسب، وكان ذلك الموقف هو أحد الأسباب لاستقالة بهاء الدين لاحقاً من الحكومة والتي قبلها رئيس الحكومة حازم الببلاوي في 2014/1/30[37].

---

[35] **المصري اليوم**، 2013/8/3.

[36] مبادرات التوافق الوطني ومعضلة عودة مرسي، **المصري اليوم**، 2013/8/12، انظر:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/319556#

[37] **الشروق**، 2013/8/20، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20082013&id=0575af79-5613-42ca-9d09-8cd05162d861

ومع الاستعداد للاحتفال بذكرى 6 تشرين الأول/ أكتوبر والذي واكب مرور أربعين يوماً على فضّ الاعتصامين، تجددت التحركات، وكان أبرزها لقاء المفكر الكبير والفقيه الدستوري أحمد كمال أبو المجد بممثلين عن تحالف دعم الشرعية في 5 تشرين الأول/ أكتوبر، وهم: محمد علي بشر وزير التنمية المحلية السابق، وعمرو دراج وزير التخطيط السابق، وعماد عبد الغفور مساعد رئيس الجمهورية السابق[38].

فقد طرح أبو المجد خلال اللقاء مجموعة من الأفكار والآراء والحلول علّها تسهم في حلحلة الأزمة، وتسلّم بشر هذه الأفكار والآراء مكتوبة، ووعد بمشاورة بعض القيادات في الجماعة والرد عليها خلال أيام قليلة. وأهم ما تضمنته مبادرة أبو المجد هو ضرورة الاستقرار على الحل الدستوري والسعي فوراً وبجدية تامة نحو التهدئة، ووقف حملات الملاحقة والاعتقال والاعتداء على المظاهرات السلمية، ومعاملة الشهداء والمصابين معاملة واحدة مثل معاملة شهداء ومصابي ثورة 25 يناير. ومن الواضح أن مبادرة أبو المجد كانت عملية، وقد راعت نسبياً احتياجات الطرفين دون أن تحرج طرفاً بشكل مباشر، فعلى الرغم من أنها لم تتضمن توصيفاً لما حدث بأنه انقلاب أو ثورة، كما لم تتضمن نصاً مباشراً عن عودة مرسي، أو عودة مجلس الشورى، إلا أنها تحدثت عن الحل الدستوري وفقاً لدستور 2012 الذي ما يزال صالحاً برأي البعض (التحالف) مع احتياجه لبعض التعديلات[39].

أثيرت تساؤلات حول توقيت مبادرة أبو المجد التي جاءت قبيل الاحتفال بذكرى 6 تشرين الأول/ أكتوبر، والهدف من ورائها؛ أي محاولة امتصاص زخم التحركات الشعبية، خصوصاً أن قوى التحالف كانت قد أعدّت للاحتفال عُدّة كبرى أزعجت السلطات الأمنية، وكانت المبادرة بعد تواصل مع أعضاء المجلس العسكري الذين باركوا الفكرة حسبما صرّح أبو المجد نفسه[40]، ولكن بعد مظاهرات 2013/10/6 التي سقط فيها الكثيرون، هدأت تحركات أبو المجد، بل أدلى بتصريحات صحفية تضمنت نقاطاً لم ترد في المبادرة من شاكلة ضرورة اعتراف الإخوان وتحالف الشرعية بثورة 30 يونيو،

[38] وقف التصعيد والاعتقالات.. الوساطة الوطنية مقبولة.. والاستقواء بالخارج مرفوض...، **الشروق**، 2013/10/9، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09102013&id=b01ae08f-6926-4c57-afee-dc5216b0c879

[39] **المرجع نفسه**.

[40] الدكتور أحمد كمال أبو المجد: قيادات "الإخوان" في سجن طرة أفشلت مبادرة التهدئة (حوار)، **المصري اليوم**، 2013/10/24، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/331931

والإقرار بخريطة الطريق التي وضعها الجيش؛ وهو ما تسبب في إعلان محمد علي بشر رفضه لهذه المبادرة بعد أن أظهر أبو المجد انحيازه لطرف على حساب طرف[41]. في المقابل، قال أبو المجد: "إن قيادات الإخوان في السجون هي من رفضت الوساطة"[42]. غير أن أبو المجد أقرّ في حوار مع موقع التحرير نُشر في 2015/7/7، أي بعد مرور عام على حكم السيسي، أن مصر تعيش في ظلّ حكم عسكري بلباس مدني، حيث قال "قناعتي الكاملة وما أراه، تؤكد لي أننا نعيش حالياً في ظلّ حكم عسكري يتدثر بغطاء مدني وليس العكس، وأريد أن أقول هنا في هذا الإطار إن الشخص العسكري إذا رأى شيئاً يقول له "كن فيكون"، ونزع هذه العقيدة صعب للغاية"[43].

بعد أيام على مبادرة أبو المجد، وتحديداً في 2013/10/17، كان حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أحد وجوه المعارضة لحكم الرئيس مرسي قد طرح مبادرة أيضاً، وهي المبادرة ذاتها التي أعاد طرحها في 2014/2/4. وتتضمن المبادرة بعض الإجراءات التي تمهد لمصالحة وطنية شاملة ونهاية للأزمة الراهنة، من خلال:

- تشكيل لجنة حكماء برئاسة هيكل ومن بين أعضائها البشري، والعوا، وهويدي، وحجازي.
- تعيين وسيط محايد يحظى بقبول طرفي الصراع لإجراء المفاوضات والاتصالات.
- على رأس أهداف المفاوضات: هدنة للتهدئة تستهدف وقف المظاهرات والاحتجاجات والقصف الإعلامي المتبادل، مقابل الإفراج عن القيادات التي لم يثبت تورطها في جرائم يعاقب عليها القانون.
- تشكيل لجنة تقصي حقائق محايدة للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت منذ 25 يناير، على أن تنتهي اللجنة من تقريرها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.
- لكل التيارات أياً كانت مرجعيتها الحق في تشكيل أحزاب وممارسة النشاط السياسي.

---

[41] **اليوم السابع**، 2013/10/19، انظر:
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1302636#.Vv5dfJx95Mw

[42] الدكتور أحمد كمال أبو المجد: قيادات "الإخوان" في سجن طرة أفشلت مبادرة التهدئة (حوار)، **المصري اليوم**، 2013/10/24.

[43] بالفيديو والصور.. أحمد كمال أبو المجد. السيسي أصبح مخيفاً، موقع التحرير، 2015/7/7، انظر.
http://www.tahrirnews.com/posts/251610

• البحث عن آلية تضمن مشاركة الجميع في الانتخابات البرلمانية ثم في الانتخابات الرئاسية[44].

وعلى الرغم من أن مبادرة حسن نافعة لم تلقَ ردوداً إيجابية من طرفَي الأزمة آنذاك، إلا أن ميزتها أنها قدمت توصيفاً يبدو مقبولاً إلى حدّ ما من طرفَي الأزمة، وذلك بذكره نقاط ضعف وقوة كل طرف، والتي لا تمكّن أحدهما من كسر الطرف الآخر وكسب المعركة بشكل كامل.

ومن المبادرات أيضاً، مبادرة أطلقها حزب البديل الحضاري وهو من مناهضي الانقلاب، وتقوم المبادرة:

على أساس فكرة الاستفتاء على خارطة الطريق وانتظار موقف الشعب منها، بحيث تأخذ شرعيتها من الشرعية الشعبية، وليس بالفرض من قبل المتولين إدارة الدولة حالياً. وأنه في حال الموافقة الشعبية على الخارطة، يتم اعتمادها رسمياً وتشكيل مجلس رئاسي مدني، مكوّن من كل الفصائل ومؤسسات الدولة، يقوم بإدارة الدولة والإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد ستة أشهر من تاريخ توليه. أما في حالة رفض الخارطة من قبل الشعب، فيعني ذلك عودة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى سدة الحكم، ويقوم بتفويض صلاحياته لرئيس مجلس وزراء يتفق عليه القوى السياسية، ويقوم بإدارة البلاد والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في مدة لا تتجاوز 6 أشهر[45].

وإذا كان الإعلام الحكومي والخاص قد قام بمهمة الرفض للمبادرة نيابة عن السلطة الحاكمة، فإن المتحدث باسم "التحالف الوطني لدعم الشرعية" مجدي قرقر أعلن رفض التحالف لها أيضاً، التزاماً برؤيته الاستراتيجية التي أصدرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2013[46].

وإزاء تعدد المبادرات واحتمالات تقديم مبادرات جديدة عمدت مؤسسة الرئاسة، وعلى لسان الرئيس المؤقت عدلي منصور، للإعلان عن إغلاق باب التصالح مع الإخوان، بحجة تزايد أعمال العنف و"الإرهاب" التي حمّلت مسؤوليتها الإخوان، وتساءل

---

44 صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2014/2/4، انظر: http://bit.ly/22XfQdZ

45 مبادرة جديدة.. "البديل الحضاري" يطالب بالاستفتاء على خارطة الطريق، **المصريون**، 2014/2/12، انظر: http://bit.ly/1VPTD0e

46 صفحة التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، انظر: https://www.facebook.com/AllianceSupportingLegitimacy

منصور "إذا كنت تتحدث عن المصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين، فبعد أن استعاد الشعب المصري وعيه السياسي... هل يمكن اتخاذ أيّ قرار في هذا الشأن دون موافقته أو رضاه؟ أشك في ذلك"[47]. في الوقت نفسه، حرص التحالف الوطني لدعم الشرعية على توضيح موقفه من المبادرات في بيان خاص حمل عنوان "موقف التحالف الوطني لدعم الشرعية الثابت من المبادرات المطروحة للخروج من الأزمة المصرية". وأشار التحالف في بيانه إلى الثوابت التي ينبغي احترامها لقبول أيّ مبادرة، ومنها:

- السعي لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير المجيدة في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، في مواجهة الخطة الممنهجة للانقلابيين لتفتيت هذه الثورة منذ بدايتها.
- إنهاء الانقلاب العسكري والدولة البوليسية، والعودة إلى المسار الديموقراطي واحترام إرادة الشعب في تقرير مصيره.
- التأكيد على هوية مصر العربية الإسلامية، بالمفهوم الحضاري، الذي شارك في بنائه كل أبناء مصر من مسلمين ومسيحيين على السواء.
- الحفاظ على الأمن القومي، بما يستلزم رفع يد المجلس العسكري عن السياسة وعودة الجيش لثكناته.
- استقلال القرار الوطني، والحفاظ على الدولة المصرية، وعلى وحدة الوطن وتماسك أبناء الشعب. وبناء عليه، فالمناخ الحالي الذي تعيشه مصر لا يمكن معه إجراء أيّ حوار جاد أو أن يساعد على نجاح أيّ مساع مخلصة للخروج من الأزمة[48].

## ثانياً: سلوك السيسي تجاه الإخوان وقوى المعارضة:

### 1. دور المجلس العسكري في الحياة السياسية بعد الانقلاب:

في 2014/3/26، وبعد شهور من التكهنات، أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصب وزير الدفاع المصري وترشحه للرئاسة. وتمّ ترقية صدقي صبحي، رئيس

---

[47] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2014/2/3، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140203_egypt_interim_president.shtml

[48] موقع أمل الأمة، 2014/2/16، انظر:
http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=48111

أركان الجيش المصري السابق تحت قيادة السيسي، إلى رتبة فريق أول —وهي أقل من رتبة مشير بدرجة واحدة— ورُشح لتولي منصب وزير الدفاع الجديد، في حين أصبح محمود حجازي الرئيس الجديد لأركان حرب القوات المسلحة. وأفضت عملية إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) إلى تعيين أقرب حلفاء السيسي في مناصب رئيسية، وإمداده بقاعدة قوية للدعم العسكري والنفوذ بعد فوزه بالرئاسة[49].

وجاءت إعلانات الـ 26 من آذار/ مارس أيضاً في أعقاب بروز تطوّرين خلال تلك الفترة؛ ففي 2014/2/24، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور القانونين 18 و20 لتعديل أجزاء من القانون رقم 4 لسنة 1968. وقد نصّ القانون الأول الجديد على أن وزير الدفاع يجب أن يشغل رتبة لواء لمدة خمسة أعوام على الأقل، ويجب أن يلعب دوراً مركزياً داخل القوات المسلحة قبل تعيينه. وقد تمّ نشر القانون بعد شهر تقريباً من ترقية السيسي إلى رتبة مشير وحصوله على موافقة المجلس العسكري لخوض انتخابات الرئاسة، قبل أسابيع فقط من استقالته. واستعادة للأحداث الماضية، كانت الحكومة على ما يبدو تتوقع استقالة السيسي، وقامت بوضع الأساس القانوني لعمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت قيادة صدقي صبحي، خليفة السيسي المعين[50].

ووفقاً لقانون رقم 20، الذي أضفى الطابع الرسمي على هيكل المجلس العسكري الجديد ومهمته، يتكون المجلس من 25 عضواً، بمن فيهم وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. وبإمكان الرئيس ووزير الدفاع، اللذين سيبقيان في منصبهما خلال فترتين من رئاسة الجمهورية، تعيين أعضاء في المجلس العسكري، وسوف يستمر وزير الدفاع في رئاسة المجلس إلا عند حضور الرئيس لأحد الاجتماعات. أما الأمين العام لوزارة الدفاع، محمد فريد حجازي، الذي له تاريخ طويل كمسؤول عسكري، فيشغل منصب سكرتير المجلس العسكري. وعلى نطاق أوسع، نصّ القانون على أن المجلس العسكري سوف "يحدد الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة" بطريقة تساعد على تحقيق

[49] جلعاد وينج، كبار قادة الجيش الجدد في مصر، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2014/3/26، انظر: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-new-military-brass

[50] المرجع نفسه.

"المصالح السياسية... التي تحددها القيادة السياسية"، بالإضافة إلى الإشراف على جميع القضايا العسكرية والدفاعية ذات الصلة[51].

وعقب إصدار القانونين الجديدين، قرر السيسي إعادة تشكيل أعضاء المجلس العسكري في 2014/3/17، وهي خطوة غير تقليدية بالنظر إلى أن مثل هذه التغييرات تجري عادة مرتين كل سنة، في كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو. وقد أبقى ثلاثة مقاعد شاغرة في المجلس من خلال إحالة إبراهيم نصوحي ومصطفى الشريف على التقاعد وتعيين محمد عرفات، قائد "المنطقة الجنوبية العسكرية"، رئيساً لـ"هيئة التفتيش". وفي تغييرات أخرى، تمّ تعيين أحمد وصفي، القائد السابق لـ"الجيش الثاني الميداني"، مديراً جديداً للتدريب[52].

قبيل وصول السيسي إلى الرئاسة وأدائه اليمين الدستورية في 2014/6/8، جهّز الدولة لحكمه بوسيلتين: الأولى تتعلق بتعيين مجموعة من الضباط والجنرالات في أماكن حساسة تضمن له السيطرة على مفاصل الدولة، والثانية استئصال وقمع المعارضة الحقيقية، وترك الأحزاب والقوى التي شاركت في الانقلاب أو أيدته وباركت حدوثه[53].

وكشف معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy أن 25 جنرالاً يحكمون مصر منذ 3 يوليو، وهم الدائرة المقربة من السيسي، وأن عدداً من أقرب حلفاء السيسي يشغلون مناصب رئيسية داخل المجلس العسكري والقوات المسلحة، "بمجرد أن يصبح رئيساً، فسوف يكون بوسعه الاعتماد على دعمهم، وامتثالهم، والأهم من ذلك ولائهم له"[54].

ومنذ ذلك الحين تبنى وزير الدفاع في حينه عبد الفتاح السيسي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة سياسة يظهرون بموجبها بصورة أكثر أمام العامة. وعلى الرغم من أن السلطة واقعة من الناحية الفنية ضمن صلاحيات الحكومة المدنية التي تمّ تعيينها مباشرة بعد الانقلاب على مرسي، إلا أن الجيش ظلّ هو اللاعب الأكثر محورية. وقد

---

[51] المرجع نفسه.

[52] المرجع نفسه.

[53] المرجع نفسه.

[54] المرجع نفسه.

تجلت هذه الديناميكية بوضوح في أثناء عملية صياغة الدستور في أواخر سنة 2013. وعلى الرغم من وجود ممثل رسمي للجيش، محمد مجد الدين بركات، في لجنة صياغة الدستور، وأن مساعدَيْ وزير الدفاع، محمد العصار وممدوح شاهين، قد شاركا في المناقشات المتعلقة بالقوات المسلحة، ذكرت التقارير أن السيسي تدخل بنفسه للمساعدة في التوصل إلى حلّ وسط عندما وقعت أزمة بشأن المواد المتعلقة بسلطة الجيش[55].

وبالإضافة إلى ذلك، خاطب السيسي الجمهور بشكل متكرر بشأن طموحاته السياسية، وخصوصاً منذ كانون الثاني/ يناير 2014. كما أنه تحدث بشأن التنمية المحلية والاقتصاد والتحديات الأمنية في مصر. لا شكّ أن استقالته وقرار خوضه سباق الرئاسة عكس انخراط الجيش بصورة أعمق في الحياة السياسية.

## 2. النهج الأمني:

تميّز العامان اللذان تليا الانقلاب على مرسي، بكونهما أشد الأعوام عنفاً وقمعاً في تاريخ مصر المعاصر. فمنذ تصدي الجيش المصري للاحتجاجات الحاشدة المندِّدة بالإطاحة بمرسي، لقي ما لا يقل عن 1,800 مدني حتفه، وتمّ سجن عشرات الآلاف من المواطنين، وفُرضت قيود شديدة على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنشاطات الاحتجاجية. وقد اتبعت سلطة الانقلاب الخيارات الأمنية في مواجهة جماعة الإخوان ومعارضي الانقلاب، ما أدى إلى وصول الأزمة في مصر مستويات خطيرة، وبات أي حديث عن الحوار والمصالحة درباً من الخيال.

وبعد وصول السيسي إلى سدة الحكم، استمرت السلطة في اتباع النهج الأمني في تعاملها مع معارضي الانقلاب، ودعّمت هذا المسار بمنظومة من القوانين والإجراءات، تزامن ذلك مع ازدياد حالة السخط لدى الشارع المصري؛ حيث أن الكثير من هذه القوانين والإجراءات نالت من إنجازات ثورة 25 يناير، كما أن الكثير منها لم يكن يعكس تطلعات وطموحات من شارك في تظاهرات 2013/6/30، وأيد انقلاب 3 يوليو.

فبعد اغتيال النائب العام المصري هشام بركات في 2015/6/29، حمّل السيسي جماعة الإخوان مسؤولية قتله وتعهد بشن حملة ضدّ "الجماعة" تكون أكثر قسوة

---

[55] المرجع نفسه.

من أيّ وقت مضى، وتشمل تمرير قوانين أكثر صرامة لضمان تنفيذ أحكام الإعدام بعناصر الإخوان الذين حُكم عليهم بالإعدام بشكل عاجل[56].

وفي أعقاب ذلك، أقدمت الأجهزة الأمنية على تصفية 13 قيادياً من الإخوان المسلمين كانوا مجتمعين في شقة في مدينة السادس من أكتوبر، وادعت السلطات المصرية أن المتواجدين بالشقة كانوا مسلحين، وهو ما استدعى قوات الأمن للتعامل معهم وإطلاق النار عليهم. إلا أن القيادي في جماعة الإخوان جمال عبد الستار، أوضح أنه "تمّ اعتقال بعض هؤلاء قبل ساعات من تصفيتهم، حيث تمّ حجزهم بالشقة التي كانوا يجتمعون بها، وقتلهم"[57].

وكشف محمد منتصر المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمين، أن القيادات التي تمّ "إعدامها ميدانياً" كانت مجتمعة لمناقشة إعالة يتامى الشهداء، وأنهم كانوا عُزّلاً. مضيفاً أن "المجتمعين الذين قتلوا أعضاء باللجنة المركزية لدعم وكفالة أسر الشهداء والمعتقلين، وعلى رأسهم مسؤول اللجنة عبد الفتاح محمد إبراهيم، ورئيس اللجنة القانونية المحامي ناصر الحافي، و7 آخرون"[58].

وكشفت مصادر إعلامية في الإخوان، أسماء بعض الذين جرى اغتيالهم، وهم: "عبد الفتاح محمد إبراهيم، عبد الرحيم محمد، طاهر محمد إسماعيل، مسؤول مكتب وسط الدلتا بجماعة الإخوان طه إسماعيل، مسؤول مكتب الإخوان بالمنوفية، جمال خليفة، رئيس اللجنة القانونية في الإخوان ناصر الحافي"[59].

شكلت هذه الحادثة منعطفاً خطيراً في سلوك السلطة تجاه معارضيها خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، وأتت هذه العملية كتطبيق عملي لتوجهات السيسي، والتي وردت خلال تشييع جنازة النائب العام هشام بركات، في 2015/6/30، منتقداً بطء الإجراءات في المحاكمات، داعياً إلى إجراءات استثنائية لتسريع المحاكمات بقضايا

---

[56] أريك تراجر، البؤس الدائم في مصر: ما سبب استقرار نظام السيسي؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015/7/21. انظر: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-durable-misery-why-sisis-regime-is-stable

[57] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2015/8/1، انظر: http://bit.ly/1FRPYST

[58] المرجع نفسه.

[59] المرجع نفسه.

"الإرهاب"، حيث قال: "يد العدالة الناجزة مغلولة بالقوانين، وأن الدولة لن تصبر على ذلك وسيتم تعديل القوانين"[60].

لا شكّ أن إجراءات القمع التي اتخذتها الأجهزة الأمنية بعد انقلاب 3 يوليو رسخت سلطة الانقلاب ومنعت انهيار النظام، لكن بقاء النظام لا يعتمد على طول أمد حكم السيسي. فعلى الرغم من أن النظام غالباً ما يقدم السيسي باعتباره رجلاً "قوياً" يشبه الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، غير أنه عند الإمعان في النظر، يظهر لنا كمدير تنفيذي لتحالف غير مترابط من المؤسسات وأصحاب المصالح الذين دعموا الإطاحة بمرسي سنة 2013، وأيدوا ترشيح السيسي للانتخابات الرئاسية سنة 2014. ويضم هذا التحالف عدداً من مؤسسات الدولة مثل الجيش والاستخبارات والشرطة والقضاء، وكذلك كيانات غير حكومية تشكل ملحقات الدولة في الريف، مثل العشائر القوية في دلتا النيل والقبائل في صعيد مصر. كما يلقى النظام دعماً حاسماً من قطاع رجال الأعمال ووسائل الإعلام الخاصة، والذين أدوا دوراً بارزاً في حشد الجماهير ضدّ مرسي قبل عامين[61].

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين السياسي والعنف الشديد الذي أعقب الإطاحة بمرسي، فإن مراكز القوة ظلت موحدة لأكثر من عامين وحتى يومنا هذا لسبب رئيسي واحد: أنها تشترك في مصلحة تدمير جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تهدد مصالحها بشكل كبير، في أثناء حكم مرسي الذي دام 369 يوماً[62].

بطبيعة الحال، إن تقارب هذه المؤسسات وأصحاب المصالح ليس بالجديد، بل يعود إلى عهد مبارك. ولكنهم لم يكونوا يوماً بهذا القرب. ففي عهد مبارك، على سبيل المثال، نظر الجيش إلى وزارة الداخلية كونها منافساً له، وهو السبب الذي دعا كبار الضباط إلى الوقوف جانباً عندما انهارت قوات الشرطة خلال الأيام الأولى من الانتفاضة سنة 2011. وبالمثل، فإن بعض وسائل الإعلام الخاصة، الأكثر شعبية، نشرت الانتهاكات التي مارستها الشرطة في عهد مبارك وكانت من أشد منتقدي النظام العسكري الذي حكم مصر لمدة 16 شهراً بعد الإطاحة بمبارك. كما وبرزت أيضاً انقسامات داخل مراكز

---

[60] موقع روسيا اليوم، 2015/6/30، انظر: http://bit.ly/1U8wLa0

[61] أريك تراجر، مرجع سابق.

[62] المرجع نفسه.

القوى موضع البحث، مثل الخلاف بين القيادة العسكرية المتقادمة في السن والضباط الأصغر سناً، ذلك الخلاف الذي قام مرسي بإصلاحه في آب/ أغسطس 2012، عندما طرد كبار قادة الجيش وعيّن السيسي وزيراً للدفاع[63].

لكن التوترات في صفوف النظام لم تتلاشَ تماماً —بطبيعة الحال، كما أشار مايكل حنا من "مؤسسة القرن" Century Foundation في تقرير له. وقد ظهر ذلك من خلال التسريبات الهاتفية للمكالمات التي أجراها كبار المسؤولين العسكريين، والانتقادات الناشئة لوسائل الإعلام ضدّ وزارة الداخلية، والكراهية المطلقة للمؤسسة الأمنية تجاه قائد القوات الجوية السابق والمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، وكلها إشارات تُظهر انقساماً داخل النخبة الحاكمة. ولكن في كل حالة وحتى كتابة هذا التقرير، تبددت التوترات بسرعة، ذلك لأن مكونات النظام المختلفة أصبحت في النهاية أكثر توحداً في هدفها "تدمير جماعة الإخوان المسلمين"، من انقسامها بسبب أي عامل آخر[64].

نتيجة لتركيز النظام القائم على أحادية التفكير تجاه الإخوان المسلمين، يتمتع الرئيس السيسي بمساحة كبيرة لإصدار المراسيم وتعزيز صلاحياته القانونية من تلك التي تمتع بها مرسي في أي وقت مضى. ففي 2015/7/11، أصدر السيسي قانوناً جديداً يمنحه الحق في عزل مسؤولي وكالات الرقابة المصرية المستقلة الأربع في مصر. وقد جاء في مضمون القرار بالقانون رقم 89 لسنة 2015، أنه "يجوز للرئيس إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية"، إلا أن القرار حدد الحالات التي يمكن فيها الإعفاء. ومن تلك الحالات "إذا قامت بشأنه دلائل جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها"، أو "إذا فقد الثقة والاعتبار"، أو "إذا أخل بواجبات وظيفته، بما من شأنه الإضرار بالمصالح العليا للبلاد، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة"، أو "إذا فقد أحد شروط الصلاحية للمنصب الذي يشغله لغير الأسباب الصحية". وعدّ حقوقيون أن القرار يتعارض مع المادة 216 من الدستور المصري، التي تمنح رؤساء الأجهزة الرقابية حصانة من الإعفاء "إلا في الحالات المحددة بالقانون"[65].

---

[63] المرجع نفسه.

[64] المرجع نفسه.

[65] موقع مصراوي، 2015/7/11، انظر: http://bit.ly/1O29NgS

على الرغم من القرارات التي اتخذها السيسي والتي أدت في أغلبها إلى حصر السلطات بيده، إلا أن مناورات السيسي تمت في ظل انعدام لأي معارضة، فيما أثارت قرارات مرسي التي تناولت موضوع السلطات احتجاجات استُغلت لإنهاء حكمه وتنفيذ الانقلاب عليه.

وفي أغلب الأحوال ما يزال عزم النظام على مكافحة الإخوان عاملاً سياسياً رابحاً، ومن المرجح أن يبقى كذلك لبعض الوقت. فعلى الصعيد الداخلي، ما يزال العديد من المصريين ينظرون إلى "الجماعة" باعتبارها قوة مزعزعة للاستقرار، نظراً إلى عدم اليقين السياسي الكبير من العام المضطرب الذي أمضاه مرسي في السلطة واتهامات الإخوان المسلمين بالوقوف وراء الهجمات التي وقعت على البنية التحتية. وقد لا يكون هؤلاء المصريون متحمسين للسيسي، لكنهم يرون تماسك نظامه الداخلي العامل الوحيد الذي يمنع البلاد من الانزلاق إلى فوضى انعدام الحكم والاستقرار التي تعيشها دول العراق وليبيا وسورية[66].

ومع ذلك، الجدير بالذكر أن سياسة النخبة التي يقوم عليها استقرار النظام غالباً ما تكون مبهمة. فعدد قليل من المراقبين الخارجيين، إن وُجدوا، كانوا على علم بالانقسامات داخل الجيش المصري التي بلغت ذروتها من خلال تعيين السيسي وزيراً للدفاع في آب/ أغسطس 2012، ولا أحد يستطيع أن يعرف على وجه التأكيد عما إذا كانت تظهر انقسامات مشابهة تحت السطح قد تغيّر قواعد اللعبة. بيد أن أحداً لا يفهم هذه المخاطر أفضل من المؤسسات والمصالح المكونة للنظام. وبما أنهم جميعاً يخشون من قيام جولة أخرى تسفر عن تغيير النظام، مما يعني موتهم، فإنهم على الأرجح سيستمرون في التركيز على حملة مكافحة الإخوان التي توحدهم، بدلاً من السماح للخلافات الداخلية بالتصاعد إلى حدّ كبير. وبعبارة أخرى، يمكن الحفاظ على الوضع القائم في مصر، ولكن إذا ما انهار فجأة، فسيكون عبارة عن حمام من الدم[67].

وفي الوقت نفسه، تُظهر الفترة الماضية، منذ الانقلاب حتى كتابة هذه السطور، السرعة التي يمكن أن يتحول فيها الرأي العام، خصوصاً إذا كان هناك اعتقاد بأن الحكومة غير فعالة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية في

---

[66] أريك تراجر، مرجع سابق.

[67] المرجع نفسه.

البلاد. وقد اعترف السيسي نفسه بوجود هذه التحديات، وأنه سيحتاج إلى التعامل مع البيروقراطية المعقدة من أجل حلّ المشاكل الأكثر إلحاحاً.

وتُشكل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة في مصر الشاغل الأكبر، لكن هناك عاملاً آخراً يمكن أن يثير سخطاً شعبياً ضدّ حكومة بقيادة السيسي وهو الغضب من الإجراءات القمعية ضدّ الخصوم السياسيين، لا سيما ضدّ المنتقدين غير الإسلاميين الذين لا يستخدمون العنف. وفي الوقت الراهن، يبدو أن معظم المصريين مستعدون لإعطاء الحكومة مساحة واسعة حول هذه المسألة، في رضاً منهم بقبول الأضرار الجانبية التي يعاني منها دعاة الديموقراطية والمجتمع المدني في نضالهم ضدّ جماعة الإخوان والمتعاطفين معها. بيد أن هناك عتبة غير واضحة المعالم إذا تمّ تجاوزها فإنها قد تقلب موازين الاحترام الشعبي. ونظراً للجهود التي بذلها السيسي حتى الآن لمواءمة عمليات وزارة الداخلية والجيش، فمن المرجح أن يتحمل العبء الأكبر من هذه الانتقادات[68].

### 3. نهج المصالحة:

على الرغم من الاستقطاب المجتمعي الحاد وغير المسبوق في تاريخ مصر الحديث، الذي يُهَدِّد أيّ محاولات لفرض استقرار سياسي أو تعافٍ اقتصادي، فإن عبد الفتاح السيسي ما زال حتى كتابة هذه السطور، يتجنّب الحديث الصريح عن المصالحة. في المقابل يمكن استشفاف تصوُّر ضمنيٍ لمصالحة شكلية مع الإخوان والقوى الثورية من خلال خطاباته والمحيطين به؛ تتمثّل في القبول بالأمر الواقع، والانخراط في النظام القائم وفق المساحة المحددة سلفاً لكل فصيل، مع إمكانية تسوية قضايا العدالة للشهداء بتسوياتٍ مالية، دون التطرُّق لمحاسبة المسؤولين عن القتل؛ ناهيك عن ضمان عدم تكرار هكذا ممارسات في المستقبل[69].

كان تطرُّق السيسي للمصالحة في حواراته الإعلامية بعد الترشُّح سلبياً؛ حيث أكد في أول مقابلة تلفزيونية له منذ الانقلاب، "عدم وجود ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين

[68] عادل العدوي، تداعيات رئاسة السيسي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2014/2/28، انظر.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/implications-of-a-sisi-presidency

[69] عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/7/24، انظر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/2014624924132051 74.htm

في فترة رئاسته"[70]. وفيما أشار إلى أن المصريين يرفضون المصالحة مع الإخوان، قال إنه سيعبّر عن إرادة الناخبين إذا فاز بالمنصب، ورأى أن المصريين "دلوقتي بيقولوا لا (للمصالحة مع جماعة الإخوان)"[71]، وقال: "لا يصلح بقاء وجود جماعة بهذا الفكر مجدداً. والمصريون أصدروا حكمهم عليها، فما فعله الإخوان إساءة بالغة للمصريين ليس فقط خلال الثمانية أشهر"[72].

وفي أول خطاب له بعد توليه الرئاسة، أكد السيسي على أن "لا تهاون ولا مهادنة مع من يلجأ إلى العنف"، وقال: "أتطلع إلى عهد جديد يقوم على التصالح والتسامح (...) باستثناء من أجرموا في حقّ الشعب واتخذوا من العنف منهجاً"، في إشارة واضحة إلى جماعة الإخوان المسلمين: وأضاف "أقولها واضحة جلية، من أراقوا دماء الأبرياء وقتلوا المخلصين من أبناء مصر لا مكان لهم في هذه المسيرة"[73].

هذا الخطاب متسق تماماً مع تصوُّر النظام للانتصار في المعركة ضدّ الثورة؛ فبفرض الأمر الواقع، حتى لو استمرَ القمع لفترة ما، وبغض النظر عن نتائجه، يُظَنُّ أن الجميع سيخضع للسلطة الجديدة، وينصاع لمطالبها؛ على الرغم من هذا كله، فقد تساعد تداعيات انخفاض المشاركة في الانتخابات على دفع النظام لتقديم تنازلات؛ تتمثّل في تخفيف القبضة الأمنية، ومحاولة احتواء الشباب؛ لعزل الإخوان ودفعهم للقبول بخريطة الطريق، أو الانجرار للعنف[74].

على الرغم من انتهاج النظام في عهد السيسي سياسة الإقصاء والقمع في حقّ خصومه ومعارضيه، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، واستمرار رفعه شعار "لا مصالحة مع الإخوان"، إلا أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإخوان استمرت في ممارسة الضغط المتصاعد على النظام، من خلال الشارع، في ظلّ عدم قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب؛ فالأوضاع الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، ازدادت سوءاً يوماً بعد يوم.

---

[70] السيسي. لا مكان لـ"الإخوان" في عهدي وصباحي يريد "جيشاً يحمي ولا يحكم"، صحيفة **اليوم**، الرياض، 2014/5/6، انظر: http://www.alyaum.com/article/3137678

[71] **العربي الجديد**، 2014/5/5، انظر: http://bit.ly/25OMDXV

[72] السيسي. لا مكان لـ"الإخوان" في عهدي وصباحي يريد "جيشاً يحمي ولا يحكم"، **اليوم**، 2014/5/6.

[73] السيسي. لا تهاون ولا مهادنة مع من يلجأ للعنف، الجزيرة.نت، 2014/6/8، انظر: http://bit.ly/1YhkuDe

[74] عماد الدين شاهين، مرجع سابق.

لم تقتصر حالة التردي على الدائرة المحلية فحسب، بل انعكست بعض المتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية على واقع النظام المصري، فزادته تعقيداً وإرباكاً؛ ففي مطلع سنة 2015 ظهر أن هناك تبدلاً في السياسة الخارجية السعودية تجاه أركان الحكم في مصر؛ بعد وفاة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وتسلم الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم هناك، وبدا أن هناك سياسة براجماتية تتبعها المملكة تجاه الملفات الساخنة في المنطقة، خصوصاً بعد دخول الأوضاع في اليمن في منعطف خطير، وتأزم الوضع في كل من سورية وليبيا، وحيث لا يخفى على أحد الحضور الذي تتمتع به جماعة الإخوان المسلمين في كل من اليمن، وسورية، وليبيا.

وفي هذا السياق تشير معلومات سبق وأن سربتها بعض الدوائر السياسية المقربة من السعودية في لبنان، إلى لقاء عقده مسؤولون سعوديون نافذون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، مع المعارض الليبرالي أيمن نور، حيث بررت اللقاء معه حينها بأنه مقرب من جماعة الإخوان، وكان من ضمن إدارة الرئيس السابق محمد مرسي، وهذه اللقاءات تمت بناء على طلب نور[75].

وما أكد صحة المعلومات الكاتب والصحفي البريطاني ديفيد هيرست David Hearst، في مقال له نُشر على موقع هافينغتون بوست Huffington Post، وحمل عنوان "انقلاب ناعم داخل القصر السعودي"، قال فيه "إن هذا اللقاء سعى له كبار مستشاري ولي العهد —وقتها— سلمان بن عبد العزيز، وأن هذا اللقاء ضمن محاولتين رئيسيتين من جانب مسؤولين سعوديين للاتصال، وإقامة روابط برموز في المعارضة المصرية، لبحث مبادرة مصالحة مع الإخوان". وأكد هيرست على المعلومة السابقة في سياق تطرقه لسيناريوهات تبدل الموقف السعودي تجاه عدد من قضايا المنطقة، ورأى أن اللقاء سابق الذكر، مؤشر مهم على أن المنظومة السعودية الجديدة، تُفكر في مبادرة مصالحة مع الإخوان المسلمين، لمواجهة الأخطار التي تهدد المملكة وعلى رأسها تعاظم النفوذ الإيراني في باحتها الخلفية، اليمن، التي سيطر الحوثيين فيها على الحكم[76].

---

[75] David Hearst, "A Saudi Palace Coup," site of Huffington Post, 25/3/2015, http://www.huffingtonpost.com/david-hearst/a-saudi-palace-coup_b_6531246.html

[76] Ibid.

يبدو أن إرهاصات مرحلة جديدة من العلاقة بين النظام والإخوان، مدفوعة بضغوط إقليمية ومحلية، بدأت تتشكل في أواخر سنة 2015، لكن في وتيرة بطيئة وبصورة غير واضحة المعالم، إلا أن ما يمكن أي يُقرأ في ثنايا تصريحات السيسي في تلك الفترة، أعطى انطباعاً أن هناك تغيراً ما في موقف النظام تجاه الإخوان، ففي هذا السياق يمكن أي يُوضع تصريح السيسي لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) BBC رداً على سؤال: هل ممكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تلعب دوراً مرة أخرى في مستقبل مصر؟ حيث أجاب: "إن الإخوان المسلمين جزء من مصر، والشعب المصري يجب أن يقرر أي دور يمكن أن يلعبوه في المستقبل"، وأكد السيسي أن المئات من الذين حكم عليهم بالإعدام في القضايا المتعلقة بالإطاحة بمرسي لن تنفذ فيهم الأحكام، إما لكونهم حوكموا غيابياً أو لأنهم سيستأنفون الأحكام[77].

من الممكن القول إن هذه التصريحات قد جاءت في سياق الترويج الإعلامي لنظام السيسي كنظام تصالحي من أجل تسويقه أوروبياً ودفع المجتمع الدولي على الانفتاح عليه، على الرغم من ذلك، طرحت هذه التصريحات العديد من الأسئلة منها؛ هل النظام المصري غيّر موقفه ويتجه نحو المصالحة مع الإخوان؟ خصوصاً بعد أن قضت محكمة النقض بالقاهرة، في 2015/11/8، بقبول طعون قيادات من جماعة الإخوان؛ حيث حكمت بإلغاء أحكام المؤبد الصادرة ضدّهم في القضية المعروفة إعلامياً بـ"أحداث البحر الأعظم"، وأمرت المحكمة بإعادة محاكمتهم أمام دائرة جديدة[78]. كما قضت محكمة النقض، في 2015/12/3، بقبول الطعون المقدمة من قيادات الإخوان على الأحكام الصادرة ضدّهم بالإعدام والمؤبد، لاتهامهم في قضية "غرفة عمليات رابعة"، وقررت إعادة محاكمة المتهمين وبينهم مرشد الجماعة محمد بديع[79].

من المبكر القول إن قطار المصالحة الوطنية في مصر قد بدأ بالانطلاق، في ظلّ استمرار الأوضاع والظروف التي أعقبت انقلاب 3 يوليو، وفي هذا السياق يُمكن أن يُقرأ بيان جماعة الإخوان المسلمين في مصر، الذي نشرته في 2015/11/9، على الصفحة الرسمية

---

[77] الرئيس المصري يدافع عن القوانين الأمنية المشددة المطبقة في بلاده، بي بي سي، 2012/11/4، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151104_egypt_sisi_defends_security_laws

[78] قبول طعن قيادات في الإخوان على حكم المؤبد، روسيا اليوم، 2015/11/8، انظر: http://bit.ly/1U4x3St

[79] مصر: محكمة النقض تقبل طعون مرشد الإخوان وقيادات بالجماعة على أحكام بالإعدام شنقاً، سي أن أن، 2015/12/3، انظر: http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/03/egypt-muslim-brotherhood-badie

للجماعة على موقع فيس بوك Facebook، قالت فيه: "إن نظام عبد الفتاح السيسي لا يمكن أن يستمر، وإنها ترقب تغيرات الواقع وستثبُت على مواقفها أياً كان ما يُدبر حالياً داخلياً وخارجياً". وبحسب البيان، فإنها "تتابع بكل دقة التطورات الحاصلة على الساحة المصرية وترقُب تغيرات الواقع وتصاعداته"[80].

وأكدت الجماعة، في البيان، أن هناك "فشلاً ذريعاً للنظام الانقلابي المجرم في إدارة الملفات الأمنية والخارجية والاقتصادية"، مشددة على أن "كل هذا الفشل لا يمكن معه استمرار هذه السلطة المجرمة"، ووصفت نظام السيسي بالهش. واتهم البيان السلطة الحالية بـ"الخيانة وبيع الوطن"، والمسؤولية عن "الارتفاع الفاحش في أسعار السلع والخدمات الرئيسية ومحاربة البسطاء، أضف إليها جريمة بيع سيناء للصهاينة وقتل الأبرياء، واستكملوه بفشل ذريع في حماية المطارات، ومواجهة التغيرات الجوية، مما ترتب عليه غرق وتدمير قرى بأكملها وتشريد ساكنيها دون رعاية أو تعويض مناسب"[81].

يبدو أن جماعة الإخوان ما زالت تراهن حتى كتابة هذه السطور، على عامل الوقت في صراعها مع قادة الانقلاب، فالجماعة قد ترى أن النظام غارق في أزمات عديدة؛ فعلى الصعيد الاقتصادي؛ ما زالت البلاد تعاني من الركود والبطالة وتراجع سعر الجنيه المصري أمام الدولار، حيث قارب سعر الدولار أن يصل إلى عشرة جنيهات، في ظلّ غياب استراتيجية واضحة للخروج من هذه الأزمة، ولولا المساعدات التي تُقدم من بعض دول الخليج العربي بين الحين والآخر لكانت البلاد أمام وضع كارثي.

أما سياسياً، فالانتخابات البرلمانية التي أقيمت في أواخر سنة 2015، والتي نتج عنها برلمان موالٍ للسلطة مع حضور قوي لرموز عهد مبارك فيه، ومع غياب أحزاب المعارضة الفاعلة في مقدمتها الإخوان، أدخل البلاد في نفق سياسي مظلم، من الصعب الخروج منه في حال بقاء هذه المعطيات. من الواضح أن النظام لم يكتفِ بالسيطرة على البرلمان وتحجيم المعارضة، بل بلغ به الحد إلى سنّ قوانين مفصلة على مقاسه؛ وهو ما حصل تماماً عندما أقال السيسي في 2016/3/28 هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، على خلفية تصريح سابق لجنينة قال فيه إن كلفة الفساد خلال السنوات

---

[80] صحفية **القدس العربي**، لندن، 2015/11/10، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=432708

[81] المرجع نفسه.

الثلاث الماضية وصلت إلى 600 مليار جنيه (نحو 70 مليار دولار)، وذلك بعد أن وافق مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير 2016، على قانون كان السيسي قد أصدره في تموز/ يوليو 2015، يجيز إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من مناصبهم، مما عدّه مراقبون تمهيداً للتخلص من جنينة[82].

أما أمنياً، فالفشل الأمني ما زال يسود الموقف في البلاد، خصوصاً بعد حادثة خطف طائرة مصرية من قبل راكب مصري أجبرها على التوجه نحو مطار لارنكا في قبرص في 2016/3/29[83]؛ فتح باب الأسئلة على مصراعيه بشأن إجراءات الأمن والسلامة في المطارات المصرية والخروقات الأمنية، خصوصاً أن هذه الحادثة جاءت عقب أشهر من سقوط طائرة روسية فوق شبه جزيرة سيناء، وتعهد السلطات المصرية بتشديد أمن مطاراتها. كما أن تداعيات حادث قتل السائح الإيطالي جوليو ريجينا Julio Regina بعد خطفه وتعذيبه في شباط/ فبراير 2016، ما زالت حاضرة بقوة؛ وقد أدى ضعف رواية الأجهزة الأمنية المصرية حول حيثيات ودوافع هذا الحادث، إلى رفضها من قبل الحكومة الإيطالية، بل والتهديد بإجراءات صارمة تجاه مصر في حال عدم الكشف عن الملابسات الحقيقية لهذا الحادث، مع وجود إشارات عن تورط أحد ضباط الأجهزة الأمنية المصرية[84]. وقد كشف هذا الحادث بالإضافة إلى حوادث أمنية أخرى قامت الأجهزة الأمنية بحرف حقائقها، مدى عودة الفلتان الأمني في البلاد وأساليب القمع وطمس الحقائق التي كانت تمارسه السلطة قبل ثورة 25 يناير.

في ظلّ ما تقدم، فإن الحديث عن المصالحة يتوقّف على تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهدي السيسي ومنصور، وهو ما يعني إدانة النظام الحالي والمطالبة بمحاسبته، وهو ما يتجنّبه النظام بكل قوة؛ حيث يعني ذلك سقوطه المدوّي؛ أيُ حديث عن المصالحة سيتضمّن ضمانات عدم تكرار الانتهاكات السابقة، وهو ما يعني فتح باب الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة العسكرية، وتدخُل القوات المسلحة في قمع المتظاهرين بالقوّة المميتة؛ وهو ما سيمتدُّ إلى فتح باب الحديث عن

---

[82] الجزيرة.نت، 2016/3/28، انظر: http://bit.ly/1UkaA1P

[83] الجزيرة.نت، 2016/3/29، انظر: http://bit.ly/1VR72od

[84] موقع عربي 21، 2016/3/30، انظر: http://bit.ly/1PNR1yS
وانظر أيضاً: **المصريون**، 2016/3/30، انظر: http://bit.ly/1U4wDLJ

سيطرة المدنيين على الأجهزة الأمنية، والمحاسبة على ما ارتُكب من جرائم؛ هذه القضايا تعني خسارة الدولة العميقة لكل مزاياها؛ بل وتعرُّضها للتعرية التي تقود إلى تفكُّكها السريع. أخيراً؛ أيّ حديث عن المصالحة يعني إعادة صياغة النظام السياسي باتجاه نظام أكثر استيعاباً وانفتاحاً للطبقات المهمَّشة جيلياً واجتماعياً واقتصادياً، وهو ما يعني فقدان الطبقة السياسية الحاكمة بكل تحالفاتها الاجتماعية والاقتصادية لمزاياها الحصرية[85].

لكل هذه الأسباب وغيرها ما زال السيسي يتجاهل الاستقطاب؛ بل يُصِرُّ على أنه أنقذ مصر من الحرب الأهلية، "وأعاد مصر إلى أهلها" بتفويض من الشعب؛ الذي قد لا تُتاح له فرصة أخرى لمراجعة هذا التفويض أو سحبه، إلا أنه لن يستطيع الاستمرار في تجاهل المصالحة لفترة طويلة؛ حيث لن يُعفيه تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية والسياسية من السعي إلى إيجاد نوع من الحلّ السياسي، حتى لو شكلياً.

## ثالثاً: سلوك الأحزاب والقوى السياسية تجاه السلطة في عهدي مرسي والسيسي:

### 1. الموقف من التعديلات الدستورية:

اعتمد الرئيس مرسي عند بداية حكمه على استراتيجية تتلخص في مسارين، المسار الأول محاولة استمالة المؤسسة العسكرية التي كانت وما زالت تمسك بتلابيب الحكم في مصر، وتبنيه سياسة عدم الصدام المباشر معها؛ من أجل كسب المزيد من الوقت لتثبيت أركان حكمه وتفريغ الجهد الأكبر من أجل الإصلاح السياسي والإداري والقضائي للنظام.

وفي هذا السياق، وجد مرسي الوقت مناسباً في أعقاب وقوع هجوم ضدّ الجيش المصري في سيناء في 2012/8/5، فألغى إعلان 2012/6/18 الذي أصدره المجلس العسكري، وبمقتضى هذا الإعلان أسند مرسي السلطة التنفيذية والتشريعية كاملة لنفسه. كما قام بإعفاء طنطاوي ورئيس أركان الجيش المصري سامي عنان من منصبيهما، وعيّن مدير المخابرات العسكرية المدعوم من قبل طنطاوي، عبد الفتاح

[85] عماد الدين شاهين، مرجع سابق.

السيسي، وزيراً للدفاع. وفي الوقت نفسه، تمّ إحالة ما يقرب من سبعين لواءً إلى التقاعد الإجباري، وجلب جيلاً جديداً من القادة العسكريين لكي يحلوا محلهم[86].

وفي حين مثّل تحرك مرسي سيطرة مدنية غير مسبوقة على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية. فقد حافظ دستور كانون الأول/ ديسمبر 2012، على المصالح الاقتصادية الواسعة للجيش، مما مكّنه من محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضمن تعيين وزراء الدفاع المستقبليين من داخل سلك الضباط. كما توسعت صلاحيات الجنرالات بشكل أكبر في كانون الثاني/ يناير 2013، عندما استجاب مرسي للاحتجاجات بإعلانه حالة الطوارئ في المدن الكبرى الثلاث على قناة السويس، حيث استفاد الجيش من هذه الفرصة لتولي السيطرة الإدارية على السويس وبورسعيد والإسماعيلية[87].

أما المسار الثاني، فكان توجه مرسي نحو الأحزاب السياسية المعارضة والقوى الشبابية التي شاركت في ثورة 25 يناير، من أجل إيجاد أرضية وطنية مشتركة قادرة على وضع خطة استنهاض وطنية شاملة تؤسس لقيام نظام حكم ديموقراطي حقيقي يلبي طموحات وأهداف ثورة 25 يناير، ويضع مصر على سُلّم التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق دولة الرفاه والسيادة والحكم الرشيد.

من أجل ذلك، دشن محمد مرسي رئاسته بُعيد انتخابه رئيساً للبلاد في 2012/6/24، بعقده اجتماعاً مع الأحزاب المصرية في 2012/6/28، حيث أكد مرسي أنه لم يعد في قاموس العمل السياسي في مصر مكاناً للتصادم أو التخوين، مطالباً بحذف هذه المصطلحات من القاموس السياسي حيث لم يعد لهما مكان في مصر خلال المرحلة المقبلة. كما شدد على أهمية تضافر القوى الوطنية وإتاحة حرية الرأي للجميع، وأن تبدأ الممارسة السياسية من القاعدة الشعبية والتواجد بين الجماهير والالتزام معها. وقال "إنه بالرغم من قصر عمر التجربة الديمقراطية الوليدة في الجمهورية الثانية في مصر.. إلا أنها تتطور وتنمو سريعاً"، ودعا إلى تضافر وتوحد جهود كل المواطنين لتحقيق مشروع النهضة في مصر[88].

---

[86] المرجع نفسه.

[87] المرجع نفسه.

[88] **القدس العربي**، 2012/6/28، انظر:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/06/06-28/28qpt399.htm

كما التقى مرسي ممثلين عن الأزهر وطوائف الكنيسة المختلفة وأسر الشهداء ومصابي الثورة وممثلين عن القوى الشبابية والثورية والوطنية.

وصرح ياسر علي المتحدث الإعلامي باسم الرئيس محمد مرسي "أن الرئيس المنتخب دعا خلال الحوار الذي دار مع رؤساء الأحزاب إلى دعم وثيقة الأزهر الشريف التي تدعو إلى إقامة دولة مدنية حديثة". وأكد مرسي أن الأمة هي مصدر السلطات وعلى أهمية مبدأ تداول السلطة والحكم. وتوقع مرسي سرعة الخروج من عنق الزجاجة الذي طال، منوهاً إلى أنه سيعمل على أن يكون اللقاء مع الأحزاب بشكل دوري منتظم[89].

لم تكن البيئة الداخلية مساعدة لتحقيق سياسات مرسي، على العكس من حكم السيسي، فالجيش والمؤسسات الأمنية وأقطاب الدولة العميقة عمدوا إلى إيجاد بيئة غير متعاونة بل معرقلة داخل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والإدارية والاقتصادي والإعلامية والقضائية، إضافة إلى التأثير الجلي داخل المؤسسات الخاصة بكل أشكالها خارج نطاق الدولة. ووجدت الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في هذه البيئة السياسية الداخلية فضلاً عن البيئتين الإقليمية والدولية، فرصة سانحة لتحقيق أهدافها في إفشال حكم مرسي وصولاً إلى الدعم والمشاركة في الانقلاب عليه.

هنا نرى الاختلاف الواضح في سياسة تعامل هذه الأحزاب وسلوكها مع كل من الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي، ففي الوقت الذي عارضت فيه الرئيس محمد مرسي في عدة مواقف وقرارات، نجدها تساند بقوة قرارات الرئيس السيسي في المواقف والقرارات نفسها، وظهر ذلك بوضوح من خلال الوقفة القوية ضدّ مرسي حينما أصدر الإعلان الدستوري في نهايات 2012، فيما غضت طرفها عن العديد من التشريعات التي سنها السيسي، والتي كرست سيطرته وسيطرة العسكر وتراجع الحالة الديموقراطية، كما وقفت الأحزاب وقفة المعارض لمرسي في تعامله مع أزمة سدّ النهضة فيما أشادت بحكمة السيسي في التعامل مع الأزمة، بالرغم من أن السيسي لم يكن أكثر وطنية أو تشدداً من مرسي. كما طالبت الأحزاب بتواجدها في حكومة هشام قنديل بينما لم يكن لها تمثيل في أيّ حكومة شكلها السيسي حتى كتابة هذه السطور.

---

[89] المرجع نفسه.

لم تحرك هذه القوى والأحزاب ساكناً عندما أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي العديد من التشريعات التي قيَّد من خلالها الحريات ووضع العديد من السلطات الإدارية والتنفيذية والتشريعية في يده؛ فتولى سلطة التشريع في غياب البرلمان تحت ستار ما يحق له من صلاحيات في الحالات الاستثنائية. وكانت أبرز القوانين والتشريعات التي أصدرها السيسي، قانون الانتخابات الصادر في حزيران/ يونيو 2014، والذي قلص كما رأينا فيما تقدم من سطور، فرص الأحزاب الليبرالية التي نشأت بعد الثورة، وحيث إن نظام التصويت الجديد فسح المجال للنخب القديمة للعودة من جديد، كما صدر قانون الجامعات في حزيران/ يونيو 2014، الذي منحه سلطة تعيين وفصل رؤساء الجامعات، وسمح له، على غرار مبارك، بالسيطرة على الجامعات. بالإضافة إلى قانون الجمعيات الأهلية الصادر في أيلول/ سبتمبر 2014، الذي فرض مزيداً من القيود على الجمعيات الأهلية، وتضمَّن أحكاماً بالسجن مدى الحياة حال تلقي أموال من جهات أجنبية بهدف "الإضرار بالمصالح الوطنية"، وقد أثار القانون حفيظة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الخارجي.

على النقيض من ذلك، وجدت هذه الأحزاب والقوى في قرارات مرسي وإصداراته الدستورية فرصة لتدعيم عضد هذه المعارضة ورصّ صفوفها، فأطلقت موجة تحريض غير مسبوقة ضدّ النظام القائم آنذاك، مستغلة حالة التقاطع في الأهداف مع المؤسسة العسكرية والدولة العميقة، إضافة إلى استثمار حالة العداء أو غير الرضى التي أظهرتها القوى الإقليمية والدولية تجاه مرسي. فعلى الرغم من تأكيد الرئيس مرسي أن إصداره للإعلان الدستوري المكمل في 2012/11/22، تضمَّن ما وصفه بالقرارات الثورية، وتضمَّن حزمة من القرارات منها إعادة التحقيقات والمحاكمات للمتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين في أثناء الثورة، وجعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثلاً المحكمة الدستورية) منذ توليه الرئاسة حتى إقرار دستور جديد وانتخاب مجلس شعب جديد، وكان من ضمن القرارات أن يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربعة أعوام تبدأ من تاريخ شغل المنصب، مما ترتب عليه إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به، وتمديد فترة اللجنة التأسيسية بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد، بالإضافة إلى تحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بحيث لا يُحل أياً منهما (كما حدث لمجلس الشعب). إلا

أن هذا الإعلان أثار عاصفة من التحريض الإعلامي المعادي المتعمّد، خدمت حالة الاستياء في الدوائر الحزبية والمؤسسة القضائية المعارضة. وليس ثمة شكّ أن الرئيس لم يواجه، منذ الإطاحة بقادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2012/8/12، أزمة بهذا التعقيد[90].

على الرغم من أن فعالية هذا الإعلان الدستوري، كما الإعلانات السابقة منذ سقوط نظام مبارك، تصبح منتهية بمجرد إقرار مسودة الدستور الجديد في استفتاء شعبي، وأن القرارات والمراسيم التي يصدرها الرئيس بصفته الحائز على السلطات التشريعية، في غيبة مجلس الشعب (البرلمان المصري)، يمكن مراجعتها من قبل مجلس الشعب القادم، بمجرد انعقاده[91]، إلا أن هذه القوى السياسية المعارضة اتخذت من هذا الإعلان فرصة لتصعد من معارضتها وترفع سقف مطالبها؛ فقامت بعقد اجتماع لها في مقر حزب الوفد وكان من ضمن المتواجدين في هذا الاجتماع أيمن نور، ومحمد البرادعي، ونقيب المحامين سامح عاشور، وحمدين صباحي، وجورج إسحاق، وعمرو موسى، وقد أعلنوا رفضهم للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول مرسي، كما رفض حزب مصر القوية الإعلان الدستوري المكمل، بالإضافة إلى حركة 6 أبريل التي أصدرت بياناً أعلنت فيه الرفض. كما استقال سمير مرقص مساعد الرئيس والعديد من مستشاري الرئيس المستقلين (سكينة فؤاد، سيف الدين عبد الفتاح، عمرو الليثي، فاروق جويدة، محمد عصمت سيف الدولة) من مؤسسة الرئاسة احتجاجاً على صدور الإعلان الدستوري، ولعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم، بينما أعلن المفكر القبطي دكتور رفيق حبيب، مستشار الرئيس ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، انسحابه من العمل السياسي بما في ذلك أيّ دور في مؤسسة الرئاسة أو الحزب. ورأى المجلس الأعلى للقضاء وقتئذ أن الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي يتضمن "اعتداء غير مسبوق" على استقلال القضاء وأحكامه، وأن المجلس هو المعني بكل شؤون القضاء والقضاة، مبدياً أسفه لصدور هذا الإعلان[92].

[90] أزمة الإعلان الدستوري: صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/28، انظر: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/11/20121128920501 26494.htm

[91] الإعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي، الجزيرة.نت، 2012/12/7، انظر http://bit.ly/1UhFDeR

[92] أحزاب: حلال لـ"السيسي".. حرام على "مرسي"، **المصريون**، 2015/8/3، انظر: http://bit.ly/1GUQ0uJ

ودعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام في 2012/12/5، فتحرك الآلاف باتجاه قصر الاتحادية الرئاسي وتظاهروا في محيطه ورددوا هتافات طالت الرئيس ومشروع الدستور الجديد. وكذلك فعل أنصار الرئيس، فتوجهوا إلى الاتحادية وحدثت اشتباكات بينهم، أسفرت عن مقتل نحو عشرة أشخاص وأصيب آخرون، وعرفت هذه الواقعة بـ"أحداث قصر الاتحادية"[93].

بعد هذه الاعتراضات من قبل أحزاب المعارضة، ألغى الرئيس محمد مرسي، في 2012/12/8، الإعلان الدستوري، وأصدر إعلاناً جديداً، لكنه أبقى الاستفتاء على مشروع الدستور في موعده. وأعلن السياسي الإسلامي سليم العوا، مستشار مرسي وأحد المشاركين في جلسة حوار عقدها الرئيس مرسي مع قوى وشخصيات سياسية، وهو يعرض في مؤتمر صحفي بمقر الرئاسة نتائج جلسة الحوار، أنه تمَّ الاتفاق على الإبقاء على موعد 2012/12/15 للاستفتاء على مشروع الدستور، لأنه لا يمكن قانونياً تغيير هذا الموعد بحكم أنه محدد بإعلان دستوري تمَّ استفتاء الشعب عليه في آذار/ مارس 2011[94].

في المقابل ردت جبهة الإنقاذ الوطني المصرية في 2012/12/9، برفضها إبقاء الاستفتاء على مشروع الدستور في موعده، ودعت إلى التظاهر في 2012/12/11، احتجاجاً على "تجاهل الرئيس مطالبها المشروعة". وسارعت القوى الإسلامية إلى الدعوة إلى التظاهر في اليوم نفسه أيضاً دعماً للاستفتاء[95].

من جهة أخرى، لم يقم الرئيس، لا قبل صدور الإعلان الدستوري، ولا بعد ذلك، بجهدٍ كافٍ لتوضيح موقفه للشعب، فلم يكشف الظروف والأسباب التي دفعته لإصدار الإعلان الجديد، لا سيّما المادة الثانية المثيرة للجدل؛ وعندما ألقى الرئيس كلمته المرتجلة في تظاهرة المؤيدين له في 2012/11/23، تحدث بصورة عامة، ولم يتطرق إلى جوهر الإعلان الدستوري والجدل حول مواده[96]. وكان عليه في بيئة إعلامية وأمنية وقضائية يسيطر عليها خصومه أن يقوم بجهد استثنائي لتعبئة الرأي العام وإيصال مبررات إجراءاته.

---

[93] مرسي.. قصّة رئيس انتخبه الشعب وأزاحه العسكر بـ"اسم الشعب"، موقع الشروق أونلاين، 2015/4/12، انظر: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/240516.html

[94] العربية.نت، 2012/12/9، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/09/254060.html

[95] الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2012/12/10، انظر. http://ademocracynet.com/index.php?page=news&id=8481&action=Detail

[96] أزمة الإعلان الدستوري. صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/28.

من جهة ثالثة، لا يبدو أن الرئيس أجرى مشاورات كافية مع أذرع الدولة المختلفة، لا سيّما المؤسسة القضائية، قبل إصدار الإعلان. فلم تُعقد مشاورات مسبقة مع مجلس القضاء الأعلى، بالرغم من أن عدداً من مواد الإعلان، بما في ذلك تلك الخاصة بوضع النائب العام، هي من صميم صلاحياته. وقد صرح رئيس المجلس بأنه عرف بالإعلان الدستوري من وسائل الإعلام، كأي مواطن آخر. وبالرغم من دعم وزير العدل، أحمد مكّي، للرئيس، فإن تصريحاته تنم عن تحفظه على بعض المواد، وأنه على الأرجح لم يكن ضمن الدائرة التي شاركت في صياغة الإعلان[97].

وهنا ممكن أن نسجل ملاحظة أخرى، فعلى الرغم من أن الرئيس مرسي بدا في ذلك الوقت كأنه بات يتمتع بعلاقة حسنة مع أغلب قادة مؤسسات الدولة، منذ حسم الازدواجية في رأس نظام الحكم من خلال الإعلان الدستوري الأول في 2012/8/12، إلا أن ثمة شكّ في أن جهاز الدولة المصرية ككل، ما تزال تتنازعه ولاءات ومصالح سابقة على الثورة، حين كان النظام يستمد شرعيته من قمع الإسلاميين. وقد كان من الضروري قبل صدور الإعلان التيقن من أن جهاز الدولة، بكافة مؤسساته، وأن مؤسسة الرئاسة ومستشاري الرئيس، يقفون جميعاً خلف الرئيس ويدعمون إعلانه الدستوري الجديد. وهذا لم يحدث؛ مما ترك الساحة، طوال الأيام التالية لصدور الإعلان لمعارضي الرئيس وحملة الاتهامات الموجهة له بالديكتاتورية ومحاولة استنساخ نظام الرئيس المخلوع، حسني مبارك[98].

## 2. الموقف من المشاركة في الحكومة وسدّ النهضة وقانون التظاهر:

أما بخصوص مشاركة الأحزاب في الحكومة، فقد أصرت الأحزاب السياسية في عهد الرئيس مرسي أن يشكل رئيس الوزراء الحكومة من خلال مشاركة جميع الأحزاب السياسية فيها، ويكون تشكيل الحكومة من خلال التوافق وعن طريق الأكفأ؛ وتشكيل حكومة توافقية كان مطلب جبهة الإنقاذ في بدايات كانون الثاني/ يناير 2013. كما أعلن تحالف شباب الثورة عن تدشينه لمبادرة "إنقاذ مصر" التي تطالب مرسي بتعيين كل من عبد المنعم أبو الفتوح، وخيرت الشاطر، وحمدين صباحي، ومحمد البرادعي، وعمرو موسى مساعدين له، وتشكيل حكومة توافقية[99].

[97] المرجع نفسه.

[98] المرجع نفسه.

[99] أحزاب: حلال لـ"السيسي".. حرام على "مرسي"، **المصريون**، 2015/8/3.

في المقابل لم يطالب أيّ حزب من الأحزاب السياسية خلال عهد السيسي أن يكون لها ممثل داخل حكومة محلب والتي خلت تقريباً من ممثلي الأحزاب السياسية داخلها، وقد برروا ذلك بالقول إن الوضع القائم في البلاد في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تمر بها، لا يحتمل وجود وجهات نظر متعددة داخل الحكومة يعطل مسار العملية السياسية؛ وبذلك خلت الحكومات المتعاقبة في عهدي عدلي منصور وعبد الفتاح السيسي من المشاركة الحزبية.

أما فيما يخص مشروع سدّ النهضة، فقد عُدّ هذا الملف من أهم الملفات التي شغلت الرأي العام المصري منذ عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك نظراً لأهميته، فهو يمثل محوراً رئيسياً ومهماً لمصر، وقد اختلف موقف الأحزاب المصرية تجاهه في عهد الرئيس مرسي عنه في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. ففي عهد مرسي شنت القوى السياسية المعارضة هجوماً حاداً على مرسي واصفة إياه بأنه هو السبب الرئيسي وراء بناء السد. وعلى النقيض من ذلك تماماً، ما أن وقّع الرئيس السيسي على اتفاق إعلان المبادئ لسد النهضة، حتى سارع العديد من الأحزاب السياسية بإصدار بيانات وتصريحات تشيد بالاتفاقية وبتوقيع الرئيس عليها، على الرغم من أن الاتفاقية وبنودها لم تنشر للرأي العام إلّا بعد عملية التوقيع بما يزيد على ثماني ساعات. أي أن الأحزاب أشادت باتفاقية لم تطلع على بنودها، أو حتى تعلم مضمونها[100].

وعلى صعيد قانون التظاهر، والذي عُدّ من أهم القوانين التي شهدت جدلاً واسعاً خلال فترتي مرسي والسيسي، فقد شهد القانون رفضاً واسعاً في عهد مرسي بينما أيدته عدة حركات وأحزاب سياسية في عهد السيسي. فقد رفض حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والتجمع، والمصريين الأحرار، والوفد، وتكتل القوى الثورية مناقشة قانون التظاهر في عهد مرسي، ولكن بعد إسقاطه بدأت الأحزاب سالفة الذكر بالمطالبة بضرورة وجود قانون للتظاهر بحجج مختلفة. وقد أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 2013/11/24، قراراً بقانون رقم 107 لسنة 2013، لتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، نصّ على ضرورة الإخطار عن طريق الكتابة للقسم أو مركز الشرطة الذي تتبع له التظاهرة، وأن يتم ذلك قبل التظاهرة أو الموكب بثلاثة أيام على الأقل، كما يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن طبقاً للمادة العاشرة، في حالة

---

[100] المرجع نفسه.

الحصول على معلومات أو دلائل تفيد بتهديد التظاهرة للأمن أو السلم إصدار قرار بمنع الاجتماع[101].

كما أجاز القانون جواز استخدام الطلقات التحذيرية وقنابل الصوت وطلقات الخرطوش المطاطي وغير المطاطي، في حال فشل المحاولات السلمية التي نصّ عليها، وأوكل القانون في مادته الـ 14 لوزير الداخلية أو المحافظ تحديد حرماً آمناً أمام المواقع الحيوية كالمقار الرئاسية، وعلى المحافظة المختصة توفير مكاناً كافياً داخل المحافظة للاجتماعات العامة[102].

شكّل هذا القانون ضربة قوية لمكتسبات ثورة 25 يناير، على الرغم من ذلك، لم تظهر معارضة حقيقية لهذا القانون الذي استمر في عهد السيسي، الذي قام بالدفاع عنه. حيث أكد السيسي في 2014/11/1، أن القانون مستمد من القوانين الغربية، وأنه "لا يمكن ترك ظاهرة التظاهر تتحول إلى أعمال عنف، وتعطيل مسيرة الوطن، وتخريب للمنشآت العامة، والاعتداء على الممتلكات"[103].

اكتفت معظم الأحزاب السياسية في سلوك المسار القانوني الدستوري لمعارضة قانون التظاهر، وأطلقت أحزاب الدستور، والعدل، والكرامة، ومصر الحرية، والتيار الشعبي، والمصري الديموقراطي الاجتماعي، والعيش والحرية، حملة لجمع توقيعات لتُقدم بمذكرة للمحكمة الدستورية العليا وطالبتها بالإسراع في النظر في القضية المرفوعة أمامها بشأن دستورية قانون التظاهر[104].

### 3. الموقف من الانقلاب:

لم تكن الحياة السياسية والدستورية ممهدة بشكل جدّي وميسر أمام الرئيس محمد مرسي عند تسلمه مقاليد الحكم؛ فالخلفية الإسلامية والانتماء إلى الإخوان المسلمين وضع الرئيس مرسي في مواجهة مع معارضين ومناهضين لحكمه انطلاقاً من دوافع سياسية، أو أيديولوجية، أو صراع نفوذ ومصالح، ولم تتح له فرصة

---

[101] **الوفد**، 2013/11/24، انظر: http://bit.ly/1lorD4E

[102] **المرجع نفسه**.

[103] **العربي الجديد**، 2014/11/1، انظر: http://bit.ly/24BXIWq

[104] موقع البوابة، 2015/5/25، انظر: http://www.albawabhnews.com/1311657

معقولة ديموقراطياً لتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي فاز على أساسه. بعض هذه القوى المعارضة كانت ظاهرة والبعض الآخر كانت مستترة أو تحاول الاستتار كالمؤسسة العسكرية. وفي هذا السياق، بدا الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في 2012/6/18، قبل أيام من تسليمه السلطة إلى الرئيس الجديد محمد مرسي، والذي منح لنفسه بمقتضاه سلطة تشريعية، وحكماً ذاتياً ظاهرياً من الحكومة، وحقّ النقض على الدستور الجديد، بدا هذا الإعلان وكأنه "انقلاب دستوري أبيض" على الرئيس الجديد. فمن خلال هذا الإعلان انتزع المجلس العسكري السلطة من الرئاسة حتى قبل تولي مرسي منصبه، وأصبح هذا المجلس ورئيسه، وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، بصفة قانونية الكيانين الأكثر قوة في البلاد، بالرغم من انسحابهما العلني من السياسة في 2012/6/24[105].

اعتمد الانقلاب العسكري في مصر على عدد من القوى والمؤسسات لفرضه على أرض الواقع وتثبيت أركانه، منها ما انتهى دوره مع عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي فغاب عن الساحة، سواء لانقضاء الهدف الذي جمعها بداية بإسقاط الرئيس مرسي، أم لدعم كل واحدة منها مرشحاً رئاسياً مختلفاً، ومنها ما استمر حتى كتابة هذه السطور. ومن القوى التي اعتمد الانقلاب عليها التحالفات السياسية والقوى الشبابية، والرموز السياسية والثقافية، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الظهير الشعبي اللازم لإظهار أن الانقلاب تمّ برضا شعبي، أو كثورة انحاز إليها الجيش.

وتأتي القوات المسلحة والشرطة على رأس المؤسسات التي اعتمد بقاء الانقلاب عليها، وهما الأداة والآلة التي يقمع بها معارضيه ويؤمّن بها حكمه، عبر مئات الآلاف من القيادات والجنود المنتشرين في أرجاء الدولة. وسعى قادة الانقلاب إلى تقوية وزيادة موازنة القوات المسلحة والشرطة، حيث كشف البيان المالي للموازنة العامة للسنة المالية 2015/2014 عن زيادة مخصصات القوات المسلحة للسنة المالية 2016/2015 بنحو 28% مقارنة بالسنة المالية 2015/2014، وأن مخصصاتها ستصل إلى 48.9 مليار جنيه (6.27 مليارات دولار) في موازنة السنة المالية 2016/2015. كما أعلنت الحكومة المصرية في آذار/ مارس 2014 عن زيادة الميزانية المخصصة لعلاج أفراد وأمناء الشرطة

---

[105] عربي 21، 2014/4/15، انظر. http://bit.ly/1swUUxH

إلى 30 مليون جنيه (3.84 ملايين دولار) سنوياً[106]، والتعاقد لشراء 50 ألف سلاح جديد ومتنوع من الخارج لقوات الشرطة[107].

تفتت واختفى عدد من القوى السياسية والشبابية المشاركة في الانقلاب، سواء لانقضاء الهدف الذي جمعهم بداية بإسقاط الرئيس مرسي، أم لدعم كل واحد منهم مرشحاً رئاسياً مختلفاً. وقد استفادت هذه القوى بصورة سلبية وتعطيلية من الأجواء الإيجابية للديموقراطية التي وفرها حكم مرسي؛ وركبت موجة الثورة عليه، ثم لزمت الصمت بعد سيطرة العسكر وانحسرت فعاليتها... لتخدم بممارساتها بشكل مباشر أو غير مباشر ضرب التجربة الديموقراطية وعودة العسكر.

ومن أبرز تلك القوى، جبهة الإنقاذ الوطني التي عارضت الرئيس مرسي منذ تأسيسها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والتي كانت في طليعة القوى المشاركة في أحداث 30 يونيو، ثم تفرق بعد ذلك أعضاؤها بين مستقيل مثل محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية المؤقت السابق، وآخرون يرون أنه "لم يعد هناك حاجه لاستمرار عملها، وأنها لا تلعب دوراً في المشهد السياسي الآن"[108].

أما حركة تمرد التي تشكلت أواخر أبريل/ نيسان 2013 من قبل عدد من الشباب بهدف جمع توقيعات من المواطنين لسحب الثقة من الرئيس مرسي، وبادرت بدعوة المصريين للخروج إلى الشوارع والميادين يوم 30 يونيو، فقد وقع بها عدد من الانشقاقات عقب الانقلاب، خصوصاً مع إعلان بعض رموزها دعم ترشح السيسي في انتخابات الرئاسة، وإعلان بعض قياداتها وفروعها حلّ نفسها[109].

أعطت الأحكام والممارسات التي وقعت بحق النشطاء السياسيين إشارات سيئة وأثرت سلباً على شكل سلطات الانقلاب العسكري، فأدت إلى انصراف عدد من الرموز والكيانات التي أيدته عنه. وبالرغم من أن بعض تلك الرموز لم يسموا ما حدث

[106] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2015/7/1–2015/9/30 يساوي 7.8064.

[107] محمد العلي، مرجع سابق.

[108] المرجع نفسه.

[109] المرجع نفسه.

بالانقلاب، أو ينضموا إلى معسكر الرئيس المعزول محمد مرسي، فإن موقفهم مثّل رفعاً للدعم والتأييد لخريطة الطريق التي وضعها الانقلاب[110].

ومن أول الذين انسحبوا من المشهد محمد البرادعي مؤسس حزب الدستور ونائب رئيس الجمهورية السابق الذي تمّ تعيينه بناء على خريطة طريق 3 يوليو، فقد استقال عقب حادثة فضّ اعتصام رابعة العدوية احتجاجاً على استخدام العنف وعدم استخدام الحلول السياسية من قبل النظام، وغاب عن المشهد السياسي بشكل كبير منذ ذلك الوقت.

وعقب ذلك انسحب عبد الرحمن يوسف، أبرز الوجوه الشبابية الثورية التي دعت للمشاركة في مظاهرات 30 يونيو، وبلال فضل أحد أبرز الكتاب المعارضين لنظام مرسي، وعمرو حمزاوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأستاذ السياسة العامة بالجامعة الأمريكية في القاهرة وأحد أبرز معارضي نظام مرسي، وعبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان سابقاً ورئيس حزب مصر القوية والمرشح الرئاسي السابق، والمتحدث الإعلامي لجبهة الإنقاذ خالد داود[111].

## 4. واقع الأحزاب والقوى السياسية بعد الانتخابات البرلمانية سنة 2015:

مهد الانقلاب لاستنساخ معارضة شبيهة بمعارضة الرئيس المخلوع حسني مبارك، عبر إقرار تعديلات على قانون مجلس النواب الجديد الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل تسليمه السلطة للسيسي، وتمّ تعديله في قانون أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2015/7/29.

وينص القانون الجديد المعدل على أن يتشكل مجلس النواب من 568 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين ما لا يزيد على 5% من الأعضاء أي 28 نائباً، بحيث يصبح برلمان مصر مكوناً من 596 مقعداً. ويقضي القانون الجديد بأن تُجرى الانتخابات وفقاً لنظام مختلط ينتخب بموجبه 448 عضواً بالنظام الفردي، و120 عضواً آخرين يمثلون 20% فقط من أعضاء مجلس النواب،

---

110 المرجع نفسه.

111 المرجع نفسه.

بنظام القوائم المغلقة بنظام الأغلبية المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما[112].

لا شكّ أن قانون الانتخاب الجديد أدى إلى إضعاف الأحزاب، حيث منح الأفراد المستقلين حقوقاً مساوية للأحزاب في التنافس على 448 مقعداً، مع الإشارة إلى أن القانون الجديد الذي صدر في 2014/6/5 أي قبل تعديله في 2015/7/29، كان قد نصّ على أن 420 عضواً يُنتخبون بالنظام الفردي و120 بنظام القوائم[113]؛ أي أن زيادة 28 عضواً على الفردي أتى على حساب تقليل نسبة حصة الأحزاب في المجموع الكلي لعدد النواب في المجلس.

إن اعتماد نظام للانتخاب بالقوائم يقوم على الغالبية المطلقة (50% + واحد) أي أن القائمة التي تفوز على سبيل المثال، بثلاثة ملايين صوت تخسر ولا تمثل بنائب واحد لو فازت عليها قائمة منافسة بثلاثة ملايين وصوت واحد (حيث تأخذ كل المقاعد). ووضعت لجنة الانتخابات شروطاً خاصة بتمويل الحملات الانتخابية وإنفاق الدعاية تحيزت فيها لصالح الأثرياء والأحزاب الكبيرة (الحد الأقصى للدعاية الانتخابية 60 ألف دولار للمرشح، وللقائمة الحزبية مليون دولار) وشرعنت حضور وتأثير المال السياسي، ما دفع بعض الرموز السياسية والشخصيات العامة إلى الإحجام عن خوض الانتخابات[114].

وقد ظهر تأثير هذا القانون الانتخابي من خلال عزوف نسبة كبيرة من الأحزاب، بمن فيها الأحزاب التي ساندت انقلاب 3 يوليو، عن المشاركة في الانتخابات النيابية، أضف إلى ذلك تغييب كل أحزاب وقوى المعارضة الفاعلة، حيث تطارَد جماعة الإخوان

---

[112] قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 92 لسنة 2015، بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الصادر بالقرار بقانون رقم 45 لسنة 2014، وقانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم 46 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 30 مكرر (أ)، 2015/7/29، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات في مصر، انظر:
https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentativesAmendments2015-92.pdf

[113] قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 46 لسنة 2014، بإصدار قانون مجلس النواب، الجريدة الرسمية، العدد 23 (تابع)، 2014/6/5، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات في مصر، انظر:
https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentatives2014-46.pdf

[114] محمد شومان، لماذا تراجع المصريون عن المشاركة في الانتخابات؟، **الحياة**، 2015/10/21، انظر:
http://bit.ly/1NT81Sv

المسلمين ويقبع كثير من قياداتها وقيادات من شباب ثورة 25 يناير في السجون بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي.

أدت سياسة الإقصاء والتغييب للأحزاب والقوى المعارضة، إلى عزوف نسبة كبيرة من المصريين عن المشاركة بالانتخابات، وقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 28%[115]، بينما بلغت نسبة المشاركة في انتخابات سنة 2012 نحو 60% ممن لهم حقّ التصويت[116]، على الرغم من قيام العديد من الإعلاميين والمصريين باستجداء من يحق له الانتخاب بالتوجه إلى صناديق الاقتراع، فبعد أن دعا الرئيس السيسي الشعب المصري، وخصّ "الشباب والنساء"، إلى المشاركة في الانتخابات، إلا أن فئة ما فوق الـ 61 عاماً هي الأكثر تصويتاً بحسب اللجنة العليا للانتخابات، هذه الأجواء "المخيبة للسيسي شخصياً ومؤيديه" دفعت الحكومة إلى تخفيض عدد ساعات العمل في المؤسسات الحكومية أحد أيام الانتخابات إلى النصف، مبررة ذلك بأنه "جاء تلبية لرغبة الأهالي والمواطنين"[117].

وبموازاة لغة الاستجداء، لوّح الإعلاميون المصريون بالمادة الـ 57 من قانون مباشرة الحقوق السياسية، التي تنص على "معاقبة بغرامة لا تتجاوز خمسمئة جنيه من كان اسمه مقيداً بقاعدة بيانات الناخبين، وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء"؛ داعين إلى تطبيقها[118]. فقد دعت الإعلامية رانيا بدوي، السلطة إلى توقيع غرامة 500 جنيه (نحو 62.9 دولار)[119] على المُقاطعين، مبررة دعوتها بأنها "مليارات هتدخل للبلد بدل المليارات اللي بتجيبها مصر من بره". أما الصحفي والمرشح مصطفى بكري فركز على ما وصفه "حبّ المصريين للسيسي"، وسأل المصريين "لماذا لم تلبوا دعوة السيسي للمشاركة في الانتخابات؟ أين رجال مصر الأشاوس، خصوصاً أن مشاركة النساء أمس فاقت مشاركة الرجال بأربع مرات". كما تحدث الإعلامي أحمد موسى عن "زعل الرئيس بسبب عدم

---

115 قناة الحرة، 2015/12/4، انظر: http://www.alhurra.com/content/egypt-parliment-election/288361.html

116 **اليوم السابع**، 2015/10/22، انظر: http://bit.ly/1UhDO1j

117 إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

118 بعد انتهاء قسم التشريع من مراجعته.. ننشر نص قانون مباشرة الحقوق السياسية، موقع مصر العربية، 2015/6/2، انظر: http://bit.ly/1tk2wmn

119 معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/10/19 يساوي 7.95165.

المشاركة". وكان موسى نفسه أشار إلى أن كل من يستجيب لدعوات المقاطعة "متآمر على مصر، وغبي، ينفذ الأجندة الأميركية بكل غباء"[120].

وارتدى الإعلامي جابر القرموطي، قميصاً مكتوب عليه عبارة "انزل وشارك"، مضيفاً: "مش عايزين نمني نفسنا بالواقع اللي مش موجود، الواقع بيقول إن الإقبال يدوب فوق الضعيف، إحنا محتاجين ننزل نقول رأينا مش أكتر من كده". فيما حمّل الإعلامي يوسف الحسيني في برنامجه "السادة المحترمون" على فضائية أون تي في، السيسي، مسؤولية ضعف الإقبال على الانتخابات، قائلاً "يا فندم حضرتك تتحمل جزءاً من المسؤولية، لأن البال كان طويل زيادة عن اللزوم قوي قوي، سبنا [تركنا] فلان وعلان وترتان، سبعة، ثمانية أشخاص بوظوا [أفسدوا] البلد". أما الإعلامي أحمد موسى، فقال إن "السيسي غير سعيد بنسب المشاركة"، وحمّل الدولة مسؤولية ضعف الإقبال، وطالب الوزراء الخروج من مكاتبهم[121].

أما الهجوم الصاعق على نظام السيسي فكان من الإعلامي إبراهيم عيسى الذي لفت النظر إلى أن نظام السيسي "فقد مصداقيته عند الشعب المصري بعد الحديث عن تعديل الدستور الذي رقصنا وغنينا له". وتابع أن "الشعب رفض دعوة السيسي للحشد والمشاركة في الانتخابات"[122]. كما قام التلفزيون المصري بعرض برامج مخصصة لحث الناس على المشاركة بالانتخابات[123].

وفي ظلّ هذه الأجواء التي تميزت بالإقبال الضعيف والإحجام من قبل الناخبين خصوصاً الشباب، على الرغم من الاستجداء والتهديد، تمّ انتخاب 568 مقعداً نيابياً، مقسمة بواقع 448 مقعداً للنظام الفردي، و120 مقعداً مخصصة للقوائم، وبعد قيام عبد الفتاح السيسي بتعيين 28 نائباً، نصفهم من النساء، وفق صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد؛ ليصبح إجمالي مقاعد مجلس النواب 596 نائباً، وهو

[120] إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

[121] الإعلام والانتخابات البرلمانية: "عويل وصراخ وتوسل وانتقادات للسيسي"، **المصري اليوم**، 2015/10/19، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/829356

[122] إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

[123] التليفزيون يعرض عدد من البرامج الجديدة عن الانتخابات البرلمانية، موقع أخبار مصر، 2015/10/5، انظر: http://bit.ly/219Fcne

العدد الأكبر في تاريخ المجالس النيابية المصرية، بعد أن ألغت التعديلاتُ الدستورية الأخيرة الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشورى)[124].

وقد حصلت الأحزاب، التي شاركت في انتخاب 568 مقعداً هي عدد مقاعد المنتخبين لمجلس النواب الجديد، على النتائج التالي:

- المصريين الأحرار: 65 مقعداً.
- حزب مستقبل وطن: 50 مقعداً.
- حزب الوفد: 45 مقعداً.
- حزب حُماة الوطن: 17 مقعداً.
- حزب الشعب الجمهوري: 13 مقعداً.
- حزب النور السلفي، وحزب المؤتمر: 12 مقعداً لكل منهما.
- حزب المحافظين: 6 مقاعد.
- حزب الحركة الوطنية، وحزب السلام الديموقراطي: 5 مقاعد لكل منهما.
- حزب الحرية، وحزب المصري الديموقراطي: 4 مقاعد لكل منها.
- حزب مصر بلدي، وحزب مصر الحديثة: 3 مقاعد لكل منها.
- حزب التجمع، وحزب الإصلاح والتنمية: مقعد وحيد لكل منها[125].

ومن خلال قراءة نتائج هذه الانتخابات يمكننا ملاحظة ما يلي[126]:

أ. عودة بعض رموز الحزب الوطني في إطار العديد من الأحزاب التي نشأت بعد الثورات المصرية، وفي إطار الترشح كمستقلين عن القوائم الفردية.

ب. غياب الأحزاب المعارضة الوازنة ذات الثقل الانتخابي والتمثيلي، بعد مقاطعة الإخوان المسلمين لهذه الانتخابات، حيث بات البرلمان الجديد مشكلاً من فسيفساء أحزاب لا تقوى على تشكيل معارضة قوية، بسبب تشتتها وولاء أكثرها للنظام الحاكم.

---

[124] بالأرقام.. حصص الأحزاب المصرية من كعكة "برلمان السيسي"، **العربي الجديد**، 2015/12/17، انظر: http://bit.ly/1UCCli5

وانظر أيضاً: **اليوم السابع**، 2015/12/31، في: http://bit.ly/1XbEx6f

[125] **اليوم السابع**، 2015/12/3، انظر: http://bit.ly/1tjycKp

[126] بالأرقام.. حصص الأحزاب المصرية من كعكة "برلمان السيسي"، **العربي الجديد**، 2015/12/17.

ج. سيطرة أحزاب رجال الأعمال على العدد الأكبر من المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب، لكن هذه السيطرة بقيت دون أغلبية؛ حصلت أحزاب: المصريين الأحرار ومستقبل وطن والوفد، على 160 مقعداً مجتمعة، وهي أحزاب أسست وتلقت تمويلاً من رجال الأعمال.

د. تقدم حصة المستقلين من حيث الشكل لأن الكثير منهم محسوبون على النظام السابق، حيث بلغت حصة النواب المستقلين المنتخبين 322 نائباً بنسبة 56.69%، وممثلو الأحزاب حصلوا على 246 مقعداً بنسبة 43.31%، بينما حصل حزب الحرية والعدالة في انتخابات 2012 منفرداً على 235 مقعداً، بنسبة 46.25% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها آنذاك 508 نواب[127].

هـ. فشل 26 حزباً من أصل 42 حزباً، خاض مرشحوها الانتخابات التشريعية في حصد أي مقعد، وفي مقدمتهم: التحالف الشعبي الاشتراكي، والكرامة، والغد، والجيل، ومصر العروبة، والعربي للعدل والمساواة.

و. أصبح حزب المصريين الأحرار حزب الأكثرية بحصوله على 65 مقعداً، حيث أصبح له حقّ تشكيل الحكومة في حال رفض أغلبية البرلمان تسمية الرئيس للحكومة المقبلة (احتمال مستبعد، في ظلّ غياب المعارضة)، بينما لم يحصل تحالف الكتلة المصرية في انتخابات 2012، والذي ضمّ ثلاثة أحزاب هي: المصريون الأحرار والمصري الديموقراطي الاجتماعي والتجمع، سوى على 34 مقعداً بنسبة أقل من 7% من إجمالي عدد مقاعد مجلس الشعب[128]؛ ما يعطي دلالة قوية على عودة سيطرة رجال الأموال والمال السياسي على مصائر الانتخابات في مصر.

ز. فوز قائمة "في حبّ مصر"، المُشكّلة من أحزاب دعمت الانقلاب ومستقلين مؤيدين للسيسي، بجميع المقاعد الـ 120 المخصصة للقوائم، من الجولة الأولى في قطاعات الجمهورية الأربعة، وتصدر واجهة القائمة قادة أمنيون ورجال شرطة وجيش سابقون على رأس هؤلاء اللواء سامح سيف اليزل المنسق العام لقائمة "في حبّ مصر"، واللواء كمال عامر مدير المخابرات الحربية الأسبق، وكذلك اللواء تامر الشهاوي الملقب بـ"صقر" المخابرات الحربية، ومن ناحية قادة الشرطة يأتي اللواء سعد الجمال ضمن

---

[127] قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة.نت، 2012/1/22، انظر: http://bit.ly/25NWppG

[128] المرجع نفسه.

أعضاء القائمة[129]، وينضوي تحت هذه القائمة أحزاب أيدت الانقلاب ومستقلون مؤيدين للسيسي، بعضهم ينتمي لعهد مبارك.

ح. لم يَجنِ حزب النور السلفي من تأييده للانقلاب سوى الخسارة الفادحة للأصوات وللمقاعد النيابية، بعد أن فقد المصداقية لدى قاعدته الشعبية بسبب تأييده الانقلاب، وبعد أن تمّ نبذه من قِبل مؤيدي الانقلاب أنفسهم بعد انتهاء دوره؛ فبينما حلّ التحالف السلفي، الذي تزعمه حزب النور وضمّ حزب الأصالة، وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية، ثانياً بعد حزب الحرية والعدالة، حيث حصد 121 مقعداً، بنسبة 23.81% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، في أكبر مفاجأة شهدتها تلك الانتخابات[130]، حلّ هذا الحزب سادساً في ترتيب الأحزاب التي فازت بالانتخابات 2015، بعد حصوله على 12 مقعداً فقط.

ط. فوز 63 ضابطاً ورجال شرطة سابقين بالانتخابات 2015، ما يعكس عودة رجال هذا الجهاز كأحد أذرع الدولة العميقة إلى الحلبة السياسية من جديد بعد انقلاب 3 يوليو. وهذا الحضور هو الأكبر حيث فاق حتى حقبة نظام مبارك؛ فقد رأى اللواء هشام الشعيني، وهو لواء شرطة سابق فاز بهذه الانتخابات، في هذه النتيجة دليلاً على أن "صورة الشرطة بدأت تتحسن في الشارع"، وأوضح الشعيني، أنه حينما "كان عضواً في برلمان سنة 2000 كان عدد النواب ممن لهم خلفية شرطية 18 نائباً، وفي سنة 2005 كانوا 23 نائباً، وسنة 2010 كانوا أكثر من 30، بينما في سنة 2012 سجلت أقل حضور لهم حيث وصل 10 نواب فقط إلى البرلمان"[131].

وتعد هذه الانتخابات النيابية هي المحطة الأخيرة التي نصت عليها خريطة الطريق، التي تمّ إعلانها عقب الإطاحة بمحمد مرسي، وتضمنت أيضاً إعداد دستور جديد للبلاد تمّ في كانون الثاني/ يناير 2014، وانتخابات رئاسية كانت قد تمت في حزيران/ يونيو 2014.

لا شكّ أن التعديلات الجديدة على قانون مجلس النواب والتوسع في انتخاب أعضاء البرلمان بالنظام الفردي، سيعيدان تشكيل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

---

[129] صراع الجنرالات على كرسي البرلمان.. "اليزل وعامر والشهاوى" الأبرز...، موقع برلماني، 2015/10/8، انظر: http://bit.ly/1UpiXFk

[130] قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة.نت، 2012/1/22.

[131] **اليوم السابع**، 2016/1/3، انظر: http://bit.ly/22TUTAz

والتداخل بينهما كما كان الوضع في ظلّ نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، لينتج في النهاية "معارضة مصطنعة ومفتعلة لمحاولة إثبات أن هناك تياراً آخر في مصر غير الذي تمّ صنعه إعلامياً"[132].

إذا صحّ ذلك التحليل فهو يعيد إلى أذهاننا برلمان 2010 الذي جرى تصميمه على نحو أعطى الحزب الوطني أغلبية كاسحة، بحيث خلا من المعارضة غالباً لكي يمهد الطريق لتوريث السلطة في عهد مبارك. صحيح أن الأساليب اختلفت "فطبخة" 2010 تمت بالتزوير الفاضح، أما الطبخة الراهنة فقد خلت من التزوير، وتكفل حُسن الترتيب والتدبير باللازم.

في ظلّ ما جرى من ترتيب وتدبير بدا منطقياً أن تغيب المنافسة السياسية بين المرشحين، في حين تبقى المنافسات العائلية والقبلية والجهوية. وإزاء انفراط عقد تحالف 30 يونيو واختفاء رموزه السياسية على الأقل، فقد ساد اقتناع بأنه برلمان اللون الواحد القادم من خارج السياسة، وأن دوره سيظل محصوراً في الموافقة والتأييد. من ثم سيكون معبراً عن السلطة وليس معبراً عن المجتمع.

وربما كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف الإقبال على التصويت، على الرغم من الجهد الإعلامي الكبير الذي بذل لحث الناس ودفعهم إلى المشاركة، وتوظيف المشاعر الدينية لأجل ذلك. وهو ما دعت المؤسسة الدينية الرسمية، ممثلة بدار الإفتاء، الناخبين إلى التصويت في الانتخابات وأصدرت فتوى تُعدّ الممتنع عن الإدلاء بصوته فيها "آثماً شرعاً"، كما صدرت فتوى مماثلة عن أحمد عمر هاشم عضو هيئة كبار العلماء، رئيس جامعة الأزهر الأسبق والمرشح في الانتخابات، وقد زاد على ذلك حيث قال إن المؤتمرات التي تعقدها قائمة "في حب مصر" المؤيدة للسيسي "تحفها" الملائكة[133].

كما حرّم عبد الله النجار، عضو مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، مقاطعة الانتخابات، واصفاً الداعين للمقاطعة بـ"المجرمين" وأن لديهم أجندات خبيثة ضدّ الإسلام، مشدداً على أنه واجب شرعي لا يقل عن أداء الصلاة، ومن لم يشارك كمن ترك صلاة واجبة لا قضاء لها[134].

---

[132] محمد العلي، مرجع سابق.

[133] هل المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها بحاجة إلى فتاوى؟، بي بي سي، 2015/10/19، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151019_comments_egypt_elections_fatwas

[134] المرجع نفسه.

وقد ظهرت بوادر هذا التحول من خلال النتائج، حيث رسخت هيمنة الرئيس السيسي على مقاليد صناعة القرار، بعد سيطرة قائمة "في حب مصر" الموالية له، فيما مُني حزب النور السلفي والأحزاب الليبرالية والناصرية بخسائر كبيرة.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظلّ غياب التنوع في الإعلام والسياسة بالرغم من تعدد الأحزاب والمنابر الإعلامية، وتعرض عشرات النشطاء السياسيين من رموز الثورة للسجن لمخالفتهم قانون التظاهر، علاوة على التشهير برموز أخرى واتهامها بالعمالة للخارج، ما دفع إلى اختفاء عشرات الحركات والائتلافات الشبابية، وبالتالي خسر الحراك السياسي اهتمام وقوة الشباب، ويلاحظ هنا الاختفاء الكبير للشباب من لجان الانتخابات، وهو امتداد لظاهرة عزوف الشباب عن التصويت في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية[135].

## رابعاً: الدولة العميقة وأثرها على الحكم:

ربما كان مصطلح "الدولة العميقة" جديداً على قاموس السياسة في مصر، لأن النظام المستبد الذي ظلّ قابضاً على السلطة طوال الثلاثين سنة الأخيرة على الأقل، لم يكن بحاجة إلى دولة عميقة تحمي مصالح الأطراف المستفيدة منه، وتشاغب على الدولة القائمة. ذلك أن سياسة الدولة كانت تخدم تلك المصالح وترعاها. وهو الوضع الذي اختلف بعد الثورة التي حاولت تأسيس نظام جديد يتعارض مع تلك المصالح[136].

الدولة العميقة ليست اكتشافاً جديداً، لأن المصطلح متداول في دول عدة، بعضها في أمريكا اللاتينية، ثم إنه مشهور وله رنينه الخاص في تركيا بوجه أخص منذ أكثر من نصف قرن، ويقصد به شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية، والعسكرية، والسياسية، والإعلامية، والأمنية. الأمر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي. وللدولة العميقة وجهان، أحدهما معلن وظاهر

---

[135] محمد شومان، مرجع سابق.

[136] فهمي هويدي، سؤال الدولة العميقة في مصر، الجزيرة.نت، 2012/6/12، انظر http://bit.ly/1OfLO2k .

يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة، والجيش، والبرلمان، والنقابات، إلى جانب مؤسسات الإعلام ونجوم الفن والرياضة. الوجه الآخر خفي غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة[137].

بدأت تأثيرات الدولة العميقة في مصر تظهر بعيد ثورة 25 يناير، وربما كان لها دور ما في أثناء الثورة، حيث من الممكن أن يكون هناك دور لقادة الجيش وبعض المتنفذين في مصر في إرغام الرئيس مبارك على التنحي خوفاً من خروج الأوضاع عن السيطرة، وكذلك في سبيل احتواء آثار الثورة وتداعياتها على مصالح الجيش والطبقة المتنفذة في مصر.

بعد فوز محمد مرسي بالرئاسة المصرية، توافقت قيادات في الأجهزة السيادية للدولة، وما يسمى الدولة العميقة على أن مرسي مرحلة عابرة، ولا ينبغي لأي أحد أن يتعاون معه بأي حال من الأحوال، واستُخدم القضاء من أجل محاصرته وحشره في الزاوية، ودفعه نحو أخطاء تدخله في مشاكل مع الآخرين، أو تبرر لفئة أخرى مواقفها المناهضة له[138].

كما أن وسائل الإعلام التي تدار أصلاً من قبل الأجهزة الأمنية، بدأت تشن حملة تحريض ضدّ مرسي، ولو كانت المؤسسة العسكرية والأمنية مع الرئيس لما تجرأت عليه وسائل الإعلام على هذا النحو.

حاول مرسي أن يعمل في مجالين؛ الأول: محاولة تسيير حكومة نزيهة من أجل إثبات أن ثمة أملاً في المستقبل، والثاني العمل اليومي على استرضاء الجيش من خلال السيسي اعتقاداً منه بأن كسبه يعني ضمان استمرار الحكم، على أساس أنه (أي الجيش) هو من اتخذ في النهاية قرار تنحية مبارك. لكن هذا التعامل "الودي" تجاه السيسي والجيش كان من طرف واحد في واقع الحال، كما أن حكومة هشام قنديل لم تكن في واقع الحال حكومة مرسي بالكامل، بل كان للسيسي دور كبير في اختيارها، خصوصاً وزاراتها السيادية. وكان حضور الإخوان فيها هامشياً، وكذلك الحلفاء الآخرين، بينما

---

[137] المرجع نفسه.

[138] ياسر الزعاترة، قصة مرسي من الفوز إلى الانقلاب في ضوء التسريبات، صحيفة **العرب**، الدوحة، 2015/3/18، انظر: http://bit.ly/1XK3TJz

عزفت المعارضة عن المشاركة؛ لأن الجميع كان يدرك أن المطلوب هو إفشال الرئيس وليس منحه فرصة النجاح. والقضاء كما أشير من قبل، وعبر قرارات متوالية أهمها حلّ مجلس الشعب ورفض قرارات مرسي الدستورية، كان الأداة الأكبر في الاستفزاز، وهذا يدار من خلال مؤسسة الأمن بالتوافق مع الجيش، ولم يكن مستقلاً بحال. مسرحية 2013/6/30 جاءت بعد حملة شيطنة كبيرة لمرسي والإخوان، لكن الحملة لم تكن كافية، فكل الانتخابات، وآخرها استفتاء الدستور كانت لصالح الإخوان، ولم تفلح قوى المعارضة في تجييش الشارع ضدّ الرئيس، فكانت فكرة حركة تمرد التي لم يكن مطلوباً منها سوى توفير الذريعة، وتوافق عليها الجميع، وكان للكنيسة دور في حشد 2013/6/30 الذي تمّ إخراجه سينمائياً لتبرير الانقلاب[139].

تتكشف يوماً بعد يوم تفاصيل كواليس الأيام والساعات التي سبقت مظاهرات 30 يونيو وعزل مرسي. وآخر فصول هذه الكواليس ما نشرته وول ستريت جورنال The Wall Street Journal الأمريكية عن عودة الدولة العميقة، واجتماعات "سرية ومنتظمة على مدى أشهر" بين قادة المعارضة وبقايا نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك وضباط كبار في الجيش. ونقلت الصحيفة الأمريكية عن أحد المقربين من المجتمعين مع الجيش أن الأخير قال بأنه سيتدخل ويعزل مرسي إذا حشدت المعارضة "عدداً كافياً" من المتظاهرين المطالبين برحيله. واللافت أن الصحيفة أشارت إلى أن نظام مبارك والمعارضة التي طالبت في السابق برحيله، متفقان على أن مرسي ومرجعتيه الإسلامية "تهديد"[140].

وتزامنت هذه الاجتماعات —تضيف الصحيفة— مع حوادث مماثلة لخلع مبارك، وهي موجة من الهجمات المنسقة تستهدف مقرات الإخوان. وتذكر الصحيفة أنه بعد عزل مرسي استعاد رموز نظام مبارك ومؤسساته جزءاً من نفوذهم، وتمثل ذلك في تنصيب الجيش أحد قضاة عهد مبارك رئيساً مؤقتاً للبلاد، بينما اختير قضاة آخرون من العهد نفسه لإعداد دستور جديد[141].

---

[139] المرجع نفسه.

[140] In Egypt, the "Deep State" Rises Again, *The Wall Street Journal* newspaper, 14/7/2013, http://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324425204578601700051224658

[141] *Ibid.*

وقال القيادي في حزب الحرية والعدالة ياسر حمزة إن الدولة العميقة لم تختفِ أصلاً لتعود، وهذه الدولة بأجهزتها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، كانت سبب الأزمات التي ضربت مصر خلال العام الأول من ولاية مرسي، وأكبر دليل على وجود هذه الدولة أن الكهرباء في مصر لم تنقطع منذ الانقلاب العسكري، وحُلت أزمة السولار والبنزين خلال 24 ساعة. وكان على ثورة 25 يناير أن تواجه "هذه الدولة العميقة بآليات ثورية وتفكيكها قبل انتهاء الفترة الانتقالية" وفقاً لحمزة[142].

وأضاف حمزة أن الشواهد والأحداث تؤكد حدوث اجتماعات بين رموز المعارضة والجيش، إضافة إلى شحن "التيار المتطرف" في الكنيسة استعداداً لمظاهرات 30 حزيران/ يونيو. وهذه الاجتماعات كانت تتم في وقت رفضت فيه قيادات المعارضة الحوار مع الرئيس مرسي للاتفاق على ملامح المشهد السياسي.

ورأى القيادي في حزب الحرية والعدالة أن جبهة الإنقاذ استعانت بالجيش بعد فشلها بكافة الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات، ورأى أن "عناصر الدولة العميقة في المؤسسة الأمنية والعسكرية والإعلامية وبعض بقايا أحزاب سياسية لا تملك حيثية شعبية"، تحالفت وخططت لمظاهرات 2013/6/30[143].

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times الأمريكية أن الشرطة المصرية لم تفشل في أثناء حكم مرسي بممارسة دورها وحماية الشوارع فقط، بل وكذا المؤسسات المسؤولة عن توفير الطاقة وتوفير الغاز، حيث فشلت في توفير الغاز والوقود الذي اصطفت الجماهير من أجل الحصول عليه وأدت إلى حالة من الغضب والاضطرابات التي أدت لعودة العسكر[144].

ويعتقد المتحدث باسم وزارة التموين والتجارة الداخلية في عهد مرسي، ناصر الفراش أن هذه التصرفات كانت "تحضيراً للانقلاب". واتهم الفراش دوائر متعددة داخل الدولة بالإسهام في الانقلاب بدءاً من مسؤولي المخازن والتموين إلى سائقي السيارات الموكلون بنقله[145].

---

[142] *Ibid.*

[143] *Ibid.*

[144] Sudden Improvements in Egypt Suggest a Campaign to Undermine Morsi, *The New York Times* newspaper, 10/7/2013, http://www.nytimes.com/2013/07/11/world/middleeast/improvements-in-egypt-suggest-a-campaign-that-undermined-morsi.html

[145] *Ibid.*

وقالت الصحيفة إن مسؤولين في نظام مبارك السابق وبعضهم جنرالات برتب عالية عملوا من وراء الستار لتمويل وتوفير الاستشارة والتنظيم للإطاحة بنظام الإخوان. وممن أسهموا في الحملة الملياردير المصري نجيب ساويرس، وتهاني الجبالي القاضي في المحكمة الدستورية العليا، وشوقي السيد المستشار القانوني لآخر رئيس وزراء في عهد مبارك، أحمد شفيق. ولكن أهم ملمح لعودة الدولة العميقة كما كانت عليه في عهد مبارك هي عودة الشرطة للشوارع، مع أن مرسي وطوال العام الذي حكم فيه مصر، حاول إرضاء قوى الأمن لدرجة أنه همّش مؤيديه، بدلاً من أن يقوم بإعادة تأهيل وتنظيم وزارة الداخلية[146].

ورفضت قوى الأمن نشر قواتها في الشوارع على الرغم من تزايد معدلات الجريمة وازدحام الشوارع، مما أثّر بشكل سلبي على الاقتصاد. فقد عادت الشرطة بزيها الأبيض إلى شوارع القاهرة وأسهمت قوات مكافحة الشغب التي يكرهها المصريون قبل وبعد الثورة في ضرب المعتصمين الإسلاميين[147].

ومن المظاهر الغريبة أيضاً الحملة الإعلامية لتبييض صورة الشرطة حيث انتشرت ملصقات إعلانية تظهر رجال الشرطة وهم محاطون بالأطفال الفرحين "أمنكم هو مهمتنا وحمايتكم هو هدفنا". ونقلت الصحيفة عن مسؤول نقابة قوات الشرطة السابق قوله، إن الضباط الذين عملوا تحت النظام وبسياسة ضدّ الإسلاميين، لم يتقبلوا نفسياً التغير الذي حصل بتولي الإسلاميين السلطة حيث صار مطلوباً منهم خدمة مشروع كانوا يحاربونه في الماضي[148].

وتقول الصحيفة إن البيروقراطية التي بناها مبارك طوال حكمه الديكتاتوري الذي استمر مدة ثلاثين عاماً تقريباً بقيت في مكانها، فيما احتفظ أعمدة النظام من رجال الأعمال والأثرياء بتأثيرهم. ولم يكن مرسي الذي يعدّ أول رئيس ينتخب للمنصب منذ عقود طويلة بقادر على توسيع سلطاته لتشمل مؤسسات وأجهزة الدولة، أي الدولة العميقة[149].

---

146 *Ibid.*

147 *Ibid.*

148 *Ibid.*

149 *Ibid.*

ولم يكن مرسي قادراً على توسيع الدعم الشعبي له وبناء إجماع وطني حوله في الوقت الذي واجه فيه حملات شرسة ومنظمة دعمها أعمدة نظام مبارك السابق. ونقلت ما قاله ساويرس الثري المعروف بأنه دعم حملة تمرد منذ البداية، وتبرع بمكاتب حزبه، المصريون الأحرار، وقدم الدعم الدعائي والإعلامي من خلال محطته التلفازية المعروفة، كما دعم إنتاج الفيديو للحملة والذي بثَّ على قناته التلفزيونية. وقال ساويرس إن "تمرد لم تكن تعرف أنني الذي يقف وراء الدعم" و"لا أشعر بالخجل"[150].

## خامساً: أثر التدخلات الخارجية على مسار الأحداث:

مع بداية هبوب رياح الربيع العربي على بعض الدول العربية، وجّه قادة هذه الدول سهام الاتهامات إلى جهات ودول عربية وأجنبية، متهمين إياها بنسج خيوط المؤامرات لإسقاط أنظمة الحكم في هذه الدول، لكن طغيان النزعة الشعبية العفوية التي اتسمت به هذه الثورات، وقلة الخبرة والتنظيم، ومحدودية الدعم المالي، والإعلامي، والسياسي، لم يدع مجالاً للشك أن الربيع العربي هو ردّ فعل شعبي عفوي غير مخطط، جاء نتيجةً لسياسات التهميش، والإذلال، والإقصاء، والاحتكار من قبل السلطات الحاكمة في دولنا العربية.

في المقابل أظهر سياق الأحداث ومساراته ومستويات الدعم المالي، والسياسي، والإعلامي، وطبيعة الزخم الذي سارت به الثورات المضادة في بعض دول الربيع العربي، مدى أثر التدخلات الخارجية على مسار الأحداث هناك منذ اليوم الأول الذي تلا سقوط تلك الأنظمة جراء ثورات الربيع العربي.

شكلت مكانة مصر وموقعها بالنسبة للعالم العربي وفي الخريطة الدولية، عوامل دفع إضافية بالنسبة للدول المتضررة من نجاح الربيع العربي، لتركز جهودها وتصرف مليارات الدولارات في سبيل إنجاح موجة الثورة المضادة.

وإذا تتبعنا مواقف وردود فعل بعض الدول —التي سوف يبرز دورها بشكل أكبر في مرحلة الثورة المضادة— عند بداية الربيع العربي، ومواقفها في أعقاب الاستحقاقات التي جرت بعد ذلك، لأدركنا الدور الذي اضطلعت به هذه الدول في مرحلة الثورة المضادة.

---

150 *Ibid.*

ومن بين عدة دوافع وأسباب أدت إلى تبني هذه الدول، خصوصاً العربية منها، سلوك المسار الصدامي مع الثورات الشعبية، يبرز دافعين مهمين:

1. الدافع الأول، الخوف من انتقال عدوى الربيع العربي إلى شعوب هذه الدول.

2. أما الدافع الثاني، فهو التوجس من الإسلام السياسي الذي كان الأكثر حضوراً واستفادة من نتائج الربيع العربي، بحكم تصدره التيارات السياسية والاجتماعية التي عارضت سياسات تلك الدول منذ نيل استقلالها أو تكوينها بعد التحرر من نير الاستعمار، بالإضافة إلى خبرته وقوة تنظيمه واتساع انتشاره، وقد دفع تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين ضريبة هذه المعارضة من قتل واعتقال ونفي لقياداتها على مدى عشرات السنين.

وخلال ثورة 25 يناير، كان كثير من المصرين يعدّون عدداً من دول الخليج أطرافاً تقف ضدّ إرادة المصريين الذين طالبوا، وما زالوا، بالتغيير والحق في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، وهي الشعارات التي رفعها المتظاهرون في 25 يناير وما زالوا.

أعطى دخول جماعة الإخوان المسلمين في مصر على مسار الأحداث والمظاهرات التي شهدتها مصر خلال ثورة 25 يناير، دفعاً قوياً لهذه الثورة بحكم المكانة الشعبية والدقة التنظيمية التي تتمتع بها الجماعة في مصر. هذا الدخول أعطى التحرك الشعبي الزخم المطلوب؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى تنحي مبارك عن الحكم. ومع تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة في مصر منذ تأسيس الدولة الحديثة بعد إنهاء الحكم الملكي، استطاع الإخوان أن يفوزوا بأغلب مقاعد مجلسي الشعب والشورى، ثم فاز مرشحها محمد مرسي بموقع الرئاسة المصرية.

شكل فوز الإخوان المسلمون في مصر صدمة لدى أكثر الدول العربية بشكل عام، وأغلب دول الخليج العربي بشكل خاص، ما دفعها إلى تكثيف اتصالاتها ودعمها لأطراف في المؤسسة العسكرية وفلول النظام السابق، وأركان الدولة العميقة، مسخرة في ذلك مليارات الدولارات، خصوصاً في دعم عدة قنوات وبرامج مصرية وعربية موجهة ضدّ الإسلام السياسي.

توالت ردود الفعل الدولية والعربية على نبأ فوز مرسي، ورحب إسلاميون من مختلف أنحاء العالم بفوزه بأول انتخابات حرة نزيهة في مصر، وعدّوه نصراً

لقضيتهم، بينما اتسمت ردود أفعال الدول الغربية ودول الخليج و"إسرائيل" بالحذر والقلق من أجندته السياسية، مع إرسال معظم الدول برقيات تهنئة وترحيب بفوزه. وعُدّ فوز مرسي على نطاق واسع حدثاً تاريخياً له نتائج بعيدة المدى تتجاوز حدود مصر[151].

لكن هذا التعامل الواقعي من أغلب الدول العربية والأجنبية لم يقترن بدعم مادي وسياسي حقيقي لمرسي، باستثناء بعض الدول ومنها قطر وتركيا، وبدا كأن العديد من الدول لم تكن ترغب بنجاحه في رئاسته. وكشفت وثيقة مسربة من وثائق ويكيليكس السعودية Saudi WikiLeaks توقع وزير الخارجية حينها سعود الفيصل، للملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، بفوز محمد مرسي بالانتخابات المصرية، محذرة من التبعات التي ستتبع هذا الفوز. ونقلت الوثيقة عن مصدر خاص في القاهرة أن السفير الأردني في مصر، أعد تقريراً بشأن الموقف في مصر بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات المصرية. وتضمن التقرير التوقع بفوز محمد مرسي بالرئاسة، واستلام خيرت الشاطر لرئاسة الوزراء، ما يؤدي "لتقوية موقف الإخوان بالمطالبة بالتعديلات الدستورية التي تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية"[152].

ومع صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بانتخاب مرسي رئيساً، بدت مواقف الرياض وأبو ظبي على أقل تقدير، توصف بأنها "غير واضحة" من مصر في عهد مرسي، إلا أنه ومع زيارة الرئيس مرسي إلى جدة في 2012/7/11، ولقائه مع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز[153]، توقع المتابعون أن تشهد العلاقات بين الدولتين تقارباً إلى حدٍّ ما.

وبالرغم مما أبداه الرئيس مرسي آنذاك من تأكيدات على عمق ومتانة العلاقات بين مصر والسعودية حكومة وشعباً في الدولتين، وتعهداته بتسهيلات أكبر للمستثمرين

---

[151] ردود الفعل الدولية على انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، موقع فرانس 24، 2012/6/26، انظر: http://f24.my/1XdqIEr

[152] وثيقة سعودية تحذر من تبعات فوز مرسي بالانتخابات المصرية، عربي 21، 2015/6/24، انظر: http://bit.ly/1U9U7My

[153] العربية.نت، 2012/7/13، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/13/226179.html

السعوديين في مصر الذين تقدر استثماراتهم بنحو 27 مليار دولار[154]، إلا أن الجميع ظلّ يترقب ويقرأ ما بين السطور خصوصاً تلك التصريحات التي تخرج من المسؤولين السعوديين بشأن مستقبل العلاقات بين السعودية ومصر، إلا أن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون أنه بعد أقل من عام على هذه الزيارة وإشادة السعودية بالرئيس المنتخب، سيخرج ملك السعودية ليؤيد عزل مرسي، وهي الخطوة التي عدّها فريق كبير في مصر وخارجها "انقلاباً عسكرياً على الشرعية".

وكانت الإمارات أول من أظهر موقفاً سلبياً من النظام المصري الجديد الذي حلّ مكان نظام مبارك، وذلك عن طريق قائد شرطة دبي ضاحي خلفان، الذي استقبل انتخاب الشعب المصري للرئيس مرسي بسلسلة تغريدات رأى خلالها أن ما حدث هو "يوم شؤم"، مُهدداً بأن مرسي سيأتي إلى الخليج "حبواً" "وسيقبل مرسي يد خادم الحرمين كما فعل حسن البنا"[155]، هذه التصريحات من المستبعد أن تحدث إلا في وجود "ضوء أخضر" من القادة الإماراتيين.

ومنذ ذلك الحين لم تتوقف تصريحات خلفان ضدّ مصر ورئيسها مرسي، وهو ما جعل الخارجية المصرية في سابقة تكاد تكون الأولى من نوعها، تستدعي السفير الإماراتي بالقاهرة طالبة توضيحاً لما قاله خلفان، وكان ردّ أبو ظبي أن الأخير لا يُعبّر إلا عن نفسه وأن الدولة ليست مسؤولة عن تصريحاته[156].

ورأى خلفان أن جماعة الإخوان المسلمين تتآمر على دول الخليج العربي والأمة جمعاء[157]، وطالب الإنتربول INTERPOL بالقبض على قادة جماعة الإخوان، وعلى رأسهم المُرشد العام للجماعة محمد بديع، بزعم تدخلهم لزعزعة أمن الخليج. وبعد تصريح خلفان على حسابه الشخصي على موقع تويتر Twitter، بأن "إسرائيل لا تشكل خطراً على العرب والخطر الحقيقي يأتي من الإخوان المسلمين"، وجه أفيخاي أدرعي Avichay Adraee المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، رسالة حميمية

---

[154] المرجع نفسه.

[155] **الوفد**، 2012/6/27، انظر: http://bit.ly/1Xds55W

[156] العربية.نت، 2012/6/28، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/28/223330.html

[157] موقع بانوراما الشرق الأوسط، 2012/11/21، انظر: http://bit.ly/1YhlJSU

إلى خلفان، واصفاً إياه بالمتحضر والمتفاهم، ونعته بـ"شقيق إسرائيل"، وقال أدرعي في حسابه على موقع تويتر، "يا ليت كل العرب متحضرين ومتفاهمين مثلك يا سيد ضاحي، ويعرفون أن لإسرائيل الحق في الحياة، نحن وأنتم أخوة يا سيد"[158].

تجسّد موقف الإمارات مما يحدث في مصر منذ إسقاط مبارك في ملاحقة الإخوان المسلمين على أراضيها، حيث اعتادت السلطات في الإمارات الإعلان من وقت لآخر عن القبض على خلية تتهمها بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين مثلما حدث في تموز/ يوليو 2012[159] و2012/11/21، وكانون الثاني/ يناير 2013، حيث ألقت السلطات الإماراتية القبض على 14 مصرياً، بينهم أطباء ومهندسون وصحفي[160].

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات في 2014/1/21، أحكاماً بالسجن على 30 متهماً (10 إماراتيين و20 مصرياً) بالانتماء لـ"التنظيم السري" للإخوان المسلمين، لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات، في حين برأت المحكمة شخصاً واحداً من بعض التهم الموجهة إليه[161].

اتخذت الدول العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، مواقف متباعدة من الأحداث التي عاشتها مصر عقب إطاحة الجيش المصري بمرسي. فبينما أعلنت دول تأييدها لأغلب إجراءات السلطة الجديدة، أبدت دول أخرى رفضها أو تحفظها على بعض هذه الإجراءات، في حين التزمت أخرى بالصمت.

وكانت السعودية أول من دعم "خريطة المستقبل" وأرسل ملك السعودية برقية تهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور الذي تمّ تعيينه، قائلاً إن "رجال القوات المسلحة أخرجوا مصر من نفق يعلم الله أبعاده وتداعياته"، أما وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد فقال في بيان إن "جيش مصر العظيم يثبت من جديد إنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي، الذي يضمن لها بأن تظل دولة المؤسسات والقانون التي

[158] موقع المختصر، 2012/11/19، انظر: http://www.almokhtsar.com/node/90260

[159] موقع سائل، 2012/7/16، انظر: http://bit.ly/1WHCUNH

[160] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2013/1/1، انظر:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/236e103a-c097-4122-91d1-292b5ccacce7

[161] **الخليج**، 2014/1/22، انظر:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/ad228f3f-62e0-416f-bb77-8fb82009f8c6

تحتضن كل مكونات الشعب المصري الشقيق"[162]. وتبعتهما في ذلك الكويت والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية[163]. أما دولة قطر فقد أبدت تحفظها على عزل مرسي، على الرغم من أنها أرسلت برقية تهنئة للرئيس المؤقت، وقالت إنها تتفهم الواقع الجديد في مصر[164]. وفي المقابل وصفت تونس ما حدث بالانقلاب العسكري، وأعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أن تدخل الجيش "أمر مرفوض تماماً". في حين رفضت السودان وحركة المقاومة الإسلامية حماس التعليق على ما حدث، واكتفتا بالتأكيد على كونه شأناً داخلياً[165].

جاء موقف السعودية والإمارات من انقلاب 3 يوليو ليلقي بشكوك حول طبيعة دورهما في مصر منذ انتخاب مرسي وسقوط أحمد شفيق، ثم هروبه إلى الإمارات ليلحق بوزير التجارة الأسبق في نظام مبارك رشيد محمد رشيد[166]؛ وهو المسؤول الذي صدر ضدّه حكماً غيابياً في مصر، بالسجن خمسة أعوام وغرامة 1.57 مليون دولار، بتهمة التربح وتبديد أموال عامة. وقد استضافت دولة الإمارات عقب ثورة 25 يناير، العديد من رجال مبارك[167].

وفي مسعى لدعم السلطة الجديدة اقتصادياً، سارعت السعودية، والكويت، والإمارات في الفترة التي تلت الانقلاب، بتقديم دعم مالي لمصر بقيمة 12 مليار دولار في شكل منح نقدية وودائع ومواد بترولية؛ لم يتلقَّ الشعب المصري دعماً مماثلاً لها خلال حُكم مرسي. كما أمر الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في 2015/12/15، بمساعدة مصر في تلبية احتياجاتها البترولية للسنوات الخمس القادمة، وزيادة الاستثمارات السعودية في مصر لتصل إلى أكثر من 30 مليار ريال سعودي (نحو 8 مليارات دولار)[168].

---

[162] العربية.نت، 2013/7/4، انظر. http://bit.ly/1U9UAy7

[163] محمد العلي، مرجع سابق.

[164] المرجع نفسه.

[165] المرجع نفسه.

[166] موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2015/2/9، انظر.
http://www.elwatannews.com/news/details/658974

[167] موقع يناير، 2016/3/16، انظر. http://yanair.net/?p=58292

[168] بي بي سي، 2015/12/15، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151215_egypt_saudi_arabia_investments

وبالرغم من أن ما حدث بعد 2013/6/30 خرج عن إطاره السياسي من تباين للآراء إلى إراقة الدماء، خلال قيام قوات الأمن المصرية بفض اعتصام أنصار مرسي في ميداني رابعة والنهضة في 2013/8/14، بشكل دموي، إلا أن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، خرج بعدها بأقل من 72 ساعة ببيان في 2013/8/16، بثّه التلفزيون السعودي، أعلن فيه دعمه لما قامت به السلطات المصرية بحق معتصمي رابعة والنهضة، ودعا الملك السعودي المصريين والعرب والمسلمين إلى التصدي لكل مَنْ يحاول زعزعة أمن مصر، معتبراً أن مَنْ يتدخل في شؤون مصر الداخلية من الخارج "يوقدون الفتنة"، مؤكداً أن السعودية "شعباً وحكومة تقف مع مصر ضدّ الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل مَنْ يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية وعزمها وقوتها —إن شاء الله— وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر"[169].

وفي السياق ذاته أعلنت الإمارات "تفهمها للإجراءات السيادية التي اتخذتها الحكومة المصرية". وعدَّت البحرين أن "ما تقوم به السلطات في مصر من جهود يهدف لإعادة الأمن والاستقرار والنظام إلى الحياة العامة"[170]. في حين دعت الكويت إلى "ضبط النفس وتفويت الفرصة على كل من يسعى إلى إشعال الفتنة وإدخال البلاد في فوضى عارمة"[171].

وفي المقابل دانت قطر طريقة فضّ الاعتصامين، وطالبت السلطة بأن "تمتنع عن الخيار الأمني في مواجهة اعتصامات ومظاهرات سلمية، والمحافظة على أرواح المصريين المعتصمين في مواقع التظاهر"[172]. كما دانت تونس "الاستخدام المفرط للقوة بحق المتظاهرين"[173]. وفي 2014/1/4 انتقدت قطر قرار السلطات في مصر اعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية"، وقالت إن ذلك "مقدمة لسياسة تكثيف إطلاق النار على المتظاهرين بهدف القتل"[174].

---

[169] العربية.نت، 2013/8/16، انظر: http://bit.ly/1WHD0oK

[170] الخليج، 2013/8/15.

[171] صحيفة الراي، الكويت، 2013/8/17.

[172] الجزيرة.نت، 2013/8/14، انظر. http://bit.ly/1Yhm3B2

[173] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2013/8/17، انظر.
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328480&language=ar

[174] محمد العلي، مرجع سابق.

ومنذ عزل الرئيس مرسي، فإنه كلما صدر من قول أو فعل عن السيسي تجد له بعد أيام وأحياناً بعد أسابيع تأييداً رسمياً من الرياض وأبو ظبي، وليس أدلّ على ذلك من أن أول المهنئين بالرئيس المؤقت عدلي منصور كان العاهل السعودي، وأن أول اتصال تقريباً يجريه السيسي بعد عزل مرسي كان مع خادم الحرمين في 2013/7/5، حيث ذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن وزير الدفاع المصري أجرى اتصالاً هاتفياً مع ملك السعودية، أطلعه فيه على تطورات الأحداث في مصر "وطمأنه عن استقرار الأوضاع" بها[175].

وبعد أيام قليلة من الانقلاب، قام وفد إماراتي رفيع المستوى في 2013/7/9، يضم الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية، والشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني بالإمارات، بزيارة إلى مصر، مُعلنين تأييدهم المُطلق للنظام الجديد[176]. كما قام الفريق الركن حمد محمد الرميثي، رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات، في 2013/7/26، بزيارة سريعة لمصر استغرقت عدة ساعات التقى خلالها عدداً من المسؤولين، وأكد خلالها دعمه للنظام الجديد[177].

وتساوقاً مع قرار حكومة الببلاوي، باعتبار الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية"، والذي اتخذته في 2013/12/25، أعلنت السعودية في 2014/3/7، جماعة الإخوان المسلمين "تنظيماً إرهابياً" ضمن قائمة شملت تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي السياق ذاته، أعلنت الإمارات أن الإخوان "جماعة إرهابية"، مؤكدة حرصها على القضاء على مثل هذه الجماعة، وأصدرت بياناً يمنع دخول أعضاء الجماعة إليها. وفي 2014/3/22، أعلنت البحرين دعمها للسعودية والإمارات في "تصديهما لمخططات الإخوان المسلمين"، وأكدت أنها "ستتصدى للجماعة وتهديدها الإرهابي الواضح لاستقرار السعودية والإمارات ومصر"[178].

---

[175] العربية.نت، 2013/7/5. وانظر أيضاً:
صحيفة بوابة الشرق الإلكترونية، 2014/3/8، انظر: http://www.al-sharq.com/news/details/217457

[176] اليوم السابع، 2013/7/9، انظر:
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1154894#.VwZRHpx95Mw

[177] المصري اليوم، 2013/7/26، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/240735

[178] المرجع نفسه.

وأعلنت السلطة الفلسطينية أنها تؤيد القرار، وطالبت حركة حماس بالتوقف عن التعامل مع جماعة الإخوان نهائياً. بدورها رفضت حماس قرار الحكومة المصرية، وقالت إنها لن تتخلى عن علاقاتها مع الإخوان المسلمين. كما رفضت الكويت الاعتراف بقرار اعتبار الإخوان "جماعة إرهابية"[179].

وتجنبت أغلب الدول العربية الحديث عن أحكام الإعدام التي صدرت بحق قيادات جماعة الإخوان ومئات من مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، وكذلك اعتقال عشرات الألوف من المعارضين، كما لم تتخذ غالبية الدول موقفاً رافضاً لاعتقال وسجن وقتل الصحفيين.

ويشهد أحد أكبر مؤيدي الانقلاب وهو الكاتب المصري مصطفى بكري على دور الإمارات فيما يحدث بمصر خلال السنوات الأخيرة، حيث كتب مقالة في 2014/2/9، تحت عنوان "بين زيارة الفريق صدقي ورؤية الشيخ محمد بن زايد"، في إشارة منه إلى زيارة رئيس الأركان المصري إلى دبي في 2014/2/8، قائلاً:

> لم يكن موقف الإمارات مقصوراً على الدعم الاقتصادي ومواصلة الطريق الذي بدأه حكيم العرب رحمة الله عليه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ولكنه وكما قال الفريق صدقي صبحي شمل الدعم السياسي أيضاً، حيث وظفت الدبلوماسية الإماراتية كل رصيدها السياسي القوي على الصعيدين الإقليمي والدولي في الاعتراف بثورة الشعب وأن انحياز الجيش المصري العظيم لهذه الإرادة هو عمل تتجلي فيه أسمى وأنبل المعاني الوطنية[180].

ويضيف بكري:

> كانت تعليمات الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة منذ البداية لا تعاون مع حكم الإخوان في مصر، كان القلق يساورهم (الإماراتيين) على مصر والمنطقة، كانوا يعرفون ويدركون حجم المخاطر التي تهدد المنطقة بعد وصول هذه الجماعة الإرهابية إلى قمة الحكم في أكبر دولة عربية. كانت مهمتهم الأولى وتحديداً الشيخ محمد بن زايد وشقيقه الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية،

[179] المرجع نفسه.

[180] مصطفى بكري، بين زيارة الفريق صدقي ورؤية الشيخ محمد بن زايد، الوطن الإلكترونية، 2014/2/9، انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/414316

كيف يمكن إقناع الغرب بحقائق ما جرى في مصر، وبالدور الخطير الذي تلعبه جماعة الإخوان في تهديد أمن المنطقة والعالم[181].

ويتابع:

كانت الإمارات تراهن على عنصر الزمن، وتدرك أن الإخوان لن ينجحوا في الحكم، ولن يحققوا الأهداف والشعارات التي رفعوها في فترة الانتخابات، لكنهم كانوا على ثقة ويقين من أن السقوط قادم لا محالة. وفي لقاء جرى منذ فترة مع الشيخ محمد بن زايد ووفد مصري برئاسة المستشار أحمد الزند تحدث ولي عهد أبو ظبي عن هذه الفترة وقال: "بعد أحداث الربيع العربي رفعنا مستوى الخطر الأول (الإخوان) ومن يتبعهم، أدركنا دورهم التآمري في توظيف غضب الجماهير لإحداث الانهيار والفوضى لصالح جماعتهم". قال: "كان الهدف الرئيسي لنا في هذا الوقت هو كيف نقنع حلفاءنا في الغرب، بذلنا جهوداً كثيرة ولم ننجح في البداية، ولكن في اللحظة التي سقط فيها نظام حكم الجماعة في مصر وسقطت معها الأقنعة المزيفة عرف العالم أن الوضع يحتاج إلى وقت، بدأوا يراقبون الأوضاع، ولكن عندما أدركوا أن مصر ثابتة وتتقدم بخطوات واثقة بدأوا يعودون ليدقوا الأبواب من جديد"[182].

هذا بعض ما ظهر من مواقف وإجراءات قامت بها بعض الدول لدعم الانقلاب وتثبيته، أما ما خفي فربما ستنكشف خباياه في قادم الأيام.

## خلاصة:

شهدت العلاقة بين السلطة والأحزاب والقوى السياسية خلال عهدي مرسي والسيسي اختلافاً كبيراً، فقد حاول مرسي خلال حكمه أن يستوعب كافة الأحزاب والقوى السياسية، فدعاهم إلى المشاركة في الحكومة، لكن أغلب الأحزاب رفضت وآثرت مصالحها الضيقة، بعد أن فشلت في كسب موقع مهم في الانتخابات التشريعية، ولم تمارس العمل السياسي المعارض النزيه، ولم تنتظر الفرصة كي تفوز في

---

[181] المرجع نفسه.

[182] المرجع نفسه.

انتخابات ديموقراطية نزيهة قادمة، بل آثرت التحالف مع المتضررين من ثورة 25 يناير، والرافضين لحكم الإسلاميين، وأركان الدولة العميقة، وآثرت دعم انقلاب 3 يونيو.

اتهمت القوى المحسوبة على النظام السابق وكذلك الأحزاب المعارضة للإسلاميين مرسي باتباع سياسة الإقصاء والتفرد بالحكم، مستفيدة من حالة حرية التعبير المستجدة والفضاء الإعلامي غير المُقيّد التي سادت بعد الثورة واستمرت في عهد مرسي، كما قامت بتوظيف منابر ووسائل إعلام ارتبط الكثير منها بقوى وجهات تضررت من نتائج ثورة 25 يناير؛ من أجل التحريض ضدّ مرسي والتقليل من الإنجازات التي تحققت في عهده. وقد افتقدت هذه الاتهامات في كثير من الأحيان إلى أدلة حقيقية، كما كان هدف جزء كبير منها التقليل من إنجازات تيار "الإسلام السياسي".

وجد مرسي نفسه أمام دولة لا يملك زمام أمورها، وحكومة لا تستطيع تسيير شؤونها، وأحزاب معارضة أغلقت الأبواب أمام المشاركة السياسية ورفضت مبادرات المصالحة؛ لقد كان همها العزف على أوتار الاستقطاب، وتفضيل مصالحها الخاصة على مصالح الدولة. كما تمّ حلّ مجلس النواب وإبطال مجلس الشورى؛ فأضحى مرسي بلا أدوات تشريعية.

استفادت هذه القوى والأحزاب من حالة الامتعاض والتوجس والخوف على المصالح، التي أصابت أركان "الدولة العميقة"، وفلول الحزب الوطني المنحل، ومراكز النفوذ داخل المؤسسة العسكرية، ليشكلوا معاً جبهة واسعة قوية من أجل تنفيذ انقلاب 3 يوليو. ولم تلجأ هذه الأطراف إلى الوسائل الدستورية المتمثلة بالشرعية الانتخابية لإقصاء مرسي، لأنها تدرك أن رصيدها الشعبي لا يمكّنها من تحقيق ذلك، معولة على تقاسم السلطة فيما بينها في أعقاب الإطاحة بمرسي.

رفض السيسي وأركان الانقلاب أي حوار مع مرسي وجماعة الإخوان المسلمين ورفعوا شعار "لا حوار مع الإخوان"، وعملوا على إقصائها، وزجوا برافضي الانقلاب في السجون والمعتقلات، ولم يقبلوا سوى بحل وحيد، وهو قبول الطرف المقصي بالواقع والانسحاب من المسرح السياسي.

لم تحصل القوى والأحزاب التي باركت الانقلاب على مرسي على مبتغاها؛ حيث استأثر الجيش ومَن خلفه بكل السلطة وعمل على إقصاء هذه الأحزاب والقوى من

المشهد السياسي، وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بعكس ما كانت ترغب، وضمن مرسي مجلس نواب موال له، ولم تحصل هذه الأحزاب على تمثيل مؤثر في المجلس. وتمّ تقييد الحريات بشكل كبير، خصوصاً بعد سنّ قانون التظاهر.

أما العوائق الخارجية في وجه مرسي فتمثلت في رفض العديد من الدول العربية التعامل الجدي مع نظام مرسي ودعمه مادياً؛ فقد رفضت مخرجات الربيع العربي وخافت من انتقال عدواه إلى بلادها، كما وجدت في "الإسلام السياسي" تهديداً لمصالحها؛ فدعمت الثورة المضادة والانقلاب على مرسي، واعترفت بنظام السيسي سياسياً وساعدته اقتصادياً. كما وقف المجتمع الدولي متفرجاً على الأحداث التي وقعت في مصر بعد الانقلاب، وكان ما يعنيه هو مصالحه الخاصة، وليس تحقيق الديموقراطية واحترام الشرعية خصوصاً عندما تأتي بـ"الإسلاميين".

لا شكّ أن الكثير من مكتسبات ثورة 25 يناير تبخرت، والحريات أعيد تقييدها، والأحزاب بعضها زُجّ بقيادتها في السجون، وهُمّش البعض الآخر وحُجّم وأقصي. وهكذا نتج عن انقلاب 3 يوليو آثار وخيمة على الحياة السياسية في مصر، حيث تمّ استئصال القوى التي قادت المسار الديموقراطي، كما تمّ قمع فريق من المؤيدين، بالإضافة إلى عسكرة مفاصل الدولة، ومحاولة إنتاج معارضة جديدة مصطنعة.

# الفصل الرابع

# الأداء الاقتصادي

# الأداء الاقتصادي

## مقدمة:

تُعدّ التنمية الاقتصادية إحدى المطالب الرئيسية لثورة 25 يناير، والتي كانت أبرز شعاراتها "عيش، حرية، عدالة الاجتماعية"، ومع مجيء محمد مرسي، كأول رئيس منتخب في مصر ما بعد الثورة، ارتفع سقف الطموحات الاقتصادية، وتجدد الأمل في بناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق رفاهية المواطن المصري.

وضعت ترسبات ومخلفات النظام السابق، على المستوى الاقتصادي ومستوى مالية الدولة، أي رئيس قادم للبلاد أمام تحديات ومشكلات لا يمكن مواجهاتها دون تكاتف الجهود المحلية وتعاون مؤسسات الدولة كافة، بالإضافة إلى وجود دعم عربي ودولي مناسب. فقد وصل حجم الدين العام ومستوى التضخم والفقر والبطالة إلى مستويات خطيرة، كما شهدت البلاد خلال العامين اللذين أعقبا ثورة 25 يناير، هروب مليارات من الدولارات، بصورة شرعية وغير شرعية، سواءً من مستثمرين أجانب أم رجالات النظام السابق أم طبقة رجال الأعمال الملتفين حوله.

لا شكّ أن تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم فقط من خلال إجراء انتخابات ديموقراطية تعكس إرادة الناخبين، بل لا بدّ من وجود منظومة سياسية إدارية اقتصادية متناغمة ومتعاونة، تضمن تطبيق السياسات الحكومية ضمن رؤية تنموية شاملة، كما يتطلب تعاون كافة القوى والأحزاب السياسية الموالية والمعارضة على السواء كل من موقعه.

سنحاول في هذا الفصل الوقوف على الأوضاع الاقتصادية التي سادت البلاد خلال عهدي مرسي والسيسي، عارضين لإنجازات وإخفاقات كل منهما، كما سنقف على التحديات التي واجهتهما خلال إدارتهما لهذا الملف، مقيّمين تلك المرحلة بكل ظروفها.

## تمهيد:

واجه مرسي عند بداية عهده مشكلات اقتصادية كبيرة، بعضها كان نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس مبارك، والبعض الآخر جاء بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أو بسبب سلوك القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

منذ اليوم الأول لرئاسته، شنّ خصوم مرسي ومعارضيه حملة إعلامية منظمة ضدّ سياسته الاقتصادية، موظفين ملايين الدولارات لإنجاح هذه الحملة الإعلامية، والتي كان أهم مظاهرها: التقليل من إنجازاته الاقتصادية، واستغلال التعثر أو البطء الذي واكب تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي وعد بها.

أدت هذه الحملة المنظمة بالإضافة إلى وسائل القوة التي يملكها خصوم مرسي، من أطراف محلية كالمؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة العميقة وفلول النظام السابق، وأطراف إقليمية ودولية، في نهاية المطاف، إلى تهيئة الظروف لإنجاح انقلاب عسكري عليه، تحت غطاء "ثورة شعبية" عنوانها "تظاهرات مليونية"؛ تمّ تضخيمها ومضاعفة أرقام المشاركين فيها عبر توظيف وسائل الإعلام المختلفة.

مع تعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد، كمرحلة انتقالية استمرت قرابة عام، وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً للبلاد بعد ذلك، وُجهت الأنظار مرة أخرى إلى القطاع الاقتصادي خلال هذه المرحلة، خصوصاً بعد حالة التدهور والشلل التي أصابت الكثير من مرافق هذا القطاع؛ كنتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي سادت في هذه المرحلة، وكمحصلة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الجديدة، في ظلّ غياب وتعطيل المؤسسات التشريعية والرقابية.

هذا التردي في الجانب الاقتصادي، وما نتج عنه من معاناة معيشية طالت شرائح واسعة من المجتمع المصري، خصوصاً الطبقتين المتوسطة والفقيرة، لم يؤدِّ إلى تهيئة الظروف للإطاحة برموز النظام الجديد؛ ليس لأن الأوضاع الاقتصادية تحسنت عما كانت عليه إبان ثورة 25 يناير أو انقلاب 3 يوليو، بل بسبب استخدام سياسة القوة التي انتهجتها هذه السلطة في مواجهة خصومها وإضعافهم، لفرض واقع سياسي جديد، مع استمرار امتلاك هذه السلطة لقوة الإعلام التي جُرِّد منها الخصوم.

سنعمد في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة خلال فترتي حكم مرسي والسيسي، محاولين إجراء مقارنة مجردة بين العهدين، عارضين لأهم المؤشرات الاقتصادية التي سُجلت خلال حكمهما، مبينين أهم الإنجازات والإخفاقات لكل منهما في هذا المجال.

من المفيد، قبل الشروع في الحديث عن عهد مرسي الاقتصادي، التطرق إلى حالة الاقتصاد المصري من بداية الثورة حتى تاريخ تسلّم مرسي للرئاسة في 2012/7/1. ويمكن تلخيصها في بعض النقاط، أهمها[1]:

1. انخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري من 36.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2010 إلى 15 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2012، حيث انخفض بنحو 21 مليار دولار في مدة لا تتجاوز 16 شهراً.
2. زيادة حجم الدين الداخلي ليتجاوز 1,300 مليار جنيه (نحو 217.8 مليار دولار).
3. انخفاض الناتج القومي المصري في السنة المالية (تبدأ في 1 تموز/ يوليو من كل سنة وتنتهي في 30 حزيران/ يونيو من السنة التي تليها)، المنتهية في 2011/6/30 ليصبح في حدود تقترب من 800 مليار جنيه (نحو 134 مليار دولار) بعد أن كان في السنة المالية المنتهية في 2010/6/30 اقترب من 1.3 تريليون جنيه (نحو 217.8 مليار دولار).
4. بلغ عدد المصانع المغلقة 4,600 مصنع.
5. تجاوزت خسائر البورصة 200 مليار جنيه (نحو 33.5 مليار دولار) حتى 2011/12/31.
6. زيادة التضخم، خصوصاً الغذائية، لتتجاوز الـ 35%.
7. احتلال مصر مركز متأخر في التنافسية العالمي الذي يضم 142 دولة حيث احتلت المركز 81 عام 2011/2010، و94 عام 2012/2011، و107 عام 2013/2012، و118 عام 2014/2013، و119 عام 2015/2014[2].

---

[1] مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، "مبادرة بناء مصر،" انظر:
http://cairostudies.com/detailc.aspx?p=80
ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2011/1/25–2012/6/30 يساوي 5.9685.

[2] أمنية حلمي وطارق الغمراوي، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014–2015، موقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، انظر: http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/f6bfd4f.pdf

8. واحتلالها المركز 31 في قائمة البلدان الفاشلة لسنة 2012 مقابل المركز الـ 45 في سنة 2011، وذلك لانخفاض النمو في الناتج القومي من 5% سنة 2010 ليصبح 2% في سنة 2011[3].

## أولاً: الرؤية الاقتصادية لمرسي والسيسي:

وضع مرسي في عهده نصب عينيه همّ تحسين الوضع الاقتصادي، ومعالجة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، خصوصاً بعد أن ورث اقتصاداً متردياً أشرف على الانهيار؛ هو محصلة سنوات عديدة من السياسات الاقتصادية الكارثية لعهد مبارك، والتي استمرّت تأثيراتها حتى بعد رحيله؛ بسبب الخلل البنيوي والهيكلي، والمحسوبية، والفساد الذي كان أهم ميزات المنظومة الاقتصادية، بالإضافة إلى تغلغل الدولة العميقة داخل النظام الاقتصادي والسياسي والقضائي والإعلامي.

هذا الوضع الاقتصادي المتردي انعكس على البرنامج السياسي الذي أطلقه محمد مرسي خلال حملته الانتخابية، والذي تميز بـ"صبغته الإسلامية"، و"شموله وتنوعه"، و"خططه المرحلية"، وقد أشار الخبير والمحلل السياسي أحمد الطويل، إلى أن "الإخوان يطرحون برنامج مرشّحهم الرئاسي، كمشروع شامل للنهضة، وليس فقط كبرنامج انتخابي، وهم بذلك يتميزون على كثير من المرشحين، الذين لم يطرحوا أفكاراً محدّدة لكيفية تحقيق ما يريدونه لمصر حال ما وصلوا إلى سدّة الحكم واكتفوا بأفكار عامة، وبرامج مهلهلة".

وتابع: "يقوم البرنامج على ركائز مهمة بالفعل، منها إعادة بناء حياة سياسية ونظام سياسي مستقِر، مبني على التداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء والفرص المتكافئة في الحصول على قدر مناسب من موارد الدولة وحلول للأزمة الاقتصادية وضعف أجهزة الدولة والاحتقان الطائفي". ويستدرك الطويل قائلاً:

> لكن، طرحه البرنامج في صورة مشروع للنهضة، يجعله في نظر الناخبين برنامجا غامضاً. فالنهضة عملية زمنية طويلة، وتتطلّب تنمية شاملة. وهناك انتقادات أخرى يوجهها البعض لهذا البرنامج، حيث يقولون إن خَيْرت الشاطر

---

[3] مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، "مبادرة بناء مصر".

(نائب المرشد العام)، طرحه قبل 10 أشهر في أحد المؤتمرات الخاصة بالجماعة، وقال إنه في طور الإعداد، قبل أن يقول الإخوان الآن إن تاريخ المشروع بدأ منذ 1997[4].

أما الباحث حمدي عبد العزيز فرأى أن البرنامج الانتخابي لمرسي "أشبه بمانشيتات صحفية لـ"مسارات استراتيجية"، لا نعرف هل تمّ الإعداد لبرامج تنفيذية لكل هذه المسارات أم أن هناك أولويات سيتم تنفيذها؟" مشيراً إلى أنه "يبدو أن هناك خططاً تنفيذية حبيسة الأدراج في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع المدني"[5].

في المقابل لم يتناول البرنامج الانتخابي لعبد الفتاح السيسي الوضع الاقتصادي ورؤيته أو مشروعه للنهضة الاقتصادية بشكل معمّق ومفصل، بل تحدث في لقاءاته التلفزيونية، عن ملامح عامة لبرنامجه الانتخابي دون الدخول في تفاصيل محددة. وقد تطرق برنامجه الانتخابي إلى النهوض اقتصادياً، دون تحديد آليات التعامل معها أو الجدول الزمني ومصادر التمويل لكل الرؤى التي طرحت. وظهر أن واضعي البرنامج حرصوا على استخدام مصطلحات جذابة دون أن يتخللها رؤية لتنفيذها على أرض الواقع[6].

في المقابل، عدّ المتحدث باسم حزب الحركة الوطنية أحمد سرحان، الرؤية التي طرحها السيسي مطلباً مهماً "لأنها ستحدد خريطة الطريق للمستقبل السياسي المصري خلال السنوات الأربع القادمة"، لكنه انتقد غياب جدول زمني لتنفيذ الخطط الواردة في الرؤية التي أعلنتها حملة السيسي[7].

أما القيادي في حزب المؤتمر، وهو أحد الأحزاب الداعمة للسيسي منذ ترشحه، صلاح حسب الله، فقد برر غياب الجدول الزمني وآليات التنفيذ بقوله: "من الصعب جداً أن يضع أيّ شخص روشتة علاج لمشكلات البلد كاملة"، مضيفاً: "نكتفي برؤية لكيفية تعاطي وتناول المرشح حلول القضايا دون مزيد من التفاصيل". وتتضمن

[4] البرنامج الانتخابي لمرشح الإخوان يرتكز على "مشروع النهضة"، موقع سويس إنفو، 2012/5/16، انظر: http://bit.ly/22Unw0E

[5] المرجع نفسه.

[6] عرض برنامج السيسي وسحبه... بين المناورة والخطأ، صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2014/5/21، انظر: http://www.al-akhbar.com/node/206949

[7] **المرجع نفسه.**

الرؤية التي طرحت عبر الإنترنت عدة مهمات، منها: "القضاء على الفقر، والأمراض المزمنة، والعشوائيات، والاستخدام الرشيد لأصول الدولة وثرواتها"[8].

تقاطع كلام حسب الله مع وجهة نظر الكاتب محمد حسنين هيكل في هذا الخصوص، فقد رأى هيكل أنه ليس من الضرورة وجود برنامج انتخابي للسيسي أو خطة للخروج من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر، وقال خلال حوار مع الصحفية لميس الحديدي: "أريد أن أقول أولاً رأيي، أنا أعتقد أنه لا ينبغي أن يكون للمرشح عبد الفتاح السيسي لا حملة ولا برنامج، إذا كنت أنا أعتقد أن البرنامج هو الأزمة، فهو يوصف بصفته، بأنه الرجل القادر على المواجهة في هذه اللحظة، وبرنامجه هو العاجل، وهو الأزمة، وأعتقد أنه لا يحتاج لأكثر من أشياء"[9].

هذه الضبابية من طرف السيسي لم تقتصر على برنامجه الانتخابي أو رؤيته للمرحلة القادمة أو تحديد مدة زمنية للوفاء بوعوده الاقتصادية، بل امتدت إلى عدم تبنيه خطة المئة يوم كما فعل مرسي قبله، فقد حاول مرسي منذ تسلمه الحكم، أن يخرج عن السياسات والآليات التي حكم بها الرئيس المخلوع مبارك، ففي خطوة لم يعهد الساسة العرب اتخاذ مثلها في أثناء حكمهم، أطلق فريق حملة مرسي الانتخابية، قبل الإعلان عن انتخاب محمد مرسي رئيساً خامساً لمصر في 2012/6/24، خطة المئة يوم؛ تتضمن هذه الخطة 64 هدفاً في خمس مسائل مختارة، هي: الأمن، والمواصلات، والخبز، والصحة، والنظافة، والوقود[10]. وخطة المئة يوم هي تقليد غربي يقدمه بعض المرشحين في إطار ديموقراطيات ومؤسسات مستقرة، تساعدهم على إنجاز وعودهم الانتخابية، وفي نهاية هذه الفترة يتم إجراء كشف حساب لما قام به، وما لم يقم به من إنجازات.

وبهدف متابعة الإيفاء بتعهدات الرئيس مرسي وتطبيق الخطة، أقام ثلاثة طلاب بشكل مستقل، آلية جديدة تسمى "مرسي ميتر"، وهو جهاز قياس كمي؛ بواسطة الرسوم البيانية، وعن طريق المعطيات الإحصائية والجداول، يتابع إيفاء الرئيس بتعهداته وجودة أدائه، بهدف إلزامه بتقديم الحساب عن أعماله[11].

---

[8] المرجع نفسه.

[9] النص الكامل لحوار "هيكل" مع لميس الحديدي على قناة CBC، موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2014/4/4. انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/453395

[10] صحيفة الغد، عمّان، 2012/10/26.

[11] المرجع نفسه.

لم تمضِ سوى أيام على تسلم مرسي للحكم، كرئيس للسلطة التنفيذية، التي من الصعوبة القول إن مرسي استطاع أن يمسك بكافة أدواتها، حتى بدأت حملة مسيّسة تترقب فشل الرئيس وتحرض ضدّ نهجه. هذه الحملة التي سارت في ركبها الأحزاب والقوى السياسية (اليسارية والعلمانية) المعارضة بالإضافة إلى فلول النظام السابق، هدفت في المقام الأول، إلى تشويه وإفشال تجربة "الإسلام السياسي"، والتي ربما رأى مسيرو هذه الحملة في نجاح هذا النهج الإسلامي تهديداً سياسياً وبنيوياً للتيارين اليساري والعلماني على حدّ سواء.

شكّل الملف الاقتصادي التحدي الأكبر لمرسي، وتضافرت جهود الجهات المحلية المناوئة والأطراف الخارجية الرافضة والمتوجسة من نجاح هذه التجربة الثورية ذات الصبغة الإسلامية، من أجل إفشال هذا المسار ووضع حدّ له. ولم يستغرق الأمر أكثر من عامٍ واحدٍ شهد العديد من العراقيل الداخلية والخارجية في وجه الخطة الاقتصادية، وأدى في النهاية إلى الإطاحة بأول رئيس مدني منتخب بطريقة ديموقراطية في مصر.

وجد المعارضون لمرسي في خطة المئة يوم فرصة ثمينة لتوجيه سهام الانتقادات لسياسته الاقتصادية، وقد بدأوا عملية الترقب منذ مرور اليوم الأول من الخطة. ومع مرور الأيام بدت هذه الخطة غير قابلة للتنفيذ في الإطار الزمني الذي خُصص لها، بلا أجهزة تستجيب بفعالية للتعليمات، بلا مؤسسات سياسية قائمة، وبلا أنظمة إدارية مناسبة. وبالنسبة للمعارضين، فإن هدف الخطة كان "ذرّ الرماد في العيون" فقط.

وفي نهاية المئة يوم تبين بأن 10 أهداف فقط من أصل 64 هدفاً تحققت بكاملها، وأن 24 هدفاً جاري العمل على تنفيذه، وأن 30 هدفاً متبقياً لم يُبدأ بعد بتحقيقها، بحسب موقع مرسي ميتر. ولكن في ختام المئة يوم، يظهر استطلاع للرأي العام بأن نحو 39% من الجمهور راضون عن أداء الرئيس[12].

لا شكّ أن خطة المئة يوم ومرسي ميتر أوجدت خطاباً جديداً ومباشراً بين الرئيس المنتخب والجمهور في مصر. خطاب ديموقراطي يجري بين الرئيس والناخبين بشكل متواصل ومستمر وليس فقط في يوم الانتخابات. وأنشأ منظومة جديدة، تتضمن تصميم "قواعد لعب" جديدة، تختلف عن تلك التي سادت في عهد نظام مبارك. فالرئيس يبسط أمام الجمهور نواياه وسياسته ويخصص إطاراً زمنياً وأدوات لقياس نجاحاته

[12] موقع مرسي ميتر، انظر. http://morsimeter.com

وإخفاقاته، أما الجمهور من جهته فيقبل التحدي ويأخذ على نفسه دور المراقب والحكم. المنظومة الجديدة، حتى لو لم تكن كاملة فإنها تفاعلية في طبيعتها وتجعل المواطنين، سواء طواعية أم لا، جزءاً منها. وهناك من يسمي الآلية الجديدة بأنها "فخّ عسل". فدور الحكم هو دور جذاب لأن فيه قوة، ولكن مع القوة تأتي المسؤولية، ولهذا فما إن اختار الجمهور المشاركة في اللعبة والحكم على الرئيس مرسي من حيث إنجازاته، حتى عملياً أصبح جزءاً من المنظومة، بدلاً من أن يشكل معارضة للمنظومة[13].

في المقابل، استطاع السيسي، عبر عدم تبنيه سياسة المئة يوم، إبعاد ضغط عامل الزمن الذي رافق ولاية مرسي. على الرغم من ذلك أجريت عدة مقارنات حول الإنجازات والإخفاقات الاقتصادية خلال المئة يوم الأولى من حكم الرئيس. فقد دشن ناشطون مصريون موقعاً على الإنترنت أطلقوا عليه "سيسي ميتر" يتابع إيفاء السيسي بتعهداته، ووفق ما رصد موقع سيسي ميتر بعد مئة يوم، فإن ملفات مثل العدالة الاجتماعية والطاقة والإسكان سجلت إخفاقاً من حيث المعالجة والتطوير. فعلى سبيل المثال رأى الموقع أن "تطبيق الحد الأدنى للأجور كما درسه وطالب به رجال الاقتصاد، وليس كما طبقه الببلاوي الذي ساوى الجميع بحد أدنى 1,200 جنيه [نحو 172.8 دولار]، ولم يطبق التدرج المنطقي بين المؤهلات المختلفة وسنوات الخبرة"، وأن "تطبيق الحد الأقصى للأجور كما درسه وطالب به رجال الاقتصاد وليس كما طبقة الببلاوي. فليس من المنطق أن يكون الراتب لموظف حكومي يعمل في دولة فقيرة مثل مصر 42,000 جنيه (نحو 6,049 دولار)، ذلك خلاف البدلات والذي منه"[14].

أما الخبير الاقتصادي أشرف دوابة، فقارن بالأرقام بين المشهدين الاقتصادي في عهد كل من مرسي والسيسي خلال المئة يوم، وقال إن التضخم في فترة حكم مرسي كان 7% وبلغ في عهد السيسي 18%، ونسبة الفقر 45% في عهد مرسي، وفي عهد السيسي 75%[15].

---

[13] أوريت برلوف، مصر: خطة الـ100 يوم لمرسي من طلب الحرية إلى ثورة الخبز، **الغد**، 2012/10/26، انظر: http://bit.ly/1WG8J9I

[14] موقع سيسي ميتر، انظر. http://www.cicimeter.com/egyptians/social-justice
ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1–2014/6/30 يساوي 6.9438.

[15] قناة الجزيرة الفضائية، "ملامح مائة يوم من حكم السيسي. برنامج حديث الثورة،" 2014/9/19، انظر: http://bit.ly/28mRAWL

## ثانياً: مقارنة بين الوضع الاقتصادي في عهدي مرسي والسيسي خلال أول مئة يوم:

أما موقع مصراوي المملوك لرجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، فقد نشر تقريراً مفصلاً للمقارنة بين أول مئة يوم حكم للرئيسين مرسي والسيسي من الناحية الاقتصادية تحت عنوان "السيسي VS مرسي.. الاقتصاد يحكم في أول 100 يوم رئاسة". وكانت المفاجأة في أن الموقع أوضح بالأرقام الفارق الكبير بين الرئيس مرسي والرئيس السيسي، حيث أكد في مجال الاقتصاد والصناعة والسياحة والدعم والأسعار والسلع واحتياطي النقد والدين العام التفوق الكبير لمرسي على السيسي. إلا أن الموقع قام بحذف التقرير بعد فترة وجيزة من نشره. وجاء في التقرير الذي نشره موقع نافذة مصر وصحيفة المصريون قبل حذفه من موقع مصراوي[16]:

### 1. أزمة الكهرباء (عرض مستمر ويرتفع):

ارتفعت حدة أزمة انقطاع الكهرباء المتكرر في محافظات مصر المختلفة خلال أول مئة يوم من حكم السيسي، مقارنة بالفترة نفسها من عهد مرسي. وعلى الرغم من أن فترة مرسي شهدت ارتفاعات في حالات انقطاع التيار الكهربي، إلا أن ما شهدته مصر في أول مئة يوم للسيسي فاق كل الفترات المقارنة، بعد أن وصل انقطاع الكهرباء لذروة قياسية. وبحسب مرفق الكهرباء، فإن تخفيف الأحمال شهد في آب/ أغسطس 2014 رقماً قياسياً جديداً، حيث بلغ في 2014/8/7 نحو 18 ساعة، بتخفيف أحمال وصل إلى 3,800 ميجاوات.

---

[16] ننشر تقرير موقع مصراوي المحذوف (السيسي VS مرسي.. الاقتصاد يحكم في أول 100 يوم رئاسة)، موقع نافذة مصر، 2014/9/20، انظر: http://egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=57559؛ وموقع ساويرس: إنجازات مرسي أفضل من السيسي بحساب أول 100 يوم، صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2014/9/19، انظر: http://bit.ly/1UpmX8W

ملاحظة:

- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2012/7/1–2013/6/30 يساوي 6.4141.
- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1–2014/6/30 يساوي 6.9438.
- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1–2015/6/30 يساوي 7.3296.

## 2. ملف الدعم... السيسي يغير الكثير:

تشابهت الرؤى بين حكومتي السيسي ومرسي بشأن ملف الدعم، وضرورة الاتجاه إلى تقليصه لسد عجز الموازنة العامة للدولة. وفي حين لم يتخذ مرسي في أول مئة يوم من حكمه أي إجراءات فعلية بشأن تخفيض الدعم، إلا أن السيسي نفذ بالفعل تخفيضاً كبيراً في الدعم الموجه إلى الوقود، ودعم الصادرات. وقام مرسي بإلغاء الدعم عن بنزين 95 والذي يغلب على استخدامه السيارات الفارهة، في حين أعلن رئيس وزرائه هشام قنديل أن هناك خطة لتقليص الدعم بنحو الثلث (لكنها لم تنفذ). وعلى الجانب الآخر، أقرّ السيسي تخفيضات كبيرة في دعم الوقود، حيث ارتفعت أسعار البنزين والسولار والغاز الطبيعي للسيارات بنسب تراوحت بين 40-175%.

كما زادت أسعار الغاز الطبيعي لصانع الإسمنت والحديد والصلب بين 30 و75%. وتراجع دعم الخبز بنحو 13% في مشروع الموازنة العامة للدولة والذي أقره السيسي في أول عشرة أيام من رئاسته، مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. وتراجع إجمالي دعم الخبز في مشروع الموازنة إلى 18.5 مليار جنيه (نحو 2.52 مليار دولار)، مقابل 21.3 مليار جنيه (نحو 3.07 مليارات دولار) في الموازنة المعدلة لعام 2014/2013. كما تراجع دعم تنمية الصعيد بنحو 66.7%، ليهبط من 600 مليون جنيه (نحو 86.4 مليون دولار) إلى 200 مليون جنيه (نحو 27.3 مليون دولار). وهبط دعم القروض الميسرة بنحو 6.3% خلال السنة المالية 2015/2014، ليصل إلى 750 مليون جنيه (نحو 102.3 مليون دولار)، مقابل 800 مليون جنيه (نحو 115.2 مليون دولار) في الموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. كما كشفت مشروع الموازنة الجديدة عن تراجع الدعم المخصص لإسكان محدودي الدخل بنحو 50%، ليصل إلى 150 مليون جنيه (نحو 20.46 مليون دولار) مقابل 300 مليون جنيه (نحو 43.2 مليون دولار).

وهبط دعم المناطق الصناعية بنحو 86.7%، بعد أن خصصت الحكومة نحو 400 مليون جنيه (نحو 54.6 مليون دولار) لهذا البند، مقابل 3 مليارات جنيه (نحو 432 مليون دولار) في الموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. وتراجع دعم تنشيط الصادرات من 3.1 مليارات جنيه (نحو 446 مليون دولار) إلى 2.6 مليار جنيه (نحو 355 مليون دولار) بنسبة تراجع بلغت 16.1%. كما هبط دعم التحول للطاقة النظيفة بنحو 20%، ليصل إلى

مليار جنيه (نحو 136 مليون دولار) مقابل 1.2 مليار جنيه (نحو 172.8 مليون دولار) بموازنة السنة المالية 2014/2013. وخفضت الحكومة الدعم المخصص لاشتراكات الطلبة إلى 200 مليون جنيه (نحو 27 مليون دولار) مقابل 250 مليون جنيه (نحو 36 مليون دولار) بنسبة هبوط بلغت 20%. وتراجع دعم الأدوية وألبان الأطفال في مشروع الموازنة الجديدة بنحو 54.2%، ليصل إلى 300 مليون جنيه (نحو 41 مليون دولار) مقابل 655 مليون جنيه (نحو 94.3 مليون دولار).

### 3. البورصة:

عندما تسلم السيسي رئاسته كان رأسمال الأسهم المقيدة في السوق الرئيسي للبورصة المصرية يشير إلى قيمة إجمالية تبلغ 470.4 مليار جنيه (نحو 67.74 مليار دولار)، لتصل إلى 518.1 مليار جنيه (نحو 71 مليار دولار)، ليربح السوق نحو 47.7 مليار جنيه (نحو 6.5 مليارات دولار). كما صعد المؤشر الرئيسي للبورصة بنسبة 16.6%، وارتفع المؤشر الثانوي الخاص بالأسهم المتوسطة والصغيرة بنحو 8%.

أما عن مرسي، فقد سجلت البورصة في أول مئة يوم لحكمه ارتفاعات قياسية لا تقل عن تلك التي سجلتها مع السيسي. فقد ربح رأس المال السوقي للسوق نحو 47.5 مليار جنيه (نحو 7.4 مليارات دولار)، ليرتفع من مستوى 339.7 مليار جنيه (نحو 52.96 مليار دولار) إلى 387.2 مليار جنيه (نحو 60.36 مليار دولار). كما قفز المؤشر الرئيسي بنسبة 19%.

### 4. السياحة... اتجاه صاعد وانتعاش قديم:

كانت السياحة أهم مصادر الدخل الأجنبي لمصر قبل ثورة 25 يناير، ليتراجع عدد السائحين الوافدين إليها وقيمة الدخل الناتج عنها بأكثر من النصف منذ الثورة. وكانت إحصائية رسمية أعلنت وصول عدد السائحين الوافدين إلى مصر لنحو 869.5 ألف سائح في شهر تموز/ يوليو 2014، وهو ما يزيد بنحو 54% عن الفترة نفسها من 2013 (إبان عزل مرسي وفضّ اعتصام رابعة)، ولكنه لا يختلف كثيراً — ربما يرتفع قليلاً — عن الشهور الأولى من سنة 2014.

أما عن مرسي، فقد سجلت السياحة في أول مئة يوم له ارتفاعاً ملحوظاً، حيث صعد عدد السائحين الوافدين لمصر خلال تموز/ يوليو 2012 بنحو 8.3%، ليتجاوز مليون سائح، وارتفع بـ 14% خلال آب/ أغسطس 2012 ليواصل مستوى المليون سائح شهرياً، ثم صعد بنحو 8.3% في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها ليسجل 993 ألف سائح.

## 5. الأسعار... ارتفاع قياسي للسيسي وهبوط لمرسي:

أعلن البنك المركزي المصري تعديل معدل التضخم الذي أعلنه عن شهر تموز/ يوليو 2014، بعد تعديل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ليصل التضخم إلى أعلى مستوى منذ أكثر من ثلاثة أعوام. وبحسب البنك المركزي ارتفع معدل التضخم إلى 1.79% شهرياً بدلاً من 1.59% كما كان معلناً، بينما ارتفع على أساس سنوي إلى 9.57% بدلاً من 9.35%. وشهدت الأسعار في مصر قفزة ملحوظة في فترة المئة يوم للسيسي، بعد زيادة أسعار الوقود والكهرباء والمياه.

أما عن فترة مرسي، فقد تراجع معدل التضخم الشهري لأسعار السلع الاستهلاكية للمواطنين بنحو 0.7%، مقارنة بشهر أيار/ مايو 2012، كما تراجع على أساس سنوي ليسجل 7.4%، مقارنة بشهر حزيران/ يونيو 2011، ليكون بذلك أقل معدلات له خلال الخمسة أعوام الماضية. وجاء تراجع معدل التضخم في بداية عهد مرسي بسبب حالة الركود الاقتصادي، والتي أسهمت في تراجع الأسعار.

## 6. الاحتياطي النقدي... هبوط جماعي:

تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي لكلا الرئيسين بنسبة متقاربة للغاية خلال أول مئة يوم من رئاستهما لمصر. وخسر الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري نحو 2.5% من قيمته خلال أول مئة يوم للسيسي في منصبه رئيساً للجمهورية. وبلغ الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي مع بداية عهد السيسي 17.284 مليار دولار، ليصل لمستوى 16.835 مليار دولار بنهاية آب/ أغسطس 2014.

في حين تراجع الاحتياطي الأجنبي بنسبة 3%، خلال أول مئة يوم لمرسي رئيساً؛ تسلم مرسي مقاليد الحكم في مصر بينما يشير واقع الاحتياطي المصري من

النقد الأجنبي إلى 15.5 مليار دولار، لينهي فترة المئة يوم والاحتياطي يبلغ 15.042 مليار دولار[17].

### 7. الضرائب... اتجاه لمرسي وقرار للسيسي:

اتجهت حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى فرض زيادات في الضرائب خلال أول مئة يوم، لكنها لم تقم بفرض أيّ زيادات جديدة بشكل فعلي. وأعلن هشام قنديل خلال أول مئة يوم لمرسي أن حكومته تبحث زيادة الضرائب على السجائر والخمور، وهو القرار الذي نفذته فعلياً بعد أسابيع.

في حين نفذ السيسي عدة زيادات في الضرائب خلال أول مئة يوم لفترته الرئاسية، حيث أصدر السيسي قراراً جمهورياً بزيادة الضرائب على السجائر والخمور، بنسب تتراوح بين 40% إلى 120%. كما فرضت الحكومة ضرائب على البورصة والأرباح الرأسمالية والتوزيعات بنسبة 10 %[18].

### 8. الجنيه والسوق السوداء (الأزمة تستمر):

تراجعت الضغوط على الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية الرئيسية خلال أول مئة يوم من ولاية السيسي، وإن كانت قيمته لم تتراجع كذلك! فقد استقر سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي في البنوك منذ تولي السيسي رئاسة مصر، ولكنه ظلّ عند أدنى مستوى له أمام العملة الأمريكية. كما لم تنتهِ السوق السوداء للدولار، وظلت موجودة بقوة لكل من يحتاج لشراء العملة الخضراء، والتي تمتنع البنوك عن بيعها إلا بضوابط دقيقة وصارمة وبكميات محدودة. وتولى السيسي الرئاسة بينما يبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 7.1803 جنيهات للبيع في البنوك، لينخفض بنهاية المئة يوم إلى نحو 7.1801 جنيهات.

وأما عن مرسي، فقد استهل فترة رئاسته بينما تبلغ قيمة الدولار الأمريكي 6.07 جنيهات للبيع في البنوك، ليرتفع السعر إلى 6.1108 جنيهات للبيع.

---

[17] المرجع نفسه.

[18] المرجع نفسه.

### 9. الإنتاج الصناعي:

اشتكى عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين في عهد السيسي، من الانقطاع الحاد في الغاز والكهرباء الواردة للمصانع، ما أدى لتوقف خطوط الإنتاج.

وقال المهندس محمد حنفي، مدير غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، إن الغرفة تلقت شكاوى من العديد من مصانع الحديد من انقطاع تام للغاز والكهرباء أو انخفاضه بشكل كبير جداً، بالإضافة إلى انقطاعهما بشكل متقطع. وأوضح مدير غرفة الصناعات المعدنية خلال اتصال هاتفي بمصراوي، أن قيمة توقف الإنتاج لمدة ساعة بسبب انقطاع الغاز والكهرباء، تعمل على خسارة المصانع نحو 800 ألف جنيه في الساعة (نحو 109.1 ألف دولار).

وقال المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات إن أغلب مصانع الإسمنت والحديد توقفت بسبب نقص الطاقة وأن ما يعمل منها حالياً يتراوح نسبته من 20 إلى 25%، مشيراً إلى أن تلك المشكلة ليس لها حلّ خلال فترة مئة يوم.

وعن مرسي، فقد شهد أول مئة يوم من رئاسته شكاوى مماثلة (وإن كانت أقل حدة) بشأن تأثر المصانع بانقطاع الكهرباء الذي وصل في ذروته إلى 50 دقيقة. كما تقدمت شركات ومصانع آنذاك بشكاوى عديدة عن انقطاع التيار الكهربائي، مطالبة وزارة الكهرباء بحل هذه الأزمة التي تهدد مصانعها.

## ثالثاً: الوضع الاقتصادي خلال عهدي مرسي والسيسي:

هذا فيما يخص المقارنة بين الرئيسين خلال المئة يوم الأولى من حكمهما، أما فيما يخص المقارنة خلال ولايتهما، مع الأخذ بالاعتبار أن مرسي حكم لمدة عام واحد، أما السيسي فقد أنهى عامه الأول في الحكم ودخل في عامه الثاني عند كتابة هذه السطور، فسوف نحاول في السطور القادمة الاطلاع على أبرز المؤشرات والمظاهر الاقتصادية التي سجلت خلال العهدين:

## 1. أزمة الوقود والكهرباء وارتفاع الأسعار:

نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار، ثلاث أزمات كانت الأكثر حضوراً وتأثيراً في تأجيج غضب الشارع المصري ضدّ نظام الرئيس محمد مرسي، بعد أقل من عام على وصوله سدة الحكم بداية تموز/ يوليو 2012، كأول رئيس منتخب بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

وعلى الرغم من استمرار هذه الأزمات منذ نهاية عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، إلا أن مناهضي ثورة 25 يناير عملوا على تأجيج هذه الأزمات، وتسليط الضوء عليها. وقد شهدت مصر أزمة وقود خانقة قبل أسبوعين من إطاحة الجيش بمرسي، ما دفع رافضو الانقلاب إلى القول إن الجيش عمل مع معارضين للنظام على تأجيج الأزمات؛ لحشد تظاهرات شعبية مهدت الطريق للإطاحة بمرسي[19].

عندما كانت تنقطع الكهرباء في عهد مرسي أو تحدث أزمة طاحنة في الوقود كان كثير من المصريين يتندرون قائلين "الله يخرب بيتك يا مرسي". وقتها لم تكن الأزمة حادة مثلما هي في عهد السيسي. وقد استغلت هذه الأجواء لبث إشاعات مفادها أن كميات ضخمة من الوقود يتم تهريبها إلى قطاع غزة وبعضها بأوامر رسمية من حكومة مرسي، ثم تبين لاحقاً أن هذا الموضوع لم يكن يمثل سبباً في الأزمة[20].

وقد أكد رضوان عبد الله رئيس لجنة الطاقة، من حزب الحرية والعدالة، خلال فترة حكم مرسي، أن كمية الكهرباء التي تصدّر إلى غزة لا تشكل أيّ عبء على مصر، وهي منذ عهد الرئيس مبارك، وكان يذهب لها 22 ميجاوات، بالرغم من أنه في بعض الأحيان يتم خفضها إلى 10 أو15 ميجاوات، ويصلها نحو 30 ميجاوات بدلاً من 22 ميجاوات السابقة، وهي تمثل واحداً على الألف من حجم إنتاج مصر، وتابع:

> ومن يقول إننا نحتاج هذه الكمية في وقت الأزمة، فهو حديث غير لائق، فيجب مراعاة الاعتبارات الإنسانية بعيداً عن الحسابات المادية أو المصالح، فأي

---

[19] محمد توفيق، الثورة المضادة أشعلت الوقود لإحراق نظام مرسي، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2014/9/4، انظر: http://bit.ly/1Oemj1A

[20] عماد الدين حسين، لماذا طهق الناس من مرسي وتحملوا السيسي؟!، صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2014/8/21، انظر: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21082014&id=a6fc6d39-d19a-4545-ad97-2e0306f41f59

محطة كهرباء يحدث بها عطل صغير، ننقص في الأحمال بأرقام تتراوح ما بين 30 إلى 80 ميجاوات، ولا يمكن أن يكون لدينا أزمة خاصة كالتي في غزة، ما يقال في الكهرباء لغزة هي حجة سياسية تساق[21].

وأكد عبد الله أن:

هناك أزمة كهرباء بالفعل من صيف 2012 وهي مستمرة حيث كان لدينا عجز يتراوح ما بين 3.5 و4 آلاف ميجاوات، وبعد ذلك حدث معدل نمو بما يعادل من 1,500 إلى 2,000 ميجاوات، والمتوقع مع النمو العشوائي والزيادة التي نريدها في التطور الصناعي وفتح المصانع المغلقة أن يكون العجز المتوقع لهذا الصيف 7,800 ميجاوات بزيادة على 4 آلاف ميجاوات[22].

وللخروج من أزمة الكهرباء، أكد مرسي أن مصر بحاجه إلى بناء خمس محطات نووية لتوليد الكهرباء[23].

وأظهرت مؤشرات وزارة الكهرباء مطلع تموز/ يوليو 2013، أن نسبة العجز في التيار الكهربائي في الفترة من حزيران/ يونيو 2012 وحتى الشهر نفسه من 2013، بلغت 25%، بما يصل إلى خمسة آلاف ميجاوات، لتشهد البلاد انقطاعات متكررة في الكهرباء خلال فصل الشتاء للمرة الأولى، بعد أن كانت قاصرة في السنوات الماضية على فصل الصيف؛ لارتفاع الأحمال بسبب زيادة درجات الحرارة، والإقبال الشديد على استخدام أجهزة التكييف البالغ عددها نحو سبعة ملايين جهاز[24].

استمرت أزمة الكهرباء بعد انقلاب 3 يوليو، وعاشت الحكومة المؤقتة مأزقاً صعباً. وقد ساندتها دول خليجية بمساعدات تشمل منتجات بترولية بقيمة أربعة مليارات دولار من السعودية والكويت والإمارات، لكن وقود الديزل (السولار) الذي جاء من تلك الدول لا يتوافق مع محطات الكهرباء والمصانع الكبيرة في مصر التي تعمل بالغاز، وقد استمر انقطاع التيار الكهرباء لعدة ساعات باليوم. وكانت قطر قد دعمت مصر

---

[21] حوار مع رضوان عبد الله، تحسنت الكهرباء.. والأزمة مستمرة، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2013/5/31، انظر: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/212970.aspx

[22] **المرجع نفسه**.

[23] موقع بوابة الأهرام، 2012/10/19، انظر. http://gate.ahram.org.eg/News/263450.aspx

[24] محمد توفيق، **مرجع سابق**.

بكميات من الغاز في أثناء حكم مرسي لكن عزله أدى إلى تدهور علاقاتها مع القاهرة. وفشلت الحكومة المؤقتة مثل سابقتها في تدبير وسيلة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر[25].

تواصلت أزمة الكهرباء في مطلع عهد السيسي، وارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 27.9%، وفق ما جاء في النشرة الشهرية للتضخم الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شهر تموز/ يوليو 2014، وصاحب الارتفاع انقطاع متكرر للتيار الكهربائي[26]. لكن قطاعات الشعب التي خرجت في 2013/6/30 ضدّ مرسي مطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وكان أحد دوافعها تدني الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء، لم تنزل الشارع مع انقطاع الكهرباء ورفع أسعارها، بالرغم من وجود حالة من الغضب المكتوم.

والغريب في الأمر أن الأزمات، التي أطاحت بمرسي هي نفسها الموجودة خلال عهد الرئيس السيسي، بحسب أحمد إبراهيم، المحلل الاقتصادي المصري، لكن أدوات نظام مبارك الإعلامية أججتها في عهد مرسي، وقللت من شأنها في عهد السيسي. وأشار إبراهيم في حديث له في أيلول/ سبتمبر 2014، إلى أن "الأزمات التي يعيشها الشارع حالياً هي نفسها بل أكثر مما كانت عليه في عهد مرسي، كما أن الأسعار تضخمت أكثر، لكن الإعلام الذي يمتلكه رجال الأعمال الذين تضخمت ثرواتهم وارتبطت مصالحهم بنظام مبارك، وتعرضت للخطر بسبب ثورة يناير، لا يريد أن يسلط الضوء عليها". ولفت إبراهيم إلى أن أزمة الكهرباء ما تزال مستمرة بل بشكل أكثر حدة من ذي قبل، حيث تصل لساعات طويلة في مختلف أنحاء البلاد[27].

تفاقم أزمة الكهرباء بشكل كبير دفع السيسي في أيلول/ سبتمبر 2014، إلى القيام بالاعتذار للمواطنين منتقداً حكومة إبراهيم محلب. ووعد السيسي بحل الأزمة، وأن يكون صيف 2015 مرضٍ للمواطن من خلال خطة علمية على أساس جدول زمني لن تستغرق سوى ثمانية أشهر، بتكلفة تتجاوز مليارَيْ دولار وتسمى بالخطة العاجلة[28].

---

[25] ماجي فيك، "الرئيس" السيسي سيغرق في مستنقع أزمة الطاقة في مصر، صحيفة **العرب**، لندن، 2014/2/19، انظر: http://www.alarab.co.uk/?id=15795

[26] لماذا اختفت مليونيات الاحتجاج والتأييد في مصر؟، موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2014/8/20، انظر: http://bit.ly/28mS6DS

[27] محمد توفيق، **مرجع سابق**.

[28] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2015/6/17.

وفي كلمة وجهها عبر التلفزيون خصصها أساساً للحديث عن مشكلة الانقطاع المتكرر للكهرباء، قال السيسي إن "مرفقاً مثل مرفق الكهرباء يتطلب تمويلاً واستثمارات هائلة" لإصلاحه. وأشار إلى أن هذا المرفق "أهمل خلال العهود السابقة ولم يتم تطويره ليتناسب مع تزايد احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية". وأكد السيسي أن إصلاح مرفق الكهرباء يحتاج خلال الأعوام الخمس المقبلة إلى عشرة مليارات دولار لتطويره ورفع كفاءته بما يتناسب مع تزايد الاستهلاك. وشدد على أن حلّ هذه المشكلة لن يتم في "يوم وليلة". وأضاف "من فضلكم اصبروا ويجب أن تكونوا على ثقة من أننا سنتغلب على كل هذه المشكلات، لن يتم ذلك في شهر أو اثنين أو ثلاثة"[29].

استمر السيسي في سياسة تبرير استمرار أزمة الكهرباء، ففي أيار/ مايو 2015، قال إن "هناك فجوة بين ما يتم إنتاجه وما نحتاجه من الكهرباء، وهذا ظهر خلال العامين الماضيين من انقطاع للكهرباء حيث نحتاج 3,600 ميجا من الممكن أن تقلل بنسبة كبيرة انقطاع التيار". وتابع: "نعمل من خلال خطة طموحة، ونتحدث عن 3 محطات سيتم الانتهاء منها خلال عام وهو أمر لم يحدث من قبل، بما يوفر 4,300 ميجا، وبالتوازي سنعمل على صيانة المحطات ورفع كفاءتها"[30].

أما وزير الكهرباء محمد شاكر فقد أكد في 2015/8/13، أن مركز التحكم القومي لم يلجأ لتخفيف الأحمال من خلال قطع التيار منذ ما يقرب من 82 يوماً، على الرغم من ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الأحمال على الشبكة بشكل غير مسبوق. وأضاف أن الأحمال على الشبكة بلغت 29 ألف ميجاوات في 2015/8/10، في حين بلغت 24 ألف ميجاوات في اليوم نفسه من 2014، بزيادة 5 آلاف ميجاوات. وتابع قائلاً إن القطاع نجح في القضاء على ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي، حيث تمّ تنفيذ خطة طموحة وعاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد[31].

لم تُحل مشكلة الكهرباء بشكل كامل، على الرغم من محاولة الحكومة المصرية في عهد السيسي من تنفيذ بعض المشاريع، بالتزامن مع وعود بحل مشكلة الانقطاع، غير أن استمرار انقطاع الكهرباء بشكل مفاجئ في بعض المدن والمناطق المصرية بما

---

[29] صحيفة **النهار**، بيروت، 2014/9/6.

[30] موقع صدى البلد، 2015/5/12، انظر: http://www.el-balad.com/1530069

[31] **اليوم السابع**، 2015/8/13، انظر: http://bit.ly/1U2NjmN

فيها العاصمة القاهرة، أكد على استمرار هذه الأزمة، وعلى الرغم من تأكيد وزير الكهرباء محمد شاكر على نجاح قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصري في التغلب على أزمة انقطاع التيار الكهربائي سنة 2015، إلا أن حوادث الانقطاع المتكررة، وإشارة الوزير نفسه في آذار/ مارس 2016، إلى أن قطاع الطاقة المصري قد واجه خلال الفترة الماضية العديد من التحديات مثل: نقص الوقود، وانخفاض إنتاجية محطات التوليد، وارتفاع الدعم المقدم للطاقة، وضعف السياسات والتشريعات الداعمة لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وغياب الآليات التمويلية المناسبة، هذا بالإضافة لمعدل النمو المرتفع لاستهلاك الطاقة بمصر لارتفاع معدلات التنمية، والزيادة السكانية بما يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP، الأمر الذي كان يزيد من فجوة الطاقة بمصر؛ لم يدع مجالاً للشك أن أزمة الكهرباء في مصر وفق هذه السياسات وغياب المساءلة والمحاسبة، غير قابلة للحل على المدى القريب على الأقل[32].

إن أزمات الوقود لم تكن وليدة عهد مرسي، ففي كانون الثاني/ يناير 2012، وقبيل الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة 25 يناير، شهدت مصر نقصاً حاداً في كميات البنزين والسولار المتاحة، وفي 2011/12/21، قال المجلس العسكري الذي كان يرأسه حينها المشير حسين طنطاوي، إنه تلقى معلومات تدعو للحيطة والحذر، عن تصعيد الأوضاع في ميدان التحرير، و"استمرار المخطط الهادف إلى إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات، واستهداف المرافق الحيوية للدولة"[33].

وجاءت تصريحات المجلس العسكري بعد وقت قصير من أحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2011، ما دفع القوى الثورية وقتها إلى ربط أزمة الوقود بالمجلس والحكومة لتأليب المصريين ضدّ السلطة واتهامها بالتسبب في تدهور أوضاعهم. وآنذاك امتدت طوابير السيارات في محيط محطات الوقود إلى أربعة كيلومترات، بينما انتعشت السوق السوداء بأسعارها العالية[34].

[32] موقع صحيفة الوفد الإلكترونية، 2016/3/10، انظر: http://bit.ly/28mT8jo

[33] البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2014/7/5، انظر. http://www.almasryalyoum.com/news/details/476646

[34] المرجع نفسه.

استمرت أزمات الوقود في عهد مرسي، بل تضاعفت إلى درجة "الاختناق" في الأيام الأخيرة له في السلطة، ما جعلها واحدة من الأزمات الرئيسية التي دفعت المصريين إلى الخروج للإطاحة به في 2013/6/30، إلى جانب أزمات انقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار والانفلات الأمني. ولم تُجدِ محاولات الحكومة للسيطرة على الأزمة نفعاً، وتواصل انتعاش السوق السوداء وطوابير محطات الوقود.

نُظر إلى أزمة الوقود خلال عهد مرسي على أنها كانت مفتعلة من قبل الدولة العميقة ورموز العهد السابق ومن له مصلحة في إفشال تجربة حكم التيار الإسلامي في مصر. ورجح مؤيدو مرسي "نظرية المؤامرة"، مؤكدين أن مرسي لم يكن يملك وسائل القوة داخل الدولة التي يرأسها بسبب تفشي الفساد في الهيكل الإداري وبسبب سطوة "الدولة العميقة" وتأثيراتها في تسيير شؤون الدولة.

لم تكن أزمة الوقود بالنسبة لأركان الحكم، ناتجة عن سوء إدارة وزارة البترول أو بسبب نقص الكميات التي تضخها الحكومة في الأسواق، إنما ألقت الرئاسة والقائمين على الوزارة آنذاك باللوم على عمليات التهريب المستمرة، ورفض القائمين على توزيع الوقود من أصحاب المستودعات ومحطات التموين تطبيق منظومة جديدة لتوزيع البنزين والسولار بالكروت الذكية التي بدأتها وزارة البترول مطلع حزيران/ يونيو 2013، للحد من التهريب وترشيد الدعم، حيث قال فياض عبد المنعم وزير المالية المصري: "تفاقم أزمة نقص البنزين خلال الفترة الأخيرة يرجع إلى اتجاه بعض أصحاب محطات الوقود إلى بيع البنزين في السوق السوداء"[35].

وفي 2013/6/26، قالت مؤسسة الرئاسة إن الأزمة سببها "زيادة احتياجات السوق من الاستهلاك الطبيعي وعمليات التهريب التي وصلت إلى 380.5 مليون لتر سولار، و52.1 مليون لتر من البنزين في الفترة من حزيران/ يونيو 2012، وحتى أيار/ مايو 2013". آنذاك، اعتذر مرسي للمصريين عن أزمة الوقود، قائلاً: "أنا نفسي والله، أنزل أقف معاكو في الطوابير"[36].

استغلت هذه الأزمة من قبل معارضي مرسي، بالإضافة إلى أزمة الكهرباء، لتكون المحرك الأساسي لتأليب الرأي العام ضدّ حكمه، وتوفير غطاء "شرعياً" للانقلاب عليه.

[35] موقع مَصْرِسْ (مصر برس)، 2013/6/26، انظر: http://www.masress.com/veto/422338

[36] البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، **المصري اليوم**، 2014/7/5.

وبعد الإطاحة بمرسي، تابع أركان الحكم الجدد الترويج لرواية تهريب نظام مرسي للوقود إلى قطاع غزة. وجعل الجيش المصري من هذه الرواية غطاءً لعمليات هدم الأنفاق التي نفذها على الحدود مع قطاع غزة، وقد حرص المتحدث العسكري، العقيد أحمد علي، على نشر صور بشكل شبه يومي للآبار والأنفاق التي هدمها في شمال سيناء على الحدود مع القطاع[37].

وبعد عزل مرسي فوجئ المصريون بتوفير كل حاجيات محطات الوقود واختفاء السوق السوداء، باستثناء ما يعرف بالبنزين 80، إذ استمر الحديث عن وجود طوابير للانتظار ولكنها لا تقارن أبداً بما كان عليه الوضع في الأيام الأخيرة قبل الانقلاب على مرسي. واللافت للنظر أن المسيرات التي كانت تجوب القاهرة مطالبة بعودة مرسي رئيساً للبلاد، كانت كلما مرت على محطة وقود هتف المشاركون فيها "المؤامرة ظهرت، البنزين أهو"، وذلك تأكيداً منهم على أن أزمة الوقود لم تكن حقيقية ولكنها مفتعلة[38].

هُدمت الأنفاق ورحل مرسي، وجاء السيسي، ولم تتوقف أزمات الوقود، بل قامت حكومة إبراهيم محلب في مطلع تموز/ يوليو 2014، برفع أسعار الوقود، بنسبة تتراوح بين 40-78%، إلا أنه لم تندلع أيّ مظاهرات أو احتجاجات شعبية، باستثناء بضعة وقفات لبعض سائقي الأجرة، وذلك مع أن خطوة شبيهة اتخذها الرئيس الراحل أنور السادات في كانون الثاني/ يناير 1977، أدت إلى احتجاجات واسعة[39].

نتيجة لذلك، عبر الرئيس السيسي عن سعادته بالمرور الهادئ لهذه التطورات، وقال في خطابة للمصريين في 2014/7/23، في ذكرى الاحتفال بذكرى ثورة تموز/ يوليو 1952: "الكثيرون نصحوني بأن هذه الخطوة لن تمر، لكن كانت ثقتي في المصريين كبيرة"[40].

وهكذا شهد العام الأول من تولي عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر، تفاقم العديد من الأزمات المعيشية وارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات، بعدما اتجهت الحكومة إلى تقليص دعم الوقود والسلع بهدف الحد من عجز الموازنة الذي تجاوز 218 مليار جنيه

---

[37] المرجع نفسه.

[38] عوامل انفراج أزمة الوقود بمصر، موقع الجزيرة.نت، 2013/7/15، انظر http://bit.ly/1Oeml9t.

[39] لماذا اختفت مليونيات الاحتجاج والتأييد في مصر؟، شبكة محيط، 2014/8/20.

[40] المرجع نفسه.

(نحو 28.57 مليار دولار) خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية 2015/2014 (من تموز/ يوليو 2014 إلى آذار/ مارس 2015)[41].

لم تحل أزمة نقص الوقود وتهريبه إلى السوق السوداء بشكل كامل، وقد لجأت حكومة محلب قبل أشهر من رحيلها، إلى تطبيق منظومة البطاقات الذكية، والتي لجأت إليها من قبل حكومة هشام قنديل خلال حكم مرسي، في محاولة لترشيد الاستهلاك من الوقود المدعم وتوصيله إلى مستحقيه. على الرغم من ذلك عادت أزمة البنزين والسولار إلى الظهور من جديد في عدد كبير من المحافظات قبل عيد الأضحى المبارك في أيلول/ سبتمبر 2015[42].

تعهد عبد الفتاح السيسي خلال حملته الانتخابية في لقائه الشهير مع الإعلاميين لميس الحديدي وإبراهيم عيسى، بعدم رفع الدعم عن المواطن مرة واحدة ودون سابق إنذار، متوقعاً ألا يتحمل المواطن رفع الدعم دون زيادة أولية في المرتبات، ووعد: "لازم أغني الناس الأول"[43].

إلا أن الحكومة في عهد السيسي ما لبثت أن رفعت أسعار الغاز المنزلي والكهرباء أكثر من مرة، بعدما قلصت دعم الوقود من 134 مليار جنيه (نحو 19.3 مليار دولار)[44] في موازنة السنة المالية 2014/2013 إلى 100.3 مليار جنيه (نحو 13.7 مليار دولار)[45] في موازنة السنة المالية 2015/2014. وأوضح تقرير للغرفة التجارية عن شهر نيسان/ أبريل 2015، أن جميع أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية ارتفعت بنسب وصلت إلى 50% لبعض السلع، مقارنة بالشهر نفسه من سنة 2014. وأكد التقرير، أن أكبر ارتفاعات في الأسعار شهدتها الخضروات والفاكهة، تراوحت بين 37-50%. وارتفعت أسعار السلع غير الغذائية بنسب مختلفة، ومنها زيادة سعر الملابس 25%، حسب

41 زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات المعيشية في العام الأول للسيسي، **العربي الجديد**، 2015/6/8، انظر: http://bit.ly/1tjJy0Y

42 موقع صباح العربي، 2015/8/7، انظر: http://www.sabaharabi.com/mt-142720

43 البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، **المصري اليوم**، 2014/7/5.

44 معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1-2014/6/30 يساوي 6.9438.

45 معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1-2015/6/30 يساوي 7.3296.

التقرير. كما شهدت أسعار الأراضي والشقق ارتفاعات كبيرة، تراوحت بين 25-35%، سنة 2015 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2014[46].

## 2. إدارة قطاع القمح:

احتل ملف زراعة القمح أهمية كبرى في مشروع مرسي الاقتصادي، وقد واجه مرسي عدة تحديات وقفت في وجه النهوض بهذا القطاع، ولم يكن التدهور الحاصل في هذا القطاع بسبب سياسة الحكومات المصرية وقضايا الفساد خلال عهد مبارك فحسب، بل تعدى ذلك ليكون على رأس هذه العقبات فرض سياسة التبعية على مصر من خلال ربط قوتها اليومي بما تُصدّره إليها الدول الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة.

أدت سياسات الحكومات المصرية المتعاقبة، التي قامت على إهمال إنتاج القمح محلياً والاعتماد على استيراده من الخارج بأسعار تخضع لسياسة السوق العالمية، إلى ارتباط القمح بالأزمات الاقتصادية العالمية، وكانت مصر تستورد حتى السنة المالية 2012/2011، أكثر من 8 ملايين طن (الطن يساوي 1,000 كغ) من القمح، وذلك قبل ولاية مرسي. لم تقتصر سلبيات هذه السياسات على ما تفقده خزينة الدولة من عملات أجنبية عند استيراد القمح، بل كانت تشمل ما تخصصه الدولة من دعم كبير للقمح ومشتقاته، حيث وصل في "سلة رغيف الخبز" إلى 10.5 مليارات جنيه (نحو 1.77 مليار دولار)، وفقاً لبيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2011/2010، وهو ما كان يتسبب في زيادة العجز في الموازنة[47].

في مواجهة هذا الواقع، اتبع مرسي استراتيجية بعيدة المدى قامت على ثلاثة أسس:

**أولاً:** دعم المزارع المصري وإسقاط الديون عن كاهله، وقد بادرت الحكومة بإسقاط الديون التي تقل عن 10 آلاف جنيه (نحو 1,436 دولار) استفاد منها نحو 73 ألف مزارع بإجمالي مبلغ 106 ملايين جنيه (نحو 15.23 مليون دولار)[48]. كما قامت بشراء محاصيل القمح من المزارعين المصريين بسعر أكبر من السعر العالمي؛ حيث أشار باسم

---

[46] زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات المعيشية في العام الأول للسيسي، **العربي الجديد**، 2015/6/8.

[47] موقع علامات أونلاين، 2013/5/30، انظر: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=61646
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في الفترة 2010/7/1-2011/6/30 يساوي 5.9459.

[48] **الأهرام**، 2013/5/30، انظر: http://bit.ly/2adVryF

عودة وزير التموين أن الحكومة دفعت بـ 400 جنيه (نحو 57.46 دولار)[49] للأردب (150 كغ)[50]، وهو أعلى من السعر العالمي بحوالي 15%[51].

**ثانياً:** سنّ منظومة قوانين وتشريعات لمنع التعدي على الأراضي الزراعية التي كانت معضلة أساسية تهاونت في معالجتها الحكومات السابقة.

**ثالثاً:** وضع خطة بعيدة المدى من أجل معالجة مشكلة قلة عدد الصوامع، التي يُخزن فيها محصول القمح؛ ما كان يؤدي إلى تعرض ما بين 10-15% من المحصول الذي كان يتوفر آنذاك إلى التلف[52].

انعكست هذه الاستراتيجية إيجابياً على قطاع القمح، حيث أكد مرسي، الذي احتفل في 2013/5/16 بيوم الحصاد في أحد حقول القمح المصرية، أن إنتاجية القمح في السنة المالية 2013/2012، قفزت من 7 مليون طن إلى 9.5 مليون طن بزيادة 30% عن السنة المالية 2012/2011، على الرغم من أن مساحة الأرض المزروعة بالقمح لم تزد عن 10% من مجمل المساحة المخصصة للزراعة، ووعد مرسي بأن مصر ستحقق الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الأربع سنوات القادمة، وتابع: "نأمل بعد عامين أن نصل إلى 11.5-12 مليون طن من القمح، لتحقيق 80 في المائة من احتياجاتنا"، مشيراً إلى أنه سيُلبي كل مطالب الفلاحين، وإلى أنه خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2013، اشترت الحكومة من المزارعين المصريين مليون طن من القمح كان من المفروض أن تستورده من الخارج[53].

لا شكّ أن الاستراتيجية التي وضعتها حكومة مرسي أتت بنتائج إيجابية، وقد أكد رئيس الوزراء هشام قنديل أن مصر قد تحقق ما يتراوح بين 65 و70% من الاكتفاء الذاتي من القمح خلال السنة المالية 2013/2012 بفضل الزيادة المتوقعة في الإنتاج المحلي، كما أكد باسم عودة في النصف الأول من سنة 2013، أن إجمالي توريد القمح

---

[49] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2013/5/30 يساوي 6.96167.

[50] أردب القمح يساوي 150 كغ.

[51] موقع عربي 21، 2016/2/10، انظر: http://bit.ly/2apslvA

[52] الأهرام، 2013/5/30.

[53] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2013/5/16، انظر: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12588&article=728732#.V5XBoNJ95Mw
وانظر أيضاً كلمة مرسي في يوم حصاد مصر على موقع يوتيوب، في: https://www.youtube.com/watch?v=ktfupJiRRmI

للحكومة من المزارعين، وصل إلى مليوني طن، وأشار إلى أن حجم توريد القمح المحلي بلغ أربعة أضعاف حجم التوريد في السنة المالية 2012/2011، وأن القمح المستورد انخفض منذ أربعة أشهر من 5.6 ملايين طن إلى 3.3 ملايين طن. وقد نجحت الحكومة في القضاء على طوابير الخبز، وتوفيره بجودة عالية للمواطنين، وبمراقبتها للمخابز والمطاحن. كما أكد وزير الزراعة أحمد الجيزاوي، أن مصر كانت تهدف إلى إنتاج 15 مليون طن من القمح في سنة 2014 لتزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول إلى 80%، وأن توقعات إنتاج العام 2013/2012 تتراوح ما بين 9 و10 ملايين طن[54].

بعد الانقلاب على مرسي، تراجع اهتمام الحكومات المصرية بزراعة القمح، حيث انكمشت مساحات القمح من 3.5 مليون فدان في عام 2013/2012، إلى 2.5 مليون فدان في كانون الأول/ ديسمبر 2016. وتراجعت كمية ما تشتريه الحكومة من القمح من المزارعين المحليين وازداد الاعتماد على استيراده خارجياً، ففي 2016/4/27، أصدرت وزارة الزراعة المصرية بياناً يشير إلى أن المزارعين ورّدوا إلى شون (مكان يُخزن فيه القمح) وزارة التموين 99 ألف طن قمح فقط على مستوى الجمهورية، في الوقت الذي تمّ توريد عشرين ضعفاً في السنة المالية 2013/2012[55].

وعلى النقيض من خطة الاكتفاء الذاتي التي اتبعتها حكومة مرسي، وُجهت الاتهامات إلى حكومات السيسي باتباع سياسة اقتصادية أدت إلى تهميش وإفقار قطاع القمح، حيث قال حمدي العاصي، وكيل أول وزارة الزراعة الأسبق، بحسب تقرير نشرته بوابة "الأهرام التعاوني" التابعة لمؤسسة الأهرام الحكومية في 2016/2/9، في الصفحة الأولى بعنوان "القمح في ذمة الله.. وزيرا الزراعة والتموين يعلنان نهاية عصر زراعة المحصول في مصر"، إن حكومة السيسي "اتبعت خطة ممنهجة لضرب زراعة القمح في مصر"، من خلال قرارها شراء محصول القمح من المزارعين بالسعر العالمي سنة 2016، وبحسب الصحيفة الحكومية، فإن هناك مخططاً لوزارة التموين في مصر تسعى من خلاله لتدمير زراعة القمح لصالح "مافيا الاستيراد"[56].

---

[54] صحيفة الشعب الجديد الإلكترونية، انظر: http://bit.ly/2auz22w

[55] صلاح بديوي، القمح المصري: بين الاستقلال وترسيخ التبعية، موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/4/30، انظر: http://bit.ly/29YRSO9

[56] "القمح في ذمة الله" يفاقم معاناة الزراعة بمصر، موقع الجزيرة مباشر، 2016/2/10، انظر:
http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2016/02/201621010758201 15.htm
وانظر أيضاً: موقع بوابة الحرية والعدالة، 2016/2/9، انظر:
http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=90169

وفي مؤشر على ازدياد اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج، أكد رولان جيراجوسيان Roland Guiragossian، مدير مكتب جمعية فرنسا لتصدير الحبوب في الشرق الأوسط، أن صادرات بلاده من القمح لمصر بلغت 500 ألف طن خلال أربعة أشهر فقط من سنة 2015، بما يمثل أكثر من 8 أضعاف ما استوردته مصر من فرنسا خلال السنة المالية 2013/2012، والبالغ 60 ألف طن قمح. وفي مؤشر آخر يتعلق بحالات الفساد التي أصابت هذا القطاع خلال عهد السيسي، قال وليد غانم، نائب رئيس الهيئة المصرية للمطاحن: "ما حدث في عام 2015 فيما يتعلق بمحصول القمح كان كارثة فساد وذلك عبر استيراد قمح أجنبي رخيص وخلطه بالمصري وبيعه للدولة على أنه منتج مصري وأخذ فارق السعر ألف جنيه [نحو 128 دولار][57] في الطن، ورفع الجهاز المركزي للمحاسبات تقريراً بذلك إلى السيسي في 11 أكتوبر 2015"[58].

ويصح القول هنا، إن مشكلة القمح في مصر لم تكن مشكلة زراعية تتعلق بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة أو التمويل، بل كانت مشكلة إرادة سياسية تتعلق بالنظام الحاكم، الذي كان يخضع لإملاءات بعض الدول من خلال ما يفرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من شروط للإقراض، وهو ما حاول نظام مرسي أن يتحرر منه، فكان أن أُطيح به بعد أقل من عام.

### 3. معدل النمو الاقتصادي:

يُعرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة[59]، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من السنة المالية 2015/2014 نحو 6.8%، ونحو 4.3% خلال الربع الثاني، مقابل نحو 1% خلال الربع الأول من السنة المالية 2014/2013، ونحو 1.4% خلال الربع الثاني، ونحو 2.5% خلال الربع الثالث، ونحو 3.7% خلال الربع الرابع من السنة المالية نفسها، مقابل نحو 2.5% خلال الربع الأول من السنة المالية 2013/2012، ونحو 2.2% خلال الربع الثاني، ونحو 2.2% خلال الربع الثالث، ونحو 1.5% خلال الربع الرابع من

---

[57] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/10/11 يساوي 7.8088.

[58] صلاح بديوي، مرجع سابق.

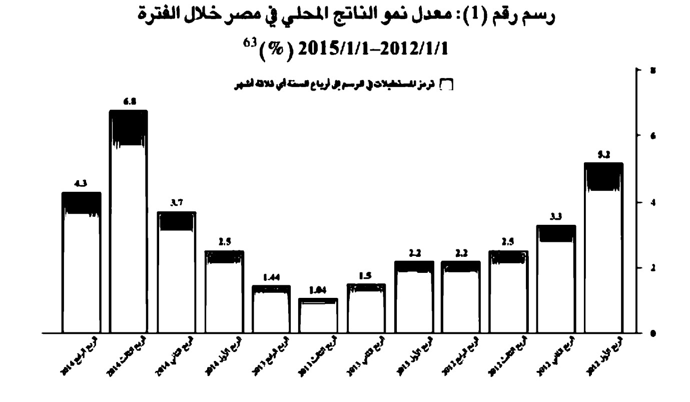
[59] أشرف بدر الدين، الاقتصاد المصري بين مرسي والسيسي، الجزيرة مباشر، 2015/1/19، انظر:
http://mubasher.aljazeera.net/articlesandstudies/2015/01/201511910174741232.htm

السنة المالية نفسها، وقد انخفض معدل النمو في الربع الأول (من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر) من السنة المالية 2015/2014 إلى 1.7% من الناتج المحلي[60].

أدى هذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة معدلات البطالة، حيث أن معدل النمو اللازم لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجب ألا يقل عن ثلاثة أمثال معدل الزيادة السكانية، وحيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل الزيادة السكانية في مصر بلغ نحو 1.7% سنوياً، فإن معدل النمو السنوي يجب ألا يقل عن 6%[61].

كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي يعني تقليل الدخل الحقيقي للمواطن، وبالتالي عدم قدرته على توفير احتياجاته، كما يؤدي إلى تدهور مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وهذا ما يستشعره المواطن المصري في هذه الأيام[62].

**رسم رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي في مصر خلال الفترة 2015/1/1-2012/1/1 (%)[63]**




---

[60] Site of Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth

[61] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[62] المرجع نفسه.

[63] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth

شهد العام الذي حكم فيه مرسي تخفيض مؤسسة موديز Moody's الدولية التصنيف الائتماني لمصر مرتين، ففي 2013/2/21 انخفض تصنيف مصر من بي 2 أو B2 إلى بي 3 أو B3، ثم انخفض في 2013/3/21 إلى سي أي أي 1 أو Caa1، معللة ذلك بارتفاع حدة التوتر السياسي والاضطرابات الداخلية في مصر، وقد وضع انخفاض التصنيف الائتماني لمصر الحكومة في مأزق خطير تمثل في رفع تكلفة الاقتراض سواء الداخلي منه أم الخارجي[64]. في المقابل رفعت مؤسسة موديز في 2015/4/7، بعد أقل من عام على ولاية السيسي، التصنيف الائتماني لمصر إلى درجة بي 3، وذلك من درجة سي أي أي 1، مع الاحتفاظ بنظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد، بما يعني تقليل درجة المخاطرة للاستثمار من الدرجة العالية إلى الدرجة العادية[65].

وقالت موديز إن هناك ثلاثة عوامل رئيسية وراء رفع تصنيفها الائتماني لسندات الحكومة المصرية، وكذلك السندات غير المضمونة من الدرجة الأولى المصدرة من قبل مصر بدرجة واحدة، هي تحسن أداء الاقتصاد الكلي، والحد من عوامل الضعف الخارجية، والالتزام المتواصل بالإصلاح المالي والاقتصادي. وأوضحت أنه منذ تموز/يوليو 2013 ظلت حكومات السعودية والكويت والإمارات ملتزمة بدعم مصر من خلال قيامها بتقديم ودائع ضخمة بالنقد الأجنبي للبنك المركزي المصري، مشيرة إلى أن توقعاتها بانتعاش الاستثمارات المحلية والأجنبية، يؤكدها الدعم القوي من قبل المانحين، في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي عقد في الفترة 13-2015/3/15 بشرم الشيخ[66].

وأضافت موديز في تقريرها، أن الدعم الذي جاء في أغلبيته من دول مجلس التعاون الخليجي الذي بلغ 12.5 مليار دولار في صورة مساعدات رسمية واستثمارات، بالإضافة إلى نحو 38 مليار دولار قيمة الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة خلال المؤتمر بين الحكومة المصرية ومؤسسات استثمارية، سوف يساعد في تخفيف عوامل الضعف الخارجية، كما سيقلل من احتمالات تعريض ميزان المدفوعات للخطر[67].

---

[64] إبراهيم الغيطاني، الاقتصاد المصري في عهد مرسي.. حصاد تحليلي، **المصري اليوم**، 2013/6/27، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/319442

[65] شبكة محيط، 2015/4/8، انظر: http://bit.ly/1PizBoF

[66] المرجع نفسه.

[67] المرجع نفسه.

## 4. العملة المصرية مقابل الدولار:

سجل الدولار الأمريكي في العام الأول من حكم مرسي ارتفاعاً قياسياً مقابل الجنيه ليصل لأعلى مستوى له في تاريخه، متخطياً مستوى السبعة جنيهات للمرة الأولى على الإطلاق، مقابل 6.07 جنيهات قبل تولي مرسي الرئاسة في نهاية حزيران/ يونيو 2012.

كما صعدت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من مستوى 7.55 جنيهات في تموز/ يوليو 2012، إلى نحو 9.8 جنيهات حتى منتصف حزيران/ يونيو 2013، فيما تجاوز سعر صرف الجنيه الإسترليني مستوى 11.53 جنيهاً، مقابل 9.44 جنيهات في تموز/ يوليو 2012[68].

وذكر تقرير في صحيفة الأهرام، أن قيمة العملة المحلية (الجنيه المصري) انخفضت وخسرت أكثر من 18% من قيمتها أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ليسجل الدولار 7.7 جنيهات في 2013/6/30 (في السوق السوداء) و7.05 جنيهات في السوق الرسمي، بعد أن كان في 2012/6/30 في حدود 5.95 جنيهات، وعادت إلى مصر السوق السوداء للعملة بعد أن اختفت من مصر في أواخر تسعينيات القرن العشرين[69].

استمر صعود سعر الدولار بالنسبة للجنيه في عهدي عدلي منصور وعبد الفتاح السيسي، فبعد أن سجل سعر صرف الدولار 7 جنيهات عند نهاية عهد مرسي وبداية عهد منصور، ارتفع سعر الدولار إلى 7.13 جنيهات في نهاية عهد منصور وبداية عهد السيسي، ليصل إلى 7.8 جنيهات في 2015/9/27، بعد مرور نحو 15 شهراً على حكم السيسي[70]، ليبلغ سعره في 2016/4/26 نحو 8.8 جنيهات في البنوك المصرية، غير أن سعره في السوق السوداء بلغ نحو 10.7 جنيهات[71]. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة قامت في 2016/4/22، بتخصيص أربعة مليارات دولار دعماً لمصر، نصفها وديعة في البنك المركزي لدعم الاحتياطي النقدي والنصف الآخر في صورة استثمارات[72]؛ ما ساعد في وقف وتيرة انخفاض سعر الجنيه، غير أن هذا التوقف من

---

[68] اقتصاد مصر في عهد مرسي، الجزيرة.نت، 2013/6/27، انظر: http://bit.ly/1UCVaSf

[69] تقييم الوضع الاقتصادي في عهد مرسي، **الأهرام**، 2013/7/12، انظر: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/220498.aspx

[70] انظر: http://www.oanda.com/currency/historical-rates

[71] موقع مصر فايف، 2016/4/26، انظر: www.misr5.com

[72] الإمارات: أربعة مليارات دولار لدعم مصر، الجزيرة.نت، 2016/4/22، انظر: http://bit.ly/1U8Q5Wa

غير المرجح أي يستمر في ظلّ استمرار الأزمة الاقتصادية، وارتفاع وتيرة الإقبال على شراء الدولار في السوق السوداء، هذه السوق الموازية التي أصبحت المتحكم الرئيسي في سعر الجنيه المصري جراء سياسة العرض والطلب؛ بهدف زيادة الأرباح، في ظلّ عدم امتلاك الحكومة المصرية استراتيجية اقتصادية فعالة لمواجهة هذه الأزمة.

## 5. احتياطي النقد الأجنبي:

اختلفت المساعدات المقدمة لمصر من حيث مصدرها وقيمتها وشكلها، وذلك باختلاف السلطة الحاكمة في مصر، فبعد ثورة 25 يناير، بلغت إجمالي المساعدات التي تعهدت بها الدول العربية لمصر نحو 8.2 مليارات دولار، لم تحصل منها مصر سوى على 500 مليون دولار تمّ تخصيصه لدعم الموازنة، وأضيف إلى حساب وزارة المالية المصرية في البنك المركزي المصري في 2011/5/16[73].

وبالتركيز على المساعدات الخليجية لمصر، نجد أنها انقسمت إلى ثلاث فترات زمنية؛ الأولى: عقب ثورة 25 يناير، والثانية: عقب أول انتخابات رئاسية وصعود التيار الإسلامي، والثالثة: عقب 30 يونيو وعزل مرسي. وقد كان لتلك المساعدات أثر كبير على حجم الاحتياطي النقدي المصري.

فعقب ثورة يناير 2011 وعدت المملكة العربية السعودية بتقديم حزمة من المساعدات بقيمة 3.75 مليارات دولار، في صورة وديعة في البنك المركزي المصري، ومِنح لمشاريع تنموية، ودعمٍ مباشر للموازنة المصرية، خلال 2011[74].

كما قدمت السعودية، خلال الشهور الأولى من سنة 2012، مساعدات عينية تمثلت في تأمين ألف طن متري من غاز البترول المسال، وأعلنت في أيار/ مايو 2012 عن توفير مساعدات بقيمة 500 مليون دولار. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد وعدت بتقديم ثلاثة مليارات دولار في صورة قروض وودائع ومنح[75].

---

[73] أسماء الخولي، دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي، موقع ميدل إيست أونلاين، 2014/3/29، انظر:
http://middle-east-online.com/?id=173727

[74] المرجع نفسه.

[75] المرجع نفسه.

وكان لتلك المساعدات أثرها البالغ على حجم الاحتياطات النقدية لمصر، فقد كانت الزيادة الأكبر والأولى بعد ثورة 25 يناير في نيسان/ أبريل 2012 بقيمة 100 مليون دولار وارتفع وقتها الاحتياطي إلى 15.2 مليار دولار مقابل 15.1 مليار دولار في آذار/ مارس من السنة ذاتها. حيث فقدت مصر نحو نصف احتياطاتها من النقد الأجنبي خلال عام الثورة، لينخفض من نحو 36 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2010، لنحو 18.2 مليار دولار خلال كانون الأول/ ديسمبر 2011، من رصيد بلغ نحو 20.15 مليار دولار، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2011[76].

وعقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة بعد انتخابات سنة 2012، كان احتياط النقد الأجنبي في بداية عهده يقدر بنحو 15.5 مليار دولار، وتقلص إلى 13.6 مليار دولار في كانون الثاني/ يناير 2013، ثم ارتفع إلى 14.426 مليار دولار خلال نيسان/ أبريل 2013، ثم زاد مرة أخرى ليبلغ 16.039 مليار دولار في أيار/ مايو 2013[77]؛ إلا أن هذه الزيارة جاءت نتيجة المساعدات القطرية والليبية، حيث تلقى البنك المركزي المصري في أيار/ مايو وديعة من قطر بقيمة 3 مليارات دولار، ووديعة من ليبيا بقيمة 2 مليار دولار[78].

وبمتابعة المساعدات الخليجية لمصر، نرى أن السعودية لم تتخذ خطوات فعلية لتوفير المساعدات لمصر حتى 2013/6/30. وبالنسبة للكويت، لم يتم الإعلان عن مساعدات محددة للاقتصاد المصري حتى 2013/6/30، أو عن رغبة في زيادة حجم الاستثمارات، والتي لا تتعدى —وفق بعض التقديرات— 2.7 مليار دولار[79].

وربما يرجع أحد أسباب التباطؤ في تقديم الأموال التي تعهدوا بها، لكون مصر تعيش حالة من التشتت بسبب التحولات السياسية المحلية، وكذلك لم تُقدم الحكومات على اتخاذ إجراءات للتعهد بسياسات اقتصادية تقنع المانحين بأن الأموال ستنفق بشكل جيد، إلا أن سرعة وصول المساعدات الخليجية لمصر بعد الانقلاب على مرسي أوحت بوجود خطة من هذه الجهات لإنجاح الانقلاب.

---

[76] المرجع نفسه.

[77] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق**.

[78] مساعدات قطر وليبيا ترفع الاحتياطي النقدي بـ"المركزي" لـ 16 مليار دولار، **المصري اليوم**، 2013/6/6، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/216263

[79] أسماء الخولي، مرجع سابق.

وبعد 2013/7/3، بدأت حكومة حازم الببلاوي في مصر عملها مدعمة بحزمة من المساعدات الاقتصادية التي تقدر بنحو 12 مليار دولار، مقدمة من كل من السعودية (5 مليارات دولار)، والإمارات العربية المتحدة (4 مليارات دولار)، والكويت (3 مليارات دولار). وجاءت 50% من قيمة تلك المساعدات في شكل مِنح نقدية لا تُرَد، وأخرى عينية في شكل مشتقات النفط والغاز. وتسلمت منها مصر بالفعل 7 مليارات دولار. وقد كان لهذه المساعدات آثار إيجابية، لم تدم طويلاً، على الاقتصاد المصري[80].

وطبقاً لبيان وزارة المالية المصرية، فإن السعودية أودعت 2 مليار دولار في بداية آذار/ مارس 2014 لدى البنك المركزي المصري، إضافة إلى مِنح عينية قدمتها لمصر، تقدر بـ 1.6 مليون دولار. بينما وضعت الإمارات العربية المتحدة 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري، وقدمت منحاً نقدية تقدر بـ 1 مليار دولار، إضافة إلى مِنح عينية تقدر بنحو 1.2 مليار دولار؛ ليبلغ إجمالي ما تقدمت به لمصر 4.2 مليار دولار. وقدمت الكويت منحة لمصر مقدرة بنحو 2.7 مليار دولار، بمعدل 2 مليار دولار ودائع لدى البنك المركزي المصري، و700 مليون دولار منحاً عينية. فيما قدمت قطر منحاً عينية لمصر تقدر بنحو 200 مليون دولار[81].

ووفقاً لتصريح وزارة المالية المصرية، تعدّ تلك المساعدات التي تمّ وضعها ودائع لدى البنك المركزي دون أدنى فوائد، مساعدات يتم ردها، بينما تُعد المنح النقدية والعينية، التي يبلغ إجمالها 4.7 مليار دولار مساعدات لا تُرَد[82]. فيما يتضمن الجزء الأكبر من برنامج المساعدات والمنح التي لا ترد من كل من الإمارات والكويت، شقاً أساسياً خاصاً بتزويد مصر بدفعات جديدة ومتزايدة من الوقود والغاز، بحيث يتم تكثيف تلك الكميات قبل منتصف سنة 2014، وذلك لتفادي حدوث اختناقات كبيرة في محطات الوقود، بسبب موسم الحصاد الزراعي للمحاصيل الصيفية إلى جانب الحد من مشكلة انقطاعات الكهرباء المتتالية التي تحدث في مصر[83].

وبالفعل أسهمت المساعدات البترولية المقدمة من الدول الخليجية خلال 2013 في تلبية نسبة مهمة من الاحتياجات المصرية، حيث حصلت الحكومة المصرية على مساعدات

[80] المرجع نفسه.

[81] المرجع نفسه.

[82] المرجع نفسه.

[83] المرجع نفسه.

بترولية خليجية خلال النصف الثاني من سنة 2013، بنحو 4 مليارات دولار. وقد بدأت الحكومة الإماراتية خلال شباط/ فبراير 2014، في إمداد مصر بالمساعدات البترولية الجديدة، على أن تمتد لمدة ثلاثة أشهر قادمة، وتتضمن تلك المساعدات شحنات من البنزين والسولار والمازوت[84].

فالمساعدات الخليجية، تعكس ارتفاع القدرة على سداد ديون الدولة، بالإضافة إلى رؤية الدول الخليجية، أن تلك الفترة تُعد بداية تحسن الوضع السياسي، بما جعلها تدفع مليارات الدولارات لمساندة الأنشطة الاقتصادية. وقد دعمت تلك المساعدات احتياطي النقد الأجنبي لمصر، ووصلت به إلى حدود آمنة، كما أنها حالت دون هبوط العملة المحلية مقابل الدولار بشكل كبير، وهو ما يعني السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة؛ كون مصر تستورد أكثر من نصف احتياجاتها السلعية. وبالفعل زاد الاحتياطي النقدي الأجنبي من 14.9 مليار دولار في شهر حزيران/ يونيو 2013[85]، أي في نهاية عهد مرسي، إلى 17.1 مليار دولار نهاية كانون الثاني/ يناير 2014، بعد ضخ حزمة المساعدات الخليجية، مما مكّن مصر من شراء مستلزماتها من السلع الغذائية.

وقدرت وزارة المالية المصرية حجم المساعدات التي تلقتها الحكومة المصرية من الدول العربية خلال السنة المالية 2014/2013، بنحو 16.7 مليار دولار. وشهدت مصر تدفقات مالية ضخمة من الدول الخليجية، السعودية والإمارات والكويت، عقب 2013/7/3، بقيمة 12 مليار دولار مرة واحدة في صورة ودائع بفائدة صفرية لدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، وأكدت وزارة المالية المصرية خلال البيان المالي لموازنة السنة المالية 2015/2014، حصول مصر على مساعدات خارجية من دول الخليج في صورة منح وودائع ومواد بترولية بلغت نحو 16.7 مليار دولار خلال السنة المالية 2014/2013، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[86].

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور عماد كمال، أن هذه المبالغ أسهمت بشكل مباشر في تسكين كل الأزمات الاقتصادية وخصوصاً احتياطي النقد الأجنبي الذي تراجع

---

[84] المرجع نفسه.

[85] **المصري اليوم**، 2013/7/7، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/232427

[86] موقع العربية.نت، 2014/7/6، انظر: http://bit.ly/1VObRzm

بشكل كبير من 36 مليار دولار قبل انتهاء نظام مبارك في بداية 2011 إلى ما يقرب من 13 مليار دولار في بداية سنة 2013. إلا أنه نبه إلى أن استمرار الدعم العربي لا يمكن أن يستمر في صورة مبالغ ومنح مالية تتلقاها الحكومة المصرية، ولكن يجب أن تتجه المنح والدعم العربي إلى الاستثمار بشكل مباشر في مصر، وهو أفضل بكثير من استمرار المنح والاعتماد على القروض التي تتحملها الأجيال المقبلة[87].

استمرت المساعدات الخليجية خلال الرئاسة المؤقتة لعدلي منصور، ثم تواصلت في عهد عبد الفتاح السيسي، إلا أن السلطات المصرية منذ آب/ أغسطس 2013 وحتى نيسان/ أبريل 2014، لم تكشف عن تلقّي مساعدات خليجية أو خارجية جديدة باستثناء الـ 12 مليار دولار؛ التي حصلت عليها عقب الانقلاب في 2013/7/3، واستمر الوضع حتى قبل موعد الانتخابات الرئاسية[88]. وقُبيل ترشُّح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية، وتحديداً في 2014/5/7، فاجأ المصريين بإعلانه أن مساعدات الدول الخليجية لبلاده تبلغ أكثر من 20 مليار دولار[89]، وقال في مقابلة تليفزيونية، إن المساعدات الخليجية ليست "12 ولا 15 ولا 20 مليار دولار... أتكلم عن أموال فقط... أكثر من 20 مليار دولار الباقة كلها، وإن ما قُدِّم لمصر من المساعدات كثير، وما سيُقَدَّم لمصر مهم وقد يكون كثيراً، أنا واثق"[90].

وبعد فوز السيسي بالانتخابات الرئاسية، تواصل دعم الدول الخليجية للاقتصاد المصري، ففي مؤتمر "دعم وتنمية الاقتصاد المصري - مصر المستقبل"، الذي عقد في منتجع "جولي فيل" في شرم الشيخ في 13-2015/3/15، والذي افتتحه الرئيس السيسي بحضور ملوك وأمراء ورؤساء وساسة ولفيف من رجال أعمال من نحو مئة دولة، إضافة إلى 25 منظمة إقليمية ودولية[91]؛ قال رئيس الحكومة المصرية إبراهيم محلب، في الكلمة الختامية للمؤتمر، إن الاتفاقيات التي تمّ توقيعها باستثمار مباشر

---

[87] المرجع نفسه.

[88] أسماء الخولي، مرجع سابق.

[89] السيسي لـ"cbc": ساقسّم المحافظات لـ 32.. وأشكر الملك عبد الله "كبير العرب".. والأشقاء قدموا لنا 20 مليار دولار، صدى البلد، 2015/3/29، انظر: http://www.el-balad.com/955266

[90] السيسي: مساعدات الخليج لمصر أكثر من 20 مليار دولار، وكالة رويترز للأنباء، 2014/5/7، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0DN0B820140507

[91] صحيفة **الحياة**، لندن، 2015/3/14.

خلال المؤتمر الاقتصادي بلغت قيمتها 36.2 مليار دولار، مشيراً إلى أن ثمة مشاريع ممولة سيتم تسديدها على سنوات عدّة بقيمة 18.6 مليار دولار، وأن حجم القروض من الصناديق الدولية بلغ 5.2 مليارات دولار ليصبح الإجمالي 60 مليار دولار، يضاف إليها 12.5 مليار دولار من دول الخليج[92].

تجدر الإشارة هنا إلى أن قسماً كبيراً مما عدته وسائل الإعلام المحلية والعالمية اتفاقيات، كانت اتفاقيات مبدئية أو إعلان نوايا، في حين أن الحصيلة النهائية الرسمية للاستثمارات والقروض التي حصلت عليها مصر كانت 60 مليار دولار، إضافة إلى تعهدات بدعم خليجي قدره 12.5 مليار دولار[93].

وعلاوة على ذلك، فإن إجمالي المساعدات الاقتصادية واتفاقيات الاستثمار المباشرة والتفاهمات والتعهدات الاستثمارية قد يصل إلى 130 مليار دولار، بحسب رصد أولي لنتائج المؤتمر الاقتصادي[94]. وبحسب ما قال وزير الاستثمار المصري أشرف سلمان خلال المؤتمر، فإن الاتفاقيات الموقعة، والأخرى المتوقع البدء فيها وصلت قيمتها إلى 130 مليار دولار، وهي تتوزع بين اتفاقيات الاستثمار الفعلي التي تُعدُّ عقوداً نهائية بلغت جملتها 15 مليار دولار، و18 مليار دولار اتفاقيات تمويل وتركيب وتشغيل وتمويل محطات طاقة تحتفظ الدولة بملكيتها، و5.2 مليارات دولار اتفاقيات لمنح وقروض وقعتها وزارة التعاون الدولي، و92 مليار دولار مذكرات تفاهم وقعتها الحكومة مع المستثمرين[95].

وتوزع الدعم الخليجي الذي أعلن عنه في اليوم الأول للمؤتمر الاقتصادي على النحو التالي[96]:

- الكويت: 4 مليارات دولار (استثمارات).
- السعودية: 4 مليارات دولار (مليار دولار واحد وديعة و3 مليارات استثمارات).

---

[92] صحيفة السفير، بيروت، 2015/3/16، انظر: http://assafir.com/Article/5/407834/AuthorArticle

[93] القدس العربي، 2015/3/15.

[94] السفير، 2015/3/16.

[95] المرجع نفسه.

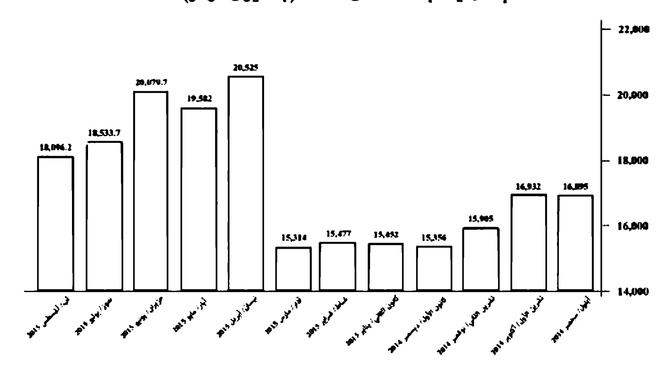
[96] المرجع نفسه.

• الإمارات: 4 مليارات دولار (2 مليار دولار وديعة و2 مليار استثمارات).
• عُمان: 500 مليون دولار (250 مليون دولار وديعة و250 مليون استثمارات).

ولكن قياس مدى نجاح هذا المؤتمر الاقتصادي من عدمه سيتحدد مع إنجاز المشاريع والاستثمارات المرتقب ضخها لاحقاً.

هذه الحزمة من المساعدات أدت إلى الزيادة في احتياط النقد الأجنبي، ليسجل أعلى مستوى له بعد ثورة 25 يناير 2011، حيث بلغ احتياط النقد الأجنبي 20.52 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2015، بعد أن تراوح هذا الاحتياط بين 16.89 مليار دولار و15.31 مليار دولار في الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2014 وشباط/ فبراير 2015[97]. غير أن هذا الاحتياط تراجع في الأشهر التي أعقبت المؤتمر الاقتصادي، حيث سجل الاحتياط 19.58 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2015، و20.07 مليار دولار في أيار/ مايو 2015، و18.53 مليار دولار في حزيران/ يونيو 2015، و18.09 مليار دولار في تموز/ يوليو 2015[98].

**رسم رقم (2): احتياطات النقد الأجنبي من بداية أيلول/ سبتمبر 2014 إلى نهاية آب/ أغسطس 2015 (بالمليون دولار)[99]**




97 Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/foreign-exchange-reserves

98 Ibid.

99 Ibid.

## 6. التضخم:

يعرف التضخم بأنه نسبة التغير في أسعار المستهلكين، أو هو انخفاض في قيمة العملة[100]، وعندما يواجه الاقتصاد حالة تراجع في معدلات التضخم، فإن عبء الديون العامة والخاصة يرتفع، وتحتاج الحكومات إلى خفض القيمة الحقيقية للدين لتخفيض عبء الدين عن كاهل المدينين من خلال رفع معدلات التضخم لتنشيط مستويات الإنفاق مرة أخرى، ومن ثم النمو؛ ولذلك تقوم الحكومات بضخ كميات هائلة من النقود لرفع معدل التضخم، مستهدفة رفع المستوى العام للأسعار إلى مستويات قريبة من التضخم المنخفض، غالباً 2%[101].

اتبعت الحكومة المصرية بعد انقلاب 3 يوليو هذه السياسة الاقتصادية بشكل غير مدروس؛ ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم، خصوصاً أن طباعة النقود شهدت تصاعداً لا يتناسب مع أداء معدلات النمو الاقتصادي، أو تدفقات النقد الأجنبي لمصر، أو زيادة في الرصيد الذهبي لها. فوفق بيانات النشرة الاقتصادية للبنك المركزي المصري عن أيلول/ سبتمبر 2014، قفز حجم النقد المطبوع فقط في تموز/ يوليو 2014 لنحو 15.2 مليار جنيه (نحو 2.13 مليار دولار)[102]، بينما كان المتوسط الشهري لطباعة النقود خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014 نحو 5 مليارات جنيه (نحو 718 مليون دولار)[103]، مع الاستمرار بطرح سندات مالية للاستدانة من القطاع المحلي، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام المحلي، وقد أدت هذه السياسة، إضافة إلى البدء في رفع الدعم عن المنتجات البترولية والكهرباء، إلى وصول معدل التضخم خلال الفترة أيار/ مايو – تموز/ يوليو في السنة المالية 2014/2013 إلى نحو 10.3%، مقابل نحو 6.7% في

---

[100] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[101] محمد إبراهيم السقا، لماذا تحاول الحكومات رفع معدل التضخم في أوقات الأزمات؟، العربية.نت، 2013/6/14، انظر: http://bit.ly/1Ybpd94

[102] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2014/7/1 يساوي 7.132.

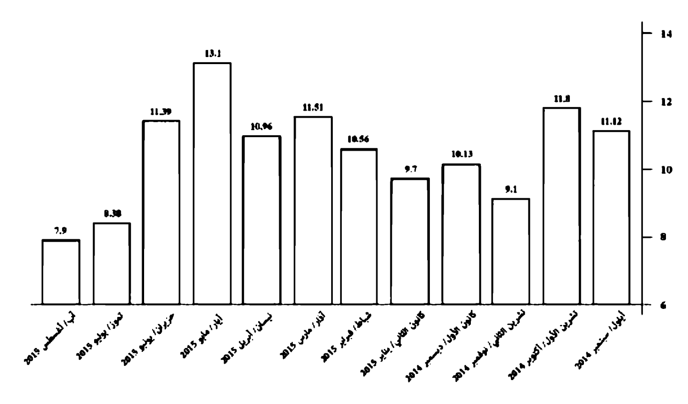
[103] عبد الحافظ الصاوي، تداعيات تمادي مصر في طباعة النقود، الجزيرة.نت، 2014/10/22، انظر: http://bit.ly/1PfDV6t

ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/1/1–2014/6/1 يساوي 6.9625.

الفترة نفسها من السنة المالية 2013/2012، وكانت السلع الغذائية أكثر السلع ارتفاعاً في أسعارها، مما زاد من معاناة المواطنين وأدخل شرائح جديدة من المصريين إلى دائرة الفقر[104].

خلال العام الأول من ولاية السيسي بقي معدل التضخم مرتفعاً بشكل عام، وقد بلغت أعلى نسبة له 13.1% خلال أيار/ مايو 2015، فيما بلغت أدنى نسبة له 9.1% خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. أما في الشهرين الأولين من بداية العام الثاني لولاية السيسي، أي خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2015، فقد انخفض معدل التضخم ليسجل 8.38% و7.9% على التوالي[105].

**رسم رقم (3): معدل التضخم في مصر خلال الفترة**
**أيلول/ سبتمبر 2014 – آب/ أغسطس 2015 (%)**[106]

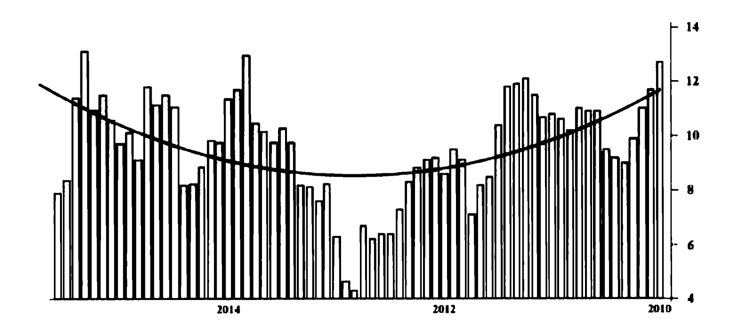



[104] محمود مكاوي، تحليل ... مصر بالأرقام بين حكم مبارك والعسكري والإخوان (الحلقة الأولى)، موقع مباشر، 2013/12/4، انظر: http://bit.ly/1sx515D

[105] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi

[106] Ibid.

**رسم رقم (4): معدل التضخم في مصر خلال الفترة**
**كانون الثاني/ يناير 2010 – آب/ أغسطس 2015**[107]




## 7. الدَّين العام:

يُعرف الدين العام بـ"ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات، وهو ظاهرة عالمية مقبولة، ولكن وفق ضوابط وحدود، مثل نسبته من الناتج المحلي حيث يمثل معدل الأمان عدم تجاوز نسبة الدين العام لنسبة 60% من قيمة إجمالي الناتج المحلي"[108].

شكلت مسألة الدين العام إحدى المعضلات الرئيسية بالنسبة للحكومات المصرية بعد ثورة 25 يناير، وقد شُنَّت الحملات الإعلامية التحريضية ضدّ الرئيس مرسي، واستُخدم تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وزيادة مديونية الدولة كإحدى ذرائع تنفيذ الانقلاب على مرسي، على الرغم من أن الفترة التي قضاها مرسي في الحكم لم تتعد عاماً واحداً، ومن غير المنطقي أن يستطيع أي رئيس للبلاد أن ينتشل الوضع الاقتصادي المتردي خلال هذه الفترة من الحكم؛ خصوصاً أن هذا التردي كان نتيجة تراكم عشرات السنوات من الفساد الإداري وغياب التخطيط الاقتصادي الذي يرتكز على اقتصاد الإنتاج لا اقتصاد الاستهلاك والاقتصاد الريعي. أضف إلى ذلك أن أجهزة

[107] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi/forecast

[108] محمود مكاوي، مرجع سابق.

الدولة الإدارية والاقتصادية وحتى القضائية، لم تكن تتعاون لا مع الرئيس ولا مع حكومته التنفيذية.

لم يتغير الوضع بعد الانقلاب على مرسي، بل على العكس، فقد زادت المديونية المحلية والخارجية، وبلغت مراحل خطيرة، في ظلّ غياب المحاسبة البرلمانية —بعد حصول مؤيدي الانقلاب على الأغلبية البرلمانية— وإحجام السلطات القضائية والرقابية عن المحاسبة، وتواطؤ الأحزاب والقوى التي دعمت الانقلاب؛ تحت ذريعة الحفاظ على استقرار النظام، وقطع الطريق أمام عودة "الإسلاميين" إلى الحكم. وفي المحصلة ستدفع الأجيال المصرية الحاضرة والقادمة الثمن الأكبر، من خلال تزايد المديونية العامة، ما يجعها تحت رحمة الضرائب المتزايدة، وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، والفقر المقزع.

وإذا تتبعنا تطور ارتفاع الدين العام في مصر، فنجد أن الدين العام بشقّيه المحلي والخارجي استمر بالارتفاع بعد خلع الرئيس مبارك حتى بلغ مستويات خطيرة في عهد السيسي حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لكن هذا لا يعني أن الثورة التي أطاحت بمبارك أضرت بالبلاد اقتصادياً بدل أن تنقذها، بل يصح القول هنا، إن من أضر بالبلاد هو من انقلب على الثورة قبل أن تحقق مبتغاها، وانقلب على أول رئيس مدني منتخب، وعطل الآليات التشريعية والدستورية التي تشكل صمام الأمان للاستقرار والتطور الاقتصادي؛ من خلال ما تسن وتشرّع من وسائل رقابية وآليات تشريعية اقتصادية وغير اقتصادية.

ووفق تقارير وبيانات البنك المركزي المصري، فإن الدين المحلي عند نهاية حكم مبارك بلغ نحو 150.27 مليار دولار، فيما بلغ الدين الخارجي نحو 40 مليار دولار. ارتفع هذا الدين بشقه المحلي في نهاية فترة حكم المجلس العسكري عقب ثورة 25 يناير، والتي استمرت لمدة عام ونصف العام تقريباً، حيث وصل الدين المحلي نحو 193.51 مليار دولار، أما الدين الخارجي فقد تراجع إلى نحو 34.4 مليار دولار عند نهايتها[109]. أما في عهد مرسي فتواصل ارتفاع الدين المحلي ليبلغ نحو 238.06 مليار دولار، كما ارتفع الدين الخارجي ليصل إلى نحو 43.23 مليار دولار. وواصل الدين العام بشقّيه المحلي والخارجي ارتفاعه في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، حيث بلغ الدين المحلي في نهاية حكمه، نحو 261.7 مليار دولار، فيما بلغ الدين الخارجي نحو

[109] المرجع نفسه.

46 مليار دولار[110]. استمر مسلسل ارتفاع الدين العام في عهد السيسي، الذي قاد انقلاباً ضدّ مرسي تحت مبررات تردي الوضع الاقتصادي والسياسي، وبلغ الدين المحلي نحو 301.5 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2015، أما الدين الخارجي فبلغ نحو 47.8 مليار دولار في الفترة نفسها[111].

اتبعت الحكومات المصرية بعد الانقلاب سياسة القفز إلى الأمام في تعاملها مع الوضع الاقتصادي ومعالجة المديونية؛ فراكمت الديون وما يستحق عليها من خدمة تلك الديون، بل وزادتها من خلال اقتراض وطرح سندات خزينة، ومن خلال طباعة كميات كبيرة من الجنيهات المصرية مع خفض قيمتها من حين إلى آخر؛ ما فاقم الوضع الاقتصادي وأدخل البلاد في دوامة خطيرة من المستبعد أن تخرج منه إذا استمرت في سياستها هذه. ففي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أعلنت وزارة المال المصرية عن طرح سندات خزينة بقيمة 281.5 مليار جنيه (نحو 36 مليار دولار أمريكي) في الربع الثاني من السنة المالية 2016/2015، وأعلنت في جدولها الزمني لسندات الخزينة، "طرح سندات خزينة لآجال 91، و182، و273، و364 يوماً". كما أعلنت طرحها في الفترة ذاتها، سندات خزينة بقيمة 82.4 مليار جنيه (نحو 10.5 مليار دولار أمريكي)، تتراوح آجال دفعها بين أيلول/ سبتمبر 2018 وكانون الأول/ ديسمبر 2025[112].

وفي هذا الخصوص، أكدت يمن الحماقي، أستاذة الاقتصاد بجامعة عين شمس، أن زيادة الدين العام بهذا الشكل وتجاوزه المعدلات القياسية العالمية والتي تتراوح عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تجاوز عجز الموازنة (المقدر بـ 9.5%) لتلك المعدلات المتعارف عليها دولياً وهي 3%، يعني أن الحكومة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص خطط التنمية؛ وبالتالي المزيد من الضغوط على الفقراء[113]. وتقول إن الخطر الأكبر هو لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي من أجل سدّ العجز، وليس الاستثمار والتنمية، وهو ما يسمى "تدوير القروض".

---

[110] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[111] صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2016/3/15، انظر: http://www.dostor.org/1002721

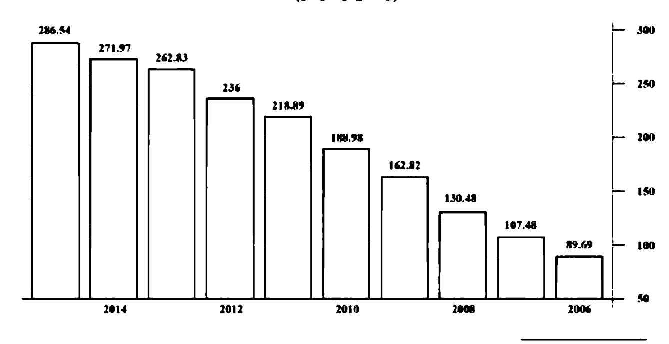
[112] مصر تطرح سندات خزينة، **الحياة**، 2015/10/4، انظر: http://bit.ly/25O9vTZ
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/10/4 يساوي 7.8139.

[113] عادل القاضي، مصر تواجه شبح اليونان.. الديون تعادل 90% من الناتج الإجمالي، **صحيفة التقرير**، 2015/7/10، انظر: http://bit.ly/29QurUs

أيضاً، يقول رشاد عبده، أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم الإدارية، إن لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنوك لسد العجز في الموازنة العامة هو السبب في ارتفاع الدين العام المحلي، خصوصاً أن الحكومة لا تسدد ما تقترضه؛ وبالتالي فإن إجمالي الدين العام المحلي ارتفع من عام لآخر حتى وصل إلى مستوى قياسي زاد فيه عن ألفي مليار جنيه (نحو 262.9 مليار دولار أمريكي). وأشار إلى أن الموازنة العامة للسنة المالية 2015/2014 كانت تعاني عجزاً قيمته 260 مليار جنيه (نحو 34.2 مليار دولار أمريكي) اقترضتهم الحكومة ولم يتمّ تسديدهم، والموازنة الجديدة للسنة المالية 2016/2015 تعاني عجزاً قدره 251 مليار جنيه (نحو 32.99 مليار دولار أمريكي)، ستقترضهم الحكومة؛ وبالتالي فإن الدين المحلي سيزيد بهذه القيمة[114].

ووصف عبده لجوء الحكومة إلى الاقتراض بالشكل الحالي بأنه أمر "غير محمود"؛ لأنها تقترض فقط لمجرد سدّ العجز في الموازنة العامة، قائلًا: إذا كانت الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لزيادة فرص التشغيل والإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وتحصيل الضرائب؛ فإن هذا أمر محمود، أما غير ذلك فإن الدين هنا سيكون "مذلة في النهار ومهانة بالليل"[115].

رسم رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي من 2006 إلى نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 (بالمليار دولار)[116]




[114] المرجع نفسه.
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/7/1 يساوي 7.60833.

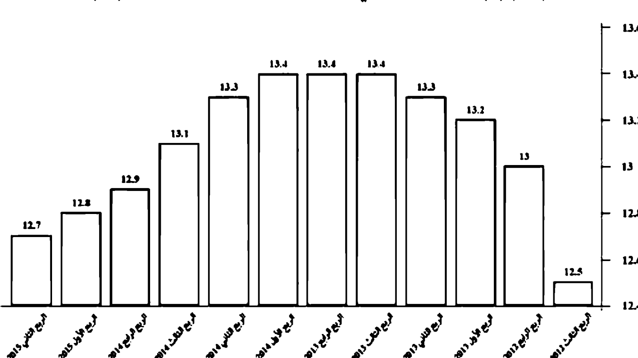
[115] المرجع نفسه.

[116] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp

## 8. البطالة:

انخفض معدل البطالة في مصر إلى 12.7% من إجمالي قوة العمل، خلال الربع الثاني من سنة 2015، مقابل 12.8% خلال الربع الأول من السنة نفسها. وكان معدل البطالة قد بلغ 12.9% خلال الربع الأخير من سنة 2014، مقابل 13.1% خلال الربع الثالث من 2014، و13.3%، خلال الربع الثاني من سنة 2014، و13.4% خلال الربع الأول من السنة نفسها. فيما بلغ معدل البطالة 13.4% في الربع الأخير من سنة 2013، مقابل 13.4% خلال الربع الثالث من سنة 2013، مقابل 13.3% خلال الربع الثاني، وكان معدل البطالة قد ارتفع خلال الربع الأول من سنة 2013 إلى 13.2%، بعد أن كانت نسبة البطالة قد بلغت 13% خلال الربع الأخير من 2012، و12.5% خلال الربع الثالث من سنة 2012[117].

رسم رقم (6): معدل البطالة في مصر خلال الفترة 2012–2015 (%)[118]




[117] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/unemployment-rate

[118] Ibid.

## 9. الفقر:

أكدت نهلة زيتون مسؤولة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في أيار/ مايو 2015، أن 40% في مصر يعيشون تحت خطّ الفقر[119]. وكانت نسبة الفقر قد بلغت 26.3% من إجمالي السكان في السنة المالية 2014/2013[120]. وكشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه في السنة المالية 2013/2012 ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى 26.3% من إجمالي عدد السكان، بينما انخفضت نسبة من هم في فقر مدقع إلى 4.4% في السنة المالية 2013/2012 مقارنة بنحو 6.1% من إجمالي السكان في السنة المالية 2009/2008. ووصلت نسبة الفقراء خلال السنة المالية 2011/2010 إلى 25.5%، بينما بلغت 21.6% من إجمالي السكان في السنة المالية 2009/2008[121].

## 10. قطاع السياحة:

تأثر قطاع السياحة في مصر، والذي يُعدّ من المصادر المهمة التي تؤمن مداخيل ثابتة لخزينة الدولة، بالاضطرابات السياسية والأمنية التي أصابت البلاد بعد ثورة 25 يناير، ودخول مصر في نفق مظلم جراء الانقلاب على مرسي في 2013/7/3، وما أعقبه من أحداث واضطرابات أمنية وسياسية ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، مع الأخذ بالاعتبار أن هذا القطاع كان قد بدأ يستعيد عافيته خلال فترة حكم مرسي.

وكانت مداخيل قطاع السياحة تمثل نحو 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 14.4% من إيرادات مصر من العملات الأجنبية قبل ثورة 25 يناير[122]، حيث زار مصر نحو 14.7 مليون سائح سنة 2010 محققاً حينها عائدات للبلاد بنحو 12.5 مليار دولار، لكن هذا العدد انخفض سنة 2011 إلى 9.8 ملايين سائح بعائدات بلغت 8.8 مليارات

---

[119] مسؤول بالأمم المتحدة: 40% في مصر يعيشون تحت خط الفقر، **اليوم السابع**، 2015/5/3، انظر: http://bit.ly/1XHh7Xn

[120] "القومي للبحوث الاجتماعية": 26.3% من سكان مصر فقراء، **اليوم السابع**، 2015/2/25، انظر: http://bit.ly/1U2PQxu

[121] **المصري اليوم**، 2014/10/16، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/545130

[122] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29، انظر: http://bit.ly/1L2C9bm

دولار فقط[123]، ثم انخفض مجدداً إلى 9.5 ملايين سائح في 2013[124]. وقال وزير الصناعة والتجارة الخارجية حاتم صالح، إن إيرادات مصر من السياحة بلغت 14 مليار دولار خلال السنة المالية 2013/2012[125].

لا يبدو أن هذا القطاع مقبل على التعافي والانتعاش؛ في ظلّ استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، خصوصاً مع إصرار السلطات الحاكمة في مصر على اتباع سياسة الإقصاء تجاه القوى السياسية المعارضة، واستخدام الوسائل الأمنية في مواجهة مضاعفات انقلاب 3 يوليو، دون البحث على آلية شراكة سياسية تؤدي إلى إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح.

وقد علّل وزير السياحة المصري في عهد السيسي، هشام زعزوع، عدم وصول قطاع السياحة إلى الحالة التي كان عليها قبل ثورة 25 يناير، بسبب الأوضاع الأمنية واستمرار أعمال العنف في البلاد. وأعرب زعزوع عن أمله في تعافي السياحة خلال عامين إلى ثلاثة أعوام في حال النجاح في تحقيق نمو سنوي بين 15 و20% في أعداد السيّاح والإيرادات، إلا أنه ربط هذا التعافي بحال عدم حدوث أيّ "أحداث مقلقة" في البلاد. وأضاف أن عدد السيّاح الوافدين إلى مصر منذ مطلع سنة 2015 وحتى نهاية آب/ أغسطس من السنة نفسها "بلغ 6.6 مليون سائح مقابل 6.3 مليون سائح قبل عام بزيادة 4.9% (...) وبلغت الإيرادات 4.592 مليار دولار مقارنة بـ 4.509 مليار دولار قبل عام". وأضاف: "إذا حافظنا على معدل الزيادة في عدد السياح سنصل إلى 10 ملايين سائح في نهاية العام الحالي وقد نزيد زيادة طفيفة (...) سنحقق إيرادات بين 7.5 و8 مليارات دولار في نهاية 2015 وبين 9 و10 مليارات في سنة 2016 مع زيادة النمو في عدد السياح إلى أكثر من 10%"[126].

ويشير أحدث رقم مستهدف لأعداد السياح والإيرادات في أيلول/ سبتمبر 2015، إلى أن مصر خفضت سقف طموحاتها للقطاع الذي عانى من الاضطرابات في السنوات

---

[123] اقتصاد مصر في عهد مرسي، الجزيرة.نت، 2013/6/27.

[124] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29.

[125] وزير صناعة مرسي: لم نفشل وتعرضنا لتآمر ممنهج، حوار مع وزير الصناعة والتجارة الخارجية حاتم صالح في عهد الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، **العربي الجديد**، 2014/4/30، انظر: http://bit.ly/1UCWzYO

[126] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29.

القليلة الماضية، بعد أن كانت تستهدف سنة 2015 جذب ما بين 11-11.5 مليون سائح، وإيرادات بين 9-9.5 مليارات دولار. وكان عدد السياح في مصر بلغ خلال سنة 2014 نحو 9.9 ملايين سائح مقابل 9.5 ملايين سائح في سنة 2013، وبلغت الإيرادات 7.5 مليارات دولار سنة 2014 مقابل 5.9 مليارات سنة 2013[127].

تلاشت أمنيات وزير السياحة زعزوع حول الاستقرار الأمني وتزايد أفواج السائحين، بعد وقوع حادثة تحطم طائرة الركاب الروسية في أجواء سيناء في 2015/10/31، وعلى متنها 224 راكباً روسياً لم ينجُ أحد منهم؛ خصوصاً بعد أن أكدت السلطات الروسية صحة فرضية التحطم جراء زرع قنبلة داخل الطائرة[128]، والتي ساندتها تبني تنظيم الدولة الإسلامية عملية الإسقاط[129]، وقيام عدة دول أوروبية، كبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وروسيا، بتعليق رحلات طائراتها المدنية إلى سيناء، وتحذير رعاياها من السفر إلى سيناء، كما قامت بعلمية إجلاء رعاياها من هناك[130].

لا شكّ أن لهذه الحادثة تداعيات سياحية اقتصادية على مصر، فمنذ ثورة 25 يناير كانت روسيا هي المنقذ الأول للسياحة المصرية المتراجعة، حيث تصدرت دول العالم في هذا المجال بمعدل تجاوز ثلاثة ملايين سائح سنوياً، يذهب معظمهم إلى منتجعات جنوب سيناء إضافة إلى الغردقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر[131].

تتحدث الأرقام أيضاً عن أن الروس يمثلون نصف السياحة الواردة إلى شرم الشيخ تقريباً، وهو ما يعني خسائر فادحة لقطاع السياحة المصري، خصوصاً وأن الفترة التي وقع فيها الحادث والتي تمتد إلى نهاية كانون الثاني/ يناير 2016، كانت تمثل ذروة الموسم السياحي الشتوي في مصر، وضياعه يعني خسائر فادحة لقطاع السياحة.

---

127 المرجع نفسه.

128 موسكو تؤكد تفجير الطائرة بسيناء وبوتين يتوعد، الجزيرة.نت، 2015/11/17، انظر: http://bit.ly/1UpnxDq

129 تنظيم الدولة يتبنى إسقاط الطائرة الروسية بسيناء، الجزيرة.نت، 2015/11/30، انظر: http://bit.ly/1YfPjbp

130 مصر.. ليس سقوط طائرة فحسب، الجزيرة.نت، 2015/11/7، انظر: http://bit.ly/1Ock8uH

131 المرجع نفسه.

## رابعاً: مشروع توسعة قناة السويس وتنمية محورها:

طرح الرئيس محمد مرسي مشروع تنمية محور قناة السويس الذي تضمن إقامة منطقة تنمية كاملة، صناعية وزراعية وتجارية وخدمية وتكنولوجية، يبلغ عرضها 7–10 كم، تمتد على طول القناة بالكامل (193 كم)؛ ويهدف إلى جذب المستثمرين من مصر وجميع أنحاء العالم.

ويتكون المشروع المفترض من أربع مراحل: أولها إنشاء محطات الترانزيت التي تختص بتفريغ الحاويات ثم يعاد تصديرها كما هي، وفي المرحلة الثانية يتم إعداد وإنشاء مراكز التوزيع، حيث يتم فيها تفريغ الحاويات البترولية والسيارات في الموانئ المحورية، ويتم توزيعها كما هي، ولكن لأماكن متفرقة. وفي المرحلة الثالثة تقام على أطراف هذه الموانئ خدمات لوجيستية، وفي المرحلة الرابعة يتم إنشاء مناطق لوجيستية وخدمية، والتي تستوعب الموانئ المحورية على طول خطّ القناة، لتنتقل إلى المناطق الصناعية واللوجيستية التي تتمركز على أطراف القناة ليعاد تصنيعها وتوزيعها[132].

وتبلغ مساحة المحور الخدمي والتنموي للمشروع سبعة آلاف كيلومتر، ليضم خمسة محافظات هي السويس، وبورسعيد، والإسماعيلية، وشمال سيناء، وجنوب سيناء. وتصل قيمة العائدات التي كانت متوقعة بانتهاء المراحل الأربع إلى مئة مليار دولار، وهو الرقم نفسه الذي روّج مؤيدو السيسي إلى تحقيقه بعد إنشاء التفريعة الجديدة[133].

ووفقاً للدراسة التي أعلنت عنها وزارة الإسكان باعتبارها إحدى الجهات المشرفة على تنفيذ المشروع، فإن فكرة مشروع تنمية قناة السويس يمكن تلخيصها في إقامة إقليم متكامل، اقتصادياً وعمرانياً ومكانياً ولوجيستياً، بين مينائي شرق التفريعة في الشمال ومينائي العين السخنة والسويس في الجنوب، ليمثل مركزاً عالمياً في الخدمات اللوجيستية والصناعة، يقدم خدمة إضافية للعملاء بأقل تكلفة وبأعلى كفاءة.

وتوقعت الدراسة أن يجعل هذا المشروع مصر في مركز عالمي للنقل يدر لها 20–25 مرة من العائد الذي كانت تحصل عليه في مطلع سنة 2013، من رسوم المرور بالقناة، التي يمر بها 10% من بضاعة العالم و20% من تجارة الحاويات سنوياً. وعلى الرغم من

---

[132] قناة السويس.. محور مرسي وتفريعة السيسي، الجزيرة.نت، 2015/8/5، انظر: http://bit.ly/1UhUF46

[133] المرجع نفسه.

أن إجمالي حجم التجارة العابرة في القناة يقدر بنحو 1,692 مليار دولار سنوياً، فإن عائد قناة السويس لا يتجاوز 0.3% (5.2 مليارات دولار سنوياً) من قيمة هذه التجارة. وتقدر تكلفة مشروع مركز الخدمات اللوجيستية بنحو 10 مليارات دولار، إضافة إلى 5 مليارات أخرى لإقامة البنية الأساسية[134].

وكان من المتوقع أن يدر هذا المشروع إيرادات قد تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً تسهم في انتشال الاقتصاد المصري من عثرته، ويوفر فرص عمل تزيد عن المليون بنهاية مراحل المشروع في سنة 2030، كما كان من المحتمل أن يؤدي إلى إقامة مشروعات عمرانية متكاملة تستهدف استصلاح وزراعة نحو أربعة ملايين فدان (نحو 16,187.4 كم$^2$)؛ لذا فإن إنشاء هذا المركز اللوجيستي يعد أولوية كبرى يجب أن توجه إليها حكومة مرسي الاهتمام[135].

ووجه مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق؛ رسالة إلى شعب مصر، عبر صفحته على الفيس بوك، قال فيها: "اعلموا أن مشروع ممر قناة السويس هو مشروع القرن الـ 21 لمصر اقتصادياً، ولن يستفيد منه المصريون فقط، بل والعالم أجمع سيستفيد منه. أنتم أمام مشروع ضخم يوازي حفر قناة السويس من جديد. أنتم مقبلون على ثورة اقتصادية حقيقية، وعلى الجميع التكاتف من أجل نجاح ثورتكم"[136].

نُظر إلى الجيش المصري كأحد أهم المستفيدين والمهتمين بإيقاف مشروع توسعة قناة السويس، لأن تحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستي ضخم ومركز للتصنيع الثقيل، لطالما كان هدفاً يرنو إليه بصر المخطِّطين الاقتصاديين في الجيش، الذين تقدّموا بمختلف الاقتراحات لإقامة محطات طاقة شمسية ورياحية (من ريح)، وطاقة باطن الأرض في منطقة السويس وحولها، للإفادة من قدرات المنطقة الصناعية. وبالطبع، ستلعب الشركات التي يملكها الجيش أدواراً رئيسية في عمليات البناء وتوفير المعدات لمثل هذه المشاريع. إذ إن وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع لديهما مصانع قادرة على صناعة سلع مثل الأبراج، ومسنّنات تغيير السرعة في السيارة، والزجاج

---

[134] أمل خيري، مشروع تطوير قناة السويس كلمة السر في عداء الإمارات لمصر، الشعب الجديد الإلكترونية، 2013/1/8، انظر: http://bit.ly/1UCXusk

[135] المرجع نفسه.

[136] المرجع نفسه.

المعزول المستخدم في طوربينات الريح. وحين أعلن مسؤولو حزب الحرية والعدالة في أواخر سنة 2012 عن الخطط لتحويل القناة إلى مركز لوجيستي عالمي، بدا أن الإرادة السياسية ودعم الدولة لمثل هذا المشروع سيتوافران أخيراً[137].

لكن، وفيما كان حزب الحرية والعدالة يعلن عن خطط القناة، كشف مستشار حكومي مصري النقاب عن أن الإشراف على التوسيع سيوضع بين يدي رئيس واحد سيكون في رتبة نائب رئيس الوزراء ويكون تابعاً مباشرة لمرسي، الأمر الذي جعل القوات المسلحة مجرد واحدة من مجموعة هيئات حكومية منخرطة في هذا الجهد. وقد كانت هذه الخطوة الهادفة إلى تهميش دور الجيش في أكبر مشروع للبنى التحتية منذ عقود، حاسمة في جعل حزب العدالة والتنمية يخسر دعم القوات المسلحة[138].

ليس من المبالغة في شيء إبراز الأهمية الكبيرة التي يوليها الجيش للقناة، ليس فقط في مجال العائدات، بل أيضاً في تزويد القوات المسلحة المصرية بالتبرير لإقحام نفسها في النقاشات حول التخطيط الاقتصادي طويل الأمد. فالعديد من الخدمات المرتبطة بالقناة كانت تقدّمها أساساً شركات مرتبطة بالجيش، وكانت هذه ستتضرر إذا ما استُبعِدَت القوات المسلحة عن عمليات اتخاذ القرار المتعلّقة بخطط تنمية القناة. وتزعم نظريات المؤامرة أن البيع الوشيك للقناة إلى مصالح أجنبية، كان دوماً الوسيلة الكلاسيكية لتعبئة المعارضة الوطنية للحكومات القائمة، ولتذكير المواطنين بمسؤولية الجيش في تأمين الموارد الاستراتيجية لمصر[139].

إن الأهمية الاقتصادية للقناة وأبعادها الرمزية، جعلا خطة توسيع هذا الممر المائي نقطة الارتكاز للصراع المتفاقم بين القوات المسلحة وحزب الحرية والتنمية. وقد حددت عاصفة البيانات الرسمية التي تلت الإعلان المبدئي لحزب الحرية والعدالة، الخطوط الفاصلة التي حاول كل طرف أن يرسمها حول مناطق سلطته. ففي 2013/3/19، أعلن مرسي أن الهند ستكون الشريك الأول لمصر في عملية التوسيع الضخمة. لكن بعدها بيومين، جاء في عنوان لصحيفة مصر الجديدة: وزير الدفاع السيسي يحذّر مرسي وقنديل: لن يكون هناك عنوان يُعطى للأرض قرب القناة. ونُسِبَ إلى مسؤول عسكري

[137] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية،" موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015/4/15، انظر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa -59727#

[138] المرجع نفسه.

[139] المرجع نفسه.

قوله في المقال إن خطط الحكومة لتوسيع القناة، لن تخطو خطوة إلى الأمام إلى أن تُقرّ القوات المسلحة التفاصيل. وحذّر المسؤول من أيّ انخراط أجنبي في المشروع، ما قد يتسبّب بنزاعات مستقبلية (في إشارة إلى مفاوضات مرسي مع الهند). وواصل المسؤول حديثه معدداً لائحة بمطالب القوات المسلحة، التي شملت حصر السلطان التشريعي بمحاكم مصر في أيّ نزاعات تتعلّق بالمشاريع الصناعية أو التجارية، وقواعد أكثر صرامة تُفرَض على الشركات الأجنبية[140].

وقد كرّر ناطق عسكري لاحقاً هذه المطالب، وأصرّ على أن الشركات والمشرفين المنخرطين في المشروع يجب أن يحظوا باحترام واسع النطاق ويكونوا غير خاضعين إلى نزوات أو هوى أيّ حزب سياسي بعينه (وهي لغة مرمّزة تريد الإشارة إلى الدور القيادي للقوات المسلحة). وبعد ذلك بيومين، ردّ بيان صدر في 23 آذار/ مارس عن الناطق الرسمي باسم هيئة الإعلام في الدولة، على بيانات الجيش، ركّز على أن الهيئة التي شُكِّلَت للإشراف على توسيع القناة ستكون تحت سلطة الرئاسة، وبالتالي ليس تحت السلطان القضائي للقوات المسلحة[141].

ومع أن مسؤولي حزب الحرية والعدالة أتبعوا هذا البيان شديد الصراحة والوضوح بسلسلة من البيانات التوافقية التي هدفت إلى تهدئة مخاوف الجيش، إلا أن العديد منها قصُر عن الرضوخ إلى فيتو القوات المسلحة. وهكذا، أصرّ وزير الإسكان طارق وفيق، على أن الحكومة ستُطلِع قادة الجيش على مسودة القانون الخاص بالمشروع وتستمع إلى وجهة نظرهم ورؤيتهم، لكنها لن توافق على أي اعتراضات، ولن تُعدِّل الخطط الراهنة للقناة. لكن، بعد ثلاثة أشهر، أُجبِرَ وفيق على التراجع، وأعلن أن الجيش، الذي قال إنه وراء المشروع "مئة في المئة"، سيكون الكيان الوحيد الذي له سلطة منح رخص للشركات العاملة في الخطة. لكن، بدا واضحاً في هذه المرحلة أنه من المستحيل ترميم التحالف بين الطرفين. (أُميط اللثام لاحقاً عن أنه خلال هذه المرحلة، كان مرسي يحاول استبدال السيسي، الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك، بشخص مطواع أكثر، وهي الخطة التي تخلّى عنها في نهاية المطاف بسبب معارضة المؤسسة العسكرية لها)[142].

[140] المرجع نفسه.

[141] المرجع نفسه.

[142] المرجع نفسه.

بعد تسلمه الرئاسة في مصر، وضع السيسي المدعوم من المؤسسة العسكرية نصب عينيه تنفيذ مشروع توسعة القناة، وقد رافق هذا المشروع حملة إعلامية ترويجية ضخمة، وعدته الأوساط المؤيدة للسيسي مشروع القرن الـ 21، وقد استغرق العمل في المشروع نحو عام.

رحب الرئيس السيسي في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح مشروع القناة، بالزعماء الأجانب الذين حضروا الحفل، من على يخت، مرتدياً الزيّ العسكري، بينما كانت الطائرات المقاتلة والمروحيات تحلق في سماء المنطقة، وقال إن "قناة السويس الجديدة ليست عملاً هندسياً فقط ولكنها أثبتت المزيد من الثقة والتأكيد للعالم بأن المصريين قادرون على إنجاز المشروعات العملاقة". ووصف السيسي توسيع القناة بأنه "أول خطوة من الألف خطوة، والمصريون مطالبون بالسير لقطعها". وقالت الحكومة المصرية إن المشروع الذي تكلف نحو ثمانية مليارات دولار سيزيد وتيرة مرور السفن بالإضافة إلى تعزيز عوائد القناة وإنعاش الاقتصاد[143].

وتضمن المشروع حفر قناة جديدة طولها 37 كم، وتعميق وتوسيع القناة الأساسية على طول 35 كم. وقالت الحكومة المصرية إن المشروع الجديد سيزيد من عائدات قناة السويس بأكثر من الضعف لتصل إلى 13.2 مليار دولار بحلول سنة 2023، مما سيضخ عملة صعبة في اقتصاد البلاد. وبعد أعمال التوسعة، تتوقع هيئة قناة السويس أن يكون بوسع نحو 97 سفينة عبور القناة يومياً بحلول سنة 2023، مقابل 49 سفينة عند بدء تنفيذ المشروع. كما ستسمح القناة الجديدة بسير السفن في الاتجاهين، مما سيقلص الفترة الزمنية لعبور السفن من 18 إلى 11 ساعة[144].

لكن منتقدي المشروع يشككون في زيادة العائدات التي تتوقعها الحكومة المصرية؛ فحجم التجارة العالمية لم يسجل نمواً بالقدر الكافي الذي تريده الحكومة المصرية لجني أرباح مشروعها. وقد يؤثر مشروع توسعة قناة بنما، المقرر اكتماله سنة 2016، على

---

[143] مصر تفتتح مشروع توسعة قناة السويس، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2015/8/6، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150805_egypt_new_suez_canal

[144] Barbara Tasch, '"Build it and they will come" is not enough': Egypt's $8 billion Suez Canal expansion sounds dubious, site of Business Insider, 6/8/2015, http://www.businessinsider.com/egypts-authoritarian-president-is-celebrating-the-completion-of-an-8-billion-suez-canal-expansion-that-nobody-asked-for-2015-8

قناة السويس نظراً لمنافسته في حركة مرور السفن على الطريق الواصل بين آسيا وأمريكا الشمالية[145].

وعلّق أحمد كمالي، خبير الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، على ذلك بالقول إن التوقعات المصرية "تفكير مفعم بالأمل"، وأضاف: "لم تجر أيّ دراسة جدوى"، وأشار إلى أن المزايا الحالية من وراء التوسعة ربما سياسية أكثر منها اقتصادية، من حيث توحيد الناس "حول مشروع قومي". ويمر بقناة السويس الأصلية، التي افتتحت سنة 1869، 7% من التجارة العالمية، وهي أكبر مصدر للعملة الصعبة لمصر. وتربط قناة السويس البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وتعدّ أقصر طريق للملاحة البحرية بين آسيا وأوروبا[146].

في مقابل ذلك، لم ترجح مؤسسة موديز في تقرير لها نشرته في 2015/8/13، أن تحقق الحكومة المصرية الإيرادات التي تتوقعها من مشروع توسعة قناة السويس. وأضافت موديز أن مستهدفات الحكومة بزيادة إيرادات قناة السويس من 5.4 مليارات دولار إلى 13.2 مليار دولار في 2023 "تقوم على افتراضات بتعافٍ حاد في نمو التجارة العالمية وهو أمر غير مرجح الحدوث، ومضاعفة عدد السفن العابرة للقناة إلى 97 يومياً من حوالي 50 حالياً". وبحسب المؤسسة، فإن تحقيق الزيادة المستهدفة من توسعات القناة يتطلب نمو التجارة العالمية 10% كل سنة في فترة 2016–2023[147].

وتوقعت المؤسسة، في تقريرها تأثيراً إيجابياً محدوداً لقناة السويس الجديدة على التصنيف الائتماني لمصر في السنة المالية 2016/2015 التي بدأت في 2015/7/1. وعدّت موديز أن تمويل توسعات قناة السويس محلياً ساعد على حماية احتياطيات النقد الأجنبي التي انخفضت في تموز/ يوليو إلى 18.5 مليار دولار، لكنها لا تتوقع أن يتحول ميزان المعاملات الجارية سريعاً للفائض بل سيسجل عجزاً بنحو 3% من الناتج الإجمالي في 2016[148].

---

[145] مصر تفتتح مشروع توسعة قناة السويس، بي بي سي، 2015/8/6.

[146] المرجع نفسه.

[147] موقع i24news، 2015/8/6، انظر: http://bit.ly/1tjM9b9. وانظر أيضاً:
Issuer Comment: Suez Canal Expansion's Credit-Positive Effects on Egypt Will Take Time to Materialize, Site of Moody's, 13/8/2015, https://www.moodys.com/MdcAccessDeniedCh.aspx?lang=en&cy=global&Source=https%3a%2f%2fwww.moodys.com%2fviewresearchdoc.aspx%3fdocid%3dPBC_183722%26lang%3den%26cy%3dglobal

[148] المراجع نفسها.

وأعلنت موديز في نيسان/ أبريل 2015 رفع تصنيفها للسندات السيادية غير المضمونة التي تصدرها مصر. وقالت أن العوامل الرئيسية وراء قرارها هي تحسن أداء الاقتصاد الكلي، وانخفاض المخاطر الخارجية، واستمرار التزام مصر بالإصلاح المالي والاقتصادي[149].

أما موقع بيزنس إنسايدر Business Insider الاقتصادي العالمي فقال إنه ليس هناك ضرورة اقتصادية لقناة السويس الجديدة، وتابع "يبدو أن إنشاء القناة الجديدة يهدف بالأساس لرفع شعبية الرئيس عبد الفتاح السيسي ودعم شرعيته، إلا أنه لم تكن هناك حاجة ملحة لمثل هذا المشروع". وأضاف الموقع أن هناك أسباباً تدعو للشك في جدوى هذا المشروع، منها أن تحقيق منافع اقتصادية يتطلب زيادة حركة المرور في القناة الجديدة إلى 9%، وهذا غير متوقع في ظلّ تراجع التجارة العالمية[150].

## خامساً: دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري:

بعد سنة 1991، سارت عملية الدمج في نظام المحسوبية التابع لمبارك، من خلال الوعد بمنح "بدل ولاء" يحصل عليه كبار الضباط عند التقاعد، وذلك مقابل امتناعهم عن الانخراط في السياسة وقبولهم لرواتب متدنّية نسبياً، خلال سنوات الخدمة في القوات المسلحة. بالنسبة إلى الغالبية العظمى، يتضمّن هذا البدل فرصة لمواصلة وظيفة في القطاع الحكومي، ما يضيف راتباً ثانياً إلى المعاش التقاعدي العسكري، ولكل منهما العلاوات والبدلات المرتبطة به[151].

بالإضافة إلى ذلك، نشأ "بدل ولاء" بوصفه حافزاً قوياً للصفين الثاني والثالث من الضباط كي يمتثلوا للنظام ريثما يأتي دورهم. فبالنسبة إلى الضباط الذين يتقاعدون برتبة لواء، ويحصلون على مبلغ مقطوع يصل إلى 40 ألف جنيه مصري (نحو 6,670 دولار أمريكي)، ومعاش تقاعدي شهري يصل إلى ثلاثة آلاف جنيه

[149] Moody's upgrades Egypt to B3 with a stable outlook, Moody's, 7/4/2015, https://www.moodys.com/research/Moodys-upgrades-Egypt-to-B3-with-a-stable-outlook--PR_320392

[150] Barbara Tasch, op. cit.

[151] يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/8/1، انظر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#

(نحو 500 دولار أمريكي)، لا بدّ أن يشكّل احتمال حصولهم على رواتب شهرية تتراوح بين 100 ألف جنيه (نحو 16,670 دولار أمريكي) ومليون جنيه (نحو 166,670 دولار أمريكي)، بحسب بعض التقارير، حافزاً قوياً[152].

لكن نظام المحسوبية بات يعمل بطريقة مغايرة للنمط السائد في الثمانينيات، عندما عمل وزير الدفاع آنذاك المشير عبد الحليم أبو غزالة، لكي يحقّق توجُّه القوات المسلحة نحو الاكتفاء الذاتي اقتصادياً ولتعمّ الفائدة لجميع الضباط بلا استثناء. أما في عهد المشير محمد حسين طنطاوي، الذي عُيِّن وزيراً للدفاع في سنة 1991، فإن فئة قليلة من أصحاب الرتب العليا ظلّت تحقّق القدر الأكبر من المكاسب نتيجة دمجها في نظام مبارك، فيما خسر الضباط ذوو الرتب المتوسطة والدنيا الكثير من المكاسب والمزايا الصغيرة إثر تعديل الإنفاق العام في مصر بعد ذلك الزمن[153].

إضافةً إلى ذلك، ظلّ احتياج القوات المسلحة إلى كبار الضباط ثابتاً على الرغم من انتهاء حالة الحرب مع "إسرائيل" في سنة 1979، حيث يبلغ عدد الجنود في الخدمة الفعلية 468.5 ألف، و479 ألف في الاحتياط، و72 ألف في القوات شبه العسكرية المرتبطة بالقوات المسلحة. كما توفّر القوات المسلحة عدداً كبيراً من كبار الضباط التنفيذيين والإداريين في وزارة الداخلية ومديرية المخابرات العامة التي تتبع الرئيس[154].

ولعل ما زاد من عدد كبار الضباط هي الترقية التلقائية من رتبة عميد عند التقاعد (السن القصوى 54 عاماً) إلى رتبة لواء. وهذا يزيد من مكافأة نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي والعلاوات والبدلات الأخرى، ويزيد إلى حدّ كبير عدد الألوية المتاحين للتعيين في الجهاز الحكومي المدني والشركات التجارية المملوكة للدولة[155].

يذكر أن إسهام القوات المسلحة بهذا الدور الموازي لمهامها الرئيسية تتم بواسطة أربعة أجهزة تابعة لها، وهي:

1. **جهاز مشروعات الخدمة الوطنية:** التابع له عدد من شركات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، منها شركات: النصر للكيماويات الوسيطة، والعريش

---

[152] المرجع نفسه.

[153] المرجع نفسه.

[154] المرجع نفسه.

[155] المرجع نفسه.

للإسمنت، والوطنية للبترول، والوطنية لإنتاج وتعبئة المياه "صافي"، ومكرونة كوين، والوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي، والنصر للخدمات والصيانة "كوين سيرفس"، ومصر العليا للتصنيع الزراعي، ومصنع إنتاج المشمعات البلاستيك، بخلاف قطاع الأمن الغذائي الذي يتبع الجهاز.

2. **الهيئة القومية للإنتاج الحربي:** التي تملك أكثر من 15 مصنعاً للصناعات العسكرية والمدنية (الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بشكل أساسي).
3. **الهيئة العربية للتصنيع:** التي تدير 11 مصنعاً وشركة في مصر تعمل في العديد من مجالات الصناعات العسكرية والمدنية.
4. **الهيئة الهندسية للقوات المسلحة:** المتخصصة في مجالات الإنشاءات العسكرية والمدنية، ومشروعات البنية التحتية والطرق والكباري، وبناء المدارس، ومجالات التنمية السياحية وتطوير المنشآت الرياضية، ومشروعات الإسكان الاقتصادي، والتخطيط العام للمدن[156].

قام المجلس العسكري، وبعناد متزايد منذ إطاحة الرئيس محمد حسني مبارك، بالتعبئة للدفاع عن مكانته الاستثنائية وعن مصالحه، فيما قدّم ذلك وكأنه دفاعاً عن القوات المسلحة. فبعد عقود نأى بنفسه فيها عن لعب دور مباشر في السياسة الوطنية والحكومة، أعاد منذ تولّيه السلطة في شباط/ فبراير 2011 تعريف علاقته بالدولة المصرية، وبالتالي تأكيد أولوياته المؤسّسية والسياسية على نحو أكثر وضوحاً من أيّ وقت مضى. وسعى المجلس العسكري إلى الحفاظ على امتيازاته السياسية، ومكافآته المادية، ومكانته الاجتماعية التي يعتقد أنها جميعاً استحقاقات لقاء دفاع القوات المسلحة عن مصر، كما يسعى إلى تعزيزها بحصانة قانونية رسمية عن أيّ من أفعاله، ماضياً أو مستقبلاً، على حدّ سواء[157].

وقد أفضى هذا على وجه التحديد إلى تأكيد حقّ المجلس العسكري في السيطرة المطلقة على ميزانية الدفاع، والمساعدات العسكرية الأمريكية، واقتصاد المؤسّسة العسكرية الرسمي والمشاريع التابعة له. كما مارس حرية التصرّف المطلقة في استخدامه الأصول

---

[156] إمبراطورية الجيش الاقتصادية. دعم السلطة الحاكمة يهدد نفوذ القطاع الخاص، موقع مدى مصر، 2014/12/24، انظر: http://bit.ly/1RY6ExU

[157] يزيد صايغ، مرجع سابق.

والموارد الناشئة عنها جميعاً. بالإضافة إلى ذلك، رغب المجلس العسكري في الحفاظ على النفوذ الفعلي للضباط في جهاز الدولة وفي الجزء المملوك للدولة من الاقتصاد المصري، وعلى الفرص التي يوفّرها هذا الأمر للتمدّد إلى القطاع الخاص أو القطاع المختلط على نحو متزايد[158].

أصبح المجلس العسكري أكثر قوة وأكثر عرضة لإضعاف مركزه في آن، بعد إطاحة مبارك. فالانتفاضة الشعبية قذفته إلى واجهة الصدارة السياسية، لكنها اضطرّته أيضاً إلى البحث عن وسائل يعوّض بها خسارة شبكة العلاقات الشخصية والتفاهمات غير الرسمية التي أمّنت جمهورية الضباط في ظلّ حكم مبارك. ولعلّ هذا يفسر سلسلة المحاولات التي يقوم بها المجلس العسكري لتحويل السلطات التي تولاها في شباط/ فبراير 2011 إلى مبادئ "فوق دستورية" من شأنها إضفاء الطابع المؤسّسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات رسمية، ووضعها بشكل دائم فوق الدولة المصرية[159].

كان آخر هذه المحاولات الإعلان الدستوري المكمّل الذي أصدره المجلس العسكري في 2012/6/17. بهذه الخطوة، أعلن المجلس عن نيته الانتقال إلى الموقع القيادي الأول، منهياً فترة عدم اليقين التي نجمت عن إطاحة مبارك. في ظاهر الأمر، فإن السلطات المُطلَقة التي أسبغها المجلس العسكري على نفسه صالحة فقط إلى أن يُصاغ دستور جديد يحدِّد صلاحيات الرئاسة والبرلمان ويسمح بإجراء انتخابات عامة جديدة. لكن عملياً، رتّب المجلس العسكري "المجالات المحجوزة" التي يسعى إلى تكريسها كصلاحيات واستثناءات دائمة في الدستور الجديد. وقد وضع المجلس نفسه في منزلة بارزة تمكّنه من فرض الشروط، وخصوصاً عبر تمكين نفسه من طلب إعادة صياغة المواد الدستورية التي يعترض عليها، وجعْل انتخاب برلمان جديد يتوقّف على إقرار الدستور الجديد[160].

إضافةً إلى ذلك، جاء الإعلان الدستوري المكمّل على الفور في أعقاب القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية العليا —التي يرأسها قاضٍ عسكري سابق عيّنه مبارك

[158] المرجع نفسه.

[159] المرجع نفسه.

[160] المرجع نفسه.

في سنة 2009— باعتبار انتخاب ثلث أعضاء البرلمان غير قانوني وقانون الانتخابات الجديد الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 غير دستوري. على ذلك، أصدر المجلس العسكري مرسوماً إضافياً أمَرَ بحلّ البرلمان برمّته. وبذلك ألغى الإعلانان الصادران عن المجلس العسكري كل شيء أُنجز تقريباً خلال الأشهر الـ 16 السابقة من المرحلة الانتقالية. وهكذا، فرض فعلياً المجلس العسكري من جانب واحد مرحلة انتقالية ثانية، من دون التشاور مع الأحزاب السياسية ومرشّحي الرئاسة كما فعل في الماضي. وحدها الانتخابات الرئاسية جرت وفقاً للإجراءات والجدول الزمني اللذين حدّدهما المجلس العسكري في 2012/1/30[161].

حتى في ذلك الوقت، لم يُغامِر المجلس العسكري بالنتيجة، فتحرّك بسرعة لتعزيز موقفه. وبعد يوم من نشر الإعلان الدستوري المُكمِّل، أعلن المجلس العسكري إعادة تشكيل مجلس الدفاع الوطني، الذي كان قد أعاده إلى الواجهة قبل أربعة أيام، وأصدر القواعد والإجراءات التي تحكم عضويته. كان مجلس الدفاع حتى ذلك الحين غير فاعل، فقد أنشئ أصلاً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثم أُسِّس رسمياً في دستور سنة 1971 كأداة للسلطة الرئاسية، لكن لم يصدر قانون يحدّد نظامه الأساسي، ونادراً ما اجتمع أو مارس أيّ سلطة واضحة. وسعى المجلس العسكري إلى تحويل مجلس الدفاع إلى آليّة مؤسّسية يمكنه من خلالها ضمان استقلاله الدائم عن السيطرة المدنية، وفي الوقت نفسه ممارسة الرقابة والتدخّل، وفقاً لتقديره، في مجالات السياسة المدنية[162].

طبقاً للدستور، يترأس رئيس الجمهورية مجلس الدفاع الوطني، لكن المجلس العسكري حشد كل الظروف ضدّه بإعلانه أن المجلس سيتكوّن من 16 إلى 17 عضواً، منهم 10 إلى 12 من صفوف المجلس العسكري. وقرّر كذلك أن مجلس الدفاع لا ينعقد أو يتّخذ قرارات إلا بحضور أغلبية أعضائه. هكذا، فإن مجلساً عسكرياً مصغّراً سيقود فعلياً الدولة المصرية بشكل دائم[163].

---

[161] المرجع نفسه.

[162] المرجع نفسه.

[163] المرجع نفسه.

وتأكيداً على استقلاليته وحرمان مرسي بشكل استباقي من سلطاته أكثر من ذلك، أعلن المجلس العسكري تالياً أنه عيّن جنرالاً مديراً للرئاسة. ثم أكّد المجلس أن رئيسه محمد حسين طنطاوي سيحتفظ بمنصب وزير الدفاع في الحكومة القادمة وبصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة المصرية[164].

سهّلت إطاحة مرسي وتعزيز النظام العسكري الجديد قدرةَ القوات المسلحة المصرية على تحويل أموال الدولة إلى المشاريع التي لها مصالح فيها. أحد الأمثلة على ذلك هو القرض الذي قدّمه البنك الأهلي المصري بقيمة 20 مليون دولار، في كانون الثاني/ يناير 2014، لفرع من شركة "ثروة للبترول" التي يمتلك الجيش حصة مباشرة فيها. ومع أن الشركة أجرَت القليل من الأعمال مع الدولة بين سنتي 2011 و2013، إلا أنها مُنحَت امتيازَين كبيرَين في الحقبة قصيرة الأمد منذ مغادرة مرسي الحكم[165].

لكن مشاريع البنية التحتية تبقى المجال الذي ينطوي على الإمكانيات الأكبر لمشاركة الجيش؛ وهذه المشاريع تضمّ بشكل أساسي "توشكى" —أي مشروع "الوادي الجديد" لاستصلاح الأراضي— ومشروع توسيع قناة السويس.

اكتسب الجيش المصري نفوذاً غير مسبوق منذ أن أشرف على إطاحة الرئيس مرسي في 2013/7/3، وتزايد حجم أعمال المؤسسة العسكرية في المشروعات الاقتصادية، ودخلت كشريك في عدد من المشروعات، أبرزها مشروع لإسكان محدودي الدخل بقيمة 40 مليار دولار، وُقّع في آذار/ مارس 2014، مع شركة بناء إماراتية "أرابتك"، وتتضمّن الصفقة بناء مليون شقة تغطّي 160 مليون م$^2$ (1.722 مليون قدم مربع) في 13 موقعاً في مصر. وكانت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تشترك في المشروع مع "أرابتك"، قبل أن تنسحب منه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بقرار من الرئيس عبد الفتاح السيسي وتحل وزارة الإسكان بديلًا لها، بعد تحول المشروع لإسكان متوسطي الدخل. غير أنه في النهاية، أعلنت وزارة الإسكان أن المفاوضات مع شركة "أرابتك" باتت تدور حول 130 ألف وحدة سكنية وليس مليون، وذلك على مدار خمس سنوات فقط[166]. كذلك

---

[164] المرجع نفسه.

[165] شانا مارشال، مرجع سابق.

[166] سوزان عبد الغني، مشاريع السيسي بين الوعود والواقع: المليون وحدة تقلصت لـ 130 ألفاً.. وإيرادات القناة تتراجع.. والعاصمة الجديدة حبر على ورق، موقع البداية، 2016/2/24، انظر:
http://albedaiah.com/news/2016/01/24/105431

تشترك الهيئة الهندسية للقوات المسلحة مع تحالف "دار الهندسة مصر" في أعمال تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة. هذا بخلاف عدد كبير من المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية[167].

خلال الأشهر الأولى التي تلت الانقلاب على مرسي، منحت وزارات الصحة، والنقل والإسكان، والشباب وزارة الدفاع المصرية عقوداً عدة تزيد قيمتها عن مليار دولار لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة. وتتراوح هذه المشاريع بين بناء الطرق السريعة الجديدة، وإسكان لذوي الدخل المنخفض، وترميم وتجديد بعض المستشفيات العامة ومراكز الشباب. وقد برّر مجلس الوزراء المصري تفضيله القوات المسلحة على الشركات الخاصة لتنفيذ هذه المشاريع على أساس كفاءة الجيش وانضباطه في تنفيذ المشاريع بسرعة ومعايير عالية[168].

تكليف الجيش بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مصر ليس بالأمر الجديد على السلطات المصرية. غير أن تجدّد دور الجيش في الشؤون الداخلية، وخصوصاً منذ الإطاحة بمرسي وتنصيب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد في حزيران/ يونيو 2014، إلى جانب العديد من التعديلات القانونية والتشريعية، يثير تساؤلات عديدة وأساسية حول دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، خصوصاً فيما يتعلّق بعدالة وشفافية ممارساته. وثمّة تساؤلات حول عدة عقود كبرى جديدة مع دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ تعزّز هذه الاتفاقيات، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، الاتجاه المثير للجدل نحو تكليف الجيش المصري القيام بدور أكبر في الشؤون الاقتصادية المدنية في مصر[169].

في أيار/ مايو 2014، قال مدير الهيئة الهندسية للقوات المسلحة آنذاك، اللواء أركان حرب طاهر عبد الله، إن الجيش نفّذ 473 مشروعاً استراتيجياً وخدمياً في العام ونصف العام الماضيين. وتلقي قائمة المشاريع القومية التي ينفّذها الجيش الضوء على مجموعة واسعة من الصناعات التي تغطيها. وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والجسور والموانئ، وترميم المستشفيات والمدارس ومراكز الشباب، ومدّ أنابيب المياه،

---

[167] إمبراطورية الجيش الاقتصادية: دعم السلطة الحاكمة يهدد نفوذ القطاع الخاص، مدى مصر، 2014/12/24.

[168] أحمد مرسي، دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/6/24، انظر http://ceip.org/25Ob2t4 .

[169] المرجع نفسه.

وبناء محطات تحلية المياه. ولا تقتصر الصفقات التجارية التي يعقدها الجيش على المستوى القومي فحسب، بل توسّعت لتشمل أيضاً إقامة شراكات مع بعض الشركات العالمية مثل جنرال إلكتريك General Electric ولوكهيد مارتن Lockheed Martin وميتسوبيشي Mitsubishi وغيرها. وفي ما عدا المعدات العسكرية، تشمل هذه المشاريع منتجات غير العسكرية مثل أجهزة التلفزيون وسيارات الجيب وأجهزة الكمبيوتر اللوحي[170].

وفي النصف الأول من سنة 2014، وقّع الجيش المصري عقداً لإقامة مشروعين إسكانيين مع شركات إماراتية، بمعزل عن المبالغ المالية الكبيرة التي تعهّدت حكومة الإمارات بتقديمها لمساعدة مصر. تمّ توقيع المشروع الأول في شباط/ فبراير 2014، عندما وقعت شركة "إعمار مصر"، وهي شركة تابعة لشركة إعمار العقارية في الإمارات، اتفاقاً مع وزارات الدفاع والإسكان والتنمية المحلية لبناء مشروع إعمار سكوير، كجزء من المشروع الإسكاني أب تاون كايرو. وتتضمّن صفقة إعمار سكوير نقل معسكرات تابعة للجيش إلى أماكن جديدة وتطوير مستوى البنية التحتية في المنطقة[171].

إضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة المصرية ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاق منحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، تموّل بموجبها دولة الإمارات عدة مشروعات تنموية في مصر. ويعهد الاتفاق إلى وزارة الدفاع على وجه التحديد الإشراف على بناء وتنفيذ عدد من هذه المشاريع الحيوية. وتبلغ قيمة المنحة عدة مليارات من الدولارات في شكل مساعدات اقتصادية وتنموية (المبلغ الإجمالي وقائمة المشاريع غير محدّدة في إعلان الاتفاق الذي تمّ نشره في طبعة الجريدة الرسمية على الإنترنت)[172].

إحدى القضايا التي يثيرها الدور الكبير الذي يضطلع به الجيش المصري في الشؤون الاقتصادية المحلية، تتعلّق بالنزاهة في مواجهة فعاليات القطاع الخاص المصري. ذلك أن الأصول الصناعية والاقتصادية التابعة للجيش لا مثيل لها في أيّ كيان مصري آخر. كما أن الجيش هو أكبر قيّم على الأراضي الحكومية في البلاد، حيث منح قرار رئاسي صدر في سنة 1997 الجيش الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى 87% من مساحة البلاد[173].

170 المرجع نفسه.

171 المرجع نفسه.

172 المرجع نفسه.

173 المرجع نفسه.

يمتلك الجيش المصري القدرة على استخدام المجنّدين كأيدي عاملة رخيصة. كما أن أرباحه معفاة من الضرائب ومتطلّبات الترخيص التجاري وفقاً للمادة 47 من قانون ضريبة الدخل لسنة 2005. إضافة إلى ذلك، تنصّ المادة الأولى من قانون الإعفاءات الجمركية لسنة 1986 على إعفاء واردات وزارة الدفاع ووزارة الدولة للإنتاج الحربي من أيّ ضريبة. كل هذه العوامل تعطي مزايا كبيرة للجيش المصري في أنشطته التجارية، ويجعل من الصعب على الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص منافسته[174].

ثمّة مصدر آخر للقلق يتمثّل في مستوى مساءلة الجيش أمام الجمهور. وبكل بساطة فإن الحصول على معلومات أساسية حول حجم المجمع العسكري - الصناعي في مصر أمر في غاية الصعوبة. إذ تتراوح تقديرات الباحثين المستقلين حول الحصة التي يسيطر عليها الجيش من الاقتصاد الوطني بين 8 و40%[175]. غير أن السيسي، عندما كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية، حاول في مقابلة مع وكالة رويترز Reuters في 2014/5/15، التقليل من هذه الأرقام، مؤكّداً أن "هناك كلام عن أن الجيش يملك 40% من الاقتصاد. هذا ليس صحيحاً. النسبة لا تتجاوز 2%"[176].

وقد أدّى صدور تعديلين تشريعيين وقانون جديد عن طريق السلطة التنفيذية، في غياب برلمان منتخب، إلى زيادة القلق بشأن نزاهة وشفافية الحكومة المصرية والجيش بصورة خاصة. ففي أيار/ مايو 2011، عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتولّى حكم البلاد آنذاك، قانون القضاء العسكري؛ فأضاف المجلس العسكري مادّة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط. وبالتالي تجعل هذه المادة الضباط المتقاعدين بمنأى عن أيّ محاكمة أمام القضاء المدني[177].

---

[174] المرجع نفسه.

[175] مجدي عبد الهادي، مصر: الجيش يتحكم في إمبراطورية اقتصادية ضخمة، بي بي سي، 2012/6/23، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120623_army_egypt_business.shtml

[176] حوار عبد الفتاح السيسي، رويترز، 2014/5/15، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0DV17C20140515?sp=true

[177] التشريعات الاقتصادية في مصر ومخاوف تقنين الفساد (2)، الجزيرة مباشر، 2016/1/17، انظر: http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2016/01/201611710942649545.htm

وفي أيلول/ سبتمبر 2013، أصدر المستشار عدلي منصور، الذي شغل منصب الرئيس المؤقّت بعد عزل مرسي، مرسوماً بتعديل القانون الصادر في 1998 بشأن المناقصات والمزايدات العامة، يسمح للمسؤولين الحكوميين بتخطّي إجراءات المناقصة العامة في الحالات "العاجلة"، إلا أنه لم يحدد هذه الحالات. ويرفع التعديل قيمة الخدمات أو الممتلكات التي يمكن للمسؤولين في الدولة شراؤها وبيعها بالأمر المباشر. وليس من الواضح ما إذا كان الجيش قد استفاد من هذا البند الخاص في إبرام العقود في الفترة التي تلت إصدار هذا القانون[178].

وفي نيسان/ أبريل 2014، وافقت الحكومة على القانون الذي يقيّد حقّ الأطراف الأخرى في الطعن على العقود التجارية والعقارية الموقّعة مع الدولة. وقد أصبح هذا الحق محفوظاً للحكومة، والمؤسّسات المشاركة في الصفقة، والشركاء التجاريين. وعلى الرغم من أن الحكومة برّرت هذا القانون بوصفه وسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أنه من المحتمل أن يؤدّي هذا الإجراء إلى تقليص الرقابة والمساءلة الشعبية للحكومة[179].

إضافة إلى ذلك، فإن العقود الثلاثة التي وقّعها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لبناء طرق سريعة جديدة تغذّي مخاوف إضافية بشأن المساءلة والشفافية. إذ تنصّ هذه الاتفاقات التي تمّ توقيعها بين وزارتي النقل والدفاع على أن "الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق" —إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية— ستبني وتدير وتؤجّر طريقين لمدة 99 عاماً، والطريق الثالث لمدة خمسين عاماً. وفي المقابل، يدفع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للحكومة نحو 843 ألف دولار سنوياً. وقد أبرمت هذه الصفقات بعد صدور القانون المعدّل بشأن المناقصات، وهو ما يشير إلى أن الجيش يستفيد بالفعل من هذه التعديلات التشريعية، وسيكون بمنأى عن أيّ اعتراضات على هذه الاتفاقات[180].

بعد تولي السيسي الرئاسة، أعلن عن عدد من المشروعات القومية ضمن خطته التنموية، كان على رأس هذه القائمة مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة، إذ أعلنت

---

[178] قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 82 لسنة 2013، موقع وزارة المالية المصرية، انظر: http://www.mof.gov.eg/arabic/_layouts/mof/externalpages/laws/pdf/1682.pdf

[179] **المصري اليوم**، 2014/5/11، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/444171

[180] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 335 لسنة 2014، موقع محكمة النقض المصرية، انظر: http://www.cc.gov.eg/Legislations/Egypt_Legislations_Images.aspx?ID=284073

الهيئة العامة لقناة السويس أن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة هي المسؤولة عن حفر هذه القناة، والتي وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 8.2 مليارات دولار.

ومن بين 14 تحالفاً تجارياً تقدم للفوز بمناقصة لوضع مخطط مشروع تطوير ممر قناة السويس، وقع الاختيار على التحالف الاستشاري "دار الهندسة المصري السعودي" الذي يعد الجيش المصري شريكاً فيه من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة[181].

ويكشف أحد العاملين بشركة "المقاولون العرب"، والتي كانت أحد المنافسين في المناقصة، أن المسألة كانت محسومة بشكل مُسبق لدار الهندسة شريك القوات المُسلحة في مصر. ويوثق ما قاله، بنسخة من عقد مشروع تنمية إقليم قناة السويس اطلع عليه كاتب التحقيق، ولم يذكر العقد ضمن بنوده هوية الطرف الثاني "تحالف دار الهندسة المصري السعودي"، أو بنود العقد والحقوق والواجبات الملزم بها، وهو ما دفع قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى تأجيل مراجعة عقد استشاريي محور القناة للمرة الثانية في آب/ أغسطس 2014، ما اضطر هيئة قناة السويس إلى تسجيل "تحالف دار الهندسة" طرفاً ثانياً في العقد لتمريره[182].

ركزت جهود السيسي على الأفراد الأثرياء الذين لهم مصالح واستثمارات في تلك القطاعات الأهم بالنسبة إلى الجيش، أمثال الوليد بن طلال، وهو أمير سعودي تُعَدّ شركته، المعروفة بـ"شركة المملكة للتنمية الزراعية" (كادكو مصر)، المستثمر الأساسي في مشروع "توشكى" لاستصلاح الأراضي، الذي يمتدّ إلى عقود ويهدف إلى إعادة تشكيل وادي النيل في الروافد الجنوبية في مصر[183].

في سنة 2010، رفعت مجموعة من المحامين والمنظمات المصرية غير الحكومية دعوى ضدّ الوليد بن طلال، زاعمةً أن شراء شركة "كادكو" للأراضي ينتهك عدداً من القوانين المصرية، بما فيها القوانين المتعلّقة باستخدام الأراضي، وشروط العمل، والتنظيمات

---

[181] رويترز، 2014/8/19، انظر: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0GJ0V820140819?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true

[182] شانا مارشال، مرجع سابق.

[183] المرجع نفسه.

الضريبية، والصادرات الزراعية. لكن حكومة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أجّلت الدعوى في سنة 2011، وطالبت بالتدخّل المباشر للعاهل السعودي الملك عبد الله في محاولة لدفع الوليد بن طلال إلى التسوية، وهذا ما حصل في نهاية المطاف، إذ أعاد هذا الأخير التفاوض حول العقد لقبول مساحة أصغر من الأراضي. لكن معارضة مشروع "توشكى" (والاتفاقات العقارية المشوبة بالفساد الناتجة عنه) لطالما كانت أداةً في يد الإخوان المسلمين لحشد التأييد لهم. وعندما أصبح حزب الحرية والعدالة الحزب المهمين في البرلمان في أوائل سنة 2012، لم يخفِ أعضاؤه معارضتهم لمواصلة المشروع[184].

بيد أن التخلّي عن مشروع "توشكى" كان سيشكّل ضربة موجعة للقوات المسلحة المصرية، التي تمتلك عدداً من شركات المقاولات المنخرطة في جوانب مختلفة من هذا المشروع، إضافة إلى مهندسين مُدرَّبين عسكرياً يعملون لصالح مقاولين فرعيين. وبالفعل، بعد إطاحة مرسي، أسرعت الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش إلى إصدار بيانات حول التزامها المتجدّد بالمشروع. وبحلول أيلول/ سبتمبر 2013، أشارت وسائل الإعلام الإقليمية إلى استثمارات كبيرة جديدة من جانب السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين دعمتا بقوة كلاً من الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش ونظام السيسي الجديد[185].

كما ذُكِر أن الحكومة اتّخذت خطوات لجذب المزيد من المستثمرين إلى مشروع "توشكى"، بما في ذلك بناء منشآت صناعية جديدة لإنتاج الأغذية، وتأسيس شركة قابضة لتسهيل بيع أراضٍ إضافية. وتُعَدّ خطة السيسي الجديدة لمشروع "توشكى"، الذي يُقدَّر بـ 140 مليار دولار، توسيعاً هائلاً للمشروع الأصلي الذي صُمِّم في سنة 1985؛ فقد وُسِّع ليشمل 48 مدينة جديدة، و8 مطارات، ومزارع أسماك، وسكة حديدية، وطريق سريع ضخم مؤلّف من 8 خطوط سير[186].

وفي سنة 2014، صدر مرسوم عن الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش، يقضي بتوسيع قدرة الوزراء على توقيع العقود أحادية المصدر، الأمر الذي أدّى إلى انتقال أجزاء ضخمة من الاستثمار العام إلى الشركات العسكرية وشركائها، الذين مُنِحوا

[184] المرجع نفسه.

[185] المرجع نفسه.

[186] المرجع نفسه.

أيضاً عقود خدمات مهمة، بما في ذلك امتيازات طويلة الأمد لتشغيل بعض أكثر الطرق السريعة ازدحاماً في مصر (وتحصيل رسوم استخدامها). وفي غضون الأشهر العشرة الأولى فقط في ظلّ الحكومة المؤقّتة، فاز الجيش بنحو 770 مليون دولار من العقود، وأكثر من مليار دولار من العقود الحكومية أحادية المصدر على مدى ثلاثة أشهر في خريف سنة 2014[187].

كما استمر تدفّق المساعدات المالية العسكرية الأمريكية إلى مصر في ظلّ الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش وأيضاً في ظلّ حكومة السيسي، على الرغم من الاحتجاجات الضعيفة لوزارة الخارجية الأمريكية على عنف النظام. فخلال الشهرين اللذين أعقبا الانقلاب مباشرةً، وقّعت وزارة الدفاع الأمريكية عقوداً بقيمة 300 مليون دولار لإنتاج المعدات العسكرية بشكل مشترك مع مصر أو توريدها إليها. وفي 2013/9/6، وخلال ذروة المواجهات العنيفة بين مؤيّدي الجيش ومؤيّدي مرسي، جرى التوقيع على أحد هذه العقود، الذي نصّ على التعاون بين شركة "بي أي إي سيستمز" BAE Systems مع المصانع العسكرية المصرية لبناء أجهزة رادار لطائرات الشحن العسكرية. وفي 2014/6/22، بعد أسبوعين فقط على أداء السيسي قسمه، أعلنت الولايات المتحدة عن الإفراج عن 575 مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية كانت مجمّدة سابقاً، وتلي ذلك مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2014[188].

## خلاصة:

واجه مرسي عند بداية عهده مشكلات اقتصادية كبيرة، بعضها كان نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس مبارك، والبعض الآخر جاء بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أو بسبب سلوك القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

منذ اليوم الأول لرئاسته، شنّ خصوم مرسي ومعارضوه حملة إعلامية منظمة ضدّ سياسته الاقتصادية، محاولين التقليل من إنجازاته الاقتصادية، ومستغلين التعثر

---

[187] المرجع نفسه.

[188] المرجع نفسه.

أو البطء الذي واكب تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي وعد بها. بالإضافة إلى أن أجهزة ومؤسسات الدولة لم تكن تتعاون بالشكل المطلوب لتطبيق قراراته الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بأزمة الكهرباء والوقود؛ حيث عملت أذرع الدولة العميقة على إطالة أمد هذه الأزمة وتضخيمها لتكون ذريعةً لخروج العامة على الرئيس.

أدت هذه الحملة المنظمة بالإضافة إلى وسائل القوة التي يملكها خصوم مرسي، من أطراف محلية كالمؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة العميقة وفلول النظام السابق، وأطراف إقليمية ودولية، في نهاية المطاف إلى تهيئة الظروف لإنجاح انقلاب عسكري على مرسي، تحت غطاء "ثورة شعبية".

مع تعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد، كمرحلة انتقالية استمرت قرابة عام، وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً للبلاد بعد ذلك، وُجهت الأنظار مرة أخرى إلى القطاع الاقتصادي خلال هذه المرحلة، خصوصاً بعد حالة التدهور والشلل التي أصابت الكثير من مرافق هذا القطاع؛ كنتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي سادت في هذه المرحلة، وكمحصلة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الجديدة، في ظلّ غياب وتعطيل المؤسسات التشريعية والرقابية.

أسهمت المنح والقروض والودائع المالية التي باشرت بعض دول الخليج العربي في ضخها في الاقتصاد المصري من حين إلى آخر، في تثبيت دعائم النظام الجديد بعد الانقلاب، غير أنها لم توقف تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، ولم يستفد المواطن المصري بالشكل المناسب من هذه المساعدات، فاستمر ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ونتج عنها معاناة معيشية طالت شرائح واسعة من المجتمع المصري، خصوصاً الطبقتين المتوسطة والفقيرة.

حاولت الحكومة الجديدة العمل على إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية، بافتتاح تفريعة قناة السويس، وإنشاء مدن سكنية على سبيل المثال، غير أن الجدوى الاقتصادية من هذه المشاريع لم تكن مفيدة للاقتصاد مقارنة بالأموال التي صُرفت عليها من خزينة الدولة ومن الاستدانة. حاول النظام الجديد الترويج لإنجازات اقتصادية من خلال افتتاح بعض المشاريع، عدد منها بدئ في إنشائها خلال عهد مرسي، غير أن تراجع قيمة العملة المصرية، وازدياد معدلات التضخم والدين العام، وانتشار البطالة والفقر عرى تلك المشاريع من إنجازاتها، وكشف حقيقة الوضع الاقتصادي للبلاد.

لم يؤدِّ استمرار هذا التردي الاقتصادي حتى كتابة هذه السطور، إلى الإطاحة برموز النظام الجديد، مع أن الأوضاع الاقتصادية فاقت من حيث السوء، ما كانت عليه إبان ثورة 25 يناير أو انقلاب 3 يوليو؛ لأن النظام الجديد استطاع تثبيت أركانه من خلال انتهاج سياسة القوة في مواجهة خصومه وإضعافهم، لكن من الصعب استمرار صمود هذا النظام على المدى البعيد إذا استمر على هذا الحال.

# الفصل الخامس

# الأداء الأمني والقضائي

# الأداء الأمني والقضائي

## مقدمة:

شكّل الملفان الأمني والقضائي أحد أبرز العقبات التي واجهت التحول الديموقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ولم يكن وصول أول رئيس مدني إلى سدة الحكم من خلال عملية ديموقراطية، كافياً لتصبح الأجهزة الأمنية المصرية تحت سلطة الرئيس وسلطة حكومته، كذلك لم يكن انتخاب هذا الرئيس كافياً كي يمارس مهامه دونما تدخل من قبل السلطات القضائية؛ التي عملت على الحد من سلطاته من خلال تدخلها في السياسة ووقوفها مع خصومه في وجهه.

انعكس هذا الواقع على المشهد السياسي فأصبح مضطرباً، وأصبح الاصطفاف والفرز السياسي أكثر حدة وخطورة عن ذي قبل، ومصر التي أصبحت على ثورة شعبية شهد لها العالم، أمست على انقلاب أطاح بالعملية الديموقراطية والتحول الديموقراطي. وأفاقت مصر على مشاهد عنف دموية، ودخل الآلاف السجون والمعتقلات، وحُظرت الأحزاب، وحوربت اتجاهات سياسية محددة.

يحاول هذا الفصل مناقشة الملف الأمني والقضائي بين عهدي مرسي والسيسي، من خلال استعراض الأحداث والوقائع الأمنية والقضائية التي وقعت في مصر خلال العهدين، والوقوف على سياسة كل منها تجاه عمليات التظاهر، متناولين عمليات القتل والاعتقال، كما سنحاول استعراض العلاقة بين الهيئة القضائية والسلطة السياسية خلال العهدين.

## أولاً: إدارة الملف الأمني:

### 1. الوسائل الأمنية المستخدمة في قمع المعارضين:

#### أ. قمع المظاهرات:

دأبت قوات الأمن المصرية، منذ الانقلاب على الرئيس مرسي في 2013/7/3، على استخدام القوة المفرطة في مناسبات عديدة، ضدّ من عارض الانقلاب أو حتى من عارض

بعد ذلك المسار الذي سارت عليه السلطة الجديدة؛ مما أدى إلى وقائع قتل جماعي غير مشروع. تزامن ذلك مع إصدار السلطة القضائية أحكاماً جماعية غير مسبوقة بالإعدام، ونفذت قوات الأمن عمليات اعتقال جماعية وتعذيب، بما يعيد إلى الذاكرة أحلك أيام حكم الرئيس مبارك.

ومنذ عزل مرسي، مرّ معارضو الانقلاب العسكري في مصر بعدد من المحطات، لعل أبرزها الفض الدموي لاعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وإعلان جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية"، وحملة الاعتقالات التي طالت عشرات الآلاف من المعارضين. وفرضت سلطات الانقلاب قيوداً مشددة على حريات تشكيل الجمعيات والتعبير عن الرأي والتجمع، وأعلنت الشرطة مراقبتها لحسابات المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك Facebook وتويتر Twitter، بدعوى مكافحة "الإرهاب" والتعرف على من يخططون لتنفيذ عمليات "إرهابية"[1].

وفي نهاية كانون الثاني/ يناير 2014، أصدرت عدد من المؤشرات العالمية تقاريرها السنوية، وجاءت مصر في أسفل كافة المؤشرات الدولية المتعلقة بالسياسة والأمن والاقتصاد، حيث وقعت وفقاً لمؤشر فريدوم هاوس Freedom House في الترتيب الـ 48 ضمن الدول التي "لا تتمتع بأي حريات" على مستوى العالم، وذلك بالرغم من صعودها سنة 2011 إلى التصنيف الثاني على المؤشر نفسه، ما يعني أن مصر آنذاك كان بها حرية جزئية[2].

كما استهدفت قوات الأمن قيادات جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، وكل من أيد مرسي أو رفع "شعار رابعة"، فقتلته أو اعتقلته، ثم تمّ حظر الجماعة بحكم قضائي في 2013/9/23[3]، كما أوصت هيئة مفوضي المحكمة الإدارية العليا في 2013/11/16، بحلّ حزب الحرية والعدالة وتصفية أمواله وضمها إلى خزينة الدولة[4].

[1] محمد العلي، مصر.. عام على الانقلاب، موقع الجزيرة.نت، 2014/6/30، انظر: http://bit.ly/1tc78vG

[2] Site of Freedom House, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2014/egypt

[3] وكالة رويترز للأنباء، 2013/11/6، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2E0M20131106

[4] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/11/16، انظر:
http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/11/16/dissolve.muslimbrotherhood.party

كرست السلطات المصرية جلّ اهتمامها من أجل الحدّ من تنامي المظاهرات المعارضة للانقلاب ومنع تنظيمها، فأصدرت الحكومة قانون التظاهر الذي شدد العقوبات على كل من يتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية، وتصدت بشكل عنيف لمظاهرات "جبهة صمود الثورة"، وحملة "لا للمحاكمات العسكرية"[5].

كما قامت قوات الأمن باستهداف عدد من القوى الشبابية والثورية التي أيدت الانقلاب من قبل، والتي عارضت بعد ذلك الإجراءات القمعية التي باشرت باتخاذها ضدّ الحريات العامة؛ فأصدرت أحكاماً قاسية بالسجن ضدّ عناصرها باتهامات تتعلق بالتظاهر والشغب والفساد والعمالة، حيث سُجن على أثرها آلاف النشطاء والشباب، ومن أبرزهم: أحمد ماهر المشارك في تأسيس حركة شباب 6 أبريل، والناشط الليبرالي أحمد دومة، والناشط محمد عادل، وقد حُكم عليهم في كانون الأول/ ديسمبر 2013 بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة خرق "قانون التظاهر". وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكم على هؤلاء الثلاثة صدر بعد أقل من شهر من تاريخ القبض عليهم، مما يُعدّ سابقة في تاريخ المحاكمات من هذا النوع من حيث سرعة إصدار الأحكام، كما تمّ رفض الاستئناف والنقض خلال فترة زمنية قصيرة[6]. كما سُجل اعتقال أكثر من ألف شخص في 2014/1/25، خلال المواجهات التي وقعت خلال إحياء ذكرى ثورة 25 يناير، والتي أسفرت أيضاً عن مقتل أكثر من مئة متظاهر[7].

وبالرغم من حملات القمع والاعتقال التي شنتها السلطات المصرية ضدّ المتظاهرين بعد الانقلاب، إلا أن معارضي الانقلاب وعلى رأسهم "التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب" المؤيد لمرسي، استمرّوا في تنظيم فعاليات احتجاجية في الشوارع، مطالبين بإسقاط الانقلاب والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، ومحاسبة المتسببين في سفك الدماء. لم تكن عملية إسكات الأصوات المعارضة للانقلاب سهلة وميسرة، على الرغم من أن النظام الجديد في مصر تعامل مع المعارضين عبر ثلاثة مسارات متوازية: محاصرتهم قانونياً، وقمعهم أمنياً، وتشويههم إعلامياً[8].

---

[5] محمد العلي، مرجع سابق.

[6] موقع راديو سوا، 2013/12/22، انظر:
http://www.radiosawa.com/content/egypt-trials-activists-/239801.html

[7] محمد العلي، مرجع سابق.

[8] المرجع نفسه.

ومنذ وصول السيسي إلى الحكم، واصلت السلطات الإنفاذ المتشدد لحظر التظاهر فعلياً، وتفريق المظاهرات المعارضة للحكومة بالقوة وعلى نحو روتيني، كما اتبعت السلطات سياسة القمع الجسدي تكتيكاً أساسياً للتعامل مع أعضاء الإخوان والنشطاء العلمانيين على السواء.

ففي كانون الثاني/ يناير 2015 قُتل ما لا يقل عن 20 شخصاً في الأحداث المحيطة بالذكرى الرابعة لثورة 25 يناير، من بينهم الناشطة اليسارية شيماء الصباغ، ووجهت النيابة الاتهام إلى أحد أفراد قوات الأمن المركزي في مقتل الصباغ، لكنها أمرت أيضاً بحبس 17 شخصاً ممن شهدوا مقتلها بتهمة "خرق قانون التظاهر"[9].

وفي شباط/ فبراير من السنة نفسها، توفي 19 شخصاً على الأقل من مشجعي كرة القدم في تدافع أمام معلب القاهرة بعد إطلاق الشرطة للغاز المسيل للدموع على حشد من مئات المصطفين للعبور من ممر معدني مسور بالحواجز. وقد وجهت النيابة الاتهام إلى أفراد إحدى روابط المشجعين وإلى من زعمت أنهم أعضاء من الإخوان، لكنها أعفت رجال الشرطة من المسؤولية[10].

كما اعتقلت قوات الأمن المصرية أكثر من سبعين صحفياً وإعلامياً في الفترة 2013/6/30-2014/6/30، أفرج عن عشرة منهم فقط[11]. ورصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تزايد الانتهاكات ضدّ الصحفيين خلال العام الأول من حكم السيسي، وأشارت في تقريرها إلى وقوع 658 انتهاكاً بينها أكثر من 250 واقعة منع صحفيين من أداء عملهم. كما كشفت في تقريرها عن حدوث أكثر من 350 اعتداء ما بين جسدي، واحتجاز، وتوقيف، وحبس، ومصادرة، وتهشيم معدات[12].

لا شكّ أن هذه الإجراءات من قبل السلطات المصرية أدت إلى إلحاق الضرر بالحراك الشعبي والثوري وحدّت من وتيرته، إلا أن المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للانقلاب والنظام السياسي الجديد ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، وهي مرشحة للتصاعد بسبب ازدياد السخط الشعبي تجاه السياسات الأمنية والاقتصادية ومع

---

[9] مصر - عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي، موقع هيومن رايتس ووتش، 2015/6/8، انظر: https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/08/270193

[10] المرجع نفسه.

[11] عام على حكم السيسي. حالة حقوق الإنسان تراجعت كثيراً، موقع رصيف 22، 2015/6/9، انظر: http://raseef22.com/politics/2015/06/09/human-rights-after-one-year-of-sisi-in-office

[12] الجزيرة.نت، 2015/8/4، انظر. http://bit.ly/1UpiNOh

غياب رؤية سياسية للخروج من المأزق، بالإضافة إلى حدوث تصدعات داخل النظام نفسه، من المرجح أن تطفو على السطح في المستقبل القريب.

في المقابل سمح الرئيس مرسي لمعارضيه بالتظاهر والنزول إلى الشارع، على الرغم من أن العديد من التظاهرات كانت تهدف إلى إحراج مرسي وإضعاف حكمه، وإظهاره كأنه لا يحظى بتأييد شعبي.

وقد برزت خلال عهد مرسي "التظاهرات الفئوية"؛ التي يقوم بها قطاع عمالي معين بهدف تحقيق مصالحه الخاصة، والتي عمل أركان الدولة العميقة والمتضررون من حكم مرسي على إذكائها وتأجيجها، بالإضافة إلى تفاقم أزمتي الوقود والكهرباء، اللتين اتُخذتا كأحد أهم الذرائع لقلب الرأي العام على مرسي والانقلاب عليه.

لقد كانت حرية التظاهر مكفولة في عهد مرسي بشكل غير مسبوق، وإذا كانت أخطاء المرحلة الحالية والمراحل السابقة هي بسبب القمع، فلربما كان "الخطأ" في عهد مرسي هو بسبب الحرية غير المسؤولة، التي تحولت لفوضى، والتي مكنت كل من أراد شراً بالثورة، من تمويل ودعم جهات وقوى وإعلاميين وقنوات تلفزيونية من أجل إسقاط الرئيس، والعمل ضمن منظومة الثورة المضادة، وقد بات كل من تسول له نفسه أن يضعضع هذا النظام قادراً على شلّ الحياة، وإحداث فوضى في الساحات والطرقات بدون حسيب ولا رقيب.

وكمؤشر على حرية التظاهر التي كانت سائدة خلال عهد مرسي، فقد ذكر تقرير أصدرته الرئاسة المصرية بمناسبة مرور العام الأول لولاية مرسي الرئاسية، يحمل عنوان "عام من الرئاسة المصرية.. خطوات وتحديات"، وتضمن التقرير الانتقادات والاحتجاجات التي تعرض لها مرسي، والشائعات التي طالته، وذكر التقرير أن الاحتجاجات التي تعرض لها الرئيس مرسي بلغت 5,821 مظاهرة ومصادمة واشتباكات، بمعدل 485 مظاهرة كل شهر، و7,709 وقفات احتجاجية وفئوية، بمعدل 557 وقفة احتجاجية كل شهر، و24 دعوة لمليونية، بمعدل مليونيتين كل شهر[13]. مع أن أعداد المشاركين فيما يسمى المليونيات، لم يكن يتجاوز بضعة آلاف في أحياء عديدة.

---

[13] انظر: موقع عام من الرئاسة المصرية - خطوات وتحديات، في: http://morsifirstyear.com/؛ وانظر: شائعات المعارضة خلال عام من حكم الرئيس، موقع يوتيوب، في:
https://www.youtube.com/watch?v=ys5o8RlBcTo&feature=youtu.be

ولأن الشائعات كانت الملمح الأبرز في العام الأول من ولاية مرسي، فقد أحصى التقرير 50 إشاعة وخبراً كاذباً، ومن هذه الإشاعات الكاذبة:

> نجل الرئيس يسلم قلادة رئاسية للشيخ راشد الغنوشي، مبعوث إسرائيلي زار رئيس الجمهورية ليلة حلف اليمين، مصدر أمني: عدد من منفذي هجوم رفح ممن أفرج عنهم مرسي، قرار عودة مجلس الشعب.. اتهام الرئيس بانتهاك أحكام القضاء، زوجة الرئيس تطلب حمام سباحة بـ12 مليون جنيه [1.69 مليون دولار]، تكلفة تأمين صلاة الرئيس 3 ملايين جنيه [0.422 مليون دولار]، موكب الرئيس وتأمينه يكلف الدولة 1.3 مليار جنيه [183 مليون دولار]، أمريكا راضية عن أداء مرسي في التهدئة في غزة، الاقتصاد المصري يقترب من حالة الإفلاس، بعض التغييرات في قيادات وزارة الدفاع.. أخونة الجيش، صفقة العسكر والإخوان، الإخوان دبروا مقتل الجنود لإقالة المشير، زيارة الرئيس للسعودية.. الادعاء بأن الاستقبال لا يليق بمصر لعدم وضع علم مصر خلف الرئيس، دولة خليجية تطلب تأجير الآثار المصرية بالكامل لمدة خمس سنوات مقابل 200 مليار دولار.. العرض يتضمن تأجير الأهرامات الثلاثة وأبو الهول وأبو سنبل وعابد الأقصر في مزاد علني ونقل القطع الأثرية إلى للخارج، 12 ألف إخوان تمّ تعيينهم في محافظات مختلفة، تسمم طلاب الأزهر مؤامرة إخوانية، خبراء: في عهد مرسي.. حلايب وشلاتين هدية للسودان[14].

وقد مارست الأجهزة الأمنية دوراً مشبوهاً في تعاملها مع هذه التظاهرات، فتارة كانت تفسح المجال أمام الكثير من هذه التحركات لإظهار ضعف التأييد لمرسي ونظامه، فتنسحب من الساحات مفسحة الطريق أمام الحرق والتدمير وإغلاق الطرقات، وهذا ما حدث خلال التظاهرات التي وقعت أمام قصر الاتحادية في كانون الأول/ ديسمبر 2012، عندما حاول متظاهرون انضم إليهم مجموعة كبيرة من "البلطجية" اقتحام القصر بعد الإعلان الدستوري، ولم تتدخل الأجهزة الأمنية الموكل إليها حراسة القصر لمنع عملية الاقتحام، ما أدى إلى صدامات بين هذه الجموع وبين مجموعة من أنصار الرئيس مرسي جاؤوا لحماية القصر. وتارة أخرى كانت الأجهزة الأمنية تبطش بالمتظاهرين بطريقة وحشية؛ لتستعدي المواطنين ضدّ مرسي وتظهره كدكتاتور يقمع شعبه.

---

[14] المراجع نفسها.

ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2013/6/23 يساوي 7.10631.

لم تقتصر حرية التعبير على الحق في التظاهر، ولكن شملت أيضاً الفضاء الإعلامي، غير أن البعض رأى أن تسامح الحكم الزائد عن حدّه، تجاه حرية الإعلام حولت هذه الحرية إلى انفلات إعلامي غير مسؤول، وقد شاهدنا كيف أن إسلام عفيفي رئيس تحرير صحيفة الدستور، الصحفي الوحيد الذي حكم القضاء بحبسه احتياطياً بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، لم يستمر حبسه ليلة واحدة؛ حيث أقرّ مرسي قانوناً جديداً بإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، وأمر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بالإفراج عن إسلام عفيفي ولم يبت ليلة في السجن[15].

لقد رأينا كيف قام الإعلامي باسم يوسف بالتطاول على الرئيس مرسي، وهو ما لم يُتح له في عهد الانقلاب العسكري الذي شارك يوسف في التمهيد له، ومثّل برنامجه برنامج "البرنامج" أحد وسائل التمهيد لانقلاب 3 يوليو، ليس في حقّ الديمقراطية فقط ولكن في حقّ الثورة وحرية الصحافة. غير أن يوسف لم يجرؤ على السخرية من السيسي، لذلك عقد العزم على أن تكون سخريته من الذين هم حول السيسي دون الاقتراب من ذات الحاكم الجديد، وفي النهاية أوقف البرنامج وأُجبر على الرحيل[16].

### ب. عمليات القتل والاغتصاب والتعذيب في السجون:

لم تمضِ سوى أيام على انقلاب 3 يوليو، حتى عادت أعمال التعذيب والاغتصاب والقتل داخل أماكن الاعتقال والاحتجاز والسجون المصرية، إلى سابق عهدها قبل ثورة 25 يناير، وباتت هذه الأعمال تمارس بطريقة منهجية وأكثر شراسة من ذي قبل؛ من أجل كيّ الوعي لدى المواطن المصري، والرجوع به إلى زمن الخوف من الحاكم.

لم تجد الأجهزة الأمنية المصرية على اختلافها، حرجاً كبيراً بالعودة إلى ممارسة هوايتها السابقة المليئة بالتجاوزات والانتهاكات ضدّ أطياف المعارضة، خصوصاً أنها تزامنت مع حملة تحريض وشيطنة من قِبل أذرع الدولة الإعلامية والسياسية والأمنية، مدعومة من أحزاب ليبرالية وناصرية، وتحت غطاء الجهاز القضائي الذي لم يتردد في إصدار "الأحكام المسيّسة" ضدّ المعارضين.

فقد أشار تقرير لمركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب في حزيران/ يونيو 2015، إلى أن إجمالي انتهاكات الشرطة ضدّ المواطنين في العام الأول للسيسي

[15] موقع العربية.نت، 2012/8/24، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/23/233760.html

[16] موقع مصر العربية، 2014/7/3، انظر. http://bit.ly/266ZUaU

ضمت 289 حالة تعذيب، و272 حالة وفاة، و119 حالة اختفاء قسري، و97 حالة إهمال طبي، و63 حالة إصابة نتيجة إطلاق نار في الشارع، و52 حالة تكدير جماعي، و27 حالة تعذيب جماعي، و27 حالة ضرب، و16 حالة اعتداء جنسي، و15 حالة اعتقال رهائن، و10 حالات إهمال طبي لإصابات نتجت عن التعذيب، و8 حالات تحرش جنسي، و7 حالات تنفيذ حكم إعدام، و3 حالات احتجاز أهالي في أثناء زيارة السجون، وحالتي اعتقال ثم وفاة[17].

كما أشارت تقارير صادرة عن المرصد المصري للحقوق والحريات، إلى وجود 139 حالة قتل داخل السجون، في الفترة 2013/6/30-2015/6/1، الأمر الذي يُعزى إلى فرض حالة الطوارئ، التي أدت إلى فتح المجال لقوات الجيش والشرطة لتوسيع انتهاكاتها بحق المدنيين. وأكد المرصد أن كمية الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين في شمال سيناء خلال الأشهر الستة الأولى لتطبيق حالة الطوارئ فاقت ما تمّ ارتكابه في عام كامل، منذ بداية ما يسمى الحرب على الإرهاب في شمال سيناء في أيلول/ سبتمبر 2013[18].

وتحدثت صحيفة الجارديان The Guardian البريطانية في تقرير لها نشرته في 2014/6/22، عن شهادات مروعة، تُرتكب في السجون السرية في مصر في عهد السيسي، وجاء في التقرير: "إن العديد من المصريين المفقودين يتعرضون للتعذيب في سجون عسكرية سرية من دون صدور أيّ حكم قضائي باحتجازهم"، حيث إن هناك 16 ألف سجين تمّ اعتقالهم منذ نهاية تموز/ يوليو 2013[19].

كما احتجزت السلطات المصرية ما لا يقل عن 41 ألف شخص بين تموز/ يوليو 2013 وأيار/ مايو 2014، ووجهت إليهم الاتهامات وحكمت عليهم، مما تسبب في الضغط على السجون المصرية ومفاقمة ظروف الاكتظاظ القائمة في أقسام الشرطة ومديريات الأمن،

---

[17] أحمد صفوت، التعذيب في مصر.. تموت فرداً تدرج كرقم إجمالي، موقع شبكة التلفزيون العربي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، انظر: http://bit.ly/25NpPaS

[18] تقرير حول المحاكمات غير العادلة للمعتقلين السياسيين في العام الأول من حكم السيسي، موقع المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/7/9، انظر. http://www.slideshare.net/ssuserd93812/ss-50339900

[19] بي بي سي، 2014/6/23، انظر. http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2014/06/140622_monday_press؛ وانظر:

*The Guardian* newspaper, London, 22/6/2014, https://www.theguardian.com/world/2014/jun/22/disappeared-egyptians-torture-secret-military-prison

وحيث قامت وزارة الداخلية باحتجاز البعض، بدون محاكمة في حالات كثيرة. وقد ذكر المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره المنشور في 2015/5/31، والذي يغطي فترة حزيران/ يونيو 2013 – كانون الأول/ ديسمبر 2014، أن السجون المصرية خلال هذه الفترة، كانت تؤوي 160% من طاقتها الاستيعابية، وأقسام الشرطة 300% من تلك الطاقة. كما استخدمت السلطات مقرات غير رسمية تتضمن قواعد عسكرية ومواقع للأجهزة الأمنية لإيواء المحتجزين، ويمارس التعذيب وإساءة المعاملة في تلك المقرات على نحو روتيني[20].

ودأب القضاة على الموافقة على فترات مطولة من الحبس الاحتياطي للمتهمين من أعضاء الإخوان المسلمين والنشطاء المعارضين للحكومة، مع السماح لأفراد قوات الأمن وغيرهم من مؤيدي السيسي بالخروج بكفالة. وفي قضية واحدة تمّ احتجاز 494 شخصاً، اعتقلوا من مسجد الفتح في القاهرة في آب/ أغسطس 2013 في أثناء تداعيات الانقلاب على مرسي، وجرت محاكمتهم معاً[21].

وفي تموز/ يوليو 2014 قالت وزارة الداخلية إن 7,389 شخصاً من المعتقلين على خلفية الاضطرابات المحيطة بعزل مرسي ظلوا في الحبس الاحتياطي. كما اضطر 200 من طلبة المدارس الثانوية المحتجزين إلى تأدية امتحانات الثانوية العامة في السجن خلال العام الدراسي 2015/2014[22].

وقد وثقت المنظمات الحقوقية المصرية ما لا يقل عن 124 حالة وفاة في أثناء الاحتجاز منذ آب/ أغسطس 2013 وحتى 2015/6/8، نتيجة للإهمال الطبي أو التعذيب أو إساءة المعاملة. وقالت مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل في كانون الأول/ ديسمبر 2014، إن ما لا يقل عن 90 شخصاً توفوا في سنة 2014 في أقسام الشرطة في محافظتي القاهرة والجيزة وحدهما. كما توفي ثلاثة على الأقل من أعضاء البرلمان من الإخوان في أثناء الاحتجاز. وفي أيار/ مايو 2015 وثّق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف

---

[20] تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان العاشر 2013-2014، موقع المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2015/5/31، انظر: http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-22-57/2010-02-07-16-23-32/1586-annual-report-10.html

[21] مصر – عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي، هيومن رايتس ووتش، 2015/6/8.

[22] المرجع نفسه.

والتعذيب 23 حالة وفاة قال إن قوات الأمن هي المسؤولة عنها على الأرجح، وبينها 4 حالات نتيجة الإهمال الطبي، و3 نتيجة التعذيب، و2 وقعتا بعد اختفاء الضحية[23].

وفتحت النيابة التحقيق في قضية واحدة، هي وفاة المحامي كريم حمدي، وتمّ اعتقال اثنين من ضباط الأمن الوطني في 2015/2/25 على ذمة التحقيق، فأفرجت عنهما إحدى المحاكم بكفالة قدرها 15 ألف جنيه (1,310 دولارات أمريكية) في 2015/3/28. وبدلاً من إعادة تقييم سياسات الحبس الاحتياطي لمواجهة اتهامات إساءة المعاملة، أو إسقاط التهم الموجهة إلى المحتجزين دون وجه حقّ، أصدرت وزارة الداخلية قرارات لتخصيص بعض أقسام الشرطة كسجون[24].

لم تقتصر الحملة القمعية القاسية وحملة الاعتقالات التي بدأت عقب انقلاب 3 يوليو على المعارضين من التيار الإسلامي، بل امتدت لتشمل النشطاء المعارضين من العلمانيين؛ ومن بين هؤلاء يارا سلام وماهينور المصري المدافعتين عن حقوق الإنسان. وحصل معارضون علمانيون آخرون على أحكام مطولة بالسجن في محاكمات جماعية، ففي شباط/ فبراير 2015 حُكم على الناشط أحمد دومة، المحكوم مسبقاً، بالسجن ثلاثة أعوام أيضاً، وعلى المدافعة عن حقوق المرأة هند نافع، و229 آخرين بالسجن المؤبد للمشاركة بـ"أحداث مجلس الوزراء"، والتي وقعت في كانون الأول/ ديسمبر 2011[25].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2014 أصدر السيسي مرسوماً بتوسيع اختصاص القضاء العسكري بحيث يشمل "كافة المرافق العامة والحيوية" لمدة عامين. ومنذ ذلك الحين وحتى بداية حزيران/ يونيو 2015 أحالت النيابة ما لا يقل عن 2,280 مدنياً إلى محاكمات عسكرية، بحسب إحصاء هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch. وفي أيار/ مايو 2015 حكمت إحدى المحاكم العسكرية في الإسكندرية على ستة أطفال بالسجن لمدة 15 عاماً، بحسب الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون[26].

---

[23] المرجع نفسه.

[24] المرجع نفسه.

[25] المرجع نفسه. وانظر أيضاً: بي بي سي، 2015/2/4، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150204_egypt_douma_sentence

[26] مصر – عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي، هيومن رايتس ووتش، 2015/7/8.

وفي الذكرى الأولى لتولي السيسي السلطة، أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً أشارت فيه إلى أن عهد السيسي شهد "انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان"، فقد شهد العام الأول من عهده، مقتل عدد كبير من المتظاهرين، وغياب المحاسبة على قيام قوات الأمن بالاعتداء على المتظاهرين، كما شهد عمليات احتجاز جماعية، ومحاكمات عسكرية للمدنيين، والمئات من أحكام الإعدام والإجلاء القسري لآلاف العائلات من شبه جزيرة سيناء[27].

لم تقتصر الانتهاكات على جرائم التعذيب الجسدي بل تعدتها إلى الجرائم الجنسية، فقد حمل تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان The Worldwide Movement For Human Rights (FIDH)، الذي صدر في أيار/ مايو 2015، شهادات موثّقة لحالات تعرضت لعنف جنسي داخل السجون، وأكدت المنظمة أن "العنف الجنسي يتم استخدامه كسلاح للقمع"، بعد تولي السيسي للحكم. ورصد التقرير حالات اغتصاب جماعي واعتداء جنسي شمل 186 حالة خلال تدخل الجيش المصري ضدّ مرسي في الفترة 2013/6/28-2013/7/7[28].

وتقول الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن السلطات المصرية مسؤولة عن تلك الانتهاكات، سواء بسبب تجاهلها لها أو إنكارها لما يحدث. وتضيف المنظمة أنه لم يحدث أيّ تغيير منذ خطاب السيسي في حزيران/ يونيو 2014، والذي دعا فيه إلى "إصلاح أخلاقي" في المجتمع المصري، بعد حوادث التحرش والاغتصاب في ميدان التحرير، وأن هناك نوعاً آخر من الاغتصاب تتبناه السلطات المصرية، مثل كشوف العذرية التي تتم خارج أيّ نطاق قانوني، وتستهدف النساء المعارضات، وتهدف إلى إذلالهن وتدمير معنوياتهن، والفئات المستهدفة في هذا النوع غالباً ما تكون من الإخوان المسلمين أو التيارات المعارضة أو الطلبة. كما تستخدم السلطات العنف الجنسي ضدّ أقارب المعتقلين في أثناء الزيارات؛ ما يجعل المعتقلين يرفضون زيارات من ذويهم كي لا يتعرضوا لمضايقات[29].

---

[27] عام على حكم السيسي. حالة حقوق الإنسان تراجعت كثيراً، موقع رصيف 22، 2015/6/9.

[28] "كشف نفاق الدولة: العنف الجنسي الذي ترتكبه قوات الأمن في مصر." موقع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان fidh، 2015/5/19، انظر: https://www.fidh.org/IMG/pdf/final_egypt_report_web.pdf

[29] المرجع نفسه.

ونشر موقع ميدل إيست آي Middle East Eye البريطاني، تقريراً وثّق فيه استخدام النظام المصري العنف الجنسي بشكل ممنهج لإسكات معارضيه. وذكر التقرير الذي جاء تحت عنوان: "الاغتصاب كأداة لإسكات المعارضين: انتشار العنف الجنسي من قبل الشرطة في مصر تحت حكم السيسي"، "إنه بعد مرور أربع سنوات على الثورة المصرية التي نادت بالحرية والعدل والكرامة، يقبع الشعب المصري تحت حكم أسوأ من نظام مبارك الذي ثاروا ضدّه في يناير 2011، حيث إن عدد المعتقلين السياسيين حالياً يزيد عن 40 ألفاً، وهذا هو الوجه الآخر لمصر، بخلاف ما يسعى النظام لترويجه من مشروعات مثل تفريعة قناة السويس والمؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ"[30].

ويضيف التقرير أن "الزيادة في معدلات الاغتصاب ترجع إلى الحرية التي يتمتع بها العاملون في الأجهزة الأمنية، حيث يتغاضى النظام عن الانتهاكات التي يرتكبونها، بل ويشجعهم على ذلك". وفي حوار مع الموقع، "قالت طبيبة متخصصة في العناية بضحايا العنف الجنسي؛ إن النظام المصري أشبه بالبلطجية الذين يريدون الانتقام من ثورة يناير؛ لأنها قامت خصيصاً من أجل إسقاط جهاز الداخلية: هم يريدون أن يذكروا الناس بمن هو المسيطر على السلطة الآن"، ويشير الموقع إلى أن هذه الاعتداءات ليست بالشيء الجديد، فقد كانت تمارس تحت حكم حسني مبارك والمجلس العسكري، وقد شهدت منظمة العفو الدولية Amnesty International على هذه الانتهاكات[31].

وكشفت صحيفة ذا أوبزيرفر The Observer البريطانية الصادرة في 2014/4/13، عن حادثتين منفصلتين لاغتصاب شابين في مراكز وأقسام شرطة تابعة لنظام السيسي في مصر، وعنونت الصحيفة لتقريرها بالقول: "الشرطة المصرية تستخدم الاغتصاب كسلاح ضدّ مجموعات المعارضة"، وأشارت إلى أن "الاغتصاب أصبح استراتيجية يتوسع استخدامها في مصر"[32].

---

[30] Rape to silence: Sexual violence by police rampant in Sisi's Egypt, site of Middle East Eye, 21/9/2015, http://www.middleeasteye.net/news/rape-silence-sisi-s-egypt-rapes-its-citizens-make-them-toe-line-705146312

[31] Ibid.

[32] Egyptian police "using rape as a weapon" against dissident groups, *The Guardian*, 12/4/2014, http://www.theguardian.com/world/2014/apr/12/egypt-police-rape-dissidents-crackdown-16000-arrested

وفي مجال الحريات أيضاً، شهد عهد السيسي صدور أكبر عدد من الأحكام القضائية بالإعدام والسجن والحبس ضدّ قيادات جماعة الإخوان والنشطاء السياسيين المنتمين إلى معسكر ثورة 25 يناير. وعلى الرغم من التعهّدات المتكررة منذ كانون الأول/ يناير 2015 بالإفراج عن عدد من الشباب والشابات المحبوسين في قضايا مخالفة قانون التظاهر والمرتبطة بالأحداث السياسية، إلّا أن هذا الأمر لم يتحقّق حتى كتابة هذه السطور. وشملت الدفعة الوحيدة التي تمّ الإفراج عنها عدداً ضئيلاً لا يتجاوز 165 شخصاً، تمّ اختيارهم بعشوائية من قضايا بعينها لم تحظَ باهتمام الرأي العام[33].

كما قامت الأجهزة الأمنية بتعطيل أيّ محاولات للإفراج عن دفعات جديدة بحجة "الحفاظ على المظهر القوي للنظام وعدم هزّ صورته أمام الرأي العام". وهي الصورة التي ترتكز على نقطتين أساسيتين: العداء للإخوان واعتبارهم "إرهابيين"، ومخاصمة القوى والشخصيات المعروفة بتأييدها المطلق لثورة 25 يناير والإساءة إليها. كذلك حاول السيسي نفسه الإساءة إلى ثورة 25 يناير مرات عدة، كان آخرها عندما وصفها بأنها "الحدث الذي جعل مصر على حافة الهاوية وقرّبها من السقوط"[34].

ومع تطبيق قانون التظاهر، عادت القبضة الأمنية تسيطر على الشوارع والميادين، كما عاد نظام "زوار الفجر" يلازمه الاختفاء القسري الذي تزايدت حدته، فيما انطلقت قوات الأمن لمواجهة المتظاهرين بالطريقة ذاتها التي كانت عليها وزارة الداخلية قبل 25 يناير[35]. ووفق منظمة العفو الدولية في حزيران/ يونيو 2015، تُقدر أعداد المعتقلين في مصر أكثر من 41 ألف شخص[36].

وفي ذكرى اليوم العالمي للطفولة، أصدرت وحدة رصد انتهاكات المرأة والطفل في المرصد المصري للحقوق والحريات، في 2014/11/20، تقريرها عن واقع الانتهاكات

---

[33] مصر: "إنجازات السيسي الديمقراطية" تدحضها قراراته، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2015/8/4، انظر: http://bit.ly/1swWyzm

[34] **المرجع نفسه.**

[35] المعارضة في عهد مرسي والسيسي.. بين التصادم والمسالمة، موقع كلام أخبار، 2015/11/18، انظر: http://www.kalamakhbar.com/Details.aspx?I=14711998

[36] بي بي سي، 2016/1/7، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/151217_prison_conditions_egypt

التي ترتكب بحق الأطفال المتهمين في قضايا سياسية في مصر منذ 2013/6/30 وحتى 2014/11/20 تحت عنوان "أطفال الاعتقال"، أشارت فيه إلى اعتقال 2,170 طفلاً خلال هذه الفترة، ما زال 370 طفلاً منهم داخل أماكن الاحتجاز المختلفة، فيما قتل 217، ووقعت انتهاكات بحق 948 طفلاً منها 78 حالة عنف جنسي ضدّ الأطفال. وأشار التقرير إلى أنه خلال فترة المئة يوم الأولى من حكم السيسي، قتل 12 طفلاً برصاص حيّ، واعتقل 144 طفلاً، وتمّ تعذيب 72 طفلاً داخل مقرات الاحتجاز، وتمّ الاعتداء جنسياً على 26 طفلاً داخل مقرات الاحتجاز، وصدرت أحكام بالإعدام بحق أطفال قصر وأخرى بالسجن[37].

وأصدرت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للحقوق والحريات تقريراً بعنوان "المقابر الرسمية: القتل خارج إطار القانون بداخل أماكن الاحتجاز في مصر منذ 2013/6/30 وحتى الأول من حزيران/ يونيو 2015"، وقالت الوحدة إن هذه الفترة شهدت تحولاً كبيراً في أعداد الوفيات بداخل مراكز الاحتجاز المختلفة من ناحية أعداد المتوفين وحالات التعذيب حتى الموت[38].

وأوضح التقرير أن سلطات الأمن المصرية انتهجت سياسة ممنهجة فيما يخص حالات الاعتقال التعسفي بحق المعارضين للنظام العسكري في مصر بشكل غير مسبوق في التاريخ المصري الحديث منذ أحداث 2013/6/30، وقد أدت هذه السياسة المنهجة في الاعتقال إلى إيداع أعداد غفيرة من المعتقلين بداخل أماكن الاحتجاز المختلفة، والتي أصبحت لا تتسع بسبب أعداد المعتقلين وانتهاج الاعتقال كوسيلة مهمة من وسائل قمع المعارضين للنظام العسكري في مصر، وفيما يلي نتائج وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للحقوق والحريات لحالات القتل خارج إطار القانون بداخل أماكن الاحتجاز المختلفة، خلال الفترة 2013/6/30–2015/6/1[39]:

---

[37] أطفال الاعتقال، وحدة رصد انتهاكات المرأة والطفل، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2014/11/20، انظر: http://www.slideshare.net/ssuserd93812/ss-41800017

[38] المقابر الرسمية: حالات القتل بداخل مراكز الاحتجاز منذ 2013/6/30 وحتى 2015/6/1، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/6/8، انظر:
http://www.slideshare.net/ssuserd93812/30-2013-2015

[39] المرجع نفسه.

جدول رقم (1): ضحايا الاحتجاز منذ 2013/6/30 وحتى 2015/6/1[40]

| مكان عملية القتل | سجون | أقسام الشرطة | محاكم ونيابات | سجون العسكرية | دور الرعاية | غير معروف | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منصور | 63 | 54 | 4 | 2 | 1 | 6 | 130 |
| السيسي | 39 | 96 | 2 | – | 1 | 1 | 139 |
| المجموع | 102 | 150 | 6 | 2 | 2 | 7 | 269 |

جدول رقم (2): نوع ضحايا الاحتجاز منذ 2013/6/30 وحتى 2015/6/1[41]

| نوع الضحية | سياسية | جنائية | المجموع |
|---|---|---|---|
| منصور | 61 | 69 | 130 |
| السيسي | 31 | 108 | 139 |
| المجموع | 92 | 177 | 269 |

لم تخلُ السجون والمعتقلات وأماكن الاحتجاز في عهد مرسي من بعض حالات التعذيب، لكن من الظلم نسب هذه التجاوزات إلى الرئيس مباشرة، لأن الأجهزة الأمنية التي كانت تمارس القتل والتعذيب إبان عهد مبارك لم تتغير ولم يتسنَّ تطهيرها وإعادة تشكيلها من جديد، ولا سنّ التشريعات التي تكفل محاسبة هذه الأجهزة عند تقصيرها، فالفترة التي حكم فيها مرسي لم تكن كافية، كما أن مرسي لم يكن ذا سلطة فعلية على هذه الأجهزة التي كان قادتها يسعون لإسقاطه. وقد رأينا كيف أن ممارسات القمع والقتل والتعذيب داخل السجون والمعتقلات، عادت بقوة في عهد السيسي وقد فاقت عهد مبارك نفسه.

[40] المرجع نفسه.

[41] المرجع نفسه.

**القتلى المصريين داخل أماكن الاحتجاز منذ 2013/6/30 وحتى 2015/6/1**[42]




وقد رصد مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، حالات التعذيب والقتل داخل السجون والمعتقلات المصرية خلال عهد مرسي في الفترة من 2012/7/30 إلى 2013/5/31، وجاءت على النحو التالي[43]:

---

[42] المرجع نفسه.

[43] التعذيب في مصر خلال عام من حكم الإخوان، موقع مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، انظر:
https://docs.google.com/file/d/0B1qqm_EjPpz8b3ZnSVBJVV9TSTA/edit

**جدول رقم (3): حالات التعذيب والقتل داخل السجون والمعتقلات المصرية خلال عهد مرسي، في الفترة 2012/7/30-2013/5/31**[44]

| الفترة | تعذيب | قتل/ وفاة |
|---|---|---|
| 2012/7/30-2012/12/31 | 77 | 56 |
| 2013/1/1-2013/5/31 | 282 | 161 |
| إجمالي 11 شهر من حكم الرئيس مرسي | 359 | 217 |

كما ذكر الائتلاف المصري لحقوق الطفل أن عدد الأطفال الذين تمّ القبض عليهم منذ 2013/1/25 وحتى 2013/3/26، بلغ 383 طفلاً. كما أعلنت جبهة الدفاع عن متظاهري مصر في 2013/5/25، أن عدد من تمّ اعتقالهم في عهد الرئيس مرسي وصل إلى 3,460 معتقلاً[45].

من الجدير ذكره، أن السلطات المصرية أمرت في شباط/ فبراير 2016، بإغلاق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وهو من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان[46].

ونشر موقع ويكي ثورة تقريراً حول القتلى في عهد الرئيس مرسي في الفترة 2012/7/1-2013/7/3، حيث أحصى التقرير سقوط 470 قتيلاً في 26 محافظة مختلفة. وفي تفصيل أنواع حوادث القتل، فقد ذكر التقرير أن:

> 172 قتيلاً سقطوا في أحداث سياسية، و39 قتيلاً في أحداث طائفية، و17 قتيلاً خلال احتجاجات اجتماعية، وقتيلاً واحداً في تظاهرات عمالية، و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و48 قتيلاً نتيجة استخدام مفرط للقوة، و28 قتيلاً بسبب أعمال إرهابية، و7 قتلى خلال حملات أمنية، و110 حالة وفاة

---

[44] المرجع نفسه.

[45] المرجع نفسه.

[46] الجزيرة.نت، 2016/4/6، انظر: http://bit.ly/1UfFYk0

نتيجة حوادث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلى هناك 399 قتيلاً مدنياً، و52 قتيل شرطة، و19 قتيل جيش... قتيلان صحفيان و9 قتلى من النساء و93 قاصراً دون الـ 18 عاماً و86 طالباً قُتلوا خلال الفترة الزمنية ذاتها، ولم يتم حصر قتلى من المسعفين الميدانيين[47].

غير أن الملاحظة الأهم أن هؤلاء الضحايا لا صلة مباشرة لسقوطهم بسياسة الرئيس ولا بعمليات قمعية لدعمه أو دعم تياره سياسياً، وإنما لسوء أداء الأجهزة في التعامل مع الناس.

ج. عمليات الإعدام الميداني:

بعد فشل النظام العسكري في وقف الحراك الثوري بارتكاب المجازر المتتالية، بالإضافة إلى اعتقال عشرات الآلاف من معارضي الانقلاب وعجز النظام الجديد عن ترسيخ الحكم العسكري بالقوة، مارست الأذرع الأمنية عمليات تصفية جسدية مباشرة للمعارضين، زادت وتيرتها بعد تعيين مجدي عبد الغفار وزيراً للداخلية في عهد السيسي في 2015/3/5. وقد أخذت هذه التصفيات أشكالاً متعددة، فإما أن تكون في أثناء عمليات الاعتقال، أو بعد ساعات من الاختطاف على يد عناصر الشرطة.

وحسب بيان للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، فإنه في الفترة 2013/7/3-2016/1/9، بلغ عدد من تمّ توثيق مقتله بالتصفية المباشرة من قبل قوات الأمن 53 شخصاً، كما قُتل 39 آخرون في الفترة ذاتها في ظروف ملتبسة لم تتوافر معلومات كافية حول ملابسات مقتلهم، ادعت وزارة الداخلية وفاتهم في أثناء تنفيذهم لـ"عمليات إرهابية" دون أن تباشر أيّ جهة تحقيقاً محايداً حول مقتلهم[48].

أضف إلى ذلك عمليات القتل الممنهجة داخل السجون بالتعذيب تارة وبالإهمال الطبي تارة أخرى، وهو ما رفع عدد القتلى لأكثر من 129 ضحية في عام السيسي الأول بالسلطة[49].

---

[47] حصر قتلى عهد محمد مرسي تفصيلياً، موقع ويكي ثورة، 2013/6/26، انظر.
https://wikithawra.wordpress.com/2013/06/26/morsicasualities/

[48] بتصفية أربعة مواطنين مصريين يرتفع عدد من تمّ تصفيتهم بالرصاص بعد الاعتقال منذ الثالث من تموز 2013 إلى 53 مواطناً، موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا AOHR، 2016/1/10، انظر.
http://bit.ly/25NXVZ2

[49] المقابر الرسمية. حالات القتل بداخل مراكز الاحتجاز منذ 2013/6/30 وحتى 2015/6/1، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/6/8.

ومن أبرز من تمت تصفيته بواسطة الأجهزة الأمنية، 13 قيادياً من الإخوان المسلمين كانوا مجتمعين في شقة في مدينة السادس من أكتوبر، وقد تمّ قتلهم بعد حادثة اغتيال النائب العام المصري هشام بركات التي وقعت في 2015/6/29، والتي حمّل السيسي جماعة الإخوان المسلمين مسؤوليتها، وتعهد بشنّ حملة ضدّ الجماعة تكون أكثر قسوة من أيّ وقت مضى، وتشمل تمرير قوانين أكثر صرامة لضمان تنفيذ أحكام الإعدام بأعضاء الجماعة الذين حُكم عليهم بالإعدام بشكل عاجل[50].

وادعت السلطات المصرية أن المتواجدين بالشقة كانوا مسلحين، وهو ما استدعى قوات الأمن للتعامل معهم وإطلاق النار عليهم، غير أن القيادي في الإخوان جمال عبد الستار، أوضح أنه "تمّ اعتقال بعض هؤلاء قبل ساعات من تصفيتهم، حيث تمّ حجزهم بالشقة التي كانوا يجتمعون بها وقتلهم"[51]. وكشف محمد منتصر المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمين، أن القيادات التي تمّ "إعدامها ميدانياً" كانت مجتمعة لمناقشة إعالة يتامى الشهداء، وأنهم كانوا عُزّلاً. مضيفاً أن "المجتمعين الذين قُتلوا أعضاء باللجنة المركزية لدعم وكفالة أسر الشهداء والمعتقلين، وعلى رأسهم مسؤول اللجنة عبد الفتاح محمد إبراهيم، ورئيس اللجنة القانونية المحامي ناصر الحافي، وسبعة آخرون"[52].

كما كشفت مصادر إعلامية في جماعة الإخوان المسلمين، أسماء بعض الذين جرى اغتيالهم، وهم: عبد الفتاح محمد إبراهيم، وعبد الرحيم محمد، وطاهر محمد إسماعيل، ومسؤول مكتب وسط الدلتا بجماعة الإخوان طه إسماعيل، ومسؤول مكتب الإخوان بالمنوفية جمال خليفة، ورئيس اللجنة القانونية في الإخوان ناصر الحافي[53].

استمر مسلسل تصفية قيادات الإخوان، خارج إطار القانون، ففي 2015/8/6، أقدم الأمن المصري على قتل ستة من قيادات الإخوان المسلمين في الفيوم جنوب مصر، بحسب ما ذكر محمد منتصر، والضحايا الستة هم: عبد العزيز مراد، وعبد الفتاح

---

[50] أريك تراجر، البؤس الدائم في مصر: ما سبب استقرار نظام السيسي؟، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015/7/21، انظر: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-durable-misery-why-sisis-regime-is-stable

[51] **العربي الجديد**، 2015/8/1، انظر: http://bit.ly/1FRPYST

[52] المرجع نفسه.

[53] المرجع نفسه.

عبد الناصر، وربيع خراد، وعبد الناصر علواني، وعبد العزيز هيبة، وعبد السلام حتيتة، وقد تمت عملية التصفية خلال عملية اقتحام القرية بنحو ثلاثين آلية ومدرعة تابعة لوزارة الداخلية[54].

لم يسلم الأطباء من القتل المباشر المتعمد دون أيّ وجه حقّ، ففي 2016/1/9 قُتل الطبيب محمد محمود أحمد عوض في الفيوم برصاص من قوات الأمن، وفي تبرير مقتله أعلن مسؤولون أمنيون في 2016/1/25، أن إطلاق النار عليه وقتله تمّ عندما كان يحاول الهرب خلال عملية اعتقاله، لكن التقرير الطبي الذي تحدث عن مكان الإصابة دحض رواية الداخلية؛ حيث أشار التقرير إلى أن عوض أصيب في البطن، ومن المحتم وفق رواية الداخلية أن تكون في الظهر في حال هربه. وفي إفادتها للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، قالت شقيقة القتيل إن:

> قوة أمنية قامت باقتحام العيادة الخاصة بشقيقي، ثم أطلقت عليه الرصاص دون مبرر وفقاً لشهود عيان، وبعدها قامت باقتياده إلى المدرعة وهو مصاب، وبعد أقل من ساعة تلقينا اتصالاً يفيد بتواجد جثة شقيقي في مشرحة المستشفى العام بالفيوم، وعندما ذهبنا لاستلام الجثة قامت القوات الأمنية بطردنا من المستشفى ورفضت تسليمنا الجثة، أو رؤيتها، إلا أن أحد الأطباء أخبرنا عن إصابة محمد برصاصة في بطنه[55].

ومن الذين جرت تصفيتهم أيضاً، إسلام صلاح الدين عطيتو، الطالب بالفرقة الرابعة في كلية الهندسة جامعة عين شمس، ومحسن شطا داخل محبسه في كفر الشيخ، وأحمد جبر أمام زوجته في الإسكندرية، والسيد الشعراوي على سريره بناهيا في الجيزة[56].

## 2. عودة الفلتان الأمني في مصر:

### أ. "بلاك بلوك".. "شبح" ظهر في عهد مرسي واختفى بعد الانقلاب عليه:

قامت استراتيجية مسيرو حملة إسقاط مرسي على التركيز على الملف الأمني، فنظموا حملات إحراق وتفجير لمقرات حزبية ومراكز شرطة، وتسيير مظاهرات معارضة لمرسي تنتهي معظمها بعمليات إحراق وإحداث فوضى أمنية في شوارع مصر.

---

[54] **العربي الجديد**، 2015/8/6، انظر: http://bit.ly/1VO3aoM

[55] بتصفية أربعة مواطنين مصريين يرتفع عدد من تمّ تصفيتهم بالرصاص بعد الاعتقال منذ الثالث من تموز 2013 إلى 53 مواطناً، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016/1/10.

[56] **العربي الجديد**، 2015/8/1، انظر: http://bit.ly/1FRPYST

ومن الوسائل التي لجأوا إليها إنشاء مجموعة تسمى "بلاك بلوك" black bloc أي الكتلة السوداء[57]، ففي 2013/1/24 عشية الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، ظهرت هذه المجموعة التي حامت الشكوك حول دورها وخلفيتها، وبرزت تساؤلات حول توقيت ظهور مثل هذه المجموعة التي قام أفرادها بتغطية وجوههم بالأقنعة لإخفاء هويتهم، خصوصاً أنه لم يكن هناك ضرورة لتشكيل مثل هذه المجموعات في ظلّ سيادة القانون، وحماية الحريات، وحقّ التظاهر في عهد مرسي.

وفي أول بيان مسجل لها نشرته على موقع يوتيوب YouTube، قالت المجموعة "إنها جزء من الكل في العالم، وإن هدفها هو إسقاط نظام الإخوان المسلمين"؛ مُعلنين تصديهم لأي اعتداء ضدّ المتظاهرين، كما أعلنوا عدم تعرضهم للجيش والشرطة[58].

أثار اختفاء هذه المجموعة بعد أيام من عزل مرسي، الشبهات والريبة حولها، كأن الهدف من هذه المجموعة كان إحداث فوضى منظمة في البلاد لإضفاء صبغة عسكرية على هذه التحركات، بالتوازي مع تنامي وتيرة التظاهرات التي كان الكثير منها منظماً وفق أجندة وأهداف سياسية مريبة، تمهيداً لإحداث فوضى عارمة في البلاد، ليبدو الانقلاب في نهاية المطاف كاستجابة لمطلب شعبي وتفادٍ لتفشي الفوضى والفلتان الأمني.

ركزت هذه المجموعة أعمالها منذ ظهورها إلى يوم تنفيذ الانقلاب، على شنّ هجمات منظمة استهدفت مقار ومكاتب جماعة الإخوان المسلمين، حيث أحرقت العديد من هذه المقار، وشاركت في تظاهرات عديدة ضدّ الإخوان، واشتبكت مع عناصر الإخوان في عدد من المحافظات، كما هاجمت وأحرقت عدد من مقرات حزب الحرية والعدالة[59].

كما قامت بمهاجمة العديد من المنشآت ومقار أحزاب أخرى غير حزب الحرية والعدالة، مثل مقر حزب الغد الذي تمّ حرقه، وشاركت في الهجمات على قصر الاتحادية، وأغلقت ميدان التحرير في أواخر نيسان/ إبريل 2013. ومن الممارسات المشبوهة للمجموعة دعوتها لمحاصرة مكتب النائب العام المستشار طلعت عبد الله، الذي عيّنه مرسي، بدار القضاء، رداً على قراره بالقبض على مجموعة بلاك بلوك[60].

---

[57] موقع فرانس 24، 2013/2/4، انظر: http://f24.my/22U47wD

[58] المرجع نفسه.

[59] رحاب جمعة، التاريخ الغامض لـ"البلاك بلوك".. وسرّ انسحابها من المشهد، موقع بوابة الفجر الإلكترونية، 2016/1/17، انظر: https://www.elfagr.org/1998773

[60] صحيفة **البيان**، دبي، 2013/1/29، انظر:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2013-01-29-1.1812748

وفي 2013/2/1، أعلنت النيابة العامة المصرية أنها حققت في شأن ضبط متهمين بالانتماء لمجموعة بلاك بلوك داخل أحد العقارات المطلة على ميدان التحرير، وبحوزتهم "مخطط يستهدف شركات البترول والمواقع الحيوية"، وقررت إيداع أحد المتهمين بمستشفى الأمراض العقلية، وبعد التحقيقات صنفت النيابة العامة بلاك بلوك كجماعة إرهابية منظمة، وأمرت بضبط وإحضار كل من هو منضم مع هذه المجموعة، بتهمة إنشاء منظمة إرهابية وإدارتها. وفي مفاجأة غريبة للغاية أفرج عن المقبوض عليهم من المنتمين لهذه المجموعة، دون أن يُعرف شيء عنها، أو عن قياداتها أو مموليها، أو من أعطاهم السلاح الذي أثبتته محاضر الشرطة وتحقيقات النيابة[61].

وبعد الإطاحة بمرسي في 3 يوليو، نشرت مجموعة بلاك بلوك بياناً على موقع فيس بوك في 2013/7/5، قالت فيه إنها قد حلت نفسها وخلعت قناعها لأن مهمتها قد أنجزت، داعية أجهزة الدولة إلى القبض على أيِّ شخص يتحرك بقناع، ومنذ تلك الفترة اختفت نهائياً ظاهرة بلاك بلوك من مصر؛ الأمر الذي أثار الكثير من علامات الاستفهام حول هذه المجموعة، وحول سرّ تسوية هذا الملف والتعتيم عليه من قبل مؤسسات الدولة[62].

زاد هذا الانسحاب السريع من المشهد المصري بطريقة سريالية، الشبهات حول الهدف من إنشاء هذه المجموعة، وعرض المحامي السيد حامد المنتدب من المحكمة للدفاع عن الرئيس محمد مرسي في القضية التي عرفت إعلامياً بـ"أحداث الاتحادية"، في 2014/12/30، مقطع فيديو لاجتماع عدد من مجموعات البلاك بلوك، احتوت توجيهات لارتكاب أعمال عنف في أثناء التظاهرات إبان حكم مرسي، وقال حامد إن "تلك الجماعات المسلحة كانت تهدف إلى هدم منشآت مصر، وقد ظهرت فقط أثناء فترة حكم مرسي، لكنها اختفت بعد عزله في 3 يوليو/ تموز 2013"، ليتساءل حامد "فأين كانت قوات الشرطة والجيش من هذه الأفعال؟"[63].

وأشار أحد أعضاء بلاك بلوك إلى أنها كانت عبارة عن مجموعتين في بدايتها: المجموعة الأولى تنتمي إلى محمد المصري حامي ميدان التحرير "البلطجي"، وكان موقع

[61] "بلاك بلوك".. شبح ظهر في عهد مرسي واختفى بعد رحيله، صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2014/9/10، انظر: http://bit.ly/1RXTReP

[62] **المرجع نفسه.**

[63] **العربي الجديد**، 2014/12/30، انظر: http://bit.ly/28mHl4z

فريق عمله ميدان التحرير واستراتيجية عمل الفريق هي تهديد حكم جماعة الإخوان المسلمين، وآليات العمل هي "حرق المقار والمنشآت والمحلات وأيّ مصادر تجارية خاصة بجماعة الإخوان"[64]. والمجموعة الثانية تنتمي إلى محمود الشهير بـ"أكس"، وكان موقع فريق عمله قصر الاتحادية، واستراتيجية عمل الفريق هي اقتحام القصر، وآلية العمل تَحيُّن أيّ فرصة لاقتحام القصر وإثارة حالة من الانفلات الأمني والبلبلة في محيط القصر. واستمر عضو بلاك بلوك والذي كان ينتمي إلى مجموعة محمد المصري في سرد التفاصيل، مؤكداً أنه كان يوجد تمويل كبير للجماعة وأن الأعضاء كانوا لا يعلمون مصدره[65].

وقال زيزو عبده، القيادي بحركة 6 أبريل وعضو جبهة طريق الثورة، إن حركة بلاك بلوك صنيعة أمنية، مؤكداً أن تمويلها كان من أطراف متعددة، وسطاء أو سماسرة للدولة شارك فيها رجال أعمال ومقربون للنظام. وأضاف أن الحركة ضمت أيضاً مجموعة من الشباب الثوري الطامح للحرية الذي شارك فيها بطريقة عفوية، مشيراً إلى أن السواد الأعظم منهم كانوا ممولين من أجهزة ذات نفوذ واسع، موضحاً أن السر وراء اختفاء الحركة هو انتهاء الدور الذي رسم لها وخرجت من أجل تحقيقه، وهو الانقلاب على ثورة 25 يناير[66].

وفي 2015/5/29، وبعد قرابة عامين من الاختفاء لجماعة بلاك بلوك، عادت المجموعة لتظهر من جديد مع تسارع إعلاناتها عن مسؤوليتها عن العديد من أحداث العنف، غير أن توقيت ظهورها كان مع انطلاق دعوات عدة من تنظيمات سياسية وشبابية للتظاهر والعصيان المدني والإضراب عن العمل، لإسقاط الرئيس عبد الفتاح السيسي في ذكرى مرور عام على تنصيبه رئيساً في 2014/6/8، ما أثار جدلاً واسعاً[67]، وبدا كأنه محاولة لحرف مسار التظاهرات وإفقادها شرعيتها تمهيداً لقمعها.

[64] "بلاك بلوك".. شبح ظهر في عهد مرسي واختفى بعد رحيله، **المصريون**، 2014/9/10.

[65] المرجع نفسه.

[66] المرجع نفسه.

[67] الأمن يرهب المصريين بـ"بلاك بلوك" لتعويم السيسي، **العربي الجديد**، 2015/5/29، انظر: http://bit.ly/1J9AkJE

**ب. الأزمات الأمنية:**

شهد المناخ الأمني المصري خلال عهد مرسي تقدماً ملحوظاً، ولكنه لم يكن كافياً لإشعار المواطنين، وشركات السياحة، والمستثمرين الأجانب، بأن الدولة نجحت فعلاً في محاصرة حالة الانفلات المتفاقمة منذ ما بعد اندلاع الثورة المصرية.

وبالنظر إلى حالة الاستقطاب السياسي في البلاد، فالواضح أن الملف الأمني كان يتعلق بمسألتين رئيسيتين: الحشد السياسي المنفلت والمتكرر في الميادين والشوارع، والنشاطات الإجرامية البحتة. لكن بالنظر إلى سياقات الأحداث والوقائع، التي جاءت في جوّ سياسي مضطرب ومشحون قابل للانفجار، لم يعد من السهل التفريق بين الاثنين، لا سيما بعد أن وجدت عناصر إجرامية في الاحتجاج السياسي مظلة لها.

ترك الملف الأمني أثره على مجمل الحياة المصرية، وعلى عدد من القطاعات التي كانت تعاني أصلاً من التدهور. فثمة أحياء في العاصمة وبعض المدن الأخرى، عاشت حوادث متكررة بصورة مثيرة للقلق؛ في الطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية، وطرق العاصمة والمدن الكبرى، وكان هناك قابلية سريعة لتحوّل أيّ مظاهرة احتجاج إلى اشتباكات عنف دموي.

أسهمت حالة عدم الانسجام والتعارض بين مؤسسات الدولة المختلفة، من إعلام، وجيش، وشرطة، وغيرها، وبين مؤسسة الرئاسة إلى حدوث قصور في معالجة ومواجهة التحديات الأمنية التي عصفت في وجه حكومة مرسي، فهذه المؤسسات، لم تكن لتساعد أحداً، من خارج منظومة النظام السابق.

كما أن هناك قطاعاً من ضباط وزارة الداخلية، إضافة إلى الثقافة السائدة في الوزارة، معادون لحكم مرسي، وربما لكل نظام ما بعد الثورة، ولأن الرئيس يواجه معارضة قوية، ولا يريد فتح جبهات متعددة معارضة له، لم يستطع أن يعيد هيكلة جهاز الشرطة؛ ما أدى إلى حدوث حالات من الانفلات الأمني في عهده، أظهرت الحكومة كأنها عاجزة أو مقصرة في إدارة شؤون البلاد.

أسهمت عوامل أخرى كحالة اللا استقرار السياسي بسبب الاستقطاب وفشل الحوارات، وحالة الصدام التي ميزت العلاقة بين المحكمة الدستورية العليا والرئيس،

وبطء تحسن الوضع الاقتصادي، في إعطاء الحوادث الأمنية التي وقعت في البلاد أبعاداً وأحجاماً أكبر من طبيعتها، وحاولت القوى المعارضة لمرسي أن تستثمر ذلك في إظهار أن الرئيس بات فاقداً السيطرة على البلاد، وأن شعبيته تآكلت حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها؛ وبالتالي بات الرئيس فاقداً للشرعية من وجهة نظرها.

لم تكن تصريحات عضو المحكمة الدستورية العليا سابقاً تهاني الجبالي بأن "الجيش المصري سلّم الإخوان المسلمين للشعب" عشوائية، حيث تناغمت تصريحاتها مع المؤشرات التي تقوي فرضية قيام الجيش بالتخطيط للإطاحة بمرسي من أول يوم تولى فيه الرئاسة، وأن أجهزة الدولة كانت تعمل على تأجيج الانقسام الشعبي، عن طريق الإعلام وافتعال الأزمات من أجل الإطاحة بمرسي[68].

وفي هذا السياق، كشف ياسر علي المتحدث الرسمي الأسبق باسم رئاسة الجمهورية في عهد محمد مرسي، عن محاولات افتعال الأزمات الاقتصادية لإحداث اضرابات وبلبلة أمنية وسياسية، لافتاً النظر إلى أن متوسط استهلاك البنزين في القاهرة كان 1.8 مليون لتر، وكان يتم ضخ 3.2 ملايين لتر للقاهرة في وقت الأزمة أي تقريباً الضعف، غير أنه كان يتم سرقته والامتناع عن توزيعه، وبدأ ذلك حينما أعلن باسم عودة وزير التموين في حكومة هشام قنديل عن الكروت الذكية التي تمنع السرقة[69].

وقال اللواء حسين فؤاد، وكيل جهاز المخابرات الأسبق، في حوار مع الإعلامي أسامة كمال في برنامج "القاهرة 360" على قناة القاهرة والناس: "السماح لجماعة لإخوان بتسلق السلطة عبر البرلمان والرئاسة كان جزءاً من مخطط الدولة، نظراً لتعاطف عدد كبير من المصريين معهم، إلى أن تأتي اللحظة المناسبة للانقضاض عليهم"[70].

كما أكد وكيل المخابرات العامة الأسبق اللواء ثروت جودة، أنه طلب من اللواء رأفت شحاتة رئيس جهاز المخابرات الذي عيّنه مرسي بأن ينسى القسَم الذي حلفه

---

[68] كيف حرق المجلس العسكري الإخوان شعبياً للتخلص من ثورة يناير؟، موقع رصد، 2015/12/22، انظر: http://www.rassd.com/170390.htm

[69] المتحدث باسم مرسي يكشف تفاصيل عن الانقلاب، موقع إسلام اليوم، 2013/7/21، انظر: http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-189695.htm

[70] كيف حرق المجلس العسكري الإخوان شعبياً للتخلص من ثورة يناير؟، رصد، 2015/12/22.

أمام الرئيس، وأضاف أن الجهاز لم يمد الرئيس مرسي بأي معلومة صحيحة طوال فترة حكمه[71].

ومن أبرز المواقف التي تؤكد خطة الجيش للإطاحة بمرسي، تصريحات الكاتب الصحفي المقرب من الجيش مصطفي بكري، الذي أكد في كتابه "الجيش والإخوان.. أسرار خلف الستار" أنه عندما تسلم مرسي السلطة التقى مصطفى بكري بالمشير طنطاوي وسأله معاتباً: "لماذا سلمتم البلد إلى الإخوان؟ فأجابه طنطاوي إجابة أدهشته حيث قال له: "بل سلمنا الإخوان إلى البلد!"[72].

وكان مصطفى بكري قد قال في لقاء له على قناة الحياة:

> في أعقاب الإعلان الدستوري ثار جانب من المواطنين أمام قصر الاتحادية الرئاسي، وصدرت من القيادة العامة للقوات المسلحة أوامر واضحة إلى التشكيلات المكلفة بحماية الشوارع المؤدية إلى القصر؛ مفادها: "أفسحوا الطريق أمام الأولاد"، وهو ما جعل قوات الحرس الجمهوري تترك المتظاهرين يتقدمون إلى سور القصر، ثم يلقون المولوتوف داخله. ووصل الأمر بالقوات أن تركت بعضاً منهم يقتحم القصر بـ"ونش"[73].

وكشفت تصريحات وزير العدل السابق أحمد مكي، مع قناة الجزيرة مباشر مصر، أنه بعد أحداث مذبحة ملعب بورسعيد لكرة القدم، وأحداث العنف المدبرة من جيش البلطجية التابع لحبيب العادلي وزير الداخلية، في بورسعيد ومدن قناة السويس؛ كان رأي الرئيس مرسي أن تتدخل الشرطة وتوقف أعمال العنف، لكن القيادة العامة للقوات المسلحة طالبت الرئيس بإعلان حظر التجول وأصرت على ذلك بإلحاح، وبعد أن انطلت الخدعة على مرسي، وأعلن حظر التجول، أمر السيسي رجاله في المخابرات الحربية بتشجيع الناس على الخروج في مظاهرات ليلية للعصيان ضدّ حظر التجول، ثم أصدر الفريق صدقي صبحي، رئيس الأركان، قراره إلى عدد من التشكيلات العسكرية

[71] موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2015/9/17، انظر:
http://www.elwatannews.com/news/details/560464

[72] كيف حرق المجلس العسكري الإخوان شعبياً للتخلص من ثورة يناير؟، رصد، 2015/12/22.

[73] المرجع نفسه.

بأن تنظم مباريات كرة القدم، وأن تشارك فيها بالزي العسكري لإسقاط هيبة الرئيس تماماً، ومن ثم يفقد اعتباره[74].

ومن أبرز الأحداث التي وقعت في عهد مرسي، ما عُرف إعلامياً بأحداث "محمد محمود الثانية"، في 2012/11/19، حيث اندلعت اشتباكات بين الشرطة ومتظاهرين يحيون الذكرى السنوية الأولى، لما يُعرف إعلامياً بأحداث "محمد محمود الأولى"، رفضت جماعة الإخوان المشاركة في الذكرى، بل ووصفها المستشار أحمد مكي وزير العدل، بأنها "ضمن مخطط واسع لإثارة الفوضى وإجهاض الثورة". وقد أسفرت الأحداث عن سقوط قتلى وجرحى، نتيجة حدوث مواجهات مع الشرطة[75].

وصل الملف الأمني ذروته في أحداث الجمعة 2013/3/22، عندما توجهت آلاف قليلة من أنصار المعارضة، انضمت إليهم عناصر إجرامية، ممن يُعرف بالبلطجية، إلى المركز العام للإخوان المسلمين في منطقة المقطم، للاحتجاج على ما تصفه المعارضة بسيطرة الإخوان المتزايدة على الحكم والدولة. ولأن الدعوة للتظاهر كانت علنية منذ عدة أيام، فقد احتشد عدد من شباب الإخوان حول المركز لحمايته. لم تكن قوات الأمن غائبة عن المشهد، ولكنها عجزت في النهاية عن احتواء الموقف. وقد شهدت المنطقة اشتباكات بالغة العنف بين الطرفين، وصلت حتى إلى باحات المساجد، وأوقعت عشرات الجرحى[76].

بيد أن التطور الذي قرع ناقوس الخطر، كان اندلاع صدامات بين المسلمين والأقباط طوال الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل 2013. بدأت المشكلة باشتباكات في قرية بمحافظة القليوبية، قيل أن سببها كان قيام شبان مسيحيين برسم صلبان على جدار مسجد القرية، وانتهت بسقوط جرحى وقتلى من الطرفين. ولكن الصدام سرعان ما امتد إلى العاصمة المصرية، عندما هاجمت حشود من المسلمين جنازة القتلى المسيحيين، التي خرجت من الكاتدرائية القبطية بوسط القاهرة. ومرة أخرى، وبالرغم من وصولها منطقة الاشتباكات، لم تستطع قوات الأمن احتواء الموقف بسرعة كافية[77].

---

[74] المرجع نفسه.

[75] تامر أبو عرب، محمد محمود.. أسوأ من ارتكاب الجريمة نسيانها، موقع عربي 21، 2015/11/19، انظر: http://bit.ly/1XYUNc2

[76] قرارات صعبة: العقد الثلاثة في سياسة مرسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/4/15، انظر: http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/04/201341592611658625.html

[77] المرجع نفسه.

هذه لم تكن حادثة التوتر الطائفي الأولى في العقود الثلاثة الماضية التي سبقت الحادثة، ولا منذ الثورة المصرية. ولكن، وكما كافة المسائل الأخرى، يلعب مناخ التفلّت الأمني والاستقطاب السياسي دوراً رئيسياً في تفاقم التوترات الطائفية في البلاد. فقرية الخصوص، التي شهدت بداية هذا الصدام لم تعرف مثل هذه الأحداث بين سكانها المسلمين والأقباط من قبل على الإطلاق[78].

لم تقتصر الصدامات الطائفية على الصدامات بين المسلمين والأقباط، بل شهدت البلاد صدامات بين السنة والشيعة في مصر، في 2013/6/24، بقرية زاوية أبو مسلم في محافظة الجيزة، أسفرت عن مقتل أربعة من الشيعة بينهم القيادي الشيعي حسن شحاتة، مع الإشارة إلى أن الغالبية الساحقة من المصريين المسلمين يتبعون المذهب السني. وقد قال عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة عبر فيس بوك إن سفك الدم المصري حرام، ودعا الجميع إلى "إدانة قتل الشيخ حسن شحاتة وأتباعه، وقبله عضو بالجماعة الإسلامية في الفيوم، وعضو الدعوة السلفية في المحلة الكبرى، بالإضافة إلى شهداء الإخوان ومن سقط من قبل في محمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء والعباسية"[79].

من هنا يتضح لنا، مدى انعكاس الاستقطاب السياسي على الوضع الأمني، ومدى استغلال الأحداث الأمنية مهما كان حجمها من قبل معارضي النظام، وتوظيفها لتنفيذ أجندات سياسية تصب في مصلحة ضعضعت سلطة الرئيس. كما أن الأجهزة الأمنية لم تكن تعمل على مساعدة الرئيس بالشكل المطلوب، إما بسبب تفشي الفساد الذي ورثته في إداراتها، أو بسبب رفض هذه الأجهزة التعاون مع الرئيس بسبب ميولها ونواياها المبيّتة.

**الداخلية لعبت الدور الأكبر في إسقاط مرسي:** ونشرت وكالة رويترز Reuters للأنباء (تحقيقاً خاصاً) قامت فيه باستقصاء آراء مصادر مختلفة من الشرطة والمخابرات حول الانقلاب؛ أكدت فيه —وفقاً لما حصلت عليه الوكالة من معلومات— أن الشرطة لم تنسَ ثأرها مع الإخوان منذ 2011/1/28؛ لأنهم هم من أنجحوا الثورة بحشودهم، ولهذا لعبت دوراً كبيراً في إسقاط مرسي للثأر منهم. وقالت الوكالة في

---

[78] المرجع نفسه.

[79] الجزيرة.نت، 2013/6/24، انظر: http://bit.ly/2672fSC

تقريرها إن ضباط الداخلية قالوا في اجتماع رسمي إنهم لا يمكن أن يخدموا رئيساً يعدونه "إرهابياً"، وطلبت قيادتهم منهم انتظار اللحظة المناسبة للانقلاب عليه!! وأضاف التقرير أن ضباطاً في المخابرات اجتمعوا مع شباب حملة تمرد ونصحوهم بالنزول للشارع ضدّ مرسي، مشيراً إلى أن قيادات الداخلية وعدت الضباط بالإطاحة بمرسي في الوقت المناسب، وأن لقاءات على الغداء والعشاء في نوادي الجيش الفخمة اتفق فيها على عزل الرئيس مرسي بدعوى أنه خطر على الأمن القومي[80].

وكشف التقرير أن وزارة الداخلية كانت تقول صراحة — في هذه الاجتماعات — إن جماعة الإخوان المسلمين تشكل تهديداً للأمن القومي، وإن على مرسي أن يتنحى، وفقاً لأحد كبار ضباط الأمن، وإن الجيش أصبح أكثر اقتناعاً أن الإخوان عليهم ترك السلطة بشكل أو بآخر. وتزايد ضغط وزارة الداخلية على السيسي والجيش، وساعد على ذلك ظهور حركة تمرد ومشاركة ضباط الشرطة في جمع توقيعات للحركة والانضمام إلى الاحتجاجات[81].

وذكر التقرير أن ثلاثة آلاف ضابط بينهم جنرالات وضباط أمن دولة، عقدوا اجتماعاً في 2013/6/15، في نادي ضباط مدينة نصر أمام مقر الأمن الوطني لمناقشة وفاة ضابط شرطة على أيدي مسلحين في سيناء، وألقوا باللوم على "عناصر إرهابية" قالوا إن الرئيس مرسي هو الذي أفرج عنها ويرعاها، وبدأ ضباط الشرطة يهتفون "يسقط حكم المرشد"، كما روى ضابط أمن دولة للوكالة[82].

وفي 2016/6/30، انضم ضباط وزارة الداخلية لأعضاء حركة تمرد والمصريين، في التحرير، للمطالبة باستقالة مرسي، ليخرج السيسي بعدها بثلاثة أيام ليعلن تنحية مرسي واحتجازه في مكان عسكري، ويعلن استيلاء الجيش على السلطة[83].

**الأمن بعد عزل مرسي:** شهدت الساحة المصرية بعد الإطاحة بمرسي، عودة سريعة وكثيفة لقوى الأمن والشرطة، في محاولة لإظهار عودة الاستقرار الأمني ونهاية

---

[80] القوة الحقيقية وراء "ثورة الدولة" في مصر، رويترز، 2013/10/11، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B25720131011?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true

[81] المرجع نفسه.

[82] المرجع نفسه.

[83] المرجع نفسه.

الفلتان الأمني. وفيما كانت الشوارع والمراكز والمواقع الرسمية ومؤسسات الدولة تفتقر إلى حضور واهتمام مناسب من قبل أجهزة الأمن والشرطة المصرية، خصوصاً في أوقات وقوع أحداث أمنية أو تنظيم مظاهرات معارضة لمرسي، أصبحت هذه الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة وحتى عناصر الجيش المصري يتواجدون بشكل لافت في معظم مرافق الدولة وشوارعها، لمنع وقوع فلتان وحوادث أمنية، ما عدّه معارضو الانقلاب ومراقبون دليلاً صارخاً على تآمر تلك الأجهزة على مرسي خلال حكمه، في مقابل دعمها المطلق للانقلاب والسيسي.

إلى جانب ذلك، لم تخلُ مدن ومناطق الدولة المصرية من الاضطرابات الأمنية مصحوبة بحالة من الفلتان الأمني، غير أن بعض المحللين قالوا إن بعضها كان بإيعاز وتخطيط من السلطات المصرية؛ لتجريم معارضي الانقلاب، تمهيداً وتبريراً لسلوك هذه السلطات المسار الأمني والعسكري في مواجهتهم، بالإضافة إلى انخراط جماعات جهادية في الاضطرابات، منها من لم يؤمن منذ البداية بالعملية الديموقراطية، ومنها من كان يراهن على العملية الديموقراطية غير أن الانقلاب عليها أعادها إلى مربع العنف واستخدام الوسائل العسكرية.

ففي 2013/12/24، قُتل 14 شخصاً، غالبيتهم من رجال الشرطة، وجرح أكثر من 105 آخرين في انفجار سيارة مفخخة في محيط مديرية أمن مدينة المنصورة بدلتا النيل، وتزامن هذا الانفجار مع موعد الاستفتاء على مشروع الدستور المصري الجديد في 14 و2014/1/15[84].

وسَقَطَ خلال فض قوى الأمن بالقوة اعتصامَي النهضة ورابعة في 2013/8/14، وبعدها آلاف القتلى غالبيتهم العظمى من الإسلاميين، وتعرضت قوات الجيش والشرطة لهجمات أسفرت عن سقوط أكثر من مئة قتيل من الجنود ورجال الأمن، وأعلنت مجموعات جهادية، بعضها مرتبط بتنظيم "القاعدة"، مسؤوليتها عن تلك الهجمات[85]. كما شهدت تلك الفترة عودة الفلتان الأمني وعدم قدرة النظام الجديد السيطرة على الأوضاع، كما ظهر العديد من التسريبات تخص السيسي ومدير مكتبه —عندما كان وزيراً للدفاع— اللواء عباس كامل، ما أدى إلى إقالة رئيس

---

[84] صحيفة **النهار**، بيروت، 2013/12/25.

[85] المرجع نفسه.

المخابرات العامة اللواء محمد التهامي وتعيين اللواء خالد فوزي رئيساً للجهاز خلفاً له، في 2014/12/20، على خلفية ذلك[86].

وفي 2014/11/7، تمّ تخويل الجيش المصري مشاركة جهاز الشرطة في حماية وتأمين المنشآت العامة والحيوية (محطات، وشبكات، وأبراج الكهرباء، وخطوط الغاز، وحقول البترول، وخطوط السكك الحديدية، وشبكات الطرق والجسور، وغيرها من المنشآت الحيوية والمرافق)، كما تولى القضاء العسكري محاكمة المتهمين بالاعتداء على القوات المسلحة[87].

غير أن هذا المسار الأمني الذي سلكته سلطات الانقلاب لم يوفر لمصر الأمن بل زاد الاحتقان الداخلي؛ ما أوجد حالة مستعصية قابلة للانفجار في أيّ لحظة في وجه هذه السلطات، خصوصاً مع تتابع الأخطاء والممارسات الأمنية التي ترتكبها الأجهزة الأمنية المصرية في حقّ المواطنين المصريين العزّل، من تصفيات واغتيالات ميدانية إلى أحكام ظالمة ضدّ كل من عارض الانقلاب، مع وجود نحو 40 ألف معتقل على أقل تقدير في السجون المصرية.

### 3. التعامل مع الأحداث في سيناء:

#### أ. مرسي وسياسة الحوار:

اختلفت طريقة تعاطي كل من الرئيسين مرسي والسيسي بالملف السياسي، والأمني، والاقتصادي المتعلق بسيناء، فبينما سعى النظام في عهد مرسي إلى بناء نظرية أمن جديدة تقوم على اتباع منهج الحوار مع شيوخ القبائل والمواطنين، ويمتد ليشمل قيادات الجماعات المسلحة، حوار يأخذ بعين الاعتبار المطالب الحقيقية الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية لأبناء سيناء الذين تعرضوا للظلم في العهود السابقة، فضّل السيسي العودة إلى المسار الأمني في مقاربة ملف سيناء.

إن اختلاف هاتين الطريقتين ألقى بظلاله على مسار الأحداث والتطورات هناك، وقد عانى أهل سيناء مرة أخرى من نتائج هذه السياسة الجديدة القديمة.

[86] السيسي.. سنة أولى رئاسة، الجزيرة.نت، 2015/6/7، انظر: http://bit.ly/1FEga4m

[87] المرجع نفسه.

بدأت القوات المسلحة في عهد مرسي في 2012/8/7، أولى عملياتها الرسمية ضدّ ما تسميه الحرب على الإرهابيين والجماعات التكفيرية والعناصر الإجرامية، إثر وقوع هجوم مسلح في 17 رمضان الموافق في 2012/8/5، على حاجز أمني قرب معبر كرم أبي سالم أودى بحياة 16 جندياً في أثناء تناولهم الإفطار[88]. وفي خصوص هذه العملية برز تصريح اللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة، الذي كشف فيه أن الجهاز كانت لديه معلومات مؤكدة عن وجود تهديدات بهجوم إرهابي يستهدف وحدات في سيناء قبيل وقوع حادث رفح، غير أنه أشار إلى أن هذه المعلومات لم تُشر إلى مكان أو توقيت الهجوم، وأكد موافي أن المخابرات العامة أبلغت الجهات المعنية بهذه المعلومات[89].

من الممكن القول إن تصريح موافي أوحى بوجود تقاعس متعمد لدى المؤسسة العسكرية، المتمثلة في وزارة الدفاع والمجلس العسكري، وهي الجهة المفترضة التي رفع إليها تقرير المخابرات. وقد صبّ تصريح موافي بعد ذلك في اتجاه إحراج مرسي، حيث أشار إلى أنه سلّم تقرير المخابرات إلى مرسي، لكن الأخير لم يتخذ الخطوات المناسبة، غير أن محمد جاد الله، مستشار مرسي للشؤون القانونية والدستورية، نفى علم الرئيس بما أعلنه موافي، وقال: "ما نُشر بشأن أحداث رفح على لسان اللواء مراد موافي لا تعلم مؤسسة الرئاسة به، ولم يعرضه موافي على رئيس الجمهورية خلال لقائه به"[90].

تصريح موافي لم يمر مرور الكرام، فقد قرر الرئيس مرسي إحالة اللواء موافي في 2012/8/8 التقاعد، وتعيين محمد رأفت عبد الواحد قائماً بأعمال رئيس المخابرات بدلاً منه، وقد جاء هذا القرار بالإضافة إلى قرارات أخرى، عقب انتهاء اجتماع مرسي بمجلس الدفاع الوطني، بحضور كل من المشير حسين طنطاوي القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والفريق سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة[91].

إزاء هذه الإقالة، ظهرت فرضية أخرى تقول بأن المجلس العسكري هو من طلب من الرئاسة إقالة موافي؛ ذلك لأن تصريحاته وضعت المجلس في ورطة، خصوصاً أن

---

[88] بي بي سي، 2012/8/6، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120806_egypt_israel_incidents.shtml

[89] بي بي سي، 2012/8/8، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120807_egypt_sinai_arish_attack.shtml

[90] الوطن الالكترونية، 2012/8/8، انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/35955

[91] موقع صحيفة الوفد الإلكترونية، 2012/8/8، انظر: http://bit.ly/1XKj9py

المعلومات التي تحدث عنها ذهبت إلى مسؤولي وزارة الدفاع، وبالتالي فإنهم مسؤولون بالتعاون مع المخابرات الحربية عن تنفيذ الخطط التي من شأنها منع وقوع حادث رفح[92]، وهذا المسار، ربما يدعم فرضية تآمر العسكر ضدّ مرسي منذ البداية.

لكن ما يحمل أهمية أخرى في هذا الجانب تصريح آخر لموافي، في أول ظهور إعلامي له بعد إقالته، في حوار مع فضائية المحور في نيسان/أبريل 2014، والذي تزامن مع ترشيح السيسي للرئاسة، حيث أعلن دعمه للسيسي، وكشف أن الإخوان المسلمين لم ينجحوا في اختراق جهاز المخابرات بسبب مناعته الشديدة[93]. ما يعطي دلالة واضحة على أن الرئيس مرسي لم يكن يملك سلطة على الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة المصرية، التي كانت تسير وفق منهجية معينة لإضعاف حكمه، تحضيراً لانقلاب 3 يوليو.

هذه الثقة التي بدأ مرسي ببنائها مع أهالي سيناء، ربما لم تكن لتُعجب المؤسسة العسكرية وأركان الدولة العميقة، والتي رأت فيها خطراً على استراتيجيتها الأمنية التي تبنتها منذ سنوات، فلم تنتظر المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 3 يوليو طويلاً لتعيد المسار إلى سابق عهده، فتم إدخال العنصر الأمني من جديد في مسار العمليات في سيناء، كما تمّ لأول مرة، إدخال مفهوم الحرب على الإرهاب في شمال سيناء ليشمل كل العمليات التي يقوم بها الجيش المصري، كما برز تطور ملحوظ وغير مسبوق للعمليات التي نفذتها جماعات مسلحة ضدّ قوات الجيش والشرطة. وتطورت عمليات الحرب على الإرهاب لتتحول إلى أسلوب قمع شامل ضدّ سكان سيناء، وتمّ تسليط أصابع الاتهام بدون وجه حقّ إلى جماعة الإخوان المسلمين، بزعم مسؤولية الجماعة عن هذه العمليات، ولم تراعَ حقوق المواطنين هناك، وتمّ ارتكاب الانتهاكات والقتل والتعذيب بحقهم.

في اليوم التالي لمقتل الجنود المصريين، زار الرئيس مرسي سيناء، والتقى بضباط وجنود الكتيبة 101 حرس الحدود، وقدم لهم العزاء في زملائهم، وكرر في أثناء وجوده بينهم، أوامره لقيادة القوات المسلحة بسرعة القبض على مرتكبي الحادث الإجرامي، وتأمين القوات، وبسط الأمن على شبه الجزيرة. وشكل هذا الحادث دافعاً لمرسي ليبدأ حملة تطهير جزئية ومحدودة لمؤسسات الجيش والشرطة والمخابرات، حيث أعلنت رئاسة الجمهورية في 2012/8/8، إقالة عدد من المسؤولين على رأسهم موافي[94].

---

[92] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2012/8/10، انظر:
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/753770#.Vk2oW9IrJMw

[93] العربية.نت، 2014/4/26، انظر: http://bit.ly/1j1oMd6

[94] صحيفة **السفير**، بيروت، 2012/8/9.

كما أعلنت الرئاسة إقالة قائد الحرس الجمهوري اللواء نجيب عبد السلام، وتعيين اللواء محمد زكي بدلاً منه، وإقالة قائد الأمن المركزي اللواء عماد الوكيل، وتعيين اللواء ماجد مصطفى كامل بدلاً منه، وإقالة قائد الشرطة العسكرية اللواء حمدي بدين، وتعيين اللواء إبراهيم الدماطي بدلاً منه، وإقالة اللواء محسن مراد مساعد وزير الداخلية ومدير أمن القاهرة، وتعيين اللواء أسامة الصغير بدلاً منه، هذا إضافة إلى إقالة محافظ شمال سيناء اللواء عبد الوهاب مبروك، ومدير أمن المحافظة اللواء صالح المصري[95].

حاول مرسي أن يمد جسور الثقة مع أهالي سيناء، ففي 2012/8/10، قام بزيارته الثانية لسيناء، وتناول الإفطار مع الجنود والضباط في معسكرهم برفح لتشجيعهم ورفع معنوياتهم، وكان برفقته وزير الدفاع، ورئيس الأركان، ووزير الداخلية، وأكد مرسي خلال اللقاء على أن "الاعتداء على جنودنا لن يمر دون الأخذ بثأرهم، والدولة المصرية مصرة على القصاص لدماء شهداء الوطن"[96].

شعر مرسي أن يده مكبلة بمفاعيل الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 2012/6/17، فأراد أن ينعتق منه، فأصدر في 2012/8/12، إعلاناً دستورياً ألغى بموجبه ذلك الإعلان الدستوري، وبدأ بتنفيذ برنامجه الخاص بتنمية ونهضة سيناء التي كانت على رأس برنامج نهضة مصر. وأصدر الرئيس مرسي قراراً بإعادة محاكمة تسعمئة شاب من أبناء سيناء كان قد صدر عليهم أحكام بالإعدام والسجن المؤبد، وعقوبات أخرى، في محاكمات لم تتوفر فيها ضمانات العدالة بحسب شكوى أهاليهم. كما قرر مرسي السماح لأبناء سيناء —لأول مرة— بدخول الكليات العسكرية والشرطية، بعد منعهم من هذا الحق على مدى عشرات السنين، وفتح الرئيس مرسي المجال أمام أبناء سيناء للعمل في مختلف قطاعات الدولة، بعد أن كان بعضها محرماً عليهم، وذلك اتساقاً مع الدستور الجديد الذي صدر في عهد الرئيس، ونصّ على مبادئ المساواة والعدالة وحقوق المواطنة لكل المصريين دون تمييز عرقي أو ديني أو جغرافي[97].

نجحت سياسة مرسي وحكومته في بناء قدر كبير من الثقة بين أهالي سيناء بزعمائهم وبين الرئيس وحكومته. حيث بدأت سيناء تشهد هدوءاً ملحوظاً في العمليات الموجهة

[95] المرجع نفسه.

[96] موقع روسيا اليوم، 2012/8/11، انظر: http://bit.ly/25NuzgQ

[97] صلاح عبد المقصود، إكرام مرسي وعقاب السيسي (ج 3)، الجزيرة.نت، 2015/6/24، انظر:
http://bit.ly/1Ki61RD

ضدّ جنود الجيش والشرطة. وبدأ الأهالي يتعاونون مع الدولة في ملاحقة الجماعات المسلحة، وتجلى هذا التعاون في نجاح مؤسسات الدولة ممثلة في الرئاسة والحكومة، مع شيوخ سيناء، في تحرير الجنود الخمسة الذين تمّ اختطافهم من قبل مجموعة مسلحة.

### ب. السيسي والقبضة الأمنية:

ازداد الجانب الأمني سوءاً في مصر عموماً وفي سيناء خصوصاً خلال عهد الرئيس السيسي، وبحسب ما صرح به السيسي نفسه خلال لقائه مع 28 حزباً سياسياً في 2015/5/27، فإن "سوء الأوضاع الأمنية في البلاد" يُعدّ أحد أبرز التحديات التي واجهها خلال عامه الأول. ورأى مراقبون أن خير دليل على ذلك هو الحالة الأمنية المتردية التي تشهدها سيناء لأول مرة في تاريخها، بالرغم من الانتشار الأمني المكثف هناك[98].

وأعلن طارق خاطر وكيل وزارة الصحة بشمال سيناء، على سبيل المثال، أن إجمالي عدد القتلى من قوات الأمن والمدنيين في سيناء، خلال عام السيسي الأول بلغ 177 قتيلاً ممن تمّ نقله إلى المستشفيات. وبحسب المرصد المصري للحقوق والحريات، فإن عدد القتلى من المدنيين تجاوز "الـ 600 قتيل"، بالإضافة إلى آلاف المعتقلين والمهجرين قسرياً من منازلهم[99].

أصبحت سيناء خارج السيطرة المصرية تقريباً في عهد السيسي وباتت التنظيمات المسلحة أكثر حضوراً فيها، بينما نجح مرسي خلال حكمه في تحقيق قدر كبير من الأمن فيها بالرغم من بعض عمليات قتل، أو خطف لجنود مصريين تمّ استعادتهم نتيجة سياسة الرئيس مرسي. وبينما تمكن مرسي من زيارة سيناء ثلاث مرات تناول في إحداها إفطار رمضان وسط الجنود، فإن السيسي لم يزرها سوى مرة واحدة مع إجراءات أمنية غير مسبوقة، كما إن وزير دفاعه استخدم سيارة إسعاف متخفياً لتفقد جنوده هناك.

بعد قيام الجيش المصري بالانقلاب على الرئيس مرسي، تزايدت هجمات المجموعات المسلحة في محافظة شمال سيناء، وقد تبنى تنظيم أنصار بيت المقدس – ولاية سيناء

---

[98] بعد عام في السلطة.. السيسي يعترف بفشله الأمني والاقتصادي، موقع وراء الأحداث، 2015/5/28، انظر: http://bit.ly/22UnfLd

[99] المرجع نفسه.

التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، معظم هذه العمليات التي طالت الجيش المصري والأجهزة الأمنية، وتعاملت الحكومة المصرية في عهد السيسي مع هذه الهجمات من خلال المعالجة العسكرية الأمنية البحتة، حيث ردت بقوة النار ضدّ أيّ عمل عسكري استهدفها هناك، كما نفذت عمليات هدم واسعة لأحياء ومناطق في مدينة رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة، وكذلك في منطقة الشيخ زويد.

فبعد تنفيذ هجوم عسكري في 2014/10/24، على نقطة تفتيش تابعة للجيش المصري في شبه الجزيرة، قُتل فيه أكثر من 33 جندياً بحسب البيانات المصرية الرسمية، أصدر رئيس الوزراء إبراهيم محلب مرسوماً بقانون رقم (1975) لسنة 2014، يتم بموجبه إنشاء منطقة عازلة وإخلاء المنطقة في رفح، وتنص المادة 3 من هذا القانون على أن كل من يرفض مغادرة منزله يُرغم على إخلائه قسراً. وقد باشر الجيش المصري بإخلاء المنطقة العازلة التي يبلغ عرضها كيلومتراً واحداً على الحدود مع قطاع غزة، وتمّ إجلاء آلاف العائلات عن منازلهم بطول الحدود مع القطاع[100]. وزعمت السلطات المصرية أن الجماعات المسلحة في سيناء تلقت أسلحة ومقاتلين عبر أنفاق من غزة.

تزامنت عملية إنشاء المنطقة الآمنة مع إعلان السيسي في 2014/10/24، حالة الطوارئ في شمال سيناء في أعقاب هذا الحادث، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (366) لسنة 2014، وجاء تعليل هذا القرار أنه جاء بسبب الظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها محافظة شمال سيناء وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء[101].

أحدث قرار الإخلاء خيبة كبيرة لدى سكان مدينة رفح والشيخ زويد، وذلك بسبب عدم قيام الدولة بتعويض أهالي هذه المنطقة بما يتناسب مع المنازل والأراضي الزراعية التي فقدوها، فقد شكا العديد من السكان الذين تمّ إخلاؤهم قسراً في تلك العملية أنهم لم يتلقوا سوى تعويضات بخسة. وأعلن محافظ شمال سيناء أن السكان الذين تمّ إخلاؤهم، يحصلون على 900 جنيه (125 دولاراً أمريكياً) لمساعدتهم على تغطية أجرة ثلاثة أشهر مقدماً ريثما يحصلون على تعويض كامل. وأضاف أن العائلات ستحصل

[100] مصر. ينبغي وضع حد لموجة هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري في سيناء وسط تعتيم إعلامي، موقع منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2014/10/27، انظر. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/11/egypt-end-wave-home-demolitions-forced-evictions-sinai-amid-media-blackout

[101] **اليوم السابع**، 2014/10/24، انظر: http://bit.ly/1UCRmB

على تعويضات إضافية عن فقدان منازلها، تتراوح بين 700 جنيه (97 دولاراً) و1,200 جنيه (167 دولاراً) لكل متر مربع. ولكن السكان أبلغوا منظمة العفو الدولية بأن هذا المبلغ لا يكفي أبداً للاستعاضة عن منازلهم[102].

وقد قتل ما لا يقل عن 238 شخصاً من أفراد الأمن هناك، بحسب تقارير وسائل الإعلام التابعة للدولة في الفترة 2013/7/3-2014/10/27[103].

لم تفلح هذه الإجراءات في الحد من العمليات العسكرية التي طالت القوات العسكرية المصرية في سيناء، فاتخذت إلى جانبها إجراءات أخرى، منها تمديد حالة الطوارئ في شمال سيناء إلى ثلاثة أشهر أخرى بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المنشور في الجريدة الرسمية في 2015/1/24 رقم (124) لسنة 2015[104]، على العكس من ذلك، تطورت هذه الهجمات وأخذت منحاً آخر أشد خطورة، ففي 2015/1/29، قتل العشرات من رجال الشرطة والجيش المصريين بهجمات متزامنة ومنسقة استهدفت مواقع مختلفة في العريش ورفح والشيخ زويد، وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس - ولاية سيناء مسؤوليتها عنها[105].

والجدير بالذكر أنه خلال العملية تمّ استهداف مقر الكتيبة 101 في المنطقة الأمنية بضاحية السلام في العريش بثلاث سيارات ملغومة يعود إلى كونها معتقلاً لأهالي سيناء وشهدت قتل الكثير من المعتقلين داخلها، ويطلق عليها الأهالي "المقبرة"، ويقولون إن الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود[106]. وفي هذا دلالة واضحة على حالة الاحتقان لدى أهالي تلك المناطق المستهدفة تجاه ما تمارسه السلطة ضدّهم.

وقد أعادت هذه المقاربة الأمنية العسكرية للأوضاع في سيناء إلى الأذهان تسريباً لعبد الفتاح السيسي حينما كان وزيراً للدفاع في عهد الرئيس مرسي، كان يحذر فيه

---

[102] مصر. ينبغي وضع حدّ لموجة هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري في سيناء وسط تعتيم إعلامي، أمنستي، 2014/10/27.

[103] المرجع نفسه.

[104] بي بي سي، 2015/1/25، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150125_egypt_sinai_emergency

[105] قناة الجزيرة الفضائية، "دلالات تصاعد العنف بسيناء في ذكرى الثورة: برنامج حديث الثورة،" 2015/1/31، انظر: http://bit.ly/1UCR8t0

[106] المرجع نفسه.

من مغبة التعامل الأمني مع أهالي سيناء. وقال السيسي في التسريب: "هو أنا لو ظابط [ضابط] جيش مش سهل عليا أجي [أقدم] على رفح والشيخ زويد وأجي محاصرها ومطلع السكان منها وأروح مفجر المباني اللي موجودة فيها؟ مش هنقتل حدّ ولا حاجة.. ممكن نعمل كدة". وأضاف: "افترض إن حدّ ضرب نار وطلع قصاد النار دي 100 نار ومات 2 ولا 3 أبرياء وقتها تبقى بتشكل عدو ضدّك وضدّ بلدك لأن بقي فيه تأر بينكم". وأردف:

> إحنا بنشكل أمن بالتواجد مش بالقتال.. خلي بالك الكلام ده إحنا بنقوله مع بعض.. ماهي دبابة واحدة ورشاش واحد ممكن يعملك حاجات كتير بس في النهاية دول أهلك.. ولازم نستدعي سيناريو جنوب السودان بدأت من 50 سنة وكانت المعالجة أمنية فقط ومفيش حسابات رفيعة والضغط للرأي العام كان حاكم، وكان اللي بيقود المعالجة بيتأثر بيه حتى لو ده ضدّ الأمن القومي.. النتيجة إيه؟[107].

هذا التناقض والانقلاب على التصريحات السابقة بدا واضحاً في الاستراتيجية التي اتبعها السيسي في مواجهة العمليات العسكرية في سيناء عند تسلمه الحكم، فقد أصدر السيسي في 2015/1/31، أي بعد يومين من الحادث الذي استهدف فيه مقر الكتيبة 101، قراراً جمهورياً بتشكيل قيادة موحدة لمنطقة شرق القناة ومكافحة الإرهاب بقيادة اللواء أركان حرب أسامة رشدي عسكر وترقيته إلى رتبة فريق خلال جلسة طارئة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية[108].

لا شكّ أن إجراءات الجيش العسكرية وسلوكه المسار الأمني في معالجة الأحداث التي وقعت في سيناء لم تحقق الغاية المرجوة منها بالنسبة للسيسي، فالعمليات العسكرية ضدّ القوات المسلحة هناك استمرت وباتت أكثر خطورة، ما استدعى قيام الرئيس بزيارة ميدانية إلى القوات العسكرية المتمركزة هناك في 2015/7/4، وجاءت هذه الزيارة الذي حرص خلالها السيسي أن يظهر بالزي العسكري لأول مرة منذ توليه منصب

---

[107] انظر: السيسي: التعامل الأمني في سيناء قد يقود إلى سيناريو مماثل لانفصال جنوب السودان، يوتيوب، في: https://www.youtube.com/watch?v=qixCuQ-UKPQ

[108] بي بي سي، 2015/2/1، انظر. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150201_egypt_sinai_sisi

الرئيس، بعد تنفيذ عمليات عسكرية تبناها تنظيم الدولة الإسلامية ولاية سيناء، ضدّ قوات عسكرية مصرية في 2015/7/1، حيث قُتل خلال الهجمات 21 ضابطاً وجندياً. وقد أكد السيسي خلال الزيارة، التي غاب عنها وزير الدفاع، على أن وصف الوضع في شمال سيناء بأنه "تحت السيطرة" لا يكفي بل هو "مستقر تماماً"[109].

على الرغم من تأكيد السيسي خلال هذه الزيارة أيضاً أن المسلحين تكبدوا خسائر كبيرة و"غير متصورة"، وقدّر عدد القتلى من المسلحين بما لا يقل عن مئتي قتيل[110]، إلا أن هذا التأكيد حول مقتل مئتي مسلح بقي يستند إلى رواية الأجهزة الأمنية المصرية، ولم يقترن بأدلة مادية كصور للمسحلين القتلى أو نحو ذلك، مما قد يضعها في خانة الحرب النفسية، أو في سبيل رفع معنويات القوات المسلحة بعد حالة الاستنزاف التي باتت تواجهها وتكبدها العديد من الأرواح.

من الممكن القول إن مقاربة السيسي الأمنية للوضع في سيناء قد أتى بنتائج عكسية، يبدو أن الهدف من هذه المقاربة حرف الأنظار عن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها مصر خلال تلك الفترة، وباتت الأوضاع في سيناء تشكل تهديداً على الأمن القومي المصري على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق، جاءت حادثة تحطم طائرة الركاب الروسية في أجواء سيناء في 2015/10/31، وعلى متنها 224 راكباً روسياً لم ينجُ أحد منهم، خصوصاً بعد أن أكدت السلطات الروسية صحة فرضية التحطم جراء زرع قنبلة داخل الطائرة[111]، وساند هذه الفرضية تبني تنظيم داعش عملية الإسقاط[112]. وقد قامت عدة دول أوروبية، كبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وروسيا، بتعليق رحلات طائراتها المدنية إلى سيناء، وتحذير رعاياها من السفر إليها، كما قامت بعلمية إجلاء لرعاياها من هناك[113].

---

[109] بي بي سي، 2015/7/4، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150704_egypt_sisi_sinai

[110] السيسي: الأمور في سيناء مستقرة تماماً، الجزيرة.نت، 2015/7/5، انظر: http://bit.ly/1UCRVdt

[111] موسكو تؤكد تفجير الطائرة بسيناء وبوتين يتوعد، الجزيرة.نت، 2015/11/17، انظر:
http://bit.ly/1UpnxDq

[112] تنظيم الدولة يتبنى إسقاط الطائرة الروسية بسيناء، الجزيرة.نت، 2015/11/30، انظر:
http://bit.ly/1YfPjbp

[113] مصر.. ليس سقوط طائرة فحسب، الجزيرة.نت، 2015/11/7، انظر: http://bit.ly/1Oek8uH

ما عكس هشاشة السيطرة الأمنية للدولة في سيناء، وبالتالي أثبت فشل المنهج الأمني الذي اتبعته إدارة السيسي هناك.

تبدو السلطة المصرية متجهة إلى حرج أكبر، فبينما انخرط الإعلام المحلي في اتهام الخارج بالمبالغة في الأمر، أكدت صحيفة ديلي ميل Daily Mail البريطانية أن طائرة بريطانية تعرضت قبل شهرين من تاريخ هذا الحادث، لهجوم صاروخي قبيل هبوطها في شرم الشيخ وقد كان على متنها 189 راكباً، لكن قائد الطائرة تمكن من تفادي الصاروخ وتمّ التكتم على الأمر[114].

لا شكّ أنه كان لهذه الحادثة تداعيات سياحية اقتصادية على مصر، فمنذ ثورة 25 يناير إلى يوم الحادثة كانت روسيا هي المنقذ الأول للسياحة المصرية المتراجعة حيث تصدرت دول العالم في هذا المجال بمعدل تجاوز ثلاثة ملايين سائح سنوياً، يذهب معظمهم إلى منتجعات جنوب سيناء إضافة إلى الغردقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر[115].

تتحدث الأرقام أيضاً عن أن الروس يمثلون نصف السياحة الواردة إلى شرم الشيخ تقريباً، وهو ما يعني خسائر فادحة لقطاع السياحة المصري خصوصاً وأنه منذ وقوع الحادث وحتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2016، كانت تمثل ذروة الموسم السياحي الشتوي في مصر، وضياعه يعني خسائر فادحة جديدة لقطاع السياحة الذي كان قد خسر أصلاً نحو ثمانية مليارات دولار سنة 2015 مقارنة بسنة 2011.

## ثانياً: إدارة الملف القضائي:

### 1. استئثار السيسي بسلطة التشريع:

تصرف السيسي منذ الانقلاب كحاكم عسكري لمصر، وتدخل في عمل النائب العام والقضاء، فضلاً عن الشرطة، بالإضافة للقوانين التي تستهدف المعارضة، والتي أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور، ومنها تحرير محكمتي النقض والجنايات من

---

[114] Richard Marsden, Rocket 'attack' on UK tour jet: Pilot with 189 passengers dodged missile above Sharm El Sheikh in August with just 'seconds to spare from disaster', site of Mail Online, 6/11/2015, http://www.dailymail.co.uk/news/article-3307741/Rocket-attack-UK-tour-jet.html

[115] مصر.. ليس سقوط طائرة فحسب، الجزيرة.نت، 2015/11/7.

قيود مدة الحبس الاحتياطي للمتهم إذا تعلق الأمر بعقوبة الإعدام أو المؤبد، مما يعني عدم وجود سقف زمني أقصى للمتهم[116]؛ ما أوجد حالة من القمع غير مسبوقة، من اعتقال عشوائي، وتلفيق للتهم، وتعذيب ممنهج، إلى أحكام عشوائية دون دليل، إلى قضاء استثنائي مخالف لكل الدساتير المصرية، بما فيها الدستور الذي أقر برعاية السيسي، والذي ينص "يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعي" بمعنى أمام المحكمة الكائنة في المنطقة التي حدثت فيها الواقعة، وحسب الدور في الجدول دون تدخل من أحد.

فقد كان وقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية من أهم المطالب التي رفعها ثوار 25 يناير، لكن ذلك لم يتحقق. فبعد خلع الرئيس مبارك تواصلت محاكمة المدنيين عسكرياً، وزادت وتيرة تلك المحاكمات في فترة ما بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، بل إن النظام في عهد السيسي وضع لها إطاراً قانونياً أتاح للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين في تهم تقع في صميم اختصاص القضاء المدني[117].

أصدر السيسي في سنة 2014 قانونه الشهير بإشراك القوات المسلحة في حماية المنشآت الحكومية، ثم أصدر تعليماته إلى النائب العام في ذلك الحين، هشام بركات، والذي اغتيل في حزيران/ يونيو 2015، ليستند إليه في إحالة أكبر عدد من السجناء منذ 2011 إلى القضاء العسكري بأثر رجعي. وتمّ ذلك على الرغم من أن الأحداث محلّ اتهامهم وقعت في وقت سابق على إصدار هذا القانون. وقد حوّل القانون المعتمد مصر بالكامل إلى دولة عسكرية، إذ يحاكم كل من يشارك في تظاهرة أو أعمال شغب أو اعتداءات على منشآت حكومية أمام المحاكم العسكرية وليس أمام قاضيه الطبيعي المدني[118].

كما لجأ الانقلاب إلى استحداث قانون تنظيم "الكيانات الإرهابية" و"الإرهابيين"، الذي أصدره السيسي في 2015/2/24، (قرار القانون رقم (8) لسنة 2015)، تضمن هذا القانون تعريفاً للكيان الإرهابي والشخص الإرهابي ومصادر الأموال، والتمويل، وتجميد أموال الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وحدد القانون دوائر خاصة بالمحاكم، ورسم السبيل القانوني للتعامل مع هذه الكيانات أو الأشخاص[119].

---

[116] الجزيرة.نت، 2013/9/26، انظر: http://bit.ly/1Oeklhr

[117] الجزيرة.نت، 2015/4/22، انظر: http://bit.ly/1YbiYCf

[118] مصر: "إنجازات السيسي الديمقراطية" تدحضها قراراته، **العربي الجديد**، 2015/8/4.

[119] قانون الكيانات "الإرهابية" المصري، الجزيرة.نت، 2015/2/25، انظر: http://bit.ly/1remSgs

وقد سمى عدداً من الدوائر بدوائر الإرهاب، واختار لها قضاة معادين لجماعة الإخوان ولثورة 25 يناير، حيث أصدروا أحكاماً غير مسبوقة في شدتها دون أدلة؛ مما جعل ميزان العدالة شديد الخلل، فرأينا قضاة يصدرون أحكاماً بالإعدام للمئات دون سماع الدفاع، وبعضهم يصدر أحكاماً قاسية على شباب وأطفال بتهمة التظاهر. ولم يقتصر على الإخوان ومناصريهم، بل امتد ليشمل قيادات 6 أبريل، والكثير من نشطاء 25 يناير مثل أحمد ماهر وعلاء عبد الفتاح، اللذين عارضا السيسي بعد الانقلاب، بينما تتم تبرئة مبارك ومن أفسد وخرب مصر.

كما أقر السيسي في 2015/8/15، مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" الذي نُشر في الجريدة الرسمية وبدأ تطبيقه في 2015/8/16، على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي واجهها من حقوقيين وقضاة وساسة وإعلاميين. وقد عجّلت السلطات المصرية بإصدار القانون بعدما وعد السيسي عقب اغتيال النائب العام هشام بركات في نهاية حزيران/ يونيو 2015 بتشديد القوانين لمكافحة الإرهاب وتسريع المحاكمات[120]. وجاء هذا القانون باعتباره مكملاً لقانون "الكيانات الإرهابية"، وينص القانون ضمن مواده على إنشاء محاكم متخصصة للنظر في جرائم ما يوصف بالإرهاب بدلاً من الدوائر المعمول بها حالياً. وهو ينص على عقوبة الإعدام لمن يتزعم جماعة إرهابية أو يمول أعمالاً إرهابية.

كما أنه يُعاقب الصحفيين —الذين لم يذكرهم بالاسم— وغيرهم بغرامة تتراوح بين 200–500 ألف جنيه (25–63 ألف دولار تقريباً) إذا قاموا بنشر "أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع"، بحسب ما ورد في المادة الـ 35 منه.

أما المادة الـ 29 منه فتنص على عقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمسة أعوام لكل من أنشأ أو استخدم موقعاً إلكترونياً "بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية"[121].

---

[120] بي بي سي، 2015/8/17، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150817_egypt_ant-_terrorism_law_reactions

[121] السيسي يقر قانون مكافحة الإرهاب، الجزيرة.نت، 2015/8/17، انظر: http://bit.ly/1UplShk

كما عمدت وزارة الشؤون الاجتماعية في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2015 بموجب مرسوم، إلى حلّ نحو 380 منظمة غير حكومية يُزعَم أنها تابعة للإخوان المسلمين[122].

عكست التعديلات والقرارات والقوانين التي اتخذتها السلطات المصرية منذ انقلاب 3 يوليو 2013 والتي استمرت حتى بعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، الطبيعة العسكرية للنظام في مصر، حيث لا يوجد تمثيل حقيقي للمواطنين المصريين سواءً في السلطة التنفيذية، أم التشريعية، أم القضائية.

وقد قامت الدولة المصرية بالتحصن خلف ترسانة عتيدة من التشريعات، والتي تتيح لها انتهاك ما نصّ عليه الدستور من حماية المواطنين والحريات، وقد ذخر قانون العقوبات والإجراءات على الكمّ الأكبر من التشريعات ومنها على سبيل المثال القانون الذي يجرم تجمع أكثر من خمسة أشخاص (القانون رقم (10) لسنة 2014)، وقانون الإرهاب والمواد التي تعطي النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق، والجمع بين سلطتي الاتهام والتخفيف في يد النيابة العامة. ولا يقتصر الأمر على قانوني العقوبات والإجراءات وإنما يمتد هذا النهج إلى كافة نواحي تنظيم الحياة العامة وعلاقاتها بالمواطن، مثل قانون النقابات المهنية (القانون رقم (100) لسنة 1993)، كذلك قانون الجمعيات الأهلية، وقانون الجمعيات التعاونية، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب وغيرها من القوانين التي تعكس النهج الاستبدادي ورغبتها في السيطرة على الشأن العام[123].

وبالإضافة إلى هذا الانتهاك المنهجي المقنن، نجد أيضاً السلطة في مصر تقوم على تجاهل نصوص الحماية المنصوص عليها بالدستور، مستغلة انعدام الرقابة التشريعية عليها، ومن ذلك عمليات القتل والتعذيب للمواطنين في أقسام الشرطة المصرية.

واستأثر السيسي حتى تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب المصري في أواخر سنة 2015، بسلطة التشريع التي مارسها من دون قيد أو شرط، بعدما شكّل لجنة لإعداد القوانين التي يصدرها باسم "الإصلاح التشريعي"، من دون عرض أيّ مشروع

---

[122] Ministry dissolves 99 NGOs for Brotherhood ties, site of Aswat Masriya, 18/3/2015, http://en.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d6d9c3ea-127d-40ff-8724-5d1fe36389ca

[123] القرارات والتشريعات منذ 30 يونيو 2013 وحتى نهاية مايو 2015، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/6/11، انظر: http://www.slideshare.net/ssuserd93812/ss-49253765

قانون على الحوار المجتمعي. وهو ما كانت الأحزاب الليبرالية واليسارية تطالب به دائماً الرئيس المعزول محمد مرسي ومجلس الشورى المنتخب في عهده، صاحب السلطة التشريعية بموجب دستور 2012.

امتازت الفترة التي قضاها السيسي بكثرة القرارات التي أصدرها، وكثير من هذه القرارات كانت ذات طبيعة تشريعية، على الرغم من أن المادة 156 من الدستور المصري الجديد، الصادر في 2014/1/18، تشترط أن "يحدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير"، لكي يتدخّل رئيس الجمهورية لإصدار قوانين وممارسة السلطة التشريعيّة في غياب البرلمان، إلا أن هذا النصّ لم يمنع السيسي أو منصور من قبله، من الإسراف في استخدام السلطة التشريعية الاستثنائية المؤقتة، وإصدار قوانين جديدة وتعديل قوانين قائمة في العديد من الموضوعات التي تمسّ أوضاعاً قائمة ومستقرة، أو تنشئ أوضاعاً جديدة[124].

كما لم تثنِ المادة 156 السيسي عن الإسراف بإصدار قوانين، الشرط الصعب الذي تضمنته المادة ذاتها: إلزام مجلس النواب المقبل "بعرض ومناقشة والموافقة على جميع القوانين التي صدرت قبل انعقاده، خلال 15 يوماً من انعقاده، وإلا زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون"، وهي مهمة صعبة لا يمكن أن ينجح فيها أيّ برلمان في العالم خلال هذه الفترة القصيرة، ولا سيّما أن عدد التشريعات الصادرة عن السيسي وسلفه يفوق ما كان يتصوره واضعو هذه المادة[125].

فقد أصدر السيسي في الستة أشهر الأولى من حكمه 180 قانوناً، معظمها قوانين روتينية بربط موازنات الهيئات المختلفة، ومنها 36 تشريعاً حقيقياً، تنقسم إلى 26 تعديلاً على قوانين قائمة، و10 قوانين جديدة، و8 قوانين لها علاقة بالقوات المسلحة، أي بمعدل تشريع كل خمسة أيام تقريباً. ويُعدّ هذا العدد من التشريعات نصف ما أصدره منصور، والذي بلغ 72 من إجمالي 147 قانوناً، بينما كان قد أصدر محمد مرسي، الرئيس المعزول، في عام حكمه 47 تشريعاً فقط، لأن مجلس الشورى كان السلطة التشريعية الحقيقية منذ كانون الأول/ ديسمبر 2012 وحتى عزله في 2013/7/3، أي لأكثر من نصف فترة حكمه[126].

---

[124] المرجع نفسه.

[125] حصاد 2014 .. "السيسي" يتفوق على "منصور ومرسي" في إصدار التشريعات، موقع مليونية، كانون الأول/ ديسمبر 2014، انظر. http://www.millionya.com/milionyat/1498.html

[126] المرجع نفسه.

كما بلغت القرارات والقوانين المخالفة للحقوق والحريات التي تمّ إقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية 232 منذ حزيران/ يونيو 2014 وحتى نهاية أيار/ مايو 2015، 70 من هذه القرارات والقوانين صدرت عن رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، و99 قراراً صدر عن وزير الداخلية، بينما صدر 63 قراراً عن وزير العدل، أما النيابة العامة فقد صدر عنها قراراً واحداً[127].

في ظلّ هذه الأوضاع خلال فترة حكم السيسي، أشارت قوى ثورية ومنظمات حقوقية إلى تراجع الأهداف التي خرجت من أجلها الثورة، ووجهت انتقادات عديدة لوضع الحريات وحقوق الإنسان. وكان أبرز هذه المحطات تبرئة الرئيس حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء.

في المقابل يكفي مرسي إنجازاً تحقيق أحد أهداف ثورة 25 يناير الأساسية وهو الحرية، إذ تمتع المصريون في عهده بأعلى سقف للحرية لم يبلغوه من قبل، تمثل ذلك في حرية التظاهر والتعبير، وحرية الإعلام الذي تجاوز الحدود في نقده بحق رئيس الدولة نفسه وعائلته وحاشيته، ومع ذلك لم يُمس أحدهم بسوء، وحتى إسلام عفيفي رئيس تحرير صحيفة الدستور، الصحفي الوحيد الذي حكم القضاء بحبسه احتياطياً بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، لم يستمر حبسه ليلة واحدة؛ حيث أقرّ مرسي قانوناً جديداً بإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، وأمر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بالإفراج عن إسلام عفيفي ولم يبِت ليلة في السجن[128].

وتُعدّ القوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة البرلمان —الذي كان قد حُلّ قبيل تولي مرسي منصب الرئاسة— قرارات بقوانين إلى أول دورة انعقاد لمجلس الشعب وله حينئذ أن يقرها أو يلغيها. وفي أول استخدام لسلطته التشريعية، أنهى مرسي العمل بالحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 179 من قانون العقوبات والخاصة بإهانة رئيس الجمهورية[129].

مارس المصريون في عهد مرسي حقهم في التعبير والتصويت الحر، ومارسوا حقهم كاملاً في معارضة الرئيس ونظام الحكم، وكانوا في نهاية يومهم يعودون إلى بيوتهم

---

[127] القرارات والتشريعات منذ 30 يونيو 2013 وحتى نهاية مايو 2015، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/6/11.

[128] العربية.نت، 2012/8/24، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/23/233760.html

[129] المرجع نفسه.

وينامون ملء عيونهم، على خلاف ما حدث في عهد السيسي، إذ تكلف المعارضة ولو كانت شكلية أو تافهة صاحبها الكثير، وقد تصل التكلفة إلى حياته كما حدث مع "متظاهرة الورد" شيماء الصباغ.

## 2. إلغاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى:

في أعقاب ثورة 25 يناير وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم، قام المجلس بطرح تعديلات دستورية صاغتها لجنة مختصة برئاسة المستشار طارق البشري للاستفتاء العام في 2011/3/19. وهدفت هذه التعديلات إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية، تليها انتخابات رئاسية، بما يسمح بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة تقوم بصياغة دستور جديد للبلاد.

رأت القوى والأحزاب اليسارية والعلمانية في إجراء انتخابات مجلسي الشعب (البرلمان) والشورى بعد ستة أشهر من تاريخ إقرار التعديلات الدستورية من خلال الاستفتاء، ضرراً كبيراً بمصلحتها وذلك لاعتقادها بعدم امتلاك القدرة في هذه المرحلة على منافسة الأحزاب الإسلامية —تحديداً الإخوان المسلمين— التي كانت تتمتع بالكادر التنظيمي والانتشار الحزبي والتأييد؛ لذلك طالبت بتأجيل إجراء الانتخابات التشريعية إلى حين إتمام استعدادها، وأبدت هذه الأحزاب والقوى معارضتها إجراء التعديلات على الدستور بحجة أن الإصلاحات الدستورية لم تبتعد عن الدستور الأصلي بما فيه الكفاية، وأن الانتخابات إذا أجريت في وقت قريب جداً يمكن أن تنتهي في صالح الإخوان المسلمين وأعضاء الحزب الحاكم السابق. أما المؤيدون للتعديلات وإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، فقد برروا موقفهم بأن الانتظار طويلاً يمكن أن يزيد من فرص استعادة المؤسسة العسكرية للسلطة أو حدوث عدم استقرار في البلاد قبل الانتخابات.

حسمت نتيجة الاستفتاء، التي أظهرت موافقة 77.2% من أكثر من 18.5 مليون ناخب شاركوا فيه[130]، هذا الجدال ومهدت الطريق لإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والتي جاءت نتيجتها لصالح مرشحي حزب العدالة والحرية المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين، ولصالح حزب النور السلفي.

---

[130] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/3/21.

شكل فوز الإخوان المسلمين بانتخابات مجلسي الشعب والشورى جرس إنذار للأحزاب والقوى اليسارية والعلمانية وكذلك للدولة العميقة والمجلس العسكري، ما زاد من خوف وتوجس هذه الفئة الحظوظ القوية التي بات يمتلكها مرشح الإخوان المسلمين للانتخابات الرئاسية محمد مرسي وإمكانية فوزه بها، وهذا ما تمّ في نهاية المطاف، وجعل السلطة التشريعية والتنفيذية ورئاسة مصر في يد الإخوان؛ ما أثار حفيظة وخوف الأطراف الأخرى.

ووجدت المحكمة الدستورية في قرار المجلس العسكري الذي ألغى بدوره العمل بالمادة 5 من قانون الانتخابات، مدخلاً لإبطال انتخاب ثلث نواب مجلس الشعب، فقضت في 2012/6/14 بعدم دستورية إلغاء المادة 5 من قانون الانتخابات، التي كانت تقتصر الترشح على القوائم الفردية أي ثلث مقاعد مجلس الشعب على المستقلين دون مرشحي الأحزاب السياسية، كما قضت بإبطال قانون الجمعية التأسيسية للدستور، التي وضعت دستور البلاد، وقضت بحل مجلس الشعب[131].

مهد قرار المحكمة الدستورية الطريق أمام المجلس العسكري —الذي كان يتولى إدارة البلاد ذلك الوقت— ليصدر في 2012/6/16، وقبل أيام من تسلم محمد مرسي رسمياً منصبه الرئاسي، قراراً بحل مجلس الشعب تنفيذاً لقرار المحكمة الدستورية[132]؛ ما أبقى مرسي بعد توليه منصب الرئاسة بدون مجلس شعب يُشرّع القوانين.

أثارت هذه القرارات سواء التي صدرت عن المجلس العسكري أم التي صدرت عن المحكمة الدستورية، علامات استفهام حول النية المسبقة التي كانت لدى المجلس العسكري عندما وافق في 2011/10/1 على إلغاء المادة 5 من قانون الانتخابات بعد تهديد قوى "التحالف الديموقراطي من أجل مصر"[133]، في نهاية أيلول/سبتمبر 2011، بمقاطعة الانتخابات التشريعية في حال عدم إلغاء المادة 5[134]، وقد كان التحالف الديموقراطي من أجل مصر يضم آنذاك، على الأقل ستين حزباً وحركة سياسية —قبل انسحاب عدد من

---

[131] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2012/6/15.

[132] **اليوم السابع**، 2012/6/16.

[133] بي بي سي، 2011/10/1، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111001_egypt_law_amend.shtml

[134] بي بي سي، 2011/9/29، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110928_egypt_muslim_brotherhood.shtml

الأحزاب— بما فيها أحزاب إسلامية كحزب الحرية والعدالة، وأحزاب ليبرالية أهمها الوفد، والغد الجديد (غد الثورة بزعامة أيمن نور)، وأحزاب قومية ناصرية أهمها حزب الكرامة، والحزب العربي الناصري[135].

بدت موافقة المجلس العسكري على إلغاء المادة 5 كخطوة استباقية تمهد الطريق أمام حلّ مجلس الشعب في حال فوز الإخوان بانتخابات المجلس، وهو ما كان متوقعاً، كما أن توقيت قرار المحكمة الدستورية والمجلس العسكري بحل المجلس، تزامن مع ظهور مؤشرات قوية تصب في صالح فوز مرشح الإخوان، بعد أن انحصرت جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بين محمد مرسي وأحمد شفيق، والتي تقررت في 16-2012/6/17[136].

لم تعارض الأحزاب الليبرالية والناصرية، التي لم تنل حصة كبيرة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، كحزبي الكرامة والوفد على سبيل المثال، قرار حلّ مجلس الشعب المصري والجمعية التأسيسية؛ فهذه الأحزاب بدت كأنها تخوض المعركة الكبرى ضدّ الإخوان، وأصبحت قضيتها التاريخية هي ضرب الإخوان حتى لو ذهب هذا بالعملية الديموقراطية، مع الإشارة إلى أن هذه الأحزاب كما سبق ذكره، كانت من ضمن قائمة الأحزاب التي طالبت بإلغاء المادة 5 من قانون الانتخابات، إلا أن الحسابات الحزبية الضيقة طغت على أيّ اعتبار آخر في نهاية المطاف.

وبعد تولي محمد مرسي منصب رئاسة مصر رسمياً من قبل المجلس العسكري في 2012/6/30، وإصداره قراراً في 2012/7/8، بإلغاء قرار المجلس العسكري بحل مجلس الشعب، إثر حكم المحكمة الدستورية العليا[137]، دخلت المواجهة بين المحكمة الدستورية ورئيس مصر المنتخب مستوى خطيراً، وبدا بأن المحكمة التي لم تتدخل في الشؤون السياسية خلال عهد مبارك المديد، عازمة على إضعاف قدرة الرئيس التنفيذية والتشريعية، من خلال إفقاده قدرة التشريع، فأصدرت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ قرار مرسي بعودة مجلس الشعب المنحل للانعقاد، وأكدت الرئاسة التزامها قرار المحكمة الدستورية[138].

---

[135] وحيد عبد المجيد، "القوى السياسية المصرية: الأوزان والاستراتيجيات،" مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/20، انظر: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/20111120884168524 9.htm

[136] الجزيرة.نت، 2012/5/28، انظر: http://bit.ly/22Uh1ea

[137] العربية.نت، 2012/7/8، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/08/225231.html

[138] الجزيرة.نت، 2012/7/11، انظر: http://bit.ly/1XH9tfA

وفي 2012/9/22 قضت المحكمة الإدارية العليا بأن مجلس الشعب قد زال وجوده بقوة القانون في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا[139]، وأحالت المحكمة الدستورية في مصر في كانون الثاني/ يناير 2013 دعوى حلّ الشورى إلى هيئة المفوضين، لاستكمال تقريرها الذي أوصى "بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى على غرار ما سبق إصداره في الحكم الصادر في دعوى الطعن على قانون انتخابات مجلس الشعب". وفي 2013/6/2 قضت المحكمة الدستورية في مصر ببطلان مجلس الشورى، الذي يتولى سلطة التشريع، غير أن المحكمة قررت في منطوق حكمها عدم حلّ مجلس الشورى، على الرغم من قرارها ببطلانه، لحين انتخاب مجلس النواب[140]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس مرسي كان قد نقل سلطة التشريع إلى مجلس الشورى.

هذه العلاقة الصدامية من قبل المحكمة الدستورية مع مرسي، لم تكن كذلك لا في عهد مبارك ولا خلال عهد الرئيس السيسي، حيث اتسمت العلاقة بين المحكمة والرئيسين بالمودة والتأييد، وهو ما عُدّ مخالفة لحيادية المحكمة الدستورية، فقد أثارت الخطابات التي ألقاها قضاة المحكمة الدستورية، خصوصاً نائب رئيس المحكمة ماهر يوسف، في مديح الرئيس السيسي، قُبيل أداء اليمين الدستورية كرئيس لمصر، انتقادات واسعة، وطرحت شكوكاً عن حيادية السلطة القضائية في متابعة محاكمات المعارضة.

وكان لافتاً للنظر قول يوسف، خلال مراسم التنصيب، الثورة وقعت "أسيرة في قبضة جماعة (الإخوان) انقضّت عليها، وفتكت بها ومزقتها أشلاء مثل ما مزقت الوطن كله". كلام يوسف، لم يلقَ أي اعتراض من بقية القضاة؛ ما طرح علامات استفهام عن دورهم في وقف عجلة ثورة 25 يناير، ويرتبط ذلك، خصوصاً، بأحكام حلّ وإلغاء الاستحقاقات الانتخابية كافة التي تلت الثورة، وأبرزها تلك المتعلقة بالانتخابات البرلمانية، ورفض قانون "العزل السياسي"، وترشّح الفريق أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية سنة 2012، وخسارته أمام محمد مرسي، وهو ما يجعل من القضاء المصري خصماً لجماعة الإخوان، وعليه، تسقط عنهم صفة الحيادية اللازمة لمتابعة محاكماتهم[141].

---

139 العربية.نت، 2012/9/22، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/22/239560.html

140 بي بي سي، 2013/6/2، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130602_egypt_constitutional_rulings

141 قضاة المحكمة الدستورية في مصر: "جلّاد وقاضٍ" في آنٍ، **العربي الجديد**، 2014/6/9، انظر:
http://bit.ly/25NtbKV

وقال الناشط الحقوقي أسامة الجوهري، المستشار القانوني لحركة أحرار:

> إذا طبقنا ذات المعايير التي طبقت على حركة قضاة من أجل مصر، وتيار استقلال القضاء في مصر، والتي تمّ بمقتضاها إيقاف نحو 100 قاضٍ عن العمل والتحقيق معهم بحجة الاشتغال بالسياسة، لمجرد تأييدهم لشرعية محمد مرسي، على نائب رئيس المحكمة الدستورية، سنجد أنه يجب أن يتم إيقافه عن العمل وإحالته للجنة التأديب والصلاحية، لإبدائه موقفاً سياسياً[142].

وبحسب القيادي في جبهة طريق الثورة، وسام عطا، فإن موقف القضاة لم يكن مفاجئاً؛ فهم جزء من الدولة العميقة، لكن الجديد في الأمر إفصاحهم عن هذا الولاء علانية، وهو ما يكشف تخليهم عن دورهم في تقييم أدائها ودعمها بكل قوة[143].

والجدير بالذكر أن نائب رئيس المحكمة الدستورية المستشار ماهر سامي يوسف، وهو أيضاً رئيس المكتب الفني والمتحدث الرسمي باسم المحكمة، والذي كان قد عُيّن نائباً للمحكمة الدستورية العليا في 2001/10/2، من قِبل الرئيس حسني مبارك، ونظراً لثقته الكبيرة فيه، عيّنه أيضاً عضواً في اللجنة التي شكلها يوم 2011/2/9، قبل تنحيه بيومين، لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية بشأن ما أسفر عنه الحوار الوطني، في محاولة للالتفاف على مطالب الثورة[144] عقب سقوط مبارك، حاز على ثقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي عيّنه في 2011/2/15 ضمن اللجنة المشكلة من المستشار طارق البشري، من أجل إجراء تعديلات على دستور 1971.

وفي عهد مرسي، شارك يوسف، في إصدار أحكام بإبطال الاستحقاقات الانتخابية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى والجمعية التأسيسية الأولى للدستور، وقاد معركة تعليق العمل بالمحكمة الدستورية، بالتنسيق مع محكمة النقض، اعتراضاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي، بعزل المستشار عبد المجيد محمود، النائب العام السابق[145].

---

142 المرجع نفسه.

143 المرجع نفسه.

144 المرجع نفسه.

145 المرجع نفسه.

## 3. التدخل السياسي للقضاة ودورهم في تنفيذ الانقلاب على مرسي:

### أ. التدخلات السياسية للقضاة في أثناء حكم مرسي:

لعب القضاة دوراً محورياً في الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، ومارسوا حرية التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية المناوئة للنظام الجديد. بل يمكن القول إن بعض القضاة مارسوا العمل السياسي، وظهروا في وسائل الإعلام بصورة متكررة ويومية لمهاجمة النظام الجديد، وساندهم في ذلك نادي القضاة، الذي كان رئيسه المستشار أحمد الزند يهاجم قضاة تيار الاستقلال قبل ثورة 25 يناير بزعم اشتغالهم بالسياسة، لكنه لم يجد حرجاً في ظلّ نظام حكم الإخوان في اتخاذ مواقف سياسية، والإعلان صراحة عن أن القضاة سيكون لهم كلمة وموقف في الشؤون السياسية.

انخرط القضاة في التحريض السياسي على الرئيس مرسي، بل وشاركوا في أعمال تدعم التمرد على مرسي، وقد أكد المستشار أحمد سليمان وزير العدل السابق، الذي تولى المهمة بعد استقالة المستشار أحمد مكي من وزارة العدل، أن "أحمد الزند، ومعه محمد عبد الرازق، ومحمد عبد الهادي، فتحوا أبواب "نادي القضاة" لحركة "تمرد"، لتوقيع استمارات انضمام القضاة إلى الحركة في سابقة لم تحدث في تاريخ القضاء المصري، ما يعدّ اشتغالاً صريحاً بالسياسة"[146]. وتابع سليمان:

> كما انضموا للحركة في ميدان التحرير، وهناك مقاطع فيديو لهم بالصوت والصورة، وقدمت ضدهم العديد من البلاغات، ومنها قبل 30 يونيو / حزيران [2013]، ولم يتحرك "مجلس القضاء الأعلى"، بينما "قضاة تيار الاستقلال"، بمجرد صدور بيانهم.. انهالت الإجراءات في لحظتها، واجتمع النادي في اليوم ذاته، وقرر شطب عضوية القضاة خلافاً للائحة التي لا تجيز هذا الشطب[147].

وأضاف سليمان:

> هناك بالفعل "دولة عميقة"، وهذا يوضح مدى خطورة الدور الذي لعبه "نادي القضاة" بقيادة المستشار الزند، والذي قال صراحة سأشتغل بالسياسة، وطالب القضاة بالاشتغال بالسياسة، على الرغم من أنه محظور

[146] وزير عدل مرسي لـ"العربي الجديد": القضاء شريك في الانقلاب، **العربي الجديد**، 2014/5/8، انظر: http://bit.ly/1PiwXPI

[147] المرجع نفسه.

على القضاة، ولكن كان لصالح الدولة العميقة، فلم يكن فقط ضدّ "الإخوان المسلمين" وإنما لصالح نظام مبارك، ومنذ شهرين أرسل الزند لمبارك برقية تحية وثناء وهو في السجن وقيد المحاكمة[148].

استخدم القضاة عدة وسائل لممارسة الضغط على مرسي؛ منها توجيه إنذارات إلى رئيس الجمهورية لسحب الإعلان الدستوري الصادر في 2012/11/21، ومنها التهديد بتعليق العمل في المحاكم، وهو ما حدث فعلاً، ومنها التهديد بعدم الإشراف على الانتخابات، لإجبار السلطة السياسية على التراجع عن بعض قراراتها. وعلى الرغم من انخراط القضاة في الشأن السياسي في هذه المرحلة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أيّ إجراء في مواجهة أيّ قاض، سواء من السلطة السياسية أم من الفعاليات القضائية. واقتصر دور مجلس القضاة الأعلى على تنبيه القضاة لعدم الظهور في وسائل الإعلام من دون جدوى[149].

واتخذت النشاطات القضائية خلال هذه الفترة شكل الأحكام القضائية المناوئة لنشاط السلطة السياسية، والتي حولت القضاء إلى لاعب أساسي على المسرح السياسي. كما لجأ نادي القضاة إلى توجيه الإنذارات للسلطة للعدول عن قراراتها التي رآها النادي عدواناً على استقلال القضاء.

فحينما أصدر مرسي قراره بعودة مجلس الشعب للانعقاد، أعلن المستشار أحمد الزند أن نادي القضاة أمهل الرئيس محمد مرسي 36 ساعة لإسقاط قرار عودة المجلس، وأعلن أن القضاة طالبوا مرسي بالاعتذار صراحة وبوضوح تام للشعب المصري وللأسرة القانونية والسلطة القضائية لما حدث، وأشار الزند إلى أنه سيتم اللجوء إلى خيارات بديلة أشد قسوة حال عدم استجابة مرسي لذلك الأمر، وتابع الزند أن القضاة لن يطبقوا أيّ قانون يصدر عن مجلس الشعب المنحل، ولن يعبأوا به لأنهم لن يطبقوا قانوناً باطلاً[150].

---

[148] المرجع نفسه.

[149] تباين ردود الأفعال تجاه قرار الرئيس المصري بعودة البرلمان، موقع الإذاعة العربية الإيرانية، 2012/7/10، انظر: http://bit.ly/1XH8fRu

[150] المرجع نفسه.

وقد بدا تدخل القضاة في العمل السياسي من خلال الأمور التالية:

1. هجوم رئيس نادي القضاة على مجلس الشعب في حزيران/ يونيو 2012، بعدما وصف بعض أعضاء البرلمان محاكمات رموز نظام مبارك بالهزلية، وانتقادهم للأحكام القضائية التي صدرت بالبراءة لبعض رموز النظام ولضباط الشرطة الذين قُدموا للمحاكمة بتهم قتل المتظاهرين.
2. توجيه رئيس نادي القضاة إنذاراً إلى الرئيس محمد مرسي في 2012/8/9، لكي يسحب قراره بعودة مجلس الشعب، الذي حلّه المجلس العسكري، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات النيابية.
3. تصريح رئيس نادي القضاة بأن القضاة لن يطبقوا القوانين التي يصدرها برلمان الإخوان. وهو موقف غريب من سلطة واجبها تطبيق القوانين التي يصدرها البرلمان المنتخب من الشعب، مصدر كل السلطات.
4. إصرار القضاة على ضرورة سحب الإعلان الدستوري الصادر في 2012/11/21 بتحصين قرارات الرئيس ضدّ الرقابة القضائية، والعدول عن عزل النائب العام وتعيين نائب عام آخر بدلاً منه.
5. تهديد القضاة بتعليق العمل بالمحاكم، وعدم الإشراف على الانتخابات، والاعتصام بنادي القضاة.
6. الظهور المكثف للقضاة في وسائل الإعلام للتعبير عن مواقف سياسية مؤيدة أو مناهضة للنظام السياسي القائم. تعدد المؤتمرات الصحفية لرئيس نادي القضاة، التي هاجم فيها نظام محمد مرسي ومجلس الشورى والأحزاب التي تقدمت بمشروعات قوانين لتعديل قانون السلطة القضائية.
7. تصريح القاضية الوحيدة في المحكمة الدستورية العليا تهاني جبالي في 2012/8/3 لصحيفة أمريكية، بأنها نصحت المجلس العسكري بألا يسلم السلطة للمدنيين قبل إصدار الدستور الجديد. وكانت هذه القاضية من أشد القضاة تعبيراً عن عدائها لنظام مرسي[151].

---

[151] فتوح الشاذلي، القضاء المصري في فترة ما بعد الثورة (2011–2013) (2). سمات التحرك القضائي في المرحلة الثورية، موقع المفكرة القانونية، 2014/3/28، انظر.
http://www.legal-agenda.com/article.php?id=698&lang=ar

## ب. تأييد القضاة للانقلاب:

اختلف المشهد القضائي بعد الانقلاب على مرسي، حيث هدأ النشاط القضائي المناوئ للسلطة السياسية الجديدة، وظهر بوضوح أن غالبية القضاة يؤيدون خريطة المستقبل التي أعلنها النظام السياسي الجديد. وقد شارك رئيس المجلس الأعلى للقضاء في حضور بيان الانقلاب، كما وافق رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور على تولي منصب رئيس الدولة بصفة مؤقتة ما يُمثّل مخالفة للدستور الذي تمّ الاستفتاء عليه سنة 2012، ومخالفةً أيضاً للحكم الذي أصدرته المحكمة بشأن صحة قانون الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز مرسي.

ويقول الخبير القانوني وعضو اللجنة القانونية في حزب الحرية والعدالة ياسر حمزة، إن ممارسات القضاء على أرض الواقع تكشف عن تسيسه واستغلال سلطة الانقلاب له في اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ معارضيها تحت غطاء قانوني وقضائي[152]. ولفت حمزة النظر إلى أن إهدار حقوق المتهمين من معارضي الانقلاب ومنعهم من الحصول على أبسط حقوق العدالة —وفقاً للمعايير الدولية— والإفراط في استخدام الحبس الاحتياطي بحقهم ورفع الحد الأقصى لمدة هذا الحبس، كل ذلك يلقي بظلال من الشك حول السلطة القضائية ومصداقيتها ونزاهتها[153].

وعن الأمثلة التي تدلل على عدم استقلالية القضاء وتبعيته لسلطة الانقلاب، قال حمزة إن هناك عشرات من البلاغات الرسمية التي قدمت بخصوص المجازر التي ارتكبت ضدّ المعارضين بأحداث المنصة، والحرس الجمهوري، وميادين رابعة العدوية والنهضة ورمسيس ومسجد الفتح، وغيرها، وبالرغم من ذلك لم تطلب النيابة العامة بالتحقيق في تلك البلاغات، في حين يُحاكم أطفال ونساء بتهم حمل ملصقات أو أدوات تحمل إشارة رابعة[154].

ويقول المستشار أحمد سليمان: "أي متابع لأحوال العامة في مصر يستطيع أن يرصد بوضوح عدة مظاهر: منها الإسراف في إصدار قرارات الحبس الاحتياطي، وكذلك تجديد الحبس الاحتياطي في غيبة المتهم، والحبس في وقائع غير مجرّمة كرفع

---

[152] القضاء المصري محايد أم يخدم الانقلاب؟، الجزيرة.نت، 2014/1/11، انظر: http://bit.ly/1WG4LOI

[153] المرجع نفسه.

[154] المرجع نفسه.

إشارة رابعة، ومصادرة حقّ المتهمين في الدفاع، وعدم معرفة أماكن بعض المحبوسين، والقضاء بأقصى العقوبة على المتهمين"[155].

حاول غالبية القضاة جني ثمار تأييدهم الانقلاب على مرسي؛ فطالبوا بأن يحصنهم الدستور الجديد من أيّ تدخل من سلطات الدولة في شؤون القضاة، بل ووصل الحدّ إلى أن يطالب القضاة بميزات لأنفسهم، لضمان استقلالهم ليس عن سلطات الدولة فحسب، ولكن عن الدولة ذاتها وعن الشعب المصري. وقد استجابت لجنة الخمسين التي وضعت مشروع الدستور لبعض هذه المطالب، ورفضت بعضها الآخر، مثل تحديد سنّ تقاعد القضاة في الدستور، أو عدم مناقشة البرلمان لتفاصيل ميزانية القضاء، التي كانوا يريدونها موازنة خاصة تقدر بنسبة مئوية من الإنفاق العام الحكومي[156].

وكشفت تسريبات مكتب السيسي عن جانب كبير من تغوّل السلطة التنفيذية على القضاء بداية من طلب التوسط لدى القاضي في قضية الضابط المتهم بقتل 37 معتقلاً في عربة الترحيلات، وصولاً إلى الحرص على تبرئة أحمد قذّاف الدم، منسق العلاقات المصرية الليبية، من تهمة الشروع في قتل ثلاثة ضباط مصريين[157].

دور القضاة في السياسة لم يقتصر على الشأن الداخلي فحسب، بل امتد للشأن الخارجي أيضاً حيث قضت محكمة الأمور المستعجلة في كانون الثاني/ يناير 2015 باعتبار كتائب القسام الجناح العسكري لحماس "حركة إرهابية"، في الوقت ذاته الذي حكمت به دائرة أخرى بالمحكمة نفسها بعدم الاختصاص بشأن اعتبار حماس "حركة إرهابية"، ثم أصدرت محكمة ثالثة حكماً باعتبار حماس "إرهابية"، وهو حكم وضع الحكومة المصرية في مأزق، مما دفعها للطعن عليه.

في المقابل لم تقبل السلطة القضائية في عهد السيسي، من القضاة انتقاد النظام السياسي الجديد ورفض الانقلاب على مرسي، فقد أحيل ستون قاضياً لمجلس التأديب والصلاحية على خلفية توقيعهم على بيان تأييد لشرعية الرئيس المعزول محمد مرسي

---

[155] موقع علامات أونلاين، 2015/5/3، انظر: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=145743

[156] فتوح الشاذلي، مرجع سابق.

[157] قناة الجزيرة الفضائية، "دور السلطة القضائية في مصر.. الواقع والمأمول: برنامج حديث الثورة،" 2015/3/15، انظر: http://bit.ly/1FrabTk

في 2013/7/24. ورأى قاضي التحقيق المستشار محمد شيرين فهمي أن المحالين خرجوا عن الدور الوظيفي الذي يمنعهم من ممارسة السياسة وأوصى بعزلهم من مناصبهم[158].

وهذه ليست المرة الأولى التي تُتخذ فيها قرارات عقابية ضدّ قضاة معارضين للسلطة الحالية، فقد سبق أن أحالت لجنة التأديب المتحدث باسم حركة قضاة من أجل مصر المستشار وليد شرابي، وعضوها عماد أبو هاشم للتقاعد بدعوى اشتغالهما بالسياسة[159].

وفي هذا الإطار، قال وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سليمان إن ما يجري في مصر بعد الانقلاب هو استمرار لتصفية حسابات تمارسها السلطة مع معارضيها. وأكد سليمان أن "مصر تشهد صورة مروعة لقمع الحريات". من جهتها، أصدرت جبهة استقلال القضاء بياناً استنكرت فيه القرار ووضعته في إطار "القرارات الانتقامية الممنهجة" التي تهدف لترويع الوسط القضائي[160].

وفي إشارة إلى "ازدواجية السلطة"، أشار المستشار محمد ناجي دربالة —وهو أحد القضاة المحالين للتأديب— إلى عدم التحقيق في بلاغات مقدمة ضدّ قضاة مؤيدين لنظام السيسي، ومن بينهم رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند وثمانية آخرون سبق أن تظاهروا بميدان التحرير تعبيراً عن موقفهم السياسي[161].

**ج. شبهات فساد حول قضاة أيدوا الانقلاب:**

في الوقت الذي تصدّر فيه نادي القضاة ورئيسه أحمد الزند الحملة التحريضية السياسية ضدّ مرسي، أثيرت شبهات وقضايا فساد عدة ضدّ الزند وقضاة آخرين. وكان الزند على رأس قائمة القضاة المتهمين بالفساد، وبحسب المستندات التي حصلت عليها بوابة الأهرام التابعة لصحيفة الأهرام، قام الزند بالموافقة على بيع قطعة أرض مملوكة لنادي قضاة بورسعيد لقريب زوجته، لطفي مصطفى عماشة وشركائه

[158] الجزيرة.نت، 2014/10/24، انظر: http://bit.ly/1VO701d

[159] المرجع نفسه.

[160] المرجع نفسه.

[161] المرجع نفسه.

بسعر 18 ألف جنيه (نحو 2,456 دولار) للمتر الواحد، بإجمالي 9.153 ملايين جنيه (نحو 1.25 مليون دولار) لقطعة الأرض البالغ مساحتها 508.5م². ووفقاً للمستندات، فإن قطعة الأرض المملوكة لنادي قضاة بورسعيد تقع بمنطقة "أرض جمرك الرحلات القديم"، والذي يقع خلف مبنى الغرف التجارية وهي منطقة حيوية يتجاوز فيها سعر المتر 50 ألف جنيه (نحو 6,822 دولار)[162].

كما أن العقد المبرم بين نادي القضاة الذي وقعه المستشار زكريا عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة نادي قضاة مصر السابق، مع المحافظة، ينص بشكل صريح على أن الأرض مخصصة لبناء مكتبة للمنفعة العامة للقضاة ومنتدى لرجال القضاء بمحافظة بورسعيد، وينص على عدم جواز بيع قطعة الأرض أو تأجيرها أو تقسيمها لبناء أكثر من مبنى عليها[163].

والغريب بالأمر أن المستشار فتحي البيومي، قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة في قضية الزند، عدّ البلاغ حول فساد الزند "تشهير"، وقرر إحالة هشام يونس، رئيس تحرير بوابة الأهرام الإلكترونية، والمحرر القضائي أحمد عبد العظيم عامر لمحكمة الجنايات، بتهمة نشر أخبار كاذبة بحق المستشار أحمد الزند وزير العدل[164].

وقد كشف المستشار أيمن الورداني رئيس محكمة استئناف طنطا عن خفايا رواتب وحوافز القضاة والمستشارين في مصر، والتي تزيد على 54,190 جنيه (نحو 7,392 دولار) في الشهر الواحد، وهي[165]:

---

[162] بالمستندات.. الزند يبيع أرض نادي قضاة بورسعيد لقريب زوجته بـ 18 ألف جنيه للمتر بدلاً من 50 رغم ملكيتها للدولة، موقع بوابة الأهرام الإلكترونية، 2014/9/9، انظر:
http://gate.ahram.org.eg/News/534798.aspx
ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1—2015/6/30 يساوي 7.3296.

[163] المرجع نفسه.

[164] بوابة الأهرام الإلكترونية، 2016/1/6، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/838199.aspx

[165] بالأرقام. فضائح الفساد في ميزانية نادي القضاة، رصد، 2014/12/20، انظر.
http://rassd.com/125481.htm
معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1—2015/6/30 يساوي 7.3296.

• مبلغ 30,000 جنيه (نحو 4,093 دولار) دفعة واحدة تحت مسمى فرق تسوية هيئة قضايا الدولة.

• نحو 5,000 جنيه (نحو 682 دولار) تسوية شهور سابقة.

• نحو 2,400 جنيه (نحو 327 دولار) فرق تسوية عن الشهر.

• نحو 3,000 جنيه (نحو 409 دولار) بدل مصيف.

• نحو 3,000 جنيه (نحو 409 دولار) مكافأة رمضان.

• مبلغ 990 جنيه (نحو 135 دولار) بدل جهود غير عادية.

• نحو 7,400 جنيه (نحو 1,010 دولار) حافز إنتاج.

• نحو 2,400 جنيه (نحو 327 دولار) بدل علاج.

بالإضافة إلى "بدل المرور" المتغير الذي يصرف لأعضاء النيابة العامة دون غيرهم.

ثم طالب الورداني القضاة بأن يبرروا للشعب المطحون موقفهم هذا "اشرحوا للشعب وللحكومة معنى تلك البدلات وهل يحصل موظفو الدولة على (بدل مصيف ومكافأة رمضان) وما معنى تقاضي مبلغ تحت مسمى (بدل علاج) بينما يعالج كل قاضي وأسرته في أرقى المستشفيات ويتمتع بغطاء تأميني كامل؟!".

كما برز من ضمن من اتهموا بالفساد النائب العام السابق عبد المجيد محمود الذي أعفاه الرئيس مرسي من منصبه. وكشفت التقارير أن المستشار أحمد الزند وصهره قاما بالاستيلاء على مساحة 250 فداناً (نحو 1.01 كم$^2$) بأراضي منطقة الحمام بمدينة مرسى مطروح بالتواطؤ مع عبد المجيد محمود في تلك القضية، حيث قام الأخير بتبديد المستندات بعد أن عكف المكتب الفني للنائب العام على دراستها وثبتت إدانته واستغلاله للنفوذ هو وصهره عادل عبد الرؤوف السيد، وموظفي الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية[166].

لم تقف ممارسات الزند عند هذا الحدّ، بل تعدى ذلك بالتطاول على النبي محمد ﷺ، فقد أجاب الزند على سؤال في مقابلة تلفزيونية على قناة صدى البلد بُثّت في 2016/3/11، عن احتمال سعيه لحبس صحفيين يتهمهم بالنّيل منه، قائلاً إنه سيحبس أيّ شخص حتى لو كان النبي الكريم[167]. وعلى إثر هذا التصريح، وما أثاره من استياء

[166] موقع مباشر مصر، 2016/1/20، انظر: http://www.mubasher-misr.net/87598.htm

[167] الجزيرة.نت، 2016/3/12، انظر: http://bit.ly/1U8AfJy

الرأي العام في مصر والعالمين العربي والإسلامي، ومطالبات إقالة الزند من منصبه، أصدر رئيس الحكومة المصرية شريف إسماعيل، في 2016/3/13، قراراً بإعفاء الزند، وزير العدل، من منصبه[168].

ومن القضاة الذين دعموا الانقلاب على مرسي واتُهموا بالفساد، القاضي رامي عبد الهادي، رئيس محكمة جنح مستأنف شمال القاهرة، والمتهم في قضية "الرشوة الجنسية"، وفي تفاصيل القضية فإن عبد الهادي قام بطلب "الرشوة الجنسية" من امرأة سورية مقابل إصدار حكم لصالح أبناء شقيقتها، وهو ما وثّقته السيدة بتسجيلها للمكالمات بينها وبينه بعد أن اتفقت معه على اللقاء في أحد المنتجعات السياحية بالساحل الشمالي، وقامت السيدة بتقديم التسجيلات للرقابة الإدارية[169]. وسبق للمستشار رامي عبد الهادي، إصدار أحكام قاسية بحق طالبات جامعة الأزهر اللواتي اتهمن بخرق قانون التظاهر، إذ حكم على خمس منهن بالسجن خمسة أعوام، وغرامة مالية قدرها 100 ألف جنيه (نحو 12,820 دولار)[170]. وكان القائم بأعمال النائب العام المصري، المستشار علي عمران، أصدر قراراً بحظر النشر في قضية "الرشوة الجنسية" وبعث بخطاب رسمي لرئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري يخطره فيه بحظر النشر في القضية رقم (540) لسنة 2015 حصر أمن دولة، فيما ذكرت مصادر أن القاضي تقدم باستقالته مقابل غلق القضية[171]. وسبق للقاضي نفسه إلغاء حكم حبس صادر بحق الإعلامي أحمد موسى (المؤيد لنظام السيسي)، لمدة عامين بعد إدانته بسبّ السياسي المصري المعروف أسامة الغزالي حرب، واتهامه بالخيانة وتلقي تمويل من الخارج، وهو الحكم الذي أثار جدلاً واسعاً، خصوصاً بعد تأكيد حرب أن قيادات كبيرة في الدولة تدخلت لإلغاء الحكم الصادر بحق موسى[172].

ومن بين القضاة الذين كانت لهم تصريحات سياسية أثارت الكثير من الجدل حولها، المستشار ناجي شحاتة الذي شغل منصب رئيس الدائرة الخامسة بمحكمة جنايات

---

[168] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2016/3/14.

[169] **العربي الجديد**، 2015/7/29، انظر: http://bit.ly/1UFrDdj

[170] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2015/7/1–2015/9/30 يساوي 7.8003.

[171] **العربي الجديد**، 2015/7/29.

[172] **المرجع نفسه**.

الجيزة المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب وأحداث العنف والتجمهر منذ تموز/ يوليو 2013، وشحاتة ضابط سابق بالجيش المصري، اشتُهر بلقب "قاضي الإعدامات" بسبب كثرة إصداره لأحكام الإعدام ضدّ معارضي الانقلاب؛ حيث أصدر أكثر من 204 أحكام بالإعدام، وأحكام بالسجن بلغ مجموع أعوامها 7,395 في خمس قضايا[173].

وهذا القاضي حكم فيما يعرف إعلامياً بقضية "غرفة عمليات رابعة" بالإعدام على ستة من قادة الإخوان وهم: مرشد الإخوان محمد بديع، ومحمد البلتاجي، وصفوت حجازي، وباسم عودة، وصلاح سلطان، وسعد الحسيني، وقد قامت محكمة النقض في 2015/12/3، بإلغاء حكم الإعدام الذي صدر ضدّهم، بالإضافة إلى إلغاء حكم الإعدام ضدّ سبعة أخرين متهمين بالقضية نفسها[174].

كما قام هذا القاضي في 2014/12/2، بإحالة 185 شخصاً متهمين في قضية "أحداث كرداسة"، أي عقب الهجوم على قسم شرطة كرداسة، غرب محافظة الجيزة بمصر، في آب/ أغسطس 2013، إلى مفتي الدولة المصرية الذي أيد إعدام 183 شخصاً، والاثنان الباقيان هما "الحدث" الذي عوقب بالسجن عشرة أعوام، والمتهم آخر متوفى[175].

ومن تصريحات شحاتة المثيرة للجدل ما جاء في حواره مع صحيفة الوطن المصرية المؤيدة للسيسي، حيث وصف ثورة 25 يناير بأنها "بنت ستين كلب"، كما وصفها بـ"ثورة 25 خساير" لـ"لأنها هدمت الأخلاق بمصر"، كما وصف حركة 6 أبريل بـ"حركة 6 إبليس"[176]؛ ما دفعه إلى اتهام صحيفة الوطن بتحريف أقواله، إلا أن الصحيفة نشرت تسجيلاً صوتياً يؤكد صحة ما نسب لشحاتة، ويؤكد كذبه. وعلى إثر هذه السجالات برزت عدة أصوات داخل مصر، عدد كبير منها من مؤيدي السيسي، تشكك بصحة أحكام الإعدام التي صدرت عن القاضي شحاتة[177].

---

[173] موقع هافينغتون بوست عربي، 2016/1/19، انظر:
http://www.huffpostarabi.com/2016/01/19/story_n_9016446.html

[174] الجزيرة.نت، 2015/12/3، انظر. http://bit.ly/1UpkICB

[175] بي بي سي، 2015/2/2، انظر.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150202_egypt_court_verdict

[176] المستشار ناجى شحاتة: سعيد بلقب "قاضى الإعدامات" ولا تعذيب في السجون.. و"25 خساير" دمرت أخلاق المصريين، الوطن الإلكترونية، 2015/12/12، انظر.
http://www.elwatannews.com/news/details/855220

[177] "الوطن" ترد على المستشار ناجي شحاتة بتسجيل صوتي. "أكره تامر أمين ومنى الشاذلي برادعاوية"، الوطن الإلكترونية، 2015/12/13، انظر. http://www.elwatannews.com/news/details/858251

والجدير بالذكر أن محكمة استئناف القاهرة قبلت، في 2016/1/4، طلب الرد المقدم من هيئة الدفاع عن أعضاء خلية أوسيم[178]، ضدّ المستشار ناجي شحاتة، بسبب تصريحاته لصحيفة الوطن[179].

وأشار وزير العدل السابق في حكومة قنديل المستشار أحمد سليمان، إلى أنه كان يجب منذ البداية عدم إسناد قضايا إلى المستشار ناجي شحاتة وكل من ثارت حوله الشبهات، بسبب تقديم شكاوى ضدّه في قضية تزوير انتخابات مجلس الشعب سنة 2005 عن دائرة الزرقا بدمياط، إلا أنه تمّ حفظ التحقيق ضدّه قبيل إجراء محاكمات الإخوان[180]. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال تولي سليمان وزارة العدل تمّ تقديم بلاغ إليه، ضدّ 22 قاضياً، من ضمنهم شحاته، بتهمة المشاركة في تزوير مجلس الشعب 2005 وذلك في أثناء رئاستهم لبعض اللجان على مستوى مصر[181].

كما أثار هذا القاضي جدلاً عندما تمّ الاطلاع على حسابه الشخصي على موقع فيس بوك، حيث وُجد أن اهتماماته الأولى على الموقع هي للصفحات الإباحية[182]، كما أنه يفتخر بعدائه للتيار الإسلامي في منشوراته على هذا الحساب[183].

## 4. تبرئة مبارك ورجاله ومحاكمة مرسي ومعارضي الانقلاب (أحكام الإعدام):

شهد مسار ملف المحاكمات خلال عهد السيسي تحولاً دراماتيكياً متسارعاً عكس طبيعة التحول السياسي الخطير بعد انقلاب 3 يوليو. وجهدت سلطة الانقلاب والأحزاب الداعمة لها على التأثير على مناخ التقاضي وسيكولوجية القضاة والرأي العام، من خلال إعادة رسم صورة أحداث ثورة 25 يناير والترويج لكونها مؤامرة خارجية نفذها الإخوان المسلمون، بالتعاون مع مسلحين من حركة حماس وحزب الله

---

[178] وهي مجموعة مكونة من 39 شخص، تم تصفية 9 منهم، اتهمتهم النيابة العامة بتأسيس وإدارة خلية مسلحة تهدف لتعطيل الدستور والمشاركة في التظاهر وتهديد رجال الضبط القضائي.

[179] موقع دوت مصر، 2016/1/4، انظر: http://bit.ly/1U8AJ2c

[180] **المصريون**، 2015/12/22، انظر: http://bit.ly/1UFrKWf

[181] في انتخابات برلمان 2005 بلاغ لوزير العدل ضدّ 22 قاضياً بتهمة التزوير، بوابة الوفد الإلكترونية، 2013/5/13، انظر: http://bit.ly/1WG4wmx

[182] موقع نافذة مصر، 2014/14/7، انظر: http://egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=65957

[183] موقع كلمتي، انظر: http://bit.ly/22U8rw2

اللبناني وبدو سيناء، هاجموا السجون وأقسام الشرطة، وقتلوا المتظاهرين في ميدان التحرير وميادين الثورة.

لا شكّ أن نظرية المؤامرة استخدمت غطاء لتبرئة قوات الأمن، واتهام الإخوان وأطراف المؤامرة الخارجية بقتل نحو 850 متظاهراً وإصابة أكثر من 6,000 بحسب تقرير لجنة حكومية لتقصي الحقائق. كما تكفلت نظرية المؤامرة بإعادة كتابة تاريخ ثورة 25 يناير، وبطريقة تبرر عودة رموز نظام مبارك وهيمنتهم على الإعلام، وتراجع الاهتمام الشعبي بمحاكمة مبارك ورجاله، بل التعاطف معهم، والأهم من ذلك عدم اكتراث قطاعات واسعة من المصريين لتبرئة أو إدانة مبارك.

على الرغم من نجاح ثورة 25 يناير في عزل رأس النظام المتمثل في مبارك عن الحكم، غير أنها لم تستطع إبعاد تأثير الأجهزة الأمنية والقضائية على مجرى الأحداث، خصوصاً فيما يتعلق بملف محاكمة الأجهزة الأمنية المتورطة في قتل وتعذيب متظاهري ثورة 25 يناير، وكذلك في محاكمة رموز نظام مبارك. فالمحاكمة التي لم تبدأ إلا بعد ضغوط شعبية في مظاهرات عرفت بـ"مليونية المحاكمة والتطهير" في نيسان/ أبريل 2011، تهيأت لها كل العوامل التي تؤدي لبراءة مبارك ونظام حكمه الذي ثار عليه الشعب، بداية من المعلومات والأدلة التي أتلفت وطمست وتمّ إخفاءها بفعل فاعل، مروراً بتحقيقات قاصرة للنيابة العامة. فأغلب قضايا قتل وإصابة المتظاهرين والمتهم فيها رجال شرطة وغيرهم في تلك الفترة، قدمت للمحاكم بلا أدلة، وكانت النتيجة المتوقعة أن حكمت محكمة جنايات القاهرة في حزيران/ يونيو 2012، على مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بالسجن 25 عاماً في قضية قتل المتظاهرين، بينما برأت نجليه وستة مساعدين لوزير الداخلية.

لم تُرضِ هذه المحاكمات الأحزاب والقوى الثورية، لذلك قام مرسي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في بداية تموز/ يوليو 2012 بقرار رئاسي رقم (10)، وقد ضمت في عضويتها قيادات في أجهزة الشرطة والمخابرات والنيابة العامة وقضاة. انصب عمل هذه اللجنة في تقصي وقائع قتل، والشروع في قتل المتظاهرين في مصر في الفترة 2011/1/25–2012/6/30 (إلى حين تسلم محمد مرسي السلطة)، وقد سلمت تقريرها لمرسي بعد ستة أشهر في 2013/1/2، والذي أمر بتحويله إلى النيابة العامة[184].

[184] الشرق الأوسط، 2013/1/3.

في 2013/1/8، تسلم النائب العام المستشار طلعت إبراهيم التقرير من اللجنة، فأصدر قراره بتشكيل نيابة الثورة للتحقيق في كافة الجرائم والقضايا التي احتواها تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي يقع في ثمانمئة صفحة ويتضمن 14 ملفاً، تضم عشرات القضايا، من أهمها قتل المتظاهرين في الفترة 2011/1/25-2011/2/11؛ موقعة الجمل، وفضّ ميدان التحرير مرتين في 2011/3/9 و 2011/4/8، وأحداث السفارة الإسرائيلية في أيار/ مايو 2011 وتشرين الأول/ أكتوبر 2011، وأحداث العباسية في تموز/ يوليو 2011 وأيار/ مايو 2012، وأحداث ماسبيرو، وأحداث محمد محمود، وأحداث مجلس الوزراء، وأحداث استاد بورسعيد، وأحداث وزارة الداخلية في شباط/ فبراير 2012، وأحداث المرج، ومسرح البالون، وأحداث منشية ناصر والمفقودين، وأحداث محافظة الإسكندرية، والسويس، وبني سويف[185].

وتولت بعدها نيابة الثورة التحقيق فيما ورد بالتقرير من وقائع، وهي النيابة التي أنشئت بموجب قانون حماية الثورة. ونصّ التقرير على إعادة التحقيقات بقضايا قتل الثوار خلال الثورة وفترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم ألغاها النائب العام هشام بركات الذي عُيّن بعد انقلاب 3 يوليو[186].

وفي حديث مرسي في أثناء مرافعته للدفاع عن نفسه، أمام محكمة جنايات القاهرة، كشف عن تلقيه معلومات ضمن تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أحداث الثورة، تفيد بـ"دخول أفراد من جهة سيادية [الاستخبارات الحربية]، التي كان يترأسها السيسي إلى فنادق مطلة على ميدان التحرير واستئجارهم غرفاً باستخدام بطاقات التعريف الرسمية لهم، وبحوزتهم أسلحة"، مشيراً إلى أن السيسي "لم يأمر بالقبض على هذا القائد ليسمح للنيابة العامة بالتحقيق في هذه المعلومات، وحتى يحافظ على المؤسسة العسكرية"[187].

بعد قبول محكمة النقض طعناً مقدماً من مبارك والعادلي، ألغت الحكم الصادر ضدّهما في حزيران/ يونيو 2012، وقررت في كانون الثاني/ يناير 2013 إعادة المحاكمة، وقد قضت محكمة جنايات القاهرة في 2014/11/29، ببراءة المتهمين كافة في ما تعرف

[185] قناة الجزيرة الفضائية، "برنامج بلا حدود،" 2013/1/26، انظر: http://bit.ly/1XH4r2A

[186] **العربي الجديد**، 2015/1/20، انظر: http://bit.ly/25O00nQ

[187] **المرجع نفسه.**

بـ"قضية القرن"، والمتهم فيها مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك، ورجل الأعمال (الهارب) حسين سالم، ووزير الداخلية المصري الأسبق حبيب العادلي ومساعديه الستة: رئيس قوات الأمن المركزي الأسبق اللواء أحمد رمزي، ورئيس مصلحة الأمن العام الأسبق اللواء عدلي فايد، ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة الأسبق اللواء حسن عبد الرحمن، ومدير أمن القاهرة الأسبق اللواء إسماعيل الشاعر، ومدير أمن الجيزة الأسبق اللواء أسامة المراسي، ومدير أمن السادس من أكتوبر السابق اللواء عمر فرماوي[188].

وتضمن الحكم براءة مبارك في شأن الاتهام المتصل بتصدير الغاز المصري لـ"إسرائيل" بأسعار زهيدة، وانقضاء الدعوى الجنائية في شأن الاتهام المتصل بتلقيه ونجليه علاء وجمال مبارك رشاوى تتمثل في خمس فِلَل سكنية من رجل الأعمال حسين سالم نظير استغلال النفوذ الرئاسي لصالحه، وذلك بمضي المدة المُسقِطة للدعوى الجنائية[189].

وقضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية بحق مبارك في شأن الاتهام المتعلق بالاشتراك في وقائع قتل المتظاهرين السلميين إبان ثورة 25 يناير، لصدور أمر ضمني بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحقه، وذلك بصدور أمر الإحالة الأول (قرار الاتهام) بإحالة وزير داخليته ومساعديه للمحاكمة قبلها بستين يوماً. كما قضت المحكمة ببراءة وزير الداخلية المصري الأسبق حبيب العادلي ومساعديه في قضية قتل المتظاهرين[190].

وفي 2015/6/4، قضت محكمة النقض في مصر، بقبول طعن النيابة العامة على قرار محكمة جنايات القاهرة بـ"عدم جواز" نظر محاكمة مبارك، في قضية "قتل المتظاهرين"، في الوقت الذي رفضت فيه طعون النيابة في الحكم ببراءة باقي المتهمين. وحددت محكمة النقض جلسة 2015/11/5، لإعادة محاكمة الرئيس الأسبق، في قضية قتل المتظاهرين

[188] براءة حسني مبارك ونجليه ووزير داخليته في "قضية القرن"، صحيفة **الرياض**، الرياض، 2014/11/29، انظر: http://www.alriyadh.com/998810

[189] **المرجع نفسه.**

[190] **المرجع نفسه.**

خلال ثورة 25 يناير[191]. إلا أن محكمة النقض أرجأت في 2015/11/5، أولى جلسات إعادة محاكمة مبارك بتهمة قتل متظاهري 25 يناير إلى جلسة 2016/1/21[192].

وفيما عدا مبارك، الذي ستجري إعادة محاكمته وحده أمام محكمة النقض، فإنه بمقتضى الحكم الصادر في 2015/6/4، فقد أصبحت كافة أحكام البراءة الصادرة بحق باقي المتهمين، في القضية المعروفة باسم "قضية القرن"، نهائية، ولا يجوز الطعن عليها بأي صورة من صور التقاضي[193].

هذه الأحكام التي صدرت والطريقة التي سارت فيها هذه المحاكمات أعطت صور حقيقية عن طبيعة السلطة التي باتت تحكم في مصر بعد انقلاب 3 يوليو، وعبرت هذه الأحكام عن حالة الثأر من شهداء 25 يناير، ومن الملايين الذين نزلوا إلى الشوارع وعلى مدى عدة أعوام للمطالبة بحقوقهم المشروعة، والعدالة الاجتماعية، ولقمة العيش المغمسة بالكرامة والعزة.

هذه البراءة، وبمثل هذه الحيثيات التي لا يمكن أن يقبلها عقل أو منطق، ناهيك عن الأصول القانونية والقضائية، جاءت لتؤكد نجاح الثورة المضادة في مصادرة الثورة وكل إنجازاتها، وتعيد عقارب الساعة إلى الوراء.

على النقيض من هذه المحاكمات الصورية التي نالها أركان نظام عهد مبارك، فإن محاكمات معارضي انقلاب 3 يوليو، ومعارضي الرئيس السيسي بعد ذلك سلكت مساراً مغايراً، فقد شهد العام الأول من حكم السيسي انتهاكات كبيرة فيما يتعلق بقضايا الاعتقال والاحتجاز والمحاكمات، إذ تمّ الحكم على 464 بالإعدام، وتمّ التنفيذ الفعلي لحكم الإعدام بحق 7 متهمين، كما تمّ الحكم على 4,800 متهم بالسجن بإجمالي عدد أعوام 39,040 عاماً، ومن بين هؤلاء المحكومين هناك 772 محكوم عليهم بالمؤبد[194].

---

[191] شبكة سي أن أن، 2015/6/6، انظر:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/06/04/mubarak-court-new

[192] الجزيرة.نت، 2015/11/5، انظر: http://bit.ly/1RXUZ2j

[193] سي أن أن، 2015/6/6.

[194] تقرير حول المحاكمات غير العادلة للمعتقلين السياسيين في العام الأول من حكم السيسي، المرصد المصري للحقوق والحريات، 2015/7/9.

وعدّت رئيسة منظمة العفو الدولية في ألمانيا سلمين جاليشقان Selmin Çalışkan، في 2015/6/1، أن "مصر تحت إدارة عبد الفتاح السيسي تشهد أكبر أزمة حقوق إنسان في التاريخ الحديث، كما أن القضاء المصري تحول لأداة قمعية مسلطة على رقاب المعارضين وحرية الصحافة". وأشارت جاليشقان إلى أن 124 معتقلاً على الأقل لقوا حتفهم في مصر، منذ آب/ أغسطس 2013، جراء تعرضهم للتعذيب والمعاملة السيئة، أو عدم تلقيهم العلاج في أثناء احتجازهم، وتابعت قائلة إن "السيسي الذي يزعم عدم قدرته على الاحتماء خلف القضاء المصري المستقل، هو المسؤول عن تلك الانتهاكات"[195].

شكل الارتفاع البارز في إصدار أحكام الإعدام إحدى العلامات الفارقة في عهد السيسي، وما يميز هذه الأحكام أنها بالأصل ذات طابع سياسي غُلفت بأغلفة الإرهاب وتهديد الأمن القومي المصري وما نحوه، إلا أن حقيقة الأمر أن معظم هذه الأحكام إن لم يكن جميعها، صدرت ضدّ معارضي نظام السيسي، أو ضدّ من رفضوا الانقلاب، والحالة التي سادت بعد 2013/7/3.

وميّز حالات الإعدام هذه أن إقرارها جاء في وقت قياسي في ظلّ غياب الأدلة الحقيقية، وتغييب الشهود، في الوقت الذي صدرت فيه أحكاماً بالبراءة أو بالسجن المخفف ضدّ من أدينوا في الاعتداءات على متظاهري ونشطاء ثورة 25 يناير. كما غابت الأحكام العادلة في حقّ أفراد الأجهزة الأمنية والشرطة الذين تورطوا في تعذيب وقتل المتظاهرين والمعتقلين بعد انقلاب 3 يوليو.

وقد عكست تصريحات السيسي في أثناء تشييع النائب العام المصري المستشار هشام بركات الذي اغتيل في 2015/6/29، التي طالب خلالها بتشديد القوانين لتنفيذ ما وصفها بالعدالة الناجزة، في إشارة إلى أحكام المؤبد والإعدام التي صدرت بحق الرئيس محمد مرسي وقيادات في الإخوان المسلمين، عكست توجه السلطة في الضغط على القضاء لتنفيذ أحكام الإعدام وتشريع قوانين الهدف منها تقصير مدة المحاكمة للمتهمين، في إشارة إلى مدى تَغوُّل السلطة السياسية وتدخلها في شؤون القضاء[196].

---

[195] عربي 21، 2015/6/1، انظر: http://bit.ly/1tjCCAR

[196] السيسي يتوعد بتنفيذ أحكام الإعدام والمؤبد، الجزيرة.نت، 2015/6/30، انظر: http://bit.ly/1T22991

وبدت تصريحات السيسي هذه كأنها الضوء الأخضر، إيذاناً ببداية مسار جديد تسلكه السلطة محصنة بقوانين تُفصّل على مقاسها، وذلك في سبيل ترسيخ وتفعيل حالة الإقصاء لمعارضي النظام، وقال السيسي في كلمته هذه "إن يد العدالة مغلولة بالقوانين، وإن هناك حاجة الآن —أكثر من أي وقت مضى— إلى محاكم وقوانين تحارب الإرهاب". كما أكد على ضرورة تعديل القوانين التي "تجعلنا ننفذ العدالة بأسرع وقت ممكن"، موضحاً أنه "خلال أيام تُعرض قوانين الإجراءات القانونية المضبوطة التي تجابه التطور الذي نقابله.. نحن نقابل إرهاباً، إذاً يجب أن يكون هناك قانون يواجه هذا". وشدد السيسي أمام قضاة ووكلاء نيابة على أنه "لا المحاكم بهذه الطريقة وهذه الظروف ستنفع، ولا القوانين في هذه الظروف ستنفع.. هذا الكلام ينفع مع الناس العاديين"، متوعداً بتنفيذ أي حكم يصدر سواء كان بالإعدام أم المؤبد[197].

وفي هذا السياق ذكر تقرير سنوي لمنظمة العفو الدولية أن هناك قفزة في عدد أحكام الإعدام الصادرة في مصر، التي شهدت إصدار محاكمها أحكاماً جماعية بحق العشرات في السنة الواحدة حيث احتلت مصر المركز الثاني بعد نيجيريا. وكشف التقرير الذي صدر تحت عنوان "أحكام الإعدام وعمليات الإعدام 2014" عن أنه تمّ تنفيذ 7 أحكام إعدام وإحالة أوراق 1,707 في 23 قضية إلى مفتي الجمهورية، منهم 515 حكماً تمّ تصديق حكم الإعدام عليه، و232 حكماً آخراً تمّ قبول نقضه وإعادة إجراء محاكمته، وهذه هي حصيلة أحكام الإعدام والقرارات التي قد تمهد للإعدام، بحق متهمين في قضايا ارتبطت في الغالب باحتجاجات على عزل الرئيس مرسي، ويضاف إلى تلك الأعداد الحكم على 101 بالإعدام في قضية التخابر مع قطر والهروب الكبير وأبرزهم الرئيس مرسي إلى جانب عدد من قيادات الإخوان، ما يعني وصول عدد المحكوم عليهم بالإعدام 1,808[198].

ومن أبرز أحكام الإعدام الجماعية التي صدرت بعد انقلاب 3 يوليو، الحكم بالإعدام غيابياً على 26 متهماً في قضية "تشكيل خلية تكفيرية" في 2014/3/19، والحكم بالإعدام على 529 متهماً في أحداث مطاي بمحافظة المنيا من بينهم المرشد العام لجماعة الإخوان

---

[197] المرجع نفسه.

[198] **المصريون**، 2015/7/26، انظر: http://bit.ly/1UhK6xW؛ وموقع الخليج الجديد، 2015/7/28، انظر: http://www.thenewkhalij.net/ar/node/17882

المسلمين محمد بديع في 2014/3/24، والحكم بالإعدام على 183 متهماً في أحداث العدوة بالمنيا، من بينهم مرشد الإخوان وعددٌ من قيادات الجماعة في 2014/6/21، والحكم بالإعدام على 10 متهمين في قضية قطع طريق قليوب، أبرزهم الداعية السلفي محمد عبد المقصود في 2014/7/5[199].

ومنها أيضاً، الحكم بالإعدام على 12 متهماً في قضية اقتحام كرداسة في 2014/8/6، والحكم بالإعدام على 5 متهمين في قضية خلية أكتوبر في 2014/9/20، والحكم بالإعدام على 7 متهمين في قضية أحداث مسجد الاستقامة، من بينهم عاصم عبد الماجد في 2014/9/30، والحكم بالإعدام على 7 متهمين في قضية رفح الثانية، من بينهم القيادي الجهادي عادل حبارة في 2014/12/6، والحكم بالإعدام على 183 متهماً في قضية أحداث كرداسة، بينهم 39 غيابياً في 2015/2/2، والحكم بالإعدام على 3 متهمين في قضية التخابر مع تنظيم القاعدة في 2015/2/8، والحكم بالإعدام على 4 قيادات من جماعة الإخوان المسلمين في قضية أحداث مكتب الإرشاد في 2015/2/28[200].

كما تمّ تنفيذ حكم بالإعدام على محمود رمضان في 2015/3/7، وإحالة أوراق 8 أشخاص إلى مفتي الدولة المصرية، على خلفية اتهامهم بتلقي تدريبات عسكرية من حركة حماس في 2015/3/13، وإحالة أوراق 14 قيادياً من جماعة الإخوان إلى مفتي الجمهورية، في القضية المعروفة إعلامياً بـ"غرفة عمليات رابعة"، من بينهم المرشد العام للجماعة للمرة الثالثة في 2015/3/16، وإحالة أوراق 22 شخصاً إلى المفتي على خلفية اتهامهم بالهجوم على مركز شرطة كرداسة في 2015/3/18، وتأييد الحكم بالإعدام على 7 أشخاص متهمين في قضية خلية عرب شركس، أحدهم غيابياً والآخرين حضورياً في 2015/3/24؛ تمّ تنفيذ حكم الإعدام عليهم في 2015/5/17، وتأييد الحكم بالإعدام على 21 شخصاً متهمين في قضية أحداث بورسعيد في 2015/4/19[201].

---

[199] المراجع نفسها.

[200] المراجع نفسها.

[201] المراجع نفسها.

## خلاصة:

عمل مرسي عند توليه الرئاسة في بيئة أمنية وقضائية غير مساعدة؛ فالأجهزة الأمنية ظلت تعمل بذات الكيفية التي كانت تعمل بها قبل الثورة، باستثناء جهاز الشرطة التابع لوزارة الداخلية، الذي تمّ تحجيمه بعد النقمة التي كانت تجاهه بسبب ممارساته.

استغل معارضو مرسي مساحة الحرية التي كانت سائدة في عهده، لتنفيذ التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، التي اتخذ الكثير منها طابع "المطالبات الفئوية" التي تنحصر عادة بشؤون فئة عمالية معينة أو قطاع اقتصادي معيّن، كما أن عدداً غير قليل من التظاهرات كان مسيّساً تحت عناوين مطلبية بهدف إضعاف سلطة مرسي وإضعاف شعبيته.

لعبت الأجهزة الأمنية، التي لم يكن لمرسي سلطة فعلية عليها، دوراً سلبياً في ضبط الشارع المصري، من خلال استخدام القوة المفرطة ضدّ المتظاهرين المعارضين لمرسي؛ ليُحمَّل مرسي مسؤولية هذا القمع بغير وجه حقّ؛ لأن الأخير كان يعارض بشدة استخدام القوة ضدّ المتظاهرين. كما أسهمت هذه الأجهزة الأمنية بانتشار الفلتان الأمني في الشارع، من خلال التملص من حماية مؤسسات الدولة وبعض مراكز الأحزاب، في مقدمتها مراكز حزب الحرية والعدالة التابعة لـ"الإخوان"، التي تعرضت للاعتداءات والحرق على يد بلطجية اندس بعضهم بين المتظاهرين.

غير أن هذه الأجهزة الأمنية، اضطلعت بمهام كبيرة بعد الانقلاب على مرسي، وكانت اليد الضاربة التي ثبتت أركان حكم الانقلاب؛ فقتلت الآلاف واعتقلت عشرات الآلاف، وعادت لممارسة سياسة التعذيب الجسدي والنفسي، ولم تسلم بعض المعتقلات من التحرش الجنسي والاغتصاب، وزادت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فاق عهد مبارك. واتبع السيسي سياسة القبضة الأمنية تجاه أهل سيناء بدلاً من سياسة التنمية الاقتصادية والحوار التي اتبعها مرسي.

أما الأجهزة القضائية فاتخذت موقفاً سياسياً معارضاً لمرسي خلال عهده، كما لعب القضاة دوراً محورياً في الانقلاب، ومارسوا حرية التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية المناوئة لنظام مرسي، كما انخرط القضاة في التحريض السياسي على الرئيس، بل وشاركوا في أعمال تدعم التمرد عليه.

ودخلت المحكمة الدستورية في علاقة صدامية مع مرسي، وبدا كأن المحكمة التي لم تتدخل في الشؤون السياسية خلال عهد مبارك المديد، عازمة على إضعاف قدرة الرئيس التنفيذية والتشريعية، من خلال إفقاده قدرة التشريع، فأصدرت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ قرار مرسي بعودة مجلس الشعب المنحل للانعقاد، وأكدت الرئاسة التزامها قرار المحكمة الدستورية.

هذه العلاقة الصدامية من قبل المحكمة الدستورية مع مرسي، لم تكن كذلك لا في عهد مبارك ولا خلال عهد الرئيس السيسي؛ حيث اتسمت العلاقة بين المحكمة والرئيسين بالمودة والتأييد، وهو ما عُدّ مخالفة لحيادية المحكمة الدستورية. كما تمّ تبرئة رموز عهد مبارك فيما تمّ إصدار أحكام قاسية ضدّ قادة الإخوان وزجّ بمرسي في غياهب السجون.

على الرغم من ذلك، فليس من السهل تجريد المواطن المصري، الذي ذاق طعم الحرية والديموقراطية، من أهم مكتسبات الثورة وهو كسر حاجز الخوف ورفع الصوت في وجه الظلم مهما كانت التضحيات. فحالة التقوقع واللا مبالاة التي كان يعيشها من الصعب أن تعود، وما يتعرض له من محن قد تكون مرحلة عابرة، في انتظار موجة ثورية جديدة، ربما تكون أكثر قوة وأفضل رؤية ورسوخاً.

# الفصل السادس

# الأداء الإعلامي

# الأداء الإعلامي

## مقدمة:

دخل الإعلام المصري حالة الاستقطاب والتجاذب السياسي بعد ثورة 25 يناير، وبعد مرور نحو خمسة أعوام على الثورة التي أطاحت بالرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، ما تزال مصر تعاني من وجود قطاع إعلامي سلطوي، وقيود على حرية التعبير.

شكّلت لحظة رحيل مبارك نقطة فارقة في مسيرة الإعلام المصري، الذي وجد نفسه فجأة متحرراً من معظم القيود الأمنية والإدارية التي كانت تحكمه طوال عقود، فكان أن تحولت الحرية وسقوط القيود إلى ما سماه البعض فوضى إعلامية، بينما لم تقم السلطة الانتقالية بأيّ خطوات لإعادة تنظيم الإعلام المصري هيكلياً وتشريعياً بما يتناسب مع الواقع الجديد.

لم تستغلّ الأنظمة التي حكمت البلاد في فترة ما بعد الثورة الفرص التي أُتيحَت لها لإصلاح وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، حيث تعرّضت الأصوات الناقدة لأداء الإعلام إلى المضايقات والتهميش، من جانب جهات حكومية وغير حكومية. وتأثّرت وسائل الإعلام الخاصة بملاّكها من رجال الأعمال الذين ارتبطوا بعلاقات مع نظام مبارك والدولة العميقة.

منذ تولي محمد مرسي الرئاسة، وربما قبل ذلك، أصبح هدفاً مفضلاً للإعلام المحلي الذي أوسعه نقداً واستهدافاً، بل وسخرية واستخفافاً، حيث تبارت في ذلك سلسلة من القنوات الخاصة الذائعة الصيت التي يملكها رجال أعمال يرتبطون بمبارك وعهده. ولم يستطع مرسي أن يحدّ من هذه الحملات التي استهدفته وجماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي عموماً.

ودخل المشهد الإعلامي في مصر مرحلة جديدة بالغة الدلالة والخطورة بعد عزل الرئيس مرسي، فقد تحول الإعلام بشكل واضح إلى أداة صريحة في الصراع السياسي بين السلطة الانتقالية الجديدة وبين الإخوان المسلمين وأنصارهم. وزادت صعوبة إيجاد مكان للأصوات الناقدة في وسائل الإعلام التقليدية. فقد دعمت الكثير من وسائل

الإعلام في مصر وبقوّة سردية النظام للأحداث، أما الأصوات المعارضة، فهي شبه غائبة من الصحف والبرامج التلفزيونية، حيث أغلقت الحكومة وسائل الإعلام المعارضة للانقلاب.

نسلط الضوء في هذا الفصل على تطور الأداء الإعلامي المصري منذ ثورة 25 يناير حتى نهاية سنة 2015.

## أولاً: الإعلام المصري خلال أيام الثورة (1/25-2011/2/11):

حافظت الصحف المملوكة للدولة على ولائها لنظام مبارك حتى قبل أيام قليلة من الإطاحة به في 2011/2/11. ففي 2011/2/3 جاء العنوان الرئيسي في صحيفة الأهرام على النحو التالي: "الملايين يؤيدون مبارك في مسيرات بالمحافظات"، في الوقت الذي كان الملايين في الشوارع يطالبونه بالتنحّي. وفي 2011/2/12 غيّرت الأهرام لهجتها تماماً، حيث كان العنوان الرئيسي فيها: "الشعب أسقط النظام". واستمرت هذه الصحف في خطابها السابق، مع فارق وحيد هو أنه تمّ استبدال المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمبارك. فالصحف نفسها التي مجّدت مبارك ومن ثمّ شعب مصر لفترة وجيزة جداً، سرعان ما بدأت تمجّد المجلس العسكري وزعيمه، في ذلك الوقت المشير حسين طنطاوي، في حين بقيت العقلية الاستبدادية مكانها كما عكستها وسائل الإعلام؛ وأصبح الجيش هو المنقذ، وأصبح كل مَن يتحدّث ضدّه أو يهاجمه مهدداً بالمحاكمات العسكرية.

لم يختلف التلفزيون الحكومي عما يماثله من وسائل إعلامية مطبوعة. واتهم مقدّمو البرامج الحوارية والضيوف على شاشة التلفزيون المملوكة للدولة، المحتجّين والمعتصمين بكل شيء، من كونهم حفنة من الشباب الضائع الذي يقيم حفلات عربدة جنسية في ميدان التحرير، إلى كونهم عملاء لحكومات أجنبية.... وركّزت الكاميرات المنصوبة حول منطقة وسط القاهرة على عرض منظر نهر النيل الهادئ من الجسور القريبة، في حين كان المتظاهرون يتعرّضون للقتل على بعد بضع مئات من الأمتار. وعرضت القنوات الإخبارية أفلاماً عن أنواع الفيلة في إفريقيا بدلاً من أن تقدّم تغطية مستمرة لما يجري من تظاهرات في ميدان التحرير والتظاهرات الكبرى الأخرى في كل

مدينة. وقد حمل بعض المتظاهرين في أنحاء الجمهورية لافتات تتّهم وسائل الإعلام الحكومية بالكذب. وحاول بعض الصحفيين والمذيعين الأفراد داخل المؤسّسات الإعلامية الحكومية أن يقاوموا ذلك، فاستقالت نائب رئيس قناة النيل شهيرة أمين احتجاجاً على تغطية القناة المتحيّزة لصالح النظام، وكشفت عن أنه لم يسمح لها أن تقول إن المتظاهرين طالبوا باستقالة مبارك. وهدّد عدد قليل من الصحفيين الشباب بالاستقالة إذا لم يسمح لهم بتغطية الاحتجاجات الواسعة المناهضة لمبارك. وقد ازداد هذا الضغط على رؤساء التحرير عندما قُتِل اثنان من صحفيي الأهرام، وأُلقي القبض على عشرات الصحفيين من جانب الحكومة. وعندما بدا أن مسار الأحداث بدأ بالتحوّل لصالح الثورة، مالَ رؤساء التحرير باتجاه الثوار بدرجات مختلفة حتى بعد ظهر 2011/2/11 عندما تنحّى مبارك. ثم بدأت وسائل الإعلام الحكومية بالثناء على الثوار على نطاق واسع كأنهم منهم[1].

أما القنوات الفضائية الخاصة فقد اختلفت في مستوى تأييدها لمبارك أو المتظاهرين الذين تعهّدوا بإسقاطه. العديد من هذه القنوات يملكها رجال أعمال ممّن كانوا يرتبطون بتحالف وثيق مع نظام مبارك، لذلك حاولت قدر الإمكان الدفاع عن النظام وتشويه سمعة المتظاهرين. فمثلاً أظهر أحد البرامج الحوارية المسائية، الذي يقدّمه صحفيين حكوميين، في 2011/2/2 فتاة شابة حضرت لتقديم اعترافاتها أمام الشعب المصري، ادّعت الفتاة أنها ذهبت مع بعض النشطاء البارزين في رحلات إلى صربيا، حصل كل منهم خلالها على مبلغ 50 ألف دولار وحضروا ورش عمل حول كيفية قلب نظام الحكم، أشرف عليها مدرّبون من إيران و"إسرائيل". انهارت الفتاة باكيةً وهي تتوسّل الجمهور أن يغفر لها، ويقف إلى جانب مبارك ضدّ "الخونة" الذين يحاولون بيع بلادهم إلى عملاء أجانب. وبعد بضعة أيام تبيّن أن الفتاة الشابة زميلة لمقدّم البرنامج الحواري على قناة المحور سيد علي، وهي الصحفية في "جريدة 24 ساعة" نجاة عبد الرحمن، واعترفت بأن الواقعة كلها كانت مفبركة[2].

---

[1] رشا عبد الله، "الإعلام المصري في خضمّ الثورة،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/7/16، انظر:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=56329#

[2] المرجع نفسه. وانظر أيضاً موقع مَصْرِسْ (مصر برس)، 2011/2/6، في:
http://www.masress.com/shabab/34302؛ وموقع مَصرس 2011/2/8، في:
http://www.masress.com/shabab/3963

كان هناك عدد قليل من القنوات التلفزيونية الخاصة وبعض البرامج المحدّدة على القنوات الأخرى التي اختارت الوقوف إلى جانب الثورة، وحاولت تغطية ما يجري في الساحات المصرية بقدر المستطاع، وقد سَعَت إلى استضافة ضيوف متوازنين، بما في ذلك النشطاء والمثقّفين، إضافة إلى ممثّلين عن الحكومة والحزب الوطني الديموقراطي. وقد واجه العديد من هذه الوسائل بعض المضايقات من جانب الحكومة، بما في ذلك قناة الجزيرة التي أغلقت الحكومة مكاتبها[3].

## ثانياً: الإعلام في حقبة المجلس العسكري (2011/2/12–2012/6/29):

شكّلت لحظة رحيل مبارك نقطة فارقة في مسيرة الإعلام المصري، الذي وجد نفسه فجأة متحرراً من معظم القيود الأمنية والإدارية التي كانت تحكمه طوال عقود، فكان أن تحولت الحرية وسقوط القيود إلى ما سماه البعض فوضى إعلامية، ترافقت مع ظهور عشرات القنوات الفضائية والصحف الخاصة؛ الأمر الذي زاد من حالة الانفلات الإعلامي دون ضوابط أو قواعد تحكم الأداء الإعلامي، بينما لم تقم السلطة الانتقالية التي تولت الحكم ممثلة في المجلس العسكري بأيّ خطوات لإعادة تنظيم الإعلام المصري هيكلياً وتشريعياً بما يتناسب مع الواقع الجديد. وفي الأسابيع الأولى من حكم المجلس العسكري قالت السلطات إنه لم تَعُد هناك حاجة إلى الحصول على موافقات أمن الدولة للموافقة على تراخيص البثّ التلفزيوني، وتمّ إلغاء وزارة الإعلام، وبدأت 16 قناة تلفزيونية فضائية خاصة جديدة في البثّ. ومجّد الإعلام الحكومي الثوار طالما أن ذلك لم يكن يتعارض مع تمجيد المؤسسة العسكرية. وأصبح كل ما يتعلق بالثورة حديث الساعة، حيث أصبح النشطاء ضيوفاً دائمين على البرامج الحوارية، وأجروا مقابلات صحفية متكرّرة. وبدأت الخطوط التحريرية تشير إلى أن مبارك كان دائماً الخطر المطلق، وأن الثوار ملائكة مطلقة، والجيش هو منقذ الثورة[4].

[3] رشا عبد الله، مرجع سابق.

[4] شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو.. أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟" موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2014/6/23، انظر: http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2014/02/201422011239377163.htm

وبعد فترة قليلة بدأ تمجيد وسائل الإعلام الحكومية للنشطاء يتقلّص لصالح المجلس العسكري. وبدأت حرية التعبير تواجه بعض التهديدات والتحدّيات الخطيرة عندما بدأ النظام بتضييق الخناق على الحريات الإعلامية. وأُعيدَت وزارة الإعلام في تموز/ يوليو 2011، في خطوة عدّها العديد من المدافعين عن وسائل الإعلام مثيرة للقلق. وأصبح الإعلام الحكومي مؤيّداً قوياً للنظام العسكري، وقام بحملات تشهير لتشويه سمعة الثوار. وأشار تقرير نشرته مجلة تايم Time الأمريكية إلى أن البرامج الحوارية في محطات الإعلام الحكومي كانت مليئةً بالألفاظ المعادية للمحتجين، حيث صوّرت الثوار باعتبارهم بلطجية، وحذّرت من "التدخّل الأجنبي" في الشؤون المصرية، ومن تزايد انعدام الأمن وارتفاع معدلات الجريمة. ووُصفت التظاهرات المناهضة للمؤسسة العسكرية "بأنها أحداث خطيرة ومزعزعة للاستقرار يحرّكها عملاء أجانب". كما تعرّض الأشخاص الذين انتقدوا المؤسسة العسكرية إلى الترهيب من جانب النظام بوسائل عديدة. ففي أوائل آذار/ مارس 2011، بدأت المؤسسة إخضاع المدوّنين والصحفيين إلى محاكمات وتحقيقات عسكرية. كما أصدر المجلس العسكري تحذيراً للصحفيين والمحرّرين يمنع نشر أو بثّ أيّ مواضيع وأخبار وبيانات وشكاوى وإعلانات وصور تتعلق بالقوات المسلحة أو قادة القوات المسلحة بدون التشاور أولاً مع إدارة الشؤون المعنوية وإدارة المخابرات العسكرية وجمع المعلومات، باعتبارهما السلطات المتخصصة في مراجعة مثل هذه الموضوعات. في ذلك الوقت، وصفت لجنة حماية الصحفيين هذا التطور بأنه "أسوأ نكسة تتعرّض إليها حرية الصحافة في مصر منذ سقوط الرئيس حسني مبارك"[5].

ومع بداية حالة الاستقطاب والانقسام السياسي، وجد الإعلام المصري نفسه جزءاً من هذا السجال من خلال التركيز الكبير على الصراع الدائر بين الإسلاميين من جهة، والعلمانيين والليبراليين من جهة أخرى، وقيام الصحف التابعة لتلك الأحزاب بشن حملات ضدّ الآخر، دون مراعاة صالح الوطن الذي يحتاج إلى الاستقرار وإلى دعم الجميع من أجل إعادة البناء[6].

---

[5] رشا عبد الله، مرجع سابق. وانظر أيضاً:
Abigail Hauslohner, The Most Powerful Weapon of Egypt's Ruling Generals: State TV, *Time* magazine, 29/2/2012, http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2107910,00.html

[6] "الإعلام المصري بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز،" موقع مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، 2011/7/4، انظر. http://www.sawasya.net/news_Details.aspx?Kind=2&News_ID

## ثالثاً: الإعلام في عهد الرئيس محمد مرسي (2012/6/30-2013/7/3):

منذ تولي محمد مرسي الرئاسة، وربما قبل ذلك، أصبح هدفاً مفضلاً للإعلام المحلي الذي أوسعه نقداً واستهدافاً، بل وسخرية واستخفافاً، حيث تبارت في ذلك سلسلة من القنوات الخاصة الذائعة الصيت التي يملكها رجال أعمال يرتبطون بمبارك وعهده. ولم يستطع مرسي أن يحدّ من هذه الحملات التي استهدفته وجماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي عموماً.

لم ينته الأمر عند هذا الحد، بل إن وسائل الإعلام المملوكة للدولة من قنوات تلفزيون ومحطات إذاعة وصحف ومواقع إلكترونية، كثيراً ما شاركت بقدر أو بآخر في هذه الحملات تحت مظلة الحرية. ومع الوقت تخصصت قنوات وصحف في انتقاد مرسي والهجوم على جماعة الإخوان، فيما وصفه الجماعة والمنتسبون إليها مراراً بأنه حملة منظمة تستهدف شيطنتها سواء عبر الإيحاء بأنها هي من تدير الأمور في مصر لا الرئيس المنتخب، أم باتهامهما معاً بتجاهل القوى الأخرى وإقصائها، بالإضافة إلى الفشل والتقصير وحتى العمالة[7]. ونتج عن ذلك رفع عدد غير مسبوق من القضايا أمام المحاكم ضدّ الصحفيين والإعلاميين بتهمة "إهانة الرئيس"، وذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أنه جرى رفع 24 من هذه القضايا في الأيام المئتين الأولى من حكم مرسي، مقابل 23 قضية في السنوات الـ 126 السابقة. أما التُّهم الأخرى التي استُخدِمَت فتضمّنت تشويه صورة الرئيس، والتشهير بالسلطة القضائية، والتشهير بالجيش، وتشويه صورة الإسلام،...[8] وغيرها.

وعلى الرغم من تعيين وزير جديد للإعلام موالٍ لجماعة الإخوان المسلمين، وتعيين مجلس الشورى، الذي يُعَدّ الكثير من أعضائه من الإسلاميين، رؤساء تحرير جدداً، لم تكن الصورة واضحة كما كانت في عهد مبارك أو المجلس العسكري، حيث تعامل مجلس الشورى مع موضوع التعيينات بموضوعية لافتة، حيث لم يعيّن سوى اثنين من المحسوبين على الإخوان من أصل خمسين. كما بقي العديد من هذه المؤسّسات موالية لنظام مبارك، وكان الصراع صراع سلطة وولاء لنظام دون آخر، بدل أن يكون الولاء

[7] موقع الجزيرة.نت، 2013/8/15، انظر: http://bit.ly/1Pt8Ttt

[8] رشا عبد الله، مرجع سابق.

للمعايير الصحفية المهنية أو للشعب. وعانى الإعلام المصري حالةً من الاستقطاب خلال حكم مرسي، وبمرور الوقت ازداد هذا الاستقطاب حدّة. وامتلأت القنوات الإعلامية بعبارات مثل "أخونة الدولة"، والتي تصوِّر قلق البلاد المتزايد من سيطرة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على معظم المناصب الحيوية في الحكومة. وعندما اندلع العنف في التظاهرات المناهضة للإخوان، بدأت هذه القنوات باستخدام مصطلحات مثل "ميليشيات الإخوان المسلمين" للإشارة إلى البلطجية الذين يهاجمون المتظاهرين[9]، مع أن البلطجية كانوا في كثير من الأحيان من الأجهزة الأمنية، أو مدفوعين من رجال مبارك.

وعندما وصف مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع بعض رموز الإعلام في مصر بأنهم مثل "سحرة فرعون" تجددت الحملات على الرجل وجماعته وعلى الرئيس، وبدا أن الحملة الإعلامية أقوى من الجماعة التي لم تظهر في السلطة التميز نفسه الذي سبق أن أظهرته في المعارضة، ليبدو مع الوقت أن هذه الحملة تنجح تدريجياً في شحن فئات متزايدة من المصريين ضدّ الإخوان والرئيس مرسي. ووصلت الحملات إلى ذروتها بالاستفادة من إخفاقات عديدة شهدها حكم مرسي، خصوصاً فيما يتعلق بنقص الوقود وانقطاع الكهرباء...، مما أوجد بيئة بدت مهيأة لقبول الشحن والوقوع في فخّ شيطنة مرسي والتيار الإسلامي كله، وهو ما مهَّد بدوره لقبول الخطوة التالية وهي التحريض. ومع تدخل الجيش لعزل مرسي وبالتوازي مع تظاهر واعتصام الملايين من مؤيدي مرسي للمطالبة بعودته والتمسك بشرعيته، بدا واضحاً أن السلطة الجديدة تدرك دور الإعلام في تثبيت وجودها، فقررت إغلاق القنوات المؤيدة لمرسي أو المتعاطفة معه، وأطلقت العنان لحملة واسعة من التحريض مهدت لها باتهامات حمَّلت الإخوان المسلمين المسؤولية عن أخطاء الحاضر وحتى الماضي[10].

اعتمدت وسائل الإعلام المصرية الهجوم المنظم والمستمر على الرئيس مرسي وجماعة الإخوان طوال عهده، واعتمدت على آلية تحليل الخطاب الإعلامي في تلك الفترة، حيث حرصت على تحميل مرسي والإخوان مسؤولية أيّ إخفاق أو سلبيات، حتى لو كانت مزمنة ومتوارثة منذ عهد مبارك. لكن أكثر الشائعات خطورة وتأثيراً في الفضاء الإعلامي المصري، كانت تلك التي هدفت إلى نزع صفة الوطنية عن مرسي والإخوان،

---

[9] المرجع نفسه. وانظر أيضاً:

Site of Freedom House, www.freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/egypt#.U77gG_ldXms

[10] الجزيرة.نت، 2013/8/15.

وتصويرهم باعتبارهم عصابة استولت على الدولة لتدميرها، مع أنهم الجهة الوحيدة التي فازت في انتخابات حرة نزيهة منذ نحو ستين عاماً، بينما كان أصحاب الشائعات من فلول نظام مبارك الديكتاتوري، ومن المسوقين للانقلاب على الديموقراطية. شائعات لم تهدف فقط إلى إسقاط الإخوان وتهيئة الساحة للسيسي لتصدّر المشهد، بل استخدامها بعد ذلك عند اللزوم في تثبيت حكم السيسي ومحاولة احتواء أيّ إخفاقات يواجهها[11].

ونشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC) تقريراً مطولاً عن دور الإعلام في الانقلاب على الرئيس مرسي، خصوصاً فيما يتعلق بإشعال نقمة المصريين على الحكومة، وجاء فيه أن أنصار مرسي والرافضين للانقلاب، قالوا إن الإعلام الخاص ممول من رجال أعمال ارتبطوا بنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، وضدّهم قضايا فساد كبيرة، وإن هذه القضايا من أهم أسباب معاداة الإعلام الخاص لنظام الحكم الجديد. وكشف التقرير أن رجال الأعمال يسيطرون على معظم الفضائيات والصحف الخاصة في مصر، ودائماً ما يتهم الإعلام الخاص بأنه موال لمبارك بسبب العلاقات التي كانت تربط رجال الأعمال بنظام مبارك وبسبب ملاحقة بعضهم بعد ثورة 25 يناير. فمالك قناة دريم هو رجل الأعمال أحمد بهجت، وصاحب قنوات سي بي سي هو رجل الأعمال محمد الأمين، وقناة التحرير يمتلكها رجل الأعمال سليمان عامر، الذي أصدر القضاء قراراً بمصادرة أمواله باعتباره متهماً مع وزير الزراعة الأسبق يوسف والي في قضية إهدار ثروة مصر الزراعية. وقناة صدى البلد يمتلكها رجل الأعمال محمد أبو العينين، القيادي السابق في الحزب الوطني الديموقراطي الذي كان يتزعمه مبارك. وقد تحدث الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور في 2013/7/4، في أول ظهور رسمي له بعد الانقلاب، عن دور الإعلام خلال فترة حكم مرسي، وقال "إن الإعلام كان مشعلاً أضاء الطريق للشعب وكشف سوءات النظام السابق"[12].

وكان النموذج الأبرز لانتقاد مرسي في الفضائيات هو برنامج "البرنامج"، الذي تحول صاحبه باسم يوسف خلال عامين من أحد الهواة الذي ينتج فيديوهات ساخرة

---

[11] أسامة الرشيدي، سلاح الشائعات (1-2).. في خدمة السيسي قبل الانقلاب وبعده، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2015/7/29، انظر: http://bit.ly/1S4Wonu

[12] موقع شبكة رصد، 2013/7/11، انظر: http://rassd.com/1-66656.htm

وينشرها على موقع يوتيوب إلى واحد من أهم مئة شخصية في العالم وفق مجلة تايم الأمريكية، وهو يواجه اتهامات قضائية بإهانة الرئيس مرسي وازدراء الأديان. اعتاد يوسف تناول تصريحات وقرارات وتصرفات مرسي بطريقة ساخرة، وتحول برنامجه إلى مصنع للنكات ضدّ مرسي خلال فترة حكمه. وانفرد أكثر من مرة بكشف تجاوزات بعض المتحدثين في القنوات الإسلامية وتسليط الضوء على مواقف سببت إحراجاً للرئيس المعزول. وتعمّد يوسف إظهار مرسي غير قادر على إجادة اللغة الإنجليزية عندما خلط العربية بالإنجليزية في حديث للجالية المصرية بألمانيا، واستخف بتظاهرات الإسلاميين المؤيدين لمرسي، وقال إن موقع تظاهرات رابعة العدوية ليس ميداناً وإنما مجرد إشارة مرور[13].

بعد غياب أربعة أشهر، بعد عزل الرئيس مرسي، بثّ يوسف الحلقة الأولى من الموسم الجديد لبرنامجه على قناة سي بي سي في 2013/10/25، التي سخرت من نظام ما بعد مرسي وممَّن يبالغون في التغنّي به، وتضمن البرنامج إشارة مازحة إلى عزل مرسي باعتباره "انقلاباً". وفيما كان المشاهدون ينتظرون الحلقة الثانية بعد أسبوع، أصدرت القناة بياناً قبل دقائق من البثّ المقرّر للحلقة قالت فيه إنه تمّ وقف البرنامج بسبب انتهاكه السياسة التحريرية للقناة. انتقل يوسف إلى قناة أم بي سي مصر، وبثّ الحلقة الأولى من برنامجه عليها في 2014/2/7. غير أنه بعد فوز عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية أعلن يوسف في 2014/6/2 أنه سيتم وقف البرنامج[14]. وبالتالي تمّ استبعاده بعد أن خدم أغراض الانقلاب على الديموقراطية، وشوّه صورة مؤسسة الرئاسة، ولم يُسمح له بممارسة أيّ دور من هذا النوع في عهد السيسي. مع الإشارة إلى أن مرسي هو الرئيس الوحيد في التاريخ المصري الذي تعرض في أثناء حكمه لهذه الحملة من الإهانة والسخرية، مع أنه الرئيس الوحيد المنتخب ديموقراطياً. وفي المقابل وقفت وسائل الإعلام إلى جانب الحكام الديكتاتوريين والفاسدين في أثناء حكمهم...

---

[13] المرجع نفسه.

[14] رشا عبد الله، مرجع سابق.

اعتمدت الشائعات في عهد مرسي على ثلاث استراتيجيات رئيسية، هي[15]:

## 1. الطعن في شرعية مرسي:

منذ انطلاق جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة في سنة 2012، نشر الإعلام المصري عدة شائعات كان محورها فكرة تفوّق شفيق في النتيجة النهائية، وأن جماعة الإخوان تهدد بإحراق البلاد وإغراقها في الفوضى إذا تمّ إعلان فوز شفيق. يمكن في هذا الإطار رصد الشائعات التي أطلقها عدد من الإعلاميين قبل إعلان النتيجة للإيحاء بفوز شفيق، مثل التي أطلقها مصطفى بكري عن ذهاب قوات من الحرس الجمهوري لمنزل شفيق لتأمينه. لم تتوقف هذه الشائعات حتى بعد إعلان النتيجة رسمياً، وظلّ الإعلاميون يلحّون عليها بصورة دورية، مؤكدين أن تهديدات الإخوان دفعت المجلس العسكري إلى إعلان فوز مرسي. لكن هذه الاتهامات خفتت كثيراً بعد عزل مرسي وتولي السيسي منصب الرئاسة، حيث من الطبيعي أن يسعى السيسي لتأكيد شرعيته مقابل أي شرعية أخرى، سواء كانت لمرسي أم لشفيق، وإذا سمح بنشر هذه الشائعات مرة أخرى فإنه بذلك يطعن في شرعيته هو ويؤكد أحقية شفيق بمنصب الرئاسة. مع الإشارة إلى أن الطريقة التي تمت فيها عملية فرز الأصوات كانت عن طريق إعلان النتائج في اللجان الانتخابية أولاً بأول بطريقة شفافة ونزيهة، يحول دون حدوث أيّ عملية تزوير، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية الواسعة.

## 2. الطعن في وطنية مرسي والإخوان:

احتوت على العديد من السياسات الفرعية، وهي:

**العمالة والجاسوسية:** ارتبطت تلك الشائعات بخطاب الثورة المضادة الذي أراد تصوير ثورة 25 يناير باعتبارها مؤامرة خارجية، وتعتمد على سردية مفادها أن جماعة الإخوان نسّقت مع حركة حماس وحزب الله لاختراق الحدود ومهاجمة السجون وأقسام الشرطة لصنع حالة من الفوضى للإطاحة بنظام مبارك والإفراج عن قيادات الإخوان في السجون. وتمّ التركيز على مرسي ليس باعتباره رئيساً للجمهورية، بل باعتباره هارباً من السجن وجاسوساً ومتخابراً مع دول أجنبية، وهو السيناريو الذي تمّ تحويله بعد ذلك إلى قضية يُحاكم مرسي بشأنها. ويصر عدد من المذيعين المرتبطين

[15] أسامة الرشيدي، سلاح الشائعات (1-2).. في خدمة السيسي قبل الانقلاب وبعده.

بالنظام على وصف مرسي بلقب "الجاسوس". كما قامت إحدى الصحف بنشر تفريغ لما قالت إنها مكالمات بين قيادات في جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، دون أن تقدم أيّ تسجيل لهذه المكالمات المزعومة. واحتوى التفريغ على اتهامات صريحة للإخوان وحماس بالتورط في التخطيط لموقعة الجمل. ووجدت هذه الاتهامات صدى كذلك لدى قطاعات من الشعب المصري. وقام الإعلام بعرض مكالمة مرسي مع قناة الجزيرة في 2011/1/30 باعتبارها دليل إدانة له، بالرغم من أنها دليل براءة، فمرسي قال خلال المكالمة إنه مستعد لتسليم نفسه للسلطات لكنه لا يعرف إلى أين يتوجه، كما أن مرسي نفسه جلس مع عمر سليمان في أثناء الثورة ولم يقل أحد إنه مطلوب للعدالة. وذكرت وسائل الإعلام أن مرسي اتصل خلال المكالمة بهاتف من نوع "الثريا" المتصل بالأقمار الصناعية، حصل عليه من حماس، بالرغم من أن الاتصالات في ذلك الوقت كانت قد عادت والمكالمة تمت من هاتف عادي.

وعند النظر إلى هذه الشائعات مجتمعة سيتم اكتشاف حجم تناقضها، وأن لا أساس لها من الصحة، وأنها كذب وافتراء. فمرسي والإخوان وفقاً لهذه الشائعات عملاء لكل من: حماس، وحزب الله، وإيران، والولايات المتحدة، و"إسرائيل"، لكنها بالرغم من ذلك وجدت من يستمع لها ويصدقها، وهو ما يفسره أستاذ الإعلام في جامعة الأزهر أحمد سمير بأن:

> الشائعات كانت تنطلق من جميع وسائل الإعلام المصرية المؤثرة تقريباً، كما أن الجمهور الرافض للإخوان كان من السهل أن يصدق مثل هذه الشائعات، كما أن نسبة كبيرة من الجمهور المصري يتعامل مع إعلام بلاده بنوع من افتراض المصداقية والصدق، إذ إن غالبية المتعاطين مع الإعلام ليسوا مثقفين أو لديهم المعرفة التي يستطيعون من خلالها التحليل والتفكير.

**التآمر لإسقاط الدولة بعد تولي مرسي منصب الرئاسة:** المتابع لخطاب الإعلام المصري في عهد مرسي، يجد أن كل الشائعات والمعلومات المفبركة التي تنشرها بانتظام كان لها أصل قوي قبل الانقلاب، ومنها شائعة نشرتها صحيفة الوطن حول تآمر الإخوان لتفكيك الجيش المصري عن طريق التعاون مع تنظيم القاعدة وأنصار بيت المقدس لتحقيق حلم الخلافة. وبعد اختطاف سبعة جنود مصريين في سيناء، في عهد مرسي، اتهمت الصحف والفضائيات مرسي بالتنسيق مع الخاطفين والتخطيط معهم لإحراج الجيش ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي. وأكدت وسائل الإعلام أن الإفراج عن الجنود

كان في إطار صفقة بين مرسي والإخوان من جهة، والخاطفين من جهة أخرى، تقضي بعدم ملاحقتهم. وهو ما ثبت عدم صحته، حيث استخدمت هذه الدعاية في الانقلاب على الرئيس الشرعي، والذي ترأسه وزير الدفاع نفسه.

**بيع البلاد إلى الأجانب:** واتهم الإعلام الإخوان ببيع منطقة حلايب وشلاتين إلى السودان، وبيع سيناء لإقامة وطن قومي للفلسطينيين، وبيع قناة السويس إلى دولة قطر، وبيع مياه النيل إلى "إسرائيل"، والتساهل في موضوع سدّ النهضة مع إثيوبيا. ووصلت الشائعات في هذا المجال إلى درجة اتهام مرسي بمحاولة بيع الأهرامات لدولة قطر[16]. كما اتهم الإعلام خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان، بالاتفاق مع دولة قطر على شراء منطقة ماسبيرو بالكامل، بما فيها مبنى الإذاعة والتلفزيون الذي يحتوي على التلفزيون الرسمي المصري. وهو ما دفع صالح بن عفصان، رئيس تحرير صحيفة الراية القطرية، إلى إبداء استغرابه من محاولات الإعلام المصري في عهد مرسي تصوير قطر بأنها عدوة لمصر، وترويج الشائعات غير الصحيحة عنها. كما وقعت إحدى الصحف في خطأ فادح، عندما زعمت أن مرسي وافق على مقترح تركي يتضمن التنازل عن حقوق مصر في حقول الغاز في البحر المتوسط، لكن السيسي رفض التفريط في حقوق مصر وأجبر مرسي على التراجع عن هذا المخطط، وذكرت الصحيفة أن تاريخ الواقعة يعود إلى آذار/ مارس 2012، أي قبل رئاسة مرسي وقبل تولي السيسي منصب وزير الدفاع، أي في عهد المجلس العسكري. ولم تقترن هذه الإشاعات بأدلة، كما لا يمكن تقبلها من الناحية المنطقية أو العقلية، بالإضافة إلى نفيها رسمياً، ولكن المشكلة ليست في النفي أو الإثبات، وإنما في تثبيت الإشاعة، وتصديرها للرأي العام والمواطن المصري البسيط على أنها الحق المبين، والحقيقة المطلقة، حتى يتم التغطية والتعتيم على النتائج الإيجابية لزيارات مرسي الخارجية.

**التسفيه:** "مرسي لا يجيد التحدث باللغة الإنجليزية"، "مرسي فاضحنا في كل مكان"، هي التعبيرات الأشهر على ألسنة معارضي مرسي، وكان لبرنامج باسم يوسف الدور الأبرز في عملية التسفيه المستمرة طوال عام كامل. وفي ظاهرة غير مسبوقة، تطاول عدد من الإعلاميين على مرسي في أثناء رئاسته، وقاموا بسببه بالعديد من الألفاظ دون أن يتعرض لهم أحد، مثل: فاشل، وكذاب، وغبي.

---

[16] للمزيد شاهد فيديو حقيقة بيع سيناء وحلايب وشلاتين أيام مرسي، موقع يوتيوب، في:
http://bit.ly/2394bZA

تثير عملية التسفيه هذه الكثير من الأسئلة، فليس شرطاً أن يجيد رئيس الجمهورية اللغة الإنجليزية، مع أن الرئيس مرسي أفضل بشكل كبير من السيسي ومبارك وعبد الناصر في اللغة الإنجليزية، والعالم مليء برؤساء لا يجيدون غير لغة بلدهم، كما أن مرسي يجيد اللغة الإنجليزية باعتراف باسم يوسف نفسه بعد حلقته التي سخر فيها من لغته. لكن الإعلام قدم هذه المعطيات لإعطاء صورة عن مرسي باعتباره محدود القدرات والإمكانيات ولا يصلح رئيساً، بغض النظر عن سياساته ومدى نجاحها أو فشلها.

## 3. تشبيه مرسي بمبارك والإخوان بالحزب الوطني:

"مرسي فعل ما لم يفعله مبارك"، "جرائم مرسي فاقت جرائم مبارك"، لم تكن مجرد تصريحات على لسان شخصيات معارضة للإخوان مثل رفعت السعيد، بل كانت استراتيجية كاملة اتبعها الإعلام عبر آلية بثّ الشائعات لإقناع الجمهور أن أخطاء الإخوان خلال عام واحد فقط من حكمهم فاقت أخطاء وخطايا عصر مبارك الذي امتد لثلاثين عاماً كاملة. كما ادعى الإعلام وجود 13 ألف "إخواني" في مناصب متنوعة في الدولة تمّ تعيينهم بعد فوز مرسي بالانتخابات الرئاسية.

كما تمّ نشر شائعات حول السلوكيات الشخصية لأسرة مرسي، منها نشر خبر عن مشاجرة بين نجل مرسي وأحد الضباط تطورت إلى سباب من الأول تجاه الأخير. وشائعة ثانية عن خطوبة نجل مرسي على ابنة هشام قنديل للإيحاء بتزاوج السلطة كما كان يحدث في عصر مبارك. كما نشر الإعلام شائعة عن رحلة قامت بها زوجة مرسي ونجله إلى طابا وادعى أنها كلّفت 6 آلاف دولار في الساعة من خزينة الدولة، بالرغم من أنها كلفة غير منطقية، كما أن خزينة الدولة لم تتحمّل شيئاً من كلفتها. وبعد تعيين نجل مرسي في وظيفة بوزارة الطيران براتب 1,200 جنيه مصري (نحو 179 دولار)، انطلق الهجوم الإعلامي على مرسي وفساده، وتمّ تشبيه نجله بجمال مبارك، والتقط الإعلام شائعة نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تفيد بأن راتب الوظيفة 38 ألف جنيه (نحو 5,671 دولار) ونشرها باعتبارها حقيقة، وقارن بين هذا الراتب وأحوال الغالبية العظمى من فقراء المصريين، لاستفزازهم وتصوير مرسي باعتباره مبارك جديد[17].

---

[17] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2013/2/15 يساوي 6.70017.

واختلاف مصير مرسي والإخوان عن مصير مبارك والحزب الوطني يؤكد عدم صحة المقارنة بينهما في ما سبق، ففي الوقت الذي حصل فيه مبارك ورموز نظامه على أحكام متتالية بالبراءة في القضايا التي يحاكمون فيها، وخروجهم جميعاً من السجن، حكم على مرسي وقادة الإخوان وأنصارهم بأحكام قاسية، تنوعت من الإعدام شنقاً إلى أحكام مشددة بالسجن تصل إلى المؤبد، وبعض هذه الأحكام صدرت من الجلسة الأولى أو الثانية فقط، في الوقت الذي امتدت فيه محاكمة مبارك ورموز نظامه لأعوام. وبالرغم من تنوع الاتهامات والقضايا التي يحاكم فيها الإخوان، إلا أنها تخلو من أيّ تهم تتعلق بالفساد المالي، أو الاختلاس، أو الرشوة، أو الاستيلاء على المال العام، عكس مبارك ورجاله.

## رابعاً: الإعلام في عهد عدلي منصور (2013/7/3–2014/6/8):

دخل المشهد الإعلامي في مصر مرحلة جديدة بالغة الدلالة والخطورة بعد 2013/6/30، وما أعقب ذلك من عزل الرئيس محمد مرسي، وبدء حملة من الملاحقة والمطاردة لكل مناصري الإخوان المسلمين، فمنذ ذلك التاريخ تحول الإعلام بشكل واضح إلى أداة صريحة في الصراع السياسي بين السلطة الانتقالية الجديدة وبين الإخوان المسلمين وأنصارهم. حيث قام الجيش المصري بإغلاق القنوات الإسلامية مصر 25، والحافظ، والناس، والرحمة، في غضون ساعات من عزل مرسي، كما تمت مداهمة قناة الجزيرة مباشر مصر، فيما كانت تبثّ على الهواء، واعتُقِل خمسة موظفين فيها. كما فُرضت الرقابة على نحو عشر مؤسسات إعلامية، بينما تعرضت ستّ مكاتب أخرى للمداهمات. واتهمت السلطات المصرية وسائل الإعلام الأجنبية بتقديم تغطية منحازة، وأصدرت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية التابعة لسلطة الانقلاب بياناً في 2013/8/17، نددت فيه بما وصفته بغياب الحيادية لدى وسائل الإعلام الخارجية، والتي "تغطي الأحداث بطريقة منحازة لصالح الإخوان المسلمين، وفي نفس الوقت تغض الطرف عن أعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها هذه الجماعة بهدف تخويف وترهيب المواطنين". كما اتهم البيان بعض وسائل الإعلام الدولية بتبني أجندة سياسة معينة "تتجاهل حقائق الأوضاع في الشارع المصري وإغفال توصيف ما حدث في

30 حزيران/ يونيو بأنه تعبير عن إرادة شعبية خرجت بالملايين عبّرت عن نفسها في شوارع مصر"[18]. وبدورها تكون الهيئة العامة للاستعلامات المصرية التابعة لسلطة الانقلاب قد تجاهلت الإرادة الشعبية التي عبرت عنها الملايين في ميداني رابعة والنهضة وغيرها...

وتحولت بعض وسائل الإعلام في مصر لأدوات تستهدف فصيل بعينه هو جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها، من خلال شيطنة هذه الجماعة ووصمها بكل ما هو قبيح، بل وصل الأمر لنزع الوطنية عن كل من ينتمي إليها. وأسهم في ذلك موقف السلطة الانتقالية المتشدد تجاه جماعة الإخوان واتهامها باللجوء للعنف والتخريب في مواجهاتها مع السلطة. وبلغ هذا الموقف ذروته في إعلان الإخوان "جماعة إرهابية"، وهو الموقف الذي وفّر الغطاء السياسي وربما "الأخلاقي" للإعلام للهجوم على الإخوان. فقد مُورست كافة أشكال الإرهاب والإقصاء الإعلامي ضدّ الإخوان تحت غطاء اتهامهم بـ"الإرهاب". وعلى الرغم من أن خريطة المستقبل التي أعلنها الجيش تتضمن بنداً عن وضع ميثاق شرف إعلامي إلا أن أحداً لم يعد يتذكر ذلك؛ إذ تحولت عقب ذلك كثير من المواد والبرامج التي تُقدَّم عبر الإعلام إلى برامج لحملات كراهية وتحريض ضدّ الإخوان تتنافى مع أيّ مواثيق أو معايير مهنية، ما أظهر فشل "غالبية الإعلاميين في الحفاظ على مساحة واضحة من الاستقلال المهني والسياسي أثناء قيامهم بأعمالهم". وكانت نتيجة ذلك تراجعاً لافتاً في القيم المهنية في الأداء الإعلامي، ترافق مع تراجع أكبر في مساحة الحريات الصحفية، ولا سيّما للصحافة التي تقدم رأياً مغايراً لما تريده السلطة أو الإعلام الموالي لها[19].

ورسمت تقارير المنظمات الحقوقية والمعنية بحرية الصحافة صورة قاتمة لواقع الحريات الصحفية والإعلامية، والتي باتت تحت تهديد وقيود غير مسبوقة منذ 2013/7/3؛ إذ قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إنها رصدت 112 انتهاكاً ضدّ الحريات الصحفية من قبل أجهزة الأمن المصرية والمتظاهرين المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة 6/26–2013/8/26، وقالت الشبكة:

---

[18] شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟".
وانظر أيضاً: موقع الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2013/8/17، في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=72544#.VoEkU0_GrgY

[19] شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟".

إن القنوات التي تمّ إغلاقها أغلبها قنوات مناصرة لتيار الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، وبعضها بثت خطابات تحريض وكراهية، لكن المخالفات لم تقتصر على تلك القنوات بل إن هناك مخالفات وجرائم تحريض عديدة ارتُكبت من قبل إعلاميين على شاشات بعض القنوات المناصرة للتيار المدني والمستقلة دون أن يتم اتخاذ إجراء قانوني ضدّها[20].

وأصدرت منظمة مراسلون بلا حدود دفاعاً عن حرية الإعلام Reporters Without Borders, For Freedom Of Information بياناً نددت فيه بما وصفته بالحصيلة الثقيلة للانتهاكات التي طالت الإعلاميين بعد شهرين من سيطرة الجيش على السلطة، وأوضحت، في بيان لها، أنه "بعد مرور شهرين، اتضح لنا أن حصيلة الانتهاكات الجسيمة في حقّ الصحفيين والإعلاميين كانت جسيمة بالفعل؛ فمنذ 2013/7/3 قُتِل خمسة صحفيين، واعتُقِل 80 آخرون بطريقة تعسفية... بينما تعرّض 40 إعلامياً للاعتداء على يد قوات الشرطة أو المتظاهرين، سواء منهم المؤيدون لمرسي أم المناوئون له"[21].

وأصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تقريراً وثّق فيه 205 حالات لصحفيين محليين واجهوا انتهاكات، خلال الفترة 6/28-2013/8/30، ثمانية منهم قتلوا، كان ستة منهم على الأقل يغطون الأحداث. وشملت الانتهاكات مطاردة الصحفيين واعتقالهم وضربهم بشدّة أحياناً، والسطو المسلح، وإطلاق الخرطوش، وإتلاف الكاميرات والمعدات. ووثّق التقرير أيضاً 39 انتهاكاً ضدّ الصحفيين والمراسلين الأجانب، وذكر أن هذا الرقم لا يمثّل الحجم الحقيقي للمشكلة[22]. كما حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mid Observer for Human Rights من تنامي بيئة معادية لحرية الصحافة والإعلام في مصر، في ظلّ ما تمارسه السلطات المصرية من "سياسة قمعية متصاعدة بحق العاملين في مجال الصحافة والإعلام"، داعياً السلطات المصرية إلى إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين بسبب نشاطاتهم الصحفية على الفور. وقال المرصد، في بيان له، إن السلطات المصرية "تتعمد استهداف الصحفيين والإعلاميين

---

[20] "أيام الحبر والدم: انتهاكات واعتداءات غير مسبوقة ضدّ الصحفيين في مصر في الفترة من 26 يونيو - 26أغسطس 2013،" موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2013/8/29، انظر: http://bit.ly/1Pt9Z8F

[21] موقع منظمة مراسلون بلا حدود دفاعاً عن حرية الإعلام، 2013/9/2.

[22] رشا عبد الله، مرجع سابق.

الذين ينقلون صورة أخرى لما يجري في الشارع غير الصورة التي يريدها النظام"، مشيراً إلى أنه وثّق اعتقال 76 صحفياً خلال النصف الثاني من سنة 2013[23]. وأشارت منظمة العفو الدولية Amnesty International، في تقرير لها، إلى تزايد المخاطر والقيود على الحريات الإعلامية في مصر، وذكرت أن مصر شهدت تصعيداً خطيراً في الاعتداءات التي تستهدف الحريات الصحفية منذ عزل الرئيس محمد مرسي، لا سيّما مع إمكانية إلقاء القبض على الصحفيين بمجرد قيامهم بتغطية أخبار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن[24].

وأُعلِنَت حالة الطوارئ في شهر آب/ أغسطس 2013 لمدة ثلاثة أشهر في أعقاب عملية الفضّ العنيفة لاعتصامي رابعة والنهضة. وفي أيلول/ سبتمبر 2013، صدر حكم بوقف بثّ قناة الجزيرة مباشر مصر، وثلاث قنوات إسلامية أخرى، هي أحرار 25، والقدس، واليرموك. استشهدت المحكمة بعدم وجود تصاريح بثّ، ما يجعل عمل القنوات غير قانوني، وهو الادعاء الذي جاء بعد أن رأى مسؤولون حكوميون أن الجزيرة تمثّل تهديداً قومياً وتشكّل خطراً على الأمن العام والمصالح القومية للبلاد. وفي وقت لاحق من شهر أيلول/ سبتمبر، أغلقت السلطات مكاتب صحيفة حزب الحرية والعدالة[25].

وأصبح المشهد الإعلامي غير مهني عموماً، ماعدا بضعة استثناءات. وبالغت معظم وسائل الإعلام المصرية في دعم نظام ما بعد مرسي، في ظلّ وجود بضعة استثناءات فردية تحاول الحفاظ على بعض التوازن. وفي العموم، امتلأت موجات الإذاعة والتلفزيون بالأغاني والبرامج الحوارية التي تمجد الجيش. وعلى مدى أسابيع بعد عزل مرسي، عرض التلفزيون المصري، وكذلك معظم القنوات الفضائية الخاصة، شعاراً يحمل صورة العلم المصري وعبارة "مصر تحارب الإرهاب"، في إشارة إلى الصراع بين نظام ما بعد مرسي والإخوان المسلمين. ولا يتجنّب معظم مقدّمي البرامج الحوارية التعليقات المتحيّزة والأسئلة الإيحائية، في حين يردّ ضيوفهم الذين يتم اختيارهم بعناية، بإجابات مؤيّدة للنظام حصراً. ويتمّ خلط الحقائق بصورة روتينية بالآراء في هذه البرامج ذات الشعبية، التي أصبحت المصدر الرئيسي للأخبار لكثير من المصريين. وقد وصل

[23] موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/1/15، انظر: http://bit.ly/21lJCrv

[24] "مصر. خارطة طريق إلى القمع. لا نهاية في الأفق لانتهاكات حقوق الإنسان،" موقع منظمة العفو الدولية، 2014/1/23، انظر: https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/mde120052014ar.pdf

[25] رشا عبد الله، مرجع سابق.

الأمر ببعض البرامج الحوارية إلى حدّ شنّ حملة مكثّفة ضدّ النشطاء المرتبطين بثورة 25 يناير، حيث وصفتهم بأنهم "خونة" و"جواسيس" و"عملاء لدول أجنبية". وظهرت محادثات هاتفية شخصية لبعض النشطاء، تمّ تسريبها إلى أحد البرامج الحوارية ثم التقطتها بعض البرامج الأخرى، وقد جرت صياغة المحادثات كدليل على أن النشطاء لم يكونوا موالين لمصر، على الرغم من أن المحادثات نفسها لم تدعم هذا الزعم. وتضمّنت المحادثات المسرّبة في معظمها لأعضاء في حركة شباب 6 أبريل، بالإضافة إلى نشطاء بارزين آخرين[26]. ومن أبرز الحركات والشخصيات التي تعرضت لحملات مكثّفة غير جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها كانت[27]:

**حركة شباب 6 أبريل:** تعرضت الحركة لاتهامات عدة، منها الخيانة وتلقي تمويلات من الخارج، والعمل لحساب أجندة خاصة، على الرغم من أن أغلب قيادتها يقبعون خلف السجون مثل أحمد ماهر ومحمد عادل.

**حركة كفاية:** كانت هي الأخرى صاحبة نصيب كبير من الاتهامات بالخيانة والعمل لصالح دول أجنبية، كما تعرض رموزها لاتهامات تنوعت بين الخيانة والانتماء لجماعات إرهابية.

**الاشتراكيون الثوريون:** لم يكونوا بمنأى بعيد عن الاتهامات بالخيانة والعمالة لصالح أجندة خاصة، بالإضافة إلى تلقيهم تمويلات خارجية لزعزعة الأمن القومي.

**الكتلة الإسلامية:** وهي تحالف إسلامي أنشئ في 2011/10/23، ويضم أحزاب النور، والأصالة، والبناء والتنمية. وواجهت معظم هذه الأحزاب اتهامات بالخيانة والعمالة ودعم "جماعات إرهابية"، ويقبع أغلب رموزها داخل السجون بعد أن حُلّ معظم الأحزاب التي تقوم على أساس ديني، حتى الحزب الوحيد، النور، الذي يعيش في كنف النظام المصري بقيادة السيسي لم ينجو من الاتهامات والتجريح في وطنيته.

**وائل غنيم:** كان من أول المتهمين بالعمالة والخيانة والعمل لصالح دول أجنبية وزعزعة أمن واستقرار البلاد، إضافة إلى مطالبات بإسقاط الجنسية المصرية عنه.

---

[26] المرجع نفسه.

[27] صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2016/1/21، انظر. http://bit.ly/1rpa3jJ. وانظر أيضاً: انتقاد صحيفة **الوفد**، الجيزة، 2016/1/21، في: http://bit.ly/1sFTTDy؛ وصحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2014/5/12، في: http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1660192#.Vw9YY9R94dU

**محمد البرادعي:** لم يشفع له دوره الكبير الذي لعبه في عملية عزل الرئيس مرسي، وتعيينه نائباً للرئيس عدلي منصور. فقد بدأ الهجوم على البرادعي بعد استقالته من منصب نائب الرئيس في منتصف آب/أغسطس 2013 اعتراضاً على عملية فضّ اعتصام رابعة العدوية بالقوة. وتمّ اتهامه بالخيانة والعمالة، خصوصاً بعد سفره مباشرة إلى النمسا واستنكاره للتجاوزات التي حصلت خلال عملية الفضّ.

وعادت الصحف المملوكة للدولة مرة أخرى لدعم زعيم واضح يتجلّى في نظام ما بعد الرئيس مرسي، فالمواضيع الأكثر شعبية هي تلك التي تورد تفاصيل مؤامرات مزعومة يحيكها الإخوان المسلمون لتقسيم مصر وغزوها، إلى مخططات لإعطاء سيناء لحماس والعناصر التابعة لها. وهو ما نفته كل من جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، وقالت جماعة الإخوان إنها شبهات أثيرت منذ وصول الجماعة لسدة الحكم، وإن هذه الشبهات أثيرت دون أن يقدم واحد ممن أثارها دليلاً واحداً، أو وثيقة واحدة على اتهاماته، واكتفى فقط بالكلام المرسل والتناغم مع البعض لترديد هذه الشائعات على الرأي العام. وأكدت الجماعة على أن "الإخوان، منذ نشأتهم، وهم لا يقبلون بتهجير الفلسطينيين للبلدان المجاورة، ولا يقبلون بتوطينهم فيها حتى لا تضيع حقوقهم في أرضهم التي اغتصبها الصهاينة، وحتى لا يكونوا عالة على الشعوب الأخرى مما يثير الفتنة والأزمات بينهم وبين السكان الأصليين. ولذا رفض الإخوان ويرفضون توطين أحد غير المواطن المصري في سيناء الغالية". وأشارت الجماعة بالمقابل إلى أنها تقدمت بمشروع لتنمية سيناء، وبتوطين 3.5 ملايين مصري فيها... . وبدورها نفت حركة حماس هذه الاتهامات، حيث شدد القيادي في الحركة إسماعيل هنية على أنه "لا توطين للفلسطينيين في سيناء أو غيرها، وأن الشعب الفلسطيني متمسك بأرضه وعدم التنازل عن شبر واحد منها"، وأن سيناء أرض مصرية وذات سيادة مصرية[28].

ومن المؤامرات التي اتهم بها الإخوان المسلمون ما كتبه رئيس تحرير صحيفة الأهرام، وظهرت على الصفحة الأولى منها، تشير إلى تورّط الولايات المتحدة في مؤامرة مزعومة مع الإخوان تهدف إلى "تخريب" مصر. ما دفع سفيرة الولايات المتحدة لدى مصر آنذاك إلى إصدار ردّ علني، وصفت فيه المقال بأنه "شائن ومختلق وغير مهني". وأصبح من الصعب على نحو متزايد بثّ أو نشر الأصوات التي لا تنسجم تماماً مع

---

[28] موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمون، انظر: http://bit.ly/1UTwFAl

الدعاية المؤيّدة للنظام. وذكر عادل إسكندر، أستاذ الإعلام في جامعة جورج تاون، "في العموم، غالبية الصحف المصرية تتصرّف في وئام وانسجام مع الجيش... عمداً وعن قناعة... فإذا كنت مع جماعة الإخوان، فالأمر يبدو كما لو كنت من صنف آخر من المصريين"، يؤيد كلامه عنوان إحدى الأغنيات التي انتشرت بصورة واسعة على موجات الأثير لبعض الوقت "احنا شعب وانتو شعب"، وهي تصنّف الإخوان المسلمين والمتعاطفين معهم كشعب مختلف[29].

انسحبت بعض الشخصيات الإعلامية طواعيةً من موجات الأثير؛ حيث انقطع يسري فودة، الذي يقدّم برنامجاً حوارياً على قناة أون تي في عن الظهور على الهواء خلال الفترة 7/9–2013/11/25، وأصدر بياناً في صفحته على فيس بوك Facebook قال فيه: "أسجل تحفّظي وحزني الشديدين لما أراه من تناول إعلامي ضارّ سواء من خارج مصر أو من داخلها، بما في ذلك القناة التي أعمل فيها، إلا من رحم ربي". ولم تظهر ريم ماجد، التي تقدّم برنامجاً حوارياً آخر على القناة نفسها، على الهواء منذ 2013/6/30، وقالت في أواخر آب/أغسطس 2013، في تغريدة لها على موقع تويتر Twitter، إنه لم يتم إيقافها عن العمل أو إجبارها على عدم الظهور على الهواء، ولكن "أحياناً يكون الصمت أصدق إنباءً، فاخترت الصمت لحين إشعار آخر". وغاب برنامج "البرنامج" لباسم يوسف مدة أربعة أشهر بعد عزل الرئيس مرسي. وبعد بثّه الحلقة الأولى من الموسم الجديد لبرنامجه على قناة سي بي سي في 2013/10/25، والتي سخرت من نظام ما بعد مرسي وممّن يبالغون في التغنّي به، إذ تضمن البرنامج إشارة مازحة إلى عزل مرسي باعتباره "انقلاباً"، أصدرت القناة بياناً قبل دقائق من البثّ المقرّر للحلقة التالية قالت فيه إنه تمّ وقف البرنامج بسبب انتهاكه السياسة التحريرية للقناة. وانتقل يوسف إلى قناة أم بي سي مصر، وبثّ الحلقة الأولى من برنامجه عليها في 2014/2/7، وبعد فوز السيسي في الانتخابات الرئاسية أعلن عن وقف البرنامج[30].

## 1. فبركة وتزييف حقائق في عهد منصور:

لعب الإعلام المصري دوراً مؤثراً في المشهد السياسي المصري، لا يقتصر على التحيّز فقط، وإنما يتخطاه إلى ما يقول عنه مراقبون ونشطاء إنه "فبركة وتزييف حقائق". فقد

[29] رشا عبد الله، مرجع سابق.

[30] المرجع نفسه.

كشف ناشطون على شبكة الإنترنت أن التلفزيون المصري الرسمي بثّ مقطع فيديو لشخص توفي نتيجة عمليات تعذيب، ونكر التقرير التلفزيوني أن عدداً من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي قاموا بتعذيبه داخل ساحة اعتصام رابعة العدوية. لكن المفاجأة تمثلت في أن هذا الشخص من أنصار مرسي، ويدعى فريد شوقي، وهو مهندس قدم من محافظة البحر الأحمر "لتأييد الشرعية والمطالبة بعودة الرئيس المنتخب". وتوالت المفاجآت، حيث كشف الناشطون أن الفيديو التقط له في المستشفى الميداني برابعة العدوية، بعد العثور على جثته في أحد الشوارع القريبة من مكان الاعتصام وعليها آثار العديد من الكدمات والصدمات، وذلك في اليوم التالي لما عرف بـ"مذبحة الحرس الجمهوري". ولكي يخفي التلفزيون المصري حقيقة الأمر، أخفى صورة طبيب مستشفى رابعة العدوية الذي كان يشرح سبب وفاة شوقي وحجب الصوت، كما استضاف شخصية لتمثيل دور صديق الضحية ليقول إن معتصمي رابعة العدوية هم من قاموا بتعذيبه وليس قوات الحرس الجمهوري. وذكر شقيق القتيل أن هذا الشخص ليس صديقاً لفريد، وبعد البحث عنه تبين أنه أحد أعضاء حركة تمرد ومن مؤيدي قيام الجيش بعزل مرسي[31].

ومع توالي مثل هذه الأخطاء الجسيمة في التلفزيون المصري، لم تجد إحدى مذيعات قناة النيل للأخبار إلا أن تتبرأ من المحتوى الإخباري المقدم في نشرات الأخبار في الساعات الأولى من صباح السبت 18 رمضان (الساعة الثانية، والرابعة، والسادسة صباحاً)، والذي أعقب ما سمي بجمعة تفويض الجيش لمواجهة "الإرهاب". وكتبت سها النقاش على صفحتها بموقع فيس بوك إنه "لم يتوفر لهذا المحتوى الإخباري الحد الأدنى من الدقة أو التوازن أو المهنية الذي يكفل تقديم قدر كاف من المعلومات يعتمد عليه، تقدمه قناة مصرية عامة عن أحداث تقع على أرض مصر". وأضافت "وأنا إذ يحزنني كثيراً أن أتبرأ من محتوى إخباري يقدم على شاشة قناة النيل للأخبار، القناة التلفزيونية المصرية الوحيدة التي تقدم الأخبار على مدار 24 ساعة، والتي شهدت شخصياً نشأتها عام 1998 مع زملاء جيلي من الكفاءات الإعلامية المميزة، وكان يحدونا الأمل في أن يكون لمصر على أيدينا قناة إخبارية تليق بمكانتها العالية". وتابعت النقاش تقول: "واليوم، وبينما تمر مصر بمحنة يلعب فيها الإعلام دوراً حاسماً، وددت أن يكون إعلاني هذا نداء

---

[31] الجزيرة.نت، 2015/3/30، انظر. http://bit.ly/25WZUO9

ينبه إلى الاحتياج الملح، الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن يكون في مصر إعلام إخباري يوفر القدر الضروري من المعلومات للمشاهد بأكبر قدر من المهنية والتوازن، مستمداً أولوياته من المصلحة الوطنية العليا لمصر"[32].

ولم تقتصر "سقطات" الإعلام المصري على الجانب الرسمي منه، وإنما يتعداه وبشكل أكبر إلى الإعلام الخاص. فبالإضافة إلى التحيز الملاحظ مع طرف في المشهد المصري ضدّ آخر، وأخطاء لا تقتصر على بثّ مقاطع فيديو لمظاهرات سابقة لمعارضي الرئيس المعزول محمد مرسي على أنها مباشرة، وذلك من أجل إيهام المشاهد أن الحشود ما تزال تعارضه في الشارع، أطلق عدد من الإعلاميين اتهامات تكاد لا تصدق. ومن هذه الاتهامات ما قاله الإعلامي محمد الغيطي في برنامجه بقناة التحرير، عن أن جماعة الإخوان المسلمين هي السبب وراء سقوط الأندلس! قائلاً إن من يقرأ في تاريخ الأندلس، يعلم أن الإخوان هم السبب وراء سقوطها، وأقسم بالله على ذلك، مطالباً المشاهدين بالتأكد من ذلك عبر كتب التاريخ، وذلك قبل أن يشرع في حملة سبّ متواصلة ضدّ مرسي وقادة جماعة الإخوان[33]. مع العلم أن الأندلس سقطت قبل أكثر من 430 عاماً من نشأة جماعة الإخوان؟!

ومن أكثر الأخطاء التي لفتت الأنظار ما بثته قناة سي بي سي الخاصة على أنه نقل مباشر لمظاهرات في ميدان التحرير في 2013/7/26، في أثناء تغطيتها لمظاهرات دعا إليها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عرفت بمظاهرات "تفويض الجيش"، إلا أن المفاجأة تمثلت في سماع صوت أذان المغرب قبل موعده الحقيقي بربع ساعة، بالإضافة إلى أصوات المتظاهرين التي ترفع شعار "ارحل.. ارحل"، وهو ما عزاه النشطاء إلى أنها لقطات سابقة، من تظاهرات المعارضين لمرسي في 30 حزيران/ يونيو. أما قناة أون تي في فنقلت مسيرة حاشدة للمتظاهرين بالقرب من مسجد الاستقامة بمحافظة الجيزة على أنها مؤيدة لدعوة السيسي، وأخذ مذيع القناة وضيفه يشيدان بالأعداد الحاشدة في المظاهرة، قبل أن يتنبها إلى أنها مظاهرة مؤيدة لمرسي، وعلى الفور توقف بثّ اللقطات. وبثّ التلفزيون المصري الرسمي لقطات بالطائرة لميدان التحرير ممتلئ بالمتظاهرين، إلا أن النشطاء قالوا إنها قديمة، وأكدوا أن اللقطات التي بثت كانت نهارية حيث لم تكن

---

[32] المرجع نفسه.

[33] المرجع نفسه.

الحشود بالميدان كبيرة. ودلل النشطاء على صدق مقولتهم بأن الشاشة الضخمة التي ظهرت بالميدان في هذه اللقطات لم تكن موجودة من الأساس[34].

## 2. تعامل الإعلام مع فضّ اعتصامي رابعة والنهضة:

تعالت في الصحف والإعلام داخل مصر دعوات إلى فضّ اعتصامات مؤيدي عودة الرئيس محمد مرسي بالقوة، وتضمّن بعضها تحريضاً على العنف وسفك دماء المصريين. وواجه الإعلام انتقادات عنيفة بسبب خطابه التحريضي والعنصري. وتبنّى الإعلام حملات الشيطنة ضدّ المعتصمين في ميداني رابعة والنهضة؛ حيث وصفهم تارة بالمغيبين والمخطوفين ذهنياً، وتارة أخرى بـ"الإرهابيين المسلحين"، وتارة ثالثة بالقتلة المجرمين الذين يقومون بتعذيب المواطنين ودفن جثامينهم تحت منصة ميدان رابعة[35]. ونظرت أوساط ثقافية مصرية باستغراب إلى ما تصفه بالضحالة الفكرية لدى بعض النخب التي تتصدر المشهد الثقافي والإعلامي في مصر. وأعربت أوساط حقوقية وثقافية مصرية ودولية عن مخاوفها مما وصفته بأنه إمعان في التحريض والكراهية في وسائل إعلام مصرية وصل حدّ إهانة شرائح واسعة من الشعب المصري[36].

وخصصت نحو 28 قناة مصرية رسمية وخاصة تغطيتها لفعاليات المظاهرات التي خرجت في العاصمة القاهرة والمحافظات الأخرى تجاوباً مع دعوة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بالنزول إلى الميادين لتفويضه من أجل مواجهة ما أسماه بـ"الإرهاب". وألغت هذه القنوات الرسمية والخاصة برامجها الرمضانية المعتادة، وركزت تغطيتها على فعاليات تلك المظاهرات. وخرجت هذه القنوات تحت شعارات شبه موحدة، فبينما استخدمت القنوات المصرية الرسمية شعاراً موحداً هو: "مصر ضدّ الإرهاب"، خرجت غالبية القنوات الخاصة بشعارات مشابهة[37].

سبقت مجزرة فضّ اعتصامي رابعة والنهضة حالة من التمهيد الإعلامي للجماهير، بهدف إقناعها بضرورة الفض العنيف للاعتصامات، حتى لو أدى ذلك لوقوع خسائر

---

[34] الجزيرة.نت، 2013/7/26، انظر: http://bit.ly/1ZQ4NS0

[35] شبكة رصد، 2015/8/14، انظر: http://rassd.com/153271.htm

[36] الجزيرة.نت، 2013/8/1، انظر: http://bit.ly/1WNhhM8

[37] الجزيرة.نت، 2013/7/26.

كبيرة في الأرواح. لذا كان الهدف الأساسي للإعلام المصري منذ الانقلاب وحتى 2013/8/14، هو القضاء على أيّ تعاطف مع المعتصمين وتلفيق اتهامات عديدة لهم تجعل الخلاص منهم أمنية يتمناها ملايين المصريين. وبدأت عملية تشويه الحراك المناهض للانقلاب واعتصام رابعة العدوية منذ الأيام الأولى له، لكنها تصاعدت يوماً بعد يوم حتى وصل التحريض الإعلامي ذروته قبل عملية فض الاعتصام مباشرة، ويُمكن حصر أبرز محاولات التشويه فيما يلي[38]:

1. في البداية نشرت الصحف أخباراً عديدة عن رغبة المعتصمين في مغادرة ميدان رابعة العدوية، لكن قيادة الاعتصام تمنعهم من الخروج.
2. الاتجار بالأطفال: خرجت بعض وسائل الإعلام بأخبار عن قيام المعتصمين بإحضار أطفال الملاجئ ودور الأيتام لمقر الاعتصام، بالرغم من أن الأطفال كانوا ذاهبين مع أحد مسؤولي الجمعيات الخيرية لشراء ملابس العيد لهم، لكن تمّ القبض عليهم وتلفيق تهم كاذبة لاستغلالها في تشويه الاعتصام.
3. انتشار الأمراض: حاول الإعلام نشر شائعة تفيد بانتشار الأمراض المعدية بين المعتصمين، وذلك لتخويف المتعاطفين والمتضامنين مع المعتصمين من الذهاب إليهم. وتحدث إبراهيم عيسى عن "الجرب" الذي انتشر بين المعتصمين.
4. نكاح الجهاد: ظهر محمد الغيطي على قناة التحرير وهو يدّعي وجود علاقات جنسية بين المعتصمين وعدد من السيدات السوريات تحت مسمى "نكاح الجهاد"، غير الموجود أصلاً في الدين الإسلامي، لكنه اعتمد على شائعة أخرى مرتبطة بالثورة السورية.
5. أسلحة كيماوية: في 2013/8/6 خرجت الصفحة الأولى من صحيفة الأخبار المصرية، حاملة عنواناً رئيسياً يؤكد أن المعتصمين في ميداني رابعة والنهضة يمتلكون أسلحة كيماوية، ودخلت صحيفة الوطن إلى الخط لتؤكد أن جماعة الإخوان قامت بنقل أسلحة كيماوية وصواريخ من سورية فجراً إلى ميادين الاعتصام.
6. مجلس حرب في رابعة: نشرت صحيفة الشروق في صفحتها الأولى في 2013/8/6 خبراً رئيسياً، نقلاً عن مصادر مجهولة، بعنوان "رصد أسلحة ثقيلة في اعتصام الإخوان يؤخر فضه".

---

[38] **العربي الجديد**، 2015/8/22، انظر: http://bit.ly/1S4VPtT

7. تعذيب وقتلى أسفل منصة رابعة: تناقل الإعلام حكايات كثيرة عن منصة ميدان رابعة، كان أبرزها قيام قيادات الاعتصام بتعذيب عدد من الأشخاص وقتلهم ودفنهم أسفل المنصة، وأكد أحمد موسى المذيع بقناة التحرير وقتها أن المنصة تحتوي أسفلها على "كرة أرضية" لدفن الجثث.

واستمرت هذه الحملة الشعواء عبر عشرات من وسائل التشويه حتى تمّ فضّ الاعتصام بمجزرة تعدّ الأسوأ في تاريخ مصر الحديث. وحتى بعد عملية فضّ الميدان وسقوط آلاف الضحايا، هاجم بعض الإعلاميين رمز "رابعة"، وأكدوا أنه رمز غير مصري، لتجريم أيّ تعاطف إنساني مع المجزرة. وعدّ الإعلام المصري عملية الفض كأنها إنجاز قومي، ولم يرَ في هذه العملية إلا عملية نظيفة، وحاول تقديم المشرفين عليها إلى الشعب على أنهم فدائيون وأبطال. وتعمدت وسائل الإعلام المصرية الشحن والتعبئة ودقّ طبول الحرب مستخدمة كافة الأساليب، حيث تفننت في الكذب مثل الادعاء بوجود جثث أسفل منصة رابعة، وهو الأمر الذي لم يثبت صحته، وذهبت بعض التحليلات إلى تأكيد "فبركة" تلك الصور وتزيفها، مروراً بالادعاء بوجود أسلحة ثقيلة مثل صواريخ الجراد Grad والأسلحة الكيماوية، ووصولاً إلى "جهاد النكاح"[39].

ونشرت صحيفة الشروق تحقيقاً في 2013/8/19 بعنوان: "فضّ رابعة والنهضة.. عملية نظيفة في عيون الأمن المركزي"، في حين أجرت صحيفة الوفد حواراً مع قائد عملية فضّ اعتصام رابعة المقدم بهاء الشريف بالصفحة السابعة، في اليوم نفسه، جاء في عناوينه المنسوبة إليه: "الغاز والمياه السلاح المستخدَم في فضّ الاعتصام.. القناصة

---

[39] للمزيد انظر هذه النماذج:
https://youtu.be/MGPRuLzG494
https://youtu.be/aOtwKDyvUJI
https://youtu.be/74F_75a_1PE
https://youtu.be/oUmlqcEyaeo
https://youtu.be/PkmPtYmqj7c
https://youtu.be/zJmdy5ShpG8
https://youtu.be/k3yFZ4hFd3Y
https://youtu.be/gI7XEVRy8DI
https://youtu.be/PkmPtYmqj7c
https://youtu.be/lPecPg1xDB8

في العمارات تحت الإنشاء وراء استمرار عملية الفض 15 ساعة.. قناصة الإخوان بادروا بإطلاق النار وقتلوا ضابطين"[40]. ونشرت صحيفة الأهرام تحقيقاً صحفياً في 2013/9/6، تؤكد فيه أن الرمز ماسوني، وأن عبدة الشيطان يستخدمون الرمز في طقوسهم، وأن أعضاء الكنيست Knesset الإسرائيلي قاموا برفع أيديهم برمز رابعة. وزعمت صحيفة الأخبار في 2013/10/28 أن "إسرائيل" قامت بإطلاق اسم "رابعة العدوية" على أحد الشوارع بمدينة القدس تضامناً مع الإخوان، بالرغم من أن الشارع موجود بالاسم نفسه منذ ثمانينيات القرن الماضي[41].

في المقابل غابت تغطية المظاهرات المؤيدة لمرسي إلى حدّ كبير عن تغطية القنوات المصرية الرسمية والخاصة، والتي اقتصرت في تغطيتها على عرض لقطات محدودة من ميدان رابعة العدوية ضمن مظاهرات أخرى مؤيدة لدعوة السيسي، وكان التركيز الأكبر في تغطيتها على ميدان التحرير[42]، وذلك بالرغم من استمرار اعتصامي رابعة والنهضة لأكثر من أربعين يوماً بحشود هائلة.

## خامساً: الإعلام في عهد عبد الفتاح السيسي (منذ 2014/6/8):

شهد الأداء الإعلامي المصري بعد استلام عبد الفتاح السيسي للرئاسة المصرية في حزيران/ يونيو 2014 تراجعاً كبيراً، حيث شهد ممارسات حادة ومنفلتة. وراوح الإعلام المصري مكانه في نفق عميق، على صعيد التنظيم والأداء والعائد، وتواصلت الانتهاكات بحق عددٍ من وسائل الإعلام والإعلاميين والصحفيين؛ وهي انتهاكات تنوعت بين الاحتجاز، والاعتداء، والاستهداف القضائي، بحسب عددٍ من المنظمات الحقوقية، وبين المنع، والتقييد، وفق عددٍ من الوقائع الموثقة. ومن بين الانتهاكات التي تمّ رصدها، استمرار غلق القنوات والصحف التابعة للتيار الإسلامي، ومنع بعض الكتاب والمذيعين

---

[40] شبكة رصد، 2015/8/14.

[41] **العربي الجديد**، 2015/8/22.

[42] الجزيرة.نت، 2013/7/26.

من تقديم برامجهم، ومصادرة بعض أعداد الصحف وإجبارها على تغيير عناوين معينة أو إزالة مقالات[43].

وعكست تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتكررة، بشأن دور الإعلام وأهميته في بناء الدولة الجديدة، حتى قبل توليه السلطة، رؤيةً تنظر للإعلام بوصفه خادماً للسلطة ومكرِّساً لشرعيتها من خلال إقناع الرأي العام بإنجازات الحكومة والحشد والتعبئة للشعب خلفها. ولعل تصريحه الشهير عن أن "عبد الناصر كان محظوظاً؛ لأنه كان بيتكلم والإعلام كان معاه"[44] تصريح كاشف في هذا الإطار. فهذه التصريحات المتكررة حول أهمية دور الإعلام وخطورته وضرورة أن يكون في صفّ الشعب، تُظهر توجُّهاً لدى السيسي بضرورة أن يكون هذا الإعلام مسانداً للنظام وداعماً لقراراته[45]. كما سعى السيسي من خلال تعزيز علاقاته بالإعلاميين المؤيدين له ولقاءاته المتكررة معهم، إلى محاولة ضبط أداء الإعلام، كما يرى البعض، وفق رؤية القيادة السياسية وتجاوباً مع تشخيصها للمصالح الوطنية. كما تُظهر تأكيدات السيسي المتكررة على الحاجة إلى اصطفاف وطني في مواجهة المخاطر التي تواجه الدولة المصرية رغبة وتوجُّهاً لديه بضرورة قيام الإعلام بدور محوري في تعزيز هذا الاصطفاف. لذلك، بدت السلطة أكثر ضيقاً بأي صوت ناقد، وهو ما تمثّل في تكرار قرارات وقف طباعة الصحف ومصادرتها والتدخل في محتواها، فقد تكرر هذا الأمر مع صوت الأمة، والصباح، والمصريون، والدستور، والتحرير، والوطن، بل وصل الأمر حدُّ إتلاف نسخ إحدى الصحف بعد طباعتها، وقد دفع ذلك لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للتحذير من عودة الرقابة على الصحف وتهديد حرية الصحافة في مصر[46].

---

[43] ياسر عبد العزيز، حالة الإعلام المصري في السنة الأولى من حكم السيسي، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015/7/28، انظر: http://bit.ly/1U7Ua9n

[44] صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2014/8/5، انظر:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/495094

[45] ياسر عبد العزيز، مرجع سابق.

[46] شحاتة عوض، "أزمة الإعلام الخاص بمصر: أكبر من مجرد ضائقة مالية،" مركز الجزيرة للدراسات، 2015/10/22، انظر: http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/10/20151022104153294847.htm
وانظر أيضاً: محمد شومان، أزمة الإعلام المصري إلى أين؟، صحيفة **الحياة**، لندن، 2015/5/6.

وعلى ضوء الرؤية التي عبَّر عنها السيسي لدور الإعلام، يمكن تفسير غلبة الطابع الدعائي لوسائل الإعلام سواء الحكومية أم الخاصة لمصلحة النظام وسياساته، بعيداً عن الالتزام بأي معايير مهنية، وما استتبع ذلك من تغييب لأي صوت معارض للسلطة؛ بالإضافة إلى حملات التضييق والانتهاكات بحق العديد من الصحفيين والإعلاميين المعارضين للنظام. ووفق هذه الرؤية أيضاً فإن السيسي يعدّ وسائل الإعلام، وما توفره له من دعم وتأييد، بديلاً عن المؤسسات السياسية كالأحزاب أو حتى مؤسسات الدولة كالبرلمان؛ ما جعل من الإعلام أداة سياسية في يد السلطة، وهو ما ترتَّب عليه هيمنة إعلام الصوت الواحد وسيطرة الطابع الدعائي على حساب الدور المهني، لا سيّما في ظلّ دعوات الاصطفاف الوطني ضدّ خطر "الإرهاب". ولجأ نظام السيسي إلى سياسة العصا والجزرة مع الإعلام، فالإعلام المؤيِّد للنظام هو إعلام وطني ومخلص، بينما الإعلام المعارض هو إعلام متهم في نظر السلطة وأنصارها بالخيانة والعمالة ولا بدّ من التعامل معه بصورة خشنة تتراوح بين مصادرة الصحيفة، أو وقف طباعتها، أو منع الإعلانات عنها، أو اعتقال الصحفي نفسه[47].

كما كشفت تسريبات منسوبة للواء عباس كامل، مدير مكتب السيسي، والعقيد أحمد علي، المتحدث السابق باسم الجيش، عن توجيه الأول تعليمات إلى الإعلاميين للدفاع عن السيسي خلال حملة ترشحه للرئاسة. وذكر مدير مكتب السيسي اجتماعه مع عدد من الإعلاميين لمطالبتهم بدعم السيسي في الانتخابات الرئاسية، من بينهم أسامة كمال، ونائلة عمارة، ومحمود مسلم، ويوسف الحسيني، وإبراهيم عيسى، وأحمد موسى، ومحمود سعد، ووائل الأبراشي، وعزة مصطفى، ورولا خرسا، وإبلاغهم بأن السيسي "مستاء جداً وصعبان عليه إن الناس تعمل فيه كده"، بعد تضحيته من أجلهم. وخلال المحادثة يلقن عباس المتحدث العسكري (الجاذب للستات، كما وصفه السيسي)، الخطة الكاملة لحملة إعلامية، لـ"تهييج" الناس لمصلحة السيسي. وتحدث عباس عن الإعلاميين "بتوعنا"، الذين سيشاركون في الحملة "التهييجية" للشعب. وقال: "لازم الإعلاميين يهيجوا الناس ويقولوا يعجبكم اللي ضحى علشانكم يتقال عليه كده"، وأضاف أنه "لازم يحفزوا الناس ويعملوا حالة كده، والناس اللي بتتكلم عن العجلة عيب". ثم تابع عباس إملاءاته للعقيد قائلاً: "لازم يحفزوا الناس ويقولولهم

[47] شحاتة عوض، "أزمة الإعلام الخاص بمصر: أكبر من مجرد ضائقة مالية".

احموا المرشح بتاعكم. احموا البطل بتاعكم. الراجل اللي ضحى بده [بهذا] كله علشانكم تسيبوه يتعمل فيه كده، كان يقدر يقعد في الجيش محدش يقدر يقرب له، لكنه اختار غير كده ويضحي علشانكم"[48].

كما أكد الإعلامي توفيق عكاشة وجود علاقة وتعاون بين إعلاميين وأجهزة الأمن المصرية، وقال عكاشة، الذي فاز بمقعد في البرلمان المصري في انتخابات سنة 2015، خلال ظهوره ضيفاً على قناة أون تي في، في كانون الأول/ ديسمبر 2015، إن جميع الإعلاميين هم "أصدقاء الأمن وكانوا عايزين يطيحوا بالإخوان"، في إشارة للمرحلة التي سبقت عزل الرئيس مرسي، مشيراً إلى أن النظام يتعامل معه الآن على أن دوره قد انتهى. وأضاف مخاطباً الإعلاميين "هناك أخطاء وأناشدكم مراجعتها والتوقف أمامها"[49].

وأشار الباحث والمؤرخ السياسي المصري محمد الجوادي، خلال برنامج "الواقع العربي" على قناة الجزيرة الفضائية، إلى أن الإعلام المصري جزء من جهاز المخابرات، الذي ليس جهازاً أمنياً صرفاً، وإنما يقوم على إعداد خطابه الأمني، وتسويقه من خلال أدواته للرأي العام. ولفت النظر إلى أن تعويق الانتصار الذي بشرت به الثورة كان هدفاً للمخابرات عبر تلاعب بالعقول تنفذه وسائل الإعلام[50].

كما اتسعت قائمة المحرومين من الظهور الإعلامي بعد عام من حكم السيسي، سواء في وسائل الإعلام الرسمية أم الخاصة، لتشمل مؤيدين لانقلاب 30 يونيو بدأوا في توجيه انتقادات لنظام السيسي. ومنع عصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أيّ معارض للسيسي من الظهور على الشاشة، وبالمثل فعلت الفضائيات الخاصة. وضمت قرارات الأمير، الاطلاع بشكل يومي على أسماء الضيوف، ومنع ظهور أيّ ضيف مؤيد أو حتى متعاطف مع الإخوان، إضافة إلى المعارضين لانقلاب 30 يونيو، أو الذين ينتقدون أداء مؤسسات الدولة. وضمت قائمة الممنوعين، القائمة التي توصف بأنها "الأضخم" في اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أدباء، وسياسيين، ونشطاء، وقيادات

---

[48] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2015/1/22.

[49] الجزيرة.نت، 2015/12/30، انظر: http://bit.ly/1Uu4yMg

[50] الجزيرة.نت، 2015/9/17، انظر: http://bit.ly/1UbMfNt

حزبية. ومن تلك الأسماء بلال فضل، وعمرو حمزاوي، وفهمي هويدي، وعلاء الأسواني، وباسم يوسف، وريم ماجد، وزياد العليمي، وأحمد فوزي، وعبد المنعم أبو الفتوح، ومحمد سليم العوا، وخالد داوود[51].

وذكرت لجنة حماية الصحفيين في حزيران/ يونيو 2015 أن السلطات المصرية تحتجز 18 صحفياً على الأقل في السجون المصرية لأسباب مرتبطة بتغطيتهم الصحفية، ويواجه معظمهم اتهامات بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا، بحسب لجنة حماية الصحفيين، رقم قياسي منذ سنة 1990، و"هذا أعلى عدد للصحفيين السجناء في مصر منذ بدأت لجنة حماية الصحفيين في عام 1990 تسجيل بيانات حول الصحفيين المحتجزين". وقالت اللجنة "غالباً ما يكون اعتقال الصحفيين في مصر عنيفاً، ويتضمن الضرب، وإساءات أخرى، ومداهمات لبيوتهم ومصادرة مقتنياتهم"[52].

## وسائل الإعلام تهاجم مرسي وتبرر للسيسي:

بعد مرور مئة يوم من حكم السيسي، تحدثت وسائل الإعلام المصرية عن إنجازاته بصفته ممثلاً عن السلطة التنفيذية والتشريعية، وتحدثت من نقطة البداية عن إنجازات السيسي، فمنهم من رأى أن هذه الإنجازات يستحيل تحقيقها في أيّ عهد آخر، فيما رأى آخرون أن المئة يوم ليست بمثابة حكم نهائي أو حساب ختامي يعبّر عن قدرة السيسي على إدارة البلاد. ففي حلقة 2014/9/14 من برنامج "بصراحة" أعلنت الإعلامية إيمان عز الدين، عن رأيها بشكل مباشر في السيسي، وقالت "الإنجازات لا تُعدّ، وكانت بدايتها مع قناة السويس، مروراً بمشروع تنمية الساحل الشمالي، والمثلث الذهبي، واستصلاح 4 ملايين فدان [نحو 16 ألف كم$^2$]"، موضحة أن "ما حدث هو نتاج طبيعي للثقة المتبادلة بين المصريين وقائدهم الذي لم يتعهد بأي شيء، بخلاف الرئيس الأسبق محمد مرسي الذي وعد فأخلف"، بحسب وصفها. وأكملت قائلة:

---

[51] موقع مصر العربية، 2015/7/15، انظر: http://bit.ly/2395TKp

[52] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2015/6/25، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150625_egypt_journalists_under_threat

الرئيس كان لديه القدرة على تخفيف الدعم على المواد البترولية على خلاف ما حدث مع الرئيس السادات، مع كامل الاحترام له عندما حاول إلغاء الدعم، خرجت ضدّه المظاهرات فتراجع عن القرار، ومن يومها لم يستطع أحد من المسؤولين أن يقترب من الدعم، فضلاً عن اتخاذ قرار السيسي بتحديد الحد الأقصى والأدنى من الأجور، وهو ما يعكس أنه رئيس قوي لا يخشى انقلاب كبار موظفي الدولة عليه.

وأضافت أنه "وضع منظومة جديدة للخبز والتموين تثبت نجاحها يوماً بعد الآخر"، على حدّ قولها[53].

وفي حلقة لبرنامج "30/25" عبر فضائية أون تي في، في 2014/9/8، ألقى إبراهيم عيسى اللوم على الرئيس المعزول محمد مرسي، موضحاً أنه وضع نفسه في "مزنق" المئة يوم، وتعلم من تلك الأخطاء كلاً من السيسي وحمدين صباحي عندما ترشحا لمنصب الرئاسة، لأنهما لم يعدا الشعب بشيء، وأظهرا حقيقة الوضع الصعب التي تمر به مصر بشفافية. وفي حلقة 2014/9/15 من برنامج "القاهرة اليوم" المذاع عبر شبكة أو أس أن الفضائية، قال عمرو أديب، إنه "من أهم السلبيات التي واجهت الرئيس السيسي، خلال المئة يوم الماضية، هي ظاهرة انقطاع الكهرباء". إلا أن الإعلامية رانيا بدوي، التي شاركت أديب تقديم البرنامج، أضافت، "مرسي هو من تسبب في ورطة المئة يوم، عندما أعلن عن برنامجه الرئاسي". وأشارت إلى أنه "يصعب تقييم الرئيس السيسي في مئة يوم، وهو يدير دولة بحجم مصر، بما تمر به من أزمات وظروف سياسية مضطربة، وإذا تحدثنا عن تحسن الظروف خلال تلك الفترة، وأن نسبة القلق من المستقبل قد انخفضت لدى المصريين، لا نستطيع أن نقيّم ثلاثة أشهر فقط من الحكم، وندعي أنها إنجازات"[54].

وفي حلقة 2014/9/19 من برنامج "من الآخر"، الذي يقدمه الإعلامي تامر أمين، عبر فضائية روتانا مصرية، قال إن "المئة يوم الأولى من عمر أي رئيس جديد لا تعد مناسبة

[53] صحيفة الشروق، القاهرة، 2014/9/22، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22092014&id=1611e701-d754-4c38-8b22-5c408770f87c

[54] المرجع نفسه.

مهمة، ولكن لها دلالة سياسية أكثر منها تاريخية، وذلك لأن معظم الحكومات والرؤساء عندما يتولون مناصب مهمة جديدة جرى العرف على إقامة إحصائيات خاصة بهم". وأوضح أمين أن "المئة يوم بمثابة ترمومتر للاتجاه العام للرئيس الجديد في إدارة الدولة، وبالتالي، فإن نتاج هذه الفترة ليس له أهمية"، مشيراً إلى أن "حلّ الأزمات المستعصية في مصر لا يمكن أن تظهر في مئة يوم، لأنها تحتاج ساحراً من السماء، ولكنها تعدّ بوصلة، لمعرفة اتجاه الرئيس في الحكم ناحية الصواب أو الخطأ"[55].

وفي حلقة 2014/9/19 من برنامج "صحّ النوم" عبر فضائية التحرير، قال الإعلامي محمد الغيطي "كثيرون قارنوا بين المئة يوم لحكم السيسي ومرسي، ومن المؤكد أن الفرق شاسع". وأشاد الغيطي بالسيسي، موضحاً أن "مظاهر الحياة في مصر اختلفت خلال المئة يوم"، موضحاً أن "طوابير الخبز وأزمات أنابيب البوتاجاز اختفت، فضلاً عن بدء مشروع حفر قناة السويس الجديدة، الذي صدم التنظيم الدولي للإخوان"، بحسب وصفه[56].

وقال وحيد عبد المجيد، أستاذ العلوم السياسية، إن "المئة يوم لا تكفي للتقييم، لأنها عادة تكون فترة رمادية في معظم الأحيان، ولا تكفي لتحديد الاتجاه الذي تمضي فيه البلاد، وبالتالي لا يجب على الإعلام التعامل مع ما يترتب على المئة يوم من نتائج وآثار كقاعدة عامة". وأضاف عبد المجيد أن "مصر تمر بأصعب مراحل التحول الديموقراطي المحفوف بالمخاطر الداخلية والإقليمية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة التقييم في هذه الفترة القصيرة لكي يتضح الاتجاه ولكي تتبلور السياسات"[57].

وأشادت وسائل الإعلام بالعام الأول للسيسي وما تحقق فيه من "إنجازات". وهو ما يبدو متناقضاً مع ما قام به الإعلاميون أنفسهم في عهد مرسي، لكنه في الحقيقة يعتمد على ما تمّ بثه من شائعات ضدّ الأخير، تجعله لا يدخل في مقارنة مع السيسي. إذ إن السيسي، وفقاً لهؤلاء الإعلاميين، رجل وطني خلّص البلاد من خطر داهم يتمثل في مرسي والإسلاميين، الذين كانوا يريدون بيع البلاد، وتفكيك الجيش، وإدخالها في

---

[55] المرجع نفسه.

[56] المرجع نفسه.

[57] المرجع نفسه.

دوامة من الحرب الأهلية، وبالتالي يجب الحديث معه على هذا الأساس وإعطاء الفرصة كاملة له حتى لو كان هناك تقصير فادح في الملفات الخدمية، لأن مرسي "الجاسوس المتخابر العميل" لم يتم عزله لهذه الأسباب، بل لأسباب أخطر بكثير. واعترف خالد أبو بكر، أحد هؤلاء الإعلاميين، بهذا الأمر عندما أكد أنه لا توجد أي موضوعية في تعامل الإعلام مع السيسي، وأنهم بالفعل يتجاهلون الكثير من السلبيات في عهده بالرغم من الهجوم الشديد على مرسي في الموضوعات نفسها، مُرجعاً سبب ذلك إلى أنهم كانوا "لا يطيقون مرسي"، لأنه "لا يعمل لمصلحة مصر وإنما لمصلحة جماعته، عكس السيسي"[58].

كما تمّ التنويه بالمشروعات الكبرى التي تمّ تدشينها في عهد السيسي، ونشرت الصحف ما سمتها "إنجازات السيسي" على عدة أجزاء للإيحاء بكثرتها، واحتوت على أشياء مثل التقاط السيسي لصورة "سلفي Selfie" مع الشباب باعتبارها إنجازاً. بل وقال أحد إعلاميي الانقلاب إنه "ليس من العدل أن نحاسب السيسي بعد عام واحد فقط من حكمه"، عكس ما حدث مع مرسي! وقال عمرو أديب بوضوح إن المعترضين على السيسي ينبغي عليهم الانتظار حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة لانتخاب رجل آخر، كما خاطب السيسي في حلقة أخرى من برنامجه معترضاً على تصريح للأخير يقول فيه إنه مستعد للرحيل إذا كانت هناك اعتراضات كثيرة عليه، مؤكداً أن ذلك لا ينبغي أن يكون، وأنه يجب الانتظار لمدة أربعة أعوام كاملة حتى يمكن الحديث عن رحيل السيسي من عدمه. واعتمدت وسائل الإعلام على العديد من الشائعات الإعلامية الأخرى، وهي[59]:

1. توجيه اللوم إلى الشعب وليس إلى السيسي، وأنه لا يجب محاسبة السيسي بعد عام واحد من حكمه، بل يجب محاسبة الشعب. وأن من لا يعجبه الوضع عليه أن يترك البلاد ويبحث عن دولة أخرى يعيش بها.
2. التحذير من رحيل السيسي، والفوضى التي ستنتشر نتيجة لذلك، لدرجة أن مصر ستصبح مثل سورية والعراق.

---

[58] أسامة الرشيدي، سلاح الشائعات (2-2).. سيناريوهات وهميّة لعمليات عنف قبل ذكرى الثورة، **العربي الجديد**، 2015/7/30، انظر: http://bit.ly/1XWfzsM

[59] المرجع نفسه.

3. التقليل من طموحات الشعب، ودعوته إلى الصبر، والحديث بأن الفترة القادمة ستكون صعبة، لذلك يجب ترشيد الاستهلاك وتحمُّل الأوضاع الحالية إلى أن تتحسن.

أما العلاقة مع "إسرائيل"، فقد تجاهل الإعلام المصري الدفاع المستميت لـ"إسرائيل" عن السيسي، والإشادة الدائمة به في الإعلام الإسرائيلي، وتمّ تجاهل الخطاب الذي وجهه السيسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، يشكره فيه على تهنئته "الدافئة" له بمناسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية في سنة 2014، من الإعلام والإعلاميين أنفسهم الذين هاجموا مرسي على رسالة من وزارة الخارجية في عهده إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres، بمناسبة اختيار السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل، ليكون سفيراً فوق العادة في "إسرائيل"[60].

وأظهرت أزمة انقطاع التيار الكهربائي، وما أحدثته من فوضى في معظم أنحاء مصر في أيلول/ سبتمبر 2014، حجم التباين في تعامل الإعلام المصري مع أزمات أقل حدة شهدها عهد الرئيس مرسي. فعلى الرغم من أن فترة حكم مرسي شهدت أزمة كبيرة في الوقود، وانقطاع الكهرباء، قال عنها أنصار مرسي بأنها مفتعلة، فإن الوضع لم يتغير في عهد السيسي، فبالنسبة للكهرباء استمرت أزمة الانقطاع وتفاقمت، وشهدت مصر أيام مظلمة، وظهرت إشاعات بأن الحكومة سوف تصدر قراراً بإلغاء الدعم الخاص به. فمن المطالبة بتنحي مرسي إلى تبرير الأزمة للسيسي، وأن تلك الأزمة تحدث في أكثر الدول المتقدمة، ومطالبة الناس بالصبر على تلك الأزمة، كما ذهب بعض الإعلامين أبعد من ذلك باتهام الإخوان أنهم وراء ذلك[61].

---

[60] المرجع نفسه.

[61] للمزيد انظر فيديو تباين في تعامل الإعلام المصري مع أزمة انقطاع الكهرباء، في:
https://youtu.be/5MstKhDXu60

الإعلام المصري بعد ثورة 25 يناير[62]

| الإعلام المصري قبل ثورة 25 يناير | حالة المؤسسات الإعلامية بعد رحيل مبارك | سمات الخطاب الإعلامي بعد عزل مرسي |
|---|---|---|
| هامش نسبي من الحرية | انفلات إعلامي دون ضوابط أو قواعد تحكمه | إعلام الصوت الواحد المؤيد لعزل مرسي |
| درجة معقولة من المهنية الاحترافية | ظهور عشرات القنوات الفضائية والصحف الخاصة | تصاعد خطاب الكراهية ضدّ الجماعات الإسلامية |
| سعى الإعلام الخاص لملء الفراغ السياسي | انقسام وتحيز إعلامي بين الأحزاب والتيارات السياسية | تراجع وغياب القواعد المهنية |
| معظم مالكي القنوات الخاصة رجال أعمال ارتبطت مصالحهم بالنظام | غياب المهنية | اتساع دائرة الاستهداف لرموز ثورة 25 يناير من غير الإخوان المسلمين |
| فقدان التوزان خلال أيام الثورة | | الدعاية والرأي على حساب الخبر والمعلومة |
| | | أخبار مجهولة المصدر |
| | | استخدام سلاح الخوف وتضخيم الخطر |
| | | النزعة الانتقامية |
| | | ظاهرة المذيع الخطيب |

## خلاصة:

لعب الإعلام المصري دوراً مهماً في الانقلاب على الرئيس مرسي، خصوصاً فيما يتعلق بإشعال نقمة المصريين عليه، وعلى الإخوان المسلمين. فقد اعتمدت وسائل الإعلام المصرية الهجوم المنظم والمستمر على الرئيس مرسي وجماعة الإخوان طوال عهده، واعتمدت على آلية تحليل الخطاب الإعلامي في تلك الفترة، حيث حرصت على تحميل مرسي والإخوان مسؤولية أيّ إخفاق أو سلبيات، حتى لو كانت مزمنة ومتوارثة

[62] شحاتة عوض، "الإعلام المصري بعد 30 يونيو. أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟".

منذ عهد مبارك. وانتشرت شائعات لم تهدف فقط إلى إسقاط الإخوان وتهيئة الساحة للسيسي لتصدّر المشهد، بل لاستخدامها بعد ذلك عند اللزوم في تثبيت حكم السيسي ومحاولة احتواء أيّ إخفاقات يواجهها.

أصبح المشهد الإعلامي المصري غير مهني عموماً بعد عزل الرئيس مرسي، وبالغت معظم وسائل الإعلام المصرية في دعم نظام ما بعد مرسي، في ظلّ وجود بضعة استثناءات فردية تحاول الحفاظ على بعض التوازن. وفي العموم، امتلأت موجات الإذاعة والتلفزيون بالأغاني والبرامج الحوارية التي تمجد الجيش. ولعب الإعلام المصري دوراً مؤثراً في المشهد السياسي المصري، لا يقتصر على التحيّز فقط، وإنما يتخطاه إلى ما يقول عنه مراقبون ونشطاء إنه "فبركة وتزييف حقائق".

لم يُظهِر النظام المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي الكثير من الاهتمام بجعل وسائل الإعلام الحكومية أكثر انفتاحاً وديموقراطية. وشهد الأداء الإعلامي المصري تراجعاً كبيراً، حيث شهد ممارسات حادة ومنفلتة. وعلى عكس مما كان يأمل ثوار 25 يناير في الوصول إليه، من تخفيف لقمع وسائل الإعلام، تدل المؤشرات إلى أن نظام السيسي كان أكثر قسوةً من سابقيه، حيث تمّ إلغاء عرض البرامج المعارضة والناقدة للنظام، كما قامت وزارة الداخلية بطلب عروض لشراء برمجيات لرصد شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

عموماً، يتسم الإعلام في مصر بعد أكثر من خمس سنوات على ثورة 25 يناير بدعمه للنظام، فما زال الإعلام الحكومي في خدمة النظام لا الشعب، وما زال الإعلام الخاص يخدم في المقام الأول مصالح رجال الأعمال الذين يملكونه، والذين يدعمون بقوة النظام بقيادة السيسي. فعلى الرغم من استمرار الأزمات وتفشيها واتساعها خلال فترة السيسي، دافعت وسائل الإعلام هذه عن السيسي، ورأت بأن ما قام به إنجاز لا يتكرر، ويستحيل تحقيقه في أيّ عهد آخر. كما صورت وعود السيسي بشكل مبالغ فيه، وبنت آمالاً كبيرة على السيسي.

# الفصل السابع

# السياسة الخارجية

# السياسة الخارجية

## مقدمة:

انفردت مؤسسة الرئاسة المصرية بتحديد السياسة الخارجية المصرية، وتوجهاتها العامة، بما يتناسب مع مصلحة نظام الحكم؛ حيث احتكرت الرئاسة العديد من الملفات التي تراها حيوية.

كما شكلت القضية الفلسطينية رافداً شعبياً للنظام المصري. فمصر تربطها بفلسطين علاقة جيو-سياسية من نوع خاص جداً، حيث تربطها روابط دينية وقومية وتاريخية. واختلفت طريقة تعامل الأنظمة في مصر مع القضية الفلسطينية، وتنوعت ما بين داعم للقضية الفلسطينية، ومدافع عن حقوقها التاريخية، مشرّع مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، وبين من يرى أن المقاومة لا تصبُّ في صالح مشروع الدولة الفلسطينية وانسحاب الاحتلال. لذلك فقد اختلفت المواقف من خلال تتبع الملفات التي تربط القضية الفلسطينية بمصر.

اختلفت طريقة واستراتيجية كل من الرئيس محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي في التعامل مع الدول العربية والإسلامية والغربية، ففيما حاول الأول أن يقيم علاقات مع الدول الفاعلة تقوم على مبدأ الندية والتكافؤ، وتعود بالمنفعة والفائدة على مصر أولاً وعلى الدول المستهدفة ثانياً، وظّف الثاني حالة الاستهداف والرفض وعدم التعاون التي اتبعتها معظم الدول، خصوصاً المتضررة من صعود "التيار الإسلامي"، مع النظام المصري في عهد مرسي، وظّف السيسي هذا الواقع لتنفيذ مخطط الانقلاب بدعم من دول عربية وإسلامية وغربية. كما ارتبطت منطلقات السياسة الخارجية لنظام السيسي في المقام الأول بمصلحة النظام ذاته في تأمين استمراريته، وكسب الاعتراف العربي والإسلامي والدولي به.

كما اختلفت وجهات النظر بين السلطات المصرية خلال عهدي مرسي والسيسي، بين مؤيد للثورات وحرية الشعوب، وبين داعم للثورات المضادة، تحت عنوان محاربة الإرهاب. وظهر ذلك واضحاً في تصريحات الرئيسين، ومواقفهما من تطور الأحداث.

نسلط الضوء في هذا الفصل على ملف السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير. حيث نتناول الأداء المصري تجاه القضية الفلسطينية، وتطوراتها، كما نتحدث عن العلاقة المصرية – الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير. ونناقش في هذا الفصل السياسة الخارجية المصرية مع أبرز الدول العربية والإسلامية والدولية.

## أولاً: القضية الفلسطينية:

شكلت القضية الفلسطينية رافداً شعبياً للعديد من الأنظمة العربية، ومنها النظام المصري، خصوصاً مع نجاح ثورة الضباط الأحرار في 1952/7/23، وتبنيها القضية الفلسطينية. فمصر تربطها بفلسطين علاقة جيو–سياسية من نوع خاص جداً، حيث تربطها روابط دينية وقومية وتاريخية؛ وقد شاركت مصر في حرب سنة 1948، ثمّ تحملت مسؤولية إدارة قطاع غزة، حتى تاريخ سقوطه تحت الاحتلال الإسرائيلي في سنة 1967. وعندما وقّعت مصر مع "إسرائيل" اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords في سنة 1978، ضمّنت الاتفاق ملحق "الحكم الذاتي"، للتمهيد لقيام كيان فلسطيني على قطاع غزة والضفة الغربية[1].

لعبت مصر دوراً مركزياً في الشأن الفلسطيني. ولعب العامل الجيو–سياسي، مصحوباً بالدور الريادي المصري العربي، دوراً مهماً في بناء العلاقة بين مصر والتنظيمات الفلسطينية، التي أدركت مدى تأثير القاهرة في صناعة القرار الفلسطيني والعربي، والتي رأت في مصر مدخلاً للشرعية العربية، بل والعالمية. ومرّت العلاقات المصرية الفلسطينية بعدة متغيرات بحسب الظروف السياسة والعسكرية، وكان للتغيرات السياسية الداخلية التي شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير أثر كبير في تحديد هذه العلاقة.

ليس خافياً على أحد، حجم التحديات والمشاكل الداخلية قبل الخارجية التي كانت تعانيها مصر قبل ثورة 25 يناير، والتي ورثها العهد الجديد؛ مما جعله يسخّر جلّ جهده ووقته في سبيل معالجتها، مؤجلاً الملفات الأقل إلحاحاً إلى حين توفر الظروف المناسبة. ونتيجة لذلك لم يكن سقف التوقعات مرتفعاً فيما يتعلق بمعالجة أغلب الملفات.

[1] "مصر واحتمالات رفع الحصار عن قطاع غزة،" سلسلة تقدير استراتيجي (2)، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزيران/ يونيو 2008.

### 1. علاقة مصر بالمقاومة:

تعمّد نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك اتهام أطراف فلسطينية، ومن بينها حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، في التورط ببعض الأحداث التي شهدتها مصر مع بداية ثورة 25 يناير. ففي 2011/2/1 اتهم التلفزيون المصري الرسمي حركة حماس بالمشاركة في الثورة، من خلال مشاركة المعتصمين في ميدان التحرير المطالبين بإسقاط نظام مبارك[2]. إلا أن صلاح البردويل، القيادي في حماس، نفى صحة ما نشر، وأكد أن حماس باقية على سياستها الثابتة، وهي "عدم التدخل في الشأن الداخلي لأيّ دولة عربية أو غير عربية، وعدم نقل المعركة من داخل فلسطين إلى أيّ ساحة أخرى"[3]. كما ادعى حبيب العادلي، وزير الداخلية المصري، في 2011/1/22، أن عناصر من تنظيم جيش الإسلام الفلسطيني، التابع لتنظيم القاعدة في غزة، وراء حادث تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية ليلة رأس سنة 2011[4]. غير أن النائب العام المصري عبد المجيد محمود اتهم العادلي في 2011/2/7 بالتورط في تفجير كنيسة القديسين[5].

وبعد تنحي الرئيس مبارك في 2011/2/11، وتوكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد[6]، أجرى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2011/2/13، اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، للاطمئنان على مجريات الأمور في مصر، وتمنى عباس لقيادة مصر ممثلة بالمجلس العسكري الأعلى والحكومة، وللشعب المصري، الاستقرار والنهوض[7]. كما أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في 2011/2/12، أن "الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية يساندان الشعب المصري وإرادته وقراره في تحقيق التغيير وترسيخ الديموقراطية"[8]. وأشاد النائب عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الأسير مروان البرغوثي بما حققته ثورة 25 يناير[9].

---

[2] وكالة قدس برس للأنباء، 2011/2/2.

[3] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2011/2/7.

[4] صحيفة **النهار**، القاهرة، 2011/1/23.

[5] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2011/2/8.

[6] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/2/12.

[7] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2011/2/14.

[8] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/2/12.

[9] **الخليج**، 2011/2/15.

وأكد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسير أحمد سعدات أن الإنجاز الذي حققه الشباب المصري، "يشكل البداية الحقيقية للإطاحة وتصفية مجمل مؤسسات وجيوب النظام القديم التي شكلت سنداً لاستبداده وفساده، مما يفسح المجال لبناء دولة ديمقراطية عصرية على أنقاضه"[10]. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم (أبو ليلى) إن "ما يجري هو انتصار الشعب ضدّ الطغاة، والاستبداد، والفساد، والاستفراد بصرف النظر عن أيّ محور يتمحورون، فلتحدد الشعوب مصيرها ومستقبلها بحرية"[11].

كما رحبت الحكومة الفلسطينية في غزة بهذه الخطوة، وقال رئيس الحكومة إسماعيل هنية "إن مصر تكتب تاريخاً جديداً للأمة وإن الحصار على غزة بدأ يترنح"[12]. كما أكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، حرص حركته على ضرورة استعادة مصر لدورها الريادي في المنطقة، وقال: "مستعدون للتنسيق مع مصر استراتيجياً وتكتيكياً، فإحدى مسؤوليات مصر الجديدة التي نأملها، رسم استراتيجية جديدة للصراع". وأضاف: "فخورون بما جرى في مصر من ثورة انعكست على روح التفاهم الفلسطيني التي جاءت بالمصالحة، ونأمل أن تستعيد مصر عافيتها ودورها"[13]. كما شارك مشعل في 2011/7/24 في احتفال سفارة مصر بدمشق في ذكرى مرور 59 عاماً على ثورة 23 يوليو، وقال مشعل: "إن كلّ عربي يتطلع اليوم إلى مصر لتستعيد دورها القيادي جنباً إلى جنب مع كلّ الدول والشعوب العربية"، معرباً عن أمله في أن تحقّق ثورة يناير لمصر "مزيداً من الديمقراطية والرَّخاء وقوة الجبهة الداخلية، وبالتالي مقدّمة إلى مزيد من المواقف السياسية والدور العربي والإقليمي والدولي"[14].

وفي موقف لافت للحكومة المصرية برئاسة عصام شرف، انتقد وزير الخارجية المصري نبيل العربي، في 2011/4/3، السياسة الخارجية لبلاده خلال السنوات الماضية، مؤكداً أنها شابها بعض القصور، مدللاً على ذلك بموقف مصر من

---

[10] قدس برس، 2011/2/20.

[11] صحيفة **القدس**، القدس، 2011/2/18.

[12] موقع فلسطين أون لاين، 2011/2/12.

[13] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/6.

[14] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/25.

حرب غزة 2009/2008، وقال: "هذا الموقف المشين أخجلني لأننا شاركنا في حصار المدنيين، وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب"[15].

وعلى الرغم من دخول مصر في عهد ثورة 25 يناير، استمرت بعض الجهات في مصر في حملات التحريض ضدّ قطاع غزة وحركة حماس لتوظيفها في الداخل المصري خصوصاً بعد بروز دور جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في المسرح السياسي في مصر في هذه المرحلة. ففي 2011/6/6 نفى نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق ما تردد في وسائل الإعلام عن إلقاء القبض على عناصر من حماس بتهمة تهريب سلاح إلى مصر. وشدد على أنه لا صلة لحماس بما حدث في شبه جزيرة سيناء خلال أو قبل ثورة 25 يناير من أعمال عنف[16].

وفي محاولة للتأثير على الناخب المصري قبل انطلاق الانتخابات الرئاسية، التي ترشح لها محمد مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين، زعمت صحيفة الشروق المصرية في 2012/6/14، وجود مخطط لضرب الاستقرار خلال جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، وادعت دخول 23 عنصراً من كتائب القسام إلى مصر عن طريق الأنفاق، لارتكاب أعمال "إرهابية" داخل مصر، وإحداث حالة من الفوضى[17]. إلا أن كتائب القسام ردت بأن ما أوردته الصحيفة عبارة عن "جملة أكاذيب باطلة وتلفيق محض"[18].

سارعت أحزاب وقوى وشخصيات مصرية إلى إيضاح موقفها من قطاع غزة والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 يناير. فقال نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر رشاد البيومي إن القضية الفلسطينية ستكون على سلّم أولويات جماعته في المرحلة القادمة. ولفت البيومي النظر إلى أن الجماعة ستعمل بشكل حثيث على دعم قطاع غزة المحاصر منذ أربعة أعوام، وفتح معبر رفح بشكل دائم أمام حركة المسافرين[19]. كما دعا محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين

---

[15] صحيفة الراي، الكويت، 2011/4/4.

[16] موقع العربية.نت، 2011/6/7.

[17] صحيفة الشروق، القاهرة، 2012/6/15.

[18] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/6/16.

[19] فلسطين أون لاين، 2011/3/12.

والمتحدث الإعلامي باسمها، إلى دعم المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح والعتاد حتى تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية[20]. كما أكد مرسي، الذي أصبح رئيساً لحزب الحرية والعدالة، خلال استقباله خالد مشعل، أن حزبه سيعمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك حقّ العودة للاجئين، وقبل ذلك كله دعم الخطوات المصرية لدعم المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام[21]. كما شدد مرسي، خلال ترشحه للانتخابات الرئاسية، على ضرورة بقاء معبر رفح الحدودي مفتوحاً 24 ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع، وقال: "نسعى إلى دعم أبناء غزة المحاصرين، وتقوية العلاقة بحماس بشكل خاص والفلسطينيين بشكل عام"[22].

أما عن مواقف مرشحي الانتخابات الرئاسية في مصر التي جرت في 2012/5/23 تجاه القضية الفلسطينية، فقد أكد عبد المنعم أبو الفتوح أن "الشعب الفلسطيني يستحق العيش بكرامة وحرية، لذا يجب إنهاء حصار غزة، وفتح بوابة رفح بشكل طبيعي، وألاّ يكون لأحد سلطة عليها سوى المصريين والفلسطينيين"[23]. أما حمدين صباحي فأكد أنه سيقطع الغاز الطبيعي عن "إسرائيل"، ويفتح الحدود مع غزة[24]. وطالب أحمد شفيق الناخبين المصريين بأن يقرروا مصير بلدهم وشرعيتهم، وأن يختاروا الدولة العصرية التي يمثلها وعاصمتها القاهرة، كما كانت، وليس فلسطين كما يريد البعض. وأضاف شفيق "من قلب عاصمة مصر سوف أسعى لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، فالقاهرة وفلسطين كلاهما مقدستان لن تذوب أيهما في الأخرى، ولن تذوب كلاهما في إمارة"[25]. وأكد عمرو موسى أن القضية الفلسطينية يجب أن تكون في مقدمة جدول أعمال المنطقة والأمم المتحدة United Nations. وأكد أن مصر، في ظلّ الجمهورية الثانية المستقرة والمتقدمة والقوية، تستطيع بالتعاون مع الدول العربية والمجتمع الدولي

---

[20] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/8.

[21] صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2012/1/23.

[22] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/5/10.

[23] موقع الرسالة.نت، 2011/12/20.

[24] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2012/4/19.

[25] **اليوم السابع**، 2012/6/3.

إعادة القضية إلى مركز الصدارة مرة أخرى، بحيث يُضغط على "إسرائيل" للإقرار بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس[26].

وبعد فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية، أعربت السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية عن أملها أن يُعيد فوزه الدور المصري الرّيادي في دعم ونصرة القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدة أن فوزه يُعدّ "إنجازاً جديداً يضاف إلى سلسلة إنجازات الثورة المصرية". فقد هنأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الرئيس مرسي، معرباً عن احترامه والقيادة الفلسطينية لخيار الشعب المصري العظيم، وبعث عباس ببرقية تهنئة إلى مرسي قال فيها: نؤكد لكم "تطلعنا إلى مواصلة العمل المشترك في كل ما من شأنه خدمة مصالح شعبينا اللذين تجمعهما أواصر أخوية متينة، وخدمة قضايا أمتنا العادلة وبما يحقق أهدافها السامية"[27]. فيما عدّت حركة فتح فوز الرئيس مرسي في الانتخابات المصرية "شأناً داخلياً لا علاقة لها به"، مؤكدة أنها ستتعامل معه كرئيس لدولة عربية[28].

وهاتف خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الرئيس مرسي، وبارك له فوزه[29]. كما شارك رئيس الحكومة في قطاع غزة إسماعيل هنية في المسيرات التي انطلقت في 2012/6/24، ابتهاجاً بإعلان محمد مرسي رئيساً لمصر. وقام هنية برفع العلمَين المصري والفلسطيني، ووزع الحلوى على المشاركين في المسيرات والاحتفالات[30]. أمّا المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية نمر حمّاد فقد استغرب ما أسماه بـ"المبالغة" التي أبداها قادة حماس في الترحيب بفوز مرسي، وأكد أن العلاقات الفلسطينية المصرية لن تتأثر كثيراً بهذا الفوز[31].

وباركت حركة الجهاد الإسلامي لمصر وشعبها نجاح الانتخابات الرئاسية وانتخاب مرسي رئيساً، متمنيةً أن يتمكن من تنفيذ ما قطعه على نفسه من وعود للشعب المصري

---

[26] **الأخبار**، 2012/5/22.

[27] **اليوم السابع**، 2012/6/25.

[28] فلسطين أون لاين، 2012/6/24.

[29] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/6/24.

[30] **اليوم السابع**، 2012/6/25.

[31] **المرجع نفسه**.

والأمة العربية. كما أعربت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن سعادتها بفوز مرسي، متمنية أن يحقق فوزه بالانتخابات آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته بالتحرير[32]. وأعرب عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين صالح زيدان عن أمله في أن يؤدي فوز مرسي إلى مزيد من الدعم المصري للمصالحة الفلسطينية، بالإضافة إلى الإسهام في إعمار قطاع غزة وفكّ الحصار المفروض عليه[33].

بالمقابل قال الرئيس مرسي إن "مؤسسة الرئاسة تقف على مسافة واحدة مع كل الفصائل الفلسطينية، وتؤيدهم في إقامة دولتهم المستقلة كما يريدون، وأن مصر لا تقبل العدوان أو إراقة الدماء"[34]. غير أن وقوف مرسي على مسافة واحدة من القوى الفلسطينية، لم يمنعه من انتقاد القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، قائلاً: "هناك شخص يُسمى محمّد دحلان ما زال يضخ بسمومه ضدّ الوطن والمصريين"، والأغرب من ذلك، برأي مرسي، أن يجد "الكثير من أبناء الوطن، من العاملين في الفضائيات، يروجون له"[35].

وشكل فوز مرسي نقطة تحول فارقة في العلاقة بين حماس والحكومة في غزة من جهة ومصر من جهة أخرى. فبعد أن كانت قناة الاتصال الوحيدة بين حماس ومصر تنحصر في جهاز المخابرات العامة، فإن قنوات الاتصال في عهد الرئيس مرسي باتت تديرها المستويات السياسية العليا في الجانبين. فقد استقبل الرئيس مرسي كلاً من خالد مشعل وإسماعيل هنية في 2013/6/17، علاوة على الاتصالات بين هنية ورئيس الحكومة المصرية هشام قنديل، ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي. وأصبح هناك تواصل مباشر بين الوزراء في حكومتي غزة والقاهرة؛ إذ قام عدد من وزراء غزة بزيارة مصر والتقوا نظراءهم المصريين، وتباحثوا حول سبل حلّ عدد من القضايا، لا سيّما قضية أزمة الكهرباء في غزة. وتوصلت الحكومة المصرية والحكومة الفلسطينية في غزة لاتفاقات بشأن قضايا حساسة، منها اتفاق تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني[36].

---

[32] فلسطين أون لاين، 2012/6/24.

[33] موقع شبكة فراس برس الإعلامية، 2012/7/16، انظر: http://fparchive.mydannews.com/ar

[34] وكالة قدس نت للأنباء، 2012/7/13.

[35] صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2013/6/27.

[36] صالح النعامي، صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وحماس بعد فوز مرسي، **الشرق الأوسط**، 2012/9/19.

وأكد مرسي احترام دولته لحماس، كونها جزءاً من الشعب الفلسطيني، وكذلك حركة فتح. وقال خلال لقاء تلفزيوني مع قناة الجزيرة الفضائية في 2013/4/20: "نحن نساعد الشعب الفلسطيني، وهذا من أجل أمننا القومي، وهي مصلحة عامة لمصر"[37].

وبالرغم من العلاقة الإيجابية بين الحكومتين في غزة والقاهرة إلا أن وسائل إعلام وشخصيات مصرية قامت بشن حملة تحريض ضدّ حماس. حيث تحدث بعض المراقبين عن محاولات توريط حماس وغزة في بعض القضايا، وذلك للدفع باتجاه إنهاء التجاوب المبكر الذي أبداه مرسي تجاه معاناة أهالي القطاع، وخصوصاً بعد وعوده بألا يعود الحصار على القطاع أبداً. واستغلت بعض وسائل الإعلام المصرية، الحادثة التي وقعت في مدينة رفح المصرية في آب/ أغسطس 2012، والتي قتل فيها 15 ضابطاً وجندياً مصرياً، فشنت هجوماً واسعاً على حماس بصفتها تحكم قطاع غزة[38]. واتهمت مجلة الأهرام العربي المصرية عدداً من قيادات الجناح العسكري في حماس بالتورط في مجزرة رفح، وزعمت أن من يقف خلف الجريمة هم ثلاثة من المسؤولين في الحركة: "أيمن نوفل، الذي هرب من سجن المرج في أثناء ثورة 25 يناير، ومحمد إبراهيم أبو شمالة الشهير بأبو خليل، ورائد العطار، وهو مهندس ومخطط ومنفذ عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط [Gilad Shalit]"[39]. إلا أن قيادة الجيش المصري نفت تورط أيٍّ من عناصر حماس في حادث رفح. وقالت في بيان مقتضب صدر عنها في 2013/3/28: "لا علاقة لحماس بحادثة مقتل جنود سيناء"[40].

وبعد عزل الرئيس مرسي في 2013/7/3 خيّمت حالة من التوتر وعدم الثقة على العلاقة بين مصر وحماس. وشهدت هذه الفترة حملة تحريض كبيرة ضدّ قطاع غزة بشكل عام، وضدّ حماس بشكل خاص، شنتها أحزاب ووسائل إعلام وشخصيات مصرية متعددة. حيث اتهمت الإدارة المصرية الجديدة حماس بالتدخل في الشأن المصري، من خلال تهريب أسلحة، وإرسال عناصر فلسطينية للمشاركة بأحداث مصر بعد الانقلاب، وذلك على الرغم من أنها لم تقدم أيّ أدلة حقيقية على ذلك. أما الحركة

---

[37] فلسطين أون لاين، 2013/4/21.

[38] حمزة إسماعيل أبو شنب، حماس ومصر.. لا تحصروا العلاقات بالإخوان، موقع شبكة رصد الإخبارية، 2012/9/11، انظر: http://rassd.com

[39] **مجلة الأهرام العربي**، مصر، 2013/3/14، انظر: http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/23823.aspx

[40] فلسطين أون لاين، 2013/3/29.

فردت ببطلان هذه الاتهامات، ورأت أنها تأتي في سياق الحرب على الإسلام السياسي، وشددت على أنها لا تتدخل في الشأن المصري.

فقد اتهم عدلي منصور، الرئيس المصري المؤقت، حماس بأنها "ارتكبت أخطاء بدعمها لجماعة سياسية تنظر إليها فئات الشعب المصري باعتبارها إرهابية"[41]. وادعى عبد الفتاح السيسي، خلال حملته لانتخاب الرئاسة المصرية، أن مواقف حماس أفقدتها التعاطف من جانب الشعب المصري[42]، ودعا الحركة إلى تصحيح "أخطائها"[43]. كما وجه وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم اتهامات لحماس بالتورط في مساعدة الجماعات المسلحة في سيناء، واتهمها بإيواء القيادي في الإخوان محمود عزت[44]. وزعم أن التحقيقات كشفت عن أن حماس قدمت الدعم اللوجيستي لمنفذي العديد من الحوادث الإرهابية[45]. وادعى وزير الأوقاف المصري محمد مختار أن "حماس تدعم هؤلاء الإرهابيين، ولا بدّ من وقفة حاسمة تجاهها وتجاه حدودنا معها"[46]. كما زعم قائد الجيش المصري الثالث الميداني اللواء أسامة عسكر 2013/7/17 ضبط 19 صاروخ جراد Grad، من النوع الذي تمتلكه كتائب القسام، "كانت في طريقها إلى القاهرة لمساعدة الإخوان ضدّ الشعب المصري"[47]. وزعمت النيابة العامة المصرية، خلال محاكمتها مئتي عنصر من تنظيم أنصار بيت المقدس، أن عناصر قيادية في التنظيم "تمكنوا من إلحاق بعض المتهمين بمعسكرات تابعة لكتائب عزّ الدين القسام الفلسطينية في قطاع غزة". وزعمت "ارتباط أنصار بيت المقدس وعناصر خلية كتائب الفرقان المنبثقة منه، بحركة حماس"[48].

وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أن بلاده لم تقطع اتصالاتها مع حماس[49]، وأضاف أنه إذا أثبتت حماس بالأفعال حسن نواياها فإنها

---

41 الراي، 2014/3/21.

42 صحيفة الأهرام، القاهرة، 2014/5/13.

43 اليوم السابع، 2014/5/21.

44 القدس العربي، 2013/9/2.

45 الأهرام، 2014/1/3.

46 صحيفة الوطن، القاهرة، 2014/1/24.

47 موقع أصوات مصرية، القاهرة، 2013/7/18.

48 صحيفة الحياة، لندن، 2014/5/11.

49 صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2013/8/27.

ستجد طرفاً مصرياً حامياً لها. أما "إذا شعرنا بأن هناك أطرافاً في حماس أو أطرافاً أخرى تحاول المساس بالأمن القومي المصري، فسيكون ردنا قاسياً"[50]. وأشار فهمي إلى أن "الموقف بين مصر وحماس على أرض الواقع به صدام"[51]. كما دعا أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي لعدلي منصور، إلى التفريق بين الموقف السياسي المصري تجاه القضية الفلسطينية، وأيّ تحقيقات تجري مع أفراد من حماس أو غيرهم في مصر[52]. فيما قال مصطفى حجازي، المستشار السياسي لمنصور، إن هناك فارقاً بين التواصل مع حماس، وبين تهمة التخابر معها التي تعني الإضرار بالمصلحة العليا للبلاد[53]. أما اللواء محمد فريد التهامي، رئيس المخابرات العامة المصرية، فأكد أن القاهرة لا تتعامل مع القطاع على أساس أن كله حماس، وأنها تتواصل مع حماس في أوقات عديدة بصفتها الإدارة الموجودة في غزة لتنسيق المواقف بشأن فتح المعابر[54].

ومن جهته، أكد القيادي في حماس صلاح البردويل أن حركته على اتصال مستمر مع الجهات المصرية الرسمية فيما يتعلق بشأن عملية التحريض والكراهية التي تُبث ضدّ الفلسطينيين من قبل وسائل الإعلام المصرية وبعض الساسة. وقال إن الجهات المصرية نفت إصدارها أيّ اتهام رسمي للفلسطينيين أو عناصر من حماس، مشيراً إلى أنه في الوقت نفسه لم تمارس ضغطاً حقيقياً على هذه الوسائل التي "تبث السموم ليل نهار"[55].

وتوترت العلاقة بين القاهرة وحماس بعد إصدار القضاء المصري في 2013/7/26 أمراً بحبس الرئيس مرسي بعد اتهامه بـ:

> التخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد، والهجوم على المنشآت الشرطية والضباط والجنود، واقتحام السجون المصرية وتخريب مبانيها، وإحراق سجن وادي النطرون وتمكين السجناء من الفرار، وفراره شخصياً من السجن، وإتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون، واقتحام

---

[50] **الحياة**، 2013/9/24.

[51] قدس برس، 2013/9/15.

[52] **الاتحاد**، 2013/7/30.

[53] **الشروق**، 2013/7/28.

[54] صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2013/11/21.

[55] فلسطين أون لاين، 2013/7/15.

أقسام الشرطة وتخريب المباني العامة والأملاك، وقتل بعض السجناء والضباط والجنود عمداً مع سبق الإصرار، واختطاف بعض الضباط والجنود[56].

كما قررت نيابة أمن الدولة المصرية في 2013/10/21 حبس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وسعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب المصري، وأحمد عبد العاطي، مدير مكتب الرئيس مرسي، بتهمة "التخابر مع حركة حماس"[57]. وأحال القضاء المصري في 2013/12/23 محمد مرسي و132 قيادياً من الإخوان المسلمين وحماس وحزب الله اللبناني للمحاكمة، بتهمة اقتحام السجون خلال ثورة 25 يناير[58]. وهو ما استنكرته حماس، ودعت القضاء المصري إلى التراجع عن هذا الاتهام[59]. وأعلن موسى أبو مرزوق أن الحركة مستعدة لفتح ملف اقتحام السجون خلال ثورة 25 يناير مع المخابرات المصرية وتسويته بشكل نهائي. إلا أن أبو مرزوق عدّ هروب أيمن نوفل، القيادي بحماس، الذي كان معتقلاً بسجن وادي النطرون، "شرعياً"[60].

ازدادت العلاقة بين القاهرة وحماس سوءاً بعد قيام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2014/3/4 بحظر أنشطة حماس مؤقتاً داخل مصر، وكذلك حظر كل ما ينبثق منها من جماعات، أو جمعيات، أو تنظيمات، أو مؤسسات، متفرعة منها أو تابعة إليها، أو منشأة بأموالها، أو تتلقى منها أيّ نوع من أنواع الدعم، وذلك لحين الفصل في الدعاوى الجنائية المنظورة والمتعلقة بجماعة الإخوان[61]. ورأت حماس أن قرار الحظر يُكرّس عداءً للمقاومة الفلسطينية، وأن هذا القرار جاء تساوقاً مع حملة تحريضية إعلامية مصرية طويلة ضدّ الفلسطينيين وحماس، وقال موسى أبو مرزوق إن "القرار سياسي بامتياز، وليس له أيّ انعكاس فعلي على الأرض، لأن حماس أصلاً لا تمتلك أيّ تواجد أو أنشطة في مصر"[62]. كما رفضت الحكومة في غزة القرار الذي عدّته قراراً

---

[56] **الحياة**، 2013/7/27.

[57] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2013/10/21.

[58] **الشرق الأوسط**، 2013/12/22.

[59] **الأخبار**، 2013/12/20.

[60] وكالة سما، 2014/1/3، انظر: http://www.samanews.com/ar

[61] **الأهرام**، 2014/3/5.

[62] وكالة الرأي، 2014/3/10.

سياسياً بامتياز[63]. وأكدت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في المجلس التشريعي أن القرار "سابقة تاريخية وخطيئة قضائية، ومحاكمة للمقاومة، بما يتماهى مع الموقف الصهيوني والأمريكي"[64].

وعدّ عضو اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة في مصر محمد السيسي الحكم "سياسياً" ويهدف لتشويه تنظيم الإخوان في مصر[65]. كما دانت الجماعة الإسلامية في مصر قرار الحظر[66]. أما حزب الوسط المصري فقال إن "إصدار مثل تلك الأحكام هو إدانة للسيادة المصرية"[67]. ودعا أستاذ العلوم السياسية في الجامعات المصرية عبد الله الأشعل الدولة المصرية إلى عدم تنفيذ حكم الحظر، ورأى أن الحكم كان ثمرة مباشرة لشحن إعلامي استهدف حماس وقطاع غزة[68]. أما حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية والخبير الدولي المصري، فقال إن الحكم "سيتسبب في ارتباك عمل الأجهزة السياسية في مصر، ويتيح الفرصة إلى إساءة استخدامه لإفساد العلاقات بين مصر وقطاع غزة"[69]. وقال رئيس تحرير صحيفة المصريون جمال سلطان إنه "يوم أسود في تاريخ مصر"[70].

بالمقابل رحبت قوى سياسية وشخصيات مصرية بالحكم وعدّته ملامساً للواقع. حيث ادعى نائب رئيس حزب التحالف الاشتراكي أبو العزّ الحريري أن المستوى القضائي تكونت لديه قناعة أن حماس "في حالة عدوان" على الشعب المصري. فيما عدّ سكرتير عام حزب المصريين الأحرار محمود العلايلي الحكم خطوة في طريق وقف "جرائم حماس"[71]، دون أن يشير إلى أيّ "جريمة" مثبتة على حماس. أما المستشارة تهاني الجبالي، رئيسة جبهة الدفاع الوطني، فعدّت قرار الحظر قراراً مبرراً. كما زعم نبيل زكي، المتحدث الرسمي باسم حزب التجمع، أن القرار جاء منطقياً على الرغم من أنه

---

[63] وكالة الرأي، 2014/3/4.

[64] صحيفة **الغد**، عمّان، 2014/4/5.

[65] **الخليج**، 2014/3/5.

[66] موقع الجزيرة.نت، 2014/3/5.

[67] قدس برس، 2014/3/4.

[68] المرجع نفسه.

[69] المرجع نفسه.

[70] قدس برس، 2014/3/5.

[71] **الخليج**، 2014/3/5.

جاء متأخراً. وقال المستشار يحيى قدري، نائب رئيس حزب الحركة الوطنية المصرية، إن صدور الحكم يُعد تقريراً للواقع ووفقاً للقانون بسبب تصرفات هذه الحركة. وادعى ناجى الشهابي، رئيس حزب الجيل، أن الحكم متوقع بعد "انحراف" حماس ودعمها لـ"الإرهاب" في مصر[72].

كما اتهم مجدي حمدان، القيادي بحزب الجبهة الديموقراطية، حماس بالتورط في العمليات الإرهابية في سيناء[73]. أما أحمد محاريق، عضو المكتب التنفيذي لشباب جبهة الإنقاذ، فقد اتهم الحركة بـ"التدخل السافر" في الشأن المصري، مطالباً بالتعامل معها كـ"منظمة إرهابية" معادية[74]. وأشار عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، إلى أن حماس أصبحت بالتبعية "منظمة إرهابية" بعد تصنيف جماعة الإخوان كـ"منظمة إرهابية". أما محمد أبو الغار، رئيس الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، فقال إن حماس معلنة من قبل "منظمة إرهابية" في العالم كله بسبب اعتداءاتها على أمن "إسرائيل"، مشيراً إلى أن مصر ليست في حاجة لإعلانها "منظمة إرهابية"[75]. وزعم رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور عصمت السادات أن حماس هي التي دعمت عمليات "الإرهاب". ووصف الأمين العام لحزب المصري الديموقراطي أحمد فوزي حماس بـ"الحركة الإرهابية". أما رفعت السعيد، القيادي في حزب التجمع، فرأى أن الأدلة تصب في ضلوع الحركة في مساندة الإخوان في تخريب مصر. فيما شدد القيادي في حزب المصريين الأحرار نجيب أبادير على ضرورة ألا تقف مصر مكتوفة الأيدي حيال ما تقوم به حماس[76]. واتهم صلاح عدلي، رئيس الحزب الشيوعي، حماس بالتطاول على القضاء المصري. كذلك اتهم أحمد دراج، القيادي في الجمعية الوطنية للتغيير، حماس بارتكاب أعمال عنف من خلال الوقوف أمام المعابر والتهديد بدخولها بالقوة[77].

---

[72] الأهرام، 2014/3/5.

[73] الأهرام، 2013/9/17.

[74] اليوم السابع، 2013/12/29.

[75] الأهرام، 2013/12/30.

[76] صحيفة عكاظ، جدة، 2014/1/27.

[77] اليوم السابع، 2014/3/3.

أما حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، فقال "نحن ضدّ توجيه سلاح حماس ضدّ مصر ونؤيد كفاحها ضدّ إسرائيل، ومن يحدد علاقاتنا حماس نفسها"[78]. لكنه حذر الحركة، خلال حملته للانتخابات الرئاسية، بقوله "عندما تمس أمن مصر فليس لها مني إلا أن أقطع يد من يمسها"[79]. وردّ موسى أبو مرزوق على ذلك بقوله "الصديق حمدين صباحي كان بوسعه أن لا يكون مع فريق مكسري أرجل وأيدي وعظام الفلسطينيين"[80].

أما الشخصيات المصرية التي شنت حملة اتهامات وتحريض ضدّ قطاع غزة وحماس فتعددت هي الأخرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ المحامي سمير صبري الذي تقدم ببلاغ إلى النائب العام المستشار هشام بركات ضدّ الرئيس مرسي لإصداره تعليمات لنائب رئيس الهيئة العامة للبترول بإرسال كميات جديدة من السولار إلى قطاع غزة[81]. كما تقدّم عضو مجلس الشعب السابق حمدي الفخراني بدعوتين قضائيتين أمام محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، طالب فيهما بإصدار حكم قضائي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين وحماس من الجماعات الإرهابية العالمية[82]. وادعى الكاتب الصحفي مصطفى بكري وجود شباب حماس داخل ميدان رابعة العدوية الذين يقومون بنشر بؤر "الإرهاب" في سيناء وجميع محافظات مصر[83]. وزعم سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، أن حركة حماس هي الذراع المسلح لتنظيم الإخوان[84].

وفي حملة غير مسبوقة قام بها الإعلامي المصري أحمد موسى على شاشة قناة التحرير "برنامج الشعب يريد" طالب فيها عبد الفتاح السيسي بإغلاق معبر رفح نهائياً في وجه سكان قطاع غزة[85]. أما الإعلامي المصري عماد الدين أديب فزعم أن

---

[78] **المصري اليوم**، 2014/3/21.

[79] **الوطن**، 2014/5/9.

[80] **القدس العربي**، 2014/5/13.

[81] صحيفة **الوفد**، الجيزة، 2013/8/30.

[82] **السفير**، 2013/8/1.

[83] **الوفد**، 2013/7/31.

[84] **الوفد**، 2013/9/11.

[85] وكالة سما، 2013/9/11.

"حركة حماس قامت بطباعة ثمانين مليون دولار أمريكي مزورة في قطاع غزة، وأنزلتهم إلى الأسواق المصرية عبر الأنفاق، وشراء سلع وبضائع بها، حتى اكتشف البنك المركزي المصري تلك الدولارات المزيفة، وتمّ تحديد مصدرها"[86]. أما الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل فقال "رغماً من وجود حماقات من بعض عناصر حماس، إلا أن هناك منهم من هو حريص على العلاقة الطيبة مع مصر والقوات المسلحة"[87].

وزعم علي فريج، شيخ مشايخ قبائل سيناء، أن حكومة الرئيس مرسي أقامت 50 ألف خيمة في سيناء لتسكين الفلسطينيين بمصر[88]. وحذّر اللواء محمد صادق وكيل جهاز أمن الدولة السابق من خطورة حماس على الأمن القومي لمصر[89]. أما أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية الأسبق، فقال إن حماس عندما تطلق صواريخ نحو "إسرائيل" فهي تطالب بذلك تل أبيب بالقيام بعمل عسكري ضدّها كي تدفع مصر للتدخل إلى جانب الحركة، مضيفاً أن هذه لعبة مفهومة[90]. ووافقه اللواء حسام سويلم، الخبير العسكري، في ذلك مدعياً أن حماس تريد أن تستغل التوتر لإدخال مصر في الصراع الدائر بينهما[91].

كما شنت العديد من الصحف ووسائل الإعلام المصرية حملات تحريض ضدّ حماس، ومنها مجلة الأهرام العربي التي زعمت أنها حصلت على تفاصيل أخطر مخطط للتنظيم الدولي للإخوان، لتهريب الرئيس مرسي إلى خارج مصر بالتعاون مع حماس في غزة[92]. وزعمت صحيفة اليوم السابع أن القيادي بالإخوان المسلمين محمود عزت هرب إلى قطاع غزة[93]. وقالت صحيفة المصري اليوم إن الحكومة في عهد مرسي مارست ضغوطاً على شركة "المقاولون العرب" لتقوم بأعمال التوريد والسمسرة

---

[86] **الوفد**، 2013/9/18.

[87] وكالة سما، 2013/6/25.

[88] **الوفد**، 2013/9/26.

[89] **الوفد**، 2013/12/2.

[90] **الشروق**، 2014/3/13.

[91] **الوطن**، 2014/3/12.

[92] **الأهرام العربي**، 2013/12/18، انظر: http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/38254.aspx

[93] **اليوم السابع**، 2013/8/24.

لحماس في غزة بتمويل قطري[94]. فيما زعم التلفزيون المصري أن حماس قامت بتدريب إسلاميين مصريين على تلغيم السيارات، وزودت جماعات مصرية بنحو أربعمئة لغم أرضي[95].

في المقابل، دافع العديد من الأحزاب والشخصيات المصرية عن العلاقة مع قطاع غزة وحركة حماس. ففي 2013/7/20 أكد صالح المصري مدير أمن شمال سيناء، أنه لم يثبت بالمطلق تورط عناصر من حماس بتنفيذ أعمال عنف، أو استهداف الجنود المصريين بسيناء[96]. فيما رأى عبد الله الأشعل أن الحرب التي تخوضها السلطات المصرية ضدّ قطاع غزة تجري تحت يافطة ضرب حماس على خلفية علاقتها بالإخوان المسلمين[97]. وفي ردّه على المطالبات بوقف تزويد قطاع غزة بالكهرباء بحجة أنها تؤدي إلى إضعاف التغذية الكهربائية داخل مصر، قال رئيس الشركة المصرية القابضة للكهرباء جابر الدسوقي: "كنا وما زلنا نصدر الكهرباء إلى غزة، ولكن ليس بالصورة التي يتصوّرها البعض، فكمية الطاقة المصدّرة إلى غزة تكفي لإضاءة شارع واحد من شوارع القاهرة، وليس بتدفق الكميات الكبيرة من الطاقة كما أشيع"[98]. أما المؤرخ السياسي محمد جوادي فرأى أن "صاحب فكرة اتهام الرئيس محمد مرسي بالتخابر مع حماس مدمن حشيش"[99]. فيما أكد سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن إحالة الرئيس مرسي، وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين للجنايات بتهمة التخابر مع حماس تثير الضحك والسخرية[100].

في مقابل ذلك نفت حركة حماس هروب بعض قيادات الإخوان المسلمين إلى غزة[101]. واتهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل وسائل الإعلام المصرية

---

[94] **المصري اليوم**، 2013/10/31.

[95] **الحياة**، 2013/9/13.

[96] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/7/20.

[97] قدس برس، 2013/9/2.

[98] فلسطين أون لاين، 2013/11/26.

[99] شبكة رصد، 2013/12/19.

[100] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/20.

[101] فلسطين أون لاين، 2013/7/24.

بارتكاب جريمة بحقّ الحركة[102]. وأكد القيادي في حماس محمود الزهار أن الحركة لا تتدخل في الشأن المصري[103]. ووصف موسى أبو مرزوق الحديث عن وجود صفقة تمت بين الرئيس مرسي وحماس للتنازل لها عن جزء من سيناء بهدف توسيع القطاع وإقامة الدولة الفلسطينية في غزة بأنه كذب وافتراء[104]. ودعا السلطات المصرية إلى تشكيل لجنة تحقيق حيادية تنظر في كلّ التهم الموجهة لها وكشف الحقيقة كاملة[105]. أما الأسير حسن سلامة، الذي زجت النيابة المصرية باسمه بزعم تورطه في أعمال عنف في مصر، فقال "لا يصدق عقل أن أسيراً مقيداً منذ 18 عاماً لدى الاحتلال، يتهم بكل هذه الاتهامات غير الواقعية"[106].

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس فقال في 2013/11/10 إن "الانطباع الذي خرج به من اللقاء الأول مع السيسي أنه قائد عظيم"، وأنه "شايف شغله". وذكر أنه قال للسيسي إن "الناس لم تعرف خطورة حركة حماس إلا بعد سقوط الإخوان في مصر، وأن أرباح تجارة الأنفاق كانت أكثر من خيالية، وأدت إلى وجود 1,800 مليونير في غزة، يهربون من الأنفاق كل شيء من السجائر إلى الصواريخ، والحشيش، وماكينات تزوير العملات"[107].

ورفضت فصائل فلسطينية بشكل قاطع اعتبار القاهرة قطاع غزة بأنه "جهة معادية"، وهو ما جاء في إطار لائحة الاتهام التي وجهها القضاء المصري لمرسي. وعدّ القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أحمد المدلل الاتهام المصري "جناية على المقاومة". وعدّت حركة الأحرار الاتهام "قراراً مسموماً ويصب في صالح العدو الصهيوني"[108]. لكن حركة فتح قالت إن هذا "أمر يمكن تسويته بين حماس والمصريين"[109]. ودعت حركة

102 الرسالة.نت، 2013/7/20.

103 الشروق، 2013/7/23.

104 جريدة الشعب الجديد الإلكترونية، مصر، 2013/9/17، انظر: http://www.elshaab.org

105 فلسطين أون لاين، 2014/1/19.

106 الرسالة.نت، 2014/1/30.

107 الشروق، 2013/11/10.

108 فلسطين أون لاين، 2013/7/28.

109 فلسطين أون لاين، 2013/7/28.

فتح حركة حماس إلى فكّ ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين[110]. وقال المتحدث الرسمي باسم فتح أحمد عساف إن إصرار حماس على معاداة الشعب المصري وانحيازها لجماعة الإخوان المسلمين تأكيد على اختراقها للشأن الداخلي المصري[111].

## 2. عملية تبادل الأسرى (صفقة وفاء الأحرار):

لم تمر سوى أيام على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25؛ حتى بدأت الجهود لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" لإطلاق سراحه، وقد تعددت الأطراف التي لعبت دور الوسيط بين الطرفين، إلا أن الوسيطين الأكثر تأثيراً كانا مصر وألمانيا[112]. وبعد جولات عديدة من المفاوضات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس، عبر وسطاء من دول عربية وغربية، مع بقاء الوسيط المصري، الطرف الرئيسي، لم تكلل المفاوضات بالنجاح بسبب التعنت الإسرائيلي. ومع بداية الثورة المصرية في 2011/1/25 توقفت المفاوضات توقفاً تاماً. ولكن تنحي مبارك في 2011/2/11، وتكليفه "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" لإدارة شؤون البلاد[113]، انعكس على مسار مفاوضات صفقة الأسرى، وحاولت مصر في هذه المرحلة بذل مجهود كبير من أجل التوصل إلى اتفاق في ملف الأسرى. تزامن ذلك مع تأكيد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق على فشل الوساطة الألمانية في صفقة التبادل[114].

وفي بداية شهر أيار/ مايو 2011، وبعد أيام من تولي المفاوض الإسرائيلي ديفيد ميدان David Midan مهامه، بدأت القيادة المصرية الجديدة بإجراء اتصالات لتحريك ملف المفاوضات غير المباشرة حول الأسرى، مع ملاحظة أن مصر أخذت تتفهم موقف حماس ومطالبها حول الصفقة[115].

---

[110] وكالة معا الإخبارية، 2013/12/26.

[111] **القدس العربي**، 2013/9/7.

[112] **الحياة**، 2006/7/2.

[113] **المصري اليوم**، 2011/2/12.

[114] **الحياة**، 2011/4/2.

[115] **صحيفة البيان**، دبي، 2011/5/2.

وبعد جولات عديدة من المفاوضات غير المباشرة بين حماس و"إسرائيل" استمرت أكثر من خمسة أعوام، أعلنت كل من حماس و"إسرائيل" عن الاتفاق بوساطة مصرية على إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية مقابل الإفراج عن 1,027 أسيراً فلسطينياً؛ وتوجه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالشكر إلى كتائب القسام والفصائل الفلسطينية المقاومة، كما شكر الشعب الفلسطيني "في قطاع غزة الذي تحمّل خمس سنوات من الحصار"، وشكر مشعل أيضاً "مصر وجهاز مخابراتها العامة، وكل من ساعد في هذه الصفقة، من دول وشخصيات خصوصاً قطر وسورية وتركيا والوساطة الألمانية"[116].

## 3. المصالحة الفلسطينية:

شكل الحياد المصري في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك أحد أهم الأسباب الدافعة لإنضاج ملف المصالحة الفلسطينية والتهيئة الواضحة للتوقيع على الورقة المصرية. وبدأ الدور المصري الراعي لمسيرة المصالحة يستعيد مكانته، ويعيد إنتاج دوره تجاه القضية الفلسطينية وما تفرضه من أولوية تطبيق المصالحة بين الفلسطينيين[117]. ففي 2011/3/7 قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتحويل ملف المصالحة من جهاز المخابرات المصرية إلى وزارة الخارجية[118]. وأشرف المصريون على لقاءات متتابعة جادة بين حركتي حماس وفتح نهاية آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 2011، وصولاً إلى لحظة الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة في 2011/4/27، ثمّ التوقيع الرسمي في 2011/5/3، إلا أن تطبيق اتفاق المصالحة عانى من التعثر[119].

وفي خطابه الرسمي الأول، عقب حلف اليمين في 2012/6/30، أكد الرئيس مرسي على أن مؤسسة الرئاسة ستعمل "على إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية"[120]. وعلى الرغم من تأكيد الرئيس مرسي في كلمته، خلال افتتاحية "قمة عدم الانحياز" في

---

[116] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.

[117] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 35-36.

[118] **المصريون**، 2011/3/8.

[119] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011**، ص 35-36.

[120] **اليوم السابع**، 2012/6/30.

2012/8/29، أن مصر ستستمر "في رعاية المصالحة لدعم وحدة الصف الفلسطيني، وأحث الأخوة الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم على أن يُتموا المصالحة، وأن ينتقلوا إلى تنفيذ ما تمّ التوصل إليه مؤخراً دون الالتفات إلى خلافات ضيقة، حتى يمكنهم التركيز على قضيتهم الأساسية وهي مقاومة الاحتلال والتحرر منه"[121]، غير أن ملف المصالحة الفلسطينية لم يشهد تقدماً يذكر في عهد الرئيس مرسي.

وانعكست الأحداث في مصر بعد عزل الرئيس مرسي على ملف المصالحة الفلسطينية، خصوصاً بعد توتر العلاقات بين الإدارة المصرية الجديدة وحماس. وأكد عضو المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق في 2013/8/4 أن الوضع المصري غير جاهز لاستضافة المصالحة الفلسطينية حالياً[122]. وهذا ما أكد عليه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول ملف المصالحة عزام الأحمد حيث قال: "اتصلت بالأخ موسى أبو مرزوق، وأبلغته بأن مصر أبلغتنا عدم جاهزيتها للجمع بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، واستفسرنا من الأخوة المصريين فقالوا: لا يسمح الوقت الحالي بعقد اجتماعات بين الطرفين"[123].

وفي المقابل نفى نبيل فهمي، وزير الخارجية المصري، أن تكون مصر قد انسحبت من المصالحة بين حماس وفتح، مشدداً على أن مصر عازمة على إنجاز المصالحة بين الفصيلين الفلسطينيين، ولكنه لا يوجد طرف آخر غير مصر يدفع الجانبين للمصالحة، وهو ما يصعّب من الأمر[124]. وتعليقاً على قرار حظر محكمة مصرية أنشطة حماس في مصر وغلق مكاتبها، أكد فهمي أن "مصر ستواصل جهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتوقفها لن يكون بسبب الحكم الصادر، وإنما بسبب عدم استعداد الطرفين"[125].

وخلال توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في مخيم الشاطئ في 2014/4/23[126]، والذي نتج عنه تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة رامي الحمد الله في 2014/6/2، شكر

[121] وكالة صفا، 2012/8/30.

[122] **القدس العربي**، 2013/8/5.

[123] **صحيفة الحياة الجديدة**، رام الله، 2013/8/6.

[124] وكالة سما، 2014/2/16.

[125] قدس برس، 2014/3/4.

[126] وكالة الرأي، 2014/4/23.

رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية دور مصر في رعاية المصالحة[127]. كما رحبت مصر بتشكيل حكومة الوفاق، وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي دعم مصر المستمر للقيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس في إطار متابعة تنفيذ اتفاق القاهرة لسنة 2011[128]. واستقبلت القاهرة في 2014/9/24 جلسة حوار بين فتح وحماس، بسبب تعثر تطبيق بعض بنود اتفاق المصالحة[129]؛ نتج عنه توقيع الحركتين في 2014/9/25، برعاية رئيس جهاز المخابرات المصرية الوزير محمد فريد التهامي، على ورقة تفاهمات لتنفيذ ما تعثر من بنود اتفاق المصالحة[130].

## 4. موقف مصر من الحصار على غزة:

### أ. معبر رفح:

انعكست أحداث ثورة 25 يناير على عملية فتح معبر رفح، حيث كان يفتح بشكل جزئي وليس بشكل كامل. إلا أنه في 2011/5/25، قررت مصر فتح معبر رفح ابتداءً من 2011/5/28 بشكل دائم ما عدا أيام الجمعة والعطلات الرسمية للدولة المصرية، وذلك من التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، في إطار الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لتسهيل حركة مرور المواطنين الفلسطينيين من المنافذ المصرية، وفق الآلية التي كان معمولاً بها قبل سنة 2007[131].

على الرغم من قرار تشغيل معبر رفح بشكل كامل، إلا أن رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية أكد، في 2011/6/28، أن "الوضع في معبر رفح غير طبيعي لأن الجانب الفلسطيني لم يشعر بأي تحسينات على المعبر حتى الآن بعد إعلان السلطات المصرية عنها"[132]. كما أكد هنية على أن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى أن تتحول الإرادة المصرية إلى "قرار سياسي" يقضي بإنهاء الحصار وفتح معبر رفح كونه "عنوان الأزمة الوحيد"[133].

---

[127] وكالة وفا، 2014/6/2.

[128] وكالة وفا، 2014/6/2.

[129] الشرق الأوسط، 2014/9/25.

[130] الشرق الأوسط، 2014/9/26.

[131] الجزيرة.نت، 2011/5/25.

[132] فلسطين أون لاين، 2011/6/29.

[133] فلسطين أون لاين، 2011/7/7.

أما على صعيد مرور القوافل الإنسانية والتضامنية، استمرت السلطات المصرية في عهد المجلس العسكري بالسماح بدخول بعضها إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، كما كانت في عهد مبارك، فقد منعت في 2012/4/28، "قافلة إعمار غزة المصرية" التي أرسلتها نقابة المهندسين المصرين من دخول غزة[134]، ومنعت في 2012/5/6 وفداً عربياً من دخول غزة، يتكون من رجال أعمال وبرلمانيين ينتمون لـ 14 دولة عربية[135].

واتخذ الرئيس مرسي موقفاً واضحاً ضدّ الحصار على قطاع غزة، بعد فوزه برئاسة مصر[136]، وقال، في كلمة له أمام المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية التركي في أنقرة في 2012/9/30: "لا يمكن أن يقف المصريون عاجزين أمام حصار غزة، إن المعابر بيننا وبين غزة مفتوحة لتقديم ما يحتاجه أهل غزة من غذاء ودواء وتعليم وتواصل بين العائلات، فالحدود والمعابر مفتوحة لنقوم بدورنا وبواجبنا تجاه أشقائنا في غزة"[137]. كما قال، أمام الدورة الـ 24 للقمة العربية في الدوحة في 2013/3/26، "لا يجب أن نقبل، ولا أن يقبل الضمير البشري باستمرار هذا الحصار الجائر"[138].

وبعد أيام قليلة من عزل الرئيس مرسي في 2013/7/3، بدأ التغيير في سياسة السلطة الجديدة في مصر تجاه قطاع غزة يظهر بشكل ملحوظ؛ وذلك من خلال ازدياد وتيرة هدم الأنفاق بين القطاع وسيناء من جهة، وقرار سلطات مصر بإغلاق معبر رفح، بعد وقوع هجوم مسلح في 2013/7/5 ضدّ معسكر لقوات الأمن المركزي المصري قرب مطار العريش، أدى إلى مقتل جندي مصري وإصابة آخرين[139]. وعاد النظام الجديد إلى سياسة الغلق والفتح غير المنتظمة لمعبر رفح، والتي كان نظام مبارك ينتهجها. وتعددت الأسباب التي تذرعت فيها القاهرة لإغلاق المعبر، كالأسباب الأمنية المرتبطة بمحاربة "الإرهاب" في سيناء، أو تنظيمية وإدارية، كضعف التنسيق مع الحكومة في غزة، أو تحت ذريعة الإغلاق بسبب أيام العطل الرسمية في مصر.

---

[134] قدس برس، 2012/4/29.

[135] قدس برس، 2012/5/6.

[136] الرسالة.نت، 2012/6/28.

[137] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/9/30.

[138] صحيفة الراية، الدوحة، 2013/3/27.

[139] الحياة، 2013/7/6.

وفيما طالبت القاهرة "إسرائيل" بتوفير المواد الأساسية لسكان القطاع لأنها مسؤولية تقع على عاتقها[140]، قال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي إن القاهرة لا تؤمن بحصار غزة، وأنها تبحث عن كيفية تقديم السلع والخدمات لغزة بطريقة مقبولة لجميع الأطراف المعنية، وليس من خلال الأنفاق[141]. أما السفير المصري لدى السلطة الفلسطينية ياسر عثمان فأكد أن بعض الإجراءات المصرية الاستثنائية على الحدود مع غزة ليست موجهة إلى الشعب الفلسطيني، بل هي فقط لحماية الأمن القومي المصري في ظرف استثنائي[142]. وفي موازاة ذلك لم تسمح السلطات المصرية لجميع القوافل والوفود بدخول قطاع غزة عبر معبر رفح.

نتيجة الإجراءات الجديدة التي اتخذتها مصر تجاه معبر رفح وقطاع غزة، رأت حماس أن "النظام المصري الحالي بإغلاقه معبر رفح وإطلاق العنان لحملات التشويه والتضييق على الفلسطينيين... يأخذ مصر باتجاه تخليها عن أيّ دور محوري تجاه القضايا العربية بوجه عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص"[143]. كما اتهمت حماس في 2014/3/18 السلطات المصرية بارتكاب "جريمة ضدّ الإنسانية" بإغلاقها معبر رفح، بعد قرار مصر حظر نشاط حماس ومصادرة أموالها في 2014/3/4، وجاء ذلك بعد "إغلاق معبر رفح لليوم 39 على التوالي"[144].

كما أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أن الإجراءات، التي وصفها بـ"الأمنية"، التي اتخذها على الحدود مع قطاع غزة، لا تهدف إلى الإضرار بالفلسطينيين. وقال إن "الإجراءات التي تتخذها مصر من أجل تأمين حدودها الشرقية تتم بتنسيق كامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يمكن أن تهدف إلى الإضرار بالفلسطينيين في قطاع غزة". وأكد أن هذه الإجراءات "تهدف إلى حماية الحدود المصرية، والمساهمة في الحفاظ على الأمن القومي المصري والفلسطيني". وأشار السيسي إلى "أهمية عودة السلطة الفلسطينية للقطاع، وأن تتولى الإشراف على المعابر"[145].

---

[140] وكالة سما، 2013/9/25.

[141] وكالة رويترز للأنباء، 2013/11/3.

[142] **الخليج**، 2013/7/24.

[143] **الدستور**، 2014/3/6.

[144] **القدس العربي**، 2014/3/19.

[145] موقع عربي 21، 2015/9/27، انظر: http://bit.ly/1FAGrGk

وذكرت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية في 2016/1/7 أن مصر طلبت من "إسرائيل" توضيحات بشأن سير المباحثات التي تجريها مع تركيا، بهدف التوصل إلى اتفاق مصالحة بينهما. وقال مسؤولون إسرائيليون إنَّ الحكومة المصرية عبَّرت عن تحفظها على منح تركيا دوراً في قطاع غزة، وطلبت معرفة ما إذا كانت "إسرائيل" تعهدت للأتراك بتخفيف الحصار عن غزة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي قوله إن معارضة مصر تعد أحد العوامل التي تعرقل التوصل إلى اتفاق نهائي للمصالحة بين تركيا و"إسرائيل"، وإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يخشى من تقديم أيّ تنازل للأتراك بشأن غزة حتى لا يضر ذلك بالعلاقات الاستراتيجية مع مصر. وقال المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية عمانوئيل نحاشون Emmanuel Nahshon إن "الموضوع التركي يأخذ حيزاً في الحوار القائم مع مصر"[146].

وشهدت سنة 2015 إغلاقاً شبه كامل لمعبر رفح بحسب وزارة الداخلية في غزة، التي قالت إن السلطات المصرية فتحته 21 يوماً فقط، على فترات متفرقة، للحالات الإنسانية[147].

**تشغيل معبر رفح خلال السنوات 2013–2015[148]**

| السنة | 2013 | | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| أيام الفتح | 263 | قبل 2013/6/30: 175<br>بعد 2013/6/30: 88 | 123 | 21 |
| أيام الإغلاق | 101 | قبل 2013/6/30: 5<br>بعد 2013/6/30: 96 | 241 | 343 |

### ب. الأنفاق:

استمر الجيش المصري خلال فترة حكم المجلس العسكري لمصر في عملية البحث عن الأنفاق وتدميرها على طول الحدود مع قطاع غزة، وأعلن حرس الحدود المصرية في

---

[146] *Haaretz* newspaper, 7/1/2016, http://www.haaretz.com/israel-news/1.696080

[147] موقع وزارة الداخلية الفلسطينية، 2014/2/18، انظر: http://www.moi.gov.ps/news/48650/K؛ وموقع وزارة الداخلية الفلسطينية، 2015/11/29، انظر:
http://www.moi.gov.ps/Download/file_store/87a91f9b-f6a5-48fc-acdd-df4c1a351f68.pdf
وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2016/1/10، في: http://bit.ly/1p6s313

[148] المراجع نفسها.

2011/10/17 أنه تمكن من تدمير 196 نفقاً بين غزة ورفح[149]. وعلى الرغم من عمليات تدمير الأنفاق في هذه المرحلة إلا أن حجم التدمير لم يكن ذا تأثير كبير على عمليات تهريب البضائع إلى غزة من خلال الأنفاق. وبعد حادثة رفح، التي وقعت في آب/أغسطس 2012، أي بعد استلام مرسي للرئاسة، وراح ضحيتها 15 ضابطاً وجندياً مصرياً، شنت القوات المصرية حملة أمنية في سيناء، استهدفت تدمير الأنفاق مع قطاع غزة، حيث أكد العقيد أركان حرب أحمد علي، المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، في 2012/10/2، أنه تمّ تدمير 104 أنفاق. وعن مطالبة حماس لمصر بوقف تدمير الأنفاق، قال علي: "إن هذا أمر يخص القيادة السياسية للدولة، أما تدمير الأنفاق فنحن مصرون وعازمون على اتخاذ جميع التدابير التي تؤمن الوطن، ونحن لا نتوانى عن دعم أشقائنا في فلسطين"[150].

كما باشر الجيش المصري بعد الانقلاب على الرئيس مرسي في 2014/7/3 بحملة تدمير واسعة أصابت معظم الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء[151]، وقد دفع الجيش المصري بمزيد من التعزيزات العسكرية على طول الحدود الفاصلة مع القطاع، وزعم قائد الجيش الثاني الميداني المصري اللواء أركان حرب أحمد وصفي أن هناك 100 مليون مليونير سنوياً في غزة بسبب تجارة الأنفاق[152]. وكشف تقرير نشره موقع انتليجنس أونلاين Intelligence Online الاستخباري عن شراكة مصرية أمريكية لهدم الأنفاق بين مصر وقطاع غزة. وقال التقرير إن فيلق مهندسي الجيش الأمريكي منح عقداً بقرابة عشرة ملايين دولار لشركة رايثيون للتكنولوجيات Raytheon Technologies في 2013/8/28 لمساعدتها في الكشف عن أنفاق تحت الأرض بين سيناء وقطاع غزة التي "تستخدمها حماس لاستيراد البضائع والأسلحة"[153].

فاقمت حملة تدمير الأنفاق معاناة أهالي قطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً، وبات القطاع الذي يعاني تبعات الحصار بدون شريان حياة. وعدّت حماس حديث المصريين عن أن مسألة إنهاء الأنفاق على الحدود مع غزة تُعدّ مسألة أمن قومي "مبرر غير مقنع"،

[149] وكالة وفا، 2011/10/18.

[150] الأهرام، 2012/10/3.

[151] وكالة سما، 2013/7/5.

[152] الأهرام العربي، 2013/10/10، انظر: http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/34616.aspx

[153] السبيل، 2013/9/16.

وقالت إن الحركة مستعدة "لتفهم هذه الخطوة إذا تمّ توفير البديل، وفتح معبر رفح بشكل كامل أمام التجارة وتنقل البشر"[154]. أما رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فأكد، في 2013/7/29، على "أهمية إيجاد حلّ لهذه المسألة قانونياً مع الاستمرار في إدخال البضائع من خلال المعابر الشرعية، مع تأكيدنا على أن الأنفاق غير مقبولة وهذا قلناه منذ سبعة أعوام وطالبنا دائماً بإغلاقها، شريطة ألا يتأثر إمداد إخواننا في القطاع بالمواد الأساسية والاحتياجات الضرورية". وأضاف "نحن مستعدون أن نرجع إلى اتفاق 2005 لنطبقه"[155].

باشر الجيش المصري بإقامة "منطقة عازلة" سمّاها "منطقة أمنية" على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، على عمق 1 كم داخل الحدود المصرية، وعلى طول 12 كم على خطّ المواجهة مع قطاع غزة[156]. كما قامت مدرعتان تابعتان للجيش المصري بالدخول على الخط الأول الملاصق بين قطاع غزة والأراضي المصرية، وهي أول مرة تدخل فيها آليات عسكرية مصرية ثقيلة إلى هذه المنطقة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978[157]. كما قامت الطائرات الحربية المصرية بعدة طلعات انتهكت خلالها المجال الجوي لقطاع غزة.

في المقابل أوضح وزير خارجية مصر نبيل فهمي أن أيّ إجراءات "لن تمس حياة السكان في غزة ولكن من يتصور أننا نتساهل في أمر الحدود والسيادة فهو لا يفهم الشخصية المصرية"[158]. وأكد بدر عبد العاطي، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، تمسك مصر بحماية أمنها القومي في سيناء، قائلاً إن "أيّ مساس بالأمن القومي سيكون الرد عليه قاسياً، وهذه رسالة موجهة للجميع وليست لحركة حماس وحدها". ونفى عبد العاطي، ما ذكرته إحدى الصحف العربية على لسان نبيل فهمي بأنه "من الوارد استخدام الخيار العسكري مع حركة حماس"، قائلاً إن "الوزير لم يتحدث عن عمل عسكري تجاه حركة حماس، وإنما تحدث عن أن مصر لن تسمح

---

[154] قدس برس، 2013/9/4.

[155] وكالة وفا، 2013/7/30.

[156] **الحياة**، 2013/9/5.

[157] **السبيل**، 2013/9/13.

[158] وكالة معاً، 2013/9/26.

لحركة حماس بالمساس بأمنها القومي، وفي الوقت نفسه ترفض تجويع سكان القطاع، ولكن لن تسمح بأعمال التهريب"[159].

وخلال آب/ أغسطس 2015 أعلن الجيش الثاني المصري عن انتهائه من تركيب أنبوب مائي عملاق قطره عشرون بوصة، على طول الحدود مع قطاع غزة، لغمر التربة بمياه البحر بهدف تدمير الأنفاق[160]. وفي أيلول/ سبتمبر 2015 بدأت قوات الجيش المصري في ضخّ المياه[161]. وجاء حفر القناة ليزيد عدد الأنفاق التي دمرها الجيش المصري خلال الفترة الممتدة ما بين تموز/ يوليو 2013 وآذار/ مارس 2016 عن أكثر من ثلاثة آلاف نفق، سواء بالتفجير أم بالإغراق بمياه المجاري، وكذلك تدمير مدينة رفح المصرية بالكامل، بدعوى وقف تسلل المسلحين من غزة إلى سيناء، وباتت خطة السيسي، المتمثلة في فصل قطاع غزة عن الجزء الشمالي من سيناء، هدفاً استراتيجياً له[162].

فقد قام الجيش المصري بواحدة من أكبر عمليات التهجير القسري لآلاف من عائلات مدينة رفح المصرية، في شمال سيناء، والمتاخمة للحدود المصرية الفلسطينية، بهدف إنشاء منطقة عازلة على الحدود ضمن خطة لم تكن وليدة اللحظة، وإنما هي من عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، كان يراد لها التنفيذ بضغط أمريكي إسرائيلي منذ سنوات حتى أصبحت حقيقة بفضل النظام المصري بقيادة السيسي. وقام الجيش المصري بعملية نوعية للتمهيد لإقامة منطقة عازلة بالتدريج بدعوى هدم الأنفاق، التي تكمن تحت منازل أهالي رفح المصرية، وهي الدعاوي التي نفاها أهالي المدينة، ولم يثبتها الجيش، وإنما استمر بالقوة الجبرية في هدم المنازل، وتهجير السكان المصريين. وقال الشيخ إبراهيم المنيعي، رئيس اتحاد قبائل سيناء، إنها عملية في غاية الخطورة والهمجية، وأن الجيش يفجر المنازل بلا فترة تحذير كافية، وينسفها فوق ممتلكات ومتاع الأهالي بلا تعويضهم بأي شيء. ففي الفترة الممتدة ما بين تموز/ يوليو 2013 وآب/ أغسطس 2015 هدمت القوات المسلحة المصرية 3,255 مبنىً على الأقل، تنوعت بين مبان سكنية وتجارية وإدارية ومجتمعية، وطردت بالقوة عدة آلاف من المصريين القاطنين في رفح

[159] **المصري اليوم**، 2013/9/25.

[160] وكالة معاً، 2015/8/16.

[161] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2015/9/18.

[162] صحيفة **الشرق**، القاهرة، 2014/11/7؛ وقدس برس، 2015/6/14؛ والجزيرة.نت، 2016/3/23، انظر: http://bit.ly/23dhOqK

المصرية، عملية تمت على ثلاث مراحل، وتمّ فيها تدمير 685 هكتاراً (6.85 كم$^2$) من الأراضي الزراعية الخصبة[163].

يمكن فصل ما حدث في شمال سيناء، ورفح المصرية بالأخص، إلى فترتين زمنيتين، ما قبل عملية تنظيم أنصار بيت المقدس ضدّ الجيش المصري في 2014/10/24 وما بعدها، ففي ذلك التاريخ قام التنظيم بتنفيذ هجومين قُتل فيهما 31 جندياً. بعد العملية أصدر رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب مرسوماً بعزل وإخلاء مساحة طولية تقدر بـ 79 كم$^2$ على الحدود مع عمق بين 5–7 كم داخل سيناء، منطقة يسكنها نحو 78 ألف مصري هم أهالي رفح المصرية، وبعد هذا المرسوم صرح اللواء أركان حرب عبد الفتاح حرحور، محافظ شمال سيناء، أن القوات المسلحة هدمت 122 منزلاً فقط، وهو رقم نفته هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch بتحليلها لصور الأقمار الصناعية في الفترة الزمنية المحددة لتجد أن الجيش نسف 540 منزلاً في الفترة ما بين عزل الرئيس مرسي وبين إصدار المرسوم، وهو ما يمثل أربعة أضعاف الرقم الرسمي المصري بلا أيّ داعٍ، أما ما بعد العملية فقد نسف الجيش المصري 2,715 منزلاً[164].

كما كشفت القوات المصرية في حزيران/ يونيو 2015 عن حفرها خندقاً مائياً بعمق 20 متراً وعرض 10 أمتار، ويمتد على مسافة 2 كم من الحدود مع غزة، لوقف "عميات التسلل"، بحسب تعبيرها. وقالت إن قوات حرس الحدود وسلاح المهندسين بالجيش الثاني الميداني تمكنوا من حفر الخندق. كما ذكرت أن هدفها الاستمرار في حفر الخندق حتى يصل لعمق 30 متراً، وأن الجيش المصري سيقوم ببناء أبراج مراقبة بطول الخندق[165]. وفي 2015/9/18 بدأ الجيش المصري بضخ كميات كبيرة من مياه البحر في أنابيب عملاقة تضم مئات الثقوب، مددها في وقت سابق على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر، في محاولة لتدمير أنفاق التهريب أسفل الحدود، عبر إغراقها[166]. وأشار وزير البنى التحتية والطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس Yuval Steinitz إلى أن السيسي "غمر الأنفاق على حدود بلاده مع قطاع غزة بالمياه، بناءً على طلب من إسرائيل"[167].

---

[163] "ابحثوا عن وطن آخر: عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية،" موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2015/9/22، انظر: https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/22/281494

[164] المرجع نفسه.

[165] وكالة معاً، 2015/6/22، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=783539

[166] وكالة معاً، 2015/9/18، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=799308

[167] وكالة الأناضول للأنباء، 2016/2/6، انظر: http://bit.ly/1rrv50V

وقال رئيس لجنة الطوارئ في بلدية رفح الفلسطينية أسامة أبو نقيرة إن سلسلة من الانهيارات والانزلاقات في التربة وقعت في مناطق قريبة من منازل المواطنين؛ بفعل استمرار ضخّ المياه في الخندق المائي المصري على الشريط الحدودي مع مصر. وذكر أبو نقيرة أن الانهيارات دمرت منطقة واسعة في تلك المناطق، وأن حجمها وامتدادها لخارج الشريط الحدودي مؤشر قوي على خطورة ما وصلت إليه نتائج ضخّ الحكومة المصرية لمياه البحر على الحدود الفلسطينية المصرية، وهو ما يفاقم صعوبة معالجة الآثار المترتبة على عملية الضخ[168].

## 5. الموقف المصري خلال العدوان على غزة:

### أ. العدوان على قطاع غزة 2012:

بدأ الكيان الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة باغتيال القيادي في كتائب القسام أحمد الجعبري في 2012/11/14 على الرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة بوساطة مصرية. استنفرت مؤسسة الرئاسة وقيادة القوات المسلحة في مصر من أجل وقف العدوان الإسرائيلي. واجتمع الرئيس مرسي مع رئيس وزرائه هشام قنديل، ووزرائه ومساعديه، واستهل مرسي الاجتماع بكلمة أذاعها التلفزيون الرسمي دان فيها العدوان، وقال إن الشعب والقيادة والحكومة تقف بكل إمكاناتها لمنع العدوان وإراقة الدماء، مضيفاً: "على الإسرائيليين أن يدركوا أننا لا نقبل العدوان الذي يؤثر سلباً في الأمن والاستقرار في المنطقة". وطالب مرسي بضرورة وقف العدوان على قطاع غزة في شكل عاجل، وقال: "العدوان تكرر في شكل غير مقبول... ونتواصل مع قطاع غزة بأكمله ومع الفلسطينيين، ونقف معهم حتى نمنع هذا العدوان، فنحن لا نقبل بأيّ حال من الأحوال استمرار هذا العدوان والتهديد المستمر لقطاع غزة". وأوضح أنه اتصل بالأمين العام للجامعة العربية وطلب منه عقد اجتماع وزاري طارئ في أقرب وقت لبحث سبل منع العدوان على غزة، كما اتصل بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon وطلب منه أن تتحمل المنظمة الدولية المسؤولية تجاه منع هذا العدوان وضمان عدم تكراره، مشيراً إلى أن بان تفهم الموقف وأكد نقل هذه الرسالة إلى الجانب الإسرائيلي. وأشار مرسي إلى أنه اتصل أيضاً بالرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama وأبلغه بضرورة وقف هذا العدوان وعدم تكراره وضمان السلام

[168] وكالة معا، 2015/2/18، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=829312

والأمن في المنطقة، كما بحث معه في سبل تحقيق التهدئة والسلام "من دون مشاكل مستقبلية"، مؤكداً "حرص مصر على العلاقات مع الولايات المتحدة والعالم ورفضها التام للعدوان وحصار الفلسطينيين". وأضاف: "اتفقنا على أن تتواصل مصر والولايات المتحدة لمنع التصعيد أو استمرار العدوان في هذا الشكل"[169].

وفي تطور لافت على مستوى العلاقات بين مصر والكيان، أصدر مرسي في 2012/11/14 قراراً بسحب السفير المصري لدى "إسرائيل"، على خلفية العدوان على غزة[170]. ووصف مرسي ما يحدث في غزة بأنه "أمر خطير وعدوان سافر"، محذراً من تداعيات هذا العدوان، وقال إن "مصر لن تترك غزة وحدها، فإن مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس تماماً، والعرب اليوم مختلفون عن عرب الأمس تماماً"، وشدد على أن "مصر بإرادتها القوية وإمكاناتها الضخمة تقول إن غزة ليست وحدها"[171]. وقال مخاطباً "إسرائيل": "لن يكون لكم علينا سلطان ولا على غزة"، مشدداً على أن "مصر لا تريد حرباً مع أحد، ولسنا دعاة حرب، ولكننا لسنا دعاة سلام من طرف واحد، وما يحدث مرفوض"، وقال إن "مصر ما زالت تسعي لوقف العدوان على غزة وحقن الدماء"[172]. وذكر مرسي أن رئيس الوزراء المصري ذهب إلى قطاع غزة ليؤكد "أننا متضامنون مع أهل غزة ومعهم في خندق واحد، وأن ما يصيبهم يصيبنا". وتابع "أقول للمعتدي: إن الثمن باهظ لعدوانه وعليه أن يتحمل النتائج إذا استمر العدوان"[173].

وكان رئيس الوزراء المصري هشام قنديل قد وصل إلى قطاع غزة في أثناء العدوان في 2012/11/16، على رأس وفد كبير يضم وزراء وقيادات أمنية في زيارة استغرقت ثلاث ساعات، أعلن خلالها تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني، وتوجه قنديل فور وصوله إلى مقر الحكومة بغزة حيث التقى هناك رئيسها إسماعيل هنية وعدداً آخر من مسؤوليها[174].

---

[169] الحياة، 2012/11/16.

[170] الأهرام، 2012/11/15.

[171] الأهرام، 2012/11/17.

[172] المرجع نفسه.

[173] المرجع نفسه.

[174] الجزيرة.نت، 2012/11/16.

بعد لقاءات رئيس الاستخبارات المصرية عقدها اللواء رأفت شحاتة مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله، سلّم شحاتة في 2012/11/18 الجانب الإسرائيلي شروط فصائل المقاومة الفلسطينية لإبرام اتفاق تهدئة[175]. وفي 2012/11/21 أعلن وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton توصل الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل"، برعاية مصرية، إلى اتفاق للتهدئة[176].

برزت مواقف مهمة لأحزاب وقوى سياسية مصرية، تتضامن مع قطاع غزة، وتدين العدوان على القطاع، وقالت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إن ما حدث ويحدث في غزة من تعَدٍ صارخ على الأرواح والممتلكات وانتهاك للقانون الدولي يُعبّر عن أكذوبة السلام الصهيوني المزعوم[177]. ودان حزب الحرية والعدالة عملية اغتيال أحمد الجعبري[178]. ودعت جماعة الإخوان وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل"[179].

وفي تعليقه على سحب السفير المصري من "إسرائيل" قال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، إن سحب السفير خطوة أولى جادة ضمن حزمة إجراءات لمواجهة العدوان الصهيوني ضدّ شعبنا العربي في فلسطين[180]. وقال الناطق الرسمي باسم حزب النور يسري حمّاد "إن سحب السفير المصري وطرد سفير إسرائيل من مصر ليس كافياً"، وطالب حمّاد "بتقوية إخواننا في غزة عسكرياً من خلال الوسائل المتاحة عربياً، وأن الأمر يحتاج إلى قلب أسد وتصميم مؤمنين بذلك"[181].

أما ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل، فقال إن قرار الرئيس مرسي بسحب السفير قرار إيجابي. وأكد حسام الخولي، السكرتير العام المساعد لحزب الوفد، أن سحب السفير

175 الحياة، 2012/11/19.

176 القدس العربي، 2012/11/22.

177 اليوم السابع، 2012/11/13.

178 السبيل، 2012/11/15.

179 الأهرام، 2012/11/16.

180 اليوم السابع، 2012/11/14.

181 الحياة، 2012/11/15.

المصري من تل أبيب أمر طبيعي مع التصعيد المستمر للاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة. وقال علاء الروبي، نائب رئيس حزب التغيير، إن الوضع يحتم على مصر أن تسعى بقوة لاستكمال أدوات قوتها على جميع الأصعدة عسكرياً واستخباراتياً واقتصادياً لتعزيز وضعها الإقليمي ومواجهة التحديات. واستنكرت الجبهة السلفية الهجوم الغادر الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة[182]. وقال عادل القلا، رئيس حزب مصر العربي الاشتراكي، إن الوضع أصبح خطيراً ويجب على الرئيس الإنصات لصوت العقل وأن يؤمّن جميع الحدود المصرية، مع ضرورة وقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل".

ودان عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر، العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة وأهلها، وطالب الجامعة العربية باتخاذ إجراءات تتناسب وخطورة هذا العدوان. من جانبه، قال حسين عبد الرازق، نائب رئيس حزب التجمع، إن سحب السفير المصري من "إسرائيل" خطوة صحيحة ولا بدّ أن تتلوها خطوات أخرى مثل طرد السفير الإسرائيلي، وإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد[183]. وطالب حزب التجمع الرئيس مرسي وحكومته باتخاذ سلسلة من الخطوات المترابطة لردع العدوان الإسرائيلي على غزة الذي يهدد الأمن المصري، تشمل طرد سفير "إسرائيل" من مصر، وتجميد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية والسياسية الموقعة مع "إسرائيل"[184].

وطالب عبد المنعم أبو الفتوح، وكيل مؤسسي حزب مصر القوية المصري، عند زيارته لغزة خلال العدوان، بفتح معبر رفح بشكل كامل لكل الفلسطينيين دخولاً وخروجاً وعلى مدار الساعة[185]. كما طالب حزب مصر القوية، في بيان له، بطرد السفير الإسرائيلي من مصر.

ووجه كلّ من حزب الكرامة، والتيار الشعبي، والقوى السياسية، والمستقلين في سيناء، بياناً للرئيس مرسي، مطالبين فيه باتخاذ موقف مشرف يتناسب مع مصر الجديدة بعد ثورة 25 يناير ضدّ العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالبوا خلال اجتماع

---

[182] الأهرام، 2012/11/16.

[183] المرجع نفسه.

[184] اليوم السابع، 2012/11/19.

[185] وكالة سما، 2012/11/16.

لهم بعدم الاكتفاء بسحب السفير المصري، كما أكدوا على ضرورة طرد السفير الإسرائيلي، وقطع العلاقات وغلق السفارتين الإسرائيلية في القاهرة والمصرية في تل أبيب، وإلغاء معاهدة كامب ديفيد، ورفض جميع أشكال التطبيع[186]. كما دان حزب المصريين الأحرار، على لسان الناطق باسمه أحمد خيري، العدوان الإسرائيلي على غزة، واصفاً إياه بـ"الجريمة ضدّ الإنسانية"[187].

أما أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف فقد استنكر العمل البربري الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة[188]. وأصدر وزير الأوقاف المصري، طلعت عفيفي، بياناً طالب فيه المقاومة الفلسطينية بأن "تجمع صفها، لضرب العمق الصهيوني ضربات موجعة"، داعياً الرئيس مرسي إلى "الوفاء بما وعد به بعدم السماح بقتل الفلسطينيين". ودانت فعاليات نقابية مصرية، العدوان الإسرائيلي على غزة، مطالبة مصر والدول العربية باتخاذ موقف حاسم من ذلك العدوان[189].

**ب. العدوان على قطاع غزة 2014:**

لم يشهد اتفاق التهدئة الذي وُقع بوساطة مصرية في 2012/11/21 في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في 2012/11/14 والذي استمر ثمانية أيام، خروقات كبيرة في الفترة التي أعقبت عزل الرئيس مرسي، إلا أنه وفي أعقاب مقتل ثلاثة مستوطنين كانوا قد خطفوا في 2014/6/12 في مدينة الخليل، شنّ الجيش الإسرائيلي في 2014/7/8 عملية عسكرية ضدّ قطاع غزة، أطلق عليها اسم "الجُرف الصامد Operation Protective Edge"[190]. دانت وزارة الخارجية المصرية العدوان الإسرائيلي وأعربت عن رفضها الكامل جميع أعمال العنف التي تؤدي إلى إزهاق أرواح المدنيين من الجانبين[191]. وأعربت مصر في بيان لوزارة الخارجية عن رفضها للقصف الإسرائيلي على قطاع غزة، ووصفته بأنه "غير

[186] القدس العربي، 2012/11/16.

[187] المرجع نفسه.

[188] الأهرام، 2012/11/15.

[189] القدس العربي، 2012/11/16.

[190] الجزيرة.نت، 2014/7/8.

[191] الأهرام، 2014/7/8.

مسؤول" و"يأتي في إطار الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة العسكرية"[192]. إلا أن المتحدث باسم الخارجية المصرية بدر عبد العاطي قال إن "الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات ومغامرات، تحاك لخدمة أغراض داخلية، لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني"[193]. كما استعملت الخارجية المصرية تعبير "الأعمال العسكرية في قطاع غزة" في حديثها عن العدوان، ولم تُسمِّ طرفي الصراع، بل قالت "ندعو الأطراف المعنية بقبول وقف إطلاق النار"[194].

ووصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي العدوان على غزة بـ"الاقتتال"، خلال حديثه عن المبادرة المصرية لوقف النار في غزة في 2014/8/23، وتجنب ذكر طرفي الصراع حركة حماس و"إسرائيل"[195]. كما لم يشر السيسي في كلمته، التي ألقاها في افتتاح جلسة النقاش العام للدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations في 2014/9/24، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة[196].

وقررت السلطات المصرية فتح معبر رفح البري في 2014/7/9 بشكل استثنائي لاستقبال الجرحى الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي، لعلاجهم في المستشفيات المصرية ولإدخال معونات طبية إلى القطاع[197].

وطالب الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، رئيس لجنة الخمسين في مصر عمرو موسى، الأمة العربية بدعم صمود الشعب الفلسطيني[198]. أما عضو مجلس الشعب المصري السابق مصطفى بكري فقال "ليس معنى خلافنا مع حماس أن نصمت أمام العدوان الإجرامي الصهيوني"[199]. وطالبت حركة تمرد بسحب السفير المصري من تل أبيب، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، رداً على العدوان[200]. وتجدر

---

192 اليوم السابع، 2014/7/11.

193 الجزيرة.نت، 2014/7/12.

194 الحياة، 2014/8/24.

195 القدس العربي، 2014/8/24.

196 الأهرام، 2014/9/25.

197 فلسطين أون لاين، 2014/10/9.

198 الغد، 2014/7/12.

199 المصري اليوم، 2014/7/9.

200 الخليج، 2014/7/11.

الإشارة هنا إلى أن ردود الفعل من الأحزاب المصرية كانت ضعيفة وباهتة مقارنة بأيام مرسي في أثناء عدوان 2012، مما يشير للسقف المرتفع الذي وفره مرسي للمقاومة ومناصريها.

وتعرض قطاع غزة وحركة حماس، خلال العدوان، إلى حملة تحريض غير مسبوقة من قبل بعض السياسيين والإعلاميين المصريين، فقد قال الإعلامي توفيق عكاشة إن حماس هي من تسببت بالعدوان بعد أن أقدمت على خطف ثلاثة إسرائيليين[201]. وسخرت حياة الدرديري، المذيعة في قناة الفراعين، من فصائل المقاومة، إذ رأت أن ما تقوم به يمثل تهديداً للأمن القومي المصري لأن إطلاق الصواريخ ضدّ "إسرائيل" يؤدي إلى غياب الاستقرار في المنطقة، مطالبة الجيش المصري بمساعدة "إسرائيل" للتنكيل بالمقاومة الفلسطينية. وقالت في حلقة أذيعت من برنامج "مصر اليوم" على قناة الفراعين: "الشعب المصري الذي أصبح واعياً لكل هذه المؤامرات، لن يقبل من قواته المسلحة إلا ضرب بؤر الإرهاب في غزة، وتدمير حماس بعمليات عسكرية". وتابعت: "نحن كمصريين لن ننسى حين اعتدت حماس على السيادة المصرية، وشاركت في اقتحام السجون، وساعدت في قتل الأبرياء أيام ثورة 25 يناير"[202]. ووصفت الإعلامية المصرية أماني الخياط، مقدمة برنامج "صباح أون" على قناة أون تي في المصرية، ضرب "إسرائيل" لقطاع غزة بـ"مسرحية هزلية" ودعت الحكومة باستمرار إغلاق معبر رفح. وتساءلت الخياط عبر حسابها على تويتر Twitter: "لماذا لا يقصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بؤر حماس الإرهابية وهم يعلموا أماكنها جيداً، لماذا كل القتلى والمصابين من المواطنين المدنيين!"[203]. وقال الخبير العسكري اللواء محمود خلف، المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، إن صواريخ حماس "لا يصح عسكرياً إلا أن يطلق عليها شماريخ ظاهرة صوتية بلا أيّ تأثير حقيقي على الاحتلال". وأضاف خلف أنه لا يعدّ حماس حركة مقاومة حقيقية بل هي ظاهرة صوتية شكلية، لا تجيد التخطيط ولا تنفيذ أيّ مخططات أمنية[204]. وجاءت حملة التشويه هذه في ظلّ سكوت

[201] القدس العربي، 2014/7/16.

[202] القدس العربي، 2014/7/18.

[203] القدس العربي، 2014/7/18.

[204] الأهرام، 2014/7/18.

ورضا من النظام المصري، مما يطرح علامات استفهام حول موقفه من العدوان، وحول عدم اتخاذه إجراءات بحق هؤلاء الذين مارسوا الكذب والتحريض على المقاومة، وتوفير الغطاء لهم.

وهذا ما دفع الممثل المصري عمرو واكد، إلى وصف هذا الإعلام، عبر صفحته على تويتر بـ"إعلام الخزي والعار". وتساءل الفنان المصري: "متى وكيف انعكست الآية ليصبح المغتصب صاحب حقّ والمقاوم إرهابياً؟"[205].

وبدا الارتياح على الجانب الإسرائيلي من موقف النظام المصري خلال عدوان غزة 2014، حيث قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يدلين Amos Yadlin "مصر هذه المرة، بخلاف مصر في عمود السحاب، لا تدعم حماس"[206]. أما داني دانون Danny Danon نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، فقال إن "المصريين طلبوا منا قبل أسبوعين مواصلة ضرب حماس ومنع المفاوضات، لأن حماس لم تتألم بما فيه الكفاية"[207].

وفي 2014/7/14 أطلقت مصر مبادرة تطالب بوقف فوري لإطلاق النار بغزة[208]. وصادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر على المبادرة في 2014/7/15[209]. وأشاد وزير المالية الإسرائيلية يائير لابيد Yair Lapid ببنود المبادرة، وعدّ أنها تحرم حماس من أيّ إنجازات حقيقية على الأرض، في حين ضمنت ألا تقدم تل أبيب أيّ تنازلات[210]. إلا أن حماس "اعتذرت عن قبول المبادرة المصرية التي تمّ طرحها عبر وسائل الإعلام"[211]. ورأى وزير خارجية مصر سامح شكري أن "حماس كان بوسعها إنقاذ أرواح أربعين فلسطينياً على الأقل من سكان غزة لو قبلت بوقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر ووافقت عليه إسرائيل"[212].

---

[205] **الشرق**، القاهرة، 2014/7/23.

[206] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2015/9/10.

[207] **الأخبار**، 2014/8/9.

[208] **الأهرام**، 2014/7/14.

[209] موقع صوت إسرائيل والتلفزيون الإسرائيلي (عربيل)، 2014/7/15.

[210] عربي 21، 2014/7/15.

[211] صحيفة **القدس**، 2014/7/16.

[212] **عكاظ**، 2014/7/18.

في المقابل أكد عدد من الأحزاب والقوى السياسية المصرية في بيان مشترك لها، أن الحياد من جانب الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام المصري بين الجانب الفلسطيني والكيان الإسرائيلي مرفوض تماماً، لافتة النظر إلى أن المبادرة المصرية غير كافية لوقف العدوان على غزة. ووقع على البيان كل من أحزاب الدستور، ومصر القوية، والمصري الديموقراطي الاجتماعي، وحزب الكرامة، والتحالف الشعبي الاشتراكي، وجبهة طريق الثورة، وحزب مصر الحرية، وحزب العيش والحرية تحت التأسيس[213].

وبعد عدة أيام من المفاوضات غير المباشرة بين الوفد الفلسطيني والجانب الإسرائيلي بوساطة مصرية في القاهرة، تمّ التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في 2014/8/26[214]، وجاء إعلان التهدئة في بيان أصدرته وزارة الخارجية المصرية، الذي جاء فيه:

> حفاظاً على أرواح الأبرياء، وحقناً للدماء، واستناداً للمبادرة المصرية وتفاهمات القاهرة عام 2012، تدعو مصر الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى وقف شامل ومتبادل للنار، بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من 6 أميال بحرية [11.11 كم]، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في المواضيع الأخرى خلال شهر من تثبيت وقف النار الذي حدد له الساعة السابعة بتوقيت القاهرة[215].

أما معبر رفح فقد رفضت مصر إدراجه ضمن الاتفاق، لأنه شأن مصري فلسطيني[216]. وأكد السيسي أن حكومته "لن تتوانى عن تلبية المطالب الإنسانية للأشقاء في غزة من خلال معبر رفح، (لكن) الأمر يتعلق في الوقت نفسه بالأمن القومي المصري". ورفض قصر أزمة غزة على قضية معبر رفح فقط، وأوضح أن "معبر رفح لم يكن أصلاً في بنود اتفاقات المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية سنة 2005 لأن هناك معابر كثيرة"[217].

---

[213] اليوم السابع، 2014/7/17.

[214] الحياة، 2014/8/27.

[215] المرجع نفسه.

[216] الحياة، 2014/8/26.

[217] الحياة، 2014/8/25.

تكاد الآراء تتوزّع بين ادّعاء أن المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار وإنهاء العدوان على قطاع غزة سنة 2014 في زمن الرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي، هي نسخة حرفية من اتفاق التهدئة الذي أوقَف حرب سنة 2012، والذي تَقدَّمت به مصر خلال فترة الرئيس السابق محمد مرسي، وبين رأي مُضاد لا يرى وجهاً للمُقارنة، بل ينسب بنوداً سلبية أو إيجابية، حاضرة في مشروع 2014، أو غائبة عن اتفاق 2012، أو العكس من ذلك، نجد ذلك في[218]:

1. حجم الديباجة والآليات في المبادرة المصرية 2014 صار ضِعف حجم جسم المبادرة نفسها.
2. ديباجة المبادرة المصرية 2014 تُطالِب المنظمات الفلسطينية الاعتراف بأن عملها عُنف اقتضى "عُنفاً مُضاداً".
3. مِن "وَقف استهداف الأشخاص" عامة في 2012، إلى "وَقف استهداف المدنيين" الفلسطينيين حصراً في 2014.
4. توسيع مفهوم الأعمال العدائية ضدّ "إسرائيل" في مبادرة 2014 لتشمل: تحت الأرض أو الأنفاق، وإلى ومِن غزة بالاتجاهين.
5. المشروع المصري في 2014 أسقط "عدم تقييد حركة السكان"، وأضاف ربط فتح المعابِر بالاستقرار الأمني.
6. تفاهم على "تهدئة – وقف إطلاق نار" حصراً في 2012، بُحث في "موضوع الأمن" عامةً في 2014.
7. قَبِلت "إسرائيل" مبادرة 2014، عند طرحها، من دون شروط مُسبَقة، لأن كل طلبات "إسرائيل" وشروطها قُبِلت مُسبَّقاً.
8. مبادرة 2014 تُلزِم مصر بتنفيذها وضبط مُدخلات الأنفاق إلى غزة وفق المفهوم الإسرائيلي للأمن.
9. تُلزم ديباجة مبادرة 2014 المنظمات الفلسطينية "تحقيق السلام في المنطقة".
10. ذكرت مبادرة 2014 "أهمية تحقيق السلام في المنطقة"، ونسيت مبادئ السلام، وتحقيق العدالة والشرعية الدولية.

---

[218] حسين أبو النمل، "العدوان على قطاع غزة. قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهمات 2012،" موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2014، انظر:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/839fb7a4-7204-47f7-9ea6-1d402315dd55.pdf

11. تستدرج مبادرة 2014 الطرف الفلسطيني لمباحثات مفتوحة، ونفق تفاوض لا ينتهي.

## 6. اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى مصر:

بعد سنوات من إغلاق مصر لأبوابها أمام اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فتحت ثورة 25 يناير أبواب مصر أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سورية هرباً من القتل والدمار والاعتقال. وكانت مصر من أولى الدول التي سهّلت على اللاجئين الفلسطينيين الدخول إليها؛ إذ كان شرطها الوحيد أن يكون عمر ربّ الأسرة أكثر من أربعين عاماً، والنساء لا يحتجن إلى تأشيرة دخول، والأبناء الذكور الذين فوق الـ 18 عاماً يحصلون على تأشيرة دخول شرط مرافقة العائلة[219].

نتيجة لهذه التسهيلات أصبحت مصر مقراً مؤقتاً لعدد من العائلات، ريثما تحين لهم فرصة الرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع، أو لحين تمكنهم من الوصول إلى أوروبا عبر ركوب مراكب بحرية غير آمنة، أو لحين تمكنهم من الدخول إلى ليبيا.

وبالرغم من سماح السلطات المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي بدخول اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سورية إلى أراضيها، إلا أن الحكومة لم تسمح لهم بدخول الأراضي المصرية إلا عبر طريق واحد يصل مطار دمشق الدولي بمطار القاهرة[220]، ولم تعترف بالفلسطينيين الفارين من سورية لاجئين على أراضيها، مما يؤهلهم للحصول على خدمات الرعاية الصحية المدعومة من الدولة وغيرها من الخدمات المشابهة، أسوة باللاجئين السورين، على الرغم من أن الأسباب ذاتها حملتهم على الفرار[221]. وبررت وزارة الخارجية المصرية ذلك أن القوانين المصرية لا تعدّ الفلسطيني لاجئاً، أياً كانت الدولة التي وفد منها، وبالتالي يصعب أن تتم مساواة اللاجئين الفلسطينيين بالسوريين؛ نتيجة لذلك لم يُعدّ اللاجئ الفلسطيني من سورية الذي لجأ إلى مصر لاجئاً، بل مقيماً، إما بغرض السياحة أو الدراسة أو العمل؛ وبذلك أصبح محروماً من رعاية المؤسسات

---

[219] علاء برغوث، اللاجئون الفلسطينيون السوريون في مصر، فصل جديد في رواية العودة، مجلة **العودة**، العدد 64، السنة 6، كانون الثاني/ يناير 2013.

[220] تحذير من التمييز ضد فلسطينيي سوريا في مصر، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013/4/5.

[221] نيل سامونذز، "كالسمك خارج الماء" ثانيةً. اللاجئون الفلسطينيون في مصر بعد مغادرتهم سورية، موقع منظمة العفو الدولية، 2013/6/25، انظر: http://bit.ly/24StkHm

الدولية أو الأهلية؛ كما لم تقدم الأونروا لهم أيّ مساعدات لأن مصر لا تدخل ضمن نطاق عمل الأونروا[222].

واتهم المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mediterranean Human Rights Monitor، في بيان مشترك مع تجمع "راصد فلسطينيي سورية" في 2013/3/29، السلطات المصرية بأنها تمارس تمييزاً واضحاً ضدّ الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية، حيث لا تتم معاملتهم على قدم المساواة مع اللاجئ السوري، وذلك بصورة تهدد أمنهم وتوجد تعقيدات في وضعهم القانوني على المدى البعيد[223].

ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر بعد عزل الرئيس مرسي، وتعرض اللاجئون للضرب والاعتقال بالعشرات، والخطف والقتل أحياناً، بالإضافة إلى توقف كل الإجراءات الإدارية التي منحت لهم، من تجديد إقامات وتصديق الأوراق الثبوتية، وتمّ التضييق على الطلاب في المدارس، ومَنْعُ من كان يعمل في الأعمال الحرة، وحجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، ورحّل العشرات بصورة تعسفية وسُلّموا إلى السلطات السورية، ورحّل آخرون إلى لبنان[224].

وبدأت مصر بترحيل اللاجئين الفلسطينيين من أراضيها إلى سورية في 2013/10/4، حيث قامت بترحيل 35 فلسطينياً عبر مطار القاهرة إلى سورية[225]. وواجه معظم اللاجئين مشكلات وصعوبات في التسجيل، سببها عدم وضوح الموقع القانوني للاجئ الفلسطيني من سورية؛ فهو تارة يحسب على سورية، وتُطلب منه أوراق من السفارة السورية، وتارة أخرى يحسب فلسطينياً وتُطلب منه الأوراق نفسها من السفارة الفلسطينية[226]. وأصبح من غير المسموح للاجئ الفلسطيني السوري الدخول إلى مصر دخولاً طبيعياً، فأصبح بذلك عرضة للنصب والابتزاز؛ فقد استطاع البعض الحصول

---

[222] مروة عامر، معاناة الفلسطينيين اللاجئين من سوريا في مصر، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/6/18، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130618_palestiniansyrians_egypt

[223] فلسطين أون لاين، 2013/3/29.

[224] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف** (لندن: مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، شباط/ فبراير 2015)، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf

[225] وكالة معاً، 2013/10/4.

[226] علاء برغوث، **مرجع سابق**.

على تأشيرة دخول بثمن مرتفع جداً، تراوحت بين 2.5-3 آلاف دولار تدفع لسماسرة، علماً بأنها في الوضع الطبيعي كان لا يترتب على الحصول عليها أيّ رسوم[227].

واتهم المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ومركز حقوق اللاجئ الفلسطيني، ومركز العودة الفلسطيني، السلطات المصرية بالقيام بعملية استهداف ممنهج للفلسطينيين القادمين من سورية إلى أراضيها، داعية القاهرة إلى احترام التزاماتها تجاههم وفق ما يمليه القانون الدولي[228].

## ثانياً: العلاقة مع "إسرائيل":

مرت العلاقات الإسرائيلية المصرية بمرحلة تحوّل تاريخي عقب نجاح ثورة 25 يناير في الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، وذلك على الرغم من "الصلاة لسلامة مبارك"، حيث أشار الصحفي الإسرائيلي ألوف بن Aluf Benn في 2010/5/26، أي قبل أكثر من نصف عام من نشوب الثورة، إلى أن الشخص الأكثر قرباً من "إسرائيل"، من بين جميع رؤساء العالم، هو مبارك. فقد أصبحت مصر، بفضل مبارك، حليفاً استراتيجياً لـ"إسرائيل"، كما ضمنت الاستقرار الأمني لـ"إسرائيل"، وتمّ تقليص ميزانية الأمن الإسرائيلي، وخُفض عدد الجيش الإسرائيلي... والمسؤول عن هذا كله هو مبارك، ونتيجة لكل ذلك فإنه لو مُنح قادة "إسرائيل" اختيار أمنية واحدة، لاختاروا: "الخلود لمبارك"، وذلك بحسب ما أورده ألوف بن نقلاً عن مصدر إسرائيلي[229]. لكن هذه الأمنيات لم تشفع في بقاء حكم مبارك، فعندما بدأت المظاهرات، وازداد زخمها، صدمت "إسرائيل"... حيث كان الوضع مقلقاً على مصير حليفها الإقليمي الأهم، وعبرت عن دعمها لمبارك، غير أنه ونتيجة لحساسية الوضع، طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu من جميع الوزراء والناطقين باسم الحكومة بعدم التطرق إلى الثورة المصرية في وسائل الإعلام... واستمرت حساسية الموقف الإسرائيلي وغموضه حتى تنحي مبارك... كما أولت المؤسسات الإسرائيلية

---

[227] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.

[228] **القدس العربي**، 2013/9/20.

[229] *Haaretz*, 26/5/2010, http://www.haaretz.com/prayer-for-the-health-of-the-rais-1.292269

اهتماماً كبيراً بتأثيرات الثورة على "إسرائيل"، وشمل ذلك الكثير من المجالات، أهمها: مستقبل معاهدة كامب ديفيد، ووضع "إسرائيل" العسكري والاقتصادي، وميزان القوى في المنطقة، والقضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة[230]. وقد زادت عناصر القلق الإسرائيلي بصعود الإسلاميين المعروفين بعدائهم لـ"إسرائيل" ورفضهم لاتفاقيات كامب ديفيد، إلى سدّة الحكم. غير أن صعودهم كان مؤقتاً ومجتزأ بعد تعطيل مجلسي النواب والشورى اللذيْن فازوا بهما، وإسقاط الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعطيل الدستور، إثر مظاهرات 30 يونيو، وإثر الانقلاب العسكري المتحالف مع عدد من الأحزاب السياسية في 2013/7/3.

ظلّت السياسات الإسرائيلية تسعى إلى التزام الجهة التي تحكم مصر باتفاقيات التسوية السلمية، وإلى ضبط الشارع المصري ومنع أيّ حالات عدائية ضدّ "إسرائيل"، والتوافق على سياسة متناغمة في حصار قطاع غزة، وإسقاط الحكومة التي تقودها حماس. كما لا تُخفي بعض الجهات الإسرائيلية رغبتها في بقاء مصر ضعيفة مثقلة بعناصر الفساد والتخلف والديكتاتورية، وغير قادرة على الانطلاق الحضاري والنهضوي والتنموي، والذي قد يُغير موازين القوى في المنطقة. بل إن هذه الجهات ستكون أكثر سعادة عندما تغرق مصر في مشاكلها وخلافاتها وتتحول إلى دولة فاشلة. غير أن الساسة الإسرائيليين كانوا حريصين على عدم استفزاز المواطن المصري، وعدم إحراج شركائهم السياسيين المفضلين من خلال إبراز مواقف داعمة مكشوفة لهم[231].

شكل الموقف من اتفاقية كامب ديفيد والعلاقة مع الكيان الإسرائيلي مادة رئيسية في الحملات الانتخابية لمرشحي الانتخابات الرئاسية في مصر، فقد أشار مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي إلى أنه كان في السابق يرفض اتفاقية كامب ديفيد، ولكنه في حالة أصبح رئيساً للجمهورية فسيحترم المواثيق والعهود، مستدركاً بالقول: "لكن على الطرف الآخر احترامها أيضاً"، مشدداً على عدم احترام الطرف الآخر، أي "إسرائيل"، للسلام. وطالب مرسي الطرف الصهيوني بالالتزام والوفاء باتفاقيات السلام، قائلاً:

---

[230] محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/4/21، انظر: http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13#a2

[231] للمزيد انظر: قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، سلسلة ملف معلومات (21) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، انظر: http://www.alzaytouna.net

"السلام ليس كلام وإنما السلام فعل على الأرض"[232]. وأكد مرسي على أن الاتفاق مع "إسرائيل" فيه "حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم"[233]. وفي خطابه الرسمي الأول، أكد الرئيس مرسي على أنه يحمل رسالة سلام للعالم، وقبلها رسالة حقّ وعدل، وأكد على التزامه بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية[234].

ومن جهته، أكد المرشح الرئاسي أحمد شفيق أن حدود بلاده "خطّ أحمر لإسرائيل، لا يمكن تجاوزه"، مشدداً على أنه لا يخشى إطلاقاً زيارة تل أبيب، وقد يفكر في ذلك في حال فوزه بالرئاسة "شرط أن يسبق ذلك تصرف مناسب من الحكومة الإسرائيلية". ودعا شفيق "إسرائيل" أن تبدي تفهماً للسلام العادل الشامل[235]. فيما قال المرشح عبد المنعم أبو الفتوح إن اتفاقية كامب ديفيد هي "اتفاقية إذعان وسوف يتم النظر فيها مرة أخرى"، وأضاف: إن "العلاقة بين الدول تتم على نظام المصالح"[236]. وقال المرشح حمدين صباحي إنه في حالة فوزه بانتخابات الرئاسة فسيتعامل مع "إسرائيل" بشكل مختلف، وشدد على أن أيّ تعاون أو مشروعات مشتركة مع "إسرائيل" خارج بنود اتفاقية السلام لن يستمر في حال وصوله إلى منصب رئيس الجمهورية[237]. كما أشار المرشح عمرو موسى إلى أنه "من الممكن التعديل على بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد، كان هناك دوافع تهدد الأمن القومي لمصر، ولا يوجد أي نية لاتفاقية جديدة مع إسرائيل ما دامت اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية قائمة"[238].

عملت "إسرائيل"، منذ اليوم الأول لتسلم مرسي الرئاسة، على إظهار أن العلاقة طبيعية بين البلدين، من خلال إرسال رسائل تهنئة للرئيس مرسي بمناسبة انتخابه، وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، حيث أشار المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أرسل رسالة إلى الرئيس

---

232 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/5/10، انظر:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=114981

233 الحياة، 2012/5/12.

234 اليوم السابع، 2012/6/30.

235 الراي، 2012/5/3.

236 الراي، 2012/5/10.

237 وكالة وفا، 2012/5/13، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=130877

238 الراي، 2012/5/16.

مرسي للتهنئة بمناسبة انتخابه رئيساً لمصر[239]. كما نفى ياسر علي صحة الأخبار التي تحدثت عن إرسال الرئيس مرسي خطابات شكر للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres، حيث نشرت وسائل إعلام إسرائيلية رسالة منسوبة للرئيس المصري موجهة للرئيس الإسرائيلي، ووصفتها بأنها رسالة نادرة وصديقة من النظام الجديد في القاهرة. وقالت وسائل إعلام إن الرئيس مرسي عبّر عن شكره العميق لبيريز على رسالتيه اللتين بعث بهما إليه لتهنئته بالفوز في الانتخابات وحلول شهر رمضان[240].

كما سربت صحيفة "ذا تايم أوف إسرائيل" The Times of Israel على موقعها في 2012/10/17 خطاب الاعتماد الذي حمله السفير المصري الجديد في "إسرائيل" عاطف سالم إلى بيريز، والموقّع من الرئيس مرسي، وقد أثارت بعض العبارات المستخدمة في الخطاب جدلاً مصرياً. غير أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية أكد على أن الرئيس محمد مرسي، وقّع على أكثر من عشرة خطابات ترشيح سفراء جدد لدول مختلفة في اليوم نفسه الذي وقّع فيه على الخطاب المرسل للرئيس الإسرائيلي. وأوضح أن الصيغة الموجهة لرئيس "إسرائيل" هي الصيغة نفسها الموجهة لبقية رؤساء الدول الأخرى، ولا يقصد بها شخص بعينه ولا ميزة فيها لأحد، مشيراً إلى أن تلك الصيغة بروتوكولية بحتة وموجودة منذ أيام الرئيس عبد الناصر وتكاد تكون من أيام الملك فاروق. مشيراً إلى أن هذه الخطابات سرية ولكن الطرف الآخر، يقصد "إسرائيل"، سربها للرأي العام ليقول له إن الرئيس مرسي يصفه بـ"صديقي العزيز" للإيحاء بموقف معين، ولكن الحقيقة أن هذه الصيغة لا تعبر عن أيّ موقف سياسي[241].

غير أن المشهد المصري الإسرائيلي شهد أزمة، وذلك بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2012/11/14، حيث أمر الرئيس مرسي بسحب السفير المصري لدى "إسرائيل" احتجاجاً على العدوان، كما طالب الرئيس من وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير الإسرائيلي بمصر، وتسليمه رسالة احتجاج بشأن العدوان، والتأكيد

---

[239] **الشرق الأوسط**، 2012/7/2.

[240] **الأهرام**، 2012/7/31.

[241] **الأهرام**، 17 و2012/10/19.

على ضرورة الوقف الفوري لكل أشكال العدوان[242]. وشدد وزير الخارجية المصري، محمد كامل عمرو، على أن بلاده لن تسمح للعلاقات التي تربطها مع "إسرائيل" تقييد دعمها للشعب الفلسطيني[243].

ورأى باحثون ومعلقون إسرائيليون أن العلاقات بين مصر و"إسرائيل" خلال حكم مرسي كانت هشة ومتأزمة، بالرغم من محافظتها على معاهدة كامب ديفيد. حيث قال دوف فايسغلاس Dov Weissglas، مدير ديوان رئيس الوزراء الأسبق أريل شارون Ariel Sharon، إن "مصر الجديدة مختلفة تماماً في تعاملها مع إسرائيل اليوم وغداً، ومصر بقيادة الإخوان المسلمين ستظل تناصب إسرائيل العداء، وإن عدم إلغائها كامب ديفيد ينم عن اعتبارات تكتيكية راهنة". وقال إن القاهرة منحت حركة حماس "بوليصة تأمين" تردع الجيش الإسرائيلي عن اجتياح بري لقطاع غزة، مضيفاً أن مصر "ملتزمة أكثر بحماس من التزامها بعلاقات مع إسرائيل". وقال السفير الإسرائيلي السابق بالقاهرة تسفي مزال Zvi Maze "إن الحرب على غزة كشفت أن مصر الجديدة متكأ واهٍ بالنسبة لإسرائيل"، وشدد على أن "مشاعر الكراهية لإسرائيل تحرك الرئيس محمد مرسي". وذكر الباحث بمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) التابع لجامعة تل أبيب عوديد عران Oded Eran أن الأزمات بقطاع غزة من شأنها أن تزيد علاقات "الدولتين هشاشة". كما أكد المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط ورئيس مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية Chaim Herzog Center for Middle East Studies and Diplomacy في جامعة بن غوريون في بئر السبع يورام ميتال Yoram Meital أن مرسي يقود خطاً مختلفاً تماماً عن سابقه حسني مبارك. وشدد على أن علاقات مصر و"إسرائيل" في حالة أزمة متواصلة. ولكن المحلل الإسرائيلي جاكي حوجي Jacky Hugi استبعد أن "يقطع مرسي الخيط مع إسرائيل، خوفاً من زعزعة الاستقرار داخل مصر". وأشار الباحث المتخصص في العلاقات المصرية الإسرائيلية إسرائيل جرشوني Israel Gershoni إلى أن "مستقبل العلاقات بين البلدين مرهون بمؤثرات كثيرة لا أحد يستطيع التنبؤ بها وهي مفتوحة

---

[242] **الأهرام**، 2012/11/15.

[243] **صحيفة الشرق**، الدوحة، 2012/11/16.

على عدة احتمالات"[244]. كما أكد رئيس الموساد Mossad السابق أفرايم هاليفي Efraim Halevy أن العلاقة بين مصر و"إسرائيل"، بعد خلع مبارك، وخصوصاً في عهد مرسي، كانت تتميز بالجفاء والقطيعة وهناك دلائل على هذا. وأضاف: "نستدل على هذا، بموقف في اليوم الذي انتخب فيه محمد مرسي أرسل بنيامين نتنياهو رسالة تهنئة للرئيس مرسي، وتوقع رداً مهذباً منه، ولكن هذا لم يحدث، وطوال هذه الفترة لم يحدث أيّ اتصال على المستوى السياسي بين مصر وإسرائيل"[245].

وبعد الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في 2013/7/3، لم تُخفِ النُّخب السياسية والعسكرية والمثقفة في "إسرائيل" ارتياحها من الذي حدث في مصر. إذ مثَّل موجة ارتدادية في وجه "الربيع العربي"، وقام بضربة قاسية ضدّ الإسلام السياسي. كما قامت أجهزة الانقلاب بتشديد الحصار على قطاع غزة وتدمير الأنفاق، وبحملة تشويه إعلامية واسعة ضدّ قوى المقاومة الفلسطينية. وبعث الانقلاب الحياة في محور "الاعتدال العربي" الذي يدعم مسار التسوية السلمية، ويحتفظ بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة. وعطَّل الانقلاب بلورة الظروف باتجاه إلغاء اتفاق كامب ديفيد بين مصر و "إسرائيل". وقد خفف كل ذلك من مخاطر التغيرات، التي قد تحمل طابعاً معادياً، في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"[246].

ومما لا شكّ فيه أن تحولاً قد طرأ على العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد الانقلاب، حيث جاء هذا التحول بفعل الاعتبارات التي تحكم كلاً من قادة الانقلاب والنخبة الحاكمة في تل أبيب. ولم يكن من المفاجئ احتفاء الإسرائيليين، لا سيّما النخب الحاكمة والمثقفة، بالانقلاب، حيث إن محافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب رأت أن الانقلاب قد حسَّن بشكل كبير من البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" عبر الإسهامات التالية[247]:

أولاً: ضَمِن الانقلاب مواصلة مصر احترام اتفاقية كامب ديفيد، التي تُعدُّ أحد أعمدة الأمن القومي الإسرائيلي، نظراً لأنها ضمنت خروج مصر من دائرة العداء مع "إسرائيل"؛ فقد كان الكثير من الأوساط السياسية والاستراتيجية في "إسرائيل" ينطلق

[244] الجزيرة.نت، 2012/11/26، انظر: http://bit.ly/1WOueoN

[245] وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2013/7/27، انظر: http://bit.ly/1Q7gqE0

[246] "مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء الانقلاب،" سلسلة تقدير استراتيجي (62)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013/12/3.

[247] المرجع نفسه.

من افتراض مفاده أن تفجر ثورة 25 يناير، وانتخاب مرسي للرئاسة، وصعود الإسلام السياسي يُسهم في بلورة ظروف تقود إلى إلغاء كامب ديفيد.

ثانياً: سماح قادة الانقلاب باستعادة بعض مظاهر الشراكة الاستراتيجية التي كانت قائمة في ظلّ نظام مبارك، وقد تجلت أهم هذه المظاهر في تشديد الحصار على قطاع غزة، ومحاولات نزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية، من خلال حملات التشويه الإعلامي الممنهج. في حين أن حكم مرسي كان قد خفف من ظروف الحصار، كما حَسَّن من شروط المقاومة في مواجهة "إسرائيل" من خلال مواقفه الإيجابية في أثناء الحملة العسكرية التي شنها الجيش الإسرائيلي على القطاع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

ثالثاً: أدى الانقلاب إلى تخفيف الضغوط والتكاليف المتزايدة التي تُثقل الاقتصاد الإسرائيلي، فقد أدى إلى درجة أعلى من الاطمئنان، حيث سمحت بتخفيف الإجراءات التي وضعها الجيش الإسرائيلي بعد ثورة 25 يناير وبعد انتخاب مرسي؛ والتي نصت على إعداد المزيد من الفرق والألوية العسكرية، والزج بها على الحدود مع مصر أو بالقرب منها، علاوة على إقامة مطارات ومنشآت حربية جديدة، وهذه المشاريع كانت ستكلف الخزانة العامة مليارات الدولارات.

رابعاً: بعث الانقلاب الحياة في "محور الاعتدال العربي"، الذي كان مهدداً بالاندثار؛ وهذا يسمح بتوفير البيئة العربية الداعمة لمسار التسوية السلمية، وبناء علاقات سياسية وتطبيعية محتملة مع "إسرائيل"؛ وإيجاد بيئة صديقة للولايات المتحدة، والتي هي الحليف والشريك الأساسي لـ"إسرائيل".

خامساً: إن الانقلاب في مصر شكل ضربة قاسية للثورات والتغيرات في العالم العربي، كما شكل ضربة قاسية للإسلام السياسي؛ وهو ما عدّته "إسرائيل" مكسباً، حيث كانت دوائر صناعة القرار الإسرائيلي تخشى من تَغيُّر البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"، من خلال نشوء أنظمة معادية، تعبّر عن الإرادة الحرة للإنسان العربي، وتسعى لاستكمال عناصر القوة وبناء حالة نهضوية تؤدي إلى تغيُّر الموازين لصالح الجانب العربي المسلم.

إن إدراك "إسرائيل" للدور الذي يلعبه الانقلاب في تحسين بيئتها الاستراتيجية، دفع صناع القرار فيها إلى التحرك بشكل فاعل للمساعدة في تثبيت أركان الانقلاب، من خلال دعم عملية تأمين شرعية دولية له، عبر تحرك ديبلوماسي ودعائي نشط في أوروبا،

والولايات المتحدة، والمحافل الدولية. بل والسعي لتوفير دعم اقتصادي له، حيث برز تحرك إسرائيلي لدى كل من الإدارة والكونجرس Congress والنخبة الإعلامية الأمريكية، لإقناعها بعدم قطع المساعدات للجيش؛ علاوة على طرح الإسرائيليين أفكاراً حول هذه القضية، مثل خطط على غرار "خطة مارشال Marshall Plan"، التي أقدم عليها الغرب لإنهاض ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية[248].

كما أصدر المركز القومي الإسرائيلي تقريراً تضمن مجموعة توصيات بشأن ردّ الفعل الذي ينبغي على "إسرائيل" اتخاذه بهذا الصدد، ومما جاء فيه، دعوة "إسرائيل" إلى "تعميق التعاون مع الجيش المصري، ومواصلة السماح له بدفع المزيد من القوات في سيناء"، وإلى بذل جهد من أجل ضمان تواصل الدعم لمصر مالياً وعسكرياً. بالإضافة إلى التوصية بالعمل على فتح قنوات تنسيق سرية مع "الأنظمة السنية الملكية"، التي كانت تأمل بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، والذي كانت حماس أكثر المتضررين منه، على حدّ وصف كاتبي التقرير[249].

وخلال انتخابات الرئاسة المصرية، ظهر اهتمام إسرائيلي واضح بفوز المرشح عبد الفتاح السيسي على المرشح حمدين صباحي، حيث عدّت تقديرات إسرائيلية السيسي أكثر اعتدالاً في رؤيته لـ"إسرائيل"، وذلك بناءً على تصريحات أدلى بها لوسائل الإعلام، والتي قال فيها إن معاهدة السلام بين الدولتين مستقرة، وإن مصر ستظل دولة تسعى إلى السلام ليس على المستوى الثنائي فقط بل على المستوى الإقليمي أيضاً، على أساس قيام دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل". كما شدد السيسي على أن عدم استقرار الوضع الأمني في سيناء لا يهدد مصر فحسب بل والجانب الإسرائيلي كذلك، في إشارة إلى أن هناك مصلحة إسرائيلية في أن تتعاون تل أبيب مع القاهرة من أجل فرض الاستقرار في شمال سيناء[250].

كما أعرب عدد من المسؤولين الإسرائيليين عن "ارتياحهم" للسيسي، حيث دعا رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك Ehud Barak إلى دعم السيسي الذي وصفه بـ"الزعيم الذي أنقذ مصر من السقوط في الهاوية". وأشار المحلل إيلي نيسان

[248] المرجع نفسه.

[249] حسن ابحيص، "القضية الفلسطينية والعالم العربي،" في محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 137.

[250] موقع الحرة، 2014/5/26، انظر: http://arbne.ws/1mfPJJe

Eli Nissan إلى أن التواصل قائم منذ سنين بين تل أبيب والمؤسسة العسكرية المصرية، وشدد على تطابق المصالح الاستراتيجية للجانبين، سواء فيما يتعلق بـ"القضاء على الإرهاب في سيناء" أم "مكافحة حركة حماس القريبة من جماعة الإخوان". وأضاف أن "من مصلحة إسرائيل ومصر أن يفوز المرشح البارز السيسي في هذه الانتخابات"، موضحاً أن النظام المصري برئاسة السيسي في حال تمّ انتخابه سيهتم بمواصلة العلاقات بغض النظر عن تعثر المحادثات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني[251]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصادر إسرائيلية قالت لصحيفة معاريف Maariv في آب/ أغسطس 2012، بعد تعيين السيسي وزيراً للدفاع، إن السيسي "يحتفظ بعلاقات جيدة بكل القيادات الأمنية في إسرائيل، ابتداء من رئيس الهيئة السياسية – الأمنية بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad، حتى المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق مولخو Yitzhak Molcho، ووزير الدفاع إيهود باراك"[252].

وبعد فوزه بانتخابات الرئاسة، أكد السيسي في مقابلة مع قناة فرانس 24 أو France 24 الفرنسية، أنه لن يسمح بأن يتمّ تهديد أمن "إسرائيل" من خلال سيناء، أو أن تكون قاعدة لتهديد الجيران، من خلال إجراءات أمنية مشددة. وشدد على أن السلطات المصرية ستأخذ "إجراءات أمنية لتأكيد سيادتنا عليها، ولنؤكد أننا لن نسمح بأن تتخذ سيناء قاعدةً لتهديد جيراننا أو منطقة خلفية لهجمات ضدّ إسرائيل". وأشار إلى أنه "لا يمكن نزع فتيل المشكلة التي نحن فيها إلا من خلال إجراء إيجابي كبير، أن يكون للفلسطينيين أمل في دولة يعيشون فيها مثلما يعيش الإسرائيليون". ورأى السيسي أن أحد أسباب الإرهاب هو "القضية الفلسطينية والأفكار المتطرفة والإسلام السياسي جذوره كلها واحدة، ولا يمكن فصل داعش عما يحدث في ليبيا، أو أنصار بيت المقدس أو حتى ما يحدث في أفغانستان ودول أخرى كثيرة، وعلينا ألا نفصل ذلك"[253].

وأكد السيسي، في مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست Washington Post الأمريكية، إقامة علاقات قوية ودافئة مع "إسرائيل"، ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي "يتواصل معه دوماً ويتحدث إليه كثيراً"، وقال: "توجد ثقة وطمأنينة ضخمة بين مصر وإسرائيل". وشدد على أن مصر تحترم "معاهدة السلام مع إسرائيل منذ يوم

---

[251] المرجع نفسه.

[252] المصري اليوم، 2012/8/13، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/156946

[253] عربي 21، 2014/11/20، انظر: http://bit.ly/1W0GYYD

توقيعها، والسلام يمكن أن يحل بين الدولة العبرية والدول العربية إذا تمّ التوصل إلى حلّ الدولتين فلسطين وإسرائيل"، مؤكداً "استعداد بلاده للمساعدة في التوصل إلى هذا السلام". كما أعرب السيسي عن تفهمه للقلق الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني[254]. كما وصف السيسي، خلال لقائه رؤساء الطائفة اليهودية بالولايات المتحدة في شباط/ فبراير 2016، بنيامين نتنياهو، بأنه "زعيم يمتلك قوة كبيرة تساعده ليس فقط على قيادة بلاده، بل أيضاً لدفع المنطقة والعالم كله إلى الأمام"[255].

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون Moshe Ya'alon إن الحكومة الإسرائيلية اختلفت مع إدارة الرئيس أوباما بشأن تقييم الأوضاع في مصر. وأكد أن "إسرائيل" لم تفضل حكومة في مصر بقيادة الإخوان المسلمين، وترى أن وصول السيسي إلى سدة الرئاسة يخدم مصالح الغرب[256].

اهتم مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference الإسرائيلي 2015 كثيراً بالأوضاع التي آلت إليه الأمور في مصر بعد عزل الرئيس مرسي من الحكم، وأشار المؤتمر إلى أن هناك تنسيقاً مصرياً إسرائيلياً فيما يخص تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب، حسبما صرح مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد، الذي قال إن "مصر تساعد إسرائيل في مكافحة الإرهاب من خلال هدم الأنفاق التي استخدمت لأهداف معادية"، وذكر أن الرئيس السيسي حقق معجزة بإنقاذ مصر من الإخوان المسلمين، مضيفاً أن "حماس أصبحت معزولة الآن في قطاع غزة، وللدور المصري الفضل في ذلك"، بزعم أن الرئيس السيسي يحاربها في غزة ويتصدى لتنظيم "داعش" في سيناء، إلى جانب أن "التزامه بمعاهدة السلام يُعد ثروة استراتيجية لإسرائيل"[257]. وأبرز جلعاد العوائد الاستراتيجية التي حصلت عليها "إسرائيل" في أعقاب الانقلاب، لدرجة أنه عدّ الانقلاب "معجزة لإسرائيل". ورأى جلعاد أن ترسيخ الشراكة بين مصر و"إسرائيل" في الحرب على المقاومة الفلسطينية كانت أهم التحولات

---

[254] *The Washington Post* newspaper, 12/3/2015, http://www.washingtonpost.com/opinions/egypts-president-says-he-talks-to-netanyahu-a-lot/2015/03/12/770ef928-c827-11e4-aa1a-86135599fb0f_story.html

[255] Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 14/2/2016, http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/208023#.VxTMX9R94dU

[256] الجزيرة.نت، 2016/3/14، انظر: http://bit.ly/25ZkY6H

[257] موقع البديل، 2015/6/19، انظر: http://bit.ly/1W6hok5

التي شهدتها سنة 2014، حيث أشار إلى أن نظام السيسي لعب دوراً رئيسياً في تجفيف منابع هذه المقاومة عبر إغلاق الأنفاق، ومنع تدفق السلاح إلى قطاع غزة[258].

كما أثار قرار تعيين مصر حازم خيرت سفيراً جديداً لدى "إسرائيل" في حزيران/ يونيو 2015، بعد نحو ثلاثة أعوام من سحب السفير عاطف سالم من تل أبيب، ردود أفعال متباينة وعلامات استفهام، إذ وصفه البعض بـ"المفاجئ"، فيما عدّه آخرون "طبيعياً وروتينياً" لأن السفير كان موجوداً بالفعل، وتمّ استدعاؤه وقت أزمة الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة وقد انتهت هذه الأزمة، الأمر الذي يستدعي عودة السفير المصري لممارسة مهامه الدبلوماسية مرة أخرى. وقال السفير إبراهيم يسري، مساعد وزير الخارجية الأسبق، ومدير إدارة القانون الدولي والمعاهدات الدولية الأسبق، "إن التعاون بين مصر وإسرائيل في الوقت الحالي يعدّ تعاوناً وثيقاً وخاصة في قضايا سيناء وغيرها"، وأكد "أن أمريكا وإسرائيل شيء واحد، وهذا الإجراء قوبل بالترحيب من واشنطن". وشدد يسري العزباوي، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، على أن "وجود تمثيل طبيعي بين مصر وإسرائيل أمر هام لخدمة القضية الفلسطينية، كما أن عودة السفير جاءت بعد تخفيف الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على مصر وإعادة الإفراج مرة أخرى عن المعونة العسكرية"[259].

ومن جهة أخرى، كتب الروائي المصري علاء الأسواني ساخراً "الوطني الحق هو من يدعم السيسي ضدّ المخطط الأمريكي الإسرائيلي الشرير، ثمّ يفرح ويهنئه بعودة المعونة الأمريكية لمصر وعودة السفير المصري لإسرائيل". ووصف محمد سيف الدولة، الباحث المتخصص في الشأن العربي، قرار تعيين سفير لمصر في "إسرائيل"، بأنه تتويج للعلاقة الحميمة بين السيسي والاحتلال الإسرائيلي. وقال سيف الدولة، "إنه بعد أيام من موافقة الكونجرس على المعونة العسكرية لمصر، السيسي يتوج علاقته الحميمة بإسرائيل بتعيين سفير جديد لأول مرة منذ سحبه عام 2012"، وعلق جمال حشمت، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين على القرار قائلاً "حازم خيرت سفير

[258] صالح النعامي، هرتسيليا 2015.. خارطة الفرص والمخاطر، الجزيرة.نت، 2015/6/13، انظر: http://bit.ly/1GBCv6u

[259] القدس العربي، 2015/6/23.

مصر لدى الكيان الصهيوني، أعتقد أنه للحفاظ على الشكل فقط! فلديهم سفير مخلص وعميل ماهر في قصر الرئاسة في مصر"[260].

وبارك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو القرار المصري، وقال "أبلغتنا السلطات في مصر بأنها سترسل سفيراً إلى إسرائيل، وهذا خبر مهم جداً"، وشدد على أن "هذا القرار يعزز العلاقة بين الدولتين، بالإضافة إلى السلام الموجود بينهما"[261]. كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أيلول/ سبتمبر إعادة افتتاح سفارتها بالقاهرة، بعد أكثر من عامين على سحبه في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2012. كما شارك مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري جولد Dore Gold في مراسم رفع العلم الإسرائيلي على المقر الجديد للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة[262].

وفي 2015/12/10، جرت عملية تبادل بين القاهرة وتل أبيب، من دون أيّ سابق إنذار وبصورة مفاجئة، أفرجت بموجبها السلطات المصرية عن الجاسوس لـ"إسرائيل" عودة الترابين Ouda Tarabin، بعدما أمضى 15 عاماً، هي مدة عقوبته، في مقابل إفراج تل أبيب عن أسيرين مصريين قضيا مدة حبسهما دون الكشف عن هويتهما. فيما أعلن التلفزيون المصري إمكانية إطلاق أسيرين آخرين. وفيما أكد مصدر مصري أن القاهرة وافقت على الصفقة، فإن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية نفى وجود صفقة، مشيراً إلى أن إطلاق الأسيرين جاء بعد إنهائهما محكوميتهما[263].

وأعلنت "إسرائيل" عن وصول السفير المصري حازم خيرت إلى تل أبيب في بداية سنة 2016 لمباشرة مهام عمله. ورحب نتنياهو بوصوله، وأعرب عن أمله في أن يساعد ذلك على توطيد العلاقات بين البلدين[264]. وخصّ رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin خيرت بالترحيب، خلال تسلمه أوراق اعتماده كسفير في شباط/ فبراير 2016، قائلاً: "أرحب هنا في مقر الرئيس بسفراء من أنحاء العالم. لكن الأمر يتسم بخصوصية بالغة حين أرحب بسفراء من جيراننا المقربين والمهمين. مصر هي أم الدنيا وخاصة في منطقتنا تلعب مصر دوراً بالغ الأهمية". وشدد على أن "اتفاقية السلام المبرمة بين بلدينا اتفاقية

---

[260] المرجع نفسه.

[261] الجزيرة.نت، 2015/6/22، انظر: http://bit.ly/1UWEUvk

[262] موقع دوت مصر، 2015/9/9، انظر: http://bit.ly/1Ux8E6I

[263] الأخبار، 2015/12/11.

[264] المصريون، 2016/1/3.

دولية، وهي أولوية قصوى لكل منا. ربما لا نتفق على كل شيء لكننا نحترم بعضنا البعض، ولهذا السبب سنصنع مستقبلاً مشتركاً"[265].

كما أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth إلى دفء العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال سنة 2015، حيث أبرزت عدة مؤشرات تدل على ذلك، منها: زيارة رسمية وعلنية للمدير العام لوزارة الخارجية دوري جولد إلى القاهرة حيث أعاد افتتاح السفارة الإسرائيلية، وإطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عودة الترابين، وتعيين سفير مصري جديد بعد ثلاثة أعوام على غيابه. كما أشارت يديعوت أحرونوت إلى أن العلاقة مع "إسرائيل" عادت إلى العناوين الأولى في وسائل الإعلام المصرية[266]. ورأت عضو الكنيست Knesset الإسرائيلي عن المعسكر الصهيوني Zionist Camp كسينيا سفتلوفا Ksenia Svetlova أن هناك مؤشرات تؤكد حصول تغير إيجابي لصالح العلاقات بين مصر و"إسرائيل" خلال رئاسة السيسي، إذ إن التعاون الأمني الاستخباري بات أكثر من مثير وملفت، كما أن مستوى الكراهية والتحريض ضدّ "إسرائيل" بات يتراجع في الصحافة المصرية مقارنة بسنوات التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما يعدّ تغيراً إيجابياً، كما تقول. وأكدت سفتلوفا أن السلطة المصرية بقيادة السيسي تحافظ وتقوي العلاقات مع "إسرائيل"، لكنها على ما يبدو لا تريد إظهار صداقتها في العلن، ووصفت السيسي بالشخصية الحكيمة جداً[267].

ورأى وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف غالنت Yoav Galant، في تسريب صوتي كشفته صحيفة هآرتس، أن "إسرائيل" محظوظة بأن السيسي تمكن من السيطرة على مقاليد الحكم في مصر، واستعادها من أيدي الإخوان المسلمين. وقال غالنت، خلال جلسة مغلقة مع قادة التنظيمات اليهودية في شمال الولايات المتحدة، إن السيسي هو حسني "مبارك بعد عملية تجميل". كما رأى غالنت أن من مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة مواصلة دعم النظام الحالي في مصر[268]. كما حثّ مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، في دراسة له، على بلورة استراتيجية أمريكية إسرائيلية مشتركة،

---

265 رويترز، 2016/2/25، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0VY1VP

266 صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2016/3/3، انظر: http://www.raialyoum.com/?p=399751

267 الجزيرة.نت، 2016/3/9، انظر: http://bit.ly/1UQdBFV

268 *Haaretz*, 28/5/2016, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.721999

لضمان بقاء نظامي الحكم في كل من مصر والأردن. وشددت الدراسة، التي أعدّها أودي ديكل Udi Dekel، و كرميت فلانسي Carmit Valensi، على أن "تأمين استقرار" نظام حكم السيسي يمثل "مصلحة عليا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة"، وعلى أن "على إسرائيل والولايات المتحدة تقديم مساعدات مباشرة لحكومة السيسي. وحثّت الدراسة على تخصيص مساعدات عسكرية واستخبارية لمساعدة نظام السيسي على "إغلاق حدود مصر بإحكام، بالإضافة إلى مساعدته للتعامل بشكل حازم وناجع مع بدو سيناء"[269].

ووجّه الرئيس المصري رسالة، في خطاب له في 2016/5/17، للفلسطينيين والإسرائيليين بضرورة التوصل إلى حلّ حقيقي للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن مصر مستعدة لدعم كل المبادرات الساعية لتحقيق السلام. وقال السيسي إنه سيتحقق سلام أكثر دفئاً إذا تمّ حلّ القضية الفلسطينية، وستكتب صفحة أخرى جديدة لا تقل أهمية عما تمّ إنجازه في معاهدة السلام بين مصر و"إسرائيل"[270]. ورحب نتنياهو بتصريحات الرئيس السيسي قائلاً: "أقدّر ما يقوم به الرئيس السيسي، وأتشجع من روح القيادة التي يبديها". وقال نتنياهو إن "إسرائيل" على استعداد للعمل مع دول عربية من أجل التقدم نحو تحقيق اتفاقية سلام مع الفلسطينيين. كما رحب رئيس المعسكر الصهيوني إسحق هرتسوغ Isaac Herzog بدعوة السيسي، قائلاً إنه إعلان مهم ويظهر "إمكانية عملية تاريخية. من واجبنا فحصها بصورة جدية؛ وإلا سنجد أنفسنا نفعل ذلك بعد الجنازة المقبلة. من المهم الاستماع إلى الرئيس المصري، والنظر بجدية ومسؤولية إلى هذه الفرصة"[271].

كما ذكر وزير البنى التحتية والطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس أن "التنسيق الأمني بين البلدين [المصري والإسرائيلي] أفضل من أيّ وقت مضى"[272]. ووصف

---

[269] Carmit Valensi and Udi Dekel, "The Current Challenges in the Middle East Demand a Joint United States-Israel Strategy," *Strategic Assessment*, vol. 19, no. 1, April 2016, site of The Institute for National Security Studies (INSS), http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan19-1ENG_3.pdf

[270] الأهرام، والسفير، 2016/5/18.

[271] موقع تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/17، انظر: http://bit.ly/1S6lxgy

[272] وكالة الأناضول، 2016/2/6، انظر: http://bit.ly/1rrv50V

الخبير الأمني الإسرائيلي يوسي ميلمان Yossi Melman العلاقات الإسرائيلية مع مصر في عهد السيسي بأنها كنز استراتيجي لـ"إسرائيل"، لكنها قد تشكل في الوقت ذاته عقبة أمام "إسرائيل" للتوصل إلى حلّ سياسي في قطاع غزة، وتحول دون ترميم العلاقة مع تركيا. وقال ميلمان لصحيفة معاريف الإسرائيلية إن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency–ISA (Shabak) يورام كوهين Yoram Cohen يعدّ شخصية مألوفة في المخابرات المصرية، حيث زار القاهرة خلال الحرب على غزة سنة 2014 وبعدها، وتباحث مع مضيفيه المصريين في قضايا قطاع غزة وحماس[273]. وقال ميلمان إنه "منذ اعتلاء الجنرال عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر، نشأت بينها وبين إسرائيل علاقات وثيقة هي الأقوى من نوعها، وبات التعاون الأمني بين القاهرة وتل أبيب في حالة تحسن تدريجي مع مرور الوقت". وأضاف أن المصالح المتبادلة للطرفين في محاربة تنظيم داعش في سيناء وحركة حماس، أسهمت في تعزيز هذا التعاون[274]. وكشف ميلمان النقاب عن أن الجيش المصري يتلقى مساعدات أمنية وعسكرية من "إسرائيل" وفرنسا من خلال صور أقمار صناعية، كما تقدم "إسرائيل" دعماً للجيش المصري يتمثل في الصواريخ الاعتراضية والمعلومات الأمنية عبر الوحدة 8200 التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) Aman، وجهاز الشاباك، وجهاز الموساد، وهي أجهزة توفر معلومات استخبارية على مدار الساعة عما يحدث في سيناء[275].

وذكر الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية نير ياهاف Nir Yahav، في مقال تحليلي في موقع والا Walla الإخباري، بأن التنسيق الأمني بين "إسرائيل" ومصر وصل مستويات غير مسبوقة في عهد الرئيس السيسي إلى الحد الذي وصف فيه هذا التنسيق بشهر العسل في القنوات الأمنية بين القاهرة وتل أبيب، من دون أنْ يؤثر ذلك على مشاعر المصريين تجاه الإسرائيليين. كما وصفت الإعلامية الإسرائيلية شيمريت مئير Shimrit Meir الرئيس السيسي بأنه حلم إسرائيلي[276]. وقال الناطق العسكري الأسبق باسم الجيش الإسرائيلي آفي بنياهو Avi Benayahu، في مقال له بصحيفة

---

[273] الجزيرة.نت، 2016/2/1، انظر: http://bit.ly/1UAtc9Y

[274] الجزيرة.نت، 2016/4/14، انظر: http://bit.ly/1UAsnxT

[275] الجزيرة.نت، 2016/2/1، انظر: http://bit.ly/1UAtc9Y

[276] رأي اليوم الإلكترونية، 2016/4/27، انظر: http://www.raialyoum.com/?p=430222

معاريف، إن الرئيس السيسي يعمل من خلال جيشه على خدمة المصالح الإسرائيلية التي تتقاطع مع المصلحة المصرية، ويواصل بنجاح وقف عمليات تهريب الأسلحة، وعرقلة إنشاء الأنفاق في غزة[277].

وفي إطار التعاون العسكري والأمني بين البلدين عبرت طائرات تابعة لسلاح الجو المصري الحدود مع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948، للمرة الأولى منذ حرب 1973، بتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، وقال موقع صحيفة يديعوت أحرونوت إن ذلك حصل خلال الشهور الأخيرة من سنة 2015، حيث دخلت طائرات تابعة لسلاح الجو المصري الحدود في إطار الحرب على تنظيم "ولاية سيناء" الذي أعلن ولاءه لتنظيم داعش. وبحسب يديعوت أحرونوت فإن الطائرات المصرية قصفت أهدافاً لداعش على بُعد كيلومترات معدودة من الحدود، في منطقة العريش والشيخ زويد شمالي سيناء. وأشارت الصحيفة إلى أنه في سنة 2015 حصل تقدم في التعاون بين الجانبين المصري والإسرائيلي، حيث جرى تخصيص موارد لجمع معلومات استخبارية على الحدود مع مصر في أعقاب تهديدات داعش[278].

وكان تصويت مصر لصالح "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 بشأن انضمامها لعضوية لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي التابعة للأمم المتحدة خير مُعبّر عما وصلت إليه العلاقات المصرية الإسرائيلية، فتلك هي المرة الأولى في التاريخ الذي تصوت مصر لصالح "إسرائيل"، و"هو فعل له معانٍ رمزية واسعة تتخطى عملية التصويت ذاتها، إذ إن الدول المترشحة كانت واثقة من دخول هذه اللجنة، وهو ما كان يمكن أن تستخدمه الحكومة المصرية، كبديل سهل لا يكلف شيئاً لعدم التصويت لإسرائيل، عبر الغياب عن الجلسة أو الامتناع عن التصويت، ناهيك عن بديل الرفض". كما أورد محمد المنشاوي، الباحث المتخصص في الشؤون الأمريكية، في مقال له بصحيفة الشروق المصرية، شكوى مسؤول أمريكي من تجاهل الحكومتين المصرية والإسرائيلية لبلاده، وإبقائها بعيدة عن تفاصيل التعاون الأمني المتزايد بين الدولتين. ويمكن تفهم الشكوى الأمريكية على خلفية إيمانها، منذ هندستها لاتفاقية السلام بين الدولتين، بأن علاقات القاهرة بتل أبيب تمر حتماً عبر واشنطن، إلا أنه يبدو

---

[277] الجزيرة.نت، 2016/5/8، انظر: http://bit.ly/23AHyfe

[278] *Yedioth Ahronoth* newspaper, 15/12/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4739912,00.html

أن الحكومة المصرية اختارت واقعاً جديداً لعلاقاتها بـ"إسرائيل" يقوم على تحييد واشنطن عن بعض ملفات علاقاتها الحميمة مع تل أبيب[279].

ويتضح أثر العلاقة بين مصر وتل أبيب على الملفات الاقتصادية جلياً، عبر النظر إلى الحكم الذي صدر لصالح "إسرائيل" بتغريم مصر 1.7 مليار دولار تعويضاً عن توقف ضخّ الغاز المصري لـ"إسرائيل" بعد ثورة 25 يناير، وهو حكم غير قابل للطعن وفق أحد مكاتب التحكيم الدولي، وهي إحدى قضايا ثلاث على الأقل مرفوعة ضدّ مصر، وهو ما يراه نائل الشافعي، خبير الاتصالات والمحاضر بمعهد ماساتشوستس للتقنية Massachusetts Institute of Technology:

> محاولة ابتزاز لمصر مقابل التنازل عن شريط بحري لليونان يتيح مرور أنبوب إسرائيلي مباشرة إلى مياه تابعة للاتحاد الأوروبي بدون المرور على مياه مصرية، وتسهيلات وتنازلات لمد أنابيب أجنبية (لا تخضع للسيادة ولا للرسوم المصرية) إلى محطتي الإسالة في إدكو ودمياط، وإسالة الغاز الإسرائيلي والقبرصي في دمياط وإدكو بدون رقابة ولا رسوم ولا ضرائب على الإسالة وعلى سفن التصدير.

يضاف إلى هذا، بدء مصر مفاوضات استيراد الغاز من "إسرائيل" لمدة تتراوح بين 10 و15 عاماً، بمقدار أربعة مليارات متر مكب سنوياً، وبالرغم من إعلان رئيس الوزراء توقف المفاوضات بعد حكم غرامة، إلا أنه من المتوقع أن تستأنف الصفقة من جديد بعد أن تهدأ الضجة الإعلامية، إذ إن مثل هذه الأحكام لا تؤثر على العلاقة مع "إسرائيل"، كما قال المتحدث باسم الحكومة عقب الحكم، بالإضافة إلى أنه يأتي تزامناً مع سعي مصري لتوسيع حجم التجارة مع "إسرائيل"[280].

خلاصة الأمر، من الواضح أن الواقع المصري الجديد مرتبط ارتباطاً قوياً بـ"إسرائيل"، وينسق معها في شؤون المنطقة الملتهبة نتيجة الصراعات، إضافة إلى ما يمكن أن يحققه التنسيق مع "إسرائيل" من توافق مع واشنطن. ونتيجة لذلك فإن

---

[279] **الشروق**، 2015/12/3، انظر: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03122015&id=7c77a16d-5d9c-45ad-adc4-4b009a0ced5c
وانظر أيضاً: **العربي الجديد**، 2015/12/11، في: http://bit.ly/1Pvj6pn

[280] **العربي الجديد**، 2015/12/11.

القضية الفلسطينية افتقدت الدور المصري المؤثر، مما يشجع الاحتلال على مزيد من الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين.

## ثالثاً: العلاقة مع الدولة العربية والإسلامية:

### 1. العلاقة مع الدول العربية والإسلامية في عهد مرسي:

اختلفت طريقة واستراتيجية كل من الرئيس محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي في التعامل مع العالمين العربي والإسلامي، ففيما حاول الأول أن يقيم علاقات مع الدول الفاعلة في العالمين تقوم على مبدأ الندية والتكافؤ، وتعود بالمنفعة والفائدة على مصر أولاً وعلى الدول المستهدفة ثانية، وظّف الثاني حالة الاستهداف والرفض وعدم التعاون التي اتبعتها معظم دول المنطقة، خصوصاً المتضررة، من صعود "التيار الإسلامي السني"، مع النظام المصري في عهد مرسي، وظّف السيسي هذا الواقع لتنفيذ مخطط الانقلاب بدعم من دول عربية وإسلامية.

لم تكن طريق مرسي، التي تقوم على معادلات جديدة في بناء علاقات ندية جديدة مع القوى الإقليمية عربية وإسلامية، مفروشة بالورود بل على العكس، فقد حالت الخلفية الإخوانية لمرسي ورؤيته الإسلامية للحكم الرشيد، والتي تتناقض مع واقع وخلفيات أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية والإسلامية، دون توطيد علاقته مع كثير من هذه الدول، وإن كانت ظاهرياً تعلن ترحيبها ودعمها لمرسي، إلا أنها كانت تضمر وتخفي العداء المتجذر لمشروع مرسي الخارجي، وتجد فيه خطراً على موقعها العربي والإقليمي وتهديداً حقيقياً لاستقرار أنظمة حكمها المتخلخل.

لم تكن الطبيعة التنافسية التي عادة ما تحكم العلاقات بين الدول المؤثرة في الإقليم، بالإضافة إلى عدم التجانس الحاصل في الخلفية الأيديولوجية والعقائدية والاختلاف الحاصل في طبيعة نظام الحكم، التحدي الوحيد لسياسة مرسي الخارجية، بل إن التحول الثوري الذي كان في أوجّه آنذاك في عدد من الدول العربية، جعل مهمة مرسي أكثر تعقيداً، خصوصاً أن مرسي جاء من خلال ثورة شعبية أطاحت بحكم استبدادي كان له علاقات متينة مع كثير من الأنظمة العربية المؤثرة في المنطقة.

حاول مرسي أن يولي اهتماماً متساوياً قدر الإمكان في تعامله مع الدائرة العربية الأقرب والأضيق إلى مصر، ثم الدائرة الإسلامية، فالدائرة الإفريقية، وصولاً إلى الدائرة الدولية.

فعند الحديث عن الدائرة العربية، نجد أن مرسي حاول بناء جسور ثقة متبادلة مع الدولة العربية الأكثر تأثيراً في العالم العربي، وربما في المحيط الإسلامي، أي السعودية، والتي أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في تحديد توجهات الجامعة العربية، وهي العمود الفقري لدول مجلس التعاون الخليجي. لا شكّ أن عملية الخروج من عباءة الاختلاف في الرؤية السياسية والموروث التاريخي للعلاقة بين التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين وبين السعودية، خصوصاً في فترة حكم مبارك، شكلت أهم العقبات التي واجهت عملية تطبيع العلاقة بين مصر الجديدة والنظام السعودي.

وقد حاول مرسي إظهار تقديره واحترامه لمكانة السعودية من خلال جعلها أولى المحطات العربية بل وغير العربية التي قام بزيارتها، حيث حطّ الرحال في المدينة السعودية جدة في 2012/7/11، والتقى خلالها العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وعلى الرغم من الترحيب الذي حظي به مرسي في السعودية، غير أنه لم يكن بمقدور حرارة هذا الانفتاح من قبل مرسي على السعودية أن تذيب جليد العلاقات المتجمدة منذ سنوات بين الإخوان والنظام السعودي، على الرغم من أن التقاطع والتطابق الحاصل في الموقفين من الأحداث في سورية كان يبدو من العوامل المساعدة على توطيد العلاقة بين الطرفين، إلا أن الحسابات المحلية السعودية كانت متقدمة على أيّ اعتبارات أخرى.

لم تكن العلاقة بين مرسي والإمارات العربية المتحدة بأحسن حالاً من العلاقة بين مرسي والسعودية، فالعداء المستحكم من قبل دولة الإمارات ومواقفها الراسخة تجاه الإخوان بشكل عام كانت العامل الحاسم في ضمور وقصور تلك العلاقة على شكليات لا يبنى عليها علاقات متينة بين الجانبين. حيث استقبل قائد شرطة دبي ضاحي خلفان تولي مرسي الحكم في مصر، بتغريدة مثيرة للجدل على صفحته على موقع تويتر، حيث كتب: "أقسم بالله العظيم ألا آخذ وألا أقبل البيعة من أيّ إماراتي طوال حياتي، وألا أبث فرق الإخوان لخلق الفتن في البلدان، والله على ما أقول شهيد"، ليعلن رفضه لتبوأ الإسلاميين الحكم بعد الربيع العربي، كما ذكرت وسائل إعلامية في ذاك الوقت[281].

[281] محمود زايد، العلاقات المصرية الإماراتية من مرسي إلى السيسي.. من المواجهة إلى التضامن، شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2015/1/18، انظر: http://bit.ly/1ZThKdC

وبالرغم من أن مؤسسات رسمية في الإمارات أعلنت أن مواقف خلفان لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي للدولة، إلا أنه كان هناك قناعة لدى الكثيرين أن الإمارات ترفض حكم الرئيس مرسي، خصوصاً بعد دعمها الصريح لترشيح أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية سنة 2012[282].

وفي أيلول/ سبتمبر 2012، استقبل مرسي وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، وبحثا معاً سبل دعم العلاقات بين البلدين، خصوصاً الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الإماراتية في مصر. وبالرغم من ذلك ظلت الأزمة بين البلدين قائمة، حيث كانت هناك بعض التحفظات من كلا الطرفين[283].

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2012، خاطب النائب العام المصري وزير العدل لانتداب قاض للتحقيق في بلاغ يتهم الفريق أحمد شفيق وقائد شرطة دبي بالتحريض على قلب نظام الحكم في مصر[284]. وهو ما ردت عليه الإمارات بعدها بأسبوعين، حينما اعتقلت السلطات 11 مصرياً في إمارتي دبي وعجمان، بينهم أكاديميين وإعلاميين ومختصين في مجالات علمية متنوعة، متهمةً إياهم بالعمل على تجنيد أبناء الجالية المصرية في الإمارات للانضمام إلى صفوف التنظيم في مصر[285].

وبخلاف باقي الدول العربية، امتازت العلاقة بين مصر مرسي ودولة قطر بالترابط الوثيق، حيث دعمت قطر بكل قوة نظام الحكم في مصر بعد مبارك وأظهرت تأييدها لثورة 25 يناير، وضخت مليارات الدولارات في سبيل دعم الاقتصاد المصري قبل مرسي وخلال حكمه، من مبدأ دعم الديموقراطيات في الدول العربية، وكون أنها لا ترى في صعود التيار الإسلامي خطراً على المنطقة.

وانفتحت العلاقات المصرية مع قطر بعد سقوط نظام مبارك. وتزايدت ادعاءات في صحف محلية بشأن استعداد القاهرة لبيع أو رهن قناة السويس لقطر مقابل العون المالي، لكن الرئيس مرسي قال إنه يقدّر دعم قطر المالي لمصر، لكن هذا لا يعني أن "تبيع

---

[282] المرجع نفسه.

[283] المرجع نفسه.

[284] المرجع نفسه.

[285] صحيفة **الرياض**، الرياض، 2013/1/6، انظر: http://www.alriyadh.com/799000

مصر قناة السويس للدوحة.. أرض مصر حرام على غير المصريين"، مضيفاً أن بلاده تتعامل "بندية ومصداقية واحترام"، مع كل دول العالم[286].

أما فيما يخص العلاقة مع العالم الإسلامي وخصوصاً العلاقة مع إيران، التي شهدت قطيعة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً بسبب موقف طهران من توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع الاحتلال، فقد شهدت انفتاحاً من قبل مرسي على إيران، ضمن استراتيجية الانفتاح مع العالم الإسلامي وليس وفق اصطفاف دول ضدّ أخرى.

ضمن هذه الاستراتيجية لاقت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين حالة من التقارب في عهد الرئيس مرسي، حيث توجه مرسي إلى طهران، في آب/ أغسطس 2012، في أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية؛ وذلك لحضور قمة دول عدم الانحياز. وشهدت العلاقة بين البلدين تطوراً ملحوظاً، حينما وقّعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الديبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران بمعدل 28 رحلة جوية أسبوعياً. زيارة مرسي إلى طهران أعقبها زيارة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad إلى القاهرة في شباط/ فبراير 2013؛ لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي، واستُقبل استقبالاً حافلاً، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر أحمد الطيب. وقد سبق كل هذا تأييد مرشد الثورة الإيرانية علي الخامنئي Ali Khamenei للثورة المصرية، حيث ذكر في 2011/2/4 أن الثورة المصرية ما هي إلا امتداد للثورة الإسلامية في طهران[287].

استغلت بعض القوى السياسية مدعومة من أركان الدولة زياره مرسي لطهران، متهمة إياه بفتح الطريق أمام المد الشيعي الإيراني في مصر والعالم العربي، واصفة إعادة العلاقات مع طهران يأتي في إطار الاصطفاف ضدّ دول الخليج العربي، إلا أن خطاب مرسي في مؤتمر قمة عدم الانحياز، عكس مدى العلاقة وحدودها وضوابطها مع طهران؛ حيث فاجأ مرسي الحاضرين بما فيهم الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، بانتقاده للنظام السوري حليف طهران، مؤيداً ثورة الشعب السوري، ما دفع الوفد السوري إلى

---

[286] الشرق الأوسط، 2013/4/22.

[287] جمال نصار، "تطور العلاقات المصرية – الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي،" مركز الجزيرة للدراسات، 2015/9/13، انظر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/2015995450494466.html

الانسحاب من الجلسة، وجعل الإيرانيين في حيرة من أمرهم، وسبّب لهم حرجاً شديداً مع حليفهم السوري، حيث طالب الرئيس مرسي دول قمة عدم الانحياز بدعم نضال الشعب السوري، واصفاً نظام الرئيس بشار الأسد بـ"القمعي"، وأنه نظام ظالم فقَدَ شرعيته. وأعرب عن اعتقاده أن نزيف الدم في سورية لا يمكن أن يتوقف بغير "تدخل فاعل" من الخارج. وأكد الرئيس مرسي دعم الشعب السوري ونضاله ضدّ "النظام القمعي"، ويرى أن ذلك حقّ وواجب أخلاقي، داعياً دول الحركة جميعاً إلى أن تعلن دعمها الكامل غير المنقوص لمطالب الحرية في سورية، وأن يتم ترجمة ذلك في خطوات عملية تدعم الانتقال السلمي لنظام ديموقراطي وبطريقة سلمية، وبما يحفظ سورية من الحرب الأهلية أو التقسيم. وطالب مرسي المعارضة السورية بتوحيد صفوفها دون تفرقة أو تمييز، مضيفاً أن مصر على أتم استعداد للتعاون مع كل الأطراف سعياً لحقن الدماء والاتفاق على سورية الجديدة التي يتوق إليها كل سوري. وقال مرسي إن "الثورة المصرية مثلت حجر الزاوية في حركة الربيع العربي، ونجحت في تحقيق أهدافها السياسية لنقل السلطة إلى الحكم المدني"، مضيفاً أنها بدأت بعد أيام من ثورة تونس، وتلتها ليبيا واليمن، واليوم "الثورة في سورية ضدّ النظام الظالم"[288].

وقال الرئيس مرسي إن "الشعبين الفلسطيني والسوري يناضلان ببسالة مبهرة طلباً للحرية والعدالة"، وانتقد القوى الكبرى "لكونها عجزت عن الاضطلاع بمسؤولياتها حيال الحالتين الفلسطينية والسورية". وفي كلمته، دعا الرئيس مرسي إلى ضرورة توسيع دائرة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council بما يتناسب مع واقع الدول، مطالباً بضرورة تمثيل إفريقيا في مجلس الأمن، ومعالجة سلبيات استخدام حقّ النقض (الفيتو Veto)، الذي يعطل المنظمة الدولية عن اتخاذ كثير من المواقف، أبرزها ما يحدث في سورية. وأكد مرسي أن دول حركة الانحياز تواجه تحديات تتطلب التعاون لدعم دور الحركة، ومنها مبادرات نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، بما ينطبق على الجميع، خصوصاً أن دول المنطقة انضمت جميعها للمعاهدة باستثناء "إسرائيل"، مشيراً إلى حقّ دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية[289].

[288] موقع الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2012/8/30، انظر:
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=61472

[289] المرجع نفسه.

هذا الأمر عكس من الدلالة ما يكفي بأن هناك تبايناً كبيراً، وتباعداً واسعاً في وجهات النظر في كثير من القضايا والملفات الساخنة في المنطقة ومنها الملف السوري، الذي كان موقف الرئيس المصري واضحاً منه. كما أن هناك تباعداً في وجهات النظر إزاء بعض السياسات الإقليمية، من ضمنها علاقة إيران بمحيطها الخليجي، حيث عبّر مرسي صراحة عن موقف مصر تجاه دول الخليج، حين أشار إلى أن أمن هذه الدول من أمن مصر، مشدداً على أن مصر لا تعزز علاقاتها مع إيران على حساب دول الخليج العربية التي قال إنها هي نفسها تحتفظ بعلاقات مع طهران[290]. ومثل هذه التصريحات لا تعجب إيران، وهذه مسألة أخرى تضاف إلى المسائل الخلافية التي أسهمت في جعل العلاقات تراوح مكانها، ولا ترقى إلى مستوى متقدم.

ولكن هذه الجهود سرعان ما عُرقلت بسبب الوضع السياسي الداخلي في مصر عقب انقلاب 3 يوليو، والتي لم تعلق إيران عليها بشكل سلبي، وإنما أكدت على احترام اختيارات الشعب المصري حينها. وعقب فوز عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية، قوبل الأمر بترحيب وتهنئة رسمية من الخارجية الإيرانية لنتيجة الانتخابات الرسمية، وتشديد على وجوب تطوير العلاقة بين البلدين، وهو ما يمكن عدّه من بين العوامل التي دفعت مصر لدعوة الرئيس حسن روحاني Hassan Rouhani إلى القاهرة، من أجل حضور مراسم تنصيب السيسي[291].

كما قام الرئيس مرسي بزيارة باكستان في 2013/3/18، وهي أول زيارة لرئيس مصري منذ ستينيات القرن الماضي، وخلال الزيارة، تمّ توقيع خمس مذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في مجالات الترويج للاستثمار، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات البريدية، والملاحة التجارية والإعلام، بالإضافة إلى البرنامج التنفيذي الثالث لاتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدولتين[292].

---

[290] **الشرق الأوسط**، 2013/4/22.

[291] **الوطن**، 2015/2/13. انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/661940

[292] **المصري اليوم**، 2016/1/19، انظر:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=375404

## 2. العلاقة مع الدول العربية والإسلامية في عهد السيسي:

حرص السيسي بعد الوصول إلى الحكم على الحصول على الدعم لنظامه، وارتبطت السياسة الخارجية بتحقيق هذا الهدف؛ الذي جاء على حساب الأهداف الاستراتيجية والمصالح الوطنية لمصر وللمنطقة في مجملها، وبصورة تناقضت بوضوح مع الأهداف التي أعلنها هو ووزير خارجيته السابق؛ وذلك من حيث استعادة مكانة مصر ودورها المركزي، أو دعم القضايا العربية الكبرى كالقضية الفلسطينية مثلاً. ولا شكّ أن إحدى نتائج هذا التوجه هو فقدان مصر لدورها الريادي والقيادي في المنطقة والتأثير فيها، حيث أصبحت تدور في فلك بعض الدول الخليجية الممولة لنظام السيسي الذي رفع شعار "مسافة السكة"؛ كدليل على استعداد مصر خلال حكمه لتأدية دور في حماية أمن تلك الدول، والمساعدة في تحقيق مصالحها الاستراتيجية[293]. ومن الخطأ اعتبار النظام المصري بقيادة السيسي مجرد امتداد لنظام مبارك، وذلك بالرغم من أوجه التشابه؛ فنظام السيسي ليس فقط أشد بطشاً وأكثر شراسةً تجاه معارضيه؛ فهو نظام سياسي – عسكري لا يقبل التأييد الفاتر، أو تغير المواقف، أو الحياد منه. وهذا الموقف ينعكس على سياسته الخارجية التي تُدار بعقلية "إمّا معنا أو ضدّنا"[294].

إلا أن تعقيدات السياسات الإقليمية والاختلاف الواضح في الرؤى والتوجهات أظهرت التناقضات المتزايدة في المواقف بين نظام السيسي والنظام السعودي تحت حكم الملك سلمان بن عبد العزيز على سبيل المثال؛ حيث إن السعودية تنظر إلى إيران كخطر استراتيجي على أمنها القومي أكبر من خطر الإخوان المسلمين. في حين يرى السيسي كل الإسلام السياسي بلون واحد، وينحاز فوراً للطرف الذي يحاربه؛ ومن هنا يأتي تأييده لبقاء نظام بشار الأسد، ودعمه العسكري لخليفة حفتر، وتسهيله للغارات الجوية التي قامت بها الإمارات في ليبيا؛ وذلك على الرغم من وجود أكثر من ثلاثة أرباع مليون عامل مصري وضعهم هذا الموقف في خطر. إضافة إلى دعمه لنظام المالكي في العراق ضدّ الأطراف السنية، وعدم حماسه للتصدي للحوثيين في اليمن؛

---

[293] "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية،" مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/17، انظر: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201581710319271138.htm

[294] عمر عاشور، "تصدير القمع: تحولات السياسة الخارجية المصرية (2013–2015)،" مركز الجزيرة للدراسات، 2015/11/16، انظر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/2015111612181714497 7.htm

الذين يحاربون حزب الإصلاح، وكان هذا أحد المنطلقات وراء رغبة نظام السيسي في إنشاء قوة عربية عسكرية مشتركة من أجل محاربة الإرهاب (الإسلام السياسي في نظر السيسي) وإيجاد دور له من خلالها[295].

كما أن عداء نظام السيسي للإسلام السياسي والإخوان وما يماثلهم كحماس وتنظيمات إسلامية في تونس أو ليبيا أو سورية، كان محدداً أساسياً لتبني مواقف إقليمية لا تحقق المصلحة الاستراتيجية لمصر بالضرورة؛ بل ترتبط بمصلحة النظام ذاته، وحرصه على تدعيم أركانه مهما كلف الأمر. فقد ساءت علاقات مصر مع تركيا وقطر، اللتان تُعدّان دولتين مهمتين في المنطقة، عقب الإطاحة بالرئيس مرسي، وقامت مصر بتخفيض التمثيل الديبلوماسي والسحب المتبادل للسفراء، وأدّى ذلك العداء إلى اتخاذ خطوات مثل: حرص مصر على التقارب مع اليونان وقبرص، اللتين تُعدان من الدول الفاشلة اقتصادياً نكاية في تركيا. كما تمّ تصوير قطر بالدولة المعادية لمصر عملياً؛ حيث أقيمت قضايا ضدّ مرسي بتهمة التخابر مع قطر في أثناء رئاسته للدولة. كما سعى النظام إلى الحصول على أحكام قضائية لتصنيف تركيا وقطر كـ"دول إرهابية"؛ وذلك في حين رفضت المحاكم نفسها اعتبار "إسرائيل" كياناً إرهابياً[296].

منذ الانقلاب على الرئيس محمد مرسي ومصر تحصل على أموال ومساعدات بترولية من دول خليجية. البعض يعتقد أن هذه الأموال ستساعد مصر في استعادة دورها الريادي، فيما يعتقد البعض الآخر أنها تقيدها وتجعلها تابعة للدول المانحة.

وبقدر ما تثير الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها مصر قلق المصريين خصوصاً بعد انقلاب 3 يوليو، بقدر ما تثير المساعدات الكبيرة التي خصصتها بعض الدول الخليجية لمصر الكثير من التساؤلات.

وأثارت تصريحات كشفتها تسريبات تخص أركان النظام المصري ما بعد الانقلاب، العلاقة النفعية من جهة أركان النظام في مصر بعد الانقلاب تجاه دول الخليج العربي، جدلاً واسعاً كادت تهدد ركائز تلك العلاقة الوثيقة بين مصر وهذه الدول، إلا أن هذه العلاقة لم تتأثر كثيراً بسبب حرص هذ الدول على البقاء صفاً واحداً في وجه الإسلام السياسي في المنطقة عموماً وفي مصر خصوصاً.

---

[295] المرجع نفسه.

[296] المرجع نفسه.

ومن ضمن تلك التسريبات المثيرة الجدل، يأتي تسريب بثّته قناة مكمّلين الفضائية منسوباً للرئيس عبد الفتاح السيسي عندما كان وزيراً للدفاع قبل أيام من ترشحه لرئاسة الجمهورية، يكشف حواراً دار بين السيسي ومدير مكتبه آنذاك عباس كامل وعضو المجلس العسكري محمود حجازي، ويصف دول الخليج بأنها أنصاف دول تمتلك مبالغ ضخمة[297]. وقد ناقش المتحاورون في التسريب استراتيجية التعامل مع دول الخليج فيما يتعلق بطلب منح مالية على غرار ما حدث في حرب الخليج، وقال عباس كامل مدير مكتب السيسي إنه يجب التعامل مع دول الخليج على أساس "خذ وهات"[298]. كما تطرق السيسي في التسريب إلى حجم المبالغ المطلوبة من كل دولة خليجية داعمة له وتفاصيل تحويل تلك الأموال إلى حسابات الجيش المصري، والطلب من الكويت والسعودية والإمارات منحه عشرة مليارات دولار من كل واحدة منها. وكان لافتاً حديث السيسي عن أن دول الخليج تمتلك ميزانيات ضخمة، وأن قادة تلك الدول يمتلكون من الأموال ما يفوق ميزانيات بلدانهم، وأن "الفلوس عندهم زيّ الرز"، على حدّ قوله[299].

اتسمت العلاقات بين مصر والسعودية بعد انقلاب 3 يوليو في كثير من الأحيان بالتوافق والتطابق والتناغم، بسبب انحياز الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لكل السياسات التي يتبعها السيسي، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة المواجهة الاستئصالية لتيار الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان، وتقديمه كل الدعم المادي والمعنوي والحشد الإقليمي والدولي للسيسي من أجل تحقيق هذا الغرض.

فقد أعلن الملك عبد الله تأييده لـ"خريطة المستقبل" التي أعلنها السيسي بعد عزله لمرسي، وكان أول اتصال خارجي تأييداً للانقلاب من الملك عبد الله. وأرسل الملك السعودي برقية تهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور الذي تمّ تعيينه، رأى فيها أن "رجال القوات المسلحة أخرجوا مصر من نفق يعلم الله أبعاده وتداعياته"[300]. كما أعلن الملك السعودي رفضه للتدخل الدولي في الشأن الداخلي المصري بعد فضّ اعتصامي

---

[297] تسجيل مسرب يسخر فيه السيسي من دول الخليج، الجزيرة.نت، 2015/2/7، انظر: http://bit.ly/1CFrQqp

[298] المرجع نفسه.

[299] المرجع نفسه.

[300] العربية.نت، 2013/7/4، انظر: http://bit.ly/1U9UAy7

رابعة والنهضة، وأعلن وقوف السعودية بجانب مصر ضدّ "الإرهاب"[301]. وكان الملك عبد الله أول المهنئين للشعب المصري وللمرشح السيسي عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية 2014، وقام بإرسال رسالة أوضح فيها أن المساس بأمن مصر هو مساس بالسعودية. وشارك وليّ العهد السعودي وقتها الأمير سلمان بن عبد العزيز في حفل تنصيب السيسي رئيساً لمصر. ومن جهته فقد شدد السيسي على أن العلاقة بين مصر والسعودية تُعد أساساً للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأن المسؤولين في البلدين مدركون لهذا الأمر المستقر[302].

ومنذ توليه الحكم، حرص الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز على استمرار تكامل العلاقات السعودية – المصرية، وذلك بالرغم من الحديث عن تحول في السياسة الخارجية السعودية في بعض الملفات، منها مصر، بعد وفاة الملك عبد الله، حيث أكد الملك سلمان في 2015/2/8، في اتصالٍ هاتفي مع السيسي، أن "موقف المملكة تجاه مصر واستقرارها وأمنها ثابت لا يتغير، وأن علاقة المملكة ومصر أكبر من أيّ محاولة لتعكير العلاقات المميزة والراسخة بين البلدين الشقيقين". وزار الملك سلمان مصر في مناسبتين؛ الأولى كانت في 2015/3/28، ترأس خلالها وفد السعودية إلى مؤتمر دولي عقد في شرم الشيخ لدعم وتنمية الاقتصاد المصري، والثانية كانت في 2016/4/7، في زيارة دعم من الرياض لنظام السيسي. كما أكد ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في 2015/12/15، خلال لقائه السيسي، على وحدة المصير وقوة ومتانة العلاقات الاستراتيجية التي تربط الدولتين الشقيقتين. وأكد حرص السعودية الدائم على تعميق التعاون والتنسيق المتواصل بين البلدين، وأهمية دور مصر في توحيد الجهود العربية بالمرحلة الراهنة بما يُمكّن الأمة العربية من مواجهة التحديات القائمة، وفي مقدمتها مكافحة "الإرهاب"، وإرساء الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط، وإنهاء الأزمات القائمة بالمنطقة[303]. كما أمر الملك سلمان في 2015/12/15، بمساعدة مصر في تلبية احتياجاتها البترولية للسنوات

[301] موقع صحيفة الاقتصادية، الرياض، 2013/8/17، انظر:
http://www.aleqt.com/2013/08/17/article_778889.html

[302] الشرق الأوسط، 2015/2/28.

[303] موقع تلفزيون الغد، 2016/4/4، انظر: http://bit.ly/1ZThefT

الخمس القادمة، وزيادة الاستثمارات السعودية في مصر لتصل إلى أكثر من 30 مليار ريال سعودي (نحو 8 مليارات دولار)[304].

أما دولة الإمارات، التي أعلنت العداء للنظام المصري الجديد بقيادة مرسي من أيامه الأولى، فقد أعلنت تأييدها لعزل الرئيس مرسي، وتأييدها للإجراءات الجديدة التي أعلنها السيسي، وقام وفد إماراتي رفيع المستوى، يضم وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد، ومستشار الأمن الوطني بالإمارات الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، بزيارة مصر في 2013/7/9، مُعلنين تأييدهم المُطلق للنظام الجديد[305]. وقال الشيخ عبد الله إن "جيش مصر العظيم يثبت من جديد إنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي، الذي يضمن لها بأن تظل دولة المؤسسات والقانون التي تحتضن كل مكونات الشعب المصري الشقيق"[306]. كما قامت دولة الإمارات بتقديم دعم مالي كبير لسلطات الانقلاب، حيث قدمت مع السعودية والكويت 12 مليار دولار، في شكل منح نقدية وودائع ومواد بترولية، لم يتلقَ الشعب المصري دعماً مماثلاً له خلال رئاسة مرسي. كما أعلنت الإمارات "تفهمها للإجراءات السيادية التي اتخذتها الحكومة المصرية"، خلال فضّ اعتصامي رابعة والنهضة[307].

أما فيما يخص العلاقة مع إيران، التي شهدت حالة من التقارب في عهد الرئيس مرسي، فقد استمر هذا الانفتاح من قبل السيسي على إيران بشكل حذر، حيث وُجِّهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني Hassan Rouhani لحضور حفل تنصيب السيسي؛ مما أثار من جديد أفق تطور العلاقات بين البلدين، التي ما تزال تمثل التباساً في نهج السياسة الخارجية لمصر، ودوماً ما كان يُرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساسي والمحرك لتلك العلاقة، هو رضى دول الخليج التي تُعدّ الداعم الأول للسيسي، وخصوصاً السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات. وقد عبَّر السيسي عن ذلك بقوله:

---

[304] بي بي سي، 2015/12/15، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151215_egypt_saudi_arabia_investments

[305] **اليوم السابع**، 2013/7/9، انظر:
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1154894#.VwZRHpx95Mw

[306] **العربية.نت**، 2013/7/4.

[307] **الخليج**، 2013/8/15.

"العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي... أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج. (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام... كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة". وبالتالي النظام بقيادة السيسي لا يرى غضاضة في التعامل مع إيران، ولا يعدّها عدوّاً له، بل يرى أن العدو الأول له هو تيار "الإسلام السياسي"، المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين[308].

وبخصوص الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين مجموعة الدول الست الكبرى وإيران حول الملف النووي، أكدت وزارة الخارجية المصرية أنها تتابع الأمر باهتمام، وأعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية بدر عبد العاطي عن أمله في أن يكون الاتفاق شاملاً متكاملاً، ويؤدي إلى منع نشوب سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، وإخلائها بشكل كامل من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ويتفق مع بنود معاهدة منع الانتشار النووي. وتسير الرؤية المصرية في اتجاه أن إيران ترغب في امتلاك خيار نووي يسمح لها باستعراض قوة وابتزاز نووي بلا نهاية من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مرتكزه ومحوره الرئيسي، من جهة ثانية. وهذا يمثّل مقاربة بين الموقف المصري والخليجي؛ الذي يضع أمن الخليج ضمن أولوياته في التعامل مع إيران، وهذا ما عبّر عنه السيسي في أكثر من موقف بقوله: "إن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي، وتهديد أمنه واستقراره، بالتعاون مع أشقائها العرب، كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها أو تجاهل انعكاساته على الأمن القومي، الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط"[309].

وفي الملف اليمني، فقد كان من الملاحظ أنه بعد وصول السيسي لسُدّة الحكم في مصر أظهر تأييده لموقف السعودية في اليمن، وتمّ الإعلان عن ذلك من خلال وزارة الخارجية، وأنها تتابع بكل قلق تطورات الأوضاع في اليمن، وتدعو الأطراف اليمنية إلى ضرورة احترام إرادة الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته الديموقراطية المشروعة، وعدم اللجوء للعنف أو التصعيد للتوصل لحل سياسي، واحترام مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية. وفي المقابل، يلاحظ أيضاً، وجود بوادر تفاهم بين السيسي والحوثيين، مخالفاً بذلك الموقف السعودي، الداعم الرئيسي له، ومتقارباً من ناحية

---

[308] جمال نصار، مرجع سابق.

[309] المرجع نفسه.

أخرى مع إيران، ويرى البعض أن السيسي ربما يستخدم الملف اليمني كورقة ضغط على المملكة، خصوصاً أن مواقف مصر السياسية كانت توافقية، وليس فيها ما يؤشر إلى اتباع الموقف الخليجي الحاسم في اليمن. كما ظهر ذلك جلياً في استقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة، يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها. كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يسير في فَلَك السعودية، وتارة أخرى يدعم الحوثيين، ومن ثمّ يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة في اليمن، وهذا ما أكّده السيسي من أنه لا يمكن تكرار تجربة الستينيات في اليمن مرة أخرى[310].

# رابعاً: العلاقة مع الغرب:

## 1. العلاقة مع الغرب في عهد مرسي:

مع وصول مرسي إلى سدة الحكم، برزت تساؤلات عن مدى طبيعة العلاقة التي ستتشكل بين الرئيس المنتمي إلى التيار الإسلامي، مع العالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار أن مصر البلد العربي الأكبر من حيث عدد السكان، وصاحبة التأثير التاريخي الكبير على باقي الدول العربية، والتي يُنظر إليها، إلى ما قبل ثورة 25 يناير، على أنها دعامة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط منذ سبعينيات القرن الماضي.

فمع تنامي حضور الإخوان المسلمين في المشهد السياسي المصري عقب ثورة 25 يناير، تنامت مخاوف الغرب، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، من توليهم السلطة في مصر في ظلّ وجود العديد من القضايا الشائكة التي تتباعد فيها وجهات النظر بين الطرفين، وازدادت هذه المخاوف مع بداية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وفوز الإخوان في جميع الاستحقاقات الانتخابية، ووصول رئيس لمصر من الجماعة. هذه المخاوف عبرت عنها وسائل الإعلام الأمريكية، التي أفردت تقارير ومقالات عكست حالة القلق التي تعتري الدول الغربية والإدارة الأمريكية من إمكانية وصول الإخوان في مصر إلى سدة الحكم، محاولة أن تستشرف سلوك الإخوان حال تحقق لهم ذلك.

[310] المرجع نفسه.

ومن هذه المخاوف: هل ستكون حكومة الإخوان المسلمين في مصر "طالبان" جديدة؟ أم حزب مُروَّض من الدينيين المحافظين كالديموقراطيين المسيحيين بألمانيا؟ أم ستكون أكثر من ذلك تشدداً؟... أيضاً قضايا مكافحة الإرهاب من الأمور التي تثير قلق الغرب، ومصير معاهدة السلام الموقعة بين مصر و"إسرائيل"، وهل ستقود الجماعة مصر نحو حرب مع "إسرائيل". ومن هذه المخاوف أيضاً موقف الإخوان من الدولة المدنية، ومن الشريعة الإسلامية، ومن الإجراءات الديموقراطية واحترامها. فهوية الإخوان السياسية والدينية تثير ارتياب الغرب حول مدى التزام الجماعة بالقواعد الديموقراطية، مع الحفاظ على توجهاتها الدينية. كما تبرز قضية المواطنة التي تفرض المساواة الشاملة لجميع المواطنين، بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو العرق،... فموقف الجماعة من الأقباط، ومساواتهم في المواطنة مع المسلمين من الأمور التي تثير مخاوف الغرب[311].

وعلى الرغم من أن وصول مرسي على رأس السلطة في مصر لم يؤدِّ إلى منعطف ديبلوماسي واستراتيجي، في علاقته مع الغرب وواشنطن، إلا أن مسار علاقة لا تكون مصر منصاعة فيه لأوامر الغرب وأهوائه، كما كانت إلى حدٍّ ما زمن سلفه حسني مبارك، باتت تتشكل من جديد، مع الأخذ بالاعتبار أن مرسي لم يُدِر ظهره للغرب بشكل كامل. وهنا نستحضر قول جان بيير فيليو Jean Pierre Filiu، الديبلوماسي السابق وأستاذ العلوم السياسية: "إن الإخوان المسلمين ليسوا خداماً للغرب، كما كان يدّعي ذلك جمال عبد الناصر، ولا هم أعداء ألداء له، كما كان يدعي حسني مبارك. إنهم في المقام الأول مصريون، ويمارسون جغرافيتهم السياسية".

في هذا الإطار، جاءت حادثة 2012/9/12، حين تسلق ما بين 2–3 آلاف شخص جدار السفارة الأمريكية في القاهرة، للاحتجاج على نشر شريط الفيديو المعادي للإسلام من

---

311 "الموقف الغربي من الإخوان المسلمين.. مراحل وتحولات،" موقع نافذة مصر، 2015/5/30، انظر: http://old.egyptwindow.net/Details.aspx?Kind=14&News_ID=1749

وانظر أيضاً: ناثان ج. براون، ومارينا أوتاوي، وعمرو حمزاوي، "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها. جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2007/2/20، في: http://carnegieendowment.org/files/islamists_egypt.pdf؛ وانظر:

Daniel Byman, "Egypt 2012: What If the Muslim Brotherhood Comes to Power?," *The Wall Street Journal* newspaper, 4/2/2011, http://blogs.wsj.com/ideas-market/2011/02/04/egypt-2012-what-if-the-muslim-brotherhood-comes-to-power/; and Lorenzo Vidino, "The Muslim Brotherhood in the West: Characteristics, Aims and Policy Considerations," site of RAND Corporation, April 2011, http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/2011/RAND_CT358.pdf

قبل متطرفين أقباط في ولاية كاليفورنيا. وبهذا الحدث، أصيبت واشنطن بألم شديد من تقاعس الشرطة المصرية إزاء الحدث، وبسبب صمت الرئيس المصري الذي لم يحرك ساكناً إلا بعد مرور 48 ساعة.

وقد سارع أوباما الذي كان يخوض حملته الانتخابية، إلى انتهاز هذه الفرصة لكي يضع مرسي تحت الضغط بإعلانه أن مصر "ليست حليفاً ولا عدواً"[312]. فهو يعلم أن الرئيس المصري كان يواجه أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة، ويحتاج إلى استمرار المساعدات الأمريكية (2.1 مليار دولار سنوياً، منها 1.3 مليار في صورة مساعدات عسكرية منذ اتفاقية كامب ديفيد)، وإلى جلب استثمارات أمريكية. وكان ردّ محمد مرسي على أوباما في صحيفة نيويورك تايمز The New York Times، عشية انعقاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن بإمكان الولايات المتحدة أن تمد يدها للمسلمين أو أن تدعم الثورات العربية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستعيد صورتها في العالم العربي طالما استمرت في مساندة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين[313].

لقد وضع الرئيس مرسي من خلال هذا التصريح، القضية الفلسطينية في المركز، على عكس الصورة التي كان يراد أن يرى من خلالها الربيع العربي، على أنه مزيج من "سياسة الجياع" والانضواء تحت القيم الغربية المتمثلة في الحرية والديموقراطية.

حاول مرسي، من خلال العلاقات التي شرع في إقامتها مع القوى الفاعلة على الساحة الدولية، وفي مقدمتها الهند والصين، في تثبيت مصر كقوة إقليمية كبرى، لا ترغب بالانتماء إلى محور معين، ولا بإعلان القطيعة مع الغرب، بل الانفتاح على الجميع بطريقة متوازنة. وفي هذا الصدد، جاءت زيارة مرسي إلى الصين في 2012/8/8، والتي سعى خلالها إلى تعزيز التعاون بين الدولتين، وتطوير وجذب الاستثمارات

---

[312] **الشروق**، 2012/9/13، انظر: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=13092012&id=dc6706bf-db22-4191-89b9-3397cceb7125

[313] Egypt's New Leader Spells Out Terms for U.S.-Arab Ties, *The New York Times* newspaper, 23/9/2012, http://www.nytimes.com/2012/09/23/world/middleeast/egyptian-leader-mohamed-morsi-spells-out-terms-for-us-arab-ties.html?pagewanted=all&_r=0

والمشاريع الكبرى الصناعية والتكنولوجية الصينية في مصر، وتمّ توقيع ثماني اتفاقيات ثنائية تشمل التعاون المشترك في عدة مجالات، لتكون بمثابة إشارة قوية في هذا الاتجاه[314].

وكذلك كان الأمر عندما قام مرسي بزيارة للهند في 2013/3/18. وخلال الزيارة، تمّ توقيع خمس مذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمنها، والتراث الثقافي، ودعم تنمية الصناعات الصغيرة، وكذلك إنشاء مركز تميز في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى خطابين للنوايا، أحدهما بشأن إطلاق الأقمار الصناعية[315].

## 2. العلاقة مع الغرب في عهد السيسي:

على الرغم من تأكيدات وزير خارجية مصر في أول حكومة بعد الانقلاب العسكري؛ فقد تناقضت تفاعلات وتطبيقات السياسة الخارجية مع الأهداف والتوجهات التي أعلنها هو أو السيسي؛ حيث إن منطلقات السياسة الخارجية لنظام السيسي ارتبطت في المقام الأول بمصلحة النظام ذاته في تأمين استمراريته، وكسب الاعتراف الدولي به.

ومع أن كثيراً من المحللين ذهبوا إلى أن المجتمع الدولي قد وضع نظام السيسي في عزلة بعد وقوع الانقلاب، فإن الواقع يشير إلى أن هذا ليس حقيقياً على الإطلاق؛ حيث إن الانقلاب العسكري على نظام الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، وبشائر نجاح الثورة المضادة، وعودة مؤسسات الدولة القديمة وسياساتها الخارجية، أصاب الدوائر الغربية بالارتياح كما صرح عدد من المسؤولين الغربيين والإسرائيليين.

كما أن التوتر الظاهري في العلاقات ليس بسبب موقف غربي مبدئي من الانقلابات العسكرية، ورفض الإطاحة بنظم منتخبة ديموقراطياً؛ وإنما نتيجة ما تسبب فيه نظام السيسي من حرج لتلك الدوائر بسبب المجازر غير المبررة، وانتهاكاته لحقوق الإنسان بشكل واسع وفجّ؛ مما يُصَعِّب من مهمتها في الدفاع عنه. وظهر ذلك بوضوح في تصريحات كاثرين أشتون Catherine Ashton، بحسب ما نقل عنها مصطفى حجازي المستشار السياسي لعدلي منصور، فور وقوع الانقلاب وفي أثناء لقائها مع منصور،

---

[314] عصام عبد الشافي، "التوجه شرقاً. تحولات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الآسيوية،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، 2013/4/4، انظر: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3009.aspx

[315] المرجع نفسه.

بأن ما حدث يعدُّ "امتثالاً لإرادة الشعب المصري... وأن 2013/6/30 هو استكمال لثورة 25 يناير، وأن تشكيل الحكومة المؤقتة والإعلان عن لجنة تعديل الدستور بداية جيدة بشأن خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية"[316]، كما أكدت استمرار المساعدات الأوروبية لمصر[317]. وكالمعتاد، فقد أعرب العديد من الدول الأوروبية عن قلقها البالغ، إلا أنه لم يتم إدانة نظام الانقلاب، الذي بدوره استهجن بشدة ما رآه تدخلاً أوروبياً في شؤون مصر الداخلية.

وقد شاب علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية في الظاهر بعض البرود والتوتر عقب الانقلاب العسكري، إلا أن كلا الطرفين حرص على تأكيد الطبيعة الاستراتيجية للعلاقة، واستمرار التعاون الأمني بينهما، وحرص إعلام الانقلاب على استغلال هذا التوتر لتصوير أن السياسية الخارجية المصرية قد تخلصت من تبعيتها للولايات المتحدة والهيمنة الأمريكية تحت حكم السيسي، وحرصها على دعم استقلال القرار الوطني، وأن مصر أصبحت تُنوِّع علاقاتها مع دول العالم؛ خصوصاً مع القوى الكبرى كروسيا، والصين، وفرنسا، وألمانيا. وفي واقع الأمر فقد حرص السيسي على تأكيد تلك التبعية للولايات المتحدة في غير مرة؛ حيث ردَّد بصورة مشابهة لتصريحات وزير خارجيته نبيل فهمي، أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي شبه فيها فهمي تلك العلاقة بأنها "زواج كاثوليكي وليس علاقة ليلة واحدة"[318]. لقد حرص السيسي على التأكيد أنه "لا يمكن أن نقلل علاقاتنا مع الولايات المتحدة لمستوى أنظمة الأسلحة فقط، ونحن حريصون على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة فوق كل شيء، ولن ندير لها ظهرنا حتى إن أدارت ظهرها لنا"[319].

وكان موقف الولايات المتحدة من الانقلاب العسكري على درجة كبيرة من التناقض مع المبادئ الديموقراطية؛ حيث ترددت في البداية في إطلاق وصف محدَّد لما جرى في مصر —من إزاحة رئيس مدني منتخب بواسطة وزير دفاعه— ثم امتنعت لاحقاً عن وصف ما جرى بالانقلاب العسكري، ليس بسبب أن ذلك سيؤدي إلى اضطرار واشنطن إلى وقف المساعدات العسكرية السنوية لمصر، وإنما لارتياحها لسيطرة المؤسسة

---

[316] موقع البورصة، 2013/7/18، انظر: http://bit.ly/1UWKcak

[317] موقع مَصْرِسْ (مصر برس)، 2013/10/3، انظر: http://www.masress.com/soutelomma/42787

[318] شبكة سي أن أن، 2014/5/1، انظر: http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/01/nabil-fahmi-us-egypt

[319] **المصري اليوم**، 2015/3/21، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/685417

العسكرية على الحكم وإزاحتها للإخوان المسلمين من السلطة، ولإدراكها أن مصالحها في المنطقة يتمُّ تحقيقها بصورة أسهل مع سلطات عسكرية، وليس مع حكومات مدنية منتخبة تخضع للرقابة الشعبية والبرلمانية[320]. وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry، في 2013/8/1، إن الجيش المصري تدخل بناء على طلب ملايين المصريين لحماية الديموقراطية، وأضاف كيري أنه قد طُلب ملايين الملايين من الناس من الجيش التدخل لأنهم كانوا جميعاً خائفين من الدخول في حالة من الفوضى والعنف، والجيش لم يستولِ على السلطة، وهناك حكومة مدنية تدير البلاد[321].

ومن هنا يأتي استمرار التعاون الأمني الاستراتيجي بين البلدين، على الرغم من الانتهاكات الصارخة لنظام السيسي لحقوق الإنسان، وعدم رغبة الولايات المتحدة في ممارسة ضغوط فعالة على مصر؛ بل إن إدارة أوباما قد كافأت نظام السيسي برفع الحظر عن المعونة العسكرية لمصر في 2015/3/31[322]، كما أكد وزير خارجيتها جون كيري خلال زيارته الأولى لمصر بعد الانقلاب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، من أن هناك مؤشرات على أن قادة الجيش المصري مستعدون لإرساء الديموقراطية، وأضاف في مؤتمر صحفي مع نظيره المصري نبيل فهمي "إلى أن يثبت عكس ذلك هناك ما يدعو للاعتقاد بأن مصر تتحرك لتحقيق خارطة الطريق الديموقراطية ويجب أن يساعد الجميع على تحقيق ذلك"[323]. كما اتهم كيري جماعة الإخوان المسلمين بـ"سرقة" الثورة في مصر، في أعنف انتقاد له لهذه الجماعة. وقال كيري إن "شباب ميدان التحرير لم يتحركوا بدافع من أي دين أو أيديولوجية... كانوا يريدون أن يدرسوا وأن يعملوا وأن يكون لهم مستقبل، لا حكومة فاسدة تمنع عنهم كل ذلك". وتابع قائلاً إن هؤلاء الشباب تواصلوا عبر تويتر وفيس بوك Facebook وهذا ما أنتج الثورة، إلا أن هذه الثورة "سُرقت" من قبل جماعة كانت الأكثر تنظيماً في البلاد، في إشارة إلى الإخوان المسلمين[324].

---

[320] "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية،" مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/17.

[321] *The New York Times*, 1/8/2013, http://www.nytimes.com/2013/08/02/world/middleeast/egypt-warns-morsi-supporters-to-end-protests.html?_r=0

[322] العربية.نت، 2015/4/1، انظر: http://bit.ly/1bPoC8Y

[323] موقع المصدر، 2013/11/3، انظر: http://bit.ly/21o2Axx

[324] الجزيرة.نت، 2013/11/21، انظر: http://bit.ly/1WOy4yj

وبعد تولي السيسي الرئاسة في مصر، قام كيري بزيارة القاهرة ولقاء السيسي في 2014/6/22، وقد جاءت هذه الزيارة بعد يوم من حكم أصدرته محكمة مصرية بإعدام 183 من أعضاء ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، من بينهم محمد بديع، المرشد العام للجماعة، في قضية تتعلق بأعمال عنف اندلعت بمحافظة المنيا بصعيد مصر عقب عزل مرسي وقتل خلالها شرطي. وقال كيري، قبل اجتماع عُقد مع نظيره المصري سامح شكري: "هذه لحظة حرجة من التحول في مصر والتحديات الجسيمة... هناك قضايا مثيرة للقلق... ولكننا نعرف كيفية التعامل معها". كما أتت هذه الزيارة بعد أن أفرجت واشنطن عن مساعدات مالية معلقة قدرها 575 مليون دولار ستستخدم في سداد الالتزامات المتعلقة بالعقود الدفاعية الحالية[325].

وعلى الرغم من انفتاح واشنطن على العلاقة مع السيسي، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت إدراج جماعة الإخوان المسلمين في مصر على قائمة المنظمات الإرهابية. ودافع كيري عن قرار وزارته عدم إدراج الجماعة على قائمة المنظمات الإرهابية، وقال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بعد يوم من موافقة لجنة الشؤون القضائية بالمجلس على مشروع قانون يدعو إلى اعتبار الإخوان جماعة إرهابية بناء على طلب من عضو مجلس الشيوخ والمرشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية تيد كروز Ted Cruz في شباط/ فبراير 2016، إن الإدارة الأمريكية تجري تقييمات مستمرة لوضع الجماعة[326]. وقالت آن باترسون Anna Patterson، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، خلال إفادة أمام إحدى اللجان الفرعية بمجلس النواب في 2016/4/13، إن موقف الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية لسنوات عدة يتمثل في أن جماعة الإخوان المسلمين ليست منظمة إرهابية. وأضافت باترسون أن الجماعة رفضت العنف قبل أعوام عديدة، كما أنهم يمثلون حزباً سياسياً يحظى بالشرعية في العديد من دول الشرق الأوسط[327].

ولا شكّ أن نظام السيسي كان قد استخدم بعض أوراق الضغط على إدارة أوباما بالتقارب مع روسيا، وقيام السيسي بزيارتها في بداية سنة 2014. وفي آب/ أغسطس 2014، وكأن مصر تتبنى نهجاً جديداً، كما قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

[325] الغد، 2014/6/23.

[326] الجزيرة.نت، 2016/2/26، انظر: http://bit.ly/1ZTlFqZ

[327] الجزيرة.نت، 2016/4/14، انظر: http://bit.ly/1S9Em4S

Vladimir Putin بزيارة مصر في شباط/ فبراير 2015، حيث أسفرت تلك الزيارات عن صفقات أسلحة بالأحرف الأولى تجاوزت 3.5 مليار دولار[328]؛ منها إنشاء محطة طاقة نووية، وصوامع لتخزين القمح، وأعمال صيانة لبعض المصانع التي بناها الاتحاد السوفيتي في مصر في العقود السابقة[329].

ولكن العلاقة بين المؤسسة العسكرية —وهي أقوى لاعب سياسي واقتصادي في مصر— وواشنطن تبقى متينة في جميع الأحوال؛ فالمؤسسة العسكرية المصرية هي أكبرُ جهةٍ متلقيةٍ للتمويل والتجهيز والتدريب الأمريكي في مصر، بما يفوق جميعَ المؤسسات الأخرى والمنظمات غير الحكومية مجتمعة. ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1948–2014، قدمت الولايات المتحدة للجيش المصري ما مجموعه 74.65 مليار دولار على شكل مساعدات. أكثر من نصف هذا المبلغ جرى تقديمه منذ سنة 1979. وتدعم الولايات المتحدة المؤسسة العسكرية المصرية من خلال برامج التمويل العسكري الخارجي أف أم أف FMF، وبرامج التعليم والتدريب العسكري الدولي آي أم إي تي IMET. ويدعم البرنامج الأول عمليات شراء الأسلحة والخدمات والمعدات الدفاعية الأمريكية، أمّا البرنامج الثاني فهو برنامج لتدريب الضباط العسكريين الأجانب من خلال تلقي الدراسة والتدريب في الولايات المتحدة وفي المراكز الإقليمية التابعة لها[330]. وهذان البرنامجان هما من أكثر مصادر المساعدة المالية التي يتلقاها الجيش المصري ثباتاً وحجماً؛ فبعد قرضٍ عسكري أوَّلي بمبلغ 1.5 مليار دولار في سنة 1979، وآخر جرى تخفيضه إلى 550 مليون دولار في سنة 1981، استقرت المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر منذ سنة 1987 عند مبلغ 1.3 مليار دولار من المنح المقدمة من برنامج التمويل العسكري الخارجي[331].

وفي سنة 2014 ظهرت مشكلة تخص هذه المساعدات، إذ جزء منها ربطه الكونجرس الأمريكي باتخاذ "خطواتٍ لدعمِ التحوُّل الديموقراطي". وفي سياق انتهاكات حقوق

---

[328] باسم راشد، قراءة في السياسة الخارجية المصرية تجاه روسيا والاتحاد الأوروبي، موقع مصر العربية، 2015/6/24، انظر: http://bit.ly/28GT8e5

[329] الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2015/5/31، انظر.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5152#.Vpjmu7Z95Mw

[330] عمر عاشور، مرجع سابق.

[331] المرجع نفسه.

الإنسان التي لم يسبقْ لها مثيل، بما في ذلك وجود عشرات الآلاف من المعتقلين السياسيين في السجون، وتقارير عن ممارسة التعذيب على نطاقٍ واسع، والاعتداء الجنسي في أثناء الاحتجاز، وإقصاء المعارضين، تقع ردود أفعال سلبية على استمرار المساعدات. من ذلك ما ذكره السيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy في 2014/4/29، حين قال: "أنا منزعجٌ للغاية لخرقِ الحكومة المصرية حقوق الإنسان والاعتداء المروّع على مؤسسة القضاء، التي تُعتبر أساسية لأية ديموقراطية. وأنا لست على استعدادٍ للتوقيعِ على إيصالِ مساعداتٍ إضافيةٍ للجيشِ المصري حتى يتوفر لدينا فهمٌ أفضل لكيفيةِ استخدام المساعدات، ونرى أدلةً مقنعةً على أنَّ الحكومةَ ملتزمةٌ بسيادةِ القانون"[332].

وهنا يأتي دور الديبلوماسية الموالية لنظام السيسي؛ ففي واشنطن قام النظام وحلفاؤه بتوكيل عدد من شركات الدعاية والعلاقات العامة، وكذلك التعاون مع عدد من اللوبيات للضغط على كل من مجلسي النواب والشيوخ، وتسويق مجموعة من السرديات عناوينها الرئيسية هي "مكافحة الإرهاب والتطرف الإسلامي"، و"ضمان أمن إسرائيل"، و"ضمان استقرار المنطقة".

ولكن حوادث مثل تحطم الطائرة الروسية وسط سيناء في 2015/10/31، ومثل حادثة قتل سيّاح مكسيكيين على يد الجيش النظامي بمروحيات أمريكية الصنع في أيلول/ سبتمبر 2015، وتعامل ديبلوماسية نظام السيسي مع مثل هذه الحوادث، أثار شكوكاً حقيقية حول مصداقية خطاب النظام وقدراته على تنفيذ خدماته، بما فيها الأمن والاستقرار.

وفي سبيل الحصول على اعتراف بنظام 3 يوليو، وإحداث تقارب بين تلك الدول والنظام الذي أطاح بالمسار الديموقراطي في مصر، قام السيسي بعدد كبير من الزيارات الخارجية لدول أوروبية وآسيوية وعربية؛ ومن بين الدول التي زارها فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وقبرص، واليونان، والمجر، وكذلك الجزائر والسعودية والسودان. وأسفرت تلك الزيارات عن إبرام عدة اتفاقات وبرتوكولات تعاون أبرزها صفقة طائرات رافال Rafale مع فرنسا بـ 5.2 مليارات دولار، كما تمّ عقد صفقات مع ألمانيا بـ 8.9 مليارات دولار، ومع بريطانيا بـ 12 مليار دولار، وصفقة عسكرية مع إيطاليا بـ 100 مليون دولار. وأثارت تلك الصفقات والمبالغ الطائلة المدفوعة فيها العديد من

---

[332] المرجع نفسه.

التساؤلات حول دوافعها الحقيقية وجدواها الاقتصادية وحتى العسكرية؛ حيث فسرها بعضهم على أنها محاولة لشراء شرعية دولية (بلغ إجمالي قيمة تلك الصفقات 38.5 مليار دولار)، عن طريق استقبال رؤساء الدول للسيسي والظهور والمشاركة في مؤتمرات وقمم رسمية مع قادة الدول وزعمائها. كما اتسم بعضها بالمناكفة السياسية؛ مثل زيارة السيسي لقبرص واليونان؛ التي شكك الكثيرون في جدواها سياسياً، وفسرت على أنها مجرّد نكاية في تركيا، وليس وراءها أيّ هدف استراتيجي ملموس[333].

## خامساً: الموقف من الثورات العربية:

اختلفت وجهات النظر بين السلطات المصرية خلال عهدي مرسي والسيسي، بين مؤيد للثورات وحرية الشعوب، وبين داعم للثورات المضادة، تحت عنوان محاربة الإرهاب. وظهر ذلك واضحاً في تصريحات الرئيسين، ومواقفهما من تطور الأحداث. فالرئيس مرسي أعلن في أكثر من مناسبة وقوفه إلى جانب الشعوب التي قامت بثورات ضدّ الحكام الظالمين، حيث أعلن في أكثر من مناسبة دعم مصر للشعب السوري، كما شدد على أن وحدة الأراضي السورية خطّ أحمر لا يمكن تجاوزه، مؤكداً على رفض مصر لتقسيم الأراضي، ورفض أيّ تدخل أجنبي في سورية. كما طالب مرسي بدعم الثوار السوريين، وطالب قوة المعارضة السورية بالتوحد، وتعهد بدعم المعارضة السورية حتى الإطاحة بنظام الأسد. وأشار إلى أن "وقوفنا بجانب السوريين واجب وليس أمناً قومياً فقط"، وقال إن مصر مفتوحة للسوريين. كما طالب الرئيس مرسي الرئيس السوري بالرحيل، لأن أوان الحوار قد فات، ولأن النظام السوري ظالم وفَقَدَ شرعيته. ودعا مرسي لنقل السلطة في سورية "بشكل آمن"، كما أعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية وإغلاق سفارتها في القاهرة[334].

واحتضن مرسي اللاجئين السوريين، ومنحهم حقّ العمل والإقامة والتعليم، وساواهم بالمواطنين المصريين، فتحولت مدينة السادس من أكتوبر، على سبيل المثال، إلى ملاذ للسوريين، فتحوا فيها محالهم التجارية ومطاعمهم، وأضفوا عليها طابعاً

[333] "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/17.

[334] موقع مركز الشرق العربي للدراسات، 2014/7/5، انظر: http://bit.ly/1Uen1OI

شامياً. وقالت اللجنة السورية لحقوق الإنسان إن حال اللاجئين السوريين، الذين يتراوح عددهم في مصر بين 250-300 ألف، كانت تُعد في عهد مرسي "من أفضل الحالات" مقارنة مع الدول المضيفة الأخرى. مارس السوريون حياتهم فيها بطريقة طبيعية[335]. وأعطت الحكومة المصرية السوريين تأشيرات الدخول إلى أراضيها مجاناً دون أيّ رسوم قنصلية. كما تمّ تنظيم مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية في 2013/6/15، برعاية الرئيس مرسي، في الصالة المغطاة باستاد القاهرة الدولي، بحضور شعبي حاشد، حيث بدأ الرئيس محمد مرسي كلامه بجملة "لبيك يا سورية.. لبيك يا سورية"، وأعلن أن مصر قررت قطع العلاقات تماماً مع سورية، بما في ذلك إغلاق مقر السفارة السورية في القاهرة، وسحب القائم بأعمال السفارة المصرية في دمشق. كما كشف الرئيس مرسي أن مصر بدأت بالاتصال والتشاور مع كل الدول العربية والإسلامية لعقد مؤتمر قمة طارئ لنصرة الشعب السوري. وأكد أن مصر، شعباً وقيادة وجيشاً، مع الشعب السوري حتى ينال حقوقه وكرامته وسيادته، وأن شعب مصر يدعم نضال الشعب السوري مادياً ومعنوياً[336]. وكتب الرئيس مرسي، في 2013/6/15، على صفحته الرسمية على تويتر: "يا شعب مصر، أوصيكم بالعائلات السورية خيراً، ومعاملة الأشقاء السوريين المقيمين في مصر كالمواطنين المصريين، سواء بسواء"[337].

وعندما تمّ عزل الرئيس مرسي قررت سلطات الانقلاب منع دخول اللاجئين السوريين إلى مصر. وأشار تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر أعدته اللجنة السورية لحقوق الإنسان إلى أن سياسة مصر تغيرت فجأة بعد عزل مرسي، حيث أصدرت سلطات الانقلاب قراراً تشترط فيه "حصول المواطن السوري على تأشيرة دخول قبل دخوله إلى مصر بشكل مفاجئ يوم 2013/7/8". وأشار التقرير إلى أن القرار "طُبّق في أول الأمر على ركاب طائرة الخطوط السورية رقم 203 القادمة إلى مصر من اللاذقية، والتي كانت في الجو عندما صدر القرار"[338]. كما ذكر المركز السوري

---

[335] صحيفة العرب، الدوحة، 2013/9/4.

[336] موقع يوتيوب، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=tFtIshzK_kA

[337] صفحة الرئيس المصري محمد مرسي على تويتر، انظر: https://twitter.com/muhammadmorsi/status/345984164685836288

[338] تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2013/8/13، انظر: http://www.shrc.org/?p=16659

الوطني للإعلام أن مصر لم تعد "باباً مفتوحاً أمام اللاجئين السوريين، كما لم تعد مكاناً مريحاً لإقامة أكثر من 200 ألف منهم". وأشار المركز إلى أن سلطات الانقلاب ألغت تسهيلات كثيرة كانت تخص المستثمرين السوريين، ما أسفر عن تعليق استثماراتهم في السوق المصرية بنحو 700 مليون دولار بعد نحو شهر واحد فقط من الانقلاب[339].

كما اتهمت منظمات دولية، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية Amnesty International، سلطات الانقلاب في مصر باعتقال السوريين بشكل تعسفي، وطلبت منها التوقف عن ذلك، كما طالبتها بإيقاف التهديد بترحيلهم بإجراءات سريعة لا تراعي التدابير القانونية الواجبة. وأعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) عن قلقها حيال عدد السوريين المتزايد الذين تعتقلهم وتحتجزهم السلطات المصرية بشكل تعسفي، منتقدة تزايد المشاعر المناهضة للسوريين بمصر، والتشويه الإعلامي الذي يستهدفهم. ويؤكد مراقبو حقوق الإنسان أن مناهضة السوريين كانت نتيجة غير متوقعة للانقلاب العسكري؛ حيث قالت المتحدثة باسم المفوضية في مصر ميليسا فليمنج Melissa Fleming إنه بعدما كانت مصر واحدة من البلدان الأكثر ضيافة للسوريين، على مدى عامين (2011–2013)، أصبح السوريون يخشون الخروج إلى الأماكن العامة خوفاً من التعرض للاعتقال، مؤكدة أن الأجواء العدائية في مصر حيال السوريين، أدت إلى زيادة كبيرة جداً في عدد الذين قرروا التسجيل في المفوضية، والاحتماء بها[340].

واقتربت رؤية مصر لحل الأزمة السورية في عهد السيسي من وجهة نظر إيران، بعكس ما كانت عليه في عهد مرسي، الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط الأسد. فسعت مصر في عهد السيسي، للتوصل إلى حلٍ سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الانتقال الآمن للسلطة، بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، وهو الأمر الذي شكّل عنصر قوة لنظام بشار الأسد. كما تتواصل الدبلوماسية المصرية مع أركان النظام السوري، بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالقول بدعم السيسي لنظام بشار بأسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الثورة السورية[341]. فشدد السيسي على أهمية

[339] موقع المركز السوري الوطني للإعلام، 2013/8/28، انظر: http://bit.ly/1sHAoe1

[340] ميرفت عوف، "تفاقم العنصرية تجاه اللاجئين السوريين يزيد جراحهم،" موقع ساسة بوست، 2014/4/7، انظر: http://www.sasapost.com/syrian-refugees-racism

[341] جمال نصار، مرجع سابق.

الحل السياسي للأزمة السورية، مؤكداً أن آثار الحل العسكري مدمرة على سورية بالكامل، فبعدما انتهت مهمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) في ليبيا تركوها وأصبحت ليبيا بؤرة إرهاب وتطرف، على حدّ قوله. وفي رده على سؤال حول عدم معارضة القاهرة لبقاء الأسد في الحكم، قال السيسي خلال حواره مع قناتي الحدث والعربية: "الموضوع كبير.. أتحدث عن وحدة سورية، التقسيم ليس في صالحنا.. كيف نتوصل لحل يحقق هذه المعادلة، هذا ما يجب التحرك فيه بقوة جميعاً حتى لا يكون التأثير أكبر على البلدان العربية"[342]. وأشار السيسي إلى أنه يتخوف من سقوط النظام السوري ممثلاً بالأسد، وتفكك جيش النظام. كما أبدى تخوفه من سقوط سورية بيد "الإرهاب والتطرف"، وتابع بأن هذا موقفه من سنتين، أي منذ عزل الرئيس مرسي، قائلاً: "عيني على الخطر الحقيقي، موضوع الرئيس بشار مع الشعب السوري أمر يمكن تدبره"[343]. كما أكد السيسي على أهمية الحل السياسي في سورية، مستدركاً أن ذلك ليس دعماً لأي طرف على حساب الآخر، وإنما حفاظاً على كيان ومؤسسات الدولة السورية والحيلولة دون انهيارها. وشدد الرئيس المصري على أهمية إعادة إعمار سورية عقب التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، بما يسهم في عودة واستقرار المواطنين السوريين في وطنهم، ونوّه إلى أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء اللاجئين[344].

وبالمقابل كانت السلطات المصرية على استعداد للمشاركة في الحملات العسكرية التي قادتها دول خليجية سواء في اليمن (عاصفة الحزم) أم ليبيا، والوقوف في صفّ الثورات المضادة. فقد دعمت خليفة حفتر في ليبيا عسكرياً، وقدمت تسهيلات للغارات الجوية التي قامت بها الإمارات في ليبيا. كما أعلنت دعمها لنظام المالكي في العراق، وأظهرت عدم حماسة للتصدي للحوثيين في اليمن[345]، بالرغم من أنها سارعت إلى إعلان تأييدها ودعمها للعملية العسكرية واستعدادها للتدخل. فقد جاء الإعلان المباغت عن بدء عملية عاصفة الحزم العسكرية ضدّ الحوثيين في اليمن من واشنطن وعلى لسان

---

[342] موقع صحيفة التحرير، 2015/3/1، انظر: http://www.tahrirnews.com/posts/228420

[343] عربي 21، 2015/9/29، انظر: http://bit.ly/1Rdf1b9

[344] **المستقبل**، 2015/9/10.

[345] "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/17.

السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير، ليثير تساؤلات حول ما إن كانت بقية الدول المشاركة في العملية قد أُبلغت بموعد هذه العملية أم أن التوقيت جرى بتنسيق وترتيب كامليْن بين السعودية والولايات المتحدة دون غيرهما، وأن بقية الدول الأخرى علمت بالموعد ربما قُبيل بدء الضربة بساعات فقط. وقد أثار توقيت بدء العملية قبل يومين من انعقاد القمة العربية في شرم الشيخ، والتي كان متوقعاً أن تبحث إمكانية التدخل العسكري في اليمن، تساؤلات فيما يتعلق بالموقف المصري بشكل خاص لا سيّما وأن هناك رأياً أن التوقيت لم يكن معبِّراً عن حسابات مصر، التي كانت تريد استغلال منصة القمة العربية لاتخاذ قرار التدخل في اليمن، بقدر ما كان معبِّراً عن الحسابات السعودية[346].

لكن، وبغضِّ النظر عمَّا إذا كانت القاهرة ضمن الأطراف التي شاركت في الترتيبات لشنِّ العملية أو لم تكن، فالمهم هنا أنها سارعت إلى إعلان تأييدها ودعمها للعملية العسكرية واستعدادها للتدخل بقوات جوية وبحرية وحتى "قوات برية إن لزم الأمر" حسبما جاء في بيان للخارجية المصرية. جاء هذا الموقف بالرغم من أن توقيت العملية العسكرية قد لا يكون الأنسب لظروف مصر الأمنية والاقتصادية وحتى السياسية، فمصر تبدو محاطة ببؤر اشتعال كثيرة في ليبيا غرباً وفي سيناء شرقاً؛ ومن ثَمّ فإن مشاركتها في عاصفة الحزم تضيف جبهة مواجهة جديدة بالنسبة لها، لكن بالرغم من هذه الصعوبات فلم يكن أمام مصر، على ما يبدو، سوى المشاركة[347].

كما تعهد السيسي بـ"التصدي لأي محاولات للاقتراب من الخليج" الذي وصف أمنه بأنه "جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري"، مشدداً على أن بلاده "لن تدير ظهرها لأشقائنا في الخليج"، معتبراً أن الملاحة في باب المندب ركيزة أساسية و"قضية أمن قومي مصري وعربي". ورفض السيسي تحفظات البعض عن المشاركة في عملية عاصفة الحزم في اليمن، وقال: "خلال الأيام الماضية كان هناك قلق لدى بعض الرأي العام"، مؤكداً أن الأمور "تخضع لتقديرات كبيرة وحسابات دقيقة، ولن نسمح بضياع بلادنا وبلاد أشقائنا بحسابات خاطئة". ولفت النظر إلى أن هناك "واقعاً مختلفاً"، بين التدخل المصري في اليمن خلال الستينيات وما يجري الآن. وأضاف: "نتحرك

---

[346] شحاتة عوض، مصر في "عاصفة الحزم": المحددات والتبعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/4/7، انظر: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/20154793415952637.htm

[347] المرجع نفسه.

بمسؤولية، وليس لدينا مصلحة وهدف سوى بسط الاستقرار في اليمن وليبيا وسورية وأيّ دولة في المنطقة العربية. فهذا هدف قومي"، موضحاً أن مصر "تتحرك لإيجاد حلّ للأزمة في اليمن، في إطار سياسي"[348].

وفي ليبيا أكدت القاهرة "وقوفها بكل طاقتها إلى جانب الحكومة الشرعية في طبرق"، والتي يدعمها خليفة حفتر، الذي انقلب على الحكومة الليبية في العاصمة طرابلس. وقال رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب إن "مصر تقف مع ليبيا وتتطلع إلى دولة موحدة وقوية"، داعياً "جميع الطوائف الليبية إلى نبذ الخلافات وإعلاء المصلحة الوطنية والتوحد في مواجهة الإرهاب الذي يهدد أراضيها، بل والأمة العربية كلها". وتحدث محلب عن "الجهود المبذولة لمواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة" في ليبيا، مشيداً بـ"التنسيق الكامل بين الجانبين المصري والليبي في الحرب ضدّ الإرهاب". وأكد أن "مصير البلدين مشترك"، معلناً دعم بلاده اقتراح وجود قوة عربية موحدة لمواجهة الإرهاب[349]. كما دعا الرئيس السيسي إلى تدخل عسكري دولي في ليبيا بقرار من مجلس الأمن الدولي، كما طالب المجتمع الدولي بتدارك "أخطاء حلف الناتو" في ليبيا، جراء عدم اكتمال عملياته هناك عقب إسقاط نظام معمر القذافي، مما أسفر عن سقوطها تحت سيطرة الجماعات المسلحة والمتطرفة. وقال السيسي، في مقابلة أجرتها معه إذاعة أوروبا 1 أو Europe 1 الفرنسية في القاهرة، إنه "ليس هناك من خيار آخر (غير التدخل تحت غطاء أممي). مع الأخذ في الاعتبار أهمية أن يكون الشعب الليبي راضياً، وأن تستدعينا الحكومة الليبية للعمل على بسط الاستقرار بالتحاور معهم"، مشدداً على أن الفوضى في ليبيا لا تهدد مصر المجاورة فحسب، بل المنطقة برمتها وأوروبا[350].

ومن جهته أكد خليفة حفتر أن ليبيا ستتعاون مع مصر أمنياً لمحاربة "المتطرفين الموجودين" في البلدين، موضحاً أن من حقّ بلاده بناء جيش قوي يكون داعماً وظهيراً قوياً لجيش مصر. وقال حفتر إن موقف السيسي من تظاهرات 30 يونيو صحيح، مشيراً إلى أن ما يحدث في ليبيا يُعد حرباً على الإرهاب، مشدداً على أن بلاده ستسلم مصر "قيادات الإخوان الهاربة إلى ليبيا"[351]. وأشار حفتر إلى أن مشاعره تتوحد مع السيسي

[348] **الحياة**، 2015/4/5.

[349] **الحياة**، 2015/2/27.

[350] **الشرق الأوسط**، 2015/2/17.

[351] موقع روسيا اليوم، 2014/5/22، انظر: http://bit.ly/1UkYbcG

على هدف واحد وهو ما أسماه بالحرب على "الإرهاب" في إشارة إلى الإسلاميين في ليبيا ومصر. وأكد حفتر أنه في سبيل ذلك يجب أن "تذوب فترات الجفاء التي سادت العلاقات المصرية – الليبية خلال الفترة الماضية". وقال العقيد محمد الحجازي، الناطق الرسمي باسم حفتر، إن "حفتر سيسير على خطى المشير عبد الفتاح السيسي إذا طالبه الشعب الليبي بالترشح للرئاسة، خاصة أنه [السيسي] نجح في مهمة صعبة مماثلة، هي استعادة مصر من قبضة الإخوان المسلمين"، على حدّ زعمه[352].

## خلاصة:

حاول الرئيس مرسي أن يولي اهتماماً متساوياً قدر الإمكان في تعامله مع الدائرة العربية، ثم الدائرة الإسلامية، فالدائرة الإفريقية، وصولاً إلى الدائرة الدولية. حيث حاول بناء جسور ثقة متبادلة مع الدولة العربية الأكثر تأثيراً في العالم العربي، وربما في المحيط الإسلامي، أي السعودية. كما شهدت العلاقة مع إيران انفتاحاً من قبل مرسي، بعد انقطاع دام لأكثر من ثلاثين سنة، ضمن استراتيجية الانفتاح مع العالم الإسلامي وليس وفق اصطفاف دول ضدّ أخرى.

وبالمقابل عكست السياسة المصرية الخارجية، بعد عزل الرئيس مرسي، هواجس النظام المصري الداخلي، حيث عملت على ترويج ما يحاول النظام ترويجه، من أجل إضافة المزيد من الإنجازات الافتراضية؛ التي تخدم نظام الحاكم وهواجسه في المقام الأول. وعانت السياسية الخارجية من غياب الرؤية؛ مما أفقد مصر دورها كفاعل رئيسي في المنطقة، وجعل مصلحتها تدور في فلك النظم الديكتاتورية؛ في الوقت الذي ارتبطت فيه مصالح النظام بتقوية العلاقات مع "إسرائيل"، والقوى المناهضة للتغيير والديموقراطية.

وعلى الرغم من تركيز أنصار السيسي على السياسة الخارجية كأبرز نجاحاته، فإن هذه السياسة ارتبطت في مجملها بغاية حرص النظام على الحصول على الاعتراف والقبول الدولي. وبالرغم من أن هذه السياسة بدت وكأنها حققت نجاحات في الحيلولة دون عزلة نظام السيسي، فإن عدداً من الدول الكبرى رأت في علاقتها به أداة لتحقيق مصالحها في المنطقة.

[352] موقع فلسطينيو 48، 2014/5/31، انظر: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1181835

# إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

## الإصدارات باللغة العربية:

### سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.

### سلسلة الوثائق الفلسطينية:

10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.

### سلسلة اليوميات الفلسطينية:

16. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
17. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.

**سلسلة أولست إنساناً:**

18. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.

19. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.

20. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.

21. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.

22. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.

23. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.

24. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.

25. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

26. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.

27. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

28. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

29. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

30. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

**سلسلة تقرير معلومات:**


31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

**كتب عامة:**


59. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
60. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
61. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
62. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
63. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.
64. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
65. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
66. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
67. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
68. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
69. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
70. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
71. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
72. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
73. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
74. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
75. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.

76. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.

77. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.

78. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.

79. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.

80. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.

81. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

82. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.

83. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.

84. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

85. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.

86. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.

87. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.

88. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

89. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

90. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

91. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

92. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

93. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.

94. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

95. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

96. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

97. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

98. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية**، 2012.

99. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

100. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

101. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011**، 2013.

102. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

103. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

104. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973**، 2014.

105. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

106. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

107. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

108. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

109. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

110. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

111. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

112. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

113. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

114. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

115. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

116. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

117. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً**، 2016.

118. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

119. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين "إسرائيل" الثالثة**، 2016.

120. باسم القاسم وربيع الدنّان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، 2016.

**ملاحظة: هناك 25 إصداراً باللغة الإنجليزية.**

# Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi

## A Comparative Study

## هذا الكتاب

يسلط هذا الكتاب الضوء على الأوضاع السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والإعلامية التي شهدتها مصر خلال عهدي الرئيسين مرسي والسيسي.

فبعد أن تمكن الشعب المصري، من خلال ثورة شعبية، من إزاحة رئيس حكم البلاد على مدى ثلاثين عاماً، لم يحقق هذا الشعب تطلعاته التي ثار من أجلها، بعد وقوع انقلاب على أول رئيس مدني منتخب؛ ما أدى إلى إجهاض المسار الديموقراطي، وإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل ثورة 25 يناير.

يحتوي هذا الكتاب على سبعة فصول، يتناول الفصل الأول تطورات الأحداث في مصر في الفترة 2011–2015، ويتناول الفصل الثاني التغيرات السياسية والانتخابات، أما الفصل الثالث فيتحدث عن العلاقة بين السلطة والأحزاب والقوى السياسية، فيما يناقش الفصل الرابع الأداء الاقتصادي، أما الفصل الخامس فيتناول الأداء الأمني والقضائي، في حين يتحدث الفصل السادس عن الأداء الإعلامي، أما الفصل السابع فيتناول ملف السياسة الخارجية.

ويحاول هذا الكتاب إجراء مقارنة علمية موضوعية بين عهدين طغى الاختلاف والتباين على الظروف والأوضاع التي أحاطت بهما. كما يحاول أن يضع بين يدي القارئ معطيات وخلاصات قد تساعد على إماطة اللثام عن أحداث ووقائع شكلت حقبة مهمة في تاريخ مصر الحديث.







ISBN 978-9953-572-50-5



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت